

٢٥٥٥٥٥٥٥

٤٦٤

١٢٥٨

كشف القناع عن وجهه حجة الاجماع

اسهل فقه امامية عربي

مولف الشيخ اسرار الله الميرزا

بالمحقق الكاظم

كتابه ١٢٥٨

كتاب احمد الكرمانلي

A.618

اصول فقہ امامیہ

۱۵۰۰۰۰۰۰

۱۵۰۰۰۰۰۰

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله على كل حال الواحد لا أحد لا يحرم المتعال ذوق الجود الجود والجلال والجلال
الامثال منشئ السحاب المتعال والصلوة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين
خير خلق الله الذين اجتمعوا في الدنيا والادم بين الماء والطير جميعا للعالمين و
شبه المذنبين محمد وآل الطيبين الطاهرين الأئمة المعصومين جعلنا الله نذامهم
امين واللعنة الدائمة على اعدائهم الى يوم الدين في بعد لنا كان
الكتاب المطبوع بكيفية هذا الكتاب عن وجوه خجدة الاجماع الذي
لا يسمع مثلا الاسماع ولم يوجد شك في الاستماع ما والا على مراتب الحق وحيانا
لا يضيء مدارج السالكين فاما الكتاب لم يسجد ليها ذرا لاولين ولم يوجد
مثلها في صحن الاخير منقضا القواعد معالم الدين المبين ومبني
الادراك شرايع سيد المرسلين وافي بقوا بين الاصول شافيا بمسا للالوصو
وادبا الى منابع العقول والنقول خاليا عن الاطناب الفضول مشير الى
حجج الطنون وقصير لاكثر المعلوم والشؤون مفيدا لست مثل خجدة الاجماع على
الاصنام والافواع من اجا الحق ابررة منهاجا للنسالكين مرجعا للصوابين
وملاذ للستندطين وقع لما طال من انبياء واطلوا به والمهتدي المقصود
من هو يتبين ان غريب الوعود كالميل القدر ولم يوجد في كل شهر لا واحدا
الكتاب من صنفنا من ادي العالم الماصلة والحق الكاويل من العالم
الاجماع من صنفنا بالافاق صاحب القامات الحودود والفتاوى
المشوق في الشرح الشيخ احمد الكفا في بركة الله تعالى
الحال والامور كمال الدقة والمواظبة في الاستبصار والمثابرة
والاجتهاد في الاجتهاد في الصبح وملا حيلة
لا ينفذ في الشرح شمس الله تعالى
مساجيد الجليل والله اعلم
واليعين

كتاب كشف الغطاء
 عن وجه جلاله
 العلامة الإسلامية
 الفقهية والسياسة
 المدعو بالحجة
 قدس سره
 الشيرازي

الحمد لله الذي رفع منازل العلماء الاعلام الى مقام وكشف بديع نبياته عياض
 الظلام عن شرايح الاسلام وعرض اجامهم من بين دلائل الاحكام بمنزلة الاحكام وعنه
 بغوايد الخواص العوام في جميع الاعضاء والاموال والقلوب على سبيل الهدى والبرهان
 وصفوه انصفاً به العظام محمد وآله الذين هم الشاهد على الانام والتموا بمبادئهم
 الى يوم القيام **وبعد** فيقول المبحر المحقق والخبير الجليل اسد تشدين بن جيل
 بنت الله على تشديد الحق بواضع السبيل وحكم الدليل فلهذا وسبب يدعيه مستخاه
بكشف الغطاء عن وجوه حجة الاجماع ومقالات رفيعة مرتبة على جملة وجوه اكل
 الاوضاع اوضحته ولها مطالبة تيقن بكمالاتها بغير غشاع القلوب متاب الله
 وكشف غوامضها بعبادات راقية تفيض اليها النفوس حتى لما الاستماع غير كثير لما
 لم يهضم به البرهان وان شئت في هذه الاركان الاضلاع ناظر الى الحق الحق بالادعاء
 الانباع وان ترفيد الاعوان والاتباع والجماع بيساعة الحاجة وقبولها بالاختلال
 الحال وقصود الباع ان يعظم موضعها عند بقا العالم والكمال ويدوم بها الانتفاع غالباً
 بان لفظا تمنايات عليه لطلاب الفقه لطباع متعشراً بعد طول الجهاد والنفاد وقوة
 الاطلاع سائلاً من الله ولي الارشاد والانعام والايحاء والابداع ان يلهي حتى انياهم
 الحق بالتحقيق بمواضع الاختلاف والاجماع انه خير من سائر الدواعي فعمهم بالاجابة
 الاستماع وطمع فيما لا يملون فجاد بانجاح الاماكن الاطاع لما كان الاجماع باعتمادها

طريق ثبوتها على ضمين نظمت مطالبها في فصلين **الأول** في الإجماع المحض ثبوتها
 وأما علمه فلا واسطة لتقلد ان استدلاله الاصل اعلم ان لادلة العقلية والفلسفة
 تقادروا على حجة في الاحكام الشرعية المطالب الذي يتبين انفق عليها فهو علم الاكبر
 الخاصة العامة وقد حالف فيها شاذ ومنهم من يراها جازية لا تعرض لها فاسا فتلك
 وانما الخلاف امر فاضل في ذلك ودليله من هذا اذا الخلاف في تحقيقه من
 يعتبر قوله في ثابته وتخصيله ما استدلاله من الخلق دليله ان ما يرجح به
 وتكميل الى عوى لتصل القاطع الاجمالي الى ما عاده من تحقيق اجماع جميع من لم يفت
 يعتقد بقوله على القطع بخطئة القاطع للاجماع المصطلح في تضامله مطلقا وان لم يوجد
 دليل قاطع على نفس الحكم سواء كان شاعرا بالمرجع البينة على الظنون ما لم ياحكما
 ودليله ان قديم الاجماع الدال انما بعدد التواتر وغيره ايضا على القاطع المنصوص
 وهذا هو مقتضى قطع بخطئة القاطع بقول طائفة ايضا واستدراكه من مناهي
 القاطع المعلوم عاده في كل اجمع عليه بناء على عدم انعقاد الاجماع عاده عن ترميز
 ولا عن اداة ضمنية بل عن توقيف على ما يوجب العلم ولا يلزم ذلك وجود القاطع في
 انما هو المقدم بعد تسليمه لا كما استناد الى ما القاطع المدعى في كل حكم وهذا
 انما هو حجت ضعيفة التمسك به مع منع مستند ولا مانع لا تكرر هذا الاختلال بالان
 يدعى سار له ما يقع فيه بعد القاطع ولا يحتمل استنباطه وهذا الوجه الثاني منه
 المعروف عن ثبوتهم من استدلاله ليل العقل الذي من جملة هذا انما لا دائما الى
 وهو لا يرقى في جميع المعين نفذي على القاطع فيكون دليل الجمع بين القاطع والجملة
 اقوى عند غيرهم من معارضة المعلوم لم يخصه كاستقامته الى الابد وان لم
 يصلوا الى جهة على ان الحاد في نفسه عدم وجود المعارض للقاطع من جميع الوجوه
 مثل ذلك وعلى هذا يجب ان يعتبر كونه غير قاطع عند الجميع مثل الجمع بين دليل الاجماع
 وكونه للثبوت كخطئة بطريق الحكم والعرض للقاطع ولا اجماع المصطلح او مجموعها
 على وجه لا ينافي الاجماع بل لا ينافي العمل والفعل وكون ذلك ما استند الى الاجماع
 الواقعة في عضا من عده بحيث يعلمون ان ما انما في كل منها ولا
 الاجماع على الخطئة وتوابعها انما لا يستند الى ما عاده من حجت القاطع انما

هذا هو مقتضى قطع بخطئة القاطع بقول طائفة ايضا واستدراكه من مناهي القاطع المعلوم عاده في كل اجمع عليه بناء على عدم انعقاد الاجماع عاده عن ترميز ولا عن اداة ضمنية بل عن توقيف على ما يوجب العلم ولا يلزم ذلك وجود القاطع في انما هو المقدم بعد تسليمه لا كما استناد الى ما القاطع المدعى في كل حكم وهذا انما هو حجت ضعيفة التمسك به مع منع مستند ولا مانع لا تكرر هذا الاختلال بالان يدعى سار له ما يقع فيه بعد القاطع ولا يحتمل استنباطه وهذا الوجه الثاني منه المعروف عن ثبوتهم من استدلاله ليل العقل الذي من جملة هذا انما لا دائما الى وهو لا يرقى في جميع المعين نفذي على القاطع فيكون دليل الجمع بين القاطع والجملة اقوى عند غيرهم من معارضة المعلوم لم يخصه كاستقامته الى الابد وان لم يصلوا الى جهة على ان الحاد في نفسه عدم وجود المعارض للقاطع من جميع الوجوه مثل ذلك وعلى هذا يجب ان يعتبر كونه غير قاطع عند الجميع مثل الجمع بين دليل الاجماع وكونه للثبوت كخطئة بطريق الحكم والعرض للقاطع ولا اجماع المصطلح او مجموعها على وجه لا ينافي الاجماع بل لا ينافي العمل والفعل وكون ذلك ما استند الى الاجماع الواقعة في عضا من عده بحيث يعلمون ان ما انما في كل منها ولا الاجماع على الخطئة وتوابعها انما لا يستند الى ما عاده من حجت القاطع انما

من رأى منكم منكرا فليغيره
فإنه لو كان كذلك لكانت
الأمم كلها مسلمة

بما كان قطعي السند عاصدا ومحملا للدين لا يظن به بعضهم لم يكن يوجب تقديم على الوجهين
وكانا وفتوا بالأول لأن دليل حجية الإجماع لا يقبل عند من ينسخ بالقاطع ولا لا ينفخ
مطلقا به مع استجماع شرائطه ويحكم بطلان من ضله فليست برجوع ما ذكرناه صعبا
على غير أهلها وإنما اثرنا الاختلاف في بيان لفظة الإجماع بشأنه والباقيون منهم وهم الجمهور
الأعظم والتوارد الأكثر والمحصلون منهم على ما حكى الشيخ في موضعين من هذه السندوا
إلى دلالة نقلية معلومة وظاهرة لا مستندة للسلف من النقلية فها هو على ما وجد متفق
في كتبهم وفيه إيات وروايات يقتضي مدح هذه الأمة النجدة والصحابة والشاة عليهم
السلامهم وصفهم بكونهم خير أمة أخرجت للناس لا فرق بالعرف في يهود عن المنكر والتم
أو أمه منهم يهدون بالحق ويقيمون وإنهم حصلوا الله وسطا لكونوا شهداء على الناس
كان الرسول صلا الله عليه وسلم شهيد عليهم وإنهم اجتوروا ما جعل عليهم في الدين من حرج
وسموا المسلمين لذلك والأمر بإطاعة الله ورسوله وأولى الأمر بهم أي مجتهدهم عند
اجتماعهم برد الحكم إلى الله ورسوله عند شائعه في لا عند انفرادهم وبأكون مع ضلالتهم
وباتباع سبيل النبيين إلى ربهم وباعتصامهم بحبل الله جميعا والله عز وجل في التزم
لأدين فرقا بينهم وكانوا شيعة والمباينة في الوعيد لمن تبع غير سبيل المؤمنين تركه
في الآثم والعذاب مع من يشاقق الرسول من بعد ما تبين له الهدى وصعدا لا رجعا
بانهم لا يجمعون على الخطاء وعلى الضلالة وإن الله لم يكن ليجمعهم على ذلك وإنه لا يجمعهم
أي لا مباينة ولا شنيعة ولا تفديرا في شئ من الأمور الدينية يقول مطلقا
لا تزال طائفة منهم وهم العلماء عند اجتماعهم طائفة منهم كما هو الظاهر على الخوا في
كل أمر إلا ما فضل لأمر ولا يزالون أيضا ظاهرين عليه فائمين بأمر الله حتى يأتي أمره
أي في العلم والعمل وإنهم يفتقرون لما وسبغ في فرد واحد منهم في الجنة والباقيون في النار
وتفسير الواحد بالجماعة والأمر بلا زنة السواد الأعظم وبأكون مع الجملة والردوم
والنقص لا يمتهم ومدحهم بأن يمدح عليهم وقد من قارنهم ومن خرج منهم فمدحهم
من قارن جماعة المسلمين فمدحهم والنفع من الخلاف الفرق والحكم بأن كل بدعة ضلالة
كل ضلالة مسيلا إلى النار وبكثير من مخالف كتاب الله وشريعته فلا يقع الخلاف
من جميع الأمثلة بأن الله لا ينال في شد ومن شد وبأن ما نزل المسلمون حسانهم وكره

حسن فعله الثاني من دليل العقل الذي هو بفساد ما إذا هو على جهة ينبغي أن يكون
بحصول القطع بالمقاطع من جهة الحكمة المحققة في دفعه وقدره ويقض على أثره بالاجتهاد
بناط باتفاق ولم يثبت عصمتهم مجموعهم واحدهم ولا اقتضاهم في الحكم على القطع كالتأني
الشخص لخصوصين غير معسوسين من عرف حاله منهم كائنتهم لا دفعه وغيرهم وأهل
عصر واحد أو بلد واحد من شأنهم ما ذكره لا سيما إذا قلوا واتخذوا المذهب العصر والبلد
وكم في الغوهر من سلف الخلف ولأن يعتمد على اتفاق وقع منهم في مخرج تدعيم
ما عرفتهم وغيره خلو من نص معتبر بالوضع لغيره ولا التسع به بقولهم وعلى الأول
أن يعتبر أيضاً من جهة الجهة نحو ما سبق وما اتفق على جهة جميع معتمد من سلف وعلى
الثالث وهو النقل الاستفيد من كل ما إذا القطع ما ورد وما إذا النقل المعتمد لنا
لقيام الدليل لمقاطع على جهة غير الإجماع والالتزام الثابت بحجة غير ويختلف حكمه
في جوارحه الفقه ومنعها وحكمها لغيره باختلاف مذكرة وأتوى ما ينبغي أن يقع عليه
من النقل حديث لا يجمع على الخطأ بما في معناها لا شهادته وقوة ذلك لتدعيمه وعظمته
ولا سيما إذا كانه عليه لغيره لما للقبول لفظاً ومقتضى وأدعاء جماعة منهم توازنه وقوة
موافقة العلامة من حكمنا لهم على ذلك في أوّل السنين أدعاء في آخر المائة الأول ركاب
الاعتناء أن متفق عليه بين الطرفين وتعدده في الفوائد خصائص نبيها صلى الله
عليه وآله عصمة امت بناء على ظاهرها وكذا في التذكرة مع التضييق بعضهم من الإجماع
على الضلالة ووروده من طرق حكمنا بالصفاء في احتجاج مرسلاتنا لصفاء علمها
عن أبيه عن جده عليه السلام في حديثنا بالباكر احتج على حجة إنما متبعه فقد التسوية
بحديثنا أن الله لا يجمع الحق على إلا مرد عليه من المؤمنين حجة بعد تحقق الإجماع إلا أن
اصل الخبر مع أنه كان منكم ما شرطه في أوّل الأمر وكان في طهاره مصالح الخوارج
وفي حجة المقول مرسلاتنا لهادي عليه السلام في رسالة الطويلة إلى أهل الأهواز في سنة
الخروج النقوض أنه عليه السلام استدلل بحديث لا يجمع الحق على ضلالة الديانة في سنة
الهادي عشر وقد اشتملت الرسالة على خطا الكثيره لا مجال فيها لقصده لا لزم وأنه
وفي بعضها ما لا يبعد للخص أيضاً وحكي عن محدثين عن المحقق مرسلاتنا لغيره في الإجماع
أن الله قد احتج على العباد بما أورثه من كتاب السنة ما أجمع عليه المسلمون قد روى

قول الله تعالى ان الله لا يهدي القوم الضالين
 قوله تعالى ان الله لا يهدي القوم الضالين
 قوله تعالى ان الله لا يهدي القوم الضالين
 قوله تعالى ان الله لا يهدي القوم الضالين
 قوله تعالى ان الله لا يهدي القوم الضالين
 قوله تعالى ان الله لا يهدي القوم الضالين
 قوله تعالى ان الله لا يهدي القوم الضالين
 قوله تعالى ان الله لا يهدي القوم الضالين
 قوله تعالى ان الله لا يهدي القوم الضالين
 قوله تعالى ان الله لا يهدي القوم الضالين

البات خبرا وحسن طرعا فهاهنا تنقضي حجة الاجماع الموافق على حكم غيب ووجه الاحد بخبر جمع على العمل
 ما وردت مع بئره كما عرفت في كان نوع الاجماع ولعله في خبر شوق شمل على بعضها فلو ان
 مدعي الخبر اذ هو مقتضى النبوة مذكورها وثبتها ووردت في غير ذلك الجاهل وغيره والطلب جميعا
 من كتاب المناهج وفيه نسخة لاثبات ما اريد به الخبر المذكور في ادعاء عدم خلوه فان
 لم يدرك علماء الحق وما دل على انه مخالف لهذا العلم من كل خلف عدل فيكون عنه تحريف العالم في
 الخصال في السطحة في ما قبل الجامعين في علمهم ثم الذين يحفظون الشريعة في من الغيب من لا يدركون
 الدين وعلى ان لا يرضوا لغيره من رتبة من المؤمنين ان لو لم يكن فيهم مؤمنون كما هو في مع الله
 الاثبات عليهم السلام الذي هو ذلك فانه من ان يخفى مظهرها الاحاد والوارد في الاول لا يعطى
 الاستناد اليها على ان هذا الخبر القوي انما كانت هذه الاحاد هي التي ينبغي دعوى العلم بها التواتر
 المتصور في الاقسام في الدنيا على ما استقر في هذا الجمع من كلامه الكتابين في سائر كتيبه كقول
 مسلم على الخبر المذكور وعينه من دلة النقل كون الخبر باثبات الاثبات او علمنا انه باجماعه على ذلك
 يحتمل اجتماعه عليه بقطع خبره على زعمهم كونه سبيل خبرهم وهذا هم وعد ولم ينجده
 الذين هم الشهداء باجماعهم والاعتراف بصادقهم ومصدقهم ومؤيدهم وامامه من هذا لفظا
 الحق منهم وهم الذين لا يشاركون الحق فضلا في جميع الحق لهم واحكامهم في كل ما يتعلقوا الزمان منهم
 وان علمهم بقدر استطاعتهم وعدم بقا جميعهم وانما طريقه لغيره الساجدة فيهم والامة المانحة
 والجماعة المهتدين الائمة الراشدين فيهم لم يزلوا في جميع السالكين فيهم عن فناءهم حيث
 كانا المتبادرين الخبايا والالهم بعد النبوة او بعد صدق الخبر فيهم ولو في شيئا لا يجهلون
 على الله ووجه الله في حق من لا اعتدوا ولا ارضه وان لم تكن منسوبة منطوقة لفظا
 المتوكلين فيهم في قولها لا في من صدقوا والخبر حاشا لا يجهلون على ذلك اذ اصابهم في قوله
 له وكان هو المواعظ بالاسفاد ومنه هذا القربايات والايات وما دلت عليه لادلة الحق
 والتعاقب على طريقه الامامية والافق بما اقتضت اخبار الدلالة على حوث العمل بما اوجب عليه
 من حركه وخبره كارجله على اخراج الجميع في يوم القيمة وكل من وجد منهم في عصره في مكان
 وما قد دون من لم يصر اليه من نوعه من لامة موجبا لالعام الكلام واحالة من لم يصدق
 الخلق في احوالهم يموت بعضهم على الحق وعلى عدم الخلف له بعد صدق وروى في عصره
 او بعد ما افضل او في قيام الساعة بناء على الوضحة في وان الخطا جميع من عداه في يوم القيمة

قوله تعالى ان الله لا يهدي القوم الضالين
 قوله تعالى ان الله لا يهدي القوم الضالين
 قوله تعالى ان الله لا يهدي القوم الضالين
 قوله تعالى ان الله لا يهدي القوم الضالين
 قوله تعالى ان الله لا يهدي القوم الضالين
 قوله تعالى ان الله لا يهدي القوم الضالين
 قوله تعالى ان الله لا يهدي القوم الضالين
 قوله تعالى ان الله لا يهدي القوم الضالين
 قوله تعالى ان الله لا يهدي القوم الضالين
 قوله تعالى ان الله لا يهدي القوم الضالين

قوله تعالى ان الله لا يهدي القوم الضالين
 قوله تعالى ان الله لا يهدي القوم الضالين
 قوله تعالى ان الله لا يهدي القوم الضالين
 قوله تعالى ان الله لا يهدي القوم الضالين
 قوله تعالى ان الله لا يهدي القوم الضالين

المتكاتب محضاً لا حقيقة كسائر أحوال العالمات المتكسبة أحكاماً وبيان ما هو
 ان يتبين ما فيها من إلهام وإلهامهم يأمر لا إلهاماً له في العلم الحي غير فهم وخلافه في اللفظ
 العلماء في الجماع ومن بعدهم لا يستلزم بعدهم تفليدهم من جهة تفليدهم إلهاماً وان كانوا اجزاء
 تفليدهم علمهم لا وسؤاله انحصاراً لا فيهم في بعض الاعتصام على إمكان ذلك لا وسؤال
 تعالى فيكم بالحكمومات ثم بغية ما وسؤاله ان يقرر عن بعض من يلهيهم لا والحاصل ان إلهام
 العالم الذي لم يتابع درجة الإلهام والاستدلال بالنسبة إلى الحكم التي تصدق على الإلهام
 مطلقاً الحكم ولا تفليدهم ولا يبعدان من تفليدهم التفليد كما في أصول اعتصامهم بكونهم
 قولاً فيها اولى غيرهما أيضاً ويمكن ذلك لغير أيضاً إذا استند العالم في الحكم إلى العلم والغير
 ولم يكن عند موضع تفليدهم وهو ان يرد في الموضع المطرقة المحتاج فيها إلى الإلهام وعلى
 الإجماع وربما يقع على طرفين أيضاً في أحد العالمين أحدهما راد في العلم به على سبيل تميز
 وعلى طرفي الجميع في الإلهام عن النتيجة كذلك ومع ذلك يمكن عدم اعتصامهم به لعدم
 حج ان يكون الإجماع نحو على بعض دون بعض إذا استند في جملة الإجماع إلى إلهام الحكم
 في اعتبار قول العالم وعدمه في جانب الإجماع مقتضاه كما في إجماع اعتبار الحكم
 هو لا ظاهر على قول المؤمنين وطائفة منهم من الإلهام الإلهام كان راداً عنهم من جهة
 يندرجون علموا أخرجه منهم كطهرت البدع ومنكر التصديقات فالعلم في الجماع من مال فتم
 العلماء وهم المسؤولون بافل الحلال والعقد كقولهم ان باب التخصيص لا يوافق للبيعة وغيرهما اذ
 الاطراف والمنع الشاويل إلى الأحكام كلها اذا تعلقت بالإجماع فالإجماع اذا اتفق المؤيدون
 منهم على حكم شرعي في أحد الاعتصام او اذا اعتبر جماعه فيما يقولون الشرع ولم يكن منه كاللعوى
 رخواه ما كان يتم الشرع لئلا ينافي العقل المطلوب شرعاً مما يمكن إثباته بالإجماع وهو لا يفتقر
 بحجة عليه فالعلم فيه قطعاً وجماعاً يرد في الإجماع ولا مشاحة شدة وإنما ما يمكن إثباته
 فيمكن إدخاله في الحد أيضاً بناء على تعينه لما هو محتمل وغيره كالكتابات الستة ويمكن إخراج
 منه لعدم الحد في إدخاله وإذا جعل العبرة في كل فن بآرائه فافضه عن ما هو مشاع فيه فافضه
 غيره أيضاً الكذوب في كون من عداهم مقلد لهم في ذلك وكالعلوم فيه بالمشقة فيهم
 امكن إخراجهم من أخرج به سائر مقلد والعلوم وان كانوا في بعض يقتضون من العلماء لا العلم
 على هذا ينبغي التفصيل بين ما يجوز تفليدهم فيه لغيرهم من الميراثية وبين ما عليه ان لا يجوز

هذا هو العلم
 في الجماع
 على سبيل تميز

منه وبين ما ليس كذلك وربما فصل ايضا بين التقليد والحض المركب منه من لاجلها فليست
ثم اذا جعل العبارة في كل قول ذابا به ومن حكمه ايضا الروعيين المجعدين لايضا ولم يزل يبا
على طريقة العقل غير المؤمنين منهم ايضا ويكن تخصيصهم بما سبق يراعى جماعهم على
تقليد كل ذي حق في فقه وان لم يكن من فرق المسلمين والمعتزلة على الحكم المتفاوت بالشع
اصالة او بقاء وهذا وفق الجمع بين كلامهم وح فلا يزال في رباب مسائل الفنون اتفاق علماء
عصر واحد منهم باجمعهم على حسب ما اعتبر في اجماع ارباب فن لفقه نحو فندبر ذلك واذ
اعتبر الاجماع في التساؤل من جهة انفسها لا احكامها فليس هذا الاغنيا من ذلك الحكم
ومثل الاجماع على اخبار الامم الماضية واحوال الآخرة الخارجية من احكام الشريعة نحو ما نزل
الاجماع فيها حكم الكتاب السنة المشتملين عليها فيقع ذهاب فقهه وانما راجع منه اذا
لم يجعل جهة ما ذكر فربما ذلك عن كتاب السنة لانهما محتان لم وان لم يجعل الاحكام لا
بعض شيئا بخلافه فانه محققا فيصوّر فيه خطأ وضلالا ونحوه ما خاضه لما لم يكن طريقا الى
معرفة العلماء طالبا الا الامارات الظاهرة لمر ان تكون هي السبيل ايضا الى المعرفة يسيلهم
واقوالهم والاطا به بارأهم فلا يعتبر غير فاني معرفة انفسهم ولا مذهبهم وما قبل الله لا يظن الى
ما اضمروا في قلوبهم على وجه العلم والظن وان علم مخالفتها اظهر في ما اولهم ومن هنا بطر
لا يعتد ايضا باقوال غير بني آدم وان كانوا من الذين بعث اليهم ليجتنبوا صلى الله عليه وآله وكان
بعضهم من منه المقرين بنبوته وامكن او وجب جود العلماء بينهم وجب عليهم العمل باجماع بني
آدم اذا وقعوا عليه ذلك لا لازم بين ذلك وبين الاعتدال باقوالهم في الاجماع وغيره وكذلك
لا يعتد ايضا باقوال الاولياء الغائبين عن الانصاف من كانوا سابقا على غير شريعة نبينا
ثم صاروا من منه وعلى شريعة لهم بنبوته ومن لم يكن كذلك كالخضر وغيره من الاولياء
ولا يزال الاولاد والسياح الذين اعترفوا بالحق في وجودهم بل بعدم خالدهم
منهم وكذلك من كان في جابلغا وجابلغا على ما ورد في اخبارنا وغيرهم من نظر انهم انفسهم
فلا يعتد ايضا انقضاهم على القول باغنيا انقضاهم عصر المجعدين والمعتزلة الاجماع اهل الحال والاعتد
الذين ظهر للباحث لنا ظر مناقولهم بان فضلهم فذلك يتصور فذلك الخضرية ثم الخضر
ليس ذا الاحد ان يحكم لبعض الوجوه بخطائهم في حكم فدا نقفوا عليه ظاهر واجتماع عليه
كلهم بحيث يعلم بحسب عادته عند وجود مخالفهم وان لم يحصل الخضر المذكور ونحو ذلك لا

انما ذلك العلم
الذي هو في
الكتاب والسنن
والاجماع
والفقه
والفقه
والفقه

الشيء على ما لا يمكن

كاشفا عن وجود مخالفاتهم وانما هو المصير للبحر من الامنة وقد خفي ما وراءه وانما سيوجدهن
 يكون كذلك وبينه قوله وقد وقعت خلافاً حتى تما استمر اليها وغيرهما مما ياتي في
 تحقيق الاجماع وحجته وقطعيته وفي شرطها ولذلك يخلف حد بالاختلاف فيها ويمكن
 مراعاة الخلاف في الشائع في الدار الباطلة ما لا كان خلو نفسه لا ما خرج منه كان من شرط
 هذا أقصى ما يمكن ان يراه هنا في تقرير مذهب المخالفين تشديد على ما هو المعروف بينهم و
 هو فاسدن وجهه شئ لا يوسع الفهم ذكرها ولا سيما ما يتعلق منها بالادلة العقلية ووجه
 بطلانها على طريقهم كثيرة جداً وخاصة على قول من منع منهم فاذلة النقل لا علم بالقطع مظهر
 ولا يجوز التمسك به في العقليات ونحوها مما يعتد فيها اليقين وهذا هو المعروف على امامهم
 الرازي يحكم جماعة منهم عن المغيرة ووجهه ولاشاعة ونصرت لك بعضهم بالعقلية لمنع
 او توقف فيها فقط نظراً الى احوال معاصرة الفعل منها للنقل ما لا في العقليات انما لم يفيد
 فيها اليقين لسلامة فيها من لك فاذا كان هذا حال مظهر النقل فكيف حال الاستدلال اليه
 من الظواهر هنا وبطلانها يبطل ما ذكره ولا من جهة العقل ايضا فان القطع بقطعة المخالف
 لا يمنع المصطلح وتعليق على الفاطم بقول مظهر يناسب طريقه غير الاول الذي قد يحسن
 الظن وان كان من بعض الظن ولا سيما مع عدم انضباط الاصطلاح وكثرة الاختلاف فيهم
 قد يما وجد بنا وعدم نقل عن المتلف يعنى به في لك فضلاً ان تكشف منه ما ذكره وقد اجماع
 المتحيزين الى عوى جماعة منهم على لك واستكشاف لنقل الفاطم منه ضيق الخناق عليه شدة
 الحرص على ترويج مذهبهم ولما لم يذكر باب التصنيف من اصولهم وفيها هم ومسكياتهم
 من متقدميهم ومناخريهم غير اذلة التعريف لاجل احوالها علم صدقها والامرين فبعثهم
 لم يخل منه كتبهم مع ذلك هم في تشديد هذا المطلب توضيحهم قضى مجهودهم وتشبههم بما هو
 بمنزلة عن مقصودهم وكونه منبئ نياهم ودينهم واساس بعثهم وفهمهم بالاعتماد على حكم الناس
 يقتضي لك لا فاذا ذكره وتشبوهه فلا يصح الاستناد الى اجماع من قصص على الاستدلال
 بتلك الادلة وما بان وجه حجتها ودلائلها عند واقعة على الدليل العقلية المذكورة وغيره من
 كما هو ظاهر ولا الى اجماع غيرهم مع ظهور كون مسندهم كلاً او بعضاً فهو ما ذكره احياناً
 وامكان كون حكمهم كذلك بقطعة المخالف ونحوها غير باشر من القطع به على انه ان جازاً
 من هو لا بد لك في كل اجماع مظهر بحيث يعلم قصد المولاه فيد على نحو ما سبق علم ذلك

الشيء على ما لا يمكن

بل لا يخفى ان مقتضى وجوب التصريح في كل جملة من هذه الجمل ان لا يكتفى
 من لفظه بل ان يوجب على كل من يصدق باللفظ من تصديق ما سارع ولا سيما مع وجود
 واعانة من على كثرة قراءاتهم وصدقهم في امورهم وصدقهم في امورهم وصدقهم في امورهم
 وجدد ما وافقوا به من غيرهم وصدقهم في امورهم وصدقهم في امورهم وصدقهم في امورهم
 خوروا الشيخ بالاجماع مطلقا وذلك فينا في استكشاف القواعد في تفسير الاحكام على
 القواعد كما هو ظاهر وبما في رد المحتار على الاحكام على ان لا يكتفى من على القواعد
 اذا حمل على القواعد باعتبار السداد ومن المصنوعين من علماء من ان لا يكتفى من على القواعد
 لا يكتفى من على القواعد كما هو ظاهر على حجة الاجماع بما هو عليه من نص ثابته
 عليها لا يكتفى من على القواعد كما هو ظاهر على حجة الاجماع بما هو عليه من نص ثابته
 يعيد ويضم وهذه هي التي شغلت معظم من اعتبر احوال الامامية وسائر من السلف
 سلك ذلك لا يكتشف عن وجود دليل ظني عليه فضلا عن قطعي عمده بما يقتضيه ذلك مما احده
 الامامية على حجة زكوة من دالة القطعية وتخطئ الحائزات لعدم على احوالها في ذلك
 من دالة القاطعة وبما في الكلام في ذلك واما دعوى وجود القاطعة في كل مجمع عليه الامر
 نفسها في حق الجمعية من حكمها بحجة الاجماع عليهم كغيرهم بناء على عدم اعتبارنا بقراءاتهم
 في الاجماع الواقعة في زمان الشيعة ونقتضي بعموم كل ادوية ان يكون خجرا كالتابع للشيعة
 منه وان يقتضيه باعتماد الشيخ معناه والشيخ به على فرض صحة العلم ثم لا يقولوا
 وان كان هو مقتضى دلالتهم اذ لنا ومع ذلك شيئا مما فيها في اجماع الامامية كعدمهم
 في اجماعهم على طريقهم المعروفة وصدق الشيخ في العدة بانه لم يستند في هذا الوقت
 شذوذهم واما الوجه العقلي السابق فانه سقلا عن جدهم ولا بد من صدقنا في ذلك
 ذلك في صنعهم ما وكل المصطفى في السناء عن مكره في الاجماع كالشيخ على خلاف ما
 والنظام واصحابهم فالوا ان لا يحتاج ما اجماعهم ولا في المعناه عن وقت ثم بعد ذلك
 من التكاليف والاضطرابات ومن كان في الصدق والاول يعرفه ولا في الوجه الذي لا يكتفى
 المخالون وما كانا وانكر من على من مخالف في ذلك خرج عن المذهب الذي لا يكتفى
 اجماعا كان مخالفا وحكي الله سبحانه في الملح الفصل عن النظام واصحابهم فالوا ان
 الاجماع ليس مخد في التبرع وما المح في قول الامام المصطفى وصحبه المصطفى في ذلك

خبر عن أحد من الصحابة بأنه كان يخرج في الاجتماع بالاختيار والدعوة لم يثبت عنهم اجتماع
 بالاجتماع على ما يدعيه هؤلاء المحمليون فلما علموا ما منوا به فلو ثبت اجتماعهم فيها بالاجتماع
 لم يكن كونها عندهم من أحكام التتبع الطولية بالاصالة فصرحوا بكتابة اختيار الامة وأجروا
 في انبائها واحدا لها وجواز التعويل على اجتماعهم الغير لها شيء عن دليل في مثلها ما هو مبني على
 أصول الدنيا ولذلك عندنا عليه نصيب ولا الذي هو الأصل والعامل لنصيبه مع اعتبار
 بعدم انعقاده عن دليل قطعي ولا ظني واكتفى المحققون منهم فيما عجزوا به عن الدليل على كمال
 في بابه ونصيبه لا قول وبها تحقق وحصل وسعوا في ذلك الامر لا غرض فساد ما اظهروا من
 وصدروا من الثاني في الشك لنصيب الثالث ما صدروا الاستدلال به ولا خبر
 اذ لا العقل والظن فلا يلزم جريان مثل ذلك عندنا في حصول العقاب والاحكام التي هي في
 الكلام وقال المنصفي ايضا ان كثيرا من الامم يعقدون ان النبي النبوي استهو مولد فصرحوا
 في الصحابة ولا سمعنا به صرح ابن عمر في الغيبة بان اكثر الامة من دوسيل وزي وقدا بكر
 اعداء مناصفي في جملة من كتمنا في الامم من الاجتماع وكان هذا حالهم وملك الاجابة وكيفية
 حال غير ذلك كبر بعض مخالفه في مخرج كتاب الوراق لانهما اخرجهم من ونيها من طرفي الامم
 عندهم فصاروا بعض التواريخ في بعض من ذلك ثم اخرجنا عنهم وصرح ايضا بامامه اخرجنا
 مما اشار اليه في بعض كتبنا في المسئلة فنبهنا لانفسنا كما هو المشهور في كتابها اجاب الامة
 نحوها وصرح امام الحرمين في البيان بان معظم علماء السند والخبر بالاجتماع انفسنا
 ذكرنا قوله تعالى في تتبع غير سبيل المؤمنين ان هذا عندنا ليس عن رتبة القوام في الامم
 اذ جاءه نصيب الفصل وقال اننا في كتابنا في النسخ ان خارقا لاجماع بكبر وهذا بالظن
 فقلنا فان من ينكر اصل الاجماع لا يكره صرح التتبع في التحول بالامم ولا مطعون في بيان خبرنا
 من يملك خفي اذ انهم في ما يدل عليه من التبع واليس في خبر متواتر في ذلك كتابنا في
 ما كثر من اجماع النجاة والقبول في الاجتماع في الغسلاتان ولم يبق ورواية الامم التي لم يبق
 نالها منه صرح ايضا بأنه لا يكره خارقا لاجماع لان الخلاف قد كثر في اصل الاجماع لا في
 والفتنما اذا اطمعوا التكهيم تجارة رادوا ما جماعا يستند الى ان قطع نضروا ورواوا
 وحكي الاسنوي عن الرأى في الحصول والنبأ عن الامم في الاحكام وفتوى اسنوي في
 وان علم تحقيقه فهو من ادلة الظنية وصرح صاحب تحريه المعتمد في بيان خبرنا في غير

في الامم
 في الاجتماع
 في الاجتماع

متواتر لفظا ولا معنى وان جماعهم على قوله كيدل على قصد صدق لانه اذا جاز ان يقع على
الحكم بالاجتهاد والقباس جازة شدة فيما يحتمل به يصلو دكر شيئا اخر نوكد ذلك قال الرازي في
الحصول بعد كلام طويل في الاخبار في عدم تواتر الخط الشك في بينها على وجه يمكن في القائل
ان الجميع ان يجعلها من اخبار الاحاد وعلى هذا لا يحتاج الى تكثيرها بل كل واحد منها يكفي في
الاستدلال وقال ايضا انما الاستدلال ان غادهم جازية بانهم لا يجمعون على موجب خبر واحد
الا وقد قطعوا بصحة ذلك الرازي في الخطا به اجموعا على حكم المحوس خبر عبد الرحمن على ان لا
لا تنكح على عتقها ولا خالها بغير واحد قال ان عندنا هذه المسئلة طيبة ولا تعلم بغيرها
الاجماع على انها ليست طيبة ولا يقول شك في هذا الاجماع ولا ينسب اليه ولا يقطع كيف
وهو عندنا طيب وقال ايضا ان احاد الحكم لا يجمع عليهم ولا يكتفى به لان ذلك اصل الاجماع كمن
مصدق للعلم فما نخرج عليها الزوايا لاهل العلم وانما يتاخر ويتركها مطوون ليس كما في الاخبار
وقال ايضا ان الاستدلال بدليل لغيره لا يثبت هذا لان العلم اليقيني لا يجمع على الحكم لا
لدلالة ولا الامارة بل السببية قال كرس منهم من السبل مع كثر لم يمتدحهم في الشر والفتن
فقد نفقت كلمته لا يصل لتسوية وقال ايضا انهم اجمعوا على المنع من مخالفة الاجماع القسدا
عن مائة اذا لم يكن عن مائة اخرى وهذا كله ونظائره التي لا يعب المعام ذكرها توكد ما قلنا
ولقد اخاد ما ماله من حيث قال والنجح من لفظها انهم تنسوا حجة الاجماع بقصود الايات
الاخبار واجمعوا على ان المسكيات ابدل على هذه العوامة لا يكفر ولا يفسق واذا كان لا تكار
لنا ويلزم يقولون الحكم الذي ان غاية الاجماع مقطوع به ومخالفة كافر فاسق فكانهم قد
جعلوا المرجع اقوى من الاصل ذلك فغاية غيظه انتهى قلت واعجب من هذا اعتماد على
اولئك بعد علمه بذلك فانه غفلة اعطى من غيبتهم واعجب منهم ما اصاب من صاحب الموقف
حيث ادعى فيه ان كونه حجة قطعية معلوم من الدين ان التشكيك فيها لا يستدل لا في ملكنا
الضرورة سفسطة لا يثبت اليها وصادف ظاهرها ذكر في آية من في نفسه شرح مختصر
تبعنا للحاجب وغيره بان قبول الامة لا يخرج من الاحاد وامة تامة مع غدا انما انهم على
مظنون اذا في قلة النظر انما استدل على القياس على اخبار الاحاد بعد العلم بوجوب
العمل بالصواب فلا يمتزج ايضا كغيره بخوارق القياس وقد استظهر في فروعنا
الى بكرة تحريم شحم الخنزير غير فما رضى ج ايضا فذلك ما ينافي ما ذكره ويعتدنا فلما وكل

امام الحرمين يعمد الاستناد ويكره بعض مصنفاته فقال ان الخبر الذي نقله الامام ابو
 ان تقوى على العمل لم يقطع بصدقه وحمل الام على اعتقاد وجوب العمل بما لو اختلف وان
 تلقوه بالقبول قولاً وقطعاً حكم بصدقه وعن الفاضل انه لا يكتم بصدقه وان تلقوه بالقبول
 قولاً وقطعاً لان الصحيح الاثمة للخبر يحري على حكم الظاهر فاذا استجمع خبر من ظاهره وعنده
 الراوي ثبوت الثبوت به وغيرهما بما رعا المحدثون فانهم يطلعون بالثبوت ولا سيما اذا اختلف
 بالصدق والجماع هذه وترجى العمل بان ما ذكره من انعقاد الاجماع وكونه دليل على صدق
 خبر الواحد ليس كذلك قال فان قيل لا يفتنع فيه على ضلاله فانا ما اجتمعوا على صدقه بل
 اجتمعوا على صدقه بل اجتمعوا على العمل بقول العمل اجتمعوا على صدقه فلهذا العمل به في
 الصدق وان كان الكذب انتهى نظراً لهذه الكلمات كثيرة في كتبهم وهو يشهد بما قلناه مع جملة
 فلا سلبت لادلة المذكورة لا تكون لم نعلمنا جهة اما على ما ثبت عندنا بالادلة العقلية و
 الدليلية من كبرهم وحرمة الامم حقه وان جرى على كثير منهم بعض احكام الاساطير ظاهر
 فظاهر في العرف والجماع لان امة واحدة واما على غير ذلك فلا يلزم من ان لا ينعقد الاجماع
 القطعي على اعتقادهم ولا يعمد على جميعهم من الاثمة او فقد علماء الانامية واما ما لهم لا
 اذ ياهتوا وعاملوا واو كابر او غرضوا انما يقتضيه كثير من اخبارهم وغية ما من ذلك كما
 استمر اليه فروع وانهم عاينوا لا يثبت على جميع اجناسهم من قبل البدع وانهم هو ذلك
 لا اعتقاد بخلافهم ووافهم وادعوا انعقاد الاجماع على ما يقتضيه عدم الاستناد بقولهم
 فبالله هو من اجناسهم وحدوث مقالته لم ينعقدوا يقولون انهم في بعضه غشوا او
 او صغروا واستشاره او غير ذلك مما لو اتفق عليه ليعاوا وخرجوا من خلافهم واما على ذلك
 اتباعه ما يراه او من قننا يظهره على نسبة الى العمل واما انهم هم حملت القضية على
 ادعاء ما ذكرناه من ان الاجماع باصطلاحهم لا ينعقد من غير ان ينعقد من غير ان ينعقد او
 بل مع انعقاد الاجماع عند عدم توفيقه ليعتد بكونه قضية عندنا على وانهم
 اضلاً كما سبقت من ان اول الاصطلاحات من اجناسهم هي ان الاجماع الاثمة وبقاها في
 الجانبيين وربما انما ان الاجماع الذي هو الحق والبرهان الكمي يقتضيه في جميع الاجماع او
 الجحماً على من ينعقد بالثبوت والقسمة باجماع المعظم ولا كثر وباجماع الموجودين من المتخالفين
 احد لا ينعقد من غير ان ينعقد من غير ان ينعقد من غير ان ينعقد من غير ان ينعقد من غير ان ينعقد

هذا الخبر لا ينعقد
 من غير ان ينعقد
 من غير ان ينعقد

أهل الحرمين مكة والمدينة واجتماع أهل مصر بمكة والمدينة وقول واحد في
 في عصر من العلماء مع عدم عصمة يقول الشافعي في بعض ما استدل به الاتفاق لا ما استدل بها فيها
 كذلك وبغير ذلك مما ذكر في محله وقصر بعضهم على اجتماع الفقهاء لا غير بعضهم على
 اجتماع أهل لا غير بعضهم على ما إذا بلغ المحقق عدد التواتر وبعضهم على ما إذا تحقق الاتفاق
 من كل جهة المقلدين فيما ينصرون به في قولنا وسقطنا وبعضهم على ما إذا عرض عصر
 المحققين أي في حجية عليهم أو مطلقا وبعضهم على ما إذا لم يسبقه خلاف مستمر حتى
 أوجبته وفناء كلها كما سبق قديما فخل قد تعارض وعلى هذه الأنواع التي لا يخفى
 ونبأنا المحققين ظاهر هذا ما يعلق بطرفة الخالعين عند لم يندفعوا عما إذا ما بينه
 على الله سبحانه فلما نفرد عنهم مقتضى رأيهم الغلبة أن لا رضى يسع خلوهما من حجة
 منصوب من قبل الله سبحانه فالأكل ما يحتاج إلى الاستنباط حافظا للشريعة المعتبرة
 من الخفاء والشرائع القول والعلم قد استأمنوا ما دللهم الله منها لها الاعتقاد من ذلك
 أبدا وانها بعد ما مضى بنينا صلى الله عليه وآله لا بد فيها من ما من أهل بيت النبوة جاز
 هذه الصفات السنية مستمر لنوع كما كان ذلك بيننا بيننا صلى الله عليه وآله إلى أن ينقض بها
 التكليف أمه وكتاب الله لن ينفى حتى يراد عليه موضح أن له من حجب لخاصة وهو
 اليد في معرفة الشريعة ما للشيء صلى الله عليه وآله وقد دلل الشواهد على بعضا من
 المقتضات على تعيينه في كل عصر وإن كان قد لا يعلم شخص بعض الأمان أضاف
 الزمان عليه لشيء فذلك ذلك أن حكم الاجتماع في دعوى السائر عن أبيه صلى الله
 عليه وآله وهو حكم يقين في عصره وإن وجود خلفه لا يصف بتمام وجوده جاز من مطلق
 آخر لا يفرق ما يحكمه ويخرج شيئا بالنظر إلى اجتماع الواقع في زمانه والحال لا يتحقق
 والممكن في جمع من ظهوره وتمكنه وحجته وغيبته فلعل حاله يدل بعضه من الناس
 حبانته مما حار في حق الإمام بالنظر إلى اختلاف حالاته فبما ذلك شرع سوا لا ينافي
 بينهما أصلا لا من جهة الصنع فانه يقع في حكم الضاد والحق في زمانه خاصا بما إلى
 معناه الصططع به وربما وقع في زمان لا نام وحكمه فاقوى حكمه في غيبته خاصة
 موجبة للتغير لا حكمه الأولوية والناتوية بالنسبة إلى التسبب وفيه فيه أصلا كثر في
 القرآن في الصلوة وغيره فاعلم ما موعود في زمن الغيبة بناء على القول بتغيره وكما لم ي

المدسة

وحجته على ما استدل به
 في عصر من العلماء

في عصر من العلماء
 في عصر من العلماء

المدسة

خاتمة الحسين والتسجود على رقبته والتسبيح بها واكتمها للاستشفاء وغير ذلك مما هو في
 زمن النبي كان نفعها كما بيناه في علم ولا عرض لنا الا ان يتعلق بذلك الكلام باعتبار
 حقيقة الحكم في الاصل عامها وليس فيما استند اليه الخافون من كونه والاخبار ما ينافي ما
 قلنا فان منها ما هو بمنزلة عما نحن فيه ومنها ما يصلح شامدا على ما ذكرنا فيه ولا يتامع بال
 ما ذكره في حجية الاجماع المركب وحكم فاعكس لطائفين وغير ذلك فانه واضح وثوبنا
 يتناو قدر وامن طريقهم كثير من الاخبار الدالة على ما ذكرنا في شأن منشاء وهي اقوى
 شامدا على قلنا كما لا يخفى وقد استبان بما بيننا الله على من همل الامانة اذا انعقد الاجماع
 بعد النبي في زمن ظهور احد الامم باحدى طرق الاتية لزم علم من قبل لفريقين انعقادها في
 حياة النبي ايضا ويكون حكمه في الحجية حكم منشاء المعلوم الذي لا بد منه في تحققة في زمان
 وبعده وهو النص والاجتهاد بناء على جواز انعقاد معناه جوازه في زمن النبي ومنه ومن
 غيره كما هو رأي كثير من الخالفين فان كان مستندا بحجة الاجماع العقل ثبت مطلقا
 كانت في زمن النبي اولى منها بعد از الشئ بعد وروده فيعلم حجية مطلعا او بعد
 خاصة نظر الى خلاف مفاده وعلى اي حال فهو قليل الحد وبالنسبة الى الصحاح ومن بعد
 ايضا والوقوف على منشاء افون بمراتب شتى من الوقوف عليه حتى لو قيل حجة من كونه كدالة
 الشرعية بهذا الاعتبار لم يكن بعيدا وكيف كان فهو حجة اذا تحقق في زمان كما نعه ولا ينافي
 عدم تقريره ما هذا حكم الشرع كما لا ينافي حجية منشاء ولا كون الحجية في زمان قوله
 لعدم اختصاصها فيه لكشف الاجماع عنه وعلى هذا يلزم جواز نسخ والتسبيح به كما يجوز تحميمه
 والتخصيص به ويكون ذلك باعتبار نسخ ما يستفاد من نفسه او منشاءه على خلاف جوا
 حجية وهو الذي اختاره الحق ومن تبعه من المتأخرين كذا المرتضى من جهة العقل الصغر
 بانكاره له من جهة زعم اجماع الامة على خلافه ولا ينكار الشئ له من جهة ثبوت حجية
 الاجماع العقل ولا يجوز غيره ولو كونه دليل العقل لا شرعية متاخر من المنسوخ فلا
 يجوز التسبيح به ولا بانكاره من جهة كون التسبيح مقلدا مستندا لا منسوخا ومن جهة
 ان العبرة في الاجماع بقول المعصوم ولا يجوز نسخ لعدم دليل من كتاب الله عليه السلام
 فان وجه فساد الجميع ظاهر لا جدوى بيانه ويلزم ان يقال ان المتأخرين المتأخرون بحكم
 في الامور المتجددة ان يمتنع نسخ والتسبيح به ايضا لان يقال ان لا رواة له في زمانه

هذا هو الوجه في كونها حجة في زمانه

هذا هو الوجه في كونها حجة في زمانه

قصد المحققين اسرار الحكم بجملته لا يخرج الكتاب السنن ولا يخلو من نظرية ولا يفهم من وضعه
 ذلك فلنرجع الى ما كنا فيه فليعلم انه اذا كان الحال ما بيننا فليست كما ولا فيها يخرج من احكام
 الاجماع بالنسبة الى النبي واتباعه فاعلم انه لا ريب في ان زمانه صلى الله عليه وآله
 لوحظت الاقوال ولا ريب من حيث هي المعنى منها ليس الاقوال النبي ومن حكمه كبر نصه في
 عصمته وجعله لنفسه بمنزلة وامر بالامتثال بطريقه والاقتداء بمنها جده شير في خصوص
 في غيبته وحياته وفوته فان قوله عليه السلام لا يكف الا محالة عن قوله وادع المسلمون
 فولاوا فعلا على امر مني وكان هو ومن حكمه هم وهم وعلم وفناء بما صدقهم كان ذلك جده
 شرعية قطعية من جهة قوله وفعلا وتقرير الى هو بمجمله انما مست. وكان بان لك غيبا
 عن ائمة الدليل على حجته وجزء لك ايضا فيما اذا دخل قوله وفعلا في قوله وفعلا لم من دون
 ان يتبين بعينه كما اذا حصل الاتفاق في السماع من كل جانب فاحية بان جميعهم على لسان
 نحو ذلك واذا اجمعوا على خلافه واستقر ما مردونه ودون من بحكم لم يعتقد اصلا ولم
 يعتقد به من حيث هو طاعا بل قد يخرج منه ذلك عن بقا الاسلام فضلا عن رجة العلم
 الاجتهاد في الاحكام واذا لوحظت من حيث ان تطابق اقوال المسلمين نواحيهم وكيف
 عن قول النبي صلى الله عليه وآله ورأيت عن جوددي انما اجماع وجب العلم والعلماء
 وعند غيره ممن ياتي بعدهم مع الوتر في علمه فهذا الاعتبارية بغيرها حيث تصف
 يكون من الاذلة المعتمدات القطعية او الغلبة ويقدم على ان ما اكتشف منه
 من المعلوم ان كذا غدا ذكر امر ممكن بحسب الفعل او انه اذ في ما ان ليس به وانه اذا
 رتب في انه قد يعلم قول ودين بما يقع ويرى من الخطاب والسمع الذي يجرى طبعه
 على ان لا يرد ولا يصدر ولا عن امره وتبينوا من مخالفة رايه وان يروا في له في
 متواتر متفلا اليه وكما ان في التابعين ورأيت له اعيان وعلمه ان كان ذلك كله
 انما يوجب العلم باليتين ذابوا من اكثر ومثل يتبع انه لا يجمع على العلم فانه يعلم
 انه لا يخفى الا بعد الوضوح الى انه انما وهذا حيث تحقق وان كان كما في الآلة التي
 وقومنا مع ما ذكر على ما علمنا الحكم بان تقع على سبيل منع ولا يكون من الامور التي
 المخترعة كغيبه لانا بزرع الحمايين وحصل له رتبة الاربعة وخالفوا في حكمه
 من الاعراض لنفسك انما هي لا اجتماعه قواضا.

هذا هو الحق
 لا يخفى على
 من فهمه

هذا هو الحق
 لا يخفى على
 من فهمه

مستند لهم حيث علم تفصيلا واجمالا بان لا يفتهمي الى ما يعلم فسادا وقصوره على فاده
 القطع بالحكم فاذا اجمعوا والحال ما ذكر على حكم وروعي جميع ما قلناه ولو بحسب الاستيفاد
 العادة مع عدم ظهور خلافها بعد التتبع علم بذلك عادة انه حكم الحق ودينه وصحيح
 المستند به التعويل عليه لا ان يفارضة ما هو ظاهر اقوى منه كما لبرهان العقل فيعقل
 حكم العقل على العادة بل يرفع حكمها بالنظر الى مقاصد فان فقد من جملة شمل هذه
 ثم يحكم ببطان كثير مما اجمع عليه المخالفون ولو فرض تحقق الاجماع فيه بشرائط المقررة لها
 للبراهين الفاضلة واذا اعتبر الكشف عن وجود الدليل المعبر الوجب للعلم والعقل استغنى
 من اعتبار بعض ما ذكر كما هو ظاهر اذ بلغ الحكم الى حد الضرورة بحيث يقتضيه ارباب العلم
 باسمهم ويعلموا كماله بعد تدنسا والاسلم وتكرار هذه وتقريرهم وذلك فيما عساه بالبلوى
 غالبا استغنى عن جميع ما ذكر وصار كالضرورة بان العقلية لم يعلها كل غال وسلك يخرج
 مسكوه عن شبه الشك من كخرج منكرها عن بقية العقلاء وكما ان كنت لاجماع قوا ذكرهم
 فتحققه بنفسه على لوجه المذكور يمكن ايضا في صدور الاسلام وغيره لوجود الداعي بقدر
 المانع وتكرار نظائره فان الطبيقات والعاديات وخوفا ما تشرك فيها الناس وافضل
 اقليم وافضل بلد وقية لا تشرك السبب بينهم والعقليات فاشيع من الظهور الى ان
 يتفق عليها اولو العقول وعلماء المعقول وان كانت نظرية وكذلك سائر العلوم
 الصنائع فان يتفق ارباب المأمورين فيها على امر وجليته وحقية لا تشرك المتعقبين لها
 بينهم وكذا ما ينسب الى ارباب المذاهب الاسلامية والفرق الملية وغيرهم كالاساعده
 المعنوية وافضل المذاهب الاربعة والمتكلمين والفلاسفة وغيرهم مع فساد الشك في كثير من
 ذلك فالشرعيات المستند الى نبينا صلى الله عليه واله وغيره من الانبياء ايضا والى
 شيع من الظهور الى ان يتفق عليها اصحابه واتباعه وجميع العلماء والمسلمين وارباب
 الدليل كافة فقصه من الضروريات عند الجميع والعلماء خاصه فان لكل من العلماء و
 العوام ضروريات ونظريات قطعية ظاهرة كما هو ظاهر هذا كله كما يجزي الشبهة الى
 السبب واصحابه واتباعه سائر المستبين ليه تجري ايضا بالنسبة الى ائمة صلوات
 عليهم واصحابهم وشيعتهم لانهم بالنسبة اليه محسوبون من ائمة وانواهم معدود
 في انواهم فاذا لوحظ في الاجماع اقوال العلماء العصر خاصة اعتبر قول امامهم في مهمهم

رفع من اهل
 العلم

رفع من اهل
 العلم

۱- در صورتی که در این مورد هیچ مدرکی وجود نداشته باشد،

فان قيل بيان بعض الاحكام للائمة وبعضهم على ان يكون المعد ومنهم مطلقا ظاهرهما
 هو عليه يعتقد الى ان يثبت له خلافة جاز له كمان ذلك واما خبره بليغة بيانه ولا يكون
 ذلك معتقدا لكم بانفسه وبطلان بعد ائمة ثم ان جميع ما ذكره من خبري ايضا في سائر الا
 المسامحة والشرع السابق الا ان ائمة يثبتوا كان فيهما معصوم واما في زمن النبي بعده
 وهو معتد ومن اعتد ولم يثبت لك في سائر الامم الا ملازمة بينك وبين عدم خلق
 الارض من تحت كما هو ظاهر واذ ثبت ايضا دائما او احيانا كان لجماعهم خارجا مطلقا
 ان الادلة الشرعية معتبرة لك في سائر الانبياء ومنهم وهو غير حقي على حصول اكمل
 اشبه على جماعه من الافاضل واذ اتهم جميع ما ذكرنا فيعلم انه على مذهبه الحالفين
 من جعل الائمة الذين هم كالنبي في العلم والفضيلة والعصمة وجوب اطاعة واما
 كواحد من علماء الائمة في معرفة الاحكام الشرعية ونزول بعضهم عن هذه المرتبة واغراضهم
 عن احوالهم في غالب الاحوال الا ذمته وحصرهم السنة في السنة النبوية والاجماع فيما
 لا يشمل على قول النبي صلى الله عليه واله من قبل فيها العقد بعد واعتبارهم فعينه في
 الدليل كونه المعرفا بوصول ظاهر الى الحكم المطلوب لا يحصى عن جعل الاجماع دليلا
 مستغلا براسه مطلقا ان علم قول الامام بعينه وكان ملحوظا في الاجماع يحكم بحجته
 واذ عرضوا علينا حكم ذلك وجريا نحن ابتداء على طريقهم من باب الماشاة وغيرها
 لزمنا القول بحجته مع شتمه على قوله ولم يهنا المشاة واسمه لانه عن قوله في سائر
 اقوال الائمة مع تصريحنا بان العبرة به خاصة ونحو ذلك عند الرضا بن هرة و
 غيرهما عن اصل القول بحجته الاجماع مع كونه لغوا عن الفائدة على مذهبه فذكرنا
 ما محتملنا لسانا باديين بالقول بحجته حتى يرد علينا ذلك واما هو كلام مع مخالف
 حيث اعتمد هذا الاصل وسئلنا عنه فوافقناه عليه لكونه مطلباً خاصاً في نفسه ان
 خالفناه في علته ودليله ثم بينوا ظهور الفائدة فيه عند الناس قول الامام وعد
 بتميزه كما ياتي وصريح الرضا في الثاني باننا لانكار لسنعمل هذا اللفظ مفيداً مع
 تميز قول الامام واما نجيب بالصحیح عندنا فيه عند سؤال الخالف عنه ولا يخفى
 ان لا اعتدنا بالدكتور انما يصلح في مقام الماشاة مع الخصوم والالزام لهم بما هو
 معتقدهم وعليه مصطلحهم عند الحاجة معهم والتردد عليهم باجماع جماعه غيرهم

انما هو عليه يعتقد الى ان يثبت له خلافة جاز له كمان ذلك واما خبره بليغة بيانه ولا يكون ذلك معتقدا لكم بانفسه وبطلان بعد ائمة ثم ان جميع ما ذكره من خبري ايضا في سائر الا المسامحة والشرع السابق الا ان ائمة يثبتوا كان فيهما معصوم واما في زمن النبي بعده وهو معتد ومن اعتد ولم يثبت لك في سائر الامم الا ملازمة بينك وبين عدم خلق الارض من تحت كما هو ظاهر واذ ثبت ايضا دائما او احيانا كان لجماعهم خارجا مطلقا ان الادلة الشرعية معتبرة لك في سائر الانبياء ومنهم وهو غير حقي على حصول اكمل اشبه على جماعه من الافاضل واذ اتهم جميع ما ذكرنا فيعلم انه على مذهبه الحالفين من جعل الائمة الذين هم كالنبي في العلم والفضيلة والعصمة وجوب اطاعة واما كواحد من علماء الائمة في معرفة الاحكام الشرعية ونزول بعضهم عن هذه المرتبة واغراضهم عن احوالهم في غالب الاحوال الا ذمته وحصرهم السنة في السنة النبوية والاجماع فيما لا يشمل على قول النبي صلى الله عليه واله من قبل فيها العقد بعد واعتبارهم فعينه في الدليل كونه المعرفا بوصول ظاهر الى الحكم المطلوب لا يحصى عن جعل الاجماع دليلا مستغلا براسه مطلقا ان علم قول الامام بعينه وكان ملحوظا في الاجماع يحكم بحجته واذ عرضوا علينا حكم ذلك وجريا نحن ابتداء على طريقهم من باب الماشاة وغيرها لزمنا القول بحجته مع شتمه على قوله ولم يهنا المشاة واسمه لانه عن قوله في سائر اقوال الائمة مع تصريحنا بان العبرة به خاصة ونحو ذلك عند الرضا بن هرة وغيرهما عن اصل القول بحجته الاجماع مع كونه لغوا عن الفائدة على مذهبه فذكرنا ما محتملنا لسانا باديين بالقول بحجته حتى يرد علينا ذلك واما هو كلام مع مخالف حيث اعتمد هذا الاصل وسئلنا عنه فوافقناه عليه لكونه مطلباً خاصاً في نفسه ان خالفناه في علته ودليله ثم بينوا ظهور الفائدة فيه عند الناس قول الامام وعد بتميزه كما ياتي وصريح الرضا في الثاني باننا لانكار لسنعمل هذا اللفظ مفيداً مع تميز قول الامام واما نجيب بالصحیح عندنا فيه عند سؤال الخالف عنه ولا يخفى ان لا اعتدنا بالدكتور انما يصلح في مقام الماشاة مع الخصوم والالزام لهم بما هو معتقدهم وعليه مصطلحهم عند الحاجة معهم والتردد عليهم باجماع جماعه غيرهم

انما هو عليه يعتقد الى ان يثبت له خلافة جاز له كمان ذلك واما خبره بليغة بيانه ولا يكون ذلك معتقدا لكم بانفسه وبطلان بعد ائمة ثم ان جميع ما ذكره من خبري ايضا في سائر الا المسامحة والشرع السابق الا ان ائمة يثبتوا كان فيهما معصوم واما في زمن النبي بعده وهو معتد ومن اعتد ولم يثبت لك في سائر الامم الا ملازمة بينك وبين عدم خلق الارض من تحت كما هو ظاهر واذ ثبت ايضا دائما او احيانا كان لجماعهم خارجا مطلقا ان الادلة الشرعية معتبرة لك في سائر الانبياء ومنهم وهو غير حقي على حصول اكمل اشبه على جماعه من الافاضل واذ اتهم جميع ما ذكرنا فيعلم انه على مذهبه الحالفين من جعل الائمة الذين هم كالنبي في العلم والفضيلة والعصمة وجوب اطاعة واما كواحد من علماء الائمة في معرفة الاحكام الشرعية ونزول بعضهم عن هذه المرتبة واغراضهم عن احوالهم في غالب الاحوال الا ذمته وحصرهم السنة في السنة النبوية والاجماع فيما لا يشمل على قول النبي صلى الله عليه واله من قبل فيها العقد بعد واعتبارهم فعينه في الدليل كونه المعرفا بوصول ظاهر الى الحكم المطلوب لا يحصى عن جعل الاجماع دليلا مستغلا براسه مطلقا ان علم قول الامام بعينه وكان ملحوظا في الاجماع يحكم بحجته واذ عرضوا علينا حكم ذلك وجريا نحن ابتداء على طريقهم من باب الماشاة وغيرها لزمنا القول بحجته مع شتمه على قوله ولم يهنا المشاة واسمه لانه عن قوله في سائر اقوال الائمة مع تصريحنا بان العبرة به خاصة ونحو ذلك عند الرضا بن هرة وغيرهما عن اصل القول بحجته الاجماع مع كونه لغوا عن الفائدة على مذهبه فذكرنا ما محتملنا لسانا باديين بالقول بحجته حتى يرد علينا ذلك واما هو كلام مع مخالف حيث اعتمد هذا الاصل وسئلنا عنه فوافقناه عليه لكونه مطلباً خاصاً في نفسه ان خالفناه في علته ودليله ثم بينوا ظهور الفائدة فيه عند الناس قول الامام وعد بتميزه كما ياتي وصريح الرضا في الثاني باننا لانكار لسنعمل هذا اللفظ مفيداً مع تميز قول الامام واما نجيب بالصحیح عندنا فيه عند سؤال الخالف عنه ولا يخفى ان لا اعتدنا بالدكتور انما يصلح في مقام الماشاة مع الخصوم والالزام لهم بما هو معتقدهم وعليه مصطلحهم عند الحاجة معهم والتردد عليهم باجماع جماعه غيرهم

الذين ليس أدلة العقل والنقل على كونهم الطائفة الحقة والقرعة الناجية وفيهم الخيروان
بتميز شخصهم لم يعرف بعينه فيستعمل الإجماع فيما اصطلح عليه لقوم من نفس الأئمة أعوام أو
الخاص يستدل في هذا المقام كما هو شائع في الزوايا من تدرك الاختلافات ما أماته
لذلك بعد ثالث الأدلة التمهيدية ويجعل غير السنة التي فهم عندنا السنوية والامامية ويراد به
اجماع الامامية المشتمل على قول الحق سواء وافق قول سائر الأئمة أو خالفه بحيث عنه وعنا
يتعلق به في الأصول الكلام ويعني عليه كثير من العقائد والاحكام وعلا من الصوامير إلا
ويؤيده باسمه في جميع الاعتصام والمصانيع جيد قطعاً بان يسعى ان يصنعوا كمن
المفيد في تدكير الأصول على ما وجد في محضها كذكر حيث أنه لا يصرح في الأحكام
في الكتاب السنة النبوية والامامية ثم قال وليس إجماع الأئمة حجة من حيث كان لها
ولكن من حيث كان لأمام العصوم فاذ ثبت أنها كلها على قول فلا شبهة في ذلك القول
هو قول العصوم دلالة يمكن كذلك كان الحجة عنها بانها مجمعة باطلاً فاما تنفع الحجة بعلمها
لهذا الوجه انتهى قال في أول كتاب المقالات على ما حكى إجماع الأئمة حجة لتعميم قول الحق
وذلك إجماع الشيعة أشد لك دون الإجماع إلى حر كرامة وهو موافق لما في الذكر
ثم إن المفيد في سائر كتبه يقتضيه على ذلك بل حجة بقا على قيد سائر الأصوات في
مقام الاستدلال فمعهم لا إشكال وفصل الخطاب في هذا الباب وإنه ان فلما بازهر في
الوصول إلى أي الامام على وجه يتبدى في تعريفه الأحكام ويعول اليه مقام الخارج الحكم
محصلة معرفة بعينه من قوله ومبدأه وتقرره كما هو المشهور بين الذين يثبتون شأنه
وبين أصحابنا في الامام كحال حضوره وتميزه وان وجه حجة الإجماع بمحضه دخول قوله
في الأقوال والآراء كما هو المعروف من الاعتصام حتى كان يكون إجماعاً عندنا ولا سيما
عند قدمائهم وأنه لا يكون حجة في زمان الشيعي مع قطع النظر عن وجوده وقت وعرف
الامامة لان العرف مع قولنا حجة في الواقع ما لا يتبدى من غير الأدلة السقيمة من دون
اعتناء الإجماع بالعلم ولا بعلمنا من سلكنا انضمامها على معظم أخبارنا وظهر فيه
السلك فان كانا قد تم الاشارة إلى الذين لم يسمي صريحا بما يدعيه الطائفة الامامية الذين انما
من الحجة في ذلك كان الشك في حجة فهمه ولا يرد على ذلك ضرورة ان المذهب هو ما
ما اتفق عليه الجماعة واستقامت عليه الضرورية في زمانه عليه السلام بحيث شاع

عندهم بلا تكييف أصلاً وذلك لا مكان لأحكام النوبة بالأدلة لاستغناء عن
الدليل لضروفيات الذين أدخلوها فثبت بالتسنة الأمامية كهي ثابتة بالنسبة لمخولها
من النقل الشائع المنقول إلى النبي وأحد الأئمة عليهم السلام وربما يكون لها دليل آخر من النقل
والعقل يمكن استنادهما إليه أيضاً فلا ينبغي تلبس الأدلة التمهيدية لدخال مثلها ولا سيما
مع عدم حصول الإجماع فيها وحصر الثالث فيها نقاشاً ولا القطعيات الغير ضرورية مما علم بعض
الكتاب ودليل العقل سواء كان الجماعية أم خلافية وسواء لم ترد فيها سنة قطعية أو ورد
واريد تكثير الأدلة فانها القطعية وان علم بعد العلم بها والاستغناء عن الحجج فيها انها
موافقة للرأي الأمامي لكونه مخزن كل حق ومعدن كل علم وانه على الحق الواقعة الذي لا يختلف
الا ان استنادها الى ما هو الاصل في العلم بذلك واحداً واكثر واطلاقها هي الموافقة
الحكم الواقعة العقلية والشرعية اولى من استنادها اليه بناءً على الاحتجاج عليه لوريات ادعا
الى الشائع كيعتد شهادتها وتدرج في احكامه لما يؤيد بانها فاستنادها الى الله ورسوله و
احدهما اولى ان تحدث كلمة الكل وكان الامام في عصره هو المطاع المتبع والصالح بالشرع فان
ذلك لا ينافي ما قلنا وكيف كان فدعوى الاجماع عليها وجعلها الحجج فيها نظر الى ما ذكرنا اوجه
له أصلاً ومثل ذلك ما اذا ثبت بالتسنة القطعية المرتبة على النبي وواحد الأئمة السابقين
صلوات الله وسلامه عليهم واريدها نسبها الى امام العصر ثم دعوى الاجماع عليها لذلك
من الأدلة بهذا الاعتبار فانه ظاهر الشارح وربما يوجب سقوط سائر الأدلة القطعية غيرها
ايضاً من العباد ووجه الحجج في الاجماع في مواضع الخلاف والوفاء مع حصول العلم منها اولى انما
او مع الظن به ايضاً وهو كما ترى فاسقاط الاجماع وحصر الأدلة فيها عاده هو الوجه بناءً على
انحصار الطريق الى معرفة راي الامام والوجه حجة الاجماع فيها ذكره هذا هو الذي ينبغي
تخصيله بما اشهر بينهم بحيث لا يوجد مخالفة فيه منهم من بناء حجة الاجماع على عقائد
الكلامية في الامامة كما سبق عدمه في نفسه حيث تحقق من الأدلة القطعية بقول
مطلق ابطالهم باجتماعهم واما استند واليه من الأدلة العقلية لتقليد مع ما
نقل عنهم وتحققا في بطلان الطريقة التي اعتمدها الشيخ في حجة الاجماع عند الجهل
بقول الامام بعينه وادعى انحصار الوجه فيها وما ياتي مفضلاً في طريقة الاستناد
وجود وجهه لالتسبب في الجمع بين سائر الطرق فان مقتضى الجمع بين جميع ذلك مع تحقيق

هو اتحاد اوجه حجة الاجماع على ان يكون من الحجج القطعية في دخول قول الامام بعينه
اقوال المجتبعين لا يمتد وندرتها لا يعتد به ولا ينبغي تعدادها لئلا يستقل بسببه
ولقد لذلك قال صاحب المذاكر ان الاجماع ان يكون مجمعا مع العلم القطعي بدخول قول
المصوم في جملة اقوال المجتبعين لو اريد به معنى اخر وهو المشهور بين الاحزاب ذكره عنهم
لم يكن حجة لا خصا ولا دلة الشرعية في الكتاب السنة والبرائة الاصلية ثم ذكر ما يترتب
منه جماعة من مناهج الاصحاب سباني بعض عبارة في الباب ان قلنا بان الطريق الى
راي الامام على اوجه المتقدم غير مخصصة فيما ذكر فلا بد من السماع على احد من الاولين
تخصص السنة بما اضطلع عليه العامة وهي سنة النبي خاصة كما هو شائع في الاختصاص
وكتب الاصول للقدماء وغيرهم الاجماع لما اشتمل من الاتفاق على قول الامام
الى غير منتهى ما اشترط ان لم يكن في ضمنه واتماما يؤخذ منه في موضع الخلاف وبانها
مع قطع النظر عن الاتفاق فاما ان صادرا منه على سبيل النقل عن النبي صلى الله عليه
ولو بطريق الفعل والقرار فمن السنة وما كان على سبيل الفتوى خوفا مما يفيد كالفعل
والقرار وسنة القول الى الله تعالى خوفا مما يقع ادخاله فيها ايضا لان حجة لكونه
كاشفا عنها وحاكما لها وان اختلفت جهاتها كما هو معلوم وقد صرح به سنة النقل
العامة في الاخبار فالخلاف في ذلك العامة انما هو في تعيين الموضوع كالقضية يقع ادخالها
في الاجماع لكون الامام احدا لامة والعلماء ورؤسهم وندرة قدره عن موافق بحدوث
الاتفاق وقد لا داعي الى قطع النظر عن ذلك مع تحققة وبطلان ما اتفقوا عليه
لم يطرئ اليه شواك لا لباس ككلام سائر الناس من السنن لم يكن منه كذا لان كلاً
النبي ولهذا يرجح ما ظهر منه في ضمن الاجماع على غيره مما نقل عنه بعينه هذا اذا كان
بنفسه على سبيل اليقين واما اذا كان مقولا بالاخذ فتعين دخاله في السنة كمرجعه
من سنة الاجماع قطعا وكيف كان نتيجة على هذا الوجه عند الامعان ما لك الدلالة مع ما في
التماسه مع العامة والجرى على ظاهر طريقهم في الاصول كما في سائر المواضع لكونه ارفع
بجرى المسئلة وتقرير الدلالة مع عدم داع الى خلافه يعتد به ومن هنا يتبين جواز
عن المصنف وغيره من الاعتذار بقرابة الحد وعند الاستدلال اخرى ما ذكره المصنف
من انه اذا كان غلظا كون الاجماع حجة كقول الامام فيه فكل جماعة كثر في قولها

كل ما في كتابه

في من طريقه

كل ما في كتابه

في جملة اقوالها فاجاعها حجة وان خلافا للواحد الاثنان اذ كان الامام احدهما قطعاً بالحق
 يقتضي عدم الاعتداد بقول الباقي ان كثر واقل الاجماع بعد الخلاف كما يستدل في الحجة
 كذا وجه ما ذكره الشيخ في القدة حيث انه في فصل الكلام في حجة الاجماع سلم كلام الموزد
 علينا بعدم الفائدة في القول بحجة الاجماع على طريقتنا ولزوم العدول عنه الى القول بحجة
 قول الامام بتعيين وضع كلامه مع عدمه وقال في فصل كيفية العلم به ومن غير فيه اذ كان المعبر
 كونه حجة قول الامام المعصوم بالطريق الى معرفته قوله شيئان احدهما السماع منه الشاهد
 لقوله والثاني الفعل عنه بما يوجب العلم بذلك ايضاً قوله هذا اذا تعين لنا قوله ولا
 يقال عنه فعلاً يوجب العلم ويكون قوله في جملة اقوال الامة غير متميزة منها فانه يحتاج ان ينظر
 في احوال المتخالفين ثم بين ان وجه العلم به مع عدم تعيين وجود مجهول التسبب على الوجه الذي
 او موافقة القول بالانزال القاطع او غير ذلك مما ياتي في محله وذكر المحقق في كتاب اصوله الموقوف
 بالعارج او في الحق في بيان الكلام الثاني وما في عبارة وقال في الاعتبار ما الاجماع فنص
 هو حجة بانضمام المعصوم ولو خلا المأثور بينهما ما من قوله اذ كان حجة ولو فصل في اثنان كما
 قولها حجة لا باعتبار اتفاقهما بل باعتبار قوله فلا تغافل انما يتبعه فيدعي الاجماع بانفاق الخمسة
 والعشرون من الخطاب مع جهالة قول الباقي لا مع العلم القطر بدخول الامام في الجملة وقد
 استحسن ذلك غير ممنوع عنه وقال صاحبنا في البادى في شرح الباب الثاني الاجماع اصطلاح
 فيها اهل البيت هو اتفاق ائمة محمد صلى الله عليه واله على امر من الامور على وجه يشمل
 على قول المعصوم ان بينه وبين الاجماع في اصطلاح الخاصين عموم ما روجه فيها كلها
 تعضد ما ذكرنا وان لم يكن توجيه بعضها على غيره ايضاً الثاني ان تعميم الشبهة للمستوية
 الامامية مطمئنا في هذا النص من هنا والظاهر والجمع عليه بين الامثلة الامامية ومطعم
 والمختلف فيه والمعلوم منهما بالسماع وغيره والمطعون فكل ما علم او ظن منه ان الامام
 بعينه وما في حكمه فهو من السنة كما علم او ظن منه اي لشيء بعينه وما في حكمه فيقتصر الاجماع
 اذا بالاتفاق لشمول على قول المعصوم لا بعينه والسنة لم يقلوا في رواية وهذا مع خلو
 من التكلف وانضمامه دخول اخبار الامامة بانها ما في السنة بلا اقتساف عند الاختلاف
 الذي فيه تشبه في الحاجة اليها هو الا وفق طريقة الامامية في هذا الباب دلالة فيها
 ورد في جهات علوم الامامة عليهم السلام وعرايش شؤهم ويتبع في التبيين هنا على احوال

كلام الشيخ في حجة قول الامام

قوله الامام ما دام يتعين له

كلام الشيخ في حجة قول الامام

تبيين على ما في المتن

ان الاجماع مما جعل ليدل مستعلا برأسه لكونه المعرف الفري الموصل الى الطول وكثيره ومن
 العلوم انه ليس عندنا انواع غير قول ان الله عز وجل يقول ربنا انزلنا الكتاب بالحق
 صحتها ولما كان ذلك ولا كانت الحجة في حجة عندنا هي لكشف الحق لئلا يكون هو
 المناط في الحجة والتستيمه وان ندو واما ان الآان المنع للمعنى المقصود صحة طلاق الاشياء
 على سبيل الاطلاق لما كان المعنى ^{المتعارف} وكان عليه منه لاجماع المعرف بين العامة الذين
 هم الاصل في ذلك وكان المعروف بذلك في الاصطلاح في قوله وكان المعروف
 بينما تجد في الاصطلاح جموعا واحدة وفيه وحصر الخلف في حجة ودليله جعله ^{بالعلم}
 بالاحكام والشهرة وتقسيم المصنف لاجماع الامنة والامانة والمنداول في اخبارنا
 بعد وفي حجاجات صحابنا وعبادنا هم شعاع في حجة ما كان الشائع عندنا عند
 الخارج بخروج معاقوم النسب الذي مع سدا وده وكثرة البائين بحيث يقطع بالحتم
 او غير موافقة الامام لم يكن عكس ذلك فرضا ماعلة ^{العلم} معذبه عندنا وكان فرض
 انحصار علماء العصر في واحد او اثنين متعيينين على حكم تحت يوجب حصول لقطع بما ذكر
 على بعض الطرق لانه او الحكم بالحجة على طريقة العامة الذين هم الاصل في الباب كسبق
 قريبا ايضا ما ذكر من جهة الموضوع والاسم الاجماع مع ذلك اعلم بان يكون لا انشا
 بمعناه المتعارف مدحج الحجة وان ومن خلاف ذلك بعض العلماء المتقدمة واشتد
 الحال على جماعة من العلماء المتأخرة في الاعضاء المتأخرة كما انفق نحو هذا الاستنباط المصنف
 الشرحين ولو انفق ثمان احادها الامام عليه السلام متعينين او مشبهين ما كان حجة كما اذا كان
 احادها اثبات في الله عليه السلام لا يكون شئ من اجماع المصطلح وان كان
 مستطاع الاتفاق مع الاستنباط من اجل الحجة ولا يصح اذ حال مثله في السنة والعراجل
 هذه الحجة من لاسل الله ^{العلم} كونه على فرض فوع في غاية الندرة ودخوله قطعا من
 جهة اخرى في السنة لا يمتنع فيها وجودها لغيره ولا عدمه الموقوف بل حجة
 نسبها لغير جهة الشائع او المشاهدة وهي وجوده فيما يخفى بالانبياء من دور في
 بين النبي والامام في ذلك بعد فرض فوعه وان يحل من انواع الاجماع كالشهر
 عنه من ل بحجةها وعلى حال فليس من الاجماع المعروف لثاني من الحاشية والاعمال
 كما لا يخفى ومن متاعه ايضا انه اذا علم راي احادها لاسية او نقل الاجماع كما ثبت

بل بثبوت الحكم بنفسه كما سبق لم يكن بهذا الاعتبار داخلاً في قول لا دلة ولا صير خروجه
 منها كما لا يخفى بانهما ان المعروف فيما بينهم توقف حجته الاجماع في كل عصر على اعدائهم في
 الامامة من جهة استمرار وجود الحجة وعصمته كما مر وان لا دلة لما كان حجة ثبوتها يثبت
 به كل ما توقف عليه من اصول والفروع وغيرها بانفعالها او نفى العصمة وطم يخرج من
 سلك الادلة مطم وبالعقول بوجود الحجة المعصوم في عصر دون آخر يخلف الحكم باختلاف ذلك
 لكن لا قائل به بالنسبة الى ما بعد بقاء معتد به ولا سيما في احوال قطع النظر عن الاشياء
 بالكلية كما هو الفرض فالعبرة بالاول لان الحثية المحفوظة في كل اجماع فحجة اجماع كل
 عصر لوجود الحجة فيه لا فيما قبله وما بعده وقد اشتهر نزول بينهم ولا سيما بين قد فاهم
 بناء المسئلة على ما ذكر حتى انه قلنا يتفق مسئلة اصولية اتفقوا عليها كانتا قهراً عليه
 على هذا بيننا بجملة من المطالب المتقدمة واللازم مما ذكره جماعة من مناخريه اخره
 وغيرهم في بيان بعض طرق الكشف ان حجته ثبت بها وبدونها وان نعم جميع العقائد
 والان من جهة واحدة ايضا بالاجماع المختص بهم واشترك بينهم وبين غيرهم ومن فاستا
 تنكث وجوهها وعللها ويختلف دليلها وحكمها حتى انه كان يكون داخلاً لاجماع
 ح في الادلة العقلية التي تختلف مذرك العقل ومسا لك فيها اولى واخرى كما لا يخفى
 وجه لة الوجوه ان حجته حيث لم يتعين قول الامام امان ان تكون له حوله في المجتبه من
 لا يتعين وهو الاصلح المنشأ ولا موافقة الاصحاب للعامة على القول بحجة الامام
 في جميع الازمنة الا ان اعتبارهم لعدم تعين قول الامام انما هو في ازمته العينية التي
 بينهم وبين لستة او كشف اجماع من عنده عقلاً او عادة عن موافقة طم ورضاه
 بحكمهم من جهة التكليف الواقعي والظاهري وهذا قريب من سابقه من سابقه
 علم قول الامام اذ رايه بطريق النظم في هذا علم رايه بطريق الاثر انما علم في واقع
 او لكشفه عادة عن علمهم بورد نص سابق قاطع في ذلك عن احد الاشياء عليه السلام
 او بوجود دليل قطعي عليه مطلقا مواضع لاري الامام قطعاً ان يكون لكشف عنه
 مستند الى العقل والعادة معاً وهذا نظرية ما تقدم عن بعض المخالفين في الاستدلال
 بنسب العقل وبوجود دليل معتبر غاية كذلك يتبع هذه الوجوه وجوه اخرى اعتبار
 الكاشفة انه قد يكون اجماعاً من جميع من بعده بطرق التنصيص على الحكم او جماعاً

في وجهه
 في وجهه
 في وجهه

الحمد لله الذي جعل القرآن
مكتوباً

الحاجة به مع ارتفاع الخلافة الخفاء المحجوبين إلى الامتياز بشانهما باوفاً اتفاق مع ذلك من
 يقينه على الرتبة الأولى غنة فلم يعمد نقل الدليل على الحكم وإشاعة الامتياز مع ما ذكره ولا يفتقد
 تخلف ذلك في بعض المواضع لاحتمال خلاف ذلك في بعض المقاصد فيها وعدم لزومها وحكمه
 في جميع محالها وحيث ظهر من جوامع عدم اعتمادهم في الاحكام الاعلى ائمتهم وشدة اغنيانها
 بنقل اخبارهم وترك نقلها لم يدل على الحكم مع اجماعهم عليه لبيان على ما ذكرنا فاختير لذلك الاكفا
 بما له من الوضوح والاشتهار لدى الخاص والرسوخ في ضمائر ذوي البصيرة والاختصاص فانه
 مغرب عن نقل دليله الخاص ولا سيما اذا كان بناء العمل عليه لبيانها واستراجهما وانما الجواب
 في مثل ذلك والتحقيق عن مشتهر مع العلم الاجمالي بوجوده لعلة لذلك ترى طلبة الزواجر
 او بدونها بالمتبعية التي فهم من كان في غصبتهم وفقدوا ما لهم بالنسبة إلى ما صدر من ائمتهم
 من الاقوال والافعال وغيره فاما مع شدة اغنيانهم بشانهم ومزيد احتياجهم إليها وتصورها
 بسببها وسلاسة عن بعضها احكامهم لم يجب لا فناء من معرفتها مع انها اعظم صولها واغنى
 اولئك ويكون شأن السببية جميع ذلك هو ما يتبين من الاكفاء بما استهزئتهم وتبني خواصهم
 منها كما هو بينا ولونه يدا عن يد ائمتهم صلوات الله عليهم وان لم يقنوا بفعل من كانهم لم يثبت
 في رواياتهم ونظروا إليه لا بد من راسلها ذكر ونحوه بعد شيوع غنىها وانما ما ذكرنا انكشف
 ذلك باجتماعه وكان حجة قاطعة لا سبيل إلى نكارها ووجه طرح الاخبار الثانية لذلك
 ما قبلها كما صنع ذلك الكلبي في كتاب البيراث من الكافي وغيره في غير موضع حتى انها
 كلما ازادت كثرة ووضوحها ازادت ضعفها وهما لا ياد فلهو وعدم خفاء علمهم
 مع يكون اجماعهم على خفاءها مع كونهم من اتباع ائمتهم وروايتهم لها عنهم انما هو لا بد
 كان معهم بما يمنع من العمل بها وقد اخذوا يد عن يد ايضا الى ان ينقلوا بالائتماع عليهم السلام
 فعلموا بذلك ان الاخبار ما قلناه ووردت تقيده ووضعها الواضعون عليها كما هو
 في اخبارهم فكان لا اعتماد على الاجماع اشد وانوى من الاعتماد على الاخبار وقد استبين
 بما يتناهى طريق العلم به ووجه حجية الحاجة إليه سبب اشتهاه بينهم بعد ما كان في
 عند معظمهم مفقودا من طريق مخالفتهم وبدعهم في ظاهره لوجه كما والقد ثاب في ما
 الغيبة من الاحتجاج به القبول عليه مع ما كان عندهم من الاصول لا رجاء وسائر كتب
 اصحاب الائمة حتى زستيدنا المرتضى مع ما استبينوا واشتهر من فضله وجلاله وكثرة

الكتب الموجودة في تلك الاعضاء في خزائنه ادعى انه يعلم معظم الاحكام بالضرورة من مذهب
 امتناعه لم يسم بالاجزاء والنوازل في الاكثر وما يجتمع الامانة في العلة الاولى وربما ادعى عكس
 ذلك في بعض كتبه وهو الذي صرح به السيد الشيخ الرشتي ولم ينكره المصنف عليه ومن
 العلوم انه لو كان اصابع من الامانة من بلايا اعذارهم وجهالهم لكثرت احكامهم بانها
 او معظمها ظاهرة بحسب الحاجة عند خواصهم عوامهم حتى لا يحتاج الى التمسك بالادلة الخفية
 التي لا تصيب فيها معظمهم ولا الى الالتزام بتناول الاخبار القطعية الصحيحة بداعي مدعى ثبوتهم
 صلوات الله عليهم فكيف يكثر ثبوت بعضها باجماعهم الذي قام مقام الضرورة عند قائل
 مع انه كما قال البعض لا فاضل من مشايخنا طاب ثراه لولا الاجماع لم يتم للفقه عبور ولا اعتداله
 عود ذلك ترى كثيرا مما تحاشه عنه وانكره بكتفي في الاصول عند السعة لاجل البقرة في
 الفروع عند الضيق الشديد وربما تقي بعض الاعاظم منهم ايضا الى المحققين انهم ادعوا
 فهم معظم الاحكام لا يمكن الاضحية للاجماع وقد منع التقليد بعض القدماء وقفتها
 جلب كافي الصالح وابن خلدون وغيرهما مكثرين ما يورثها ما يظن للعوام من جماع العلماء
 عند مناقشتهم في مواقع المحتاج اليها فان يكنى العلماء عند الحاجة بما ذكرنا اولى الجواز
 واخرى ولا يتجمل للاجماع وان كانت لطرف اخر مرفوعة يمكن حمل كلامهم المذكور عليها
 الا ان اقرب طريقة الى القبول واكثرها دونا في الاستدلال ولو اقطاع هو ما قدمه من امانة
 لا يفتك عن ما عداه ويتناول الاطراف بلا اشتباه وعلى هذا الوجه فلك في تقرير الاستدلال
 ان تقول هذا ما ذهب اليه جميع علماء الامانة عن طريقهم وطريقة كثير منهم ان يصدر عن
 راي حداثتهم ورؤسائهم وهو حق فهذا كذلك ونقول فلماذا اتفق عليه من يكشف
 اتفاقهم عن راي من ذكره الكبري والنتيجة كما ذكره وان اردت ان تستكشف راي الامام
 الغائب وغيره من كان امام عصره وند اخذ الاحكام عنه بدلتا الكبري بقولك وكل ما
 كان كذلك فهو مدعي فام العصر وغيره من ثمة الحق وان شئت زدك هذه على الاولى
 على طريقة الاقضية المركبة الموصولة والمفضولة وان نظرت الى ما اشارنا اليه من قضية النكاح
 والتسامع مع القاضيين لانتساب القول الى جميع علماء الامانة والامانة بقول مطلق
 حيث ثبت ذلك والى بعض القديمات السابقة القضية لاستكشاف مدعي من غير
 منهم من عرف كذلك فلك ان نقول الامام واحد من العلماء واعلم ان بعض كل منهم من

وأيضا في كتب الشيخ الرشتي
 في بعض القديمات والفتاوى
 في بعض القديمات والفتاوى
 في بعض القديمات والفتاوى

ويمتنع عليه بالخطأ في مثل ذلك عادة وكلما كان كذلك
 فهو مدعي احد القديمات والفتاوى

لخاصة فيهم وغائبهم وحيثهم وقيل هذا فالامام قائل بوقول هذا اي جميعهم فاصدا
 بذلك دخول الامام فيهم لا بعينه وكل ما كان كذلك فهو حق فهذا هو ان شئت صنعت
 هذا الكبرى ثم ما سبق حيث كان وجه النسبة الى الجميع من عدل الامام معه هو ما علم
 مفصلا بالنسبة الي بعضهم ونحوها بالنسبة الى اخرين بحيث علم بما قرعهم اخذ ما يصح
 دون اخر ولو ساء عن كل منهم بمخصوصه لنسب اليه ما نسب الي غيره وان خلقت احوالهم
 باعشار ربوت من ذهب بعضهم في ذلك مفصلا دون بعض لم يتناولهم ببعضهم
 ثبوت فان لم يقول مطلقا فلذلك صارت اشتملة على لك كالكرات في مناطاتها
 العقل والسمع والعرفا المنصبة لثبوت المحمول للموضوع مطلقا من حيث هو من دون
 ملا حظ الخصوصية ولا يفرده على وجه العموم والكلية فان دفع لذكر الامام كما ان دفع
 عن استلزام الاول باعتبار كبره ومطاوله ما ذكر فينا في بيان حكمه الحكم لم يندفع بنا دفع
 به في دفع قول العالم المتخصص في ما ينفخ المجهول قبل ترتيب البرهان مستعلى الى الذي
 عالمه الكبرى منسأ ما قلنا ولا مانع من حصول العلم بالمفصل من العلم بالكلية كما انما
 من عند سدبر ولا يخفى ان هذا الوجه يستحق حسن الوفاء المشار اليها وانها لا
 يوصف على العلم بالفاق لجميع على حكمه وفي حاله عنهم مع انه قد يحصل العلم برأي الامام على
 هذا الوجه من لقاء كثير منهم من ساءه فاستحق كما سبق به حاله من كل من يحمل الامام
 بخلافه من جهة الامام في المعارضات والاشارة اليه فلو استثنى من ذلك من الكلية في تعديج
 الامام في توجيه الامام من جملة كثيرة من المتبينين في السعيد من معاينة الامام عليه السلام
 فضلا عن غيره من تدوينه الى ما اذنت في سائر محافل الحضرة والدين والمذاهب لم يقدح
 ذلك في حكمة الحق ووجهه في البيان وقد ظاهرا لكل من ساءه في سداد وبيان الذين
 بحيث حصل العلم برأي الامام وقوله على هذا الوجه على ما هو من ثواب البرية والنفية فيكون
 أقوى من كبره في ذلك عليه المصنوع له في هذا فاما انما يعمل بسبب من جملة غير ما جاء به
 قطعا لا ينبغي راء ذلك حجة بالبرية فما وادع عبادان فيه هذا أقصى ما امكن ان يرد
 في بيان هذا الوجه وكشف غوافه واستبعاد مبانيه ومع ذلك كله يراه حقا وواحدا
 عدم استبعاد افضل القضية والمصلحة القويوم عندهم لا خلافا كثيرا باختلافه وانما
 ومجمل وبقدر حدس السامع عليه ضعفه واستخفافه بالبقية من الخصال اليها الحاشية

هذا هو الحق
 والبرهان على
 ذلك هو الحق

وعدمه ولا ينبغي مثل ذلك في الأدلة السميعة القطعية التي عليها قامت معظم الشريعة
 النبوية تأنيها لعدم اختصاصها بمبدأ لا مائة وعدم توقفها على صلاحها لا مائة فان
 الله العليم ان يستند والى مثله في ثبات قول النبي صلى الله عليه وآله وسلم ان السائر في الشدة
 ان يستند والى ثبات قوله وقول جملة من الاثبات لموات الله تعالى بهم ولنا ايضا ان يستند
 اليه من دون حاجة الى ثبات وجود الحجج اعصوم في كل زمان ولا الى استكشاف راي الامم
 في عينه ونحوها فان اعترض في هذا الوجه انما هو حجة قول من استكشف صدور اعكام منه
 او كما ومتابعة الانبياء عليه في ذلك بديا كان او ما ما حجة انه لو اقتص على كون الامم حجة على
 النبي وخزينة الحكماء وانهم مع اتباعهم بالنسبة الى النبي كسائر العلماء الذين بعثهم من بعده
 اليهم واغض عن امامتهم وعصمتهم ونظر الى ما اشهر واسنان النقص عليه لعرف من يؤيد
 علمهم وورعهم وجلالهم وطهارتهم امكن ان يستكشف من قولهم اقول انما باعته قول
 النبي صلى الله عليه وآله وسلم ورأيه فيجعل اجماعهم حجة باعتبار ما اعتبره من باكرنا فادبث
 ذلك بعت حجة الاجماع والا فلا وهذا خلاف ما هو المعروف بين الامامية كما سبق فلا
 يكون هذا الوجه مبنية الاجماع المعروف بينهم وان كان حجة حيث تخلف لما تخلف ذلك على
 جماعة من متأخري المتأخرين واضعهم على بناء حجة على الاصل المذكور وذكره اما بانيه
 غفله عما قلنا منهم من جعل الوجه المذكور هو الاصل في حجة الاجماع المعروف بينهم حتى
 ان الاسناد الاعظم وغيره عزوه الى معظم المحققين ومنهم من قال ان معنى دخول
 المعصوم في الاجماع ليس الا موافقة قوله لا توال المجعين وان لم يدخل شخص فيهم ولا
 كان في عصرهم وانما يكفي في انعقاد الاجماع في لعينة موافقة لقول حد الامم انما
 روي على هذه التي سماها بالديقة ان الخاصة لم يجناحو ذلك الى ما اعتبره
 العامة في حد الاجماع من التقييد بقولهم في عصر قال بل قيد به لكان محلا لخرج هذه
 الصورة منه مع انها العامة في الباب متقابل منهم مورد اعلى في ثبات وقوع الاجماع في
 عصر لا يقتضي الموافقة لقول امام العصر مع ان موافقة لقول غيره تقتضي موافقة لقوله
 ايضا لا تحاد كذا لم يرد في الاصل ان العبرة بالاجماع الكاشف سواء كان في عصر واحد
 او اكثر كما هو اكثر بل يكاد يحصل اجماع اهل عصر واحد لايمانند وهذا كذا لم يرد
 بناء حجة على اصلها المذكور مما لا يكاد يستقيم كما لا يخفى وما يواوكون ما قلنا من اعتبارها

في حجة الاجماع
 في حجة الاجماع
 في حجة الاجماع

هذا الوجه فيما فرغوه على حجة الاجماع البسيط كالاجماع المكنى بجميع اقسامه التي ليست
 من البسيط حقيقة ومسئلة ثنائيات لاطاعتين. ووث احد الشرطين غيرهما ولو كان
 هذا منتهى حجة عندهم لجرى فيما فرغوه عليها واذ ليس فليس غلبة ما لها فله الانتفاع
 بهذا الدليل الذي شأنه في عظم الحاجة اليه عندهم ما علم ان من اذ كان ما هو وروى
 الذين يوالدهم بحيث لا يتعدى معرفة باه المسلمين والمؤمنين دون حرمته الذي هو غيرة
 والقبول للشرع ومشكلة لا يحتاج الى دليل ولا يتوقف على اقامة الحجج والبراهين والادلة
 المتواترة المشتركة بينهما وبين ما لم يبلغ الى حد الضرورة فضلا عن سائر الادلة ولا يمكن
 اثباته باجماع من يتوقف الحكم باسلامهم وانما منهم على الاثر وانه اصفا ودوام انكاره وان
 فرض صحته اثباته في الايتوقف العلم به عليه كما لا الاستناد لا عنهم وغيره ولذلك يعلمه
 القاضي القاضي عن تتبع فتاوى العلماء والنظر في دلالة الكفر الخ من قوله لهم ومنهم انما
 ثبت بالقاطع العينه وهو ان في من الاجماع الذي هو سبع عادي من عنده وبما كان و
 الاصل في في الاصل في نفسه باب الاستكشاف الذي تليه في حجة بناء على الوجه الذي
 ومنها ما ثبت بحكم الكتاب والسنة النبوية القطعية وفيها ما ثبت في كتاب الله
 الى اذ كره ان لا يثبت بها باب الاستكشاف في الخبرين ايضا ومنها ما ثبت في السنة النبوية
 القطعية وفيها ما ثبت في كتاب الله ايضا واذ راد في قوة وظهور ولا ريب في حجة
 هذه الادلة واحاطا وسلمت عن معارض من العقل والنقل فوجب اثبات الادلة بحصول
 الاجماع والعلم به مع بلوغها من الظهور والاعتقاد بحيث لا يقبل الحناء على العلماء الا ان
 هذه هي المدة في ذلك كما في اصل الحكم وبما يستكشف مدته في علم قوله في قوله
 عكس كما هو من هذا الوجه يخرج بخلاف في معرفة الادلة في سائر الدلائل والقائوم
 المدة في ذلك فيما لا يكون ورواهما وانما في فيها في الاصلين واتساح المذاهب عند
 اربابنا بحيث يحكم عادة باه ان يعتد بقوله فيها لا يعتد به وانما لا يعتد به ورواه
 فلا استناد الى الاجماع في مثل ذلك ما يقتضي التصديق في المقصود او يقتضي الاعاود او
 المماشاة مع الخصومة الحاجة مهمة اليه كما في بيان دواعي ادعاء كما في قوله من
 من الادلة والاستفاد من عظيم امر وتشد بالضرورة في هذا القضية حتى في علمه معظم
 احكام الشريعة وانه فاما يمكن اثبات شيء منها بغير مستغلا وانه لو لا ذلك لعطلت وحدا

للفقيه فقه جديد يعلم اذ اجمالا فالحاجة الى ح نظرهم في غير ما ذكر قد استشهدوا بالاستناد
 الاعظم طاب ثراه وغيره لبيان شدة الحاجة اليه حجة بمسائل ومطالب كثيرة ذكر وبعضها ملخصا
 ومعظمها عموما ودعوا انه لا يحصى عن القول بها كقولها من الامور المسلمة القطوع بها عند
 مشيئة حجة الاجماع ومنكرها مع انحصار مذكرها في قسمية هما البسيط والمركب وعدا منها
 حمل كثير من الاوامر الواردة في الادكار والدعوات والترابات والاذاب على التند ونحوه كثير
 من النواهي على الكراهة ونحوها وتنبيل كثير من الاوامر الظاهرة في الوجوب الشرعي التكليفي على
 الوجوب الشرعي ونحوه تنبيل كثير من النواهي الظاهرة في التحريم على بيان نفي الشرط او وجود
 المانع الشرعي وعدا ايضا منها التقديز مما ورد في حد الرواية الى غير ذلك مما ثبت فيه لفرق
 ومما ورد في الرجال الى النساء والحناني والحناني وبالعكس لا ما نقل وما ورد في بعض المياه
 المطلقة والمضامة والمباغات والنجاسات جواز ومنعها نجاسة وطهارة الى سائر اقسامها من
 اسبابها ولو كانت نالافرا لنادوة كنجاسة الفم من الجلاب بملافات واسراره من النجاسة
 ومما ورد من الامور الفصل في التوب والبدن وبالاواة والتمهي عن الوضوء والغسل الى الحكم
 بالنجاسة واثبات جميع احكامها المعروفة المتعلقة بالطعام ومواضع السجود والمساجد الخ
 والمرافد الشرفية مع انها وردت في مواضع مخصوصة ومن نفي ما ذكر الى الحكم بالطهارة و
 اثبات اثارها ولو انهما العلومة ومما ورد في الادوار الى الاولان بالعكس مما ورد في التوب
 الى البدن وبالعكس الى غير ذلك مما لا يخفى على من تتبع معاني المأثور بطلان قياس
 عندهم وحرمة التقديز لثباته منه عدم استقلال العقل باذكار مثاله واخاوهما من بعض
 يقتضيه ولا سيما ما يوجب القطع بها كما هو المدعى فليس ذلك الا لاجماع بالنظر في النسا
 وتنبع الفساده والكذب ومناقبه السيرة المستمرة الجارية عند جميع المسلمين الا مبتدئا
 ولهذا يحكم بما هو الظاهر من سائر الادلة ويقصر على المنصوص عليه فيها في مواضع جد
 فيها الخلاف ورنع الاتفاق على ما هو الظاهر المنصوص عليه بلا حمل تقديز كافي مسئلة
 الجهر والاضواء والطهارة بما الورع عند بعضهم ومقدار ما ينبج من لبس بعض النجاسات
 الا من يغسل الجنابة عند بعضهم وغير ذلك فلو لا الاجماع في البواقي لينة على ما هو الظاهر فيها
 ايضا هذا ما تحصل من كلامهم ولخص من مرهم مع زيادة تبيين وتكميل وقد صرح الاثنا
 ايضا بتبادر الحمل التبعي المذكورين في تلك المواضع المشار اليها مع كونها خلاف الظاهر

هذا هو الحق في هذه المسألة
 والرد على من قال بغيره
 انما هو من كلامه في
 الرد على من قال بغيره
 انما هو من كلامه في

ليس ذلك الا لما رجع في الاذنان من جهة ما ذكر لعدم وجود دليل اخر عليه عدم الشك
 والملاحظة والنظر في دلالته لو غرض وجوده وعدم النظر في قطعته وطينته مع صدق
 الحكم على سبيل القطع بلا شبهة ريب وشك فان بني الحكم على تنقيح المناظر القطعي في موضع
 التعكاف المنقح هو الاجماع غالباً لا العقل الا فيها قل صل ان من من معظم لفقه تمامه وعلى
 الاجماع بسيطاً او مركباً مستغلاً او منقحاً هذا محل كلام الاستثنائي كبره وغيره وليست
 شعري ما الذي وقعهم فيا وقوانينه واغفلهم عما لا شبهة يعبر به مع ما منهم لله سبحانه من
 الفضيلة العظيمة والله لانه الحجة لم يعلموا ان مجرد الحاجة الى الترخي لا يتجلى تجديلاً
 كشفاً ولا شبيهاً ولا سيما بعد فتح بابي الاصل والاحتياط المقررين في الترخي قطعاً وليس
 ذلك كمسئلة الظن حيث يقوم مقام العلم فيما لا بد من معرفته ولا سبيل الى لقطع به لما
 بين الامر من الفرق لظاهر لكل ناظر ثم يقول لم يعرفوا كاشراً لاسماية ومعظم الخافين بان
 الاجماع اذا كان عن غير دليل كان خطأ ولا ريب في ان حكم الاصحاب في جميع هذه المسائل
 المشار اليها التي هي معظم الفقه بدعوى هؤلاء لم يكن عن ادلة حقيقية ظهرت لهم وحصلت اليها
 على اكثرها فان استقر كما هم وتبع عادتهم والنظر في دلائلهم تشهد بفساد ذلك بل استثنائاً
 في كثير مما ذكر كما هو ظاهر ثم ما بنوا عليه كثير من تلك المسائل من الاجماع المركبة فالاستغنى
 بحجة حيث لم يرجع الى الاجماع البسيط لثابت الحجة كما يتبين من تقرير الوجوه الاربعة وما
 سبق والتجسني الذي عليه لتعويل ان ما ذكره غيره واضح القاد والسبيل وان ما
 اشاروا اليه من المسائل على اقسام فتها ما ثبت عندنا بالصحة او غيرهما من الادلة
 المشار اليها اولاً وهي مستند اتفاق ومنها ما ثبت بسائر الادلة ولم يصل الى حد القطع
 لم يوجب الاجماع فيه الا قوة الظن ومنه حجة على ما ياتي في الوجه السابع مفصلاً ودعوى
 القطع به بحكم تركت واتجاه كثير من الاولاد والواردين في الادكار ونحوها على الترخي
 الى ما ورد في حصر الحاجيات في غيرها وما علم من استقره طريقة الترخي والائمة فيها
 كون منها ما على التذب وهو طريقة عامة تستغنى بها عن نصب القنية الخاصة في كل حال
 منها ومن نامل طريقة التجهدين في فوائدهم لغايتهم وجدوا في اتساع هذا المنور
 لو بدنا مفصلاً وجا لنخرج عن الظاهر عدمه ما ذكرنا من المسائل الا في ما يرد
 التطويل بالاطال فيرجع الى محالها الموضوعتنا فيها وفيما ذكرناه منها كما نرى فيها فسادنا

منهم واكرمهم ومعظمهم في الجملة وبالنقل المستند اليهما الى هذا غير من الموحدين
 المعدومين فان الوجه المبرور لا يتم باتفاق الموحدين خاتمة الا في بعض الاقسام على ما
 كما سبق ولا جدوى في البحث عنه ومن المعلوم انه ليس من فتاوى الموحدين على الاطلاق
 غيرهم فضلا عن استقصاء اقوالهم في ضمن فتاويهم لا يستغنى بمعرفة اراء الموحدين ان
 وبلغوا عدد الفتاوى عن معرفة اراء الماصيين ليس سكوت من عدم العلم او عدم العلم
 بخلافهم دليل على موافقتهم وانما هم سواء استقصى ما صدر او بلغ عنهم في ذلك ولا ذلك
 ذهب المحققون الى عدم حجية الاجماع السكوني ما في حكمه وليس لكلام في المسائل الثابتة
 بسائر الادلة القطعية التي يستكشف بوضوحها مذهب الباقر كما سبق في الاجماع عينا
 التي يقطع باطلاعهم جميعا على كونها مجمعا عليها بالتهج الثابت حجة ضد جميعهم باجماعهم
 هذا اولى بالامتناع من لاحاطة بارائهم ليست ظنونهم وانكارهم بل لا ضنون حدتهم
 افكاره مطابقة او مخالفة اذ كثيرا ما تكون متباينة منذ اقدم لا مصيبة باسرها اجز
 واقفا وظاهرا من كل جهة اذ كثير منها مخوف عن الحق بلا شبهة ولا امكن باسرها متفق
 وقد وقعنا على مذاهب كثير منهم في مسائل خرجت بها اصول الاجماع الى الخلاف فدانست
 لها ما لا نرضى بنسبها الى دناهم ومثله محتمل في غيرها ايضا ان لم يغفل غيره في حقهم اصلا
 ووقفنا ايضا على نصيح بعضهم كالعلامة على ما يأتي في الاجماع المتقول بها عندك الراء
 في مسائل يتفق مخالفتها لغيره ايضا مع التسليم على ما يبدو في مواضع كثيرة جدا
 فاذا بابا الحد الفطري الناشئ من قياس مذهب بعضهم على اخر مستدود فيما نحن فيه لا ينفك
 شد وندر لزمانهم اخر وانما هي في تلك الاحكام الشرعية التي وقتها العلم الحكيم على
 حسب المصالح والحكم لا تدرك بالقياس فكيف تدرك بآراء الناس المضطربة لاساس
 مع انها احرى بالاشتباه والالتباس ان كنت في ريب في ذلك بعد ما بينا فاستكشف
 الحال فيما اذا خلقت على ما تدعي العلامة بالحديث ذكر لك كل غام الخوض في علم باسرها
 عداه معلوما وسالك مثالا للجهل عن مذهبه ليمتد ويبنى عليه مذهب او وجه على
 نفسه تقليد حيث صح بغيره ونحوه او تلك ان كان فلان فاما لا بكذا فليس على كذا ونحو
 ذلك هل تكتفي بحديث المبرور كذا ما تقع بذلك ولا من الوقوع في ورطة المذهب
 وما قلنا نرجوا انه يجب على القلة اخذ المناوئين للجهل بالسماع والاعمال المستندة

منه
 في
 من
 من

أو الكتاب مع أصل اللد وير كما هو مذهب جماعة منهم ولم يعدوا الحديث المذكور التابع بينهم
 من شرطها أصلا سواء كان محتملا أو متفقاً ومن المعلوم أنه لا فرق بين نقله والجهل في العلم
 بالآراء والمذاهب الطريق إليها محتمل في ذكرنا وغيره جاف إلى أول الأقسام المذكورين وخصه
 أنه لو اعتمدنا في إثبات أصل الفنون على ما يقتضيه فلما ذكرنا كتبهم وكتب نقل خادعهم أو
 كتاب أن لم يعد ذلك اليقين المطالب بالباب اعتمد في نقلها ودوامها ومبدأها
 في الرأي عنها بالفضل أو مع تعيين تاريخها وبدونه على ما يستفاد من فضتيه
 الاستعجاب بطريق الظن والاعتقاد وإن لم يتجوزوا فيهم بغيره سابق منهم في الكتب بعد
 العدل عنه والرد وما يمكن عدم التمكن منه بالنسبة إلى البعض والكلام بغير التوثيق على أعا
 الاستقصاء لا قولهم كافة والإطلاع على آرائهم أجمع في مسئلة واحدة وذلك لأننا
 في الأمصار وتفرقتهم في الأقطار وبلوغهم من كثرة في الحديث لا يحصرهم عدد ولا يجمعهم
 بلد ولا يتواصل جميع الأخبار من بعضهم إلى بعض لا نقلنا وديم كلنا من رضى إلى رضى فلا
 يتيسر لأخاطبه بأسانيمهم فضلاً عن استقصاء كتبهم وفنا وديم فكيف ظالم يعتمد فيما يتخفى فيه
 على ما يوجب العلم واليقين وقصد الناس من نفس الإجماع من مكان بعيد لكثير من
 نظريات مسائل الدين وقد صرح به ابن دريس في السرائر في أحكام المياه بما يوجب
 نقد ومقر فزاره الأصحاب بن وجه خرف قال تأؤد عند رنا للمصنفين من اصحابنا في
 خطبه كما بنا هذا بما فيه كفاية فقلنا إنما يؤزون في الكتب ما يردونه على جهة الرواية
 بحيث لا يشد من الأخبار شيء دون تحقيق العمل عليه والفنون الاعتناء له فلا نظر طان
 فيهم خلاف هذا فيحتمل عليهم وقال في خطبته وإن كان لبعض الأصحاب غوى في كتاب
 له وقول قد رجع عنه في كتابه له ذكره وإن كان قد ورد على جهة الرواية لا يجوز
 العمل ذكره فكيف لما يوجد لأصحابنا في كتبهم ذلك حتى أن قليل الناس مله ولا بصير
 له بهذا الشأن يفتح به ويجعله اعتقاد له ومن هنا يدن به الله تعالى وقد ذكر ذلك
 وأودع كتابه على جهة الحاجة على خصم لانه عند خصمه بخلاف لم يكن عنده كذلك
 وقد أكثر من حمل كلام الشيخ في جملة من كتب على عدم تصديق الفنون فان فتح ذلك زاد
 الإجماع صعوبة وقد راوان فطعنا النظر عن ذلك ففما ذكرناه كفاية في الباب أن
 أن تزداد بصيرتك بذلك فعليك بكتبنا الخيال والأخبار في الفهارس لا سيما فنهشت

كتاب
 تاريخ
 العرب

ابن بابويه وكتاب اهل لامل فانك اذا امعنت نظريتها ووقفت على ما حوتها العلماء القمها
 من المصنفين في اللغة وغيرهم ونظرت الى ما تدل من قواطم في كتب اللغة وغيرها وما وجدنا
 كتبهم في هذا الاعصا وناقيلها ايقنت انك وان جد جددك في جمع الكتب المرجعة وانا
 جهدك في المروءة المطالعة وقلتها ظاهر لاطن مادام انك في الزيادة مطمع حتى لم يتوكل في
 القوس منزع واستوفيت عمرك وكن على الطلب لحد في ذلك حتى لم يكن فيك المستبد مع
 لم تحط به ولم نظرا فضلا الابانوا قليل منهم من اخبارهم وتواتره واثارهم وتواصله كتبهم
 متداولة كيف لا مع ان المصنفين موعلي ما كان له من الاداء والسبق والفضل وخرانه
 كتبها كما ويدا وجد في وقته خاصة يضرب بها المثل حتى قيل انه كان يعجبه منها اذا
 حمل ثمانين بعيرا وثلاثين ثمانين الف جلد اعترفت في المسائل الستين ما من نفع من علماء
 الامامية على سبيل الجملة اكثر من عرفناه باسمه نسبة انه انما يعلم ذلك من كتبهم منها
 كنهه وتصانيفه ورياسة وحوال له مخصوصة قال ومن هذا الذي يدع معرفة كل عالم
 من علماء كل فرقة من فرقة المسلمين بغيره واسمه لتبهم كل مان وعلى كل حال انتهى فيما
 يعضد ذلك ويعرب عن تقدير الوصول الى اقوالهم واخذل قائلهم ولا يتأني في الاخذل
 ما صرح به الشيخ في لغة عند الكلام في اخباره واخذل حتى انك ما بدل ايضا على جوار العمل
 بهذه الاجازة التي شربنا اليها ما ظهر من الفرق المحضة من الاختلاف الصاير عن العمل بها في
 وجدتها مختلفة المذاهب في الاحكام يفتي احدهم بما لا يفتي به صاحبه جميع ابواب اللغة من
 الطهارة الى باب الديان من العبادات والاحكام والمعاملات والمقاييس غير ذلك ثم ذكر
 جملة من المسائل الخلافية التي قد يعده بعضهما من الاجماعية وبعضها من ادمور الطاهر التي
 تم بها البلوى ولا ينبغي ان يقع فيها الخلاف في تلك الاعصا وقال حتى ان بابا من الاسلام
 الا وجدت العلماء من الطائفة الحقة مختلفة في مذاهبهم ومثلا متفاوتة الفساو وقد
 ذكرت ما ورد عنهم عليهم السلام من الاحاديث السنية التي تحققت في كافي المعرفين
 وفي كتاب هدي الاحكام على ما اورد على مسند ابي حنيفة وذكر في كثرها اختلاف
 الطائفة في العمل بها وذلك شهر من ان يخفى حتى انك لو املت في اختلافهم في هذه الاحكام
 وجدته يزيد على اختلاف في حقيقة الشافعي ومالك ووجههم مع هذا الاختلاف العظيم
 لم يقطع احدهم من هؤلاء اصحابه لم يذهب الى تضليله وتفسيره لانه لم يمتعنا لفظه فلو ان

كل ما ذكره في كتابه

كل ما ذكره في كتابه

وجدته

العلماء الاخبار وكان جازما لما جاز ذلك انتهى وكذا ما ذكره في قول التهذيب حيث قال
 ذكر في بعض الاصداف باحاديشا صاحبنا وما وقع فيها من الاختلاف والبيان المنافاة و
 التضاد حتى يكاد يتفق خبر الأئمة ما يصادف ولا يسلم حديثا لا في مقابلته ما ينافي حتى
 جعلنا لفونا ذلك من اعظم الطغون على من هبنا وتطرقوا بذلك الى بطلان معتقدا وذكروا
 انهم يزل شيوهم السلف الخلف يطعون على مخالفتهم بالاختلاف الذي يدينون الله تعالى
 به ويشنعون عليهم بانفاق كلمتهم في الفرع ويدكرون ان هذا مما لا يجوز ان يتعبدوا بالحكم
 ولا ان يبيع العلم بالعلم وقد وجدناكم استدلخلافنا من مخالفتكم واكثرنا بنا من مباينكم و
 وجود هذا الاختلاف منكم مع اعتقادكم بطلان ذلك دليل على فساد الاصل الى اخر كلامه
 ولم يدكر ما يدل على انكار هذا الاختلاف بينهم بل تعرض للكلام في الاخبار والبناء فيها
 على الترجيح او الجمع والتخيير ثم اتم مع اطلاعه على هذا الاختلاف صرح في النهيست في جملة كلامه
 له بان تضائفا صاحبنا واصولهم لا تكاد تضبط انتشار صاحبنا في البلدان والامصار الارض
 وحكي بعضهم عن الصاحبين عباد الله بعضا اليه بعض الملوك يسالونه عن عليا ورسال اليه
 في الجواب حاج الى سبيلهم لا انقل عليها كتب اللغة التي عندي فاذا كانت هذه المسألة
 اكثر في ذلك الوقت فكيف حال كتب اللغة وسائر العلوم الشرعية وكان لبعضهم ما
 كان للامامية خاصة وقد ذكر الحلي في الكافي غير ايضا في شأهم ما يشهد بما قلنا فاذا
 كان هذا شأن علماءنا الذين كانوا قبل هؤلاء في اعتقادهم فكيف حالنا لو خلت مع
 فسادهم فسادا من بعدهم على ان زيادة اختلافهم بنا بين انكارهم وبناعدهم وطولهم ومع ذلك
 قد فقد كثير من كتبهم ومعه متفهمهم من كتبهم فوجدنا من كتبنا وولهم قبل الشيخ المخلص
 فاصرة اشار الى احوالنا في الالبسود فمن ادعى فيما اشرفنا اليه من المسائل التي لم يقيم عليها
 دليل قاطع واضح انه قد اخذ خبر الجميع بالهم فيها ارفى بعضها من الاقوال المذهب فتد
 ادعى عظيم منكر او من رادهم متعذر ولا ميسورا ومن قال تلك المسائل بغير وثا
 الذين والمذهب حيث حصل العلم الفرضي بها والاجماع عليها للشيخ حتى العوام مع
 جهلهم بمذرك الاحكام وكونها التوقيفية كغيرها ولا يستقل العقل باذراكها فكانت لست
 يشعربان بلوغها احد الضرورة باعتبار النصيب المتولي نحوه ما لا يحتمل الخلاف
 للسمع والشاهد ثم لغیرهم هذا ما غلبنا التضاريف والسماع ونواتر القناع بنا ولها

الحاكم المشيخي

الحاكم المشيخي

الحاكم المشيخي

يداعن يد بحيث صادرت ملازمة في الثبوت لنفسه الدين والمذهب هو الذي والعلم
 الضرري بها باجماع الكل من اول الدين والمذهب عليها كما سبق للنسب على ذلك نفس
 كسائر الضروريات العلم المتعلقة بالشرعية فكيف يقاس عليها ما لا يكون كذلك ولا دليل
 فاطع ظاهر لكل ناظر وانما ما قد يقال من منع حصول العلم بالاجماع في الضرر بان يقضي
 منعه في الضرر بان يضاهي كونه انطوائيا جارية عليها احكامها او لا وما صان ضرر
 لحصول الضرر العلم نظري ها و باجماع العلماء عليها وتقوى ذلك تدريجا وزياد
 بالطرف واللتامع الى علم اتفاق لكل عليها وبلغ العلم بذلك وان الحكم هذا الضرر و
 عليها احكامها وهو مسمى المرتبة سببها وهو اضعاف مرتبة الظن الحاصل من منع
 تقوى خاد العلماء ومن شتمها الحكم بينهم واسطفا مرتبة العلم نظري الحاصل من
 اتفاقهم العلوم بالنظر وهو الخوف عنه فلا يمكن تكراره مع الاعتراف بما هو اقوى منه
 ومنه عليه عاده فان العرج الاقوى في ما لا تكرار والتمنع من ضلله لا يمنع ان
 اتحاد المذهب يقتضي تحويرها معا وان شأوا ويا و يمكن احدها ايضا للآخر فبدلت
 القسامين وان ستركا في السبب السبب بحسب الامم لا انهما مختلفان متعارضان
 الحقيقة فان الضروريات وان لم تكن ضروريات ولا قبل التوقيف الزعم بالاشياء وكثير
 السامعين والرواة وعلمهم فيها اضطوارا وانما فهم فيها الا انها بعد حصول السبب
 المنفصل اصبحت ضرورية اوله للسامع والسامد كنهه فيما حصل لها العلم به في
 وان يسلم الى هذا الضرر ورواياته العامة لغيرها بسبب السبب حيث لا يختص العلم بغيرها
 بعض دون بعض من على السبب فلا ستم على ذلك ما ستم رسيما من من السبب و
 الامام او من نواتر السبب من احدهما بعد انقضاء ما دلت ضروريات ضلاله
 يختلفان بها ولا تختلف ما دلت كذلك باعتبار فلة المسلمين والمؤمنين العلماء
 وكثير فلو كانوا قد بقوا على قلة لم يفسد من علمهم فرضا او كفرهم وضالاهم او قسما
 لكان في وجود السبب لا يكون بقاء حاشه كفاية في حصول الغرض بقاء وصدق الضرر
 وحكمها ضالبا باعتبارها في نفسها وما باعتبار علم الناهل بها فهو وان حاشا بخلاف
 مراتب الموقوف على السبب اذا كان لا يتوقف على امر غير ولا يعتبر فيه العلم بالنظر
 او الصلة وكثيرا من العالمين بها من لا يعتبر وجوده في حصول السبب فكذا عن

مذهبنا
 مذهبنا
 مذهبنا

الحجج انما فاعلم

علمهم بها حتى لو صدق منهم لانكارها لحكم بآرائهم وكفرهم او ضلالهم وان بلغوا الكثرة
او الفضل العلم بابانغوا ولد لك حكم بهذا في كثير من فرائض المسلمين والعلماء على كثرتهم ونجارتهم
حد الا حصا لا نكارهم لها فلا فرق بين موافقتهم ومخالفتهم في الحكم بضربتيها اضلا وبن
ثم يحصل العلم الخة ربها للكافر المتجدد اسلامه ونحوه بخلافه الذين يحصل من اخبارهم
او طريقهم بلوغها حدا للضرورة وان لم يتصور وجود الموافقين لهم عليها لم يستكشف
موافقتهم فيها لا بطريق للضرورة ولا بطريق النظر ويجري مثل هذا في التواترات التي
تجا وزعد دنا فليسها عن حدا التواتر بل تب شنة فانه لا يعتبر في العلم النظري والخة وري
بها اخبار من لا يعتبر اخبارهم في تحقق التواتر اضلا فاستكشاف مذاهب سائر المسلمين
او المؤمنين وعلمائهم في الضروريات ما اذا ما اكد لك انما البلوغها حدا للضرورة كما
سبق لا لتوقف بلوغها هذا الحد على ذلك واما النظريات التي يدعى فيها الاجماع فهي
اماطنية يحتمل خلافها عند كل من لقائين بها قبل تحقق الاجماع عليها او بعد ايضا
لقصود المدرك الواصل اليهم فيها عن فادة القطع اما من جهة الدلالة والسند وقطعية
لم يبلغ بها حدا للضرورة عندهم ويحتمل خفاضا على غيرهم او بخلافه باخلاف احوالهم في ذلك
وعلى اتي خال لم يوجد فيها السبيل المقدم الموجب لما ذكره الا كانت ضرورية وربما كانت
هي وخلافها ضرورية ولا ثم انقطع سبب الضرورة واشبهه قراها كما هو الظاهر في مسألة
الامامة ونحوها احتمال ذلك لا يمتنع ولا يفني فيها قطعا واما ما لم يكن منها ضروريا ولا
اما لعدم صدور بيان رافع للايهام وافعا عن الشائع والمشاهد ولو بضمائم خارجة او
لغلة الناقل له او لعدم بلوغه من الكثرة حدا يفيد العلم الضرري لغيره ولو جود المعارض
المضام فهذا يمتنع ان يصل بعد البتة والاشارة في زمنا الغيبة الى حدا للضرورة واولى من
ذلك ما اذا اجتمع الامر فما كانت نظريات في نفسها لاحد الامور المذكورة من الاصلية
او العارضية لا يمكن بلوغها بعد ذلك الى حدا للضرورة فكيف نفاس الضروريات ويدعى
التلازم بينهما او اولويتها منها في حصول العلم بها وباتفاق الكل عليها على نحو ما سبق
كيف يدعى في الضروريات كانت او لا طينية ثم صارت علمية بسبب الاجماع عليها ثم كانت
ضرورية في الدين والمذهب لبداهتها عند الجميع وكيف يفني على ذلك لزوم الاعتراف
بحصول العلم في النظريات ولو كان مجرد كون للنظري ضلالا للضرورة ومفادها عليه بنه

بوجوب ذلك للزم حصول العلم من تناوئ الاحاد واخبارهم ايضا الكونه اضلالا للجم
 والنواظر وضاده ظاهر ولزم ايضا ان يقال ان كل من لم يعمل ما يدرك به الضرر بان
 ضروره فهو مذكور في النظريات صرا ايضا وضاده واضح من استند في تصحيح عوى العلم
 بتدقيق جميع في النظريات اسرار اليها الى هو المسألة الثابت في الضرر بان كان محجوبا بأكبر
 وأما من استند في ذلك كسيرة من حال واستبعد علماء بالاجماع مظهر وبعد تكثر العلماء
 العلماء ونه في تفرق لا فاق كذلك وانك تكون محسب بالمشاهدة وسماع طريقا الى معرفة
 الاراء من غير انك ذلك كما اصاب يحيى الشيباني الذي كره حيث قال ما لفظه
 واستبعدا لخصا علماء الانامية يستلزم ولو ان استبعاد حصصهم والحوادث احدث
 الحق ان عضا الانية الظاهرة تحقق فيها ذلك ما لفظه في كثير خصوصيتان المنه
 كما استعمل على الاجل من ترك الماء الحديدي والكلف والنامين وبطلان القول والعصبة
 وان استعملوا في قول مفسوم بعينه ومن ثم ضعف لسان في ذلك الاول بل استعمل
 انتهى ولا يخفى على من من النظر في ظاهره وخافية انه يؤكد ما قلنا ولا ينافي وقرب
 منه كرامة الحق في اصوله حيث قال لا يقال كيف يعلم اتفاق الانامية على ذلك مع كثرهم
 وانتشارهم في البلاد كما يقول كما يعلم اتفاق المسلمين على كثير من المسائل كما يعلم غلبة
 واحد في الموضوع وان لا فاعل بوجوب الثانية والثالثة وكما سئل انه اذا اجتمع واحد
 فانه لا فاعل بان لا يخفى في المال دون الجهد وغير ذلك من المسائل انتهى ذكر قبل ذلك
 ان الاجماع لا يقره لم يعلم لانفاق قصد بلا يقينه انه لا يخفى ولا يعلم الا اذا اجتمع
 على المسئلة بالقول ليعبر والفعل والتغير من بعضهم مع ارتفاع التقيده عنهم في
 جميع ذلك وعلم وضاهم وقال ايضا هذا بعد ما بطل القول باستحالة في نفسه
 ومن الناس من حال العلم به الا في زمن الصحابة نظر الى كثرة المسلمين انتادهم وكو ذلك
 لا يعلم الا بالاشارة لهم والنواظر عندهم ما متعذر ان بعض بلغ هذا الحد ولم يرد ذلك بل
 انتعه بقوله لا يعلم الحق اتفاق المسلمين على كثير من المسائل كنبوة محمد صلى الله عليه
 والصلوة والحج وغلبة عليه كثير من المذاشر على فعل البلاد لا ناخبيج عن الاول مانه لا
 معنى للمسلم الا من قال بهذه الاشياء مكان الفاعل اجمع المسلمون على النبوة يقول اجمع
 من قال بالنبوة على النبوة واما غلبة بعض الناس فلا نسلم اننا علم ذلك في قبل البلد

كلامه الشريف في العلم

كلامه الشريف في العلم

كافور ولس سلسنا ان الاثر منهم قائل بلكن هذا انما اليجدى نفعا في باب الاجماع انتهى على هذا
 فما ذكره قبل ذلك في رد القول باستحالة حيث قال هذا باطل بما يعلم من الاتفاق على كثير من
 مسائل الفقه ضرورة ينبغي ان يحل على ما لا ينافي بقية كلامه وجهه ظاهره ووضح من كلام الشهيد
 في الجمع بين الشرحين حتى انه لما استشهد في المقام بقول الرازي ان الانصاف يقتضي انه لا ينافي
 الى معرفة قبول الاجماع الا في زمن الصحابة حيث كان المؤمنون قليلين لا يتعدون مائة من
 على التفصيل ان عليه تبع السيد محمد الدين لا بد من دفع الاشعاع الناشئ من الجهل بالجهل
 الامتناع الناشئ من الجهل بالجهل لا بالامتناع الناشئ من الجهل بمذاهبهم لا بحال
 كما ان بعضهم يخوف ونحوه وقد ذكرنا ما المحرمين في البيان ما يقرب من كلام الرازي في هذا
 واما فرض اجتماع على حكم مطلقون في مسئلة ليست من كليات الدين مع تفرق العلماء
 استقرارهم في ما حكمهم وانقضاء داعية نفعية عنهم فهذا لا يتصور ومن لم ينشأ ان تصحوا الاجماع
 وفوقها في ماننا هذا في خاد المسائل المظنونة مع انقضاء الداعي الجماعه فحينئذ ليس على
 بصيرة من امره نعم معظم مسائل الاجماع حرم من صاحب رسول الله وهم مجمعون ومشارف
 انتهى وعلى هذا في النهاية عن بعضهم انه لا يضر مخالفة الواحد الاثنين في الاجماع ولا
 وجهها عند الاعتدال بالعلم بالاجماع وحاجب عنه بانه معلوم في زمن الصحابة انضبطهم
 اقول سياتي في الامر الثالث ما يقتضيه نعت العلم به في ما فهم ايضا وذلك لانه انما يكون
 حجة عندهم بعد التنبه والمسلمون اذا كانوا متجاوزين عن حد الاختصاص ومنفردين في اطر
 يثرب والحجاز واليمن الى نواحي العراق ولم يزلوا منفردين في بلاد الى عصرنا هذا فلا فرق
 بين اهل الاسلام واخره وزمن الصحابة وغيره الا ان يقال والمجتهدين منهم اهل الصدق الاول
 كانوا قليلين محصورين والعبرة باجماعهم غير هذا غير بعيد لان الاول لم يكونوا اربابا
 مذاهب معلومة منضبطة في اكثر المسائل واحتمال عدل والى الاراء منهم قبل تقوى الاجماع
 ممكن ايضا وعلى اني خال فلا جد ولنا في البحث عن ذلك كما ظاهر لعل الداعي للخالفين الى
 استثناء من الصحابة هو تصحيح امر الخلافة نحوها مما عليه من مذهبهم وقد بينا قسما
 في ضاعيفا لربنا الذي يجب ما وسعه المقام وهو وضع من ان يحتاج الى بيان وانما ذكره
 الشيخ في العدة حيث اجاب عن سوال استحالة العلم بالاجماع الاما يتدبر مع انتشارهم في اقطار
 الارض في بلاد لا يكاد ينقطع خبرها عنها على بلاد اخرى قال ما لمصلحة ان قصدنا

كل ما في هذا الكتاب من كلام
 الفقيهين والفقهاء والجمهور
 والجمهور والجمهور والجمهور
 والجمهور والجمهور والجمهور
 والجمهور والجمهور والجمهور

كل ما في هذا الكتاب من كلام
 الفقيهين والفقهاء والجمهور
 والجمهور والجمهور والجمهور
 والجمهور والجمهور والجمهور

الامامية بذلك فمنوع بل العلم باجماع المسلمين كما لم يشكوا الا انهم اكرموا شذائنا
وان قصد الطعن في الاجماع فممنوع ايضا لان من هو في طرف لا رضى في بلاد البعيدة
اخبارهم متصلة وخاصة العلماء منهم وهم الذين تراعى اولهم في الباب والعلامة ولهذا
شك ولا احد من العلماء ان ليس في اطراف الارض من يوجب غسل الغضا الطهارتين
بل يعلم اجماع العلماء في جميع المواضع على ان الواجب غسلة واحدة وكذلك نعلم انه ليس في
الامة من يورث المال للاخ ولا الجدة اذا اجتمع بل المنقر المجع عليه بينهم انه الجدة وبينها
ونظائر ذلك كثيرة جدا في المسائل التي يعلم اجماع العلماء عليها انتهى فان قصد بذلك ثبات
امكان العلم باجماعهم في الجمل قد اعلی من خاله مطلقا فلا كلام لثانية ان قصدا بباتك انما
لا زال هو وغيره يدعون فيه اجماع المسلمين والامامية من المسائل الكثيرة التي لا يحصى
يجعلونه هو المحجة فيها كما ترى وليس فيها استندالية شهادة على لنا فضلا وجه ذلك
يعرف مما بينا ومنه يظهر ما في كلام المرتضى في الذريعة ايضا حيث قال المقلون عن نقل اجماع
للعلم بالطريق اليه فجماله لا ما ندفع اجماع الخلق الكثرة على المذهب الواحد وترفع
عنا الشبهة في ذلك ما بالاشاعة والقل نعلم من اجماعهم وانعقادهم على الشيء الواحد ما يجرى
في الجملة والظهر ويرجى العلم بالبلدان والامصار والودائع الكبار ونحن علم ان المسلمين كلهم
متفقون على تحريم الخمر وعلى الامم ان لم يلق كل مسلم في الشرق والغرب التمسك بالجملة
ونعلم ايضا ان اليهود والنصارى متفقون على القول بقتل المسيح صلى الله عليه وسلم ان كانا
كل يهودي ونصارى في الشرق والغرب من نفع العالم بما ذكرناه وكان مكابرا لبلادنا انما
وكذا ما في كلامه في الزهراء حيث قال بعد ما قلنا عنه سابقا وليس اذ كما لا نعلم من كل
عالم من علماء الامامية واسمهم نسبة يجب ان لا تكون غايبين على الجملة بعد نسبة من هو في
لما عرفنا عنه اسمهم نسبة لان العلم باقوال الفرق ومثلها يعلم ضرورة على سبيل الجملة
اما باللقب والمشافهة واخبار المنواترة وان لم يقتصر هذا العلم الى تمييز الاشخاص و
تعيينهم ولشبههم كما لا نعلم ضرورة ان كل عالم من علماء الامامية يدعي الى ان الامام عز
ان يكون منصوبا منصوصا عليه ان لم نعلم كل ما يدل لك وذهب ليه بغيره واسمه
نسبه وهكذا نقول في العلم باجماع علماء كل فرقة من فرق المسلمين ان الجملة فيه متميزة من
التفصيل ليس العلم بالجملة منقذ الى العلم بالتفصيل قد علمنا انه لا امان في السيادة عما

في رد المحتار
في المسائل
في الامامية

في رد المحتار
في المسائل
في الامامية

نسبه عظم شأنه وسلطانها واكثر انبعاها واعوانها واشد مبدعها فاما واعلانها وادوم اثارها
 واشهر اخبارها من سبيل الرسل خاتم الانبياء صلى الله عليه واله فمدا حد لا يبلغه منتهى هو
 لازم لمن ادعى ما زبر ولا سيما اذا كان ممن لم يزل يناظر الخصم ويأخرهم في مخور خافه كثير من
 اقوال النبي ونصوص الاحكام الشرعية في ما ندر بعد عن كثير من الصحابة ومعضلها و
 يجوز على الامه كما ان المنوثر من الشريعة وغيرها واعتمادها الاس من على كون الامام من
 وراثتها ومنع ذلك بؤدى من القبح في الدنان الى ما هو معلوم مشهور وقد اصرح هو
 في الشك بان كل شيء كانت الدواعي الى نقله للعقل والعقل ما ندر معلوم من غير كما في كل
 شيء جازان باطل فيه دواعي الكمان والقل ما يجوز ما فيه الكمان في غير كل ما زبر من اعينها
 المسائل بهذا الاعتبار في الدواعي دعت على القول في الامامه الى ان منافع الكمان
 واستحالة في الجماعات كغيره من اجزى استحالة الامم الكمان عليهم قال والصحیح
 الذي شهد به اصولنا واسو له لا يجوز على الجماعات تجميع على افعال ولا كمان لا في
 جميعها وسبب يؤول بين دواعيها انه ان قد بنى ان الجماعات كغيره من اجزى
 عدله وحسد وبغض وانما في المنة مقيس لم حشد وناد ودار ورواها ولا يدكرها
 وان لم يتواطأ على ذلك وقال ايضا ان غير متبع ان سقوط دواعي الامه على كمان حادثات
 الحوادث وحكم من الاحكام على نقله منهم لا الاحاد وانه انما يحكم بطلانه في عالم وجوه الدواعي
 الى نقله وانما في القواعد لا يخفى انه اذا كان في حال ما بين عليه احكام الشريعة
 بعد ظهور الامه بالسمع والشاهد فكيف كان قول الاحاد العلماء لا يجب لها رضا
 نقلها ولا يفتي بشافها ويمكن عدم اطلاق احد عليها اصل اوله الطلع ما لها او مونه قبل
 نقلها او عدم الداعي الى ذكرها ولا سيما مع وجود من يجوز تسليمه عندهم وعدم جواز تسليم
 اليه كما هو المعروف بينهم يجوز خلفا من القبح لا لغيره شائبة الخفاء وبطلان منع
 او منع من الخفي وياني في الوجه الثالث عنه في الدواعي ما يفتي بذلك ايضا ولعله
 من على ما ذكر في الرسلان وغيره فاما ما يدعيه كثير من الاجماع في موضع الخلاف فيكون
 منشأ ذلك عدم وقوفه عليه بانه على نقله لعدائهم وهذا يوجب تعدا فظمان في
 الجماعات كما لا يخفى وكان في موافق له من الافاضل على ان يكمان حكم الجمال وجود الخلفاء مع
 عدم ظهوره كحكم الجمال وجود معاصر القرآن منقضى لظال عجزه مع عدم ظهوره

كلام في الشك

كلام في الشك

كلام في الشك

كما انك باطل لما افندت جاري العادات فكل ذلك هذا وهو من عجب التباس غريب للتفسير
 ان يتبع هذا من الزوايا نسبت بينهما فمفط التباس الامر على ذي دال ولا عجب في ذلك لاشنا
 الى قول امير المؤمنين لابن الحسن لو كان نزيك نسريك لانتك رسله ولرايتنا ارملة ملكا مسلطا⁴
 ولعرفت صفتي فعالة وهو على آخ حال اظهر فنادا كما لا يخفى منه التبع على الاستدلال على
 الشريك بعدم وجودنا ارضنا له الكمال الذي هي من مقتضيات وجوب الوجود ولو ازم الربوبية
 دابن هذا فاما نحن فيطو في قياسا على ذلك في كل مسئلة لو كان مخالف للعلماء الذين عرفوا
 اقوالهم في ذلك لانا لا فيه قوله كما انا اقول انظر انه ولرايتنا ارملة ملكا مسلطا في كسبه وكسبه غير
 او قيل لو كان علماء اخر غير من عرفناه لاشتهر لهم وانك اقوالهم وكسبههم كغيرهم وجعل بينه
 المفدتين منا على العادة لا العقل لكونها مشد في فادنا العلم لتع ذلك ولطبل بما يتناء من
 وجوه شتى وقد تبين بضا بما ذكرناه انما انما استشهد به الاستدلال الشريف طاب ثرا
 في المقام من اتفاق العلماء الاثبات على نقل الاجماع من عصر لا ثمرة الى ما ننا هذا في اصول
 الدين وفروعه بحيث لا يمكن دفعه ولا حمله على الجواز وتغيير الاصطلاح ان قصدا اثبات
 وقوع العلم بعلى الوجه المذكور في المواضع التي جعلنا الكلام فيها فمتنوع لا ندرع من ذلك
 ولا يتما مع وجود وجوه اخرى يمكن ابتناء كثير من اجاهاهم عليها ولا تتوقف على العلم بان نقل
 الجميع وان تصد غير ذلك فلا ينافي ما قلنا ونضفي الى الباب بتحقيق دعوى الاجماع على
 نحو ما ذكر من بعضهم واكثر منهم وهو معلوم وتشهد به كتبهم في الاصول والفرع الا⁴
 لا يصلح الاستشهاد ولا يتما مع اشتغال الخلاف ودعوى الاتفاق مع ذلك الاثبات تجاوز
 العلم به على ما ذكرنا كان هو المارد عين المصادرة وربما عدها الخصم نوع مكابرة وجلالة
 شأنه ما ظاهرا وقد استشهد ايضا باطباء الجميع حتى انكر الاجماع على نقل الشهرة من
 غير تكبر مع ان الكثرة والانتشار لو منعنا من العلم بالاجماع لنعنا من العلم بالشهرة ايضا اذ⁴
 فمن لا نعرفه من العلماء المنتشرين في الافان جمعا كثيرا يوافقون لشاذ ويخالفون له فولا
 يبقى معه الا شاذ ولا الشهور مشهور وهو مدقوع ايضا لان بناء دعوى الشهرة على
 الحدس المطلق على قياس الجهول بالعلوم مع ظهور الخلاف وجعل ذلك ان كان
 هو المارد منبذ لاستشهاده اظاهرا فشا وخارج عن فحج لندا فليس صحيح الحدس عن وجود
 القطع في دعوى الاجماع لم يقع في هوى الشهرة فكيف نقاس عليها وبقي القياس المذكور

في جميع
 في جميع
 في جميع

في جميع
 في جميع
 في جميع

عليه بل ينبغي القطع بفساده في المقيس عليه ولم ولا سيما مع حجة الشهرة فضلا عن ان تكون
حجة بدنية لا يخفى جوب الال على احد من المجهولين وعدم العلم بشهرة ولا يعلم المجهول
بها ولا باعتماد الشاخرين عليها لعلهم يتقدمها وكثرة اختلاف الشهرة باختلاف الزمنة و
شيوع تعارض الشهرة القديمة والحديثة وانذار من كثير من الكتابات لثقلها وعلى هذا بعد
ظهور الخلاف الشهور والاعتناء بوجود علماء كثيرين لا نعرفهم لا اقوالهم لا وجه لدعوى
العلم بموافقتهم للشهور وراشدها را ايضا بينهم فلا يستقيم بناء دعوى الشهرة المندولة
بينهم على ذلك بل ينبغي بناء على ظهورها بالحكم بين العلماء المشاهير الذين ظهرت
كلمتهم واستبان مذهبهم ونزول النقل عنهم ومثله يكفي في تصحيح الدعوى مع ظهور
المدعى شيئا مما لا مارات عليه كمال الخطأ عدد القائلين المعرفين وغيرها ويحصل منه
ظن الصدق والرجحان الذي هو المطلوب منها في مقام التقوية والرجحان الاخبار او
للاقوال بناء على حجة بنفسها فلا يحتاج الى دعوى لعلم باشهرتها بالخبر والحكم بين جميع علماء
الامم في جميع الاعيان ولا ينبغي الاقحام على ذلك حتى يتقصر باحتمال ما ذكر كما سقط عن
دعوى الاجماع المبني على العلم والقطع والعلم بما ستوعى ان من منكري الاجماع وغيرهم
من قبح في الشهرة المندولة بينهم ايضا لكونها غالبة بعد الشيخ ومُسندة اليه الفصل
لحسن ظن من بعده وبترجيح مع انه واحد لا تقليد على جرحهم عندهم كما توهم في
احيل لهذا واستبعد وقد استنبط بعضهم ذلك من كلام جماعة من الافاضل كالشيخ
الخصي ابن طاووس العلامة في اوائل التنبيه غير على هذا لا يعلم محققا بين سائر
العلماء من غاصروا وسبقوا الى عصا الامة عليهم السلام فلا يتم لاثباتنا عليهم ما نحن
على خطا النافلين لها كثيرا باعتبار انهم فيها على الحد من الحاصل من بيع كلمات الشاه
المتبحرين والاقتضار على كتبهم وفتح معددة للشاخرين وربما يخطئ بعضهم في فضلها
مع عدم ظهور الخلاف بينهم او شد وذه اجماعا مع اتنا لاسلمع شهرة هذا مع ان كثير من
كتاب الاحصاء ما وليم يصلح لنا كيف لو وصلنا وهذا تقتضي من الحدس ان الله عليه
وسياق من طرق الاجماع العرفية بينهم وجود جماعة مجهولين نسب اليهم المعين في هذا
بالاوية وجود مجهولين لم تعرف اقوالهم ولم تنصل اخبارهم ولم تشرنا انهم وصرح الشيخ
الشهيد في بعض الوجوه الالهية باعتبار اقوالهم لا يكون ظاهرا من الامامية اذا اختلف

الحق في كل شيء

يكون أظهره لبعض المذهب الفاسد لغيره من التيقن لا بدتنا واعتقاد ولا ريب أن هذا
من غير قولهم في الغرض ما في الامور الاغلب لا يتبين في هذه الايمان هو الظاهر على هذا
الشاهد لا من بين بالاعيان الشارحة لهم في البلدان فان تم بذلك طريق الاستكشاف
عليه ما يتبين في هذا الوجه المسائل المذكورة اليها بانها لا تستند فيها الى الاجماع المتيقن
عليه الا فلا وهو الظاهر بالباوي يجري نحوه ذلك في جملة من اوجوه الاية ايضا وقد وقف
على كلام الحق في ائمة الغيبة سبب قصاره في فعله من ترك من لفصله ما سبب كرهنا فهو
انه لما كان فيها شارحوا عليهم في الكثرة الواحدة يتعصب ضبط مدد وهم ويتعبد حضر
اقوالهم لا تساعدها وانتشارها وكثرة ما صنعوه وكانت مع ذلك خصصة في اقول جماعة من
فضلاء المناخرين اجتزأت ايراد كلام من اشبهه بفضله وعرف فضله في نقد الاخبار ونقده
الاخبار ووجود ما لا غيبا واقصرت عن كتابنا لافاضل على باننا اجتمعت بهم وعرف بهنا منهم
وعليه اعلمنا وهم من اخذت بقوله الحسن بن محبوب في النظر في المحبين بن سعيد والفضل
شاذان ويونس بن عبد الرحمن ومن المناخرين محمد بن بابويه والكليني في محطات كيب
الفناوي على بن بابويه وابن الجيند وابن ابي عقيل المفيد وعلم الهند والشيخ الطوسي
ملخصا وزاد في ضبط الافان اتباع الثلاثة وهم الحجة والعلية والفاضة فما ذكره لا يعضد
ما ذكرناه وما نقلناه عن المرتضى وغيره واما ادعاء من نقصنا اقول لا احصا في اقول اجما
من المناخرين وقد تبعه عليه التمهيد في الذكر في حجة قال ثم انه لم يخص جميع الاختلاف فيهم
في اقول مناخرى فلهذا لا احصا كما نزع العامة ان مذهب السليمان انحصرت في عدها
فلذلك وردنا في هذا الكتاب كرههم وعرضنا عن تقديم منهم لدخول قوله فيهم ليس لغير
منه لا انتشار المذهب تبدل الاقوال بل يصحح ما ينهض عليه لا سند لا لا يثبت لولا انه
لدخول قوله فيهم لا يمكن حمل كلامه على قصد بتحديد انحصار مذهب الشيعة في اقول
المناخرين كما هو مقتضى للتظهير بمذهب العامة وقضية ما ياتي عنه في تقوية مذهب
الشيخ وطريقه في الاجماع لا انحصار مذهبهم مظهر فيها كما هو مقتضى كلام الحق في
كان فهو مناف لذكر الحق وكذا غير ثمانية اربعة ارف بتعصب ضبط علمه ونقده
حصر قوالهم كيف يعلم انحصارها في اقول فضلاء المناخرين وعن جماعة منهم ما لا
اخرج ذلك من باب التعميم بالغيب ادخله فيما لا يعنيزه ريب وكيف يجري عليه من غير

كلام الحق في الغيبة

اي نقل عن ائمة الغيبة
وغيره

كلام الحق في ائمة الغيبة

اي ما ادعاه الحق في ائمة الغيبة
من غير

كلام الحق في ائمة الغيبة

كل نقض ويجعل عن كل عيب ثم ان سلنا حصول العلم بذلك والنظر المعتد بنظرنا الى عهد سنها
 خلافهم وتركنا المتأخرين لتفلة ما قد عدمه فلا ريب في عدم دلالة تعرض المتأخرين لسئلة
 وحكمها على تعرض المتقدمين لها وموافقهم لهم فيها وفافا وخلافنا وان شدد قول عند
 هؤلاء لا يدل على شدة وجه عندنا ولعلك ولا شهرة بينهم على شهرة بين من قبلهم فرب قول
 يبلغ الشدة وذبل الى هجره حتى لا يعتد به ويدعى الاجماع على خلافه مع حدس وشدة و
 رب قول ترتقي شهرة الى هجر خلافه مع تجدد شأنه وارتقاء طريق الظاهر والتسامع
 والناول بدافع ما في مثله ومن ثم وقع الكلام في تعارض الشهرة القديمة والحداثة كما
 بين في محله فلهذا اتواهم بتفضيل الجسد الى مكان مدخل عظيم في الباب بلا ازياب نادعا
 الى الاجراء بايراد كلام من ذكره لا يقضي ساد غيره بحيث لا يكون له دخل في معرفة الاجماع
 والخلاف فلن حاول هو واحد من يقف على كالمه وكلام التهديد وينهج نهجهم ان يكفى
 ايضا في دعوى الاجماع البسيط او المركب على ما ظهر له من اجماع المتأخرين وجماعة من
 فضلا عنهم وغيرهم ايضا ممن ذكرهم المحقق لرفعهم كشفا عن اجماع من عداهم من متقدميهم
 ومعاصيرهم ايضا او اغناء عن معرفة اجماعهم لا استقلال بالحجة مع مخالفتهم فلا بد ان يستقيم
 على الوجه المذكور بل على نقض الوجوه لا سيما ان تمت كما لا يخفى على ان المتقدمين من حاشا
 نفلهم وايراد كلامهم وذكر اقوالهم لم يقف على مذاهبهم ولا مذاهب بعضهم ولا اورد هذا
 هو في كتابه ولا غيره الا في مسائل نادرة اذ ليست بغیرها الحق بالمعنى لان لا يتبين
 اذا لو حطت المسائل التي علمت مذاهب جميعهم فيها فانها يمكن ان تعذر منها ومن العلل
 انه كانت لهم مذاهب في سائر المسائل المحتاج اليها او كثير منها لانهم من رباب الاجتهاد و
 الفتوى كما هو ظاهر بما ذكره هو وغيره في شأنهم لا من اهل التقليد والاستفتاء وقد
 دفنوا على بعضهما من غير اعتبار الى اخر كتاب الحج اوائل المناجرات لم نقل ولم نقا وذلك
 حتى يذكر فيه ما وقف عليه من اقوالهم في سائر المسائل ويقف عليها من بعد ايضا بنقله
 روى الحق في مشطوفات الشرائع عن البرقي في جامعة تلك هو من الاصول المعتمدة على القضاة
 مشافهة ما هو مخالف لما عليه اجماع الامامة تنظاها وظاهرا للعلم ويمكن جود نظائر له
 ولغيره مما تعرض مناخره والاحتجاج عن ذكره ومثل ذلك ربما اخل بالاجماع كما لا يخفى
 لقد كان في عصانهم وقبلهم وبعدهم الى زمن المتأخرين في ضبط الاصول فضلا ما خروا

ففي باب نقض
 في باب نقض
 في باب نقض

وانتهى العبد

لا شبهة في بلوغهم الدرجة العظمى المرتبة القصوى في العلم والسياسة والدين جميع
فناوهم المحتاج في الإجماع إلى معرفتها بما نقله هو وغيره عنهم في المسائل الشاذة النادرة جدًا لبعض
مسائل الصلوة والنكاح والطلاق والخلع والعقد والميراث والحدود وغيرهما ذكرها
مذاهبهم ومذاهب بعضهم ورووا أخبارا وموقوف عليها مما فتح مستند وغيره والمناخرون
منهم من تعرض لأقوالهم فمنهم من قل نقل الفتوى عن حق كاد أن لا يعد ذا قول مذاهب أصلا
كالكليني مع كمال تجرد في العلوم الشرعية ونهاية جلاله عند الخاصة والعامة حتى أن بلال
وهو من ساطين الخلقين صرح في جامعته بأنه يجد مذاهب الأئمة على أصل المائة
الثالثة بعد ما ذكرنا بالحسن الرضا عليه السلام مجده على رأس المائة الثانية وحكي
بعض أصحابنا ذلك عن غير بلال لا يثبتهم أيضا من العلوم أن استنباط مذاهب السالكين
النظرية التي جعلنا الكلام فيها من كتابه لكافة الذي صنفه في عشرين سنة وليس له
في لفقه غيره كما يظهر من كتب الرجال وغيرها صعب جدا وإذا اتفق في غاية الندرة قطعا
وربما يظهر فيها ركنية أخبارا مختلفة أن مذاهب لا يعدوها أمانا تعيينه لوجود المخرج منها
هذه أو دعوى بناء عليها على التحقير بعد كما يظهر من أول كتابه فغير معلوم والباقي من
غير الشيخ والفاضل يعرف مذاهبهم في كثير من المسائل وأكثر ما لم يعثر من بعدهم مستفاد
جميع ما تعرضوا له في كتبهم وفناوهم فضلا عما تركوه حتى أنهم ربما نقلوا عنهم بعض العبارات
المنبذة منها الحكم عديده ولم ينقلوا منهم في محل الحاجة لأبعضها نظمتهم لغيره ونسبنا
في أمره مع أنه دخل في معرفة الإجماع والخلاف ونما نقلوا عنهم بعض العبارات المنبذة
منها الحكم عديده ولم ينقلوا منهم في محل الحاجة لأبعضها نظمتهم لغيره ونسبنا
مع أن له دخلا في معرفة الإجماع والخلاف وربما نقلوا عنهم خلاف ما هو الظاهر من كتبهم
وفناوهم ومن بعضها حتى أنهم ربما نقلوا بعض عباراتهم المذكورة وما على خلاف ما هو مستفاد
منها أو على ما يحتمل وغيره مع أن جميع ذلك دخلا فيما ذكر وقد كان في زمنه هؤلاء على
طولها فضلا عن آخرون من رباب القضاة ورواها على الشبهة المذكورة وغاية المراءاة
أقوالهم في مسائل كثيرة متفرقة في أبواب الفقه ولو لا أهل عنهم لكانت نعم الإجماع على
خلافهم نظرا إلى الأقوال الشائعة عندهم والحدس لنسبنا بينهم ولا ريب في احتمال وجوب
نظرها فيما لم يذكر في لفقه النعوض فيها للأقوال لا سيما على هذا المنصفاء

بعض أهل الكتاب

بعض أهل الكتاب

الاعراض منها عن احوال متقدمي الفقهاء كائنتين مما نقلنا عنها مع احوال المتقدم كتابنا لصلو
 ولا في غاية المراد لافها موضوعا لبيان ما استشكله العلماء في الارشاد غير رافيه ايضا
 لجميع الاقوال لانه غير هاهنا كنههم لعدم وضعها لاستقصاء مذاهبيهم حتى ان كتاب الخلف
 الموضوع للحقايق خال عن كثير منها ومن كثير من الاقوال المعلومة بما ذكره منها فضلا
 عن غيرها ثم من بعد اتباع الثلاثة الى ان انال بن خزيمة وادريس ثم منهما الى انال لفاضل
 على طول المدة وكثر الفضلاء ولم نقف على كتب غيرهم وقنا ولهم الايضاح وندروا لفضلهم
 بقصا من ادب هؤلاء المشاهير المتقدمين في كتبهم فضلا عن غيرها وغيرهم وعلى هذا
 القول حال من بعدهم الى انال هذا فان المعروف نقل اقوال جماعة منهم على وجه الاستقصاء
 والوجود المذكور جملتها منها الاجمها وقد تقدم عن كتاب المذكور لانه ليس لغيره منه
 انتشارا والمدب وتبدا لاقوال بل يصحح ما ينهض عليه الاستدلال وعلى هذا جنى
 غير ايضا غالبا ولو ان طريقة الفاضل بن السهيد واضر لهم حرج على الا حاط بجميع ما
 كان في رفته من كتب من تقدمهم وخلصهم والاستخراج لكل ما يستفاد منها اما بقصد
 بشانه ونقل جميع ذلك في كتبهم تفصيلا او اجمالا لكان الامر هو وان لهم ايضا فزون
 كثيرا مما يصل اليهم ولم يصلوا اليه لكانهم مع هذا لم يقنعوا بذلك وربما خالوا بعضهم
 في ناد من المسائل مما اشذت اليه الحاجة وعمد به لبلوى وفل فيه الموافق لرون الشيل
 المتداول في اقوالهم فاحاج الى ذكر اقوال غيرهم او في غير ذلك من المسائل فبدت بتسليم
 ونقلهم اقوال كثيرة غير مشهورة ومن هنا يظهر ان عدم ذكر هؤلاء من قبلهم كالشيخ
 المرتضى لاقوال كثير من العلماء في اكثر المسائل ومغفلتها لا يدل على ان لا قول لهم فيها اصلا
 لغيري اجها دم قوته وفعلا ولا على المواضع لغيرهم اذ كروه كما نوهت بعض من سبق فان ذلك
 مما يمكنه شواهد الوجدان ولا يكفي في مقام دعوى العلم واقامة البرهان وربما يستقيم
 في المسائل المشهورة بالنسبة الى المشاهير الذين استقامت الطريقة على خلافهم مع
 وجوده لا يخلو من ريبه ايضا بعد فرض استقامة الطريقة على ذلك هذا مع ان فرض ريب
 الفعلي لا يخرج صاحبه من العلم ولا يسطر قوله عن الاعتبار ولا يوجب خروج اجماع
 عداه من اجماع التكويني ونحوه مما ليس تجر عندنا وفرض المواضع يفرض عن قول المؤلف
 ومراعاة مع اجماع جميع من عداه وخلافهم بحيث لا يورث اجماع البسيط والمركب على ما

يستقصوا

نقل
 من كتاب
 الفاضل بن السهيد
 في بيان
 احوال المتقدمين

وَالْعَلَمُ فِي
الْحَقِّ وَالْبَيِّنَاتِ
مِنْهَا وَنَحْوِهَا
مِنْهَا

وَجَدَ عَدَمَ نَقْلِ
أَقْوَالِ الْحَقِّ بِرُشْدِ
مَشَاحِصِهَا لِبَا

هو المتعارف بينهم فلا يقتضون الاستغناء عن معرفتها وخلوها من لفائفها مطلقاً ثم إنه ما جرت
طريقة كثير من العلماء على عدم الاعتراف في دعوى الإجماع ونقل الأقوال بمفاهيمهم ومن قائلهم
ومن لم تشهروا فيها وكتبها جميعاً فيهم من وافق على كثير من تقدمت ثم من اغتواها بقولهم ونحو
تدوين مصنفاتهم ذلك ما لا هو الغالب من عدم اشتهاؤ الكتب إلا بعد موت مصنفها
أو غير ذلك مما ياتي في الإشارة اليه عن ترتيب ونحوه وربما يدعوا بعضهم إلى عدم نقل أقوال
مشايخهم رعاية لتأديبهم لعدم استحسانهم التصريح بمخالفتهم والاهتمام لأن قوالهم
خفية وتعرف بنقل الامد لهم وقد روي عن الصادق عليه السلام نظير هذا في سبب عدم
تجمل أمير المؤمنين عليه السلام لسيد الانام صلى الله عليه وآله حين راد الصغول كسيرة الصفا
فقال لتب عليه السلام وينبغي ان يجعل على مثل هذا ما صدر من العلماء طاب ثراه من الاعراض
فالبا عن نقل مذاهب مشايخه الذين ناقوا على كثير من الاول والاخر كواله والحق في نقل
والسيد الفاضل إلى الفضائل احمد بن طائوس قدس الله روحهم ولعلنا ذكرنا نقل
بعض أقوال الحق في معتبر عنه بعض اصحاب وبعض العلماء وهذا فيما اذا خالفوا في نقلهم
قوله من احد من قبله حتى يسنخه بنقله عن التعرض لخالق شيخه وفيه خفي على من جاد النظم
كتبها ان كتب الحق كانت مرجع العلماء وعاداه واما ما نصب عيني عند التصنيف
التحيز وكثير ما ياتي بنفسه عنها وانما لا تغني عن تغييره كيف لا يعتد باقواله ولا
يسته بخلافه اللهم الا اذا كان مسبواً بالاجماع في نظره وهذا بعيد جداً من مثله
فيكون الوجه في عدم نقله عنه الا نادراً وهو ما ذكرنا وقد انضج بما يتناه من حوجه شئته انه
بعد انتشار العلماء يبعد العالم في المسائل النظرية المشار اليها سابقاً بقوالهم جميعاً في
جميع الاعصار الماضية واما في بعضها فتختلف على وجه جدي في المقام متعصراً جداً وكذا ان
يكون متعصراً وايضاً الا نادراً وقد تقدم عن الحق في اصوله والشهيد في الذكرى ما
يشهد بذلك وقد وصف بعد حين كلام الحال المحققين اخيراً الحاشية هنا لانه يصلح
ان يتخذ وزراً ومعضلاً لا يتنا وشاهد على ما حققنا فانه قال في حواشيه على شرح مختصر
بعد كلام في المقام لا ينبغي ان بما قرنا لا يثبت الاجماع الا في بعض ما كان من ضرورات الدين
او كان في حكمه ما عليه لئلا لا الواضحة التي لا قبل للشك فيك بوجه فانه يعلم الاجماع فيها
مستنداً من تلك الضرورة والدلائل الواضحة ثم قال انت تعلم ان فيما كان من هذا

كلام الغائب
للسالك

القليل لا فائدة بجهتهما في إثبات الإجماع ولا يضر نكار شوقه فلو قدر المكنون في الكتاب
 لم يكن ضرر فزيادة فينا وفي حكمه مما ذكرنا واحتاج معرفة شوقه فينا إلى التخصيص المتعبد من النقل
 فما سبق كما يريشنا إليه محمداً أيضاً كان ما ذكرناه من الإلهام الذي نوى بغيره وولدنا في الضمير
 في خلافهما تماماً لا يسمع منهم في هذا شأن سلطان العلماء قبله إلى ما ذكرنا في تعلية على العلامة وادعو
 جيد جداً واذنهم قد اتضح مما ذكرنا من نقدنا على جميع الأقوال بحيث وقد اكتشفنا العجز
 الإجماع على استقصاءنا شكل الأمر وحيث حصل بدونه كان ممكناً سواء استكشفنا ح
 إجماعاً أم لا وبعضه فلذا ان العلماء لم ينزل كل منهم في عصره بل إجماع العلماء السابقين
 الماضين والجميع لم يتكف منه على خلافه في زمانهم وادعوا الخير وعادوا بعد عنهم واستعملوا
 ما هو السبيل بحجة فلا يتوقف اكتشف على إجماع المتقدمين بل يرجع ما هو السبيل إلى
 من أخرجهم فلا يتوقف على إجماع السابقين مطلقاً فاعلمنا أقوال السابقين في كل عصر
 مع وجود سائر العلماء قبلهم ما الاستقلال إجماعهم بالحجة نظر إلى بعض الوجوه الإلهية
 أو كذا عن إجماع أسلافهم حيث لم يعلم بخلافهم ولا اعتقاداً لحدوثها بالآخر ولعدم بلوغ كل
 من الفريقين من الكثرة إلى أن تستغل أقوالهم بالكتف الغيرة فاحتجوا بأقوال الجميع
 الامكان في محيل من إجماعهم ذلك فالإثبات الاختصاص إلى العلم فادعوا ما قد يلزم الاختصاص
 إلى استقصاء أقوال علماء عصره أيضاً لا غير بعض الوجوه الإلهية وعلى هذا الإجماع
 في الوجه الذي ذكرنا إلى تركاب الحدس القياس المنطوق في الأساس ولا يلزم في محيل
 الكشف ورفع الناس فالعبرة في كل عصر وإن كان باعاً من أقوال أصحاب قديماً و
 حديثاً سماعاً أو نقلان استكشف مما توافق منها بالنسبة بما هو السبيل في نقلها ولو منع
 احتمال عدول رابها وبعضهم وجودها في العلم في الواقع ومع تحق ذلك فذلك الوجه
 الباعث لنا منه بالاحتجاج والوجه الواضح الثاني في مقام الاحتجاج الأول كما لا يخفى
 أقصى ما يمكن أن يحصل في هذا المقام لتعصيل هذا الطريق من طرق استنباط الأحكام
 التي لا نال آداب الوحي والأحكام فإيا كان نقصانها إلى ما لا يقبل من محجة ولا معتد به في
 القيام الأمر الثاني من جهة معتدنا لاختلاف في غالب رتبة السبيل بأقوال أصحاب الأئمة و
 ذلك لاختلاف كثير منهم ونسبهم في عصاهم وكما أنهم لذهبهم خوفاً من عدا الأئمة ثم اعتدوا
 وتفرقهم في فاق الأرض وأما فيها شرفاً وبخراً وقد كتبنا فيهم وعدم انضباط أئمتهم

على ما هو السبيل في نقلها ولو منع
 احتمال عدول رابها وبعضهم وجودها في العلم في الواقع ومع تحق ذلك فذلك الوجه
 الباعث لنا منه بالاحتجاج والوجه الواضح الثاني في مقام الاحتجاج الأول كما لا يخفى

على ما هو السبيل في نقلها ولو منع
 احتمال عدول رابها وبعضهم وجودها في العلم في الواقع ومع تحق ذلك فذلك الوجه
 الباعث لنا منه بالاحتجاج والوجه الواضح الثاني في مقام الاحتجاج الأول كما لا يخفى

والغرض المناخرين عنهم عن نقل معظم افوالهم وخصا: لطريق اليها غالبا فيما روه واخبار
من الاخبار وما اوردته ارباب كتبهم من ولى الراء ولا انتظار خاصه في عناوين انفسهم
ومعاقلة الابواب بطريق الحكم والفتوى كما يفتقروا دوا بالاخذ على ما ذكرنا فيها من
الزوايا كما هو الغالب فيها مع اتحاد المرقى وبقاؤه ووضوح دلالة وطرح الخالف
او ادويله وهذا كله مع ندرته قد خفي علينا اذ لم يضبط المطلاعون عليه من قدما اصحابنا
وقد استعمل بعدهم معظم كتبهم وكثير من اخبارهم وكثير الاختلاف والالتباس في الخبر
من الاخبار التي عليها بنى قواهم وعلمهم وصل بها مفاسد اخر عديده من قبل الزوايا
والكتب قد سبق عن الشيخ في العقد ان اختلاف الامامية قبله في الاحكام التي اشار اليها
قد زاد على اختلاف ابي حنيفة والشافعية ومالك وان منسب علمهم واختلافهم على اخبار
الاحاد اغير الموجب للناسم وقال شيخنا النجاشي في اول مرآة العقول ان الامامية يكون شاعرا
خلال الامانة الشافعية من الكيفية وما قبله بل كان مزارعهم على نقل الاخبار وكان
تصانيفهم مقصورة على جمع اخبار وروايتها وتدوينها قال ايضا ان لا طالع على
الحجر الجليل عليه بطريق الامانة مستعمل بعد ذلك ذكر ان معرفة المشهور وعلى هذا القول
مستعمل ايضا من المعلوم انه قد اجتمع عندنا في اول المدينا وكتبهم ما لم يوجد عند
غيره من المناخرين فاذا كان مع ذلك تدعيمهم بكتبهم من قبل نقد وفائدتا بغير بل
هو دليل على عقد وبنفسه وقال لقاضى الخراساني في خبره ان لعلم بافتاء جماعة من
اصحاب الامنة عليهم السلام منسدى في هذا الامانة الا في الخبرين كالشيخ على العلية
وعدم السمع على الخلف وبطلان الفياس في الحق ما ليس لا طالع على هذا ما كتب اكثر
القضيين المناخرين لاجمعهم وروى من قبلهم بعدم جريان عادتهم بنقل ما ذهبهم
وليس لهم كتب فاما وهم في استقرتعرف ما اعلمهم ومواقع اجماعهم خالفهم انه لم يخصص
وياتي من الكيفية عدم تمسك في زمانه غالبا من تسمية الخبر الجليل عليه من غير فائدتا بغيره
وقال الشارح النجاشي من الاخبارية ان معرفة المشهور بينهم في احاد المسائل التي تختلف
فيها الان مما كاد يلحق بالاحاد لان كتبهم في الفناوي الحرة قليلة جدا وانما توجد
بنده منها متفرقة في سفار النافلين كانه كتاب الكافي وغيره انه في هذا كله يعضد ما
ذكرنا واتصو ما يتخيل لمعرفة افوالهم وانفاؤهم اموارا حدها حكاية قدما الا اصحاب الجما

كتاب النجاشي

كتاب النجاشي

كتاب النجاشي

اصحابنا منهم ما بنفسهم مع ان غيرهم على شيء من الاحكام والمسائل هذا ما لم
 نف على عليه الا في كلام نادرنهم في نادرن مسائل لفقد وبعض مسائل الاصول التي عرفوا
 مداهم فيها بطريق الاستنباط ظاهر واختلفوا فيه ايضا كسئلة خبر الواحد بعض مسائل
 الامر والتمهي العموم والخصوص الوجود ذلك في معظم المسائل النظرية التي اشرنا اليها
 على وجه يفيد القطع المقبر الاجماع المحصل بل لا الظن الغبر في المنقول وتدرج طريقتي
 المرتضى وغيره ممن يمكن اخذ مذهب اصحاب الائمة عنهم على بنا الاصابع على بعض الوجوه
 الامة الغير المتوقعة على غير مذهبهم وعلى عدم الاعتداد باقوال اصحاب الحديث في اجماع
 ولا في خلاف وسياتي جمل من غيرنا في الدلالة على ان في الوجه الثامن غيره فلا تحسب
 ان من هذا الباب ما في كتب المرتضى اشباهه من نقل الاجماع في كثير من الاحكام كما نوقحه
 جماعة من العلماء الاعلام وغيرهم من ذوي الاوقاف حتى عم بعضهم كصاحب الوافية
 نفاوض الاجماعين القطعيين وان وجه الاجماع ان المناقضة في كلامهم هو انما في جملة
 اصابع احدا لائمة الذين يكشف قولهم عن قوله على حكم واخرين منهم على غير اختلاف في اخبارهم الواو
 بعضها على جهة الثقة فاعتمد بعضهم دعوى الاجماع على احدا لا تفاقين وبعض على الفر
 لوجود كتب كثير من فضلاء اصحاب الائمة عند المرتضى من بعده الى من السهيد اطمنا
 على قنا ويهمهم كروا ياهم وقال في سائله في صلوة الجمعة ان الاطلاع على نفاوض جماعة من
 الرواة الذين لا يفتون الا عن نقل الائمة على السلي في غاية السهولة ولقد انا صاحبنا
 في قريب من ثمان لعازمة حيث كانت كتب هؤلاء الرواة عندهم موجودة متوازنة متمايزة
 عندهم معلومة وقال ايضا لا يضر اجماع الثقة وغيرها فواقع الاتفاق عنده كما ابصر
 في الخبر المتواتر الذي بينهما اصلا ومع ذلك قد صرح في الوافية اية بالوقوف في الاجماع
 المنقول بخبر الواحد لا خلا في الاصطلاحات في الاجماع فان الظاهر من حال القدماء كالمكر
 والشيخ وغيرهما الاطلاع على ما هو المصطلح عند العامة من اتفاق لفظة الغلبة عند الوافي
 زمان الغلبة على ارجح فكيف لو توثق بالاجماع ان الواقع في كلامهم ثم قدح فيها ايضا
 باتباع بعضها على ما ياتي في الوجه الثالث مع ظهور بطلانه وقد اعمد في موضع اخر
 على ما نقله المرتضى من الاجماع على ان الامر المطلق في الشرع للفور حتى سطره حصول
 العلم من نقله لكونه محفوظا بالقرائن فكلامه في الباب مضطرب جدا وزعم بعض اخر منهم

كل من نفع من نفع
 في حق الله تعالى

كل من نفع من نفع
 في حق الله تعالى

الحاكم المصنف
في تاريخه

كصاحب نخبه الأصول ان خواص الأئمة لم يكونوا يعلمون الا بمناطيق الاخبار والمسموعة او
المنقولة عنهم بطريق التواتر والمخوفة بقرائن تعيد القطع بها او الشهورة الغير المنقولة
ان منشاء اجماعهم الاولان والاخير مع شدة ومقاضته وهجره وان مع شهرتها يحصل
بينهم الاختلاف في العمل والقنوى مع الاتفاق على تجوز العمل بكل منهما من باب التسليم وان
منه الاجماعات المنقولة في كتب الشيخين غير فها من القدماء لا المناخرين على اجماع اصحاب
الأئمة على النحو المذكور وان شدة اعتنائهم بها وتقديمها على الاخبار تدل على شدة اعتنائهم
بمساخرهم ومن قبلهم بها تبعاً لامرهم بذلك في اخبارهم وان علمهم من ذلك الا بمناطيق
عليها وقد تبين ما في جميع ذلك من الفتش واليائى ما يشهد به ايضا في نصا عتيد القطع
افشاء الله تعالى ثانياً استقصاء ما رواه كل واحد من عتيد ثبات منهم فانه يكشف
راى راويع مع انقار وبثبوت عنه ووضوح دلالة لولوا بانضمام بعضه في بعض ومع
وهذا اذا فرض تحفظ في شان الجميع وكثير منهم بحيث يستكشف من اتفاقهم في اخبار
البالغة من لكثرة الى هذا الحد كفاية وغنى عن الرجاء الى اجماعهم فيخرج بذلك عما نحن
فيه ثانياً وجد ان خبره بقوة بالقبول خلفاً عن سلف بل بالمعارض الى ان تصل اليهم ثم
حكم ثانياً ولوه يداعى على جده التسليم والقطع الى ان تف عليهم والاو هو الجمع عليه
الذى لا ريب فيه سواء بلغت رواة حد التواتر كما هو الظاهر في مثله لا وهو من فضاء
السنة الذى يفتخر بالحجة وطعاً ويخلف شان الحكم استفاد منه باعتباره من راحه بنفسه
او بضميمة القنوى عدمها ويرى قول اصحاب الفناوى له بالحكم بنبوته وقول اصحاب
الحديث له بذلك ايضا ان تفق وبروايتهم له بالمعارض في كتبهم الى عليهم امدار علمهم
فيانى فيه ما تقدم ولا يعرف بجهد قبول المناخرين عنهم لاحتمال عدم استئنا الى قبوله لا
ستماع الكفاية بالظن الذى عليه بنى اجتهادهم وعلهم الثانى يجرى فيه نحو هذا ايضا
فان المعروف من طريقة مناخرى لاصحاب هو الحكم بما اقتضت الدلة العلمية والظنية
المفرقة في الشهادة الا ان يشترك اجماع متقدمهم على غير جعوا اليهم لذلك لا لتقليد
وكلامنا الان في طريق نبوته فلا يكفي فيه مجرد فناوى مناخرهم وانما فهم لا يعلمون ذلك
كما هو ظاهر فها نديقال ان فناوى لقدمين الشيخين السدين واضراهم تكشف
عن فناوى خواص الأئمة واصحابهم لكونه حلة علومهم وعيانا باخبارهم ولم يكونوا يروا

في تاريخه

عن مالهمهم ويخرجوا من متابعه آثارهم ويحفظي علمهم الميم من فناءهم وقولهم مع ان الحسوة
 مع ان الحسوة لم نصبا عنهم وعليها مبني احكامهم وعالمهم فهو مجرد وهم وخيال واسئبه
 بالاماني والامال لو كان الامر كذلك فما هذا الاختلاف العظيم بينهم ولا اضطراب الجسيم
 في فتاوى واحد منهم فكما زاد احدهم في الخير تركا بما وفي الخير رجوا با زادت في لاجتها اضطرابا
 وفي الحكم اربابا فهذا شيخ الطائفة وقد واما مائنة نفسك كتب فتاويه بما قلنا و
 ننادي كتبنا خبرنا الحاشية لما بلغ عن السلف بما يتينا وهذا ثقة الاسلام الكليتي مع
 ما عرفت من رجوا ايصرح في اول الكافي بانه لم يتبعه له تميز الجمع عليه من غيره الا بما قلنا و
 انه يحد طريقا اخوط واوسع من البشافي الاخبار والمختلفة على التخيير لتبليغ ذاتها كما
 هو الظاهر من كلامه وفي الاغلب اذا رايست احدا منهم قل اضطرابه في الفتوى كانه
 راي واحد فيما ذكره من المسائل فكثيرا ما يكون منشاء لانه مضار على اصول الاحكام و
 فانه التصديق والمراجعة وقصور الفهم عن ذاك دقائق المطالب الادلة ونقص في
 الورع والديانة فاوكان كغيره لظهوره من الاضطراب الاختلاف ما ظهر من غيره و
 هذا كله يشهد بما قلنا وسيأتي مزيد تكبير وتشييد لذلك في المطالب لانه قريب
 ذلك واستتم كما اشرنا الامر الثالث من جهة عدم كشف قول الجماعة من احباب الامم وغير
 الحكم والفتوى عن احوال الامم على جهة يحصل منها الاحكام الواثقة الاولى ويكشف
 ذلك ببينان مور يفتي عليها بعض اباي في سائر الوجوه ايضا وفادعي بعضها على كثير
 من العلماء وجاعة من الاخبارتين فليعلم انه قد ثبت عندنا بالادلة العقلية و
 النقلية انه بعد ثبوت التكليف واستقرار الشريعة لم توجد واقعة وحادثة الا والله
 سبحانه فيها حكم واحد وفي الاختلاف فيه الا لا كان يتفق من الفتح ونحوه في ارضه من
 احوال مختلفة وهذا هو الذي نزل الله على نبيه وبينه النبي لوصيه نبيه الاوصيا
 واحد بعد واحد الى ان يتهي الى فاتهم صلوات الله عليهم كان مخروفا عندهم في كما
 الجماعة وغيره من كتبهم التي كانوا يظهرون بعضها احيانا لبعض خواصهم لم يعرفه
 طرق اخر من جهات علومهم وخراب شوقهم وهو الذي يبي على جهات الحسن والفتح
 العقلية المقضية له بخصوصه ابتداء وعليه من الا تكليف اتفاقا ظاهر انما يرض
 ما يوجب تغييره من الطواري الحادثة وقد كان مبني تكليف سائر الانبياء واهلهم ايضا

والا فانه لا بد من
 التمسك بالاصول
 والاحتياط في
 الفتوى

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

على أحكامهم الوافية لأولية النعم الاختلاف فيها أيضا الأمر جهة النفع وما بعث الله
نبيا بعد الله عليه إلا الذي الناس كافرا أو كلهم أهل شرك وعبادة لغير الله سبحانه لا نفيا
من أهل الكتاب فكانوا على ملل بنيائهم المغيرة وكتبهم المحرفة عما أنزلوا الأرض منه عند
الفرقان مع أو حكمهم من تباعة خائفة فلم يكن لهم قوة إلا الدعوة الناس إلى الإفرا والشهادتين
ورثا ديانهم ومللهم الشافعة وقد يفر على ذلك سنين كثيرة معروفة مكنة بالمدينة
بغالب البعثة لا بأمرهم إلا بذلك وبغلب من الفروع والأحكام بحسب اقتضائه المصالح و
الحكم بحسب طابع أهل ذلك الزمن فاسلم فأبلى منهم على عجز وخفة وضعف بصيرة وفلانة
معرفة بحقائق الشريعة النبوية لا بعد منهم هذا ولم يقدروا على الحق في شكوا وألوه بالناحية
فإنه لومة لائم ولم يفرهم إلا أن خاذل وكان ذلك البعثة تبع الأمر إلى أن لا يسألني
بذل الشريعة فلما كان من النبي صلى الله عليه وآله مع فريش وكان فاجرا من مكة إلى
المدينة وقوى الإسلام وكثر أهل الأيمان زاد من تواليهم من رجا إلى أن تولى أمران
بتمام تبوءنا واستمرت الشريعة وكل الذين تمت التعمد ذلك قبل فاجرا لميلته
ثم إن المسلمين مع قرب عهدهم بالحاصلية وقحة وفاة اسلامهم وتعلية الشريعة وكثرة
المنافسين بينهم والاستغناء عن الجهاد والكمالة كانوا في شاة غلبت مرجحة الكفار
والأولاء وشيئهم يدوم جهة العاش وكان أكثر إقامتهم مصرا في الجهاد والانتقام
ولما كان ذلك لا بد من الشريعة بعد النبي صلى الله عليه وآله في الجهاد والانتقام
الاستعداد في الجهاد والانتقام في الجهاد والانتقام في الجهاد والانتقام في الجهاد
وتقطع النار والانتقام في الجهاد والانتقام في الجهاد والانتقام في الجهاد والانتقام في الجهاد
أيضا يبرر ذلك في الجهاد والانتقام في الجهاد والانتقام في الجهاد والانتقام في الجهاد
فإننا نحن وعباد الله صلى الله عليه وآله لا نستطيع الواعظ وتعلم المسائل الاعتدال
من ذلك أن العوائق والشواغل إنما كان يحضر بعضهم عند ذلك في استيائها وحكم
بذلك أو في إيقاعه من رغبة في حبب عدا حرمه كإكراهه في شئون وفيه من أولاد
منهم مؤمنون لأن الله تعالى كما يرى عوايق الجهاد بين علماء الإسلام في غير الشواغل
يقول يا أيها الذين آمنوا لا تأمنوا لعن الله من تباعدا ان تبدلكم شيوخكم وإن لنا لعنهم
ينزل القرآن تبدلكم الآية فامنعوا من السؤال ورثا هدا إلى طريقه وفيه

عند عرض الحاجة الباعثة عليه قضاء الضرورة المحضة لئلا يتقاعوا الاجل ذاك ذلك بما
يجتوون ويمتنون ان يحجى الاعراب والطاري فيقال للنبى عن شئ حتى يسموا فلم يعرف منهم
من الشريعة الا ما كان ظاهرا منهم هو من الاعمال التي كانوا يوظفون عليها غالبا او مكررا
والتركوك التي كانوا يحبونها دائما او كثيرا او غير ذلك مما كانوا يحتاجون اليه ويتفوقون العلم
بنادوا هذه ربنا حتى حجب بعضها عنا فلم يعلموا هل لما موربه واجب ومن دونه
التمت عن عزم او مكره ولمع عدم توقعا لامثال على معرفة ذلك فلم يكن يهتم بشأنه كثير اجمع
العزم على الاطاعة ولم يربوا وقع منهم الخطاء العظيم فاجعل الجنة امر اليهم وذلك كما في
فضة ما عزم مالك لما اقر على نفسه بالزنا وامر النبي به بوجه فهرب من الحفرة فطغى
الزهر يدناه بشاق بعير سقط فطغى الناس فقتلوه ثم اخبر النبي بذلك فقال لهم سلا
تركتموه اذا هرب فاما هو الذي اقر على نفسه وقال ايضا اما لو كان على حاضره محكم
لما ضلتم ثم ردوا من بيت مال المسلمين وقد خطا عا في كيفية النسيم الى ان جبه النبي و
علمه كما هو معروف فكيف حال سائر القضاة وربما وقع الاختلاف بينهم في ماله كما
وقع بين جماعة منهم حيث تعالكم اليهم النبي مع الاعراب في القضية المعروفة النخلة والمغارة
فلم يحكم منهم بالحق الا امير المؤمنين حتى صنع بالاعراب ما صنع وكما وقع بين ابي ربيعة
في ركوة مال التجاره الى ان رجعا الى النبي فقال القول ما قال ابو ذر وقد وقع الاختلاف
بينهم في مرضه وانه بالفضل في امور اعطها امر خلافة النبي من قبله من قبل الرسل
والولاية من العرف الطاهر ونظام امور الدنيا والاخرة فعضبونا من امير المؤمنين و
تواشوا اليها وجعوا تهقري على اربابهم واندوا عن الذين باسمهم الا ان بعضا وثاثة
من بقوا بعد النبي غير الذين ماتوا في حيوة من خواص فاربه واحباة ثم تراجع اليهم فخرج
غيرهم فلما صنع الباقون من رؤسائهم وانباعهم فاصنعوا وعرضوا عن احد البغليين
الذين مروا بالمشك بهما معا كلا ايضا وادوا البقاء على ظاهر الاسلام للنبي وما
استسوا لم يجدوا بدا في تمشية امورهم وتدين باسمهم من ان يستقلوا في القل الا
باراهم واهويتهم ويقتصر وافي السنة النبوية الغير المتعلقة بالامانة على اسمعوا هيا
من النبي صلى الله عليه واله ابلغهم من امير المؤمنين ويستقلوا بما عده وهو معظم
الاحكام باراهم الى نبيت على اتباع الشهور والاشطانات والافهام ثم انهم مع

بعض خطا الصالحين
فمن من النبي

بعض خطا الصالحين
فمن من النبي

ذلك لم يسبقوا مجتمعين متفقين على امر واحد ولا وصف كل منهم ما رواه غيره او اذ اليتقون
بل يقرقوا في سائر البلاد واحب كل من له ذنبي فقه ومعرفة منهم بل يدعي ان سائرهم اليه
المباد فاستقل كل فيما لم يبلغه من الكتب برايه واشغل بشانه وتوحيج عينه في
مجهول وسعيه حمل الناس على اتباع هواه ودغامه الى العمل بما رآه ودواء فتا جرواني
دين سيد المرسلين ولنا كسواضا لير مضلطين واستمحوانا والعصية واستمحووا وادوا
الحجة وبها ونوا في فرائض الشريعة المطهرة والسنن المفردة واخذوا الاخبار النبوية
عن كل من يفتي الى الخطأ وان كان من المناضقين الكذابة وربما كان يرضع فيها من كان
عندهم من خواص الاصحاب الى بعض جهال العرب كما رجح عمر بن حنبل بن مالك وهو من
هذيل في دية الجنيين فانه يفتي بقتل النساء على بعض الاحكام البينة الثبوت حتى لم يملك نفسه
ذمام السكوت وقال كل الناس افقه من عمر حتى الخدات في البيوت ثم ان اخاوه فم عابها
فيها من الخزيب والتحقيف جعلت بعدد هرطوبيل ضميمة كاذبة باطيل ربما تكور اكثر
من غيره ها ولم تكتب السموعة منها عند سماعها ولا اكثر من تكرارها لخطأ على وجهها
وبما روي بعضها بعد سنين كثيرة وربما قيل في بعضها انه روي بعد ثلثين سنة وشمل
كثير منها على كلام طويل يستبعد جدا حفظه على وجهه بلا تغيير ولا هو يسترها خالية
من معظم الاحكام فكيف يصح الثابت منها من اجل ما ذكر استدل الاخلاقين الاسلام
منهم والاعلاوي حتى انه لا يسع احد دعوى جماعة على وجه يعتد به بناء على الطريقة
المذكورة ونحوها الا في الضرورات الدينية وما يقرب منها فهذا حال اولئك على كثرتهم
ومنه يعرف حال اتباعهم ومقلداتهم ويظهر ان حافظهم على اراء رؤسهم اكثر واشد
من حافظهم على شريعة نبيهم بل لا يقاس احد بها بالآخر كما لا يخفى على من لاحظ طريقهم
في معرفتهم ما تدبر وتما خواص امير المؤمنين فمع علمهم وكثرة اشتغالهم بما ينفعهم
من التعلم والتعليم لاحكام الشرع واسرارهم وعدم تمكنهم من فلان جميع ما فهم
عليه اظهارهم وقد ذكر الصدوق في الخصال بعض شيوخهم فروى انه لما ستر ابو ذر
اجتمع هو وعلى بن ابي طالب والمقداد بن الاسود وعمار بن ياسر وحذيفة بن اليمان
وعبد الله بن مسعود فقال ابو ذر حدثنا احدنا انك كبر رسول الله صلى الله عليه
وشهد له ونادى عوله ونصده بالتوحيد فقال علي لقد علمت ما هذا زمان جد

الكل في هذا الخبر

منه انما هو في الخبر

فلم يتم له ذلك فاجأهم إلى البيعة له خاوا ووفوا على كرمه لها وخوف على نفسه وأهل بيته وأصحابه
من ردها مع ما في قولها من مصالح أخر كما أنه بيضنه الإسلام وتعليمهم تهديجيا لبعض أحكامها
وهذا به بعضهم وبغض ذرايعهم إلى الحق الشاطع والتوراة لا مع وغير ذلك من القوامد و
النافع فلما اجابهم وجد كما كثيرا مبدا عنه فدنوا ووفوا بينهم وشب عليها أولادهم
ونشا عليها من بعد التبعات الإسلامية فكانت كارتة هو عليه السلام في بعض خطبه عن
رسول الله صانه قال كيف نتم إذا البستكم الفتنه بشقوفها الوليد وبهر فيها الكثير
يجري الناس عليها حتى تجدوها سنة فاذ غير منها شيء قيل اني للناس منك غيرت السنة
فلم يكن يتكلم من الظاهر بتضليل المفتدين عليه ورفع بعدهم وكان معونه ربا يث
الرجال من الشام ليشيعوا عليه ته يتبرء من المفتدين عليه بدعهم وانه شق في دمها
لينفل الناس عنه ويصرف وجوه الكراضا به عن نصرته ويخرجهم من فيد طاعته فكانت
على ذلك شدة الحفاظة اذا كان ضره أشد من ضر الفاسطين المارقين التاكين ولذلك
يخص بجلاء من اتاهه نفسه أهل بيته ويقول الفضائل المنصوبين من قبله كرهته لاخلال الكلمة
واستصلاح الرغبة اقضوا كما كنتم تقضون حتى يكون الناس جماعة واموت كما ماتت عاصي
وكان يظهر نصرته كما اولوا عاشينا من بدع القوم فسبوا في حال بعد خال حسبنا باني منه و
يعدى له وربما كان يفضي امره في البدع الغير المشهورة من الاحكام الخلاقية التي هي جهتها
عندهم وفيما لم يتفوا فيه شبهتهم دون غيرهما ما تذكره العلم في سلطان الماضي حتى صا
دينا ومن هبنا لهم لا يعضه تغييره وتضليلهم فيه وروع الناس عنه وتوفيت فيه شبهته
الوجودين من اتباعهم حتى تعدد نقضها وراحتها من قلوبهم وربما كان يحترق جوال
الناس في ذلك ونحوه احيانا سار وجهها ما كان يزيدهم لا عتوا واستكبارا وقد جبر
عن ذلك في قول لعلنا علت لولاة قبله بامور عظيمة خالفوا فيها رسول الله صلى الله عليه
واله متعبدين لذلك ولو جعلنا الناس على تركها وحولنا الى مواضعها لكانت عليها
على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم المتفرق عنه جندى حتى بقى حكا الاقليداس
شيعة الذين عرفوا فضله وامامة من كتاب الله وسنة نبوته صلى الله عليه وآله ان
قال الله لقد امرت الناس لا يجمعوا في شهر رمضان الا في فرضه فنادى بعض أهل
عسكري من يقال وسيفه مع اخي الاسلام واهله غير سنة عمره في ان يصلي في

روى عن علي بن ابي طالب
عن ابي عبد الله عليه السلام
عن ابي جعفر عليه السلام
عن ابي محمد عليه السلام
عن ابي الحسن عليه السلام
عن ابي القاسم عليه السلام
عن ابي اسحاق عليه السلام
عن ابي بصير عليه السلام
عن ابي حمزة عليه السلام
عن ابي سعيد عليه السلام
عن ابي ذر عليه السلام
عن ابي رباح عليه السلام
عن ابي بصير عليه السلام
عن ابي حمزة عليه السلام
عن ابي سعيد عليه السلام
عن ابي ذر عليه السلام
عن ابي رباح عليه السلام

شهر رمضان في جماعة حتى خفت ان يثور في ناحية عسكري وفي اخر احوالهم لما سمعوا ذلك
 صاهاوا وعلموا وعلموا وليست شعري كان سولهم وخبيرهم ووسيلتهم الى الله تعالى منهم
 ودليلهم وفي اخر جعلوا يقولون ابكوا رمضان ورمضانام وفي خبر اخر عنه عليه السلام انه
 قال والله لو دخلت على عامة شيعتي الذين هم اهل الدين لافروا بطاعتي وسموا في ميعة
 واستكلوا بها من خالفني فحدثهم ببعض ما اعلم من الحق في الكتاب الذي جبريل على محمد
 صلى الله عليه واله لقوا عنه حتى ابغى في عصيانه ثلثه وقلع من غره مع اصحابه ثلثه
 يتمكن من صها والقران الذي جمعه اخر جعل في الناس بعده وثلاثه ودرده ولا من رد
 فذلك والعوالي ولا من بطل امر الحكيم ولا من غيب الحكم من قبله بحسب ما عرف من الخبر
 في ذلك مع علمه بما يترتب على ما لا تقوم من المفاسد التي منها ما جرى بينه وبين الخوارج
 مع ما هو معلوم معروف من موالمهم وفضائلهم فكيف حال غيرهم من لم يكن في مرتبتهم وقد
 استهم عنه حديث اوثق في الوساذه ونحوه وروى عن الباقر انه قال لو ان مير
 المؤمنين ثبت قدماء قام كتاب الله كله والحق كله فحدثت استقرية الدار ولم يتمكن
 تنفيذ الاحكام وتعليمها على ما تراه الكتاب بينه وبين الخوارج من ولثا الفجار
 وكان اظهاره لئنه ما اناه الله من الخيرات والاسرار لغويرة مزايا باهامة موحيا
 لزيادة كفرهم ونسبهم له الى الخوارج بل في بعض الاخبار عن كثير من اخبارهم لذلك من
 اكار الشيعة فضلا عن غيرهم وكان مع ذلك لم يطل زمان خلافة الظاهرة وكان اكثر
 مصروفه في تجهيز الجيوش وتدريب الخوارج لناجرة الفرق الثابت المشهورة فلذلك في
 كثير من البدع على ما كان من قبل لم يظهر بين الاحكام الا ما قل لم يثبت عندنا منه
 الا الاقل ثم استدل امر بعده الى زمان الباقر كما هو معلوم ظاهر حتى روي ان التجاذ
 كان داسا فرض على كعين ثم ركب احلته وبعي مولاه يقتلون فيقتل ينقضهم ولا
 يمنهم من ذلك وانه قال للفاطمه يا اركان سد رحله لظلمناهمنا اطلبه لم
 حتى يضي لكم بعد موتي سبع حجج ثم يبعث الله لكم علما من لدنا طمعه عليها السلام نثبت
 الحكمة في صدوركم كما يثبت اطل النزاع وراية الباقية فكان تكلمه وتعليقه للناحية
 مضى تلك المدة واخذ روي حديث الوصية ان التجاذم فاك خائما وهو الذي كان له
 فوجد فيه ان طريق واصدق الزم من ذلك واعذرنا ما حتى يثبت اليقين صفحا كان

بعض من الخوارج
 انصاحهم من الخوارج

ذلك هو المشاكلة وحمة وذلك ايضا ان بني فاشم لما كانوا يحسنون نحو ان يفتخروا
حق علمهم بالافهم من قبلهم العلم وانما لست بعد قبله ما كانوا يعرفون مناسك حجهم وما يحتاجون
اليه من حلال واخرام الاما عليهم اهل الناس حتى كان ابو جعفر تفتح لهم وين لهم وعلمهم
فصاروا يعلمون الناس بعد ما كانوا يعلمون منهم ويحتاج اليهم الناس من بعد ما كانوا
يحتاجون اليهم وداخلهم المؤمنين عن بعض احوال الدنيا مائة ومن بعد ما كان
تقال في بعض خطبة بنا والذي فلق الحجة وبره التمه لو اتقستم العلم من معدنه وشبهه
الماء بعدد وبنه وادخرتم الخير من موضعه اخذتم من الطريق واضعتم سلككم من البحر فخرجتم
لتمت بكم السبل بدت لكم الاعلام واضاء لكم الاسلام فاكمم رعدا وما لنا فيكم عار ولا
ظلم منكم مسلم ولا منافق ولكن سلككم سبيل الظلام فاطلب عليكم دينكم واجتهدوا
عليكم ابواب العلم فظلموا هو انكم واخلفتم في دينكم فاقبتم في دين الله بغير علم وانتم لغوا
فاعوتكم وتركتم الانتم فتركواكم الى قوله لعند علمت اولاه الى اخر الخطبة وقال الصادق في
اجوبته عن مسائل الرندي ان الحجة يقوم مقام النبي في الخلق بالعلم الذي عندك وورث
عن الرسول ان محمدا الناس سكت وكان بقايا ما عليه الناس فلما في ما بينهم فاعلم
الرسول على احاديث منهم فيه قد فاموا بينهم الراي القياس فله ان قروا به اطاعوه و
اخذوا عنه ظهر العدل وذهب الخلاف والتشاجر واستوى الامر وابل الذي غلب
على الشك اليقين ولا يكاد ان يقر الناس به او يسموا له بعد هذا الرسول ولا يفتي رسول الله
ولا يفتي قطم تختلف ما من بعد وانما كان علم الخلفاء ما خلافتهم على الحجة وتركهم باهت
الترقي فما تصنع الحجة اذا كان بمنزلة الضعفة قال قد يقتد به ويخرج عنه الشيء بعد الشيء
مكانة متعقبة الخلفاء صارتهم الى اخر الحديث فلم يظهر منهم عليهم السلام في ما بالبار
او قليل من كلام الترمذي وكان الناس على هذا قبل المداولة بينهم والحدافات كعادته
منهم فلما قام النبي عليه السلام بالامر من عجب ما وجب الوصية المشتملة على نحو اية الله
عشر ان يحل الناس بغيرهم ولا يخافن الا الله عز وجل وكان من الاسباب الفاضلة
ديار الفتنه اذ ان لا موقرة والعباسية اشغلتهم بانفسهم ومنهم من خرج عليهم
تكثر اهل المعرفة والفقه في عصره ووقوتهم على اصد من خلفاء الجور وقبلة وفي من
من البدع التي اقرها المذموم لست بعد الدائرة واسمها راء في الفتنه في الذي استحق منها

هذا هو المشاكلة وحمة وذلك ايضا ان بني فاشم لما كانوا يحسنون نحو ان يفتخروا

وتنير القوم من الجندی واشغال كل بشارة وتوفر رغبة كثير من لا يقف لما فيه الرجوع اليه
 لمعرفة الايات والمعارف والاحكام لمكونه عندهم من العلماء العظام بل من الاطهار الكاملين
 والاولياء الكرام وفضلاء الحكماء بعد مبقاء الشريعة النبوية بخفة كيلا يندم من تعطل البنية
 فلاجل ما ذكر كثير من حجة الناس في اخلافهم اليه تعلم الاحكام منه وتقبلها عليه ولذا
 انتشر معالم الدين ومعاني الكتاب المبين وظهر منه كثير من سائل الصواب والرفع للدين
 الاولياء والخصوة وقوى امر الشريعة وكثر العلماء فيهم واولوا المعرفة بالشريعة ثم زاد جميع لك
 في ثمان لصاقيهم اذ كان مامورا ايضا بما امره الربا فعليه السالم وقد عدا خطابا للحدباء
 الزوائد عنه من الثقات على اختلاف في الاراء والمفالات فكانوا اربعة الان رجل من نطعن
 مالك بن انس موحد رؤسا المذاهب الاربعة ثم قال ما رأت عيني ولا سمعت اذني ولا
 خطر على قلب بشر افضل من جعفر بن محمد فضلا وعلما وعبادة وورقا وعند بعضهم جريد
 الصفاق عليه السالم اي يبيد كان كثير ما يدعي مما عدا جعفر بن محمد من ثلثه منه وكذا
 تليد محمد بن الحسن ونقل عن جعفر بن محمد قال لا جعفر بن محمد ما علم الناس مناسك حجهم
 وكان سائر علماء العامة وفضلائهم يرجعون اليه الى خطابه ايضا وهكي عن فوج من دراج
 انه قال لا راي لي ان كنت تاركا قولنا قلنا وقد عدا قضيت له قول احدا قال لا الراجل جود
 وهو جعفر بن محمد وطوله وغنمهم حكايات كثيرة معه ومع الربا فعليه السالم ومع اصحابها
 وقد اخذوا كثير من الاحكام وغيره فاعلموا وان لم يقترعوا بما فيها وقد روى عن الصواب
 قد كان قم بفضل الصفاق عليه السالم غير مرة وكان دابعا ليه ودعا له ليعلمه فاذا نظر
 له لم يقبله غير انه سمع الناس عنه ومنعه من القول للناس استقصى عليه السالم استقصا
 حتى انه كان يقع لاحد منهم مسئلة في ديني في نكاح او طلاق او غيره ذلك فلا يكون علم ذلك
 عندهم ولا يصلوا اليه فيقول الرجل افسله فشق ذلك على شيعته وصعب عليهم حتى انهم
 عز وجل في روع النبوة وان يسئل الصادق في استخفافه بشي من عند لا يكون لاحد مثله
 فبعت اليه بمحضه كمال النبوة عليه السالم وطوله اذاع فصرح لها فحاشا يدعا
 وامر ان تسوق له اربع ارباع وفسلها في اربعة مواضع ثم قال له ما جاز لك عندك الا ان
 اطلقك ففقت علمات لتبعك ولا اتفرض لك ولا لم فاقعد غير محتم واما لك
 ولا لكن في بلدنا فيه نفسا العالم على الصفاق فعد ما انتشر من مذاهب الشيعة لا مثالا

بفضل الخليفة
 في صفاية

الحاكم الملقب بالشيخ
 الصفاق

الحاكم الملقب بالشيخ
 الصفاق

وسائر العلوم الشرعية انتهى منه من سائر العلوم الشرعية ومع ذلك فهذه النسبة ضافية
 بالنسبة إلى سائر الأئمة وبالنظر إلى كثرة رجوع الناس إليهما من سائر الفرق دون غيرها
 وكذلك لما تقدم من دفع النقيضة عنهما ووعدهما بالعصمة وأمرهما بتبيين أحكام النقيضة
 أيضا في أضدادها النسبة إلى غيرها وأما في الحقيقة فأنهما من تعليم الأحكام الواقعية للشيعة
 كثيرة وأسباب خفاها والاختلاف فيها بينهم غير شيرة وأعظمها أمورا أحدهما اشتداد
 النقيضة كثير من الأحوال عليها وعلى سائر الأئمة وعلى أصحابهم بحيث يؤدي
 إلى تأخير الجواب كتمان بعض الأحكام والحكم بهذا هب العامة وإيقاع الاختلاف بين الشيعة
 أو التعبير بالفاظ المشبهة بالحكمة لوجه كثيرة من سعي إلى سعيين وهذا ظاهر من
 الأخبار والأما في المتعلقة بالباب لا تعبر به شائبة شك وإربابنا تقدم من أمضاة
 بالفنوى وعدم الخوف لا من الله تعالى محمول على الغالب وعلى قصد جنس الفنوى ولو على
 وجهه النقيضة فيكون كما ورد في بان بن تغلب أن الباقر أمر بان يجلس في المسجد ويقول الناس
 أمرو الصادق بان يفتي غير الشيعة من الخلفين بقولهم وورثوه عن الصادق في معاذين
 مسلم الحقوي ويمكن أن يقال باختصاص عدم الخوف بهما فلا ينافي صدور ما ذكرنا منهما
 خوف على أصحابهما كما لا يخفى ثانيها فله الحمد الحافظين لاسر والأئمة والعارفين بجهنم حق
 المعرفة والعامة لهم بالامثال والطاعة فان فقد هذه الصفات وبعضها يؤدي بنفسه
 أو بغيره إلى كثير من الأحكام الشرعية كسائر الأسرار والعلوم الخفية وهذا أيضا
 كما تقدم فالانتماء إليه ولقد كان الصادق يفضل أصحاب أمير المؤمنين وأصحاب الباقر
 على أصحابه مع أن أمير المؤمنين لم يزل يسكن من أصحابه ومن فله الحمد فيهم وكذا الباقر و
 الأخبار في جميع ذلك كثيرة جدا ومن جعلها قول أمير المؤمنين أن في صدرك هذا العلم أجتا
 عليته رسول الله ولو أجد له خطيئة يرعونني حق رعايته ويرونه كما يمشي في نفسه إذا أقدم
 بعضه فعلم به كثير من العلم وقول الباقر لو وجدت لعل الذي نافي الله عز وجل حمله لشر
 التوحيد والدين والاسلام والشرائع من الصمد وكيف لي بذلك ولم يجد جدي أمير المؤمنين
 حمله العلم حتى كان يتنفس الصعدا ويقول على أن يسلوني تبرأ من نفسي فان بين الخوارج
 من علماء آلهاء ما لا أجد من يحمله وقوله لو أجد ملته رطبا استودعهم العلم وهم أهل
 لذلك لحدثت بما لا يحتاج في نظري خلال ولا حرام وما يكون لي يوم القيمة أن أحدثا

بسم الله الرحمن الرحيم
 في بيان ما لا يخفى على
 من فهم من سائر الفرق
 من سائر الفرق من سائر الفرق
 من سائر الفرق من سائر الفرق

صعب مستصعب لا يؤمن به إلا عبداً صلى الله عليه وآله وسلم وقوله عليه السلام وقد حضر ذات
يوم جنازة من الشيعة فوعظه فحدثهم وهم سامعون لا همون فأنظروا ذلك فاطر قلمياً
ثم رفع رأسه إليهم فقال بعد كلام في معانيهم ما استباحوا به إلا راح وزيا البلاء مضجاً خرباً
مسنداً وضاماً من ذلك إلا أخذوا له من الذهب من الجمل لا يتبعون الضياء من المنور إلا من هراً
أخذوا من اللؤلؤ من البحر الخبز قوله فباركوا له وصلى الله عليه وسلم ثم قال فإني أريد أن
أعطيكم كل ما تريدون كأن شغلكم وأخذ بقرضنا جلاء قال أبو جعفر ولا والله
أنتها الخبز بل وأنتها جليل إلى محمد صلى الله عليه وآله وسلم وأنتها علي إلى من شاء الله ثم أسمع
لديهم ذلك من الذي أسمعكم من سمع الخبر فوالله لأشأن عليه لو أن يقع عندكم كما قد
وقع غيري لأعطيكم كتاباً لا يخرجون إلى حديثي يوم القائم وقوله عليه السلام ما أجد من أحد
وإنى لا أحدث رجلاً منكم بالحديث فما يخرج من لدينه حتى وفي بعينه فإقولم الله وقوله عليه
وقد قال له أبو بصير ما لنا من يجد لنا بما يكون كما كان علي يحدث أصحابه فقال بل الله أن
ذلك لكم كرهات حديثاً واحداً حدثكم به فكنتم فسكتوا الله ما حدثني بحديث إلا
وجدته قد حدثت به فوالله عليه السلام ما والله لو كنتم تقولون ما أقول لأدركت أنكم أصحاب
هذا أبو جعفر له أصحاب هذا الحسن البصري له أصحاب أنا امرؤ من قريش قد ولدني رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم وعلقت كتاب الله وفيه بيان كل شيء بدو الخلق وأمر النساء وأمر الأولين
أمر الآخرين وأمرنا كان وأمرنا يكون كما في نظر إلى لك نصيب مني وقوله كان لأصحاب في
الله خير منكم كان لأصحابي ودعا لأشوك فيه وأنتم اليوم شوك لا ورق فيه فقال أبو الصبح
الكتابي جعلت فداك ففعل أصحاب بيك قال كنتم يومئذ غير منكم اليوم وقوله عليه السلام
لا بي بصير ما والله لو أني أجد منكم ثلاثة مؤمنين يقيمون حديثي ما استظلمت ذاكنهم
حديثي إلى غير ذلك من الأخبار وهي أكثر من أن تحصى أشهر من أن تروى وقد وضع الصالح
بخاراً وأبنة استعمل ما صنع مخافة من أصحابه ينصفوا وأجانه وأما من بعد فما لم
عمره ويكد به في أخبارهم ثم أتبعنا كيداً امرؤ كشفه لما صنع وقع من آخره
في شأنه ما وضع ما ألتها أن كلامها وكلام سائر الأئمة عليهم السلام كان كلام الله وكلام
رسوله صلى الله عليه وآله وسلم فيه غام وخاف من ظاهر ما وول ومطلوع مقيد وحكم ومنجنا
وبين ومفضل لا يصل إلى حقيقة معناه إلا أهدى من الناس فكان كما قال الصدوق أن

وأنتها علي

لكلامهم وجوها ومغالي لا يعقلها الا العالمون ومن ثم قال الصاق الاصحاب حينئذ خبر
 من الفتوى ولا يكون الرجل منكضتها حتى يعرف ما روى كلامنا فان الحكم من كلامنا
 لنصرف على سبعين جهانا من جميع الفروع ويقرب منه اخبار اخر يتقوى عن غرض كلامهم
 صعوبة على معظم اصحابهم وجميعهم واخياهم الى النادر حتى يتقوى فيهم ضرب واحد
 منهم ليس مع بعض كتابهم دون بعض لا يستقصى جميع ما روى عنهم فيما علوه من الغرض انما
 لعدم يمكنه من ذلك لعدم فطنه والاشباع وظل غشائه به فيستبطل العلم ورتب اخر
 كانت فطنه قاصرة عن فهمه فائق مطالبهم وحقائق مفاصلهم وانما القوا اليه بعض ما روى
 من ثبت حامله ليس بقيقه ورتب حامله الى من هو اقصد منه فيما ينقل ما سمع بلغه لغيره
 بالغرض بحسب فهمه فيوقع في العلم والاشياء ايضا ورتب اخر الى ان بقا قولنا السلام ان
 لنا اوعية غلافها علما وحكما وليت لها باقل ثمانية الا لثقل الى تسبعا فانظر الى ان في
 الاوعية فخذوها ثم صفوها من الكدورة فخذ منها ايضا ثمانية صائفة وياكم ولا تفتروا
 فالحا ربها مؤنسكوهما وقال الصاق عليه السلام ذهب العلم وتجرى غيرة العلم في وعية سوء
 فاحذر وابطانها فان في باطنها الهلاك وعليك نظامها فان في ظاهرها البلاء ولا تفتروا
 في صعوبة تميز اوعية الثمن المحموده والصفائفة من الكدورة والظواهر الطولية النجسة من الكدورة
 المهلكة فيؤدي ذلك كثيرا الى سبب الامر على العلم والفضل فضلا عن غيرهم راجعها
 كثرة الكذابة عليهم والخطئين في الرواية عنهم وعن خطابهم خامسها استئصال جملتهم
 افاضل اصحابهم فضلا عن غيرهم بارأهم في بعض السائل وهو انهم عدم اعتيادهم لانهم يعلمون
 في جميع احكامهم مع ما استبان من فضائلهم هذا بخلاف ما روى في الاخبار والادارة
 عظم شأن جماعة منهم وجلالة اندادهم وعلو منازلهم وهذه الامور هي مصول الاستنباط
 الموجبة لاختفاء كثير من الاحكام الواقعية وعدم استظهارها سائفا بين الامانة وطها
 فروع كثيرة والكل كافقدهم من قبل معلومة مما ذكرنا ومن غيره من الاخبار والاشارة
 المذكورة في كتب الرجال وغيرها بحيث لا تغتها اية اصلا وبيناها مفصلا لاحتياج الى
 وضع كتاب مفرد وفدا وضحاها في كتاب المناهج من زادها وصف عليها هنا لك كما
 نبذا لير اتمائهم بهما غير ما مضى كيلا يبادر واحد الى انكارها عن جهل فلا تنفع لنا
 ذكرنا من ذلك ما ورد في خبري فقام بن سالم والكلمة التثنية من اخبار بعض اولاد

الآئمة ممن كان يدعى الإمامة وهو في ما ان التصاق عليه لسلام ومن ولاده بعض المسائل
 الدينية الظاهرة بين الشيعة فكان يعرفهم صاحيبتهم بالإمامة محمد بن هاشم بن عبد الله
 غيرهما من الاخبار ايضا ومنه ما ظهر بين صحابنا نصافين وكذا بيننا واصحاب الآئمة
 الاختلافات العاجلة والاراء المتباعدة الواضحة في أصول العقائد والمسائل الدالة
 المحتاج اليها ليدونها افضل من غير حتى ان المفيد حكى عن همام بن حكيم وهو خلدنا
 من ان يوصفتم قد اختلف الحكماء عنده في القول بآئمتهم ولم يقع منها الاثارة والاحتكاك
 حالوا جملته اصحاب بن عبد الله عليه السلام بقوله في النجم وزعم ان الله جسم لا كالأجسام
 وذكر انه رجع عنه بعد ذلك وحكى عنه خلافا اخر في مسألة الرؤية وحكى اما ابن في شرح كتاب
 الباقر عنده من همام في علم الله بحال من حيث لا مائة بقا والحكماء عنده
 هذه المسائل المذكورة في كتب الرجال والاختار وغيرها قال الفاضل نجلى بقا
 للمحقق الذي لا ما الى ان رواه مع ثمانية جلاله وفضل وتمامه ووجه ورودنا لاختار
 في ثمة من جهة خطأ في مسألة القضاء والقدر وقوله بالتقويض والاستطاعة ومن
 جهة سائنة الادب مع الصحابي وقد عند ربه بما اقل الله يقبله منه بفصله وان كان
 في غير محله ووردنا لاجبار في خطأ في بعض مسائل الايمان والكفر بقا كما اننا نذكر
 الاستدلال مع التصاق عليه السلام بغض اصحابه بها ومن ذلك ما رواه الحسين والشيخ
 في اضعف عنه انه قال ما لك يا جعفر عليه السلام عن محمد بن ابي عبد الله ما احدثنا من الاخبار
 الا امير المؤمنين طلب صلوات الله تعالى فان حدثت حديثا في من ثم يهيم بك كل حال
 الثانية مع ما اتول لك ان كان غدا فالفه حتى اقرئك في كتابك من بعد الغد وان
 سألته لو كنت حلوه بها بين الظهور والعمية كنت ادم ان سألته كما يا احسن بصيرتي اجعل
 من يخرجه بالحقية فلما دخلت عليه فبالي سجعته فقال في رواه صحيفة المرفوعة
 ليام مفيت ناو حقه في البيت طام ورجح الى صحيفة مثل محمد عليه السلام في ثمانية
 حتى تصلح عليه الله ان لا تحدث ثمانية منها احدا ناو حقه فيك ولم يداخولك انك
 ابي فقلت صلوات الله ولم تعصم على ابي ابراهيم بولك بذاك مع انك باطري بها الا
 على ما قلت لك فقلت فذلك لك وكنت رجلا عالما ما لم ينص لي بوصفا بصيرتها ما سألنا
 لها الشدة انما نطلب شيئا بلقي على من لم ينص الوصايا الا اعلم فلا قدر عليه فلما انقضى

التي هي الصفة والكتاب فليخبرنا من كتب لا وليس نظن فيها فاذ فيها خلاف ما بين
 الناس من الصلة والاموال العرفان الذي ليس فيه اختلاف اذا عامة كذلك تراه حتى انبت
 على اخره بحيث نفس لم تخط واستقامه اي ملك ولما افر ما بل حتى بيت على اخره
 ادربها ورفعها اليه فلما اصبحت لقيت بالجعفر فقال لي قرأت صحيفة الفرائض طلت
 نعم فقال كيف رايت ما قرأت قال قلت باطل ليس لي فهو خلاف ما الناس عليه قال فان
 الذي رايت والله يا زارة هو الحق الذي ايت املاه رسول الله صلى الله عليه واله
 على عليه السلام بيده فانا في الشيطان هو سوس في صدره ^{فقال} فليس ما يدريه املاه رسول الله
 وخط على يده فقال لي قبل ان تطلق يا زارة لا تشكر رد الشيطان والله انك سككت
 كيف لا ادري انه املاه رسول الله وخط على يده وقد حدثني ابي عن جدي زارة المومنين
 حدثه ذلك قال قلت لا كيف جعلني الله فداك ومنذ مت على ما فاته من الكتاب نوكت قرأه
 وانا اعرف له رجولان لا يفوتني منه حرف ولا ينحرف ان المراد بالناس ليس العامة بل الخاصة ^{العلماء}
 كثير الخاصة والحق المودع عند الامم عليهم السلام كانت معلومة مشهورة عند عامة القوم
 فضلا عن زارة ولذا كان فينا لباقر عاليا عما ان يقية من اجل من يحضرها النقبة
 فيتناول الخاصة ايضا وبؤية ما اخذ عليه الصادق من العهد والشرط فذكر وروى
 الكشي في الصحيح والقراب منه عن عبد الله بن زارة قال قال لي ابو عبد الله اقرأه
 على والدك السلام وقل له اني انا اعيبت دفعا فانه عنك فان الناس العدو فينا وعيون
 الي من قربناه وحمدنا مكانه لا دخال لاني فيمن تحبة نقية الي ان قال ولقد ادخل الي ابي
 الحسن الحسين سالتك خاطهما الله وكلاهما رعاها وحفظهما بصلاح ايها كما حفظ
 العلماين فلا يقصص صدرك من الذي هو لك ابي وارثك به ان الله ابو بصير بخلاف ذلك
 امرناك به فلا والله ما امرناك وامرناك الا امرنا وسعنا وسعكم الاخذ به وكل ذلك عندنا
 نصارى ومان تواق الحق ولو اذن لنا العلم ان الحق في الذي امرناكم به فذنا الي اننا
 وسلموا لنا واصر الاحكامنا وارضوا بها والذي فرق بينكم فهو اعيكم الله استغوا الله
 خلفه وهو اعرف بمصلحة عنده فينا امرها فان شاء فرق بينها لتسلم ثم يجمع بينهما لئلا
 من شادها وخوف عدوها في اثارها باذن الله ويايتها بالامم من امم الفرج من عند
 عليكم بالتسليم والرضا لنا ونظا امرنا وامركم وفرحنا وفرحكم ولو قام قائمنا وتكلم

انا في الحق في قوله
 في قوله من كتب لا وليس
 في قوله من كتب لا وليس
 في قوله من كتب لا وليس
 في قوله من كتب لا وليس

منكسنا من سنانكم بقليل من القرآن وشرايع الدين والاصنام انما انزل الله على محمد
 لا تكلموا هؤلاء السعائير فيكم ذلك اليوم انكارا شديد ثم لم يستقبهوا على دين الله وطريقه لا محض
 هذا السبت فوق دقايقه انما انزل الله بعد نبي الله صلى الله عليه وآله الذكر لله سبحانه من كان
 قد كفر به او ابدلوا حروفهم وادوا في دين الله ومعه ما من نبي على اناس يوم
 الا وهو محمد بن حاتم بن موسى بن عبد الله واحد من خلق الله من خلق النبي في حاتم بن موسى
 حتى باي من سنانكم في دين الله سبحانه وانما في خبر اخر عن الصادق عليه السلام
 عليهما السلام انما عليهما السلام في طيبتهم في يوم كذا في سنة ويطعن كما صنع
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ما كان قد جرد من سورة على مقطعة الام
 كذا في سنة ويطعن كما صنع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ما كان قد جرد من سورة على مقطعة الام
 اصبح ما وكبره في الدنيا انما في يوم كذا في سنة ويطعن كما صنع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 هو من نبيكم ما دام ما دام باختيار الله تعالى والارض حلال لله وخلافة نبي الله صلى الله عليه وآله وسلم
 والله ما جاءنا بغيره ولا في الايام التي ما قبلها وحولها من ان ما جاءنا بغيره ولا في الايام التي ما قبلها
 الايام ولا في الايام التي ما قبلها وحولها من ان ما جاءنا بغيره ولا في الايام التي ما قبلها
 قال ان عندنا من هذا الله وخلافة نبي الله صلى الله عليه وآله وسلم ما جاءنا بغيره ولا في الايام التي ما قبلها
 ايضا ان الله قال ان الله مدبّر خلقكم والمولى الا قال ان الله كمال الله كما علمناهم وان ما علمناهم
 اولو على السبع الايام ولا مكره وفي خبر اخر عن جليل بن دراج عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 حدثت خطيبا انما لم يخشوا على ما كذبوا في خبر اخر عن جليل بن دراج عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 احلاف لعاصمها قال قال في حق يقول الله في يوم كذا في سنة ويطعن كما صنع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 يقولون عيسى وروى عن علي بن ابي طالب عن ابي عبد الله عليه السلام قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 انما رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يقدر موت على وفي خبر اخر عن جليل بن دراج عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 انما خبر في يوم سليمان بن خالد عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم انما خبر في يوم سليمان بن خالد عنه
 من عندنا انما قال في حق يقول الله في يوم كذا في سنة ويطعن كما صنع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 ما قبل في هذا من انما رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يقدر موت على وفي خبر اخر عن جليل بن دراج عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 عليها السلام انما قال في خطبته يقولون انما خبر في يوم سليمان بن خالد عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 احذر ان تست في يوم الجمعة وان شئت في سائر الايام وفي خبر اخر عن جليل بن دراج عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم

اذ وجهت الميت المنيعة فاستقبل وجهه القبلة لا المحلة معوضا كما يجمل للناس في ذلك
 اصحابنا يفعلون ذلك وقد كان ابو بصير يامر بالاعتراض في خبري من قبل من عنده
 يزيد عنه قال قلت لانا اصحابنا يخلعون في شيء فاقول قولي في هذا قول جعفر بن محمد
 فقال بهذا من جبريل في خبري بصير عنه قال سالت من لقنوت فقال بياجم فيه الغرض
 قال قلت لانا سالت ابا عبد الله عن ذلك فقال في الخبر كلها فقال رحم الله اباي صاحبك اتوه
 سالتوه فاجبرهم بالحق ثم اتوني شككا فاقبضهم بالقبض وفي خبر ايضا عنه عليه السلام قال
 قلت له متى اصلي ركعتي الفجر فقال لي بعد طلوع الفجر قلت له اني باجفئه عليه السلام امرني ان
 اصليهما قبل طلوع الفجر فقال يا ابا محمد ان السجعة انما هي في مستند بين فاما فمهم في الخبر
 اتوني شككا فاقبضهم بالقبض وفي خبر عن جبريل عن جبريل عن جبريل عن جبريل عن جبريل
 عن قضاء صلوة النهار بالليل في السفر قلت لا يقضها واما لك اصحابنا فقلت قضاها فقال
 لي فاقول لا تصلوا في اكرام اقول لهم لا تصلوا والله ما ذاك عليهم في خبر جابر ودعته
 قال قال لي يا جابر ودعته فلا يقبلون واذا سمعوا جعته فادوا به واحدا وباشه اذ اعوه
 قلت لهم مساوا المغرب قليلا فمروا بجعته اشبكنا النجوم فاما لان اصليهما اذا سقط الض
 وفي خبر اخر انه قيل له ان اصل المراءى يؤخرون المغرب حتى تشبك النجوم فقال هذا من عمل
 عدو الله في الخطاب وفي خبر ان ابا الخطاب قد كان قد غامر اهل الكوفة فكانوا يصلون
 المغرب حتى يغيب الشفق وفي خبر اخر ان ابن سنان عن جبريل عن جبريل عن جبريل عن جبريل
 بعد ذلك وانما عن الجواز المراءى في دين الله وانما من القياس فيخرج من عندك فينا اول
 حديثي على غير ما اورد في مرتب قوما ان يتكلموا وحيث قوما نكل باول التفسير بل بعضه
 لله تعالى ولرسوله فوسموا واطاعوا الاودعهم ما اودع ابي حنيفة في خبر محمد بن
 بشير وحرز عنه ثم قال قلت له انه ليس بشي تشد على من خلاص اصحابنا قال ذلك من قبل
 في خبر عبد الاعلى عنه قال قلت لانا شيعتك بنا غصوا وشنا بعضهم بعضا فلو نظر
 جئت فذاك في مرهم فقال لقد هممت ان كتب كتابا لا يختلف على فهم اثنان قال قلت
 فما كان في هجج الى لك منا اليوم قال ثم قال ما في هذا ومروان وابن زرقان نظمت
 انه قد مضى ذلك في خبره ايوبا بن الحارث عن جده عن ابي الحسن قال اخلافكم رحمهم
 قال اذ كان ذلك جمعكم على امر واحد وسئل عن خلاص اصحابنا فقال ما نفعك لك

بكم لو اجتمعتم على امر واحد لا خذبر فابكم وفي خبر جابر بن زيد قال دخلت على ابي جعفر عليه السلام
فقلت يا ابن رسول الله نادر مضى خلافا للشيعة في هذا فيه افعالنا جابر لم اقلك على
منه اختلافهم من اين اختلفوا ومن اين جهته تفرقوا فقلت لي يا ابن رسول الله قال لا اختلف
اذا اختلفوا ان الجاحل اصاب احد الشرفان كالجاحل رسول الله صلى الله عليه وآله في ايامه
الخبر في خبر محمد بن مروان قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن مسألة فاني لم يجيبني فقلت
رحمة الله على ابي جعفر ما والله ان كان لي يقول يا لله والله بيني وبينك اليوم اهل العراق على وشك
ثم قال يا محمد الحسنك يا محمد فيما بينك وبين الله وفي خبري زرارة على خلاف بيننا
اللفظ قال سالت ابا جعفر عن قول الله اعلموا اني رسول الله ورسوله والمؤمنون قال فقال
انت بشامع ذلك معنى فاني اهل العراق فنعوا سمعت محمد بن علي يقول كذا وكذا ولكن الذي في
نفسك وفي خبر الوليد بن صبيح قال دخلت على ابي عبد الله فاستقبلني زرارة خازن ابي
عنه فقال ابو عبد الله يا وليد ما صنعت من زرارة يسالك عن اهل القبولاء اي شيء كان يد
ايريد ان يقول لا بد من ذلك عنه يا وليد فاني كانت لشيعة اهل الشام الخبر وفي خبر
ما يقرب من ذلك وفي خبر زرارة على خلاف يسير بينهما قال دخلت على ابي جعفر فقلت
اي شيء كنت من اهل حديث الشيعة فقلت ان عندك منها شيئا كبير فاستدركت وقلت لها
فارتد احرقتها قال ووافيات ما اكرمت منها ثم ذكرها بديل على ان ذلك لما كان تحمله معانيها
وحقايقها وبني جعفر عبد الملك بن عيسى قال سمعنا من اهلنا في المدينة دخلوا على
ابي جعفر فقالوا ان زرارة اهلنا ان نهل بالحج اذا احرسنا اهلنا فنعوا فلما اخرجوا من عند
عليه فقلت له جعلت فداك والله لن لا تحبهم فيما احببت به زرارة لنا بين الكوفة والنسب
لدا قال زد هم على ما جعلوا عليه فقال صدق زرارة ثم قال ما والله لا يبيع هذا بعد اليوم
احد مني في خبر ابي جعفر عليه السلام فابكم من ذلك وفي خبر قبصة بن زياد الخ فاني سالت
ابا عبد الله عن شيء فقال لم سالت عن هذا الحديث في مثل هذا الوقت اعلمت ان حسنا قد
انكم وبفضنا قد سارا لنا اعداء من الجن يخرجون حديثنا الواعدنا من الانس وان
الحيطان لها اذان كاذبان للناس الخ وفي خبر عبد السلام الا الذي عنه قال لا ابا عبد الله
احد والناس نفسك الى ان قال قال الخبر استرق السمع يحضرات في السمع ثم يبر
في صورة ادنى فبقول ابي عبد الله السلام الخبر وفي خبر ابيان بن تغلب عنه انه قال كان لي

رحمة الله على ابي جعفر
فقال

يعني في زمن بني أمية ان ما فعل البازي الصنف فهو حلال كان يتقهم وانا لا اتقهم فهو حرام
 ما فعل في خبري سلم بن عمر على اخلاق بينهما في اللفظ عنه عليه السلام قال سالته عن رجل
 وقع على امه قبل ان يطوف وطواف النساء قال ليس عليه شيء خرجت الى احضانها فاجرمها والو الله
 هذه ميسرة سال عن مثل هذا فقال له عليك بدنة قال قد خطت عليه فقلت خطت فذاك
 اني خبرت خطابنا اجبني فقالوا انك هذا ميسرة قد سالته عما سئلت فقال له عليك
 بدنة فقال ان ذاك كان قد بلغه فهل بلغك قلت لا قال ليس عليك شيء وفي خبر كليبي
 معوية قال كان ابو بصير وخطابه يشربون لتبديد يكسره بالماء ويذكرون ان الرضا من
 النجاشي عليهم السلام خطبه لهم فحدثت بذلك باعبد الله فقال وكيف كان يقولون لي محمد
 المسكر وهم لا يشربون منه قليلا ولا كثيرا الخبر مختصر وفي خبر شعيب العنقوني عن رجل في صبر
 في جلد ذباغ اهل الكتاب مع عدم اشتراط التسمية ما ياتي عن قريب وفي خبر ابن عبيد
 عنه من خطابنا اني يعفور ومعلي بن خنيس اخلفنا في ذبايح اليهود اكل فقلت ولم ياكل
 ابي يعفور فلما اخبر الصادق رضي الله عنه فعل ابن يعفور وخطا العلاني كل اياه وفي خبر
 انهما اخلفنا في الاوصياء فقال ابن يعفور اقم علما ابرار اضياء وقال مقله انهم انبياء علما
 ودخلوا على الصادق قال بنده منه برء من قال انا انبياء وفي خبر هشام بن اخوفا سئلت
 ابا الحسن عن مدبر مثل خلا خطا قال اي شيء رويتم في هذا قال قلت رويتم عن ابي عبد الله
 انه قال تيل برئته الى ولياء المقتول واذ امانات التي دبره قال اعنق بجان فيطردم امرؤ
 قلت هكذا رويانا قال قد غلطتم على في تيل برئته الى ولياء المقتول فاذا امانات الذي دبره
 استسعى في قتلهم وفي خبر حسان بن سعيد قال كنت ناو ابي ابو حمزة الثمالي في عبد الرحيم
 القصير وزياد الاحلام تجاجا فدخلنا على ابي جعفر فرأى يادا فدخل جلد فقال
 له من اين احرمت قال من الكوفة قال ولم احرمت من الكوفة فقال بلغني عن بعضكم انه قال ما
 بعد من الاحرام فهو اعظم للاجر فقال ما بلغك هذا الاكذاب ثم قال لا في حزمة الثمالي من اين
 احرمت فقال من لربك فقال له ولم لا فقلت سمعتان قبل في ذوبها فاجبتان لاجوز ثم قال
 ولعبد الرحيم من اين احرمنا فقال من لعنني فقال صبيبا الرخصة وانعمنا السنة الخبر قد كان
 الثمالي ثقة جليلا وقد خدم النجاشي قبل ابي جعفر وشبه بلغان وبسلمان رضى الله عنهما
 وفي خبر ابي ايوب الخزاز قال سالت اسمعيل بن جعفر عن مجوز شهادة الغلام فقال اذا بلغ

عشر سنين قال قلت يجوز ان يرسل الله صلى الله عليه وسلم الى رجل ياتي به وهو ميت
عشر سنين وليس يدخل الحارث حتى يكون امرأة فاذا كان للفلام عشر سنين جازا من رجلا
شهادته ولا يخرج جلاله ان يجعل بلوغه من هذا اليه حتى اعتقد فيه الانماعلية لوجود
الى الان ما هو معروف وقد كان اخوه عبدا لله وغيره من نفسه الى الامم ويدعي امامة الامة
يعلم ان رب عوامهم وبطلانها باخبارهم في جملتهم من السبل الظاهر وعندنا وظهور جهلهم
بنا كما انما ينسبنا فكيف حالهم في اشكال الحجة والصلوات الالهية وفي جهل من راجح
وعبر عن احد علميها السلف رجل رجع عن الاسلام قال يستبان ان ذلك الامم قبل الجمل
فانقول ان ناسهم رجع عن الاسلام قال بسباب قبل فاقول ان ناسهم رجع ثم ناسهم رجع
لم اسمع في هذا شيئا ولكن عدني بمنزلة الرائي الذي يقيم عليه الحجة ثم يتم بقتل بعد ذلك
وقد كان جيل مع زمانه وحالاته من اصحاب القنوي من السنة الاواسط الذين اجتمعوا على
تضييع ما يتبعهم وقصدتهم لما يقولون ولو لم يلفظ وكان موافقهم في وجه الدلائل
وقد نقول ان في غيرهم كان يروي عنه فيها كثيرا وفي خبر محمد بن عيسى قال ان الحسن بن
سئل عن رجل من بني النعمان قال يا ابا محمد ما استدرك في الحديث واكثر انكارنا
بروية اصحابنا اما الذي جعلك على هذا الاحاديث الى ان قال وليس اقبل لعين محمد
قطعة من خطاب في حصة من وحدنا اصحاب في عبد الله متوافرين فممن منهم واخذت
كتبهم عرضها على في الحسن بن ابي ابي عليه السلام فذكر منها احاديث كثيرة ان تكون من احاديث
ابي عبد الله عليه السلام فذكر كان يروي من السنة الاواخر الذين اجتمعوا على تضييع ما يتبع
عنهم مواضعهم مع صفوان وابن ابي عمير وغيره او كان الرضا عليه السلام يثبته في العلم والفتيا
ويامر احد مقام الذين عنه وورد في المديح والعضا من الامم وغيرهم ما هو معروف
مذكور في كتب الرجال وغيره ان شاء الله لا يحد الاخبار من كل حد ولا يحد على اخبارنا
كلنا سمع ووجدوا في فضل الله يمكن ان لا حال الاخذ والعرض في ذلك على ذكر
شهادتهم ما يلزم ان يكون ذلك لا الكذب بها كما صرح به في هذه الحجة ثم يترك الاخبار
وان تلك الكتب عندنا ولا عند كثير من اصحاب الامم وغيرهم مع ان هذه الاحكام انما احسن
عن الصادق بن عليهما السلام واصحابهما في خبر الفضل بن عمر عن الصادق عليه السلام فاستدل
عن الاخبار التي في الشيعة في حديثهم فقال ان الناس اهل الكذب علينا ان الله

افترض عليهم لا يريد منهم غيره وانى حدثت حدهم بالحديث فلا يخرج من عندك حتى يتأوله
على غير ما وليه الخبر في خبري بغيره عليه السلام قال رحم الله عبدا جبا الى الناس لم يفتننا
اليهم ما والله لو يرون محاسن كلامنا لكانوا يبرغروا استطلع احدا ان يعلق عليهم
شيء ولكن احدهم يسمع الكلمة فيعطى اليها علة الى غير ذلك من الاخبار التي ذكرت في محالها و
لولا الضمور الى الدنيا ليراد بجملة منها ما ذكرناها والربها الاغراض الاغراض عنها
اولى واخرى كما لا يخفى من ذلك تكشف عما ذكرنا من جوهريته وقد غاصد كل ما اخبرنا
معناه ولذا اعرضنا عن الغرض لحوال ما نريد ما وان كان كثير منها صحيحا او قويا ثم قلنا
الامر بعد الصادق عليه السلام الى ما ان الغيبة ثم ان ما نانا كان كما قال الباقر عليه السلام
هذا الايزال مولى يصح مد مد ثم لا يرد عليكم الا رطل من اهل البيت وذلك لا يتقدم
الغيبة في زمانه سائر الامم وحسن خلفاء بعضهم مدة طويلة وبغداد لم يمد عن ذلك ولم يمد
وكن لك عنهم بالنسبة الى من بعدهم كان على الشيعه ما نانا لم يمد من الاخبار عن
الصادق بن عليه السلام وغيره من الامم على ما فيها من اوضاع الخصال والحقائق الصحيحة
القطيع والغسوس والناويل المتعارض الاخلال بقرائن الحال والمقال كما هو معلوم و
خلط كثير من الروايات من اصحابنا من اخبار العامة واحادنا الخاصة وروايتهم احاد من كل
الفرق عن الآخر كما ذكره رجال الشيعة في ترجمته ان ابي عبد الله قد عرفت في حديث
العامة في ما روي من كتب اخبارنا من ترك سب آل البيت في ما لا يشرع اذ لا يشرع
الاخلاق بينهم في نقل الاصول وفي الحكم بغير جملة منها او وضعها بعد علمها
عندهم وعمل كل بما عندهم منها عمل جارا لبقاء الطلح الذي ورد في شأنه ما ورد في
حريز في الصلوة التي هي عبود الاغمال مع كونها في عضد البشاة في عليه السلام وعدم الاكفا
بدن لك وطعن عليه بعدم امامته بعد ووصاؤه واحدا بعد ما انى ستون او تسعون
سنة وتعليمه تاها بعد ذلك فيكون كتاب حريز مع كبره على ما ذكر في الرجال غير اني
مع انه بلغ من شان حريز ان يونس كان يرو عنه فقها كبيرا فلهذا حال كتابه المعذور في
الاهول وقال الحجاز وهو في عضد البشاة في الصلوة فكيف حال من بعدهم وان
غيره ما مع ان معظم الفقهاء ما هو علم من الجمع بين ما في الاصول مضافا الى ما في
عليها السلام بعض خواصها ما كان كثير من خادمتها كما ذكر في كتب الرجال وغيرها مع

افضلها في خبري بغيره عليه السلام
الامر بعد الصادق عليه السلام
هذا الايزال مولى يصح مد مد ثم لا يرد عليكم الا رطل من اهل البيت وذلك لا يتقدم
الغيبة في زمانه سائر الامم وحسن خلفاء بعضهم مدة طويلة وبغداد لم يمد عن ذلك ولم يمد

احتمال ان يكون لما علق كثير من الاحكام كما يشهد به ما تقدم من الاخبار في كتابها انما
 وعدم اعتقاد المخالفين منهم في لقائهم بعضهم على بعض نفل الاخبار واستنباط الاحكام
 منها كما لم يراع ان استقلال كل بما عند يقتضي لا خياج اليه فربما لا يستحق عنه بناء عند
 الآخر كما هو الظاهر وقد ورد في الاخبار رتبة الواضحة بالمتطورة والمنع من مجالسهم وكذا
 من جملة جملة من رتبة الشبهة واخذ الاحكام منهم مع ندوخلوا تبدا الاخبار الموجودة
 عندنا منهم ومن مشاهير ونحو ذلك كثير من ضعف في الاخبار والرجال ونسب ما هو
 كذب الى كذب والوضع والظبط ونحوها مع شيوخ اخبارهم في كذب المرفوعة وغيرها و
 روى عن الصادق في مقبوله غير من خضلة وغيرها حكم اخلاف العدلين في القضاء و
 الحكم وحكم بانه يؤخذ بقول الاعل والاضد والاصدق والاروع ولا يلتفت الى ما حكم به
 الاخر ولم يكن ذلك مجرد فرض غير واقع في زمان لا يمتد عليهم السلام وكذا في اخبارنا
 عدم اعتماد جماعة منهم في الاخبار على مثل زرارة ويونس واصحابها مع انه لو لاهم لا يدرس
 كثير من الاخبار والاحكام او بعضها كما من كتب الرجال والخبر وغيرها وفي بعضها ما
 ما يعبر عن برك كثير من اصحاب لا يمتد عليهم السلام بعضهم من بعض شيمة من بعض لم يوافق
 اصحاب زرارة كانوا ينفردون فيما يعلقون الذين في اصحاب غيره وكثير من الغاصرين في مشايخ
 الحكم ويونس بن عبد الرحمن كانوا ينفردون منها مع ان الاخبار والامارات في غلوها
 وسان زرارة وسواهم ورفضها منهم اكثر من نفعه واشهر من ربحه اظهر من ان
 يتبين وثوقه كما لا يخفى وقد ورد في مناظر الشك مع جماعة من خواص اصحاب الصادق
 الحكم بن اعين وابان بن تغلب وزرارة ومومن الطاق ومشاهير من قيس لما صر فيها
 من الحكم وكلام الصادق في شأنه في حوال اصحاب الصادق بعد في مائة الكاظم وفي
 غير ذلك مما يظهر للسمع ما يفيض الى الجمل من الجملات من جماعة من فصلاتهم فضلا
 عن غيرهم وان بلغوا الى اعلى الدرجات والمقامات من جهة كثير من عقائدهم وبخاصة
 واعمالهم وحكي المبدء عن ابي محمد الحسن بن موان اصحاب ابي محمد العسكري عليه السلام انه قال
 بعد على اربع عشرة فرقة مع انهم اذ كانوا اخرس ظهر للناس من لا يمتد عليهم السلام وما زلت
 صعبه وانتم اليهم اخباره واخبار باه وكان في ما بينهم ما اوضحه بان الشبهة الاسفل
 والعساة التي هي من الشبهة وقد اصحابوا محمد الله من ركان ما تروا له خلفا ايضا

والطبار وصاحب
 ابن الحكم وفي مناقب
 مع محمد بن مهران الطبري

فلما جرى ليبي منهم المنيان المنيد على باطل الامامية الاثني عشرية وعداء أهل الحال
 من كتب سعد بن عبد الله مع ما استبان واشتهر من فضله جلالته كتاب مثالب هشام
 ورواه كتاب الزبير على بن ابراهيم بن هاشم بن عيسى مثالب كتاب مثالب زاهد
 الحديث وذكره ابن ابي عمير بن نوح مع وثاقه وعلوه مشدود وكره عباده وعظم منته
 عند الصديقين عهدهم وكان له ما كان يقع في يده من كبره وقدره من الجاهلية
 تقتضي خلو ما تخرى اصحاب الامية فيما اتفق عليه جميعهم اذ كثير منهم وعدم انبساطهم للائمة في
 الاحكام التي يجب بها داعية لهم داعية لهم اذ اوردتهم عن عترة عليهم من ذلك ما رواه نصدق
 وغيره باسانيدهم من سعد بن عبد الله حديث طويل يذكرفيه رؤيته للفاطم عليه السلام
 مع احمد بن اسحق وشوا الزيادة عن مسأله ما مضى عند أبي محمد العسكري عليه السلام ما رواه
 وذكر منها انه قال قلت لآخر في يارب رسول الله عن الله تبارك وتعالى لبي وبي
 فاطمة بعلي بك بالمواد التي من يهوى فان فعلها العرفين يرحمون لها كانت ان
 اهاب الله فقال عليه السلام من قال ذلك فقد اقرني علي بن موسى استجهد في يومه ذكر
 المذليل على ذلك وبين مضالمة ورواه الكلب في الشيخ في محكم الصحيح عن ابيان رضى
 قال ووصف ما رده لقوم فضاى فواشين بوضيعة فقال في خطبها اقم فداى في قول السليم
 من خطبك فالت الرضا فقال اجمع اوصف بوضيعة لقوم ما روى وادرك ان
 ذلك الى قوم من خطابا مسلمين فقال امض اودينه على ارفاسه قال الله تبارك وتعالى
 فاما على الذين يبدلون روى لتكليف في القوي عن احمد بن اسحق قال كان في ارج كان
 تصيبه الحماقة فاقبل له ليس له علاج الا ان يبطه فبططه فان نقالت استغفر ثم ركعت
 في دم انك قال فكيفت الى ابي محمد العسكري فقال يا احمد ليس عليك بما فعلت شيئا
 القست لدرام وكان جله فيما فذلك الظاهر من اضطراب احمد والتباس الحكم عليه مع
 هاتيه جلالته ان الحكم المذكور صدر من علماء الشيعة لا عن ائمتهم واحتمال الخلط في
 تعيين الموضوع مستبعد كما لا يخفى روى الشيخ باسناد عن علي بن مهزيار عن ابي اكنيد
 الى ابي محمد عليه السلام انه عن اهل البيت في الرضا ان اصحابنا يتوقعون فيه فكتبه لا بأس
 مطلق والحمد لله وقال نصدق كتب ابراهيم بن مهزيار الى ابي محمد روى له الخبر وكذا الشيخ
 والكليني في الصحيحين عن علي بن مهزيار قال كتب الى ابي جعفر الثاني ما انزلوه قد اختلفت

وفي الزمان بعد انقراض عظم البلاد وكان سلافهم قوما يرجعون الى وعر واجتهاد
 وسلافهم ناجدة ولم يكونوا اصحاب نظر ونسب فكانوا اذا راوا رجلا مستورا ركب خيل حسوا به
 الظن وقبلوه فلما اكثر هذا وظهر شكوا الى نبيهم فامرهم ان ياخذوا بها جميع عليه فلم يفعلوا
 وجروا على عادتهم فكانت الحيانة من قبلهم لا من قبل الله صلوات الله عليهم ورحمى غيرهم
 مواضع متفرقة من جماعه من ساطينهم العلى الراعى القياس حيانا ومهم من الاوانا شاذوا
 بن عيسى جميل بن دراج وعبد الله بن بكير هو من اجل الفطحية الثمين الى الحنابلة والمكدر
 من ضهانهم ومن اجعلوا لعشائهم على تصحيح ما يتبع عنهم ونصدا بقاء ما لم يزلوا وافرهم بالفضل
 ومن لا واخر مثل يونس بن عبد الرحمن وانفصل بن ساذان غيرهم ولم يبق من خلفك و
 قد تمهم ان الجند من قدماء فتيها باحسانا الذين دكهم العباسيين حتى نه جملته من الاول
 الشرعية وغرى في بعض كتيبه الى لا تمتد عليهم السلام اتم كانوا يعاون حيانا بلك نصدا
 الفيد في المسائل الشريفة عند كتيبه سالها ما السائل المصنف وجعل الاخبار فيها اما
 وزعم انه مختلف في معانيها ونسبته لك في قول لا تمتد عليهم السلام بها الراى ذكر فضل
 الرجال له كتابين آخرين احدهما كتاب كشف التوقيف واللباس على اخبار الشيعة في مراتبها
 والاخر كتاب اظهار ما ستره القسام الزاوية على عمدة الشيعة في مراتبها ودفع الشبهة
 في مواضع من كتاب الاخبار في اخباره وافا عن يونس بن مبر وشاعرا بجلالة عمدة عليهم السلام
 له ما يسميها بالاختارها بابه وبضرب من الاعتبار وحكم القدر في بخط الفضل ان
 ساذان وغلط في بعض العلل والاحكام التي روى عنه نفاذ به مها من الزمان المكيه
 واخذها من كلامه متفرقة وجمعها واذن في روايتها عن بعض الرضا عليه السلام وروى
 الصدوق وجملته منها في مواضع من كتيبه باسناد عنه كذلك وهذا يؤيد الفدح في
 احدهما واكثر الفيد والمقتضى من الفدح في طريقه باب الحديث من ينفذ بعد تنبيههم
 في نقد الاخبار بين التوثيق الجهد والفت والنهي عن الشبهة والتجريح فظهرهم عن ذلك
 ذلك وبانه لا يعتد بهم في اجماع ولا خلاف في سياق جملته ومنها انهم انما في اوجع الناس
 اكثر ايشا وغيرهما من الفدح في الاخبار الموجوده في نسب رتبة اعيانها مما كان
 مناط عمل السلف حتى كاد ان لا يوجد ما من الفدح مما يتعلق باحكامهم الا انه من
 اخبارهم وطعن هل الرجال على جماعه من جلالهم الزاوية عن الضعفاء وانهما من

كتاب الاخبار
 في مناقب
 آل البيت
 عليهم السلام
 واهل بيته
 الطيبين
 الطاهرين

ورايهم عما كانوا يحتاجون اليه غالباً في أوائل تكليفهم وإن لائمة عليهم السلام كثير مما كانوا
 يحسبون احتياجهم عن مسائلهم في ذلك وفي غيره وردنا امرهم من باب التفترون والوقوف في
 حادثهم في رد أصحها بما روي عنهم بالاختيار ورويه العامة عن علي عليه السلام مع كبره في فهمه
 وكذلكهم وتكذيب الأئمة عليهم في بعض ما روي عنهم بالاختيار في الأمر اللازم الذي لا يبعد
 من يستقون من الشيعة بخلاف ما يفتي به نقيب البلادي من العامة مع أنهم أو بعضهم
 وافقون لنا في كثير من الأحكام وأكثرها بالاختيار وبك بعض الحالفين من في الشيعة
 وترك ما روي عنهم ليسوا على الاعتقاد والامتنان في الأحكام أصلاً ولا يتبنا من بدل
 منهم الفسق الظاهر في النكاح والنقل الظاهر لبايهم الذي عليه من الأثرة والاولى الصع
 فيه من مال الدنيا والاختيار بما يخرج من العاوم والأحكام والحكم النقية الصافية
 من رغبة لتوهم بعد تصفيتهما من الكثرة مع أن ذلك قد لا يفيد القطع بالأحكام
 الواقعية لعشائرية الشبهات الظاهرة والخفية ولذلك فتوا عن رد الأخبار المستولية
 الأئمة وتكذيبها لاحتمال صدقها وعدم رد مؤيد الحقيقة بما قد تفوق منهم تكذيب
 بعضها إلا أن البصيرة الصادقة لجهلهم بوجهها وكثيراً ما كانوا يثبتون رجحان شيء
 مشرعي عنه ويكفون بغير ذلك لعدم اعتبار رتبة الوجه العلوي أمرهم بترد الأخبار بعضها
 إلى بعضها فإراوا الاصحاب معرفة وجهه مفضلاً الشكل عليهم الأمر وربما وقعوا في الخلل
 كما يظهر من بعض ما قد بينوا الزيادة وغيره طرق ترجيح الأخبار لا اختيارهم اليها مع
 امكان تخلطها عن الواقع ولا سيما بعضها وكثرة اختلاف أخبارها في بيانها وهذا حوت
 التوقيعات المرتبة عن القائم عليه السلام على ما يعرب بعض الاستمولة فيها عن خفاء الأحكام
 الظاهرة على جملة من جلاء ذلك الوقت مع انتهاء الأخبار باستنهاها اليهم اجتماعاً عند فهم
 ذلك كالاستمولة عن سجد التكرير بعد الفريضة وعند البتة بالخبر الحسينية والتجويد
 منها هل يجوز ولا وهل فيها فضل ولا وغير ذلك مما يفيد عليه الشك المتأمل مع أن الفضل
 لا ينبغي أن يختار من المسائل إلا الفضل الشكل بحسب بعض الأوجه فيما عدا عن المظا
 في بيان الأئمة عليهم السلام للأحكام خال عدم استنبالهم كما قد يكون الأحكام الواقعية فقد
 يكون الأحكام الظاهرية ويختلف ذلك باختلاف مصالح الحقيقة والخفية فالطلب هو
 هو الانضباط والأطاعة لأمرهم فيجوز مشاهد الأئمة وملازمة أمرهم أقرب لهم

التقر
 الواضع

هذا الخبر
 في كتاب
 التكملة
 في أخبار
 آل البيت
 عليه السلام

منهم ما يقتضي بالاطلاع على احكام ضامة عا والبلوغ ارساهم وهي غير متغيره فالبنا
 فلا يستقيم الحكم كلياً على سبيل النسخ بان ينفذ اتفاق صاحب الامتناع في عدم مباح حكم وانفاق
 جملة منهم فلوا اكرموا يكسفن كونه الحكم الواقعي لا يلازم مع حيوانه اذ به عدم
 الاكتفاء بالحكم من دون نقل واثباته فيما سمعوا واثباته من الائمة عليهم السلام كما ان
 به صاحب الوافيه اما الحكم الظاهري فهو الواو الثاني واثباته قطع به في كل ما استدل
 في بعض الوجوه الائمة انشاء الله تعالى فان استدل بما استدل به من غير الاستدلال
 الاجماع في الوجه المذكور وصح من ثابته المبتدع انما على ما بالذات وصنع والحق
 والقاسم ان لا يصل الى الحيوان لا يمتد اليهم صلوات الله عليهم بحسب بطلانها لانهما
 والمرجع فيما اجمعوا عليه لا يكاد يستقيم في المسائل الحرة التي تميز اليها الاعلى سبيل التدرج
 والتدرج ولا يمتد مع حيوان حرة ولا يمتد على عام المقصود في قوله اقول صحاحهم حالاً
 في الفقه لا داراً ولا ذكره في بيان ما في احوال اختلافه والتابعين بعد الله ايمان
 غيره ذلك فالطريق الى معرفة ما استدل به من احوال اختلافه واثباته غائبة الى الرجوع الى
 الاخبار وردوا في طلبة العلم ان يرفعوا في المسائل المتنازعة فيها واما الاستدلال
 بها من الناس على مذهبها المتألفين كالساقية والحسية في التاكيد وفيهم حيث لم يعلم
 بالنظر في طريقة اتباعهم على وجه التباين فيه ضالاً او غيرهما يستقيم في فروقات مذاهبهم
 وما يقرب منها ولا كلاً فيهم من اهل المذاهب انما علم من طريقه كل من الفرق بنوعها الجبر
 مع اختلافهم فيها انما انما من اهل المذاهب انما علم من طريقه كل من الفرق بنوعها الجبر
 فاستمر بينهم مع عدم كون احد من المذاهب في كل وقت من اهل المذاهب بنسب الى المذهب
 غالب لا دائمي مع ذلك من اهل المذاهب انما علم من طريقه كل من الفرق بنوعها الجبر
 عدله لا يفيد اكثر من العلم بالحكمة الواقعية والمساكنية بما يكتسب من بينهما فيصاحبا
 لشيئهم على حسب ما انزل الله تعالى على عبده صلى الله عليه واله وفيه ما يتوهم انما عليه
 لا يغيره شبهة وتيقن عن غيره واما اولئك اهل المذاهب الى رؤسائهم كما نزلوا في العلم
 بالنسبة الى محمد عليهم السلام لا باخذون غالباً الا بالنسبة الى رؤسائهم بالاشبه ولا حروف نقلة
 ومثلهم الفلاسفة بالنسبة الى رؤسائهم لذلك بحال عام مذهب كل من الرؤسائين
 اقول ما اكثر من هذه من الاشياء وطريقهم بل من احوالها مذهب وطريقهم في الشريعة

هذا هو المذهب
 الذي عليه
 المشايخ
 الكبار
 في كل
 عصر
 والاشياء
 المتغيرة
 في كل
 زمان

سائر الفرق لا في المعرفين منهم ولا في المجهولين لا قوله يتكشف من اقوالهم فالغيب اذا بعلمناه
الامامية وبانفاق من تناولوا هذا الاسم بمعناه العام المتناول للامام عليهم السلام فيكون ثبت
الوجه المذكور على اعماله بقوله في جملة اقوال غير المعروفين منهم والطريق الى معرفة قوله هو
الطريق الى معرفة اقوالهم هو اما الحسن المقضي للعلم الاحكام بانفاق الجميع من جهة الادلة
وتحتملها او قياس الغائب على الشاهد والمجهول على المعلوم او التقاضي والتسامح الواضح
من كل جانب ولا يختص ببعض دون بعض وعدم نقل المخلافات لذل على اتفاق الكل
او المختص من جملة من ذلك والجميع فانها قد تدخل وقد سبق بيان جميع ذلك في الوجه
الاول وربما يحصل من نفس القضاوى التنزيها متمثلة لاجبا والنقولة باللفظ او بالاعتناء
كما ياتي في الوجه السادس ومن التسامع والتضاد والحاصل بين الحافقين بالنسبة الى
الامامية بقوله مطر وان لم يعلم اجماع علماءهم المعروفين على الحكم بالنسب اليهم وكيف
نفى وجود مجهول النسب الحكم بانه الامام هو وجوده في جملة المجهين فلا يحتاج الى العلم
به ويقول مستقلا منفردا عنهم وقد اشار الى تضييق الرسلات الى ذلك حيث قال فاحصله
ان امام الزمان في كل جاذبة لا بد ان يكون في جملة اقوال علماء الامامية وليس كل عالم منهم
نعلم بعينه بل من نعلمه على سبيل الجملة منهم كمن يجمعوننا بعينه ولا نستطيع معرفة اقوالهم
على معرفة اعيانهم فان علماء الجملة غير متعزولين اعم بالصحة بل قال باللفظ فاذا قيل لما
فعلت الامام لانكم لا تعرفونه بعينه يخالف علماء الامامية فيما استوعب عليه قلنا لو اطلعنا
علمنا خبره اتفاق علماء الامامية الذين هو واحد منهم على هذا المذهب لا يحتجوا وما زادوا
الا احد علماء الامامية وكواحد من العلماء الذين لا نعرفهم نسب ولا اسم نحن اذا ادعينا
الامامية او عدها على مذهبنا لما ذهبنا نحضره في الدعوى من عرفنا باسمه فيكون
لم نعرفه بل العلم بالاتفاق عام لزعمنا مقتصرا وليس يرد على هذا الوجه ليس يجب ان
امام الزمان غير متميز الشخص لا معرفى لعين لا يستويون معرفى المذهب متميزا
لان هذا القول يقتضى ان كل من لم يعرف من علماء الامامية وعلماء غيرهم من الفرق فانه لا
عرف مذهبنا لا يخفى فقلنا وهذا حد لا يلبس ما لم يأت ذكره في معرفة اعيانهم ايضا ما
يقرب من ذلك فقال ان قيل كيف يمكنكم القطع على ان قول الامام الغائب في جملة اقوال الامامية
مع عدم تميزه ومعرفة ومع استناده وغيبته قلنا قد يتبين انما يخص انما لم يراعنا عندنا ابو جعفر

كل ما ذكره في الزمان

كل ما ذكره في الزمان

العين فيا وبين أظهرهما ويليها ما وان كذا لا تعرفه بعينه لا بميزة من غيره ومعنى قولنا انه تعالى
 انه مجهول العين غير متميز الشخص لا يزيد بان ذكر الغيبة انه بحيث لا يرى شخصه كلابيه مع كلامه ما
 منزله عندنا في حال الغيبة لا مثله لكل ما لا تعرفه بنفسه من جملة الامامية واذ كان كما تعرف
 اجماع المسلمين على الذهاب الواحد ونقطع عليه اكثرهم لا تعرفه ولا يظنوا ولا شاهد ما النكر
 من معرفة اجماع الامامية لا بميزة من لا تعرفه من جملة المسلمين ثم انه عندنا ولا عن القول بحجة
 الاجماع مع كونه لغوا لا فائدة فيه بانام بند بد لك وقد مر هذا عنه وعن غيره في وجه جعله
 حجة مستقلة وانما بان قول الامام اذا جاز ان يلتمس يشبه ما الغيبة وغيرها لم يكن بند
 من الرجوع الى اجماع الامامية او علمها ليعلم دخول قول الامام فيه ومن القول لا نه حجة
 لاستعماله على قول المصنفين ومنه كما يقول المحصلون من مخالفينا ان الاجماع الذي هو
 حجة اجماع المؤمنين دون غيره لان قول المؤمنين لما لم يكن مقبولا اعتبر اجماع الامامية
 لا غير ذلك في آية الله قال عندنا لم يرضى في الذريعة والثاني بالامر بان لا يشخ في
 العدة بالثاني شائعه وهو محتمل ما ذكره ويمكن تعريض دخول الامام الفاني بوجه اخر وهو
 انه المستقصى بالادب جميع العلماء او علماء العصر ووجد فيها مذنب مملوك يغفل
 محمول لتنت حدا واكثر مع اتحاد الراي يحكم بان ذلك هو مذنب الامامة لا نه سيد
 العلماء وسندهم فلا يتحقق استنباط القول المجمع كما هو الغرض ذم العلم بقوله في التواتر
 فان لم يكن حدا المعرفين لم يكون غيرهم ممن علم قوله بعينه وجهل شخصه وعلى هذا لا
 بد من لاحاطة بجميع الاقوال ووجدان قول فيها متميز لمن يميزه بعينه ويكون لك
 بطريق السماع او النقل المعرفين في معرفة قول المعروفين بطريق احد من نحو قولنا
 ما حجة حريستين عن استنباط الاقوال وهو فيها اذا علم دخول قول الامام في جملة اقوال
 الامامة غير متميز منها فاعتبر ح اقول لا بين لم يعرف منهم من صححت عقائدنا في الاصول
 فاعلم انهم من علماء اجماع حجة ذلك للعلم يكون حدهم الامام وجواز الاستنباط الى
 كونهم ولا يفتر قول غيرهم من معلومى لتنت الحافيين اصولا لذنب وواضعوا
 انما فن في حكمه ام خالفوه وسواء كانوا مسلمة في العدد او اقل واكثر ملوك فرض الغيبة
 مخرجها استغفار كونها غير يقول الامام فليس ذلك ما هو ذلي لاجماع الغيبة
 الا ان من لم يدر علمه معرفة الحكم واستنباطه مع انه لا وجه للغرض المذكور كما هو ظاهر

والامام من جملةهم على
 مذهب بعينه وهل
 الامام من جملة الامامية

فهو من جملة الامامية

فهو من جملة الامامية

كل ما لا يمكن
الاعتناء به

فالأجاء ح عبارة من اتفاق الجاعلة لساو الهم خاصة سواء واقعة من عظام أم خالهم على
هذا يعتبر أيضا مفرقة قول الامام بعينه وان لم يعرف شخصه فداشرا الشيخ في القدر الى هذا
الوجه حيث قال في فصل كيفية العلم بالأجاء فاذا لم يتعين لنا قول الامام ولا ينقل عنه
نفاي وجب العلم ويكون قولنا في جملة اقوال الامة غير متين منها فانه يحتاج ان ينظر في احوال
المخالفين فكل من خالف من يعرف نسبة يعلم منشاء وعرفانه ليس بالامام الذي لا دليل
على صمته وكونه حجة وجب طرح قوله وان لا يعتد به ويعبر اقوال الذين لا يعرفون نسبهم
بحوازان يكون كل واحد منهم الامام الذي هو الحجة ثم ذكر انه لا يقدر قول الجاعلة في الاسو
المعاومة بالادلة الماطعة الا اذا احصل ان مخالفة لضرب من لتقية يقدر قولنا مع اقوال
الطهير من الحق يتبع لنا العلم بدخول قول الامام في جملة اقوالهم وذكر ايضا انه اذا اختلفت الامة
في مسألة ليس فيها ما يوجب العلم بجهة احاد قولهم كان لعرف من منهم بعينه ونسبته لا يقول
والباقيون قائلين بالقول لاخر لم يعتبر قول من عرفناه لا نعلم انه ليس فيهم الامام فان كان
في الفريقين قوم لا يعرف عناهم ولا انسابهم وهم مع ذلك مخالفون كانت المسئلة من بابنا
تكون فيها حجة بين باي القولين شيئا اخذنا قبل جميع ذلك في اخبارنا الا اذا كان لمسكر لنا
اقوالهم متينة من بين اقوال الطائفة المحقة وعلينا انهم لم يكونوا ائمة معصومين كل قول علم
قائله وعرف نسبة وتبين من قاييل سائر الفرقة المحقة لم يعتد به ذلك القول لان قول الحق
انما كان حجة من حيث كان فيها معصوم فاذا كان القول صادرا من غير معصوم علم ان قول
المعصوم داخل في باقي الاقوال ووجب الصبر اليه على ما يتبين في باب الاجماع انتهى فداشرا
الى بشمار هذا النوع من الاستدلال بما بينهم وهو محتمل للوجاهة الاولى ايضا وقال في كتاب
الغيبة فان قيل اذا كان الاجماع عندهم انما يكون حجة لكون المعصومية من ارب تعلمون ان قول
داخل في جملة اقوال الامة وهذا جازان يكون قوله منفردا عنهم فلا يقفون بالاجماع فلنا
المعصوم اذا كان من جملة علماء الامة فلا بد ان يكون قوله موجودا في جملة اقوال العلماء لا
لا يجوز ان يكون منفردا عنهم للكفران ذلك لا يجوز عليه فاذا لا بد من ان يكون قوله
في جملة الاقوال وان شككنا في ذلك الامام فاذا اعتبرنا اقوال الامة وجدنا بعض العلماء
بخالف فيه فان كان من غير مولد ومنشاء لم يعتد بقوله لعلنا بان لا ليس بالامام وان شككنا
في نسبتنا تكون المسئلة لجامعا انتهى هذا محل الموضعين قال الشيخ سيدنا الذين المحققين

منهجه في
الاعتناء به

كل ما لا يمكن
الاعتناء به

الغلق المراد في أن الجحيم هو الإجماع المشتمل على قول المعصوم في الجملة من غير احتياج إلى العلم به
أي سلم بكون الإجماع غير محتاج إلى العلم به للمعصوم بل إذا علم أن بيننا وبين المعصوم معصوم ما على
الجملة كفي ذلك في العلم بكون الإجماع حجة ثم ذكرنا محصل ذلك لا شك بالاجماع لا يضيغ إلا إذا
علم قطعاً إجماع جميع علماء الإمامية على الحكم من غير استثناء أحد منهم إلا من كان منهم معلوم
القتل كان غير لازم فلا يصح إجماعهم إجماعاً عن الإجماع بل لا بد من إمكان العلم بالاجماع على هذا
الوجه لا خيال مخالف لقول لا نام لا أقول سأثر العلماء فقال أن تجوزنا لكون قوله لا يثبت
بيننا لقولهم في حكم بعض المسائل لا يمنع من علمنا بموافقة قوله لا أقولهم بما يوافقهم فيه و
استشهد على ذلك بما بين الساجد والخفي من الخلاف والوفاء ثم قال فيمكننا أن نعلم
إجماعنا سائفة المشتمل على قول لا نام لا أقول تجوزنا للمشاور بالية لا يمنع من هذا العلم في
الوضع الذي يحصل لنا هذا العلم الممكن حصوله بجمع باجاءهم وفي الوضع الذي لا يحصل
لم نخرج باجاءهم به في هذا أيضاً محتمل للوجهين قال ابن قدامة في لغته في حكم الرمن فاما
لقبض فهو في لزومه من جهة الرمن دون المرس ومن سخطا ما قال ما رآه
والقبول لله ربنا في العفو دنا وهذا حقه بحت لوفاء به والقول الاول هو
الظاهر من المذهب والذي عليه لاجماع واذا تعين الخلاف من صحابنا باسمه نسب
لم يؤثر خلافه في دلالته لاجماع لأنه إنما كان حجة لدخول قول المعصوم فيه لا لاجل الإجماع
ولما ذكرنا سنداً في المسئلة بالاجماع وإن كان فيها خلافاً من بعض صحابنا لم يعرف
ذلك ثم في هذا ونحوه كما سبق أيضاً قال ابن ذرير في كتاب الشرائع بيان حقوق الشافعي
وليس دليل لا حجاج في قول جليل ولا ثلثة ولا منع في اسمه نسبتهن وجه كون الإجماع
حجة عند ما دخول قول معصوم عن الخطأ في حكم بين العالمين بذلك فإذا علمنا
فاننا بيقول أن المعصوم ليس هو في جملة من لا يقطع على حقه قولهم لا يدل على غير قولهم
واذا تعين الخلاف من صحابنا باسمه ونسبه لم يؤثر خلافه في دلالته لاجماع لأنه إنما كان
حجة لدخول قول المعصوم فيه لا لاجل الإجماع قال ولما ذكرناه سنداً في المسئلة بالاجماع
على المسئلة بالاجماع وإن كان فيها خلافاً بين صحابنا المعرفين بالاشافعي إلا أن
الشيء هذا كثر في كتابين من دعوى الإجماع على خلاف الشيخ والمرضى وغيرهما من علماء
الاشافعي وبنما جعله معلومة نسب الخلاف لا يعاب لذلك وإن دعي ذلك لاجماع أيضاً

الحكم بالاجماع
في المسئلة

الحكم بالاجماع
في المسئلة

من بعض

عن زهري يقول قد رجع الخالف عن قولنا كتابا بغير فصل ما اخبرنا ما جاءنا ورجعنا
عن دعوى الاجماع لوجدنا لخلاف بين الاصحاب المعروف في الانساب فكلنا في الباب في غير
الاضطراب وبإي بيان ذلك عند الكلام في الاجماع المنقول قال الحنفية المعبر اما
الاجماع فعندنا هو تجمعا بنصام العصوم وبيان الكلام في اخرنا فقلنا عندنا بناء على
صورنا التي ان يقرؤا فترين وبعلم ان الامام ليس في احدهما ويحمل الاخرى في غير الحق
مع الجهول قال وهذه الفرع من تعقل لكن قل ان تتفق وذكر في صولة الصورة المذكورة
ايضا قال فيها بل ذلك في الاجماع انما كان بجحد لدخول الامام فيه فانه يخرج قوله فعل
هذا يعلم قول العصوميين بامر من احدهما الشاع منه مع المعرفة الثانية لانتقال المواثيق
فقد الامران واجمعنا الامامية على امر من الامور على جحد يعلم ان الامام من الامامية لا
وهو قال به فانه يعلم دخول العصوم فيه لقابام الدليل القاطع على حقيقة مدعيهم الامامية
العصوم من تركها باطل ثم قال فان علم ان لا مخالف ثبت لاجماع قطعا وان علم الخالف
وتعين باسره ونسب كان الحق في خلافه وان جهل نسب قدح ذلك في الاجماع لجواز ان
يكون هذا العصوم وان لم يعلم مخالف وجوزنا وجوده لم يكن ذلك لجماعا لا مكان نوع
الخائر وكون ذلك هو الامام انتهى هذه العبارات بعضها يقتضي الوجه الاول و
بعضها الثاني وقال الشهيد في القواعد لاجماع تخبر والمعبر فيه قول العصوميين
وانما نظهر الغامدة في اجماع الطائفة مع عدم تميز العصوم بعينه فلو قد رخص واحد
والف معترضا لنسب فلا عبرة بهم ولو كانوا غير معروفين قدح ذلك في الاجماع وذكر
الشهيد الثاني في التمهيد بخود ذلك تقريرا على مذهبنا ثم قال وفي هذا كلة
عندي نظر وقد حققته في محل مفرد وقال ايضا ان لاجماع من اقم الاصول التي ينبغي
عليها الاحكام وكلامهم فيه غير متحقق ومذاهبهم فيه مختلفة جدا لمن استقرأ كلامهم في
جملة من عباراته في سائر كتبه وهي مفضلة لما جملة منها قال الشهيد ايضا الذكر في
اي لاجماع الاعم تعيين لعصوم فانه يعلم بدخوله ان يعلم اطلاق الامامية على مسئلة
معينة او قول جماعة منهم من لا يعلم نسب بخلاف قول من يعلم نسب فواستغنى العلم
بالنسب في الشطرين فالاولى التحير ثم اوردنا به جوز في كل واحد من علماء الامنة
الجمهورية النسب يكون هو الامام فلم خصصهم بالامامة واخبرنا ان الامام البرهان

كل من كان له نصيب في الاجماع

كل من كان له نصيب في الاجماع

كل من كان له نصيب في الاجماع

والظاهر ان العصوميين

على تضييل من خالفصول لطائفه متعكون الامام منهم ثم قال من انجوز للمفيدة في كمالها
 تلك الاحوال فلهذا ما ضابطا قولنا في الامامية فلعلة الامام وهذا ايضا كذا من قبله وقال
 صاحب الامام يتصور وجود فائدة الاجماع حيث لا يعلم الامام بعينه لكن يعلم كونه جله
 المجموع قال ولا تاتي في ذلك من وجود من لا يعلم اصله نسبت جملته مع علم اصل كل واحد
 منهم بقطع مخرج عنهم ومن مناصحات يقال ان مداري الخجة على العلم بالعلم
 في علم القائلين من غير حاجة الى استراط الناق جميع المجتهدين واكثرهم لا يتما معروفي في الامام
 والنسبة نقل فانه من تحت المعنى سابقا القول في الجملة وقال هو في قوله
 ثم قال اني متسع الاطلاع عادة على حصول الاجماع في ما ناهذا وما ضاهاه من حيث
 النقل ولا سبيل الى العلم بقول الامام كما هو موقوف على وجود المجتهدين المجتهدين
 ليدخل في جملة من يكون قوله مستورا بين قولهم وهذا ما يقطع بان فائدة كل اجماع يتد
 في كلام الاصحاب بما يقرر من عصر الشيخ الى ما ناهذا وليس متندا الى عمل من اول
 احاد حيث يعتبر مع القرن المعينة للعلم بالامام من ان يرد به ما ذكره الشهيد من التهور
 واما الزمان السابق لما ذكرنا المقارب لبعض ظهور الامامة واسكان العلم باقواله فيمكن
 حصول الاجماع والعلم به بطريق التتبع ثم ستمهد بما تقدم من حسن الخلق وهو الراتب
 من دعوى تعدد العلم بالاجماع على ما تقدمه بعد من الغيبة واوردا في ادعاء العلم بالامامة
 بخبر المسائل المجمع عليها من قطعنا وعلم اتفاق الامامة عليها علما وجدانيا حصل التمسك
 ونضا في الاخبار ورده بان يقتضي كان امامه بطريق النقل لا بالبناء والكلام انما
 هو في الثاني ثم اورد صور احاد ما سبق من الحق قال الذي يدل على الخطا علمنا
 بعده وقوع مثله كما تقدمت لاشارة الامامية مقتضى كلام البناء على الوجه الثاني فيصعب
 كلام الامامة انزل على طريقنا هو البناء على الامانة اذ ان على طريقة الخلق في
 الكلام منهم ثم في مقام النظر لا يخفى على الوجهين انما يصلح ادعاء الامامة اثبت
 الخبر المذكور في المسائل الغير مضمرة فيه لعدم يثبت منها اجماع القضاة ونسبهم
 الى ملاحظة فتوى الامامية واحدا لانهم علمهم كما لا يخفى انما دعوى العلم بالامانة
 الامامة في بعض المسائل للترابي منها فيما عدا الضرر بان الغيبة عن الاستدلال بها لا
 ثم في كلام صاحب العالم شامع وفعله من جوه شتى كغيره المجتهدين المجتهدين ذكر

كلام الشيخ في الامامة
 والعلم بالعلم

على ان الغيبة في العلم بالعلم
 من وجهين

ليس على ان يكون غاية لا قبل ولا يحصى الزمان المتوسط بين عصر ظهور الامم وعصر
 من كان قبيل الشيخ يحصل العلم فيه بالاجماع ودخول الامام في الجمعين من جهة جملة
 التسليم ومن جهة امكان العلم باقوال الائمة السانين لقرب عصرهم بالنسبة الى التسليم
 لا يندرج في التسليم كما هو الظاهر من كلامه كالاستشهاد بكلام الرازي جلاله في كلامه
 بعد راجع الى الاجماع وكيفية ذلك بما يظهر للهند بن يمكن توجيه بعضها بوجوه كما لا يخفى
 عن من لا اطلاع على الاجماع من جهة النقل هو وجدان نقل احد جماعة من السلف لاجماع الامة
 او الامامية بحيث يعلم دخول الامام فيهم وكان لنا قل متمكنا من العلم بقوله بالجملة او بغيره
 بالتسليم اليه داخل في التسليم غالباً وبالاستدلال في غير حيث لم نقل لانه ضمن الاجماع بل في
 الاجماع العلوم والمضنون بحسب اختلافنا فان عباداً مجهول النسب اتما هو المعتبر
 الامام الفاضل في زمن الغيبة لا مطلقاً فخصه كلامه انه حيث كان الاطلاع على الاجماع الذي
 خرج من جهة اشماله على قول الامام متوقفاً على وجود مجعولي التسليم الجمعيتين بحسب علم
 كون الامام منهم كان من جملة عادته والا فلا الا انه يدل على ان التسليم في التسليم وفي القام الخ
 وعلى اني حال كلامه لا يقولون قصور كما لا يخفى لهذا طال المرصفي ايها الكلام في
 العلم باجماع العلماء ودخول الامام فيهم واحال التفصيل في بعض سائله وكتبه لها فلا
 بأس بابرارنا فيها بما هو هنا وان كان بغضه متعلفاً بما سبق اقول لو هو بغضه مستقلاً
 فما قدمه هنا من الزباني فاذا اضيق الى سببنا ما قلناه عنه وعن غيره حصل الاطلاع على
 اقصه ما عندهم في هذا المقام وارتفع بما نيتهم شواشب الالتباس الابهام فليعلم انه ذكرها
 اولاً لم يحصل له ان الطريق الى معرفة خطاب النبي والامام اما التماع المشافهة والنقل المتواتر
 او العلم عند عدم عين الامام وانفراد شخصه باجماع جماعة على بعض الاقوال او ثبوت ان قوله
 داخل في اقوالهم ثم اورد بان هذا القم لا خير لا يخرج من الاولين اجاب بان ذلك كذا النبي
 الامام اذا كان متميزاً متعياً علمت مذهبه اقواله بالشافهة له وبالتواتر عنه اذا كان متميزاً
 غير متميز العين ان كان مقطوعاً على وجوده اخذنا علمنا قوله بالجملة الطائفة قطع
 على ان قوله في جملة اقوالهم وان كان العلم بذلك من حواله لا بعدد ما المشافهة والتواتر
 انما يختلف الحالان بالتميز النقيض في حال صدقهما في اخرى ثم اورد بان كيف يصح العلم
 بقوله مع عدم تعيينه وتميزه وكيف يعلم دخول قوله في جملة اقوال الامامية التي تحتاج باجماعهم

كلامه في التسليم
 الامام في التسليم

التمييز

امام في الامر فناء الاكاله
في اجماع النحويين واللغويين
على ما اجمعوا عليه في لغاتهم
طرحه باننا لم نلق كل

الاحكام

واوحدهم فلا بد من خوله في جملتهم والقطع على ان قوله لقوله هل المطاع على الطريقة الى
ذكرها باننا لم نلق كل نحوي لغوي في لائقا ولا ممثلا ولا ممثلا في قولنا انك في قولنا ما عرفت
من اقوالهم المستورة المشهورة ثم اسندنا على ان قول الامام مع عدم تمييزه وتعيينه جملة اقوال
الامامية دون سائر الفرق باننا لتليل الفاضل على النحوي في قول هذه الفرق دون غيرها
فلا بد من ان تكون الامام الذي نثق بانه لا يفارق النحوي ولا يعتد سواء من مذهب مذهب
هذه الفرق اذ لا حق سواء وكان عام مع غيبته وتعد تمييزه ان مذهب مذهب لم يلق
والتوحيد ثم مذهب لم يلق الاسلام من جملتهم من حيث علمنا ان هذه المذاهب هي التي دل
الدليل على صوابها وفساد ما عداها فكذلك القول في الامام واذ فرفنا ان الامام اما في
المذهب علمنا بالطريق الذي تقدم في مذهب مخصوص ان كل ما تقيعه والاتباع
في ذلك فقد بان اجماع الامامية على قولنا وسد مذهب يكون لاحقا لانهم لا يجمعون الا قول
الامام داخل في جملة اقوالهم كما انهم لا يجمعون الا قول كل عالم منهم داخل في جملة اقوالهم فان
عادا لسائل الى ان يقول فعمل الامام عليه السلام ان كان موافقا للامامية في مذهبها
لم تعرفه ولم تسمعوه لانكم ما تقيعوه ولا تواتر الخبر على التمييز والتمييز فنهذا رجوع
الى الطعن في كل اجماع وتساكن في اللغة باجماع كل فرقة على مذهب مخصوص لا يطلع
يختص بها نحن بسبيله والنجواب عنه قد تقدم مستقصى ووضحنا ان التشكيك في ذلك
دفع للضرريات والحق باهل الجمل لا ثم قال فان رجحنا اجماع المطاع في كل حكم له
نسند بظاهر الكتاب لا بالنقل المتواتر الموجب للعلم عن الرسول الامام عليه السلام سواء
بذلك خبر معين ولم يرد سواء تعاقبت قبله واثباته وانما كان في الواحدة الخبر
بحجج عندهم على وجه من الوجوه افرد من عارضوا بالتمييز على سبيل الفارص ثم قال
ليس المشار باجماع الذي نقطع على ان الحجج فيه الى اجماع العامة والتخاصة والعلماء
واتما المشار بذلك الى اجماع العلماء الذين لهم في الاحكام الشرعية اقوال مذكورة
من لا قول له فيها ذكرنا ولما لا يخطر ببال اجماع له غيره فاما الدليل على ان قول الامام
في هذا البعض المذكور فواضح لانه اذا كان الامام احد العلماء بل سيدهم يقول في جملة
اقوال العلماء واذ علمنا ان قول من لا قول له مذهب لكل عالم من الامامية فلا بد ان يكون
الامام داخل في هذه الجملة كما لا ريب من ان يكون كل عالم اما في مذهب الامام داخل

في الجملة ثم تكلم في الاخبار التي تقع الاجماع على مضمونها او على صحتها وان قيل وكيف نجيب
 الغرض المحقق على صدق بعض الاخبار لاخاذا ذوى طريق لما على ذلك قلنا يمكن ان تكون
 عزيت باثارة او علامة دللت على الصدق من طريق الجملة ويمكن ايضا ان يكون بواعث في
 بعضه صدقة على سبيل التمييز فيبين ان هو لا المجموعين من الفرق المحقة قد كان لهم سلف
 قبل سلف يلقون الائمة الذين كانوا في عبادهم وهم طاهرون بارون سميع عوالمهم
 اليهم في استكمال في الجملة الاجماع الفرق المحقة لان المعصوم فيه تحاد اجموا على شيء فطعننا
 على صحة وليس فينا ان نعلم ذلك بل ان جموع الامة ما صوبوا لان ذلك عناء صريح لان
 جئنا الله عليه ما شهد به جماعة ثم ذكره في دور حذر من صدى الاحاد والاعاضا وجمع الظاهر
 على احدهما فما اذا لم يردنا في الجمل بساؤلا لادلة التعبد وان لم يكونا بل هو على حكم اسم
 على ما يصحها العقل انتهى كلامه ملخصا من نسخة صحيحة ما نقلنا ما احب
 لا مكان وعلينا حمله مع عباراتها فان عانة الوقوع في غلط والاملا لا لطبا في هذا
 جملة ما اردنا ذكره هنا من كلامه في الحيات الحصى والنجوى في انواع في هذا الباب دون
 يقال لا يخفى انه حيث علم قولنا في نسخة كتاب المواضع ومعد عندنا من نسخة الامانية
 والعديد لا بالاجماع وتعود ما في نسخة الامانية احدما الامام وانما صرح به في
 في محاش حد وفيها لم يعلم مستدل بما نقلنا ان كان الله تعالى في الله تعالى
 فيها اوضحهم ولم يبق شخص في كتابنا في حق جنان في مائة في نسخة وليس لم يكن سابقا
 عارفا به ولا في بين هذه الصور فيما درج ما صدق بها قوله او فعلا ونعرج في
 معدودة عندنا من نسخة واد فيهما مائة في عينا ويقع نسبتا لهما في نسخة او فعلا
 وان لم يبق ابا عينا فيهما انما اتينا اليه سابقا وليس فيهما في نسخة الاجماع المعتبرين
 ولا سماع شخص في حوالتي واحتملنا من الحجة والادلة والامام في نسخة عندنا
 كون غير النبي الامام من الامام وديم توفيق حجة على انما وسانا في نسخة على انما
 سوانهم ومعلومهم ومعلومهم في قوله في رواية ورواية في نسخة الامام في نسخة
 وحيث علم من الاجماع قول الامام شخص في نسخة في نسخة في نسخة في نسخة في نسخة
 ايضا كما اذا علم قول النبي الامام شخص في نسخة في نسخة في نسخة في نسخة في نسخة
 كما علمنا ان الامة بعد النبي الامام علمنا ان اجموا على ان الامام بعده انما على انما

في نسخة
 في نسخة
 في نسخة

البسائر امانة الاخيه بن باطله فطعا لعدم عصمتها وانفسه ما في عينه الاول لما ثبت عن
 خلو الزمان من معصوم وان لم يعلم بعينه فيكون داخل في الجميع المعروفين باشخاصهم
 الشبههم وان لم يتميز بصفتهم فيكون اجماعهم حجة من هذا الوجه فبغير الامام يعلم عصمت
 بحقوقه بذلك ايضا ومثل ذلك ما اذا اتفق جميع العلماء الموجدون في عصمتهم لم يعلم
 فيه ادعيتهم على قوة واحد منهم او كون كلام معين كلام الله وغير ذلك مما لا يتفق عليه
 العلم بوجود الحجة المعصومة في كل زمانا فانه يعلم بالعلم بذلك كون حجة هو الحجة نبييا او اميا
 او وحييا فيكون ما اتفقوا عليه حقا فطعا ويحذف ذلك ما اذا ادعى احد منهم النبوة والامانة
 او الوحي وانفاها بالباقيون كلاتهم عن انفسهم فيحكم بحصده بصدقه بيقين او بيقين قريب من ذلك
 في قصده زايال عليه السلام على ما نقل حيث كان الامام الثمين شح في بلد واجمع اهلها
 حكم وهو منهم كان حجة ايضا وان لم يعلم قوله بعينه بان تواتر النقل عنه ثم اجاز لا لافضل
 اذا اختلف النبي والامام بعصمة واحد من الجماعة غير معين في الاصل والعارض ثم اتفقوا
 كاهية على تعيين علم بذلك المعصوم ومن العلوم ان هذا العرض ان اتفقت على
 سبيل التدبر في زمن المحذور خاصة فلا تكون مناط الاجماع المعروف الذي يظهر فيه
 في الغيبة ينبغي على وجود مجهول الاسم التي في الجميع وحيث علم راي الامام من جهة حصول
 القطع بالحكم من مذكره الذي هو قطعي بنفسه فذلك الذي هو المستند للحكم كما استوسو
 بلغ من الظهور الى ان يستكشف منه راي غير ايضا ام لا وسواء صافى الاجماع ام الخلاف
 فان العبرة على اى حال بما هو من القطع المذكور ابتداء ولذلك جعل الرضا والشيخ
 وغيرهما موافقة الحكم للدليل القاطع وجهها مستفاد العلم بكونه قول الامام لا دخل له بما
 الاجماع المعروف بينهم حيث علم رايه من جهة القطع بالحكم من مذكره بضميمة الاتفاق المستند
 له هو مجموع هذين الامرين لا الاتفاق وحده ولا راي الامام لا بما استكشف بعد تمام
 الدليل حصول الرضا منه بالحكم فكيف يستدل فيه بما هو المستند فلا بد في تصحيح الوجه
 المذكور للاجماع ان يبقى امر وزاد ما ذكره في الغيبة ويمكن العلم بما اذيعوه من المسائل
 الكثيرة الضرورية على ان يكون هو المستند لما استدلوا به من ذلك فاعلم هذا اعلم
 هذا الوجه وجود قول معلوم لغير معلوم بحيث يعلم استقصاء انواع الاخطا بالامانة
 العلماء وخواصهم انصاره في الامام الثامن عتبة او مخالفا باقوال اخره معلومة اليقين

هذا هو المستند
 للحكم بالدليل
 القاطع وجهها
 مستفاد العلم
 بكونه قول
 الامام لا دخل
 له بما

في كون ذلك من الحالات العارضية والعقلية ولا سبيل لاحد اليه مسئلة واحدة فضل
 المسائل المذكورة ووجه استحالة نظر امر عن لسان سوا ما استند اليه جذرا لمقولته بما
 واحد واكثر لمقتضى ما انفسا اليه لا مقام وحده ومع غيره بما ذكر واستند اليه فله
 من دون تعيين فانه في كتب الاطباء على وجه يعلمه دون كثير منهم بحيث يفيد
 المعاني ذكرنا على قوله بتمام منه وحده ومع غيره من لم يعلم نسبه مع العلم بكونه لا مما
 عند التمام والاشارة او بعده او يكون لا مقام احد الحجة المسموعة منهم نظرا
 الى ما ذكرنا وغيره وكل ذلك قد وقع في غيبته من نصيبه بان اد القول الى الامام بطريق
 عن نفسه كتابه ولا يخفى لنا قل له واستند اليه غير ذلك ثم لو وضع توقع ذلك لفر
 كون لنا ما معينا اذا اتحد ولم يلبس بغيره وكان ذلك لمول حجة طلاقة التصونين
 كان بما قلنا ما قبله الباقي واكثر لم يمتنع بنا الاجماع الصطوح عليه ثم لو بني الامر
 المذكور له بينهم على ذلك لشره ان يكون قول الامام في غيبته اكثر دواعي اوضح وفتح
 مما فعله لو بالاحازر اكثر من عدل من ابيه والاكثر صلوات الله عليه ثم فهو كثر
 وفرع الاختلاف فيها مع نقض الدواعي او جوده لذلك حق باه وشيخهم ثم انه لا ينفك
 تح رد الاحوال المعروفة المعهولة القاربت وذوها وجهها لافلتها كما هو المعروف بينهم
 بل ينبغي شدة الاعتناء بها حيث يستكشف من قول المعروفين ودلتهم مؤانسة الامام
 لهم ويلزم الاعتماد عليها حيث يجب هذا ما قبله الباقي باسره وهم وعلم خروج الامام منهم
 المعروفتهم وعلى هذا ينبغي ما حكى عن بعض المشايخ من انه كان كثيرا ما يعجل بميل اليها
 ويبدى لها وجهها من النابذ ويقول لعلها تقول الامام القاهلين العلماء لنا المعول
 على الخطاء وهذا غير مستند عندهم كما نلوه مع شد وذه جهالة كون مقالته لا يخرج
 من كونها رجما بالقيس مخالفة الحكم العادة المستمرة بالارتب وتعليق غير محجة اليها
 وبذلكها مع عدم دلالة الادلة عليها او دلالتها على خلافها واشتغالها وذهها وعدم
 الاعتناء بها وعدم ورود نص جاني على تزويد الاعتناء عليها وعدم يؤمن ذلك لنا
 يعتمد به غالبا وسيأتي في الوجه الثالث والرابع فانه تعلق بما ذكرنا فانظر وان كان
 الوجه المذكور على ما ياتي في الثاني عشر فليجاء الكلام فيه فانه قد اذ لم يعثر هذا
 ما ذكر بل ينع على استكشاف اي الامام في اقواله بطريق الحجة من نحو ما سبق

بما

هذا هو الوجه الذي
 في قوله تعالى
 وما كان منكم

من مجهول الاسم التبع غير معلوم في الذم فيه علي ولا ان دام معلوم الاسم التبع
غير معلوم الشخص المذهب فلا معنى على هذا الوجه لثبوت جهالة الاسم التبع كل هو امر
بينهم مع ما فيه من سائر الادب بما يصح ذلك في غير من العلماء المجهولين فيه اذ علم القول
بعينه دون العالم اذ اخلطوا في غيره وهو ظاهر لعل الغرض جهالة اسمه نسبة حيث
انفقت رويته في غيبته مع جهالة شخصه فانها ممكنة عندنا كما سائر غير من الا
في ذلك سهل ثانيا ما تقدم في دعوى الاستكشاف المحذور في جهالة اسما العلماء
واصحاب الائمة اذ قال سائر الائمة عليهم السلام وزياد حسابا للشيء الى الامام العاقل انه
وان كان ذا رأي حق في مسألة بخلاف غير من العلماء واستكشاف اهل هون من هذا الجهد
من غيره ولذا يشك عنه كل دليل قاطع ان كان خبيثا او علم بالبرائة النجاسة بخلاف
غيره لانه اذا كان غائبا ولم يعلم بمكانه هل هو في شرق الارض وغربها رها او بحرفها
او جبلها وفي أي قطر من قطرها ولا باحوالها هل هو بمنزلة الناس في الدنيا او في غيرهم
ساكن في قاصد الارض وفي كهف جيل منقطع عن الخلق وفي بعض جزر التي لا يوصل اليها
لعدم توقفت القيام بلوازم الامانة ووطاقتها الدائمة في حال الغيبة على نبي بها مكنو
مخصوصه لم تجر اعادته بان كرئى من قوله في المسائل بعد الغيبة على طول نبي ولا انوار
ابناء المساهدين لحي يحيل عدم نشر خلافه وخلافهم دليل على الموانعة لعدم
اطلاق النصارى والشيعة مساو لا اقوالهم وكانت طريقتهم معروفة او مرفوعة بانه يتنا
لطريقة سائر العلماء وطريقتهم علماء هي الرجوع الى الدلالة والامارات لا الى قوله وانما
وكانت ملاقاتهم في مدقهم له وحللاطهم ومناهم كالمسألة مناعه كلامهم عن نقد
شبهها احياها او دلتها في مقتضى الامانة الاحكام واقوالها فيها اللهم اقوالها فيها اللهم
واخذهم لها منه كالاقتضية ايضا في غيره من الاولياء المحققين العلماء الغير المعروفين
وانفقت تلك الامور في شأنهم ولذلك لم يثبت شي من آثاره بينهم في مدة الغيبة على ما
واجب في باب ائمة روية القائم اجابا في غيبته مع معرفته عند القوم وارسالها
الى اولاد اجداد نادرة متفرقة ضعيفة الاسانيد غالبها لا يسمي مع جميع ان جعله كاحد
العلماء الاعمال اخر على سلك اخر ودعوى العلم بقوله بلا سماع ولا شهادة ولا نقل
واحد فيا لم يوجد منه دليل قاطع سواء كما هو موضع الكلام في سائر المراتب التي

على اولى الافهام وقد اعترف بذلك في الثاني في صياغة السالك حيث ذكره في قوله
 مخالفه العلامة فيما نقل عليه المحقق الاجماع وقال لا يقدح دعواه الاجماع في اولى العادة
 خلافاً لان الحق ان الاجماع عند الخطأ انما يكون نجواً مع تحقق دخول المعصية في جملة قولهم
 فان حجة الله تعالى باعتبار قوله عند عدم دخول قولك في قولك في مثل هذه المسئلة لا يضر
 معلوم وقائمة المحققين او قال المعصية على ذلك فقال ان نحو الاجماع لا تحقق له في المعصية
 قول المعصية في قول المجيعين وهي على الاعراض من تحكيم ويدعي جازاً انك قد اوردت
 غير الحق فان ادخل قول شخص غائب لا يعرف قوله وقول جماعة غير من خبره فاعلم ان
 القول بدون العلم بموافقة لم يحكم به قال وبهذا يظهر جوارحه لعل الفقيه السائر لم يرد
 المتأخرين في كبر من السائل الى ان دعواه الاجماع اذا لم يرد عند السائل على ما قد صرح به
 وقد نقض به لك كبر كبرك في مقدمتنا عند السائر من المتأخرين في ما قال لك
 في ذلك في رسالتك في صلوة الجهاد كما ياتي عن ربي تعالى في قوله عليه السلام
 على ذلك جماعة من فضلاء المتأخرين وهو الحق الواقع للسبيل لان لما في الاجماع طبعاً
 قد سطروا عليه وهو غير في كثير من الاسماء باقياً بانه مصداقاً لله تعالى انما هو
 الوجه استكشاف قول الامام الغائب مع ما علمت من شأنه انما هو انما استكشاف قول
 انما وقولنا به في قوله عليه السلام من فني من الدنيا وظهرت له القوائم الامامية او لا
 وسقي يمكن استكشاف قول احدهم ما ظهر خلاف الحكم به ولا غيره يمكن استكشاف قول
 كما هو ظاهره فيلا يتوقع حجة الاجماع على صلواتهم لكل في الامامة فانه كما قد علم
 كما سبق فان خالفوا بذلك يصحح قولهم بحجة الاجماع في حق تحقق صلواتهم لان كلامه
 في حجة العلم فاذا توقف على وقوع قول الامام الغائب بقبضه ووقوع قوله في صياغة قول الحق
 حاشا الى الخاطئ في قوله انه لا بد من تامة ما في الدنيا ومن غيبه في قوله تعالى
 المجيعين فان دعواه انهم خلق جميع العلماء المقرون في جوارحه استكشافه في قولنا
 المعصية كغيره من العلماء العاصين في العلم بغيره فان هذا الاستكشاف في العلم في صلواتهم
 بالاستكشاف لا يتحقق على وجهه لئلا ياتي وليس كما قد علمنا به في علمه مع ذلك فهو
 يصح كما ياتي ولقد جاد الله تعالى في حجة ربي في مسأله على الحق في قول ربي
 مفضله بالحكماء التي تحت اجماع علماء الفرق الخفية كقول الامام الغائب في الاجماع عليه

الحاكم الميرزا محمد باقر
 في السالك

الحاكم الميرزا محمد باقر
 في السالك

الحاكم الميرزا محمد باقر
 في السالك

واما من علمهم دون علمهم وعلمهم غيرهم وكان العلماء من هذه الفرقه محصورين بليل
 يجوز لوجود العلم منهم مع تعدد معرفته بعينه اسم نسبة وجوب هذه القضية لوجوب
 امور كما لا يتصور القول به ما كون فيها الامام الغائب لم ينفع معرفته بعينه خارجة عن
 جماع علماء الامامية وهذا يمنع من الثقة بجماعهم وكون فناء داخله بينهم بهذا وجوب
 قضية غير فناء وهذا لا ينعكس لان مع غيبته او حصول فناء في جملة علماء مع بقائه
 معرفة شخصه بها تؤدي الى تجويز غيبة علماء لا سبيل الى العلم بغيره مما لا بد لاجازي فناء
 الامام وهو بيت العلماء ورئيس المذاهب ان يتعلم معرفتها على سبيل التعميل مع عدمها في جملة
 قياسه فان كان في علماء شيعة جواز ذلك يمنع من لقطع على جماعهم على الحكم الواحد
 يقال ان في مسائلهم التكرير في ذلك على فناء الغائب بهذه الطريقة المتقدمة من حيث هو وانما قد
 ارجعنا عنها واعتبرنا اختلافها لان فيها الانحراف بان لا مسالك تدل على الرضا مع احتمال الغيبة
 يجوز ان يعلموا بمسألة الامامية التي في تلك الجملة المربطة بغيبته حيث هو على نفسه ما هو خارج
 السؤال المذكور هذا العلم لان الامامية لا تعرفونه بعينه على علم الامامية فما اتفقوا
 وقالوا في تجزؤهم ان يكون جماع الامامية عالم بخالف هذه الطائفة في بعض مسائل
 لم يثبت اليك خبر لا ما اشتهر بكتابتها رعيه ولا تصديقات سارفت اشتهرت فان خبرهم
 ذلك فلعل الامام في ذلك العالم وهذا يقتضي ارتفاع الثقة فان قول امام الزمان اخل
 الاحمال في جملة احوال علماء الامامية ويطاوعه من ان يخرج في جماعهم وان
 منهم من كون علماء من علماءهم يخرج جملة لهم في بعض المذاهب كما نرى في بعض
 سوال المرفوعة من هذا في جواب الاول وثم قبل في الوجه الثاني الذي نحن في سائر وعرض
 السبب في الوقتين ومنه بان ما بيننا وما بيننا مسأله مستوحى الاستئولة ودموا لا
 ما بيننا وما بيننا ما بيننا مع كبر ما قلنا اعلاه في كذا كما ياتي في لا يحصل العلم
 بالجماع الاعلى في هذا ان لم يتبع على فاعن الطائفة الاولى لا يتصل لاختلاف جماعهم
 لا علم من هذا الامام في هذه من سائر علماء الامامية وكثير من طين من هذه الطائفة
 بانها خطا لم تكون السبب في غيبته من قبل غيبته وهذا هو الحق كما ان في هذا العلم
 بقوله من جملة الوجه الثاني وانما انما في سبب ان قوله من قول الغيبة باحتمال الغيبة
 المذمومة من وجوده من معلوم غيبته فيعلم ان الامامية كما يستتبع من العلوم البين

هذا العلم في
 جملة علماء
 الامامية

في علم
 الامامية

عدم اقتضاء الوجه ثالث على تقدير تسليمه لكون القول لدى لم يقع له على وجوده
هو قول لا نام سواء واقع غير نام خالفه فانضموا في الباب واحتمال كونه قوله مع بهايته
بعد راس من من القطع بانك نعم على ذلك الوجه يعلم رضا الامام الجمع عليه وواقع الجمع
عليه لا دخول قوله في الاصول المعلومة او المفقودة كما لا يخفى فبطل الوجه المذكور مع انه لا
سابقا وغيره مما بطل فيما ذكر الشيخ في الاختلاف فعمه او قد استبان بما ذكرناه ان
كلام الرضائي في الرتبات بصاحيت قال بعد ما نقلنا في هذا الوجه في الوجه الاول بعد
قوله معروف في سقوطه على ان لا نام الرتبان في هذا الباب في مغلوبة فاولها هذا
سئلنا عنه في غير لم يخرج منه فيه لاني لا نام قوله جنة والجنة التي تواسي في مذهبه كما
كانت محقة لا جل واقعه اقل يد من ان يظهر ما يعطى ويدهب ليحقيق بعرض من الغنى
من بخالفه وليس ظهارة لا عنقاده تعبر به بينه وبين ما يعطى يعطى يعرف هو مذهبنا
نعرف مذهب من لا نعرف نسب الاكثر من احواله وليفهم ان يكون الامام مذهب او مذهب
لخالف مذهب الامامة لا يكون معروفا مشهورا من الامامة وهو يعلم ان الجمع في
اجماع هذه الطائفة حتى ان قوله في جملة قولها فاذا اجموعا على قوله فهو خالف به حل
له ووجه عين هذا خالفا له في قوله لا يشر بان اجماع الامامة على حلاله
تأني ولا يخفى ان معنى كلامه هذا على ما ياتي عنه في الوجه ثالث فبطل صاحب الروي
خلافه كما ياتي وفي مسائل من قوله على بطله ونزوه المسمى عليه وما هيكت ذلك في
مسألة وان بناء على ذلك فانزله هنا وجهه الصلوات وما ذكره من التقابل فانه
عليل فان الامامة انما كانت محقة لمواظبتها الامام في سؤال لقنانه لا يعارضها بما
وعلمها بالاراء المعبر عنك وسئلناه عليها لانه فيروع الامام وهي ترجع او يورثها
الى لادله القطعية وان تحلها حيا من احكام واقعة الخيرية منها على ما بان من
والريضة لا القسما والخالفة ولو انما كانت محقة لمواظبتها في الامام لكان احكامها
موجبا على وجهها كلا وبعضها من هذه السقف وهذا لا يبول الرضائي لا غير من اصحابنا
فانهم لا زالوا مخلصين في المسائل بعد انصهرهم عن قول الحروف ان رتبته غير ما
في اخره مع دلاله بقطع احد منهم والاداة صاحبه لخالف ولم ينزل الى تضليله تقسيمه له
منه ولم يخالف عند في ذلك حال الفتوى عند قوله بمقالة وعندهما يجوز وان

هذا الوجه لا يثبت

هذا الوجه لا يثبت

هذا الوجه لا يثبت

والعلم بحججه في الحالين معا ومن سبق اليه الشيخ في العلم بالحق والعدل في الحالين معا
في الفروع لا يجب الخرج من الحق الحقة اذا كانت عن جهة اخرى بقوله اما كان الامر كذلك
هذا يجب باول الخلق والاكثريين ان يقال في كتاب الله وسنة رسوله والحق في كبره
يتناول الفعلية وهي مجردة عن البست من جهة الحكم على الاصل في اجابته انما قولنا ان الحق
ما يقتضيه هو يقتضون ان يكون كل من خالفه في الحق لا يخرج الى جهة اخرى بل هو علم
واشدا حياجا اليه من الامام نفسه حيث انه يجوز له اخفاء نفسه عن الناس ليعلموا ان الحق
والذي لا يجوز له اخفاء معتقده مع مخالفة الامامية له في عصره حطانا في تلك المسألة
ذلك غير ما فعل يحصل على قدر ما خرج اظهار معتقده فيما اختلف في الامامية حتى عرف
من يوافقه من مخالفة وهذا مما لا يقول احده فانه اقول وليس يظهر في حق من يوافقه
في ذلك ان لم يعرف بنفسه حتى يتبع في قوله ويعرف موافقه من مخالفة فان حق الله في ذلك
القول لا يتوقف على معرفة العالم بوجه ترتيب عايمه فانما ام لا يصدق في كل من يوافق
بالنسبة الى الامام وغيره واما قوله وكيف يجوز الخ فنقول في مواضع الاختلاف التي هي في
الخلاف في زمان واحد او في زمانين متتابعين في الامام قول معروف هو في كل من يوافق
ولو قيل كيف يجوز ان يكون له قول كذلك مع ما علم من قوله لكان حقيقا بالقبول وما لا
المعقول والمنقول انما قوله وهو يعلمه فاجب من كل ما سبق وجه فساد حتى من ان يوافق
قال هو بعد العبارة المذكورة ما لفظه طدا فلنا في مواضع من كتبنا ان ما اخذناه من قولنا
من الاحكام لا يجوز ان يتحقق فيه باجماع الطائفة الا انها مختلفة ونحن غير ما ليس بمحمد قول الامام
وليس هو موافق من هؤلاء المخالفين فلا بد في مثل ذلك من الرجوع الى دليل غير الاجماع
به الحق فيما اختلفوا فيه فاذا علمنا قطعنا على ان قول الامام موافق لان قوله لا يخالف الحق
وما يدل عليه لادله التي لا يخفى ان ما يرجع اليه عند الاختلاف في مواضع في عصر واحد او
كما هو مقتضى الاطلاق يمكن ان يرجع اليه عند الاتفاق فليجرب الله لا يقول على الامام ما لم
يقول به ولا يحكم بحججه ما لم يحكم بحججه فلو فعل احد منهم ذلك وكثير منهم كان لا اعتبار منهم
لا من الامام فالاجب عليه واللة طوعا ودلى اذغامه وجب عليه البطلان ووجه الى الحق عند
الاطلاق من منع ذلك ولا سيما مع تعميم الاختلاف لما ذكرنا قد تقدم انه هو الذي يوجب عليه
اخيرا واخاره في الطر بالسنن الثانية كما ياتي في الوجه الثالث لانه بعد اختياره فيها

هذا هو الحق في كل زمان ومكان

هذا هو الحق في كل زمان ومكان

اورد على نفسه بما لفظه فان قيل واذا كنتم تجوزون ان يكون الحق عندنا في بعض الاشياء
 حان عنا ولم توجبوا ما اوجبه صحابكم من ان ذلك لو جرح لوجب ظهور الامام على كل حال
 ولم يجر التيقن وسقوط التكليف في ذلك الامر لمعتنوا الامان لكم من ان يكون الحق في امر
 كثير فحافيا عنكم ومستنبطين بمعرفة الامام ويكون التكليف علينا فيه ناسا لليقين الذي كنتم
 وهو التمكن من راد الخوف بين هذا الحق لنا طمانين من تجرير ذلك اجماع طمانين فيه
 الحق بل اجماع الامم على ان كل شيء كلفناه من احكام الترتيب عليه ليل اليه طريق به ورد
 نحن على ما نحن عليه على اصحابه وتمكن مع غيبة الامام ظهوره من معرفة ولولا هذا لجماع لكنا
 ما قلتموه تجوزوا وهذا اجماع الذي شئنا اليه لانه لا يثبت به لان اصحابنا الامامية مستوا من
 كون حق في حادثة كلفنا حكم من بينها حق عنا وهو عند امام الرعايا عالموا اننا بان هذا التيقن
 من هذا التكليف العلم بحكم تلك الحادثة مداعة فوان ذلك لم يكن وانما لو بعلمه عدمه يستند
 ما لا تنافي فيهم حاصل على الجملة التي ذكرنا من احكام الحوادث العلم بالحق منها يمكن مع
 غيبة الامام كما هو ممكن مع ظهوره انتهى وحكي ان اذ ليس في جواب المسائل موصلة الثاني
 الفقهية انه قال فيها فان قيل فانقولون في مسئلة نه غيبة خدامت بها اول الامامة في له
 يكن عليها دليل من كتاب وستة مقطوع لها كيف الصريح في الحق في تلك الحادثة ويستنبط
 قد انا ونوعه لا فائدة علينا ان الله تعالى اخطى التكليف في وجه وطريق الى العلم بما كلفه هذا
 الحادثة التي ذكرتموها اذا كان الله تعالى فيها حكم شرعي واختلفت الامامية في رد هذا
 فلم يمكن الاعتماد على اجماعهم فيقر بان الحق فيه لاجل وجود الامام حمله من بلان من ان يكون
 على هذا المسئلة دليل قاطع من كتاب وستة مقطوع بها حتى لا يعوت الحكم بطريق العلم الذي
 يصل به الى تكليف الامم لان يفرض وجود حادثة ليس للامامية فيها قول على سبيل نقاش
 واختلف وقد يجوز عندنا في مثل ان نقول ان يكون الله تعالى فيها حكم شرعي فاذ لا يخفى
 الادلة الموجهة للعلم طريقا الى علم حكم هذه الحادثة كما انها على ما يوافقها حكم الله في حقها
 ان حكم العقل في موحكم الله الواقي في الحوادث ثبت حكمها باليقين الذي يسهل كلامه في بعض
 رسائله حيث قال بعد بيان ان اجماع طريق موصلى الى العلم وليس يتبع مع ذلك ان يكون
 بعض ما اجفوا عليه ظاهرا كتابتنا وله وطريقه يقتضي العلم مثل ان يكون في فصوله في الامام
 في العقل فصيح التمسك به مع هذا الدليل الموجب للاتصال عنه الى ان قال ان تقع شي من ذلك

مع ذكر
 في الامام
 في الامام
 في الامام

في الامام
 في الامام
 في الامام

والعاجز في الحالين معا وما سبق على السمع في لغة العرب في قولهم لا ان في لغة العرب
في الفروع لا يوجب خروج من اللغة المحكية اذا كانت من شبهة فروعها يقول اما كانت الامكان للملك على
هذا يجب باول الخالفة والكفر فيما و من انما الت كمال قد وسنه في قوله كذا كذا مع ان
يتناول الفعلية وهي مجردة ما ليست موجبة للكل على الاصل في احكامها اذا قول فلا بد من
ما يقتضيه فهو يقتضي ان يكون كل من خاد المسائل التي لا يحتاج اليها منها مستكالا في علمه فلا
واشدا حياجا اليه من الامام نفسه حيث انه يجوز له اخفاء نفسه لمن ينهوا وينظموا الذين
والذي لا يجوز له اخفاء معتقده مع خالفة الامامية له في علمه حياجا في تلك المسائل
ذلك غير ما يعمل يحصل على انه يلزم من اظهار معتقده في الاختلاف في الامامية حتى يعرف
من يوافقه من بخالفة وهذا مما لا يقول احد منهم واما قوله وليس يظهر ان في نفسه انه اقل
في ذلك فام يعرف بنفسه حتى يتبع في قوله ويعرف موافقه من خالفة فان على ذلك
القول لا يتوقف على معرفة العالم وانه ترتب علمها فاما ام لا صدق في كلامه في ذلك
بالنسبة الى الامام وغيره واما قوله وكيف يجوز الخ فنفقوا في مواضع الاختلاف التي لا يشهد بها
الخلافة في زمان واحد وازمنة متعاقبة ليس فيها الامام قوله معروف ثم هو على كل من
ولو قيل كيف يجوز ان يكون له قول كذلك مع ما علم من احواله لكان حقيقا بالقبول وسواء في
القول والمنقول واما قوله وهو يعلم فاجب من كل ما سبق وجه فساد حتى من ان يبين
قال هو بعد العبارة المذكورة ما لفظ لهذا قلنا في مواضع من كتبنا ان ما اخفاء فيه قول الامام
من الاحكام لا يجوز ان يتجسس فيه باجماع الطائفة لانها تختلف ونحو غيره ما ليس بمحمول لانا
ولس هو موافق من هؤلاء المخالفين فلا بد في مثل ذلك من الرجوع الى دليل غير اجماع
به الحق فيما اختلفوا فيه فاذا علمنا قطعا على ان قول الامام موافق لان قوله لا يخالف الحق
وما يدل عليه لادله انه لا يخفى ان ما يرجع اليه عند الاختلاف الواقع في عصر واحد او
كما هو مقتضى الاطلاق يمكن ان يرجع اليه عند الاتفاق فليج الى لا يقول على الامام ما لم
يقول به ولا يحكم بحجته ما لم يحكم بحجة فلو عمل احد من الناس وكثير منهم كان الاعتناء منهم
لا من الامام فاجب عليه ان لا يلوغوا الى ادعاءه ان يجب عليه البطل ووجه الى الحق عند
الماثلنا من منع ذلك ولا يتابع نعيم لاختلاف لما ذكر قد تقدم انه هو الذي ينبغي عليه
اخيرا واخيرا في الطريقتين الثانية كما ياتي في الوجه الثالث لا الله بعد اختياره في ذلك

هذا ما لا يخفى في
الكتاب

هذا ما لا يخفى في
الكتاب

اورد على نفسه بما لفظ فان قيل واذا كنتم تجوزون ان يكون الحق عندنا في بعض المسائل
 خاف عنا ولم توجبوا ما اوجبته كتابكم من ان ذلك لو جرح لوجب ظهور الامام على كل حال
 ولم يجر التقييد وسقوط التكليف في ذلك الامر المعين فالامان لكم من ان يكون الحق في امور
 كثيرة خارجا عنكم ومستندا بغير الامام ويكون التكليف على ما فيه انما للبيان الذي ذكرتموه
 وهو التمكن من ازالة خوف مبين هذا الحق لنا يمنع من تحوير ذلك اجماع طائفتنا وميه
 الخجل اجماع الامة على ان كل شيء كلفناه من احكام الترتيب عليه ليلج اليه طريق قد درو
 نحن على ما نحن عليه على صوابه ونتمكن مع غيبة الامام ظهوره من معرفته ولو لم يكن هذا اجماع لنا
 ما قلتموه بجوز هذا الاجماع الذي شئنا اليه لانه لا يثبت به لان احكامنا الامامية لا مسموعا من
 كون حق في حادثة كلفنا حكم مقرر بها حقنا وهو عندنا ما ان القرآن عاينوا ان في هذا التقييد
 مزيدا للتكليف العلم بحكم تلك الحادثة فداعة فاما ان ذلك لم يكن وانما على ما جعله الله من غير
 ما لانسان منهم حاصل على الجملة في ذكرنا من احكام الحوادث لعلنا نعلم بها يمكن مع
 غيبة الامام كما هو ممكن مع ظهوره انتهى وحكي ان اذ ليس في جواب المسائل موصلة الثاني
 الفقهية منه قال فيها فان قيل فما نقولون في مسئلة سمعته في ذلك مما يؤول لامام في لم
 يكن عليها دليل من كتاب وسنة مقطوع بها كما ان طريق الحق فامان هذا المذهب وهو
 قد انا وتوقعه لا ما قد علمنا ان الله تعالى لا يخلي تكليف من جهة وضروري في العلم بما دامه هذه
 الحادثة التي ذكرتموها اذا كان الله تعالى فيها حكمه به في مختلف الامانة في وفسا هذا
 فلم يمكن لانها وعلى اجماعهم يقتضي ان الحق فيه لا جل وجود الامام جلهم بلا من ان يكون
 على هذه المسئلة دليل قاطع من كتاب وسنة مقطوع بها حتى لا يعوت التكليف بطريق العلم الذي
 يصل اليه في تكليفه لا الاما لان يرضي وجود حادثة ليس للامانة بها قول على سبل انان
 واختلاف وقد يجوز عندنا في شأن ان انان يكون الله تعالى فيها حكمه به فاذ لم يخل في
 الادلة الموجبة للعلم طريقا في علمه هذه الحادثة كما انها على ما ابو حنيفة حكمه انتهى فان
 ان حكم العقل اخ مو حكم الله الواقعي في الحوادث ثبت حكمها بالبيان الذي لا يثبت في بعض
 رسائله حيث قال بعد بيان ان الاجماع طريق موصول في العلم وليس يتبع مع ذلك ان يكون
 بعض ما اجمعوا عليه ظاهر في كتابه وبنوا له وطريقه يقتضي العلم ان يكون ان في قبوله في الاما
 في العقل فيصير التمسك به مع فقد الدليل الموجب للاشغال عنه الى ان ان تقع شيء من ذلك

مع ذكر
 كلامه في المسائل
 التي هي في
 النوع

كلامه في المسائل
 التي هي في
 النوع

في بعض المسائل جازا لاعتماد عليه من حيث كان طريقا الى العلم وصانظير الاجتماع المذكور
 في جواز الاعتماد عليه انتهى الى هذا يشكر كلامه بعض كتبه رسائله الاخر ايضا وعلى هذا
 تمام في الموصليات يوافق كلامه في الطرقات التي استند الى الاجتماع يحتمل ان يتناول ما كان
 يذهب اليه ولا وليست الموصليات موجودة عندها فخر من مذهبه فيها فان كان مذهبه
 فيها ذلك رد بما سبق رجا يشهد حاله في الانضمام تحقيق مسئلة الاجتماع عليها وعلى
 التباينات خصوصاً وعلى غيرها عموماً ويرد على الاول ان المانع من ضمان بعض الاحكام
 هم الذين عللوه بالعلل الغير الرضائية فان كان الامام داخلياً فيهم لم يخرجوا عنهم لتقليل
 جازت مخالفتهم فيه وفي الحكم معا وحيث تبين فساد تعليلهم تبين خروج الامام عنهم اعتباراً
 باجماعهم مع انهم لما حكموا بامتناع خفاء الاحكام لا يخرج عدم وقوعه من صحة فعله نحو ما حكموا
 به ولا فلا مضى للقول بما لم يحكموا به التحقيق في المسئلة هو سقوط التكليف كان مخفياً
 مخفياً ناعند الامام عن لم يصل اليه لم يكن له سبب في عبثه لا سيما اذا كان غائباً على غيره
 غير مقصر في لوازم اعانته واذا له مخافة وهو الذي تنص اليه العقل والنقل كما بين في محل
 اخر وليس في اجتماع الاصحاب ما ينافي في ذلك وان وجد خلافه في كلام جماعة منهم لا يثبت انما
 واجماع سائر الامم بغير ذلك من الادلة هو انه لا بد من وجود دليل على كلف يمكن الوصول
 اليه استنباط الكلف به منه سواء كان هو من التكليف الواقع او الظاهر الذي هو
 واقع في نوب وسواء كان استنباطه بطريق عليه وغيره وانما قال باختصار التكليف الاول
 الاولى والاستنباط في المصلحة جماعة منهم لا ينطبق علمهم على قولهم كما بين في محله وباقى لا بد
 اليه في المطالب لا ينفرد مع جميع ذلك لا يفتقر ابتدائياً الى الاستيعاب على ما ذكره الطرقات التي
 ليس في اجماعهم على وجود الدليل على كل ما كلفه وعدم امكان خفائه دلاً على حجية اجماعهم
 في الاحكام اذ بما كان الدليل غير ذلك مما ثبت حجيته وهو المرجع عند الاختلاف فيصنع
 يكون مرجعاً عند الاتفاق الذي لم يثبت حجيته ايضا واستبعد وجو الدليل على خلاف
 اجماعهم وخفاء علمهم دفع بانه اذا امكن خفاءه على كثير منهم في المسائل الخلافية في غصار
 منطاوله مختلفة ولم يستبعد لك على حجة يفضول في نكاره فيحكم بامكان خفاءه بلا استنباط
 على مثلهم او اقل منهم عند اذا اجمعوا على حكم في عصر احد المحققين علماء الامة والامامية فيهم
 في ذلك العصر اذا جاز ذلك جاز في اكثر منهم في المحلة ايضا ومع ذلك في اثبات حجة الاجماع

في بعض المسائل

الاجماع ولا دليل على حجيته ولا علة لها الا كشفه عن قول المعصوم وخلل افراد عن غير
 في الحكم لعدم استقصاء جميع الاقوال بحيث ينعين دخول قوله فيها قد منع هذا الاحكام
 بامتناع افرادها واظهارها لكمثلها لعل الاجماع يشمل على دو ظاهر كما لا يخفى ان بني كلمة
 على ما في الوجهين في لوجه لثاني كما اشترنا اليه سابقا فقد تقدم الكلام فيه واما عبارة
 المحصى فوجهه لكن الشأن في حصول العلم بقول الامام فيما لا يوجب دليل فاطع عليه سواء
 نحوها عبارة المحقق من بعد ويرى على من حصر منهم وجه حجية الاجماع في قول معلوم
 معلوم بحيث يقطع بان قول الامام ان لا يحصل العلم به اصلا الا في بعض الزمر من الابدان
 المختصة بزمان الحضور وهذا خلاف مقتضى كلامهم ولا سيما في كتب اللغة واما عبارة
 المرتضى في التباين فالحال ما سبق منها في الوجه الاول من جوه الاجماع ويريد فيها
 ان الطريق الى العلم بالاقوال اذا كان منحصرا في الشافعية والنوادر التي عليها كما انصرف
 به امتنع تحققة في قول امام الترمذ ان الامتناع شافعية على وجه يعرف شخصه بوجه حكمه
 يعتمد عليه عدم وجدان احد يدعي لك بحيث يصدق في حقه ولا اتباع له يعرف
 من قناوهم وطريقهم فتواه وشمي جعل اجماع من عداه طريقا الى العلم بقوله والحال ان
 ذكر امكن في حضوره وتيممه مثل لك بل كان ولي به فهو خلاف مقتضى كلامه ثم انما
 استند اليه من استمرار المذهب على طول العهد ند اول الايام وانضما طها على اتساعها
 انتشارها بحيث لا يشك فيما يدعيه له كما في قوله وما لا تدعيه له لئلا يما يسبقه في ضرره
 كل من ذهب ما في حكمها واما ما عدا هذا فالوجدان اقوى شاهد على خلافه مع انه على
 هذا اقصى ما في الباب حجية الاجماع اذا كان على نحو ما ذكره وفي حجة بناء على ما سبق في
 الوجه الاول واما على الوجه الثاني الذي هو موضع الكلام ومقتضا حجية الاجماع
 في اي عصره يقق فلا كما لا يخفى وما استدل به على حصة اقوال علماء الامامية من ان علماء
 كل بخلة وملة في العلوم والاداب معروفون ومتميزون بينا في ما خرج في الشريعة
 من ان من تعلم على سبيل الجملة منهم لم يتر عن فناء بعينه قد تقدم ما يعرب عن صحة ذلك
 واما قول فلا بد من دخوله في جملة هم وقوله لا بد من ان يكون الامام الذي هو انتم
 لا ينفرد الحق ولا يعتقد سواء من هب من هب هذه الفرق وتعليله له بانه لا حق
 ففسادها ظاهر مما سبق وكذلك ما عداها فانه مشتمل على دو ظاهر في نفسه

بوجه حجية الاجماع

ارادنا انما هو انما هو

كلام الشيخ وما قوله لا يتم لا يعمون لا وقول الامام داخل في جملة اقوالهم فان اراد به ان
 لا يخطئ اجماعهم على حقه يكون حجة الا بذلك فلا كلام فيه ولا بعد شئنا بما نحن فيه وان
 اراد غير ذلك فنسوع واما بقية كلامه ضد عرف الجواب عنها وتبين وجوه القبح
 فيها فليست بتردد شئنا بما يتناهى والضحك بما كلفناه ان الوجه الثاني على شئنا
 بينهم بليل الحمد وحداً ولقد ساء الشهيد الثاني في سأل صلوة الله في جملة ما ذكرنا
 وفيما سبق فلا بأس بغل بعض عباراته هنا لما عرفت قلوب القاصرين الذين يعرفون الحق
 لرجال لا الرخا لا الحق ويحسبون الحق بالسمع لا الخلف ان في بابها والعقل لم يصل
 اليه من سلف فليعلم انه لا ان لاجماع عند الاصحاب بما هو حجة بواسطة دخول قول
 المعصوم في جملة اقوال التالين والعمدة عندهم ايما هي بقوله دون قولهم وقد عرفت
 بان قبطية الاجماع عند ائمة موسى مع الخالف حيث انه كلام في نفسه وان كانت
 حجة في حقهم عندنا وسندهم على ما هو محقق في جملة ما ذكرنا كان كلامك فلا
 من العباد ان يقولوا المعصوم في جملة اقوالهم حتى يفتق حجة قولهم وان لم هذا العلم في مثل
 عند الواضع مع عدمه وقوله على خبره عليه السلام فضلاً عن قوله واما ما اشتهر بينهم
 من انه قد لم يغفل في المسئلة مخالفاً وعلم مع معرفة اصل الخالف نفسه بخصوص الاجماع
 ويكون حجة ويحصل قول الامام في الجانب الذي لا يخصر بخلاف ذلك مما يتصور في الجملة
 قول مخالف للتحقق جداً ضعيف لما اخذ من ان يعلم ان قوله وهو بهذا الحالة من جملة
 اقوال هذه الجماعة المخصوصة دون غيرهم من المسلمين الى ان لا تتم مع قول مثل
 الاستدلال ان احكامنا في عصر من الاغصان السابقة هذا لا يخصر لا يعلم به بلد القائل
 لا نسبهم في جميع الارزمان خصوصاً من مضبوطون الاشهاد والكتابة والتحرير لا حولهم
 على حجة لا يطالع مع شك ولا يقع معه شبهة ويجوز احتمال واحد منهم بمحمل الحال فهو
 في جملة الناس مع بقاء من ترك بين الجانبين فان هذا ان ترك ان احتمال وجوده مع كل
 قائل تمكاد مثل هذا لا يثبت له صلاحاً وراسماً استشهد بقول الحق في المعبر الا انما
 جئت ان تمام المعصوم وذكر كلامه في قوله الامع العلم القطعي بدو لا انما في الجملة فما
 ومن ان يحصل العلم القطعي بموافقة قوله عليه السلام لا اقوال الاصحاب مع هذا الانقطاع
 للخصم المفارقة الكلية والجمال بما يقوله على الاطلاق من مادة ترديد عن ثمانية سنة قال

كلام الشيخ في
 قول الامام
 في بيان اصل الحق

وقريب من قول المحقق قول العلامة في نهاية الأصول أنه لما اورد على نفسه أنه لا يمكن العلم
 باتفاق لكل على وجه يتحقق دخول المعصوم فيهم الجواب بان الفرض خوله فيهم اذا اجماع
 اتمايم به فلا يمكن منعه دخوله انتهى قال وبما ذكرناه يحصل الفرق بين قوله مع الجمل
 بحاله على ما وصفناه وبين قول رجل من علماء السليبيين في اقطار الارض حيث حكم
 الجمهور ويتحقق اجماع السليبيين ولم يقدح فيه احتمال مخالفة بعض الاقطار لا يعلم وجه
 الفرق ان قول هذا البعض في قطر من اقطار الارض مع كونه مجتمعا مطلقا مما يستحيل
 خفاة والجمل بعينه عادة فلو كان ثم من هو بهذا الصفة لظهر للسليبيين ونقلوا بهذا
 تمايدل عليه العلم العادي قطعاً وان حصل شك في العلم فلا أقل من الضيق الغالب لنا بحرم العلم
 الكافي في الدلالة على مسئلة شرعية حيث ان طرق الفقه كذلك بخلاف قول الامام فهو
 عينه وتحمله وكلامه في هذه الاقطار المطاولة بكل جهة فان ادخل قوله مع جملة اقوال
 قوم معلومين تحكم ظاهرهم بتوجه العلم بقول المعصوم ودخوله في اقوال شيعته ظهوره
 كما اتفقوا بانه عليهم السلام في مسائل كثيرة اتفقت فيها كلمة علماء شيعتهم الرواية باجماعهم
 لقول بوجوب مسح الرجلين في الوضوء والمنع من مسح الخفين ومنع العوا والقضبان لارت
 ونظار ذلك انما الفرع المتجددات حال الغيبة وقع الخلاف فيها فالرجوع فيها الى
 شان اليه لا يدل من الكتاب السنة وغيرهما من الادلة المتبر شريها لا الى مثل هذا القول
 الغاربه عن اهل زمان قال هذا قدوة من مقال في هذا المعام في بقى الباقي في التحال فنبه
 ولا تكن ممن يعرف الحق بالرجال فتقع في مهاي الضلال ثم قال انما نبهنا عليه لكثرة الخطا
 اليه في ابواب الفقه واستدلاله فضل ان بواسطة اقدم اقوام وخطا في الاستدلال به
 اجله اعلام انتهى كلامه في الجمان مقامه قد تقدم عنه في التمهيد المسالك يا عيني
 في الثاني ما يعرض ذلك وقال في شرح الدراية بعد الفتوح في الشهرة المناخرة عن الشيخ
 في خبر الجمل الضعيف بما ما لفظه وقد كشفت لك بذلك بعض الخطا في الباقي في التحال
 واتمايمتبه لهذا المثال من عرف الرجال بالحق ينكره من عرف الحق بالرجال انتهى قال في
 كتاب النكاح من المسالك في جواز تجاوز هذه السنة واجتاج المرتضى على مذهب وهو المنع من
 باجماع الطائفة وهو عجيب فانه لا يعلم له موافق فضل عن ان يكون مما يدعي فيه الاجماع وقد
 اتفق له ذلك في الاستقنا في مسائل كثيرة ادعى فيها الاجماع وليس له موافق كثر جملة فيها

كما في المسالك في النكاح في
 كتاب النكاح في المسالك

بعض الرهائل انتهى لواقع له على سائر مشتملة على ما ذكره في الرثاء الزهودة وهذا كلها
مع ما ياتي عنه واخر كما بناها يشهد بكون الرثاء له مع اشتمالها لستها اليه كما ذكرته في
جماعة من معاصيره والقرنين الى عصره عنها وهم المقدس لاديبه ولده الشيخ
حسن منهم سبطه لا وثق الا وزع الحقوا ليدقق فعمل عنها في المذارك بلا ريبا في
لستها اليه لعل لها كانت موجودة عنده بخط جده ومنهم من سنده وهو الشيخ محمد فقل
عنها في شرح الاستبصار فلا تدفن الى تكار ذلك بمجرد وجدان امثال ما ذكرتها
لجملتك بحقيقتها وخفيها وحسن ظنك به بل لا مبرع بكس لك كما لا يخفى قال
الحلي في كتاب لصلواته من الجوارح في ما ان الغيبة لا يمكن الاطلاع على الاجماع اذ مع
امكان الاطلاع على مذاهب جميع الامامية مع مفرقتها وانتشارهم في فطار البلاد والى
بكونهم متفقين على مذاهب احدى الاجتهاد في لاق الغيرة عندنا بقول المعصوم ولا يعلم
فيها ثم ذكر طريقة الشيخ الاثنية في الوجه الثالث وقال انها لا تتم شأها اذا كانت في روائها
اصحابا واروا به خلافت ما اجمعوا عليه ثم قال وان كان في زمن الخصموا ادعوا بالحق
الاجماع في زمان خصوص امام من الائمة عليهم السلام فان لم يعلم دخول قول الامام بين قولهم
فلا حاجة فيه ايضا وان علم بقوله كاب ولا حاجة الى تفنن الاموال الاخر لان يعلم الاما
بخصوصه انما علم ودخوله لانه من علماء الامة وهذا فرض في دريعد تحققة في زمان
من الازمنة انتهى قد صدق ما ان لك من غير من الافاضل الذين لا يمتون بحسب الرئاسة
والحرص على الحافة والمنافسة ولا يطعن عليهم بقصور الانظار وفلة التبع للاخبار
والامار وكلام من سلف من علماء الأبرار وقد يتنا مفضلا وسنتين بينهما كباب
ما هو الحق الذي لا ينبغي ان يشك فيه يشرب فاعمله واغرف قدوة سانه بين كذا
الاصحاب ان كنت من اولي الاباب لثالث من وجوه الاجماع ان يستكشف عملا
راي الامام من اتفاق من عدا من العلماء على حكم وعدم رداه فنه نظر الى عند اللطف
الى لاجلها وجب على الله نصب الحق المتصف العلم والعظمة غية فيما اما سنا اليه اوانل
الرثاء والذين في محله فان من اعظم فوائد خط الحق وتميزه من الباطل كمال بضع تحضا
ويرفع عن هله ويشبه بغيره وتلقينهم طريقا يمكن العلماء وغيرهم من الوصول اليه
ومنهم وتبسطهم عن الباطل ولا اورداهم عند اجمعوا عليه سواء اتفقوا على قول واحد

في علم من علم
الرثاء الكلي

كل امرئ له حظ من العلم

الاجماع في زمان
الاصحاب ان كنت من اولي الاباب

أو أكثر كذلك وجوب هذا ثابت مطلقا سواء قلنا بجحدها جماعهم أم لا فلا يلزم الدرك
 كما توهم وإنما يلزم على ما تقدم عن الرتبة ولا يتوقف المطلوب عليه كما هو ظاهر
 حتى على جملة من لا فاضل في الميزان ولم ينعهم ولم ينعهم بشئ من الطرق الظاهرة ولا
 الخفية مع امكانه علم موافقته لهم لا منشاخ اخلاصه بما وجب عليه نصبه لجله مع انتفاء المنا
 عن فعله فاجماعهم على حكم يكشف عن كونه رأى الامام استغفرهم عليه عدم رددهم
 لا في قول وقوعه ولذا يحكم بطلانه مع رده لا بطلان رده لناخرو بعد فرض وقوعه
 وهذا الوجه وهو الاستناد الى عادة اللطف والقول بوجوب ذكره على الامام مطلقا
 هو الذي اعتمد الشيخ في كتاب لعدة وغيره ويظهر منه ومن كتاب لعدة انه خبرنا انه
 الذي ارتضاه المرتضى ولا ثم رجع عنه ويظهر مما تقدم عن المرتضى انظر اليه في كتاب
 عنه فيها ومن غير هذا انه مدسب خطا بنا فديما وبه صرح الشرح في رتبة الرتبة ايضا
 مرتبة الوجه الثاني قد ابطاله بما سبق عنه وافتر المرتضى على الامم من معادله بنكدها عليه
 ايضا مدسب جماعة آخرين قدما الاحاط بما خربتم الا ان منهم من مسئلة الاجماع
 ما ذكر منهم من تعرض لما يترتب على قاعدة اللطف بحيث يظهر منه لقول في الاجماع بما ذكر
 يلزم منه ظاهرا ذلك ولندن كرجلة من كلامهم في الباب كذا نص في كتابه انما
 فانه في وائل لعدة صرح بان الاجماع عندنا اذا اعتبرناه من حيث كان فيه معصو لا يجوز
 عليه الخطا ولا غلوا الرتبة منه وطريق ذلك لعل ذلك التبع وصرح في بحث الاجماع
 بنحو ذلك وبينه ولا انه لا عبرة الا بقول الامام وانه اما يعتبر الاجماع وتظهر فانه عند
 نعتن قوله بعلم بان قوله داخل في اقوال المجتهدين لا وجوده كل من لم يكن الامام
 حجة اصلا اي في كل من كان كما هو الظاهر في عمل وجها اخر فندبرتم ذكر في كيفية الامام
 ما نقلناه عنه ملخصا الى قوله باق القولين شأنا اخذنا قال ويجري ذلك مجرى الخبرين
 المتعارضين الذين لا ترجح لاحدهما على الاخر ثم قال وانما قلنا ذلك لانه لو كان الحق في
 احدهما لوجب ان يكون مما يمكن الوصول اليه فلنا لم يكن ذلك على ان يكون باب الخبرين متوقفا
 ان يكون الحق في احدهما لا نقول لم يكن فلنا لما يميز ذلك لقول من غيره فلا يجوز لنا
 المعصوم الا سنار ووجب عليه ان يظهر بين الحق في تلك المسئلة ويعلم بعض
 الذي يمكن اليه الحق من تلك الاقوال حتى يودى الى الحق لا في الامم ويقرن بقوله علم مجز

كلام الشيخ في
 كتابه

يدل على صدق كونه متى لم يكن كذلك لم يحصل التكليف في علمنا فناء التكليف في ظهوره
 او ظهوره من غيري بخلاف دليل على ان ذلك لم يتحقق ذكره اذ كان على نقول ان الذي ينفرد
 دليل من كتاب وسته مقطوع فما كان ذلك كما في باب راحة غلة التكليف لم يجب
 عليه المهور او اظهار من بين الحق على جوانب ثم دفع الثاني وبين هذا وما سبق
 من الحكم بالخير عند اختلاف وقد ترجح بان هذا التماس هو مما يجوز التحية وبه لا يما الى
 كان الحق عند الامانة خاصة وكان الحكم من الامور المتبعة ومنه عدم صدق الحكم بالخير
 دخول الامام بعينه حد ذاته فيان المحققين الذين كل ما حكمه النبيين لكن لا على النبيين
 ساقى كلاما هذا الا ان صرفا ليعين كلام الامام منهم عن طاعة كاهولان في الاحكام
 المتعارضة العالم للجمع بينهما بالتحية لا يحل على هذا بل من دخول في الترجيح معناه
 تساهله في طهارا النبيين عدمه ولم يجد ورمه في الامانة ما بعد ثبوت التحية بالعلم
 بقول ح واجبا باظهاره لا يخلو الامام من بطر مدونه بل مدونه ما دون النصص على
 النبيين ولم يكن لنا على لوجه بوجوده ان دفع الامانة ما وان صير يقض علمنا
 في وصول لينة ومنى مع هذا لما لم يستقم كلامه دليله بالارباب كذلك دافع على
 كون التحية مع هذا ترجح من الاحكام الظاهرية لا الواقعية وكفى الترجيح بما لا يوجب العلم
 ويؤيد ذلك جعل لقول المحققين كالتحيزا المتعارضين لانه بناء على عدم حوز به
 الاجماع بعد الحاد على احد نقولين معللا بما قاله التحية بالامانة قبله قد نزلت
 وذكر المصطفى اجزاء محوز يكون الحق فيما عند الامانة والاقوال الاخر تكون كلها
 باطلا ولا يجب عليه المهور لانه اذا كان سبب شتاره مكل ما يقول ما لا يسمع منه
 نصرة وبما معه من الاحكام يكون قد نزلت من قبله بوساطة الواسطة فيستال العلم
 بمعناه واذى نينا الحق الذي عند الله ان هذا عندك حجة لا يورث الى ان لا
 يصح الاحتجاج بالاجماع عاصدا فضلا لا بالاعلم دخول امامها الامام المتبى الذي يتبناه
 في حوزنا انفراد بالقول ولا يجب ظهوره مع ذلك من الاحتجاج بالاجماع ثم ذكر الامور
 نفقعي اعتبار دخول نفسه في الجميعين بالاعلم بعينه كاستناره قول علماء الامانة في العلم
 بالاصول والذوق وتعمل في حقهم ملك دون غيرهم وان كان من المعقبات وصحا الحديث
 بعد كون الامام منهم قطعاً وغير ذلك مما يضر للمنفرد في كلامه ثم قال اما اذا اجتمع

هذا الكلام
 لا بد من العلم
 بالحق

ولا بد من العلم
 بالحق

الشرع

هذا الكلام
 لا بد من العلم
 بالحق

هذا الكلام
 لا بد من العلم
 بالحق

الاستدلال بدليل وببليج ارا واحد ان يستدل بدليل اخر ما يحصل ان الذي قد
 اليد لا يمنع ذلك ان ذلك الدليل فايوجب العلم الا اذا اجموعوا على انه لا دليل غير ما
 استدلو به فانه يوجب العلم بان ما عداه شبهة ما اذا اجموعوا على نفسه فيجوز الاستدلال
 به ثم لو رد بان كيف وسع العضوان لا يثبت حتى يستدل كما غير الجواب بان ما يجب عليه
 ان يثبت ما تنقلا راحة العلة عليه لا يكون هناك ما يقوم فيه مع ما قال ايضا لو لم
 يتبين صلا شيئا اذا كان هناك طريق للمكلف الى علم ما كلفه كان ذلك جائزا ليعاونا
 يجب عليه بيان ما هو موقوف عليه لا يكون هناك ما يقوم مقامه ثم قال القول في ظاهر
 بين المطابقة ولم يعرف له مخالف يحتاج ان نظرية فاذا جاز ان يكون قول معصوم محلا
 لا ينبغي ان يقع على صحة وان لم يجوز ان يكون قول المعصوم محلا فمقطعنا على صحة
 ثم بين ان الطريق الى العلم بموافقة والمخالفة وجود دليل عليه على صحة ذلك القول وفشا
 فان لم يوجد ذلك جبا لقطع بصحة وموافقة لقول المعصوم لانه لو كان مخالفا لوجب
 يظهر والا كان يتبع التكليف الذي لك القول لطف فيه قد علمنا خلاف ذلك ولم يفرق
 في القطع بصحة وموافقة لقول المعصومين ما اذا اختلف وجود مخالف انما اتفق عليه
 او دليل على او نفلي له ايضا اكر او نظره اليه وما اذا لم يفعل لك ولا بين ما اذا اختلف
 صدور ذلك القول الاعتراف بل يكون فاسدا لذلك ويكون فاسدا كما ياتي في العلم بفساده
 او الحكم به وما اذا لم يحتمل لك بان علم انه انما نشأ عن دليل قاطع فيكون ذلك في العلم
 بصحة وعن دليل حتى يعتمد عليه فيجوز فيه ما ذكر على قوله لا بين حصول العلم انما العلم
 وفروعهما الخفية النادرة التي فلما يحتاج اليها وترجاة الشك غير جدي لا قدرها
 والحكم بما اقتضته الاصول والواعد لا بالحكم به واحد بعدا احد ظهور بين الاما مباحا
 او استمر بينهم وانك خير بما في جميع لك وياتي ما يكشف عن الحق والخفي في الاستماع في ذلك
 قال ومن قال من احتجنا على ما حكينا عنهم فيما تقدم انه لا يجب على المعصوم ان يعلم ما عداه
 حيث ان من هو سبب غيبته هو السبب لقول ما يتعلق بصحة فيكون ذلك في من قال
 ان ما يفوت من الاستماع بغيره لا نام واقر ونهية قد في من قبله يستدعي من قبله
 يتوقف في ذلك القول ويجوز كونه موافقا لقول الامام ومخالف له ويحتاج العمل في ذلك
 العقل حتى يقوم دليل يدل على جوب استغناء عنه قد قلت ان هذه الطريقة غير مرضية

ارا واحد ان يستدل بدليل اخر ما يحصل ان الذي قد

فيها توذي الى ان لا يستدل بالاجماع الطائفة اصلا بخلافه يكون قول الامام مخالفا
 مع ذلك لا يجب عليه ظاهرا ما عند وقد قلنا خلاف ذلك انتهى هذا اخر كلامه في
 لغة في بحث الاجماع وحكي الشيخ المحصي في التعليق المرفي عن في التمهيد انه ذكر فيه
 سببنا المرنضي كان يذكرا انه لا يسمع ان تكون ههنا امور كثيرة غير صلبة البناء
 عليها وودع عند الامام وان كتبها لنا قلون ولا يترك مع ذلك سقوط التكليف من
 الحلق لانه اذا كان سبب تعيينه حرم من اخافه من اوجه الى الاستناد الى من قبل نفسه
 عوف ما يقوته من الشريعة كما ان ما يقوته من اللطف تنصير الامام الى فيه من قبل نفسه
 قال وقال الشيخ وانه ترصد العمل في كتاب لغة في قول لغة قلنا هذا الحوزة
 او لا ما تستدل في اكثر الاحكام من حيثها جاع الفرع من حوزة الامام يكون قول الامام مخالفا
 فغيره ولا يجب ظهوره في العالم ان يقول ما انكر ان قول الامام خارج عنه من سلطان القول
 ما ينافاه ومع هذا لا يخفى على الجمهور انهم يوافقون ما يقوته مما يثبتنا في الخارج ما لا يوافق
 اصلا انتهى قال في تكرار العبارة المرفوعة ان يقول حجة لا يسمع ان تكون ههنا امور
 عشر اسئلة انما يودع عند الامام وان كان قد كتبها في كتابه لم يعلوها ولم يرد
 مع ذلك سقوط التكليف عن الحلق في ذلك دليل على حجة ما قلناه من قال الشيخ وهذا معنى
 لغة قضية الاصول وذكوري بعض المواضع الاخر ما يقوى القابض الى اكثر مما ينافاه في
 موضع في ابطال هذا هيبث الفرقان كذا الحوزة لا يخرج من لامة سقوطه على من خصنا
 وان اخذنا في لغة ذلك لان عندنا ان لهما ان يخطوا ما مام مقتولا بخلاف لغة الفاعل
 فاذا الحق لا يخرج من لامة لكون مقتضياتها وعندنا لعل لهما ان يراك فيما ذلك على
 الاجماع فخذ في موضع اخر ما في الوجه الثاني واخره مع هذا القول عاما ان لا يثبت
 علم يحد منهم فاما هذا المذهب لانه هو من ذم الكساية او الواقعية او حاد ويسان
 واحدا او اثنين فاما تعلم منشاء وتولك فانصد بقوله واعتبر يا اقول لا يثبت ثري
 فقطع عن كون مقتضياتهم في موضع اخر استدل على ان حلة من قبل لغة في حلة
 وقال في اخرها ما الشبهة فاما اقول نكح سبب الله من حق توذي الشريعة لانه لا يمكن ان يعلم
 ذلك الا من جهة قلنا ذلك وجبا المنع منه ليس كذلك لانه لا علم الا من جهة التعليق
 بالشريعة والادلة مقتضياتها على ما يحا حين ذلك لم يردوا الى غير ههنا من قول ولود جانا

كلامه في اللغة
 في اللغة

كلامه في اللغة
 في اللغة

ينتهي الحال الى حد لا يعرف الحق من الشكوك الا بقوله لوجبان يمنع الله منه ويظهر بحيث لا
 يوصل اليه مثل النبي قال ونظير مسئلة الاثام ان النجبة اذا أدى ثم عرض فيما بعد ما يوجب
 خوفه لا يجب على الله المنع من ان عليه الكف من قدر تراجعت بما اداء اليهم فلهم طريقا الى
 معرفة لطيفهم اللهم الا ان يتعلق بهم اداة اخرى للمستقبل فانه يجب المنع منه كما يجب في الابتداء
 فلهذا سوي بين النبي والامام ثم ذكر استثناء النبي صلى الله عليه وآله في الشعب الفاضل قال
 وليس لاحد ان يقول ان النجبة استمر عن قومه الا بقدا داء اليهم ما وجب عليه داءه لم يعلق
 بهم اليه حاجة وهو كفي الامام بخلاف ذلك ثم بين وجه بطلان ذلك بان النبي انما استمر
 قبل المحرقة وما كان ادى جميع الشريعة فان اكثر الاحكام معظم القرآن نزل بالمدينة
 فكيف يحكم بما نه كان بعد الاداء ثم بين انه كان ايضا يحتاج اليه حال استئناس من جهة التبدل
 والسياسة والامر والنهي قال في اخره ان قيل كيف الطريق الى جهة الحق مع غيبة الامام
 فان قلتم لا سبيل اليها جعلتم الخلق في حيرة وضلالة وشك في جميع امورهم ان قلتم يصيب
 الحق بآرائكم قل لكم هذا تصريح بالاستغناء عن الامام بهذه الدالة قلنا الحق على ضربين
 عظمي وصغير العظمي يضاهي دله والسمع عليه دله منصوب من قول النبي ونصوصه
 واقوال الائمة من دله صلوات الله عليهم قد يتقوا ذلك واوضحوه ولم يتروا منه شيئا الا
 صليين غير ان هذا وان كان على ما قلناه فالحاجة الى الامام قد يتناوبونها لان جهة الحاجة
 اليه مستمرة في كل حال وزمان ثم قال والحاجة المتعلقة بالسمع ايضا ظاهرة لان النقل
 ان كان وادع عن الرسول وعن ابناء الامام عليهم السلام بجميع ما يحتاج اليه في الشريعة
 فحاجته على التافهين لا تعدول عنه ما بعدا واما الشبهة فيقطع النقل ويبقى في وجهه في نقله
 قال قد استوفينا هذه الطريقة في تلخيص الثاني ثم ورد سؤال اخر منفتحا لدعوى الامام
 على ان كل شيء شرع بالنبي ووضحه فهو لازم للائمة الى ان تقوم الساعة واحال الجواب على
 ما بينه في التلخيص مستوفى قال وعلينا ان الله تعالى لو علم ان النقل ببعض الشرع المرفوض
 ينقطع في حال تكون فنية لا اتمام فيها مستمرة وخوف من الاعداء بافيا لا سبيل ذلك
 عن طريق له اليه فاذا علمنا بالاجماع ان تكليفه مستقر ثابت على جميع الامم الى قيام الساعة
 علمنا عند ذلك لو اتفقوا على قطع النقل بشئ من الشرع لما كان ذلك الا في حايات يمكن منها الاكاف
 من الظهور والبروز والاعلام والافان ثم ذكر كلام المرتضى في قوله كما سبق ثم ذكر بعد

ذلك ان مكان الامم شوق ولياثة بوصول جميع الشرع اليهم ولولا ما وقعوا ذلك خور
ان يخفى عليهم كثير من الشرع ويقتطع دونهما فاذ علموا وجوده في الحجة امتوا جميع ذلك مكان
اللفظ بمكانه خاصا من هذا الوجه ايضا انتهى ذكر في المختصر الثاني في محله من هذا القام
وياتي بعضها عن الثاني وحكي عن المرتضى في مواضع اخرى لثاني ما روي في كتاب العتبة في قال
ايضا وهذا قوي يقتضي لاصور وقال ايضا اما الرسول انا ما نزلت ليعتق علي لان سبقت
نفي الامم جهته ولا بوصول اليها الا بقوله في حازرت ليعتق عليه لم يكن لنا ان نعلم ما كلمنا
طريق ثم ذكر ان الامام ايضا لا يجوز عليه التقية اذا تصدت للحج في قوله ولا يعرف الحق الا
من جهته ثم قال فان قيل مع تجوز التقية على الامام كيف تسيل الى تعلم هذا منه غفلا
فكيف يخلص لنا ما يقضي على تسيل التقية من غير علمنا اول ما نقوله ان الامام لا يجوز ان
يقضي بما لا يعلم الا من جهته ولا طريق اليه الا من جهة قوله وانما تجوز التقية عليه فيما اذا كان
والقينات ونصبت عليه لذلك لان حتى لا تكون بناء فيه مهلة لطريقا صا الحق وموقفا
للمشبهة ثم لا يفتي في شيء الا ويدل على حرجه من مخرج التقية ما ما اجابا كلاما ونبقت ما ونبقت
عنه ومن اعترض جميع ما روي عن ائمتنا عليهم السلام على تسيل التقية وجد هذا لا يقر بما ذكرناه
انما ان التقية انما تكون من بعد ودون الاثر من الماهم ذو الموثوق به فابعد عنهم
الى ولا ياتهم وشيعة منهم واحكامهم في غير محال يجوز بيع الشاة انه ليس على حدة التقية
وما يفتون به بعد او يمتحون في شيا من يجوز ويجوز ان يكون على تسيل التقية كما يجوز
غيرها انتهى لا يخفى ان التقية قد يكون لا مورا حركتها في حله وكثيرا ما يستفادها على
في من يخصه فاصلا عن غيره من التقية وقد ورد الترجيح بين الاحكام والظاهر ان التقية
والموعد على الشريعة والكلية في ما وطعن فيه الحق ما خلا ايضا عن بعض الامم الشيعية
كالغيد وغيره وللغيد فيه كلام ذكره في مسائل في القول الروي ونفي الحد وما في الاشارة
اليه في الوجه الثاني وقد روي جماعة من متأخري الاخباريين ان حلال الاشارة في كل
ليس في التقية العلم بالاشياء الواردة لاجلها وما اشبه ما بين هذه الكلمات من التامر على
ان حال الكلام الشيخ منظوفه كما لا يخفى ذكر فيه ايضا ان لمعاوم هذا لادلة القاطعة
على عهدها من الفرع ولذلك تكلف الناس طرقها الخفا والاشتباه ثم اورد ما نقل
يؤدي الى الحجة والى ان الناس كلهم اصحاب الحق من غير دليل يصلون اليه من جهة اجتهاد

هذا الكلام لا يخفى عليه

هذا الكلام لا يخفى عليه

بأن الله تعالى يكلف لأبائكم الوصول إليه فانتفاعاً بالشرعية عن الرسول صلى الله عليه وآله
 فلا ظاهر يقطع العذر كفتنا فيه الرجوع إلى النقل ما لم يكن فيه نفل لا ما يقوم مقامه من الحجج
 السمعية أما لأن الناس عدلوا عن نقله ولا نهم يحاطبوا به عول بهم على قول الأمام القام
 مقام الرسول كفتنا فيه الرجوع إلى قول الأئمة المستخفين بعد رسول الله صلى الله عليه وآله
 ولهذا نجد الحكم في جميع ما يحتاج إليه من الحوادث موجوداً فيما نقله الشيعة عن أئمتها عليهم السلام
 وكلما يتكلف غسومنا فيه الاجتهاد والراي فيه نص مجمل وفصل هذا ينقط ما طنوه و
 قال بضاً فان قيل قد علمنا ان نعتهم لا امام والحق قد اختلفوا في مذاهب فيلزمهم ان
 الى امام اخر يقطع اختلافهم وما يوجب لغنا عن ذلك في اختلافهم بنقص ما ذكرتموه عن حكمكم
 قبل لم ليس بغير اختلاف من عندهم والحق في المذهب الا انهم لم يخلعوا الا على ليل هب
 عن طريقه بعض ووصل اليه بعض هذا كما يقول من اختلف في الأصول وان كان خصمنا
 من اثنين مناعاً ان عليها أدلة موصلة الى العلم ليس اختلافهم موحداً لا دفاع الأدلة
 على ما اختلفوا فيه فكذلك عندنا الاختلاف في الشريعات لأن على كل حكم منه دسلاً
 شرعياً من لم يصل إليه عدل عنه فاما ان من قبل نفسه وليس فكذلك ما ذهبنا
 في الشريعات على انهم مجمعون معنا على ان لا دليل على كل حكم موصل الى العلم هذا ينقط
 ما اعترضوا به انتهى قال في كتاب الاخصان ان من لا يعرف الامام لا يجوز ان يعرف من بعده
 الا ما توارى النقل به وذلك ليل فاطم عليه من ظاهر ان واجتمع لامة عليه واما ما عده
 ذلك فانه لا يعلم وان اعتقدتم قال والشرع يصل الى من في البلاد السمعية في من التوا
 الامام ما النقل المتواتر الذي من وذا من حافظ معصوم متى انقطع دهرهم وقع فيه صيط
 ملافاً حتى يصل إليه وينقطع عن رهم فاما اذا فرضنا النقل لا حافظ معصوم وذا التوا
 فاما لا شق بانه وصل جميعه وجوزنا ان يكون وقع فيه تقصير او كان لشبهة او بعد واما
 فاما من من وجوع شيء منه لعلمنا بان من وذا من معصوماً متى وقع خلل فلا فاه وذلك لما لنا
 في زمن الغيبة فانا في علمنا بها التكليف وعلمنا استمرار الغيبة علمنا ان عدلنا من قطع
 ولعلمنا حاصل لا نلزم ان يكون خلاصاً لاسقط التكليف اظهر الله تعالى الامام ليس لنا
 وقع فيه من الخلل قال ايضا ان اللطف بالامام حاصل لم يظهر له من شيعته اذ بكلمه
 بقوله جميع الشرع اليك لانه لم يصل اليك لانك لا تساغ له الا تسوط التكليف

كلام في الشك في
 الامام

غيره على غيره ويحتمل ان يكون نظره في غيره ويبنى على ما سبق قال بها ايضا فذكر ان
 يلزم من ذهبنا الى نقص القرآن ان يقال له جواز ان يكون قاطع منه وانقص حذرت
 وكما وبنفسه من هذا الالتزام ان يقولوا لو وقع هذا لكان امام القرآن مستبوعا
 لان التكليف اذا كان يقتضي عمومية نصب الادلة للمكلفين متى كم من القرآن ما ينصهر فيه
 وعناده لم يمكن للمكلفين في المستقبل طريقا الى معرفة ما يلزمهم من التكليف هذا
 تكليف بما لا يقاوم ثم ارد عليه انه لا يخرج يلزم سقوط التقيد بلاؤه ما ينقص منه مع
 سؤنة سابقا قبا عروضا لنقص التصاوة وغيرها مال واذا خا من مصوى من كلف
 مع سؤنة التكليف عليه بغض مصالحه تكليفه لها شاع لك في جميع النهي ان المثال
 طعن صاحب الغيبة على الامامة يجوز وجوده في القرآن قد كتمت له مغلدا وادخلنا
 فاننا لم نذكر في ذلك لم يعد وما لنا ناصرت له الروايات واحفظت عليها الروايات من قبل
 في الاما كثيرة شهد جماعة من الصحابة انها كانت تقرأ في جملة القرآن وهي غير موجودة فيما
 نصبت صحفنا والحال فيما روى من ذلك ظاهر ثم قال وليس يلزم لاجل التفسير ما لا يزال
 يقول محققنا من الزعم ان يكون جملة مما لم يصلح ما من القرآن وانقص سيق
 حكاه لاننا من ذلك بالوجه الذي كثرنا وعولنا عليه في اللغة بوصول جميع النسخ النافذة
 قال في النبايات في جملة كلامه ورد على نفسنا من هذا الامامة في حصة النسخ النافذة
 ان المؤيد عن النبي شريفة في حياته يجوز ان يكتموا ويخطوا ما بلغوا حتى يرفعوا على النبي
 لتلافي والاستدراك ويجوز على الامامة بعد موت النبي ان يكتموا كثيرا من النسخ النافذة
 ذلك على بيان الامام فان كان ظاهرا متنا من ذلك استدركه وان كان عائنا فلا بد من ظهوره
 والحال هذا حتى ظن لو علم الله تعالى ان سببا الغيبة في الاحوال التي كنتم بها الاية
 لا يعلم الا من جهة الامام لما بقي التكليف على المكلفين لان سبب الغيبة التكليف مع هذا الاطلاع انما
 المصالح منه والمفاسد تتجوز فان خشية ما اسنا نفتموه هذا الكلام محض مصلحتهم لم يروا
 موحدا صوابا ظهور الامام من الغيبة ورفع الغيبة واجتماع الامامة على خطائهم هي
 على طريق التاويل بل بغض الله تعالى الى ما هذا بل ويجمعون عليه يرفع على الامامة في حق
 قيل لكم ما يدعون فيه الى طلق على طريق التاويل الشبهة عن هذا الاكون طريق الحق
 ولا موقفا على بيان الامام حتى يقال انه يجب عليه الظهور ان كان عائنا ونحوه من النسخ

كل ما في القرآن من النسخ النافذة

كل ما في القرآن من النسخ النافذة

يمكن ان يعلم الحق بالليل الذي هو غير الامام انما يجب ظهور الامام حتى يتبين ما لا يرى
 العلم لا قوله وبنيانه وهذا لا يتم الا بان يعلموا عن نقل بعض الشرائع ويكتفون ببعض القول
 بانه لا جهة لعلمه الايمان الامام ثم ذكر في الجواب عن ذلك ما يقتضيه الاعتناء بتجليه عند انكاره
 وقال فيهما في الجواب عن سؤال آخر قد اجابنا عن هذا السؤال بعينه في جواب مسألة وثلاث
 من الموصل واوضحنا ان ذلك اي حفظ جميع الشرائع بالناس فليدين انما كان جازرا عقلا وتفقدا
 وانما منعنا منه جماعا لان كل من قال ان الامام هو من يجوز عليه ان يكون من الشرائع حتى
 لا بد كره واكثر لا يجعل المؤمنين من ذلك الايمان امام النعمان له وايضا لا يستندوا به
 غيره مما يجوز رضاه وتقدير ان يكون الثقة له ومن جملة الى ان قال من جازاه عليهم لم يحاذ
 هم الامامية خاصة لا يستندون الثقة والحفظ الا الى الامام دون غيره وانما يستند اليه
 الخيرة الامام من جملة الكتمان على الامة واذا بان بالادلة العامة فحق الكتمان عليهم فلا
 يعلم الا بالثقة التماسيح استنادا الى الامام دون ما اشار اليه سابق الكلام في ذلك الى
 ان قال ومن هذا الذي سلم في الشريعة في ما سنا هذه خادما شريفا لا يفرح به ليدرك
 وساعد الحج من التواتر وطوام القرآن كان يجب ان يذكر الخلق الفرة المحقة فهو المعتمد في
 في كثير من الاحكام وقال في قولنا لا تنصنا ان جهة الامامية في سوار جميع الفرة او كسار
 في غيرهما من الفقهاء في جماعها عليه لا بجماعها جهة قطاعة وذلك لا توجيه للعلم فان نصنا الى
 ذلك طاهر كتاب الله سبحانه وطريقه اخرى توجب العلم ونتم اليقين في فضيلة ودلالة تنصنا
 الى اخرى الا في جماعهم كفاية قال انما فانما ان جماعهم جهة لان في اجاعهم قول الامام ان
 ذلك لقول على ان كل من ان لا يخلو منه انه مقتضو لا يجوز عليه الخطا في قول الامام في هذه
 كان اجاعهم جهة ويدل على طاعتهم ايمان تنصيل هذه الطريقة بيان كيفية الطريق الى
 يكون قول الامام في جملة اقوال الامامية وجه معرفة ما ذهب مع عدم تنصيصه عليه انما
 يجب ان يقول من لا يعرفه كيف عرف مذهب على سائر كتبه ولا سيما التايات الموصلة الفقهية
 ثم انه ختم بالاجماع في كل ما ذكره من المسائل حتى في مسألة انه لا يجب ركوه الا في تنصير
 اصناف بانه لا يقدح في دعوى اجاع الامامية على ذلك مخالفه ابن الجبيل دون غيرهم
 فيه ودلالة الاجماع والكثرة المروية عن الامامة على قولها ذلك لشدة دها وتقد الاجماع عليها
 وما خرج عنها وما عارضها اظهرها فاقوى واكثر منها وصرح في مسألة اخرى في نصيب

هذا هو الصحيح في الامامية

الاول بتقدم الاجتماع واما خبره عن ابن الجنييد كذا في مسئلته انه من لسانه من تركوه صريح
مسئلة انه ساعد مع بعد الشك بتقدم الاجتماع على من كتمه لصحة قوله عند الاستحالة
للقوليه فما صرح في مسئلة جواز حكم الحاكم بعلمه بتقدم الاجتماع على ابن الجنييد للفرقة ثم
بكله في تحقيق من يسمع كلامه ولا من يخصص وفي قول نهاده العبدان على الاجتماع مما كان
في لسانه انتهى الامر بان يكون الحق لا يعرف الا من جهة الامانة بقوله ان بعض الناس
عن الفضل بن البراء لا من جهة من لا يقوم الحق بقوله ونقيب الحق في قول الامام ما لا يجوز
كما لا يجوز على الشك والحال فانه ويجوز على كل منهما مع قوة استصحاب الحق لمجرد
حمله بالوفاء الى الحق ولا منعه من ذلك وقال ايضا لا يجوز على الامانة العبدان لموسى مما كان
ما يحج والبيان ان نصيبه من الالات حتى يكون مساويا مع قوله الحق في قوله
للمشهد ثم لا ينعى في حق الاوبدل على جرحه من خروج الحق من الاستحالة كما انه ما لم يند
او بان خبره قال ومن عدم جميع ما روي عن شيوخنا على سبيل الحديث فانه في خبره ما ذكرنا
وقال ايضا ان الاجتماع لا يتحقق على ما في اللغة بل يتقدم على ما في اللفظ فانه لا ينعى
ادام يقطع الى ان في جملة المحققين معتمدا ما يؤمن بطلان ذلك وقال ايضا ان في ذلك
الشك فانه انما يحدث علم بوجوده من تقدم ظهوره من انما سلمهم لسانا ما كان في
الامانة من ان لا يثبت ان قيل انما كان بخلافه لو كان ما استفاد من صوابه العاقل
وثبت به لا يفتقر الى كون الامانة من ورائها من علمها ان كان لا يوجد في اجتماع
مع جواز ترك العلم في الشيعة عنه لم يامن من ان يكون ما دون اليقين وما من ضرورة
للمؤمن من روي ما يوجب اثر عليهم فاما العلم الى الله لا يفتقر على ما يوجب من رويهم
ان لا يثبت ان يثبت من عدمه في الحق في انما ثبت لا يهتم لم يفتقر الى العلم على ما يوجب
عن علمه عنه به ووصل الى انما يثبت له كذا في خلاف محالها من ان لا يثبت في الشيعة
وقال ايضا ان امره في الحق العاقل هو جواز الامانة في الحافظ للشيعة من حيث ما لا يفتقر الى
من لا يجوز على ما علمه الى ما لم يفتقر منه مما يفتقر الى انما يثبت من علمه وروي
انما يثبت من الشيعة تحت عرفه لم يفتقر الى انما يثبت من ورائها وقال ايضا انما يثبت
ان تفتقر عليه بخلاف الحق اليقين الامانة من بيان ما يصح من الشيعة وحقه في العلم
ذلك ليعلم انما يثبت العلم بالشيعة والفتنة في اللفظ على قول السادة في العلم بانما يثبت

كل ما يثبت في الحق

الا انما سقطه ان يذريه كانه منق على مد هبة اكثر كنه حكي غير عنه فقال في المسائل
 الخليات ما يحصل ان الحكم ان كان ما اجتمع الا ما يتعلل العرفية واضمح ان كان ما اختلفوا
 من عدم يتصور له فلا بد ان يكون في الادلة الشرعية ما يدل على الحق فيه بعينه لا خلت عنه
 وقلنا انفق ذلك رجع في ذلك مقتضى لاضل في العقل وهو صيد العلم به ايضا الا انه لا يجوز
 على الله سبحانه ان يكلفها الا سبيل المكلف ان يميز العلم به كما لا يجوز ان يكلف بما لا
 تدر له عليه لا بد فيا كلف العلم به من طريق العلم والقطع وتميز الحسن من الصبح والواجب
 من غير ما من المكلف من لا قدم على التفتيح ثم حكى عن بعضهم عند تجويز خلقه اذ قد قيل
 شرعى يدل على حكمها ونحوها وان الرجوع فيها الى الاصول العقلية كما هو الشأن قبل
 ارسال الرسول فبعد العلم ايضا ونقل عنه ايضا في بعض مسائل في بيان طريق الاستدلال
 انما لا يعلم الطريق الى صحة ما يدعيه من شريعة الا ما يثبت في روع الشريعة بما اعموا
 عليه من الاحكام ظاهر كآب ينال وطريقة تفحص العلم مثل ان يكون ما ذهبوا اليه هو اصل
 في العقل فيضع المتك من مع هذا الدليل الموجب للاستدلال عند وطريقة تفحصه مثل ان يكون
 الا تعال في هذه الحادثة محصورة فاذا بطل ما عداها وان اتفقت من ذلك في بعض المسائل
 حان لاعتماد عليه من حيث كان طريقا الى العلم وصار نظير الاجماع الذي ذكرناه في جواز
 الاعتماد عليه ثم قال في المختلف فيه لدى فقد يبدل الشريعة والعقل انما يكون محليين
 تلك الاموال التي وقع الاختلاف فيها فلذلك ان نذهب بفضة باي شيء شئت منها لان الحق
 لا يبدل هذا الاجماع الخاص بنظيرها وقد عدا الدليل المنة بينهما فلم يبق التكاليف الا التميز
 وقال فيما هو وجد لا ما يتبين فيه نص على خلاف ذلك وان كان لك عند حدث ان تصحبه
 على عموم ان لقراين وهو امر لما يثبت لتناول بعضها من قبل واحد له فان لم يوجد
 له فيها دليل فرض على اصل الفصل على بقا صان وان كان بطريقه الفضة ما يثبت على مقتضا
 وان قد تراسد ذلك كله كنت ما يحيا بها تعلم فيه على ما ذكرنا انه في قال في الذي بعده
 من اسئلة بعض النحويين ان يختلفا هل التفرع حكمه اذ تفرع على صهيح عند التامل والبص
 لا يوجد في الادلة ما يخرج احدا لوجوبه على صاحبه فيكون العلم بخير بينهما في نفسهما
 يفهم به غير انتهى منه فجله ما قصدنا ذكره هنا من عبارة الشرح والمعرض اضطرارها
 غير خفي على اولي النسخ انما الباقون ضال الشرح لذكر حكمهم في كل المواضع وكثيرا ما يؤول

فقط ما هو من ان
 يتبع مع ذلك ان
 ينضم الى الحق

ما عدا ما واحد امر
 لك لا عدا لاد للالت
 كان الدليل على صحة
 بطلان

كل ما لا يخفى
 من الحق

لنا الخالفون اذ كنتم قد وجدتم السبيل الى علمها تخافونه من الفناء وفي هذا
 المحفوظة عن لائمة المتقدمين ان عليهم السلام قد استغنوا بذلك عن اتمام الزمان وهذا
 قول غير صحيح لان هذه الامور والنصوص في الاحكام موجودة مع من لا يسجل منه الخلفاء
 النسيان وسنمونه بنقل من يجوز عليه تركها لكان واذا جاز ذلك عليهم لم يؤمن قوته
 منهم الا بوجود معصوم يكون من ورائهم شاهدا لخواصهم عالم باخبارهم ان غلطوا هذا فلم
 اوتوا ذكرهم او كنوا على الحق منه دونهم واما الزمان عليه السلام ان كان مستترا عنهم
 بحيث لا يعرفون شخصه فهو موجود بينهم بشاهد الخوالم ويعلم اخبارهم فلو اضرعوا عن الفعل
 او ضاوا عن الحق لاسعفت العقيدة ولا ظهرت اراهه ومنع منه ان يبين الحق بنبش الحق على
 الخلق وان يبين ان الناس يجدون رسول الله مكافون من شعبه بما كلفه من كان في وقته
 وقال ايضا لم يكن الله تعالى ليعجز الحق لانسنا ان نذكر ان هذا لا يمتد من هذه بانه عليهم
 ما ينقطع به لا عذر وقال في هذا البيان انما هو في الكتاب المذكور ويجوز ان يؤخذ هذا
 الذين في زمان الغيبة من ذلك العقل في كتاب الله عز وجل الاخبار والنوارث عن رسول الله
 وعن لائمة وما اجعت عليه الطائفة الامامية فاجمعها في ما عندنا وهو الامام
 الفزع عند المشركين وهو المبدأ على العقليات والمعرفة بالمتعيات كما كان الله صلى الله
 عليه واله المسمى لا يخفى ان مقتضى الجمع بين عبادة هو البناء والجماع على الوجه المذكور
 وقال الشيخ ابو الصلاح الحلبي في الكافي لطريق العلم بشتيا لائمة عليهم السلام سماعه شفاها
 منهم او التواتر عنهم او قول من نصوا على صدقه تكون كل احد من هذه طريقا للعلم
 وطريق العلم لان هو اقبل من زمانه الغيبة فينباهم تواتر بغيرهم عنهم واجماع علمائهم
 اذا كان التواتر طريقا للقطع بغير اشكال بفتح النقول والجماع العلماء من الامامية يقتضي
 دخول الحق في العلم بكونه واحدا منهم دون من علم من الفرق الفتناء بحد الاصول
 وانما دام ما عليه السلام ردون غائبه ثم ذكر وجه الفرق بين الطريق الى العلم
 بالنوارث والاجماع هو الاختلاف العلماء وسماع علمائهم وقيامهم وقراءة نصائهم وقال
 انه من يسلط مكلفا العمل بالترعية طريق العلم بها من الوجه الذي من يعلم تواتر الامامية
 بغير احكام الملل عن ثبوتهم الصائين عن الله سبحانه واجماع العلماء على ما تواتر واه وما
 لا تواتر منه من احكام الملل فعليه وبغيره انصحه كتابا هذا ومثاله من تصانيف علمائنا

كل من لا يقرأ كتابنا
 لا يقرأ كتابنا

كل من لا يقرأ كتابنا
 لا يقرأ كتابنا

كل من لا يقرأ كتابنا
 لا يقرأ كتابنا

من لفتها التعمي مستند الى الحفظه العصورين ويعلم اختصاصه بهم كما يعلم اختصاصها
تضمنه كتاب المزي بعد هيل الشافعي لما تضمنه الطحاوي بعد هيل في حقيقه واصحابه فيلزم
العلم بخصاها انما منق للخصبها وخطاها في ذلك الحلقه بقيا الماء ومن من ال محمد
عليهم السلام لا اختصاصه بالتواتر عنهم والاجماع الذين قد بينا كونهما صريحا في بيانهم
بدنك عن النظر في قضا السائل ولا وفي صحة المسئلة بين ان يدرك ليل من مريد علمها أكثر
او ستة اوجاع بين ان يعلم تشاوها الى قضا صادقين الله سبحانه كان او ما ما
مباغاه لا تكتفي حقيقا ما علم من دين نبينا صلى الله عليه واله عن نطلب نرفا به وفرد
يتق منه ولهذا يتكلم سلفنا الاسد لا على عيان المسائل المعلوم اصافها الى انهم
عليهم السلام ساق الكلام في ذلك ومن عدم معد ورتبه الجاهل العاده واغرضه عن سلوك
المنهج المذكور لبعض الاعراض الخاصه كما لا يعد الجاهل الاحكام الاشاره الى العلومه
احول بجها ما غرضه من سلوك طريق العلم موزبه وقال كما كان الطريق الى قضا انسابا
عليهم السلام مساويا للطريق الى قضا نبياته وشهادته لكل سبيل الى فقال لكل شكايا
على ولى فداشم والحق والجوارح كراه وكل يقب كما لك والى حقيقه والشافعي وذو دين
على الاضنهائى وغيرهم من ادبا سلفنا هذه المغالات ذكر ان الطريق الى قضا انسابا عليهم
كثرتهم واوضح دلالة من سائر ما ذكرنا ناذيها قد بلغوا من كثرة في رخصه احد
من ديات الدالات كساعون عن غيرهم في شجرة من سبب يد وسماء وابع فضائلهم
تسكهم وتخرجهم وساغ الكلام في ذلك الى قال نبينا ما انما الخلال ناملها واهل القضا
والمصنفين واهل الاحتجاج فيطرقى نقلهم وديانهم وقضا نبيته في حقا حقه الذين انكروا
المشرق والمغرب وامشرق الاله من روايه وتضعفوا مناظرهم من ثم انما انكروا علمهم
الى لانهم يطابق معانيه واسطام سلفنا وفاق افروغ استعجاب لما قصده الامم
في فعل ذلك يعلم حقيقة انه ما تخطى الى قضا علمه السلام كما يصادق سلفنا سلفنا
متحده اضاف كل ما لى مبدىها من خطاها الى معيشتها ولا تغفل فالحج لا يسهل انفسهم في
عليه ثم ذكر انه يسقط بدنا لاعتقاده وان جنت قضا بالعلم باضافتها الى قضا واهل
تفصيل ذلك على ما تركت كالعاده والشافعي وان كانه قال فان قيل فمنازل حقيقه ديات
الامر على ما ذكره وفي خطه الشريفه يابها عن الامام والى انهم قد فسروا الى ذلك قضا

عن هذا القول ونحوه حيث كراه وجهان ما وان عدنا صحة ما في ما يقضيه الامامية الى
 ائمة الهدى من باب صحة الزمان عليهم جميعا لتأويله لا وجود الحجج المعصومة من وراءهم
 ومن جهة الجمع بين من لم يقطع على صحة الجماعة لانفسها الوصول الى جملة الشريعة بنقلهم
 للبحر وباقية كثير من الاحكام الشرعية لم تنقل اليها وان عدنا صحة اوصاف المعصوم الى الضاد
 عليهم السلام واطباق علمهم على الخطا وانما ارتفع هذا الحائر من الخطا عن الجمع بين
 الحجج المعصومة في علمهم وزوال الشك عن بلوغنا حكمة ما كنا من الشبهة الوجودية للحجج المعصومة
 المتصوليان ما لا سبيل الى بيانه الا من جهدها عن التكبر من زادنا على المضائق
 باثبات علمهم السلام وكيف بنوهم فالتن في وصولنا الى الحق في ما ان لعينة الذي لم يزل في
 الحجج استغناء عن الحجج لولا الغفلة الشديدة عن اصولنا في حال سيقا ما يغلط بذلك
 على سائر كتبه كالغريب وغيره بما قال في الجزء الاول من ترتيب المعارف بقوله كثر على
 امامة الاثمة عليهم السلام وليس احدا يقول مستند لكم هذا مبتدع على اجماع وانهم لا
 يحصلونه حجة لا باجدا لله لا تخالف في كون اجماع حجج وانما منع من اجماعنا من ثباته حجة
 من الطرفين في يد عينا الخلاف في ذلك المذهب في معنى تكاد وكيف بطن بما ذلك مع
 العلم باثباتنا مقصود ما في كل عصر من جملة العرف الاسلاميه وليس ان نقول غنا كونه
 الاجماع مقصود على المعصوم الذي لو ان فرد قوله كان حجة لان غنا نادخول المعصوم في اجماع
 كاعتبارهم في حوال العالم في كل اجماع ونساده فخرج غنا عن اعتبارنا دخول المعصوم ما عاملا
 فالحال فيهم وقال ايضا بعد ذلك انما امنون من كون الحجج المعصومة الموقوفة جميع الاقوال والادراك
 والافعال من جملة الفرق لخالفة للاسلام لعليهم السلام البرهان على صلال جميعها ولا فرق
 الاثمة المنكرة للعصمة في الامام فضلا لها ايضا واذا وجه هذا اقتضى كونه من جملة العرف
 العامة للعصمة ووجب لذلك القطع على صوابها فيما اجمع من عليه قال ايضا في نفس
 في ما امة لعامة وعنده ليس احدا يقول ذهب تكليف عدائهم مع غيبته لازمة للصغير
 عن الواجب من مكينة ما بال ولبانة لعارفين المحدثين بطاعته فيسألون لطيفهم بظهورهم حجة
 غيرهم فيزعمون تكليف ما ظهور الامام لطف فيه مع غيبته بحرية سواءهم ومقتضى لا تقا
 عندهم بخلاف هذا لاننا لا نقطع على غيبته الا ما تم عن جميعهم بل يجوز ظهوره لكثير منهم
 يظهر لهم منهم فهو عالم بوجوده ومتدين بفرع طاعته خائف من سطوته لتجوز ظهوره

كل عالم في اجماع
 كل عالم في اجماع
 كل عالم في اجماع

كل عالم في اجماع

كما أنه يرجع إلى أخبار العامة ليحصل طريق العلم بالتواتر ولا يخفى أن المختص من عباده هو المتولي
 للشيخ في دعوى الإمامين إجماع سائر العلماء بقول الإمام ولا يتابع مع انحصار الدليل
 ظاهر فيها علموا به وقال الشيخ أبو علي الطبرسي في إعلانه بأن قالوا الحق مع غيبة الإمام كونه
 يدرك أن قلتم لا يدرك ولا يوصل إليه فخذ بعلم الناس فخذ بوضوئه مع الغيبة أن قلتم
 يدرك الحق من جهة الأدلة المنطوقية فقد صرحتم بالامتناع عن إمام هذه الأدلة
 وهذا يخالف مدعيكم فالجواب أن الحق على ضربين عيني وسمعي فالعيني يدرك ولا يوشك
 فيه وجوده ولا ضده والسمعي عليه أدلة منصوصة من أقوال النبي ونصوه وأقوال الأئمة المعصومين
 عليهم السلام وقد بينوا ذلك وأوضحوه غيباتك وإن كان على ما قلناه فالجواب إلى
 الإمام مع ذلك ثابتة لأن قال وأما الحاجة إلى جهة الترخيص فهي ظاهرة لأن النقل
 الوارد عن النبي صلى الله عليه وآله لا يخلو عن ذلك ما يقال وبشبهة من جهة
 النقل ويبقى فيه ليس نقله فخذ ولا دليل الاحتجاج إلى الإمام ليكشف لك وبشبهة وأما
 ينقل المكلفون بما نقل إليهم وأنه جميع الشرائع إذا علموا أن وراء هذا النقل ما ما منتهى
 سد خلله ومن استنبه فيه فالجواب إلى الإمام ثابتة مع أدراك الحق في أحوال الغيبة من
 الأدلة الشرعية على ما إذا علمنا بالإجماع أن التكليف لازم لنا إلى يوم الغيبة ولا يفسد
 بحال علمنا أن النقل ببعض الشريعة لا ينقطع في حال تكون غيبة الإمام فيها مستمرة وخوفه
 من الأعداء باقيا ولو اتفق ذلك لما كان لا في حال يمكن فيها الإمام من البروز والظهور
 والإعلام والاندثار انتهى وذكر الشيخ أبو الحسن الأربلي في كشف الغممة نقلا عن الطبرسي نحو
 ذلك مع هذا عليه ظاهره والظاهر أن السيد رضي الدين بن طاهر ذكره ابتداء في جميع
 كذلك وقال الطبرسي أيضا في جميع البيان في تفسير قوله تعالى في سورة الأنعام وأما غيبته
 الباطن لا يمانع أن يقال في هذه الآية دلالة على بطلان قول الإمامية في جواب الغيبة
 على الأنبياء والأئمة عليهم السلام ثم ردعنا هذا القول غير صحيح ولا مستقيم لأن الامتناع
 عما يجوز الغيبة على الإمام بما يكون عليه لا لئلا يقطع بوصول العلم ويكون المكلف خارج
 العقل في تكليفه بذلك فاما ما لا يعرفه إلا بقول الإمام من الأحكام ولا يكون على ذلك دليل
 إلا من جهة فلا يجوز عليه الغيبة فيه وهذا كما إذا تقدم من البتة بيان في شيء من الأشياء
 الشرعية فانه يجوز منه أن لا يبين في حال أخرى لأنه لا شيء إذا اقتضاه المصلحة الأخرى في

هذا الخبر لا يثبت
 في دعوى الإمامين إجماع
 سائر العلماء بقول الإمام
 ولا يتابع مع انحصار الدليل

هذا الخبر لا يثبت
 في دعوى الإمامين إجماع
 سائر العلماء بقول الإمام
 ولا يتابع مع انحصار الدليل

ما روي عن غيرنا المختار سأل عن كلاله طال تكبته لينة لصفته انتهى ظاهر دعواهما
 الامامية على ما ذكره فزكان قلنا وفي عصر فيكون غدا مثل ما قلناه عن النص في غيره
 كما لا يخفى قال الشيخ المحقق في تعليقه المرقى قال قلنا ما الطريق الى معرفة احكام الشرع
 غيبه الامام عليه السلام قلنا لا طريق اليها كان ذات حكمتكم بان الناس جزء وصلاته
 ان احكام الشرع مهمة معقدة في حوال الغيبة لا طريق الى معرفتها وان قلنا الطريق اليها
 الكتاب السنة والاجماع كان في ذلك نصيب ما استغناء عن الامام بهذه الطرق
 ذلك مبطل فلو كان احكام الشرع تؤخذ وتلقى منه انه حافظ للشرع قلنا الطريق الى
 احكام الشرع بصوص الكتاب السنة والجماع بيان الرسول والائمة من بعدهم عليهم السلام
 والنص المروي عن النبي وعن الائمة من بعده قولنا فعلوا وقد بينا ذلك وصحوة
 لم يتركوا شيئا لا دليل عليه ثم ذكر من الطرق الاجماع ايضا قلنا في الوجه الثاني الى
 قوله كفى لك في العلم بكون الاجماع حجة ثم قال صلى الله عليه وسلم لا يفترون الناس الحق والفضل
 في حال الغيبة ولا يفترون ايضا الاستغناء عن الامام في معرفة احكام الشرع لان احكام الشرع
 اليها الاجماع وقد بينا ان وجه كونه حجة دخول قول الامام فيما بين قول الجميع وانما
 منها من غير هذا الطريق ما انما شق بوصول جميع ذلك لباكون الامام المعتبرين
 الناقلين فما دام النفا واصلا والعلامة مريحة بنقل النواتين فانه يجوز الاستغناء
 وقع فيه خلل وانقطع السبل الكلية وجب عليه الظهور اظهر ما عدا فيه ثم بقا على
 في التمهيد كلام المصنف اعراض الشيخ عليه على ما تقدم فيما نقلنا من عبارات الشيخ فيما
 يخبر فيه ثم قال وعلى ما يترى الى لا يفتح ما ذكره الشيخ فيما حوز علم الهند في ذلك لانا انما
 نستدل على صحة الحكم ما عدا في الفقه في الوضع هكذا نعلم اجماع جميع علماء الفقه المختصة
 استثناء واحد منهم قطعا ثم ذكر ما تقدم محتمل في الوجه الثاني ثم قال فظهر ان ذلك ذكره
 السيد غير مقدح فيه بما اورد في الشيخ ولكنه يمكن ان يقال للسياح يجوز ان يكون بعض
 الشرع مودعا عند الامام بحيث لا يطعن عليه غيره على ما ذكر في وجه عليه كون فانه للطف
 بمعرفة ذلك الحكم الشرعي والعلم به عند ذوات الفوات لطف ذلك ان ينفذ التكليف في ذلك
 الحكم عنه لانه وان حتى بما اخرج الامام الى الاستثناء وان قبل نفسه فوات استغناء
 معرفة ذلك الحكم فلا حاشية له في نوات ذلك الطريق وهو نقل الناقلين يعلم الحكم في ذلك

لا يفترون
 الناس الحق
 والفضل
 في حال
 الغيبة
 ولا يفترون
 ايضا
 الاستغناء
 عن الامام
 في معرفة
 احكام
 الشرع

الى معرفة الحق في اثبات وجوب الامام في كل زمان مع استغناء الشرعية واسمها الى
 قيام الساعة يعني وجوب راحة العلة في حفظها بقداها كما ظهر بانها في حال
 الاداء ولا حافظ لها في حقيقة الآخرة في وجوب الامانة واذا راحة العلة في وجوب حكمها
 وهو الرئيس الذي لا يجوز خلوه ابدا للتكليف من وجوده في الامانة ان لم تكن محفوظة بخلاف
 التبدل في التعريف فيها وهو مضاف لوجوب القطع على صحتها ولا راحة من هو مكلف
 لها ثم بين انها كانت محفوظة بلبست محفوظة بالكتاب غير من الادلة في ابطال
 يكون شيء من ذلك حافظا لها وكان حفظها واجبا لوجوب راحة العلة في التبدل
 ثبت انه لا حافظ لها بعد موافقها الى الامام القائم في ذلك مقامه ثم ابطال حجة من يدعي
 ما في النص فلهذا قال ان الحق لا يجوز فرضه قال الشيخ كمال الدين مشتم الحارثي في قوله
 الكلام ان علة وجود الامام امر واحد ان يكون الشيء محفوظا بوجوده او غير
 ثم اورد دابة انما يكون محفوظا بقا المعصوم اذا كان بحيث يرى استغناء الشرعية منه
 اما اذا لم يكن كذلك فلا وجوب منع ذلك قال لان عندنا الشرعية محبوبة في ما غير
 وهي التي في ديننا لم يثبت منها شيء فاما عندك وجبتموه لبيانها وذكر قبل ذلك في حق
 في الطوفان في معرفة شرع نبي الله صلى الله عليه واله بعد ان اتموا في ذلك عند ما قال الامام
 المعصوم الذي لا يغلو زمان التكليف من حق من يحسنه وما في حق من انى غلطوا
 الشرعية معلومة لها لوازع عن ليت والائمة عليهم السلام واما الفروع فمعلومة بالظن في
 المظنونة من النقل والاجماع والاختلاف في بعضها واما عند من لم يقل بعصمة الامام الحق
 له هو ما عدا قول المعصوم في الطرق ليدركها ما انتهى وهذا ينافي كلام المتقدمين
 وقد تقدم في ائمة السنية في الواجهة لاقول كلام المصنف في الاجماع والظن والاشارة
 فيه على الوجه الاول والثاني وقال في كتاب المعصومين بطلان مدعى الكيفية بوجهين
 اهتم في وقتنا هذا لاقية لهم ولا يوجد دسهم يقطع العذر ويقلل لوجود حجة منهم
 يدخل في جملة افضل العالمين لا يجد احد منهم جملة واما يقع مع الناس بحكاية عنهم خاصة
 ومن كان بهذه الميزة لم يخرج من ما اعتدوا من ضربوا الزوايا على الامة لو كان كذلك لما
 بطلت الحق عليهم ما في النص فلهذا دعاهم نوازهم والسند في ذلك في بطلان الجملة من ذلك
 للشيعة ولا يجد اختصاص هذا النوع من الاستدلال عندنا بالاعتناء بالاشارة

كل من ادعى ان الامام
 في كل زمان مع استغناء
 الشرعية واسمها الى قيام
 الساعة يعني وجوب راحة
 العلة في حفظها بقداها
 كما ظهر بانها في حال
 الاداء ولا حافظ لها في
 حقيقة الآخرة في وجوب
 الامانة واذا راحة العلة
 في وجوب حكمها وهو
 الرئيس الذي لا يجوز
 خلوه ابدا للتكليف من
 وجوده في الامانة ان لم
 تكن محفوظة بخلاف
 التبدل في التعريف فيها
 وهو مضاف لوجوب القطع
 على صحتها ولا راحة من
 هو مكلف لها ثم بين
 انها كانت محفوظة
 بلبست محفوظة بالكتاب
 غير من الادلة في ابطال
 يكون شيء من ذلك
 حافظا لها وكان
 حفظها واجبا لوجوب
 راحة العلة في التبدل
 ثبت انه لا حافظ لها
 بعد موافقها الى
 الامام القائم في ذلك
 مقامه ثم ابطال حجة
 من يدعي ما في النص
 فلهذا قال ان الحق
 لا يجوز فرضه قال
 الشيخ كمال الدين
 مشتم الحارثي في قوله
 الكلام ان علة وجود
 الامام امر واحد ان
 يكون الشيء محفوظا
 بوجوده او غير

كل من ادعى ان الامام
 في كل زمان مع استغناء
 الشرعية واسمها الى قيام
 الساعة يعني وجوب راحة
 العلة في حفظها بقداها
 كما ظهر بانها في حال
 الاداء ولا حافظ لها في
 حقيقة الآخرة في وجوب
 الامانة واذا راحة العلة
 في وجوب حكمها وهو
 الرئيس الذي لا يجوز
 خلوه ابدا للتكليف من
 وجوده في الامانة ان لم
 تكن محفوظة بخلاف
 التبدل في التعريف فيها
 وهو مضاف لوجوب القطع
 على صحتها ولا راحة من
 هو مكلف لها ثم بين
 انها كانت محفوظة
 بلبست محفوظة بالكتاب
 غير من الادلة في ابطال
 يكون شيء من ذلك
 حافظا لها وكان
 حفظها واجبا لوجوب
 راحة العلة في التبدل
 ثبت انه لا حافظ لها
 بعد موافقها الى
 الامام القائم في ذلك
 مقامه ثم ابطال حجة
 من يدعي ما في النص
 فلهذا قال ان الحق
 لا يجوز فرضه قال
 الشيخ كمال الدين
 مشتم الحارثي في قوله
 الكلام ان علة وجود
 الامام امر واحد ان
 يكون الشيء محفوظا
 بوجوده او غير

اضطرب كلامه نفسه في هذه المسئلة وذهبت الزهارة الى حرف الجمع بنسخي الحس
 من لدن حكلي ابن ديس فقال ان عني كتاب لا علم ان استدل على ذكره في من انقبيل
 في مبرك الحجة باجماع الامامية وبالجملة في فخر ابن مبرك بن علي عليه السلام عن النبي صلى
 الله عليه وآله وطلان فقال من قاله فضع على سائر من اعلم ان ذلك على حجة
 في فساد و قال قد تدان الحق يخرج من لمة منه بسطة الله عليه وآله ولو كانت الامامية
 مبطلة ما اختلفت منه وكان من خالفها ايضا كما في كتابه ان ادركها لم يخرج من مائة
 محمد وذلك ناطل لما بينا انهم قد خالفوا من مائة من ساطع الاصطاح من فقد
 او خاص في اواخر عهده كما ذكره من انقبيل ابي عبد الله اجماع الامامية على خلاف وضعه
 منهم من لا يحداد وخرجه في رواية لا يحداد كما في الباب ثمانية لا ينصرف
 وقد نقض عن ابن دريس ايضا البغض لقول رجوع العالم به عنه صيرورة المسئلة اجما
 بعد ما دلت حلا في مسئلة شائع كثير في كتب الاصطاح هو ما يعضد لوجه في رواية
 وقال ابن دريس ايضا في مسئلة الخوة بعد نقل قول فيها احاد موحد ما انه هو انما
 الجمع عليه عند اصحابنا المعتبر في ما يفرق في عضد اجماعا وموسسه ثمان وثلاثين خمسين
 عليه بلا اختلاف بينهم وهو ايضا يؤيد ما ذكره وقال الشيخ نصيب الدين الرازي في هذا ان
 ان حجة هذه الطائفة في حصول جميع ما افردت به من الاحاديث الشرعية والكتاب الشرعية
 او ساركت في غيرهما من لغتها هي اجماعها لان اجماعها حجة قاطعة ودلالة موجبة للعلم
 بكون المعصوم الذي لا يجوز عليه الخطاء في فان اضاف الى ذلك كتاب الله وطريقه اخرى
 فوجب العلم وثمة اليقين هي مضيلة ودلالة متضاف الى اخرى والافق اجماعه كتابه في
 في موضع خرمنه انما طمنا ان اجماعهم حجة لان في اجماعهم قول الامام اذ ذلك لقول عليه
 ان كل من لا يخلو من ريس معصوم لا يجوز عليه الخطا في قول ولا فعل من هذا الوجه
 كان اجماعهم حجة ودلالة قاطعة قال وهذه الطريقة واضحة مشرحة في غير موضع من
 كتبنا انتهى لا يخفى ان كلامه ان كان وقول المؤمنين الاولين لا انه يمكن حمله على الثاني كما
 هو مفعاله الشيعي لكون ذلك مفعول في زمانه وقبله وبعده ويكون الراوي كامل اتباع ائمتنا
 ولا مذلة لنا محيين منهم وقد ذكر في كتاب الذين من مائة مائة بذلك حيث نقل في
 مقتضى امر الله تعالى بكاتبه الذين قولهم ان على الله والوجوب قال ان الاول صحيح

مسئلة في نسخي الحس

كلامه في نسخي الحس
 مسئلة في نسخي الحس
 في نسخة النسخي الحس

مسئلة في نسخي الحس

اهل عصرنا عليه لقوله تعالى ان من بعضكم بعضا الآية وحكي العلامة الشهيد غير ما عساه صلوا
العديد من مقال من اصحابنا من ينكر الجماعة فيها سنة بالخطبة لكن جهوا الامامية يصلون
هاتين الصلوتين جماعة وعلمهم حجة وهذا ايضا يشهد بما ذكره قال الحق في المقبول كذا
الاغوال في خبر الواحد وكذا هذه الاغوال مخروجة عن الشيخ الوسيط صوابا قبل الاصل
نود لك لقرا على محله عليه وما عرض لاصحابه عند وشد يجرطرا حلو هو وذكر الوو
مفضل اثم قال اما ان مع عدم الظن بالداعي المخالف لمضمونه يعلم فلان مع عدم الوقوف
على الطاعن المخالف له يتبين انه حتى لا يستحق لاندادي لاصحاب على القوا لا باطل خفا
الحق بينهم انتهى هذا يقتضي موافقة الشيخ في الوجوه التي جعل عدم الوقوف على المخالف
بمنزلة الاجماع وكلاهما خلاف مقتضى كلامه في بحث الاجماع وغيره ولعل هذا من خواص
عنده ولا يجرى في مجرد القول والقنوي قال في المقبول ايضا في كيفية الفصل الترتيب
ببطلان فصل راسه من ميانهم ميانهم وهو انزل لاصحابهم قال واعلم ان الروايات التي
وجوب تقديم الراس على الجسد ما اليمين على الشمال فيه صريح بذلك الى ان قال كذا
اليوم ما جزمهم بغيره بغيره على اليمين على الشمال ويجعلونه شرط في صحة الفصل وقد اورد
الثلاثة وابناهم انتهى هذا مع ملاحظة قوله في ساو كنهه ربا يومى الى جهة مثل هذا
الاجماع عنده وهو يستقيم على الوجه المذكور وقال في المجمعين في الايضاح في كتاب العبد
الكلام فيما به خلاف السبع ان من عادة المجتهدين ان لا يغير جهادهم الى التردد والحكم بخلاف ما
اشاره اوله لم يطل ذكر الحكم الاول بل ينكرها اذ جهادها اليه ثانيا في موضع اخر لبيان عدم
انقطاع اهل عصر الاجتهاد الاول على خلافه وعدم انقطاع اجماع اهل العصر الثاني على كل
منها وان لم يفصل في الاجتهاد الثاني بين الاول بل معارض له ليدل على انه انتهى الى الحق
ان هذا مع عرض الاستشكال التردد والافتقار يكون المعارض اجماعا وجوب لقنوي
بخلاف الاول وان لم يوجب القطع ببطلانه ما مع القطع بذلك فيجب بطلان الاول كالنحو
وقال في كتاب العنق وقوابض هذا الكلام في مكانة الذي يشكك من عادة المجتهدين لا يغير
اجتهادهم في المسئلة ولا يغيرون من تصديفهم ما تقدم يعلم من وقف عليه ان ذلك الحكم
واته قال به قال قال عند الكلام فيما اذا سلم ولعل الكافر في بناء الاستدلال على قول
ان عليه اهل العصر الثاني قال في كتاب الفرق عند شرح قول والده في التلا

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
كلام الحق في المقبول

مسئلة الترتيب

كلام الحق في المقبول
الايضاح

مسئلة الترتيب
الايضاح

في رد المحتار

المفيد لو حمل قوله لا يجوز على الكراهة انعقاد الاجتماع انتهى من المعلوم ان المقيد ليس بايام
 الله طائفة متأهبة ولا ممن وكيف قوله من قوله ويوجب واقضه فدعوى الاجماع بحذفها
 قوله على فرض ثبوته واحد على الشيخ المجهول ما روي في الجملة مع التفتاة بدوئها الاستفهام
 الاعلى الوجه المذكور ونظائر ذلك شائعة في كلامهم كقولهم ان المسئلة اجماعية ان كان رد
 فان كان الكتاب العادي متأخر في التصديف عن كتابه الاخر عن ساكنه وان صح فصل
 كذا عنه ونحو ذلك ومع ما ذكره وعلى التمهيد اشكال اخر من جهات عديدة منها عدم
 قطع مبتدأ هب كية منهم بل نسخها ارفاء من عباراتهم مع ان بنى الاجماع المتصل على القطع
 لا الظرف فتدبر وقال في كتاب البيان وظاهر بن الجيد بن يمينيل المعوض راجح الكتاب
 وان لا خسر فيها والاكثر على جوبه هو المعتمد لانفاذ الاجتماع عليه في الارزمنة النابعة
 واستنهاذ الروايات فيه انتهى قد تقدم وباقي عنه ما ياتي في جمبع ذلك وقال الفاضل
 في قول الشيخ وفصل القواعد في شرح المبادئ ان حجة الاجتماع انما هي لا سيما على قول
 العصور ودخوله في الجمع قال مع ذلك في مسئلة فاقضه اليوم وطلعا بعد فصل
 خلاص الصدوق في ذلك وانفقد الاجتماع بعد على خلافه روي في الشيخ بحجة لعل الملام
 للخط بوجوه منها انقراض الخلف حصول الاجتماع اليوسف كون تحه وقال ايضا ان الاجتماع
 منعقد اليوم على عدم اجزاء الواحد من اضطرابي عرفه وجمع لا نفراض بن الجيد وقال التفتا
 واتما الخلاف في غيره ذكر قول ابن دريس بعدم وجوب المسك على المصدوق وقال لا ولى
 المسك في الوجوب بالاجماع فان الاجتماع انعقاد على جوبه خلافه لو اختلفا قدح قال
 ان الاجتماع انعقد بعد بن الجيد على عدم دخول الزوايد الموجودة عنها الا انها في الزوايد
 الامع الاشراط وذكر نحو هذه العبارات في بطلان شركه الوجوه والوصية اكثر من تلك
 مع عدم اجازة الوارث في بعض مسائل الرضاع وفي جواز نكاح غيرها شيم للمهاشمة
 اذا كان احدا بويحررا وعدا نفقا والفسخ بالعيوب الى الحاكم وعدت نفدير المهر كرهه وفلذلك
 جميع المهر بالعقد وكون عداه الكاملة الطلاق بالوضع وعدم اشراط الطلع بالمحض وعند
 الحاكم حرمة الطمان القضيبي والانيبين وكون الزرع في الارض المتفقوا لكونه
 اجزئها واختصاصه على شعبة الاستئصال بالبيع وبوجه الشريك وتقسيم ولا لبناك لال
 الموروث للذكر مثل حظ الانثيين ومساك اولاد الاولاد ولا لاولادهم وعدم اثنى التمتع

هذا هو الوجه في رد المحتار

مسئلة في رد المحتار

مسئلة في رد المحتار

مسئلة في رد المحتار

مسئلة في رد المحتار

الابوين والولد وكون الارث بالاولاد ثانيا بالانتم على المقودون العكس غير ان عكسها في
 كثر العرفان في ان لبنات الابن الثلثين الابن لبنات الثلث اذا اجتمعوا على منقوله كبروا عليه
 الفتوى على ذلك ولا سيما اذا اختلفوا من ذكر فداوى لنا خبرين وذكره بعد التصريح بفتوى
 نفسه بقوله وهو الحق والاصح ونحو ذلك ولذا قد يعبر به بقوله فتوا الاصحاب كما في كثر
 مؤيد لقائل قبل المصالح هذا نظيره فان يذكر من فهد في المهاد في مثل قولين واكثر
 في مسئلة ان على ذلك على حد ما الاصحاب يتصل كلام الفدا وغيره في ذلك كما يجمع بين مقتضى
 الاجتهاد وطريقه في الفتوى وبما يبرح فدا مع عدم القطع بالحكم فانه لا يجمع وهو الاجماع
 مذبر وقال بر فهد في المهاد في بعض المسائل ان الاجماع الفرقة فاطمة لدخول قول
 المصنوع فيه فال مع ذلك في تزويج بنت لاج او لاخذ على القه والخاله ان يخرج به لجماع
 الامن المدينين وقد اقرضنا وسبقهما الاجماع وبقيته انهم قال انه مد هذه الاصحاب كما
 في باحة الامم بالخطلان عليه الاجماع من الفرقة الامم ما قد لا يعرف غيره قال في اشترط
 قطع الاودح في ذلك ان لا خارا خال من ذكر الاربعة بل هو موقوف ذكر الشيخ واعتقد
 عليه الاجماع وقال في مثل المسئلة ان يمي له من الصداق وهو موقوف واخذ عليه
 الاجماع على خلافه واستدعيه روح دعوى الحق الاجماع على جواز إطلاق الخامل للمد
 بانه حصل بها عشر الصداقين وان الحد لا يقرض الخالف فيه قال العيم في غاية
 المرأة في حكم الوصية بالقسمة وان عمل الاصحاب ان لم يستند الى نص فهو موقوف في اشترط
 قطع الاودح الاربعة لا بشرط الشيخ واعتقد عليه الاجماع وهذا انما هو مبني ايضا الى
 الوجه المذكور وقوى في تمامه الفقيه في قوله في الموقوف بعد قبولها له وقال الكرمي في القدر
 ما اجمع عليه الاصحاب بشكل فدا وبما يملك ما ذكره في بعض هذه من تصحيح ذكره في كتاب
 النكاح من شرح القواعد ان عصمة مدينته صلى الله عليه واله من النكاح انما هي باعتبار
 العصفوفهم ولا دخل لغيره في ذلك ولا فرق بينهم وبين سائر الامم فيه وقال في تعليق
 الشرايع ان حجج الاجماع غناها انما هي بدخول المصفوف في مثل العصف من مثل العمل والخط
 ومع ذلك قال في لم يقبض المحقق خالف ابن ابيون في عصفنا في دعوى الاجماع عليه كثر
 المضاف لا يرفع حدا لا انظر اصل القول برفع له بعد انما ويقال في شرح القواعد ان من لم
 عقيل ابن الجنيح قوله في أحكام المستطاعة قال فاما ما دارن لاجماع الاصحاب بعد ذلك

مسئلة في ان
 المصنفين في
 النكاح

مسئلة في ان
 المصنفين في
 النكاح

مسئلة في ان
 المصنفين في
 النكاح

مسئلة في ان
 المصنفين في
 النكاح

مسئلة في ان
 المصنفين في
 النكاح

مسئلة في ان
 المصنفين في
 النكاح

تقليد المشايخ

تقليد المشايخ

تقليد المشايخ

خلافاً ورد قول المرتضى يجوز فصل صلوة الجمعة عند قيام الشبهة بانقضاء الاجتماع على ذلك
 لندور الخلاف انقراض الغالب بقوله ودفعه عن قول المرتضى بانقضاء الاجتماع على ذلك
 المدخل بها بانهم يمتنعون بالاجتماع بما يكون الخلاف فيه ظهر من الخلاف هنا فان لم
 حليل قد انقضت الغالب بمقاله ولحقه الاجماع والتجريم هو المقصود وقد ذكرنا في مواضع
 اخرى ان يرد ذلك وما يخالفه كما في تعيين من المثل غير قال في بحث الامور المعروفة
 مما يدل على ان ائمة المجتهدين لا يقولون لان الاجتماع لا ينقضي بخلافه كما ينبغي بعد ذلك
 ولا يستدعي بخلافه واستدل في تعليق الشرائع على ذلك بالاجماع على ان خلاف الفقيه ولو
 لنا اهل عصر من منع من انعقاد الاجتماع اعتدوا بقوله واغلبنا الخلاف فانما انما وانحصر
 اهل العصر في الحائرين لا انعقاد الاجتماع وصاروا بغير منظور الى شرط ولا معتد بشأن
 لا يجوز الاستناد اليه فيها وهذا النوع من الاستدلال في هذه المسئلة متداول في كتبهم
 الاصولية الفقهية ورسائلهم حتى ان الشبهة المذكورة تقصر عليه فافلا عن العلماء قال
 ظاهر العلماء المنع من العمل بقول الميث محتمل بانه لا يقول له ولهذا انعقاد الاجتماع مع خلافه
 متيناً انتهى ولا يخفى ان هذا لا يستقيم مع العلم بكونه غير لازم لمعقبة اسمها في غيرها
 الاعلى الوجه المذكور ولهذا اورد عليه الشهيد الثاني بانه لا يتم على اصولنا من غير الاجتماع
 انما هي بدو المعصوم وقد صدر من المحقق الكرشي في بقية كلامه في تعليق الشرائع ما يورث
 الجمع من مثله وليس هذا موضع بيانه وقال سبط المحقق العام لاداءه على اعلانه بعد
 الخبر المقتضى للتعبد بالباطنة بالامام الغائب نصفه يطابقه ويعارضه فانما طبع الرأية
 عنهم صلوات الله عليهم ان تنفع الناس بالامام المعصوم في زمن غيبته عن البصائر
 استفادتهم من دنياهم ودينهم كما تنفع الخلق بالشمس استفادتهم منها في يوم القيام
 ومن ضرورته لا تنفعهم وجوه الاستفاد ان يكون حافظاً الاحكامهم الدينية على
 الارض عند تشعب ائمتهم واختلاف هواهم ومُسند الحجج لاجماع اهل القم من علمائهم
 على حكم من الاحكام الجاهلية في حكمهم لاجماعه والتجديد لاجماعهم لكرشي مسائلهم في
 فانه على الله فرضه وحقه عليه لا ينفرد بقوله بل ان لجمعة الواجب في الحكمة الانسية ان يكون
 في المجتهدين المختلفين في مسئلة مثل فيها من علماء العصر من يؤمنون اية دال على ما مضى
 بوصفاً اخر وطابق قوله قوله وان لم تكن نحن فعليه نعمه ونعمته ونعمته هذا صريح الدلالة

على البناء على الوجه المذكور والحاصل ان كثيرا من كتاب المنقذين المتأخرين يوجبون على كل
 على ما ذكره من انكره منهم في الاصول الجاهلية عند في الموضع حجة كذا ان يقال ان معظم
 الجماعة منهم المتأخرين لم يثبت على ذلك ولا سيما ما يسمون بالاجماع المركبة هذا ظاهر من كتابها بعض
 الذين يرون حجة واحدة غير قصيرة ومن هنا تراهم في كثير من المسائل التي لها متون مختلفة يحصلون
 بعضها خلافا للخالفة واحديها او اكثر من علم اسمه نسب بعضها الجماعة العمد وهذا من غير
 فيمكن ذلك وللعلم بالانفاق كل من هو من العلماء المعروفين على وضعه فاعادوا الواحدة في
 المسائل النظرية كما سبق بيانه مفصلا ثم ان هذا يستعمل الاجماع واخرج به جماعة اخرين
 من قدماء ما لا اصطحاب اصحاب الائمة ولم يظهر منهم اذنه ما اعتمد التبع والبناء على التو
 الثالث بل بما يظهر من بعضهم خلافه كما هو الظاهر ايضا مما استعمل من اهلنا في ذلك
 ما تقدم عن ابن قتيبة من استلزامه الاختلاف في اخبار الامامية وشكوا ذلك الى منتهى
 صلوات الله عليهم ثم رويهم بان يأخذوا بما يوافق عليه ذكرنا ان الامامية واجدة في علمها
 فخرهم وما ذكره الشيخ ابو اسحق بريهم بن بونيف وهو من قدماء الاصحاب من القائلين
 التوجيه في كتاب الاقوال فقال ان اختلاف الشيعة كان لغيره الامامية بما اجمعوا عليه
 اختلافه ونجسا الى قتله وقت ما ياتي من كتاباته في بعض الوجوه الاربعة وغير ذلك مما يظهر
 بالنتيجة والمرجحة لو اريد كتب الاخبار وطولها وما حذر الامامية من كتبهم غير هذا
 هذا الوجه الثالث جملة من فاضل ما بينا المعاريين ورواها في كتابها التمهيد
 طاب ثراه بان وجود الامامية في زمن الغيبة لطف قطعا مثبت بكل ما امكن لوجه القصد
 وانشاء المانع ومن ذلك حفظ الشريعة على اهلها ودر الجمع بين المسائل وارشادهم الى الحق
 وبان هذا اللطف قد ثبت وجوده قبل الغيبة فيبقى بعدها مقتضى الاصل في ما كان عليه
 ذلك قبلها فكذلك بعدها ومتوجه جرت به كما هو معلوم فعدم الرد وارشاد دليل على هذا
 اليها الوقوع والاجماع على النفي عدم حثا على قتله والكلمة بوقوعه فان خوف الغيبة
 قد يمنع من ظهور الامامية قد يمنع من ظهور الاحكام في العمود والغيبة معا كما بان في
 يتم شي مما ذكره مع ان ثبات هذا الاصل الاصل في ان خطاها ما لم يثبت بالارباب
 اسند والى ايضا باخبار كثيرة مستوزرة الحقائق تظهر منها الدلالة على ما لا يلحق
 بعد الغيبة وتحقق الرد عن المسائل المدونة الى الحق من الامامية فيها اذ النفي نادرة الدين

كلامه في بيان انما هو

كلامه في بيان انما هو

كلامه في بيان انما هو

كلامه في بيان انما هو

كلامه في بيان انما هو

ينتهي إلى من قوله جزم في الشريعة يجري على طريقة العامة أيضا إلا أن على طريقتنا ينبغي أن نشأ
 إلى الشيء والامتناع على طريقتهم فيعتبر الأول خاصة ويعتبر بالامتناع كل من رؤسا المذهب
 بالنسبة إلى اتباعهم ولا يكون الإجماع من ذلك الدلالة المتقدمة بل على الأول خاصة وإلى طريقة
 العلم بقول من قوله جهة بعينه وجمله يجري على طريقتهم أيضا في زمن الحجج وإياي نحو في زمن
 رؤسا المذهب بقول مطلق هو في نفسه فيعمل في السنة عندنا وعندهم في بعض الضو
 ولا ينفق في أخرى لا يماند كما ترى إلى طريقة استخلا الإجماع العلماء على الخطأ في الحكم
 أو على الظاهر في ما ذكره يجري أيضا على طريقتهم إلا أن الخطأ عندنا يتحقق باعتبارنا
 قول الامتناع كما يتحقق باعتبار مخالفة سائر الأدلة وعندهم لا يتحقق بذلك بل مخالفة
 سائر الأدلة المتقدمة عندهم لم يخلوا القطع بالحكم والظن بالبيان ويعتبر أيضا عندهم
 أحوال رؤسا المذهب للأنياع والتمسك ولغيرهم أيضا مع الاتفاق ومع ذلك لا يتحقق
 شيء لما ذكرنا وكثرة في جماع علماء عصرنا خاصة لا يماند وجدا دائما الاستناد إلى قاعدة
 اللطف فيحقق فيه اثما ويعتبر منه حيث نشأ اتفاق علماء الحق الذين لهم قول معلوم في حق
 عند مع علم العامة باعتبار نفسية فلا يماند في الحقيقة باعتبار وجود الحق
 الغضو والانع من خطاهم ومن بقائهم عليه فيوقف بحجة دائما على جوده دائما وهو
 نحو اتين من قبل الامانة الاثنى عشرية دون سائر الفرق في الاستلاية بذلك بنقوى هذا
 الوجه أيضا ويتبين جدينا ذكر الشيخ من حصر طرق حجة الإجماع في ذلك مضانا إلى ما
 تقدم وإياي في سائر الوجوه ومع هذا كله فهذا الوجه فاسد عندك قطعاً ولو هو عليه
 من العقل النقل لا يصح المقام نكرها وإشهادنا في الوجه الأول وقبله إلى بعضها و
 اقتداء بما لم يرض حيث رجع عنه وحكم بخلافه وصرح في موضع من لساننا بما يؤكد أيضا
 فانه ذكرنا ولا أن اميل المؤمنين كان من ذلك بعض الله فينبه على الله عليه في حال اليقين
 ومذاقنا ومذاقنا لا نستلزام من استبد بالاسم لا ينفك عنك وإذ لما انضى الأمر ليعرف
 بعض اليقين من الوجه الذي استحقه وإطالة الكلام في ذلك وبيننا الحقيقة لم تفرقه ولم
 يجد منها بما في حال من الأحوال ولم يتمكن من تتبع أحكام القوم وكان يقول لفضائله
 قدس الوهبنا ذاتكم فقال احكوا بما كنتم تحكمون حتى يكون للناس على جماعة أو هو
 كما مات خطابي وأورد غير ذلك من كلامه ثم قال فإن قيل إذا كان عليه السلام يغير

الكتاب المعجز
 كلامه الشريف في
 الشافعي وغيره

احكامهم للشيعة فحيث ان تكون مضادة جارية بحري الصريح ونوع الملك بها وغير من الاحكام
فلما اشك في انها اذ لم تغير بسبب موجب لا مضانا فان احكامها جارية على من حكم بها عليه
وواقع موقع الصريح قد يجوز ان تؤخر الفرو في سببا حة فالاجواز استنبطه لولاها
كما قد يؤخر في سببا حة ليستغيرها وهذا كلام جيد جدا وهو ينافي جملة ما تقدم عنه في
الثاني وغيره ويغاضد ما قلنا كما لا يخفى قال في بعض سائلين سيد المؤمنين لم يكن
ايام مباسرة له لغير الامنة متصفا على اختياره ومتمكنا في بيته وكان في فقيه بذلك
لا عدالة وطالب عثرانه ولهذا قال الفضائل الى حكم الامم المتقدم ولولا هذه الحال لما اقر
كثيرا من الاحكام التي كان يرى خلافها وقد يتبادر في كتاب الثاني وشرحنا انتهى
هذا ايضا بشهدنا قلنا ولا يتابع ما هو معلوم وسر جوابه ان خروج النبي صلى الله
عليه واله من الدنيا قبل ما وقع امره الى جميع الكفاي ونفع جميع احكامها التام كما ان غنيته
في الشعب الغار ايضا كما به تأمل هو كثير مما ظهر منه بل معطيان ذلك من الشواهد على
ما ذكرنا ايضا وقد قوى الشيخ في جملة من كتبه قوله الثاني ايضا بحسب الاول كما سبق استدلال
عن ترك القول به بما لا يستبعد لا سيما ان رتبة النصوص في المذكور الواضح الطالان والخص
ان ذلك هو الحق المحقق بالاتباع والادعان والقول الثابت المنطبق على ذلك الفعل
والفعل شواهدا لوجدها ولكن لا نقول كما قال المنصفي غير من تزيك الاولياء والاولاد
في سبب استنار لانهم عليه السلام عنهم وفي كون ما فاتهم من فوائد ظهوره وتعرض
قبل انفسهم وانهم جميعا مكلفون بالاحكام الواقعية الاولى لثابتها حال ظهور الامام
بمكته واستبلائه عليهم ولا كما قال في الطرالمستبان من عدم خفاء شيء منها بحيث لا يكون
عليه دليل يوصل اليه في شيء من الامنة وانه حاز ذلك بحسب العقل قد منع من قوله لا
كما سبق لا كما قال الشيخ المحقق من نحو ذلك كما قبل قول ان لسياسة استنار الامام الثاني
هو الاخذاء ومن في حكمهم خاصة كما انهم هم السبب والناشئ على كل ما نزلوا به لا يبا
والاوضياء صلوات الله عليهم من استنار الخمول والخبث الضل سائر انواع الضم
وموانع الانفعاع بهم وبقتلهم وان الاولياء من غير تكفين لا يملأهم مخطا بحكمه وسلم
ادراكه وفهم حسب ما دللت عليه لادلة الشرعية وحسب الترجمة فيه لا يبا والاربعين
الائمة الذين هم السبيل الى يقرب من الطاعة ويبعد عن المعصية لان اللطف التكاليف

المنشئ
في الثاني
من الثاني
في الثاني

البناء عليهم بأفعا سواء كان في نفس الامر هو الحكم الواقعي الاول والثاني المستحب الظاهري في
 كان باطلا لا يجوز البناء أصلا لا سوغ الا تمت عليهم ائمة العلم وما تفرقوا والغرض الاحكام
 مؤدية اليه وما وقعوا الاخلال بين اصحابها ثم ولو جبر على الله تعالى نصب ليل على الحق
 المطلوب منهم بحيث يمكنهم الوصل اليه تيمنا من غيره فاذا وقف على ظهور الامام وازلت
 من يوثق بقوله وجب على الله يمكنهم من ذلك وجب على الامام القيام بحسبنا امكن في حق
 الا لزم تكليفهم بما لا طريق لهم الى معرفته مع عدم تقصير منهم او من بعضهم في ذلك لان
 ذلك ما باعتبار تقصيرهم جميعا في الاجتهاد والطلب لقروض خلافة و باعتبار تقصيرهم
 اعانة الامام فيمكنه وغيرهما ما يتوقف لقائه والانتفاع بعلمه عليه فيلزم اشتراكهم في محرم
 ولا يخرج من صفته الخيرية عرض الجهل به بسبب اموكبا ولا يستماع مع شهادة لحوال الامام به
 لكونها من لوازمه فيلزم ان يحكم بنفسهم وأفعاله هو يقتضي رتبة ارفع جميع الاحكام المترتبة
 عدالتهم بما يتعلق بالامامة والقنوى الحكم والولاية والرواية والنهاية وغيرها ويحرم
 ذلك في خطاب سائر الامم تعالى عليهم لئلا يضل الامم بالنسبة اليهم اعظم اشتراك
 اليه سابقا ويحرم ايضا بالنسبة الى ما فات من سائر الامم والامم وما منهم لم ينصبوا
 فانها قد اذكر شرع سواء بل هي عند المحققين ولي بايجاب نصب الامام من باب اللطف في نفس
 تعليم الاحكام الشرعية التي يمكن دفعها بالكلية عندهم كما صرحوا به والعلم بما اذا ما على
 اي حال فما ذكرنا جار فيها فاعلموا هذا كله ضرورا والبطالان والنسجون المشاوي اهل
 المستقراطية باسرها بخلافه ويلزم ايضا ان يتشاي ولو الا قد رواه الخبر والباطل
 بالخوف وغيره كالامام في جميع ما ذكر وهو ايضا بين الفساة اذ لا تكليف بما لا يطان ويجزى
 امكان اقدار الله للعاجز مع صدق عنقه على الاطاعة والانتفاء للامام لا يكفي في الحكم
 بتقصير تكليف بما لا طريق له الى معرفته فان التكليف منوط بالانساب الظاهر المحقق
 بلا تكليف لا يثبت في علم الله وقد رتب على سبيل الفرض والتفدير وعلى هذا فينص
 التوابع العقاب ايضا اذا ثبت ما ذكرنا من ان يقال بان يجوز اخلاف التكليف بخلاف
 الاحوال والازمنة فيلزم البناء على ما قلنا لا لا يجوز في قد تقدم عن الرضا في الشافعي
 به وصرح الشيخ في الاستنباط مواضع من لعمري بما يقتضي ذلك مع انه هو عدة القائلين
 بالوجوب كورض في ذلك ما ذكره في قول الاستنباط حيث قال اذا لم يكن العمل واحدا من الجزئ

كلام الشيخ في
 الاستنباط

بني في العلم
كل يوم

كل يوم
بني في العلم

منه قال في مقام الرد على المخالفين المألئين بحجة أخبار الأعداء فان قيل فما قولكم في المواضع
الثابتة التي يقطع على أنها تواتر فصلهم بأحكام الشريعة المبركان يجب عليهم القول بانسداد
والعالم ليس هناك طريق يعلمون بأحكام الشريعة قيل له اذا فرضت المسئلة في الموضع المذكور
ذكر في الاستدلال فلا يصح لنا عرف ذلك جوابا بان احدهما انه لا يجب عليهم القول منهم وبغيره ان يكونوا
متمسكين بحكم الفضل الى ان يقطع عندهم بأحكام الشريعة يجب عليهم العلم ثم ذكر الجواب لا
ولم يشترط ما يقتضي بطلان الاول وقال في بحث الاجتهاد ان ما يصح تغيره في نفسه فهو محسوس
الى القمع ومن الخطر الى الا باخلافه بين هذا العلم انه كان يجوز ان تختلف المصلحة في العلم
يكون حسنا من يديكون شيئا من غير ما يقع من يدي في حاله انما يحسن في حالة اخرى
بختلف ذلك بسبب اختلاف احوالهم وبحسب اجتهادهم الا ان مع تجوز ذلك في العقل هل ثبت
ذلك في الشرع ام لا ثم نقل الاقوال في مسئلة التصويب والخطأ وقال والذي ادعاه اليه
وهو مذاهب جميع شيوخنا المتكلمين المتقدمين والمتأخرين هو الذي اخذنا سبيلنا
المقتضى اليه كان يذهب شيخنا ابو عبد الله الحنفى واحدا من علمه ليدل على خلافه كما
فاسفاهم قال واعلم ان الاصل في هذه المسئلة القول بالقياس العلم بأخبار الاختلافات
طريقة التواتر وظواهر القرآن فلا خلاف بين هذا العلم ان الحنفى فيما هو معلوم من ذلك وانما
اختلفوا لما ملون بهذين الاصلين فيما ذكرناه وقد دللنا على بطلان العلم بالقياس خبر
الواحد الذي يختص بالخلاف بروايته واذا ثبت ذلك دل على ان الحنفى في الجملة الذي فيها العلم
المختص واقام على ما اخبره من القول في الاخبار والمختلفة المرتبة من جهة الخاصة فلا يفتقر ذلك
لان عرضنا في هذا المكان ان بين الحنفى في الجملة التي فيها الطائفة المختصة دون الجملة
التي خالفوها وان كان حكم ما يختص به الطائفة والاختلافات بينها الحكم الذي مضى الكلام
عليه باب الكلام في الاجتهاد فلاننا في بين القولين انتهى لا يخفى في هذه العبارات من انما
بما ذكرناه والمناسبات لما ذكره في الاجماع وانما هي في ذلك ما نلوه ومن نفسه فضلا عن شأ
العلماء واصحابنا لا يمتنع من مسئلة الاختلاف والاضطراب في الاحكام وكذا ما صرح به في
على حجة اخبار الاحاد المرتبة من طرفنا وانما اصحابنا من غير الشيعة والائمة عليهم السلام كما
يرجعون اليها ويعولون عليها عند الاختلاف فيقبلون الخصم وبها ويعترف خصومهم
بن ذلك مع عدم وجود القرآن الموحى ليعلم وصريح ايضا انهم عند ان اجاءهم علم على نال

تجزئ قطعية لاشتمال على قول المفسر وجه الاستشهاد بذلك هو انه على طريقته ان كان في
 المسئلة دليل موجب للعلم عندئذ هو الخج والاما لغيره فيقول مجهول لنسب الخيرة سواء وجد
 قولان يعلم حقيقة أحدهما لا يقينه لوجود مجهول لنسب الخيرة غير او وهما يعلم انهما الحكم
 بينهما وكون أحدهما قول الامام وقول الله تعا وقول النبي من قبل ذلك لا فرق بين القولين وهما
 في ذلك وان لم يصح به وكذلك الكلام في كثرة القولين والوجهين كما تقدم الاشارة اليه
 المرتضى في بعض مسائله فلا يوجد عند موضع صحيح من غير لواحد لا ينافي اختلاف و
 تضابط الأقوال فان كثرة في البيان بحمل الواحد الغير موجب للعلم كقوله من عند وكذا بنطوره ولا
 فلا كذلك فالاجماع على حجية خبر الواحد قوي لعل على ما قلنا وقد حكى ذلك غيره من العلماء
 كالحاكم كما ياتي فصل في الاجماع المنقول عن ابن طاووس قال نقلنا الحلقي في الجدل الاول من
 الجاران عمل اصحاب الائمة على اخبار الاحاد اليه لا يقين العلم في عصا وهم متواتر ما يمكن
 انكاره انتهى في تحقيق ذلك يطلب من جهة وقد نفى العامة لم يوافقوا الاحاد فيكون لها علم
 او مع مفارضة عموم كاث مخوف على ان ذلك ثابت مع احتمال كذبها وصحتها وانما وانما
 في الوجه السادس عن المرتضى في الخبر وان عمل الائمة بموجب خبر لا جله لا يكون لبلد على خبر
 عند من حوز العمل بحمل الواحد لانهم اذا اختلفوا في ذلك جاز ان يعموا عليه ان لم يكن صحيحا
 في الاصل كما انهم يجوز ان يجمعوا على شيء من طريق الاجتهاد عندهم وان لم يكن طريق ذلك
 العلوي ياتي ايضا على الذريعة العدة والنهاية وحملته من العامة بخلاف ذلك اوقرت منه فقد
 ايضا في ادلة التها لاجله من كلامهم في ذلك ومن الصحاح الشيع مع ما ذكره في موضع
 من العدة بما قد يعلم كذا بالخبر ان يكون لو كان صحيحا لوجب تمام الخبر على الكلفين وبعضهم
 فاذا لم يتم به الخبر على انه باطل فان العلة في ذلك ان الله تعالى لا يجوز ان يكلف عبدا فضلا
 ولا ينجي علمه في معرفة فاذا فتح لك وكان ذلك الفعل مما طهر به العلم لا العمل وما علم بالليل
 انه لا يجزى ان يعلم المكتف ان كان طوية العمل يجب وروا الخبر به على وجه يعلم خبره المبرور
 من جهة المكتفين ما ينع من وروده فاذا لم يكن لك حاله علم بطلانه اللهم الا ان يكون ذلك
 طريق اخر يعلم به صحته ما تضمنه ذلك الخبر فينسحب من ذلك الطريق من الخبر لا ينع على كذا
 ولذلك يقول ان الخبر اذا صاححت لا تقوم به الخبر فام قول الامام في ذلك مقامه اذا وجب
 العلم وصحة الخبر به قوله وقد نقل الخبر لعل في ذلك ان ما تضمنه الخبر اذا كان من باب الدين

مظهر الحقائق الربانية
التي هي في الحقيقة
التي هي في الحقيقة

مصلحة المكلف فلا بد ان يكون للمكلف طريق الى العلم به فان كان خاصا من طريق النقل والايماء
ذكرناه من قول الانام كانه اذا لم يكن احد هذين دليلا على ان لا يكون للمكلف طريق يعلم به مصلحة
له وذلك لا يجوز انتهى لا يخفى فيه من المناقاة لما ذكر في جنار الاحاد وكم من مثلها في
كلما نهى المتعلقة بالمقام لكونه من مزال الانام ثم ان الشيخ في القواعد المرتضى في الدرر النيرة
الفاضلين غيرهم من المحققين قاصص جوابا يجوز ان يسمع الله المكلف العام دون الخاص كما
هو معلوم يشهد به ضرورة الجدال ونحوه فيجب عليه طلبة البحث عنه في الاصول فان جاء
حمل العام عليه والا اعتد ظاهر الى ان يفتى على الخاص صرح المرتضى وغيره بانه يعاين العامة
ان اذ لم يجد المختص وردوا على من قال ان الخاصين بالتميز بان يسمع الخاص معه وبصرف
بصرف من الاصل من سماع العام وبطلان ذلك بانفاق جميع على جواز سماع العام بخصوص
بدليل العقل وان لم يستدل بالطب على خصوصية لم يفتى بعد على مختصة لم يكن غيبا عن
البيان والنظر بظهوره وصرح العلامة والرازي باجماعهم على جواز ذلك في الخصوص
بالعقل وان لم يختر ذلك المختص بيان السامع وصرح الشيخ وغيره بان الراوي للعام اذا
حمل على بعض ما ناوله ولم يظهر ذلك لعله بقصد التخصيص ضرورة لضرب من الاستدلال
وجب التمسك بظاهر العموم وان كان في الاصول ما لا يجله حمله عليه قد قوى للاقتضا
فيما اذا ادعى الراوي للعام الضرور بقضاء ومن لمعلوم ان حكم اخبار الاحاد حكم سائر الادلة
لانه دلل الدليل القاطع على حجتها وان لم يكن موجبة للعلم وحكم دلالة العام حكم سائر الادلة
الظاهرة التي لا يخفى ان لا تكون مراداة اتما ولا تنافي مع ما اشتهر وانما من ان لا ما من عام الا
وقد خص ولم يشتهر ذلك في سائر الظواهر بعيدا عن مقتضاها حيث بحث عنها ولم ينكشف
له خلافها وربما يوهم كلام جامعهم بانه انما يجوز ما ذكر في العام حيث تمكن المخاطب من معرفة
الخاص الرجوع الى الاصول ودليل العقل الحق ان ذلك انما هو في الخطاب الخاص على بعض
الوجوه وانما يسمع جميع المكلفين كان كل منهم مأمورا بالبحث والنظر في دفعه على الخاص
على ولا فبا العام فلا يعتبر تمكن من معرفته مطلقا ومثل ذلك الخطاب الخاص الذي علم
المخاطب بالمخاطب بان كل امه غائبا وخاصا وظاهرا وما ولا ومحكما ومتشابهها وانما قد
ينصرف الى سبعة وجوه وسبعين وكذلك اذا علم المخاطب ذلك في الجملة من تتبع مكالمة
ومحاوراته بحيث صاعد من الامور القطعية بل الضرورية كما فيها نحن فينا في ذلك كيني

ارتفاع الاغراء بالتحمل منه وعدم القطع بما هو الظاهر له وان وجب عليه العلم به مع كونه
 خلافا من ناقلا الاخبار واستقصاها ونظر اليها بين الصغيرة واخذها بيد صغيرة
 وامر العكس سائر الادلة العقلية والنقلية والشواهد الوجدانية ولم يشرب في طلبه تقليد
 ما ذرعه على السنة الظاهرة او شاع في كتب الاصولية والاجازية لم يرتب فيما ذكرنا وان كان
 صعبا من صعبا على قبله بل بيان جميع ذلك مفصلا موكولا في محله من فقه في الوجوه
 حله مما يتعلق به وعلى ما قلنا فالحق الذي يحجب على الله الحكام مذهب الكلف في هذا الاجماع
 عليه هو ما اقتضته اذلة الظاهر التي يمكن للعلماء وانباءهم الصلابة وتبعها اذالكما عجب
 ازمتهم واحوالهم فلهذا لا يستكشف من نفس جماعة في كل عصر الا الحكم الظاهري الذي
 هو مناط التكليف بالنسبة اليهم واقبال اقتضاء الدليل المانع ولو بوساطة وهو ايضا
 قول الامام بالنسبة الى من لا طريق له الى غير من جهة الادلة الواسلية التي ثبت النقل او
 العقل اذ لا واذن الله صلى الله عليه واله تبع الامر الله تعالى العمل بها ولو سئل عنه لافقه
 به عموما او خصوصا بلا تقييد ملحظ اليه ولا فيه ما يلحق على الحكم الذي اراد الله تعالى
 في علمه وادامه ان لم يكن مطلوبا بخصومه الاصل حيث خالف الواقع الاول المحفوظ
 في الجماعة وغيرها ونظيره يجوز المجهد تقليد مجتهد اخر فلهذا في ان طر خطاه عليه
 بحيث لا يوجب الحكم منع جهاده او فساد ما حكم بالخطاء من حيث الخصوص لا يصح الحكم
 به من حيث العموم الحكم الامام ايضا بما ذكره صريح سائغ كما هو ظاهر واقع وهو ايضا منسكك
 الله وغيره مما فيه تبيان كل شيء فان وجدنا ما فيه هو الحق لمطابق الواقع الذي يهتدى اليه
 الحكم الظاهري فالحكم يكون خطأ اذا خالف الواقع الاول ليلزم الجرح مخالفة وتحتية على
 اصابته لا كونه باطلا او مائلا وكذا وبما حكم بغيره انزل الله ليكون كفاؤنا لا اعتناء اذ
 اصلا ولا ثياب عليه من حيث هو مطلقا ومثل ذلك جاز في الموضوعات المحلولة في الحق لا
 والائمة وتوابعهم النصويين من قبلهم كما هو جار في حق سائر الناس حتى في شرائط الوجوه
 كطهارة الماء في الطهارة وغيره ما مع انه يتوقف على الطهارة ونحوها اعظم الطاهرات التي
 وفي قتل النفوس المشهود عليها بالزندقا فاعلم انه اذا كان بغير الحق فهو اعظم المعاصي
 العقلية والشخصية ويجري بخلاف ذلك ايضا في حق سائر الناس معزاة للماتل التي يتوقف
 عليها تفسير الكتاب السنة وما روي له الحكم التوقيفية وغيرها مع ان كرمنا لا سبيل لها

هذا ما استدل به
 علماء العصر

العلم بها على وجه القطع واليقين في محتمل تخطف الظن فيها عن الواقع ومن فاته ذلك كتب لم يرضى الشيخ
وابن زهره وغيرهم من متقدمي الاختلاف مناخرهم لم يرتب ان مبناهم في عرضها وبنيها حاشاها
من مجازاتها وبناء الأدلة والخطابات عليها انما هو على ما لا يقيد العلم بالواقع غالباً وكذلك في
سائر المناجاة الأصولية المعاصرة بالآلة والظن ومن هنا قال المصنف في الذريعة في بيان جواز
التخصيص بخبار الاحاد عقالاً لانه لا خلاف بين لغتها في جواز الرجوع الى اخبار الاحاد في لاسم
العام فالذي يمنع من الرجوع اليها في الحكم المعلق بالاسم لا يترتب ما عدا الاختلاف ثبتت
الاسماع بالرجوع الى اصل اللغة فما الذي يمنع من الرجوع الى الاحاد في تخصيص الاحكام انتهى
ومقتضى آخر كلامه عدم اختصاص ذلك بقها العامة وقد ادعى ولا في لسانها مكان
حصول العلم بكثير من اللغات ومعظمها ثم قال بعد فلو وضعت الى ان تضعف خلال الفصل
من ان تفسير القرآن والسنة قد يكون بما هو غير معلوم لا مقطوع عليه بل اللغة لكنه
مظنون لم يفرغ لك فساد الامة غير منع ان يتبعه بقبول اخبار الاحاد واستعمال طريق الظن
وتفسير حكم قران وسنة بعد ان يكون ذلك الحكم بما يجوز القول باختلاف اعباده وان
تختلف احكام المكلفين فيه بحسب اختلافهم في طوعهم وهذا انما يسوغ في التعليل والتحريم
الشعري وما اشبهه لانه غير منع ان عبادته زيد في شيء بغيره التحريم بشرط اجتهاده وعباده
عمره والتعليل ولا يسوغ ذلك في صفات الله تعالى وما يجوز عليه وما لا يجوز لان ذلك
لا يمكن خلاف في العبادة فيه على وجه ولا سبب هل استعمال اخبار الاحاد الموجبة للظن يفسر
احكام القران او السنة لا تخصيص القران او السنة بخبار الاحاد والنسخ ايضا لها اخبار
الاحاد فانها ما تزان عقد او واجب الناس لا قول وتوقع عن كافي مما المانع من تفسير احكام
بما يرجع الى اخبار الاحاد وعن اصل اللغة اذ لا للتعليل على ذلك قال ويمكن ان يتصور الى
صحة هذه الطريقة بان علماء الامة سالف افق سلوك ذلك من غير توقف عند فساد
اجماع وهذا لا يوجد في مثل في العلم بخبار الاحاد في الشريعة لانها مسئلة خلافية علماء
ولو حصل الاجماع على ذلك في شريعة ايضا لئلا يترتب ان انتهى تدبيره محله ان لا
في اللغات امون منه في فصل الاحكام فنادكرنا جارية بها في سائرنا اشترى الله لا ينفذ
الازتياب في شيء من ذلك فيلزم على ما ذكرنا جواز مخالفة الجهد للإجماع البسيط والكره
في حد الاعضا السابقة بحسب سافة اليد لادلة القرية وجواز وقوع الاختلاف بعد

الاجماع والاجماع بعد الاختلاف وتحقق الاجماع انما يقع بحسب خلاف الاحوال والاراسه
 واختلاف حكم نفسا طامري وقوا ورضا العضو بخلاف ذلك ويلزم ايضا عند اخصاص الحكم الذي
 هذه بصوره اجماعهم على الحكم بل حتى انتهى نظر المجتهد الى حق وان الطريق عليه الا بالبرهان
 قد علم من نفسه بل في العلم والامكان الى ان صار فرضه لا جهاد ولا اعتماد على اي نفسه
 استقر مع ذلك ومعنى طلب النظر وفهم ما اقصاه العقل والشرع الى ان لا يكون
 عند في القوس منزع ولا في الزيد طمع فخرج ان يحكم بان هذا هو الحق الواقع المطلوب
 وانه قول الاما وحكم في حقه خاتمة لا في حق غيره من المجتهدين العاصرين او المناخرين
 كما هو شأن الادلة والمقلد ايضا ان يحكموا بذلك في حق أنفسهم واعلموا ان بعضهم لم
 لم يقصر في العمل بشرائط التقليد صادقا ومتى استظهر المجتهد ومقلده ما قد شره ولم
 يستيقنوه حكم بان حكمهم طامري ما وصلوا اليه في الواقع فقد يكون حكمهم خلاف ذلك
 الاحمال تقصير في شيء مما ذكر في نفس الامر هو ليس عذرا ووجب تخفيف التكليف لا
 الجهل به وجبا رفع الامر بتغير الحكم بيلزم ان يكونوا مخطئين ايضا لذلك وان اصابوا
 الحكم الواقع الاولي على سبيل الاتفاق ويجوز لله سبحانه واعلم منهم ذلك ان يقاومهم عليه
 وعلى اثاره الرجعة اليه ومن هنا يمكن ان يقال بلزوم الشاغل احدا من ائمة المولى اعني
 حصول العلم بما ذكره والاكتفاء بالظن وروايل لتقصير حصوله فليست بذلك وهذا احد
 في صورة اجماع علماء المصنوع اجتمعت ايضا فلا يجوز لاحد ان يحكم على سبيل القطع باصنافهم
 الحكم المطلوب منهم بالتكليف الاولي والثانوي لاعم العلم بما ذكر في شأنهم فان اخصص بعضهم
 اخص الحكم به وكذلك اذا اخص بعض الاحكام لا يجاوز الى غيره وجب جمع ظاهرا وان كان
 منهم مجتهد كان او مقلدا مستقل بتكليف نفسه ويجب على الله سبحانه وتعالى ان يوصلوا الى
 كلف به مع عدم تقصير من متوسع بحججه ما من عقابه عليه لا فرق في ذلك بين الواحد والجميع
 والاكثر ولا بين عصر مضور والمضنوع واستبلا لانه وسائر الائمة لا يبين لها وضعا للثما
 المتفقين على حكم واحد وتعدد ولا بين جود الظاهر لم في غيره وفي غيره وهكذا ولا بين
 كثرة علماء المصنوع المتفقين على حكم الى ان يجاوزوا احد الحضرة اعم قلتهم الى ان لا يجاوزوا
 اقل ما يقتضيه مستح الاجماع والجمع وتزلم من ذلك الى ان يخصهم بالوقت في واحدا من
 الجميع فيما قلنا شرع سواء والعبارة بما ذكرنا في دعوى جوب عضيتهم كمال او ايضا من انهم

بالنسبة الى من غاب عنهم من الشيعة ما هو فيها بخان منه بيضة لاسلام ولد واجب نيل
الارسال عند شرف شريعة سابقة على الاضطرار ووراثته عالمه اشم يظهره فبطلت
الدينيا ظلموا وحرذا وكذا في سائر اصول العقائد ولايتاني مسئلة الامامة عند عرض
شبهة عويصة وفي لرفع عند عموم الملوئي وشدة الحاجة لوكيدة المختص او في ظهور الشاهد
الشرعية المنوذة وعما في الشيعة المطهرة التي هو جماعة ما عني في من الغيبة وانما في الغيبة اظهر
كما لا يخفى على اولى البصائر الزاهرة وفي حصة لصوت المعرفة المشيرة وخامتها من لا بد
والاضطرار بالكلية ومن ثم ترى الشيعة الامامية ذاتا في الرايد والكثر على عكس ما كان
يتفق في الامامية ضد الفرية وقد وقع بينهم في رتب الغيبة اكثر العقائد الشيعة و
المذهب الناصية البائدة مع انها كانت شائعة سابقا بين الشيعة من غير ايمانهم
حين قد كان ممراي ومسمع منهم محض اليقين بسلطان الله عليهم وليس هذا هو اصل
الشيعة العربية المظهر للظاهر ومن رتبات تلك الفرية الفاضلة حيث حرموا عبادة
عبيده ونفسه بقراب الله ظهوره ودينه وانما ما ورد في اسمه بوجه تعالى لولا وضع الله لنا
الاية من افاد ردت في الشيعة فان الله تعالى يذبح بمن يعبد اسمهم من بصلى منهم ولو لم يوا
على ترك الصلوة لملكوا واذبح بمن يركب منهم عن لا يركبهم ولو اجتمعوا على ترك الزكوة
لملكوا واذبح بمن يخرج منهم عن لا يخرج ولو اجمعوا على ترك الحج لملكوا واذبح بمن يخرج منهم
فيما نحن فيه انما يدل على عدم تركهم جميعا لما فيه وجوبه كان اسوال الشيعة المعلوم في
الا اذا قضى الله هذا الامر من هذا من جهلهم ببعض الاحكام الخفية وحكمهم بتمام مفاد ذلك
فيه بالضرورة واذ لم يخطئ لما نالوا به عليك علته لا لا تنكشف على احد اعلم القطع من
بحر لا لاجماع الواقع في كل عصر وجود مذكورة في معنى في حق الجميع نصا في الغيبة في حق
غدهم وكيف يستكشف منه الحكم الواقع الاول الذي لا يرد روح القدس على الخلق الوضوح
توارثه لا وصيا واحدا بعد واحد وكيف الجاهل في فهمها من كتب المودعة عندهم لم يوا
بالعلم الحكم به بخصوصه عند ظهوره ولهم فيمكنهم ولا يخلو منه شئ من الخرافات من
الحدث وما دونها وما فوقها ولا يختلف باختلاف الانبياء وانما وراثتنا لا غشيانا واننا
من اختلاف اخبارهم وروايتهم من ادعى ذلك كما هو مقتضى بعض سبق من اخبارهم كان
مجهولاً ما بيننا وما قلنا لا يحيط بها العلماء سلفا وخلفا في كبر غير على ضد كل ما يقع على

اهله عليه سواء فلو امكن كثر اوعانته لو كان اجماعهم بجهل كان من اقوى الادلة ووضعا وكما ينبغي
ان يقتضوا ثبوت اكثر من غيره ولا سيما في زمنية الغيبة بعد بعد الهدى لان ثبوتهم كالتام
وكان عليهم ان لا يقصروا في تحصيله بحسب المكان ولو باعلام كل منهم من في عصرنا وحيث
في نظره وان لا يبعدوا عنه مع قطعنا الى التثبت بالطرق الظنية التي لا يستدل بها الا عند
الضرورة وانما دبا بالعلم بالكلية ومن المعلوم انهم لو اعتنوا ثبوتهم ضبطا وتحصيلا لم
يخرج من الاجماعيات لانادون من المسائل ان معظم الاختلافات متما اتفق في زمنية منفردة واما
في عصر الواحد فالغالب اتفاق اهله على كثير من المسائل وذكرها وتمكن كل منهم من الوصول
الى ما وصل اليه لاجرا معتد بشانه فاذا بنوا على عرض كل منهم ما عنده على صاحب تحصيل الواقعة
والاجماع بحسب سمعهم زاد على ما هو الواقع وان كنت في ريب من ذلك فانظر الى اخذنا من
هذا وما قبله مما علمت حاله ثم ارجع البصر الى ما حكاه الاصحاب من الاقوال التي عليها اعتد
مذا ومعرفة الاجماع والخلاف لتقف على حقيقة ما قلنا بالاعتكاف اعتداف ولهم كواول
احد ان يضبط اجماعات كل عصر على ما هو المتعارف بينهم لوقوعه على اجماعات متناقضة
كثيرة جدا وهذا كان في سقوطها عن الاغنيا والجمعة مطلقا مضافا الى ما بيناه من وجوبه
ثم انه على هذا الوجه ان غلب اتفاق علماء العصر بانسبهم على حكمها لعلمهم بجزء من وقوعه بعد
انتشاره وهو تقره عدم اشتباه جميعهم وتقدرا لعلم باقوالهم واحتمال رجوع بعضهم الى اوثان
خفي من الامام مخضن غير متبين لغيره من مناويله المنقولة عنه ولا من كتابه مستعملين
او مستجيبين في المسائل النظرية الى اشتغالها سابقا وقد بينا ذلك من قبل فمضلا وان
اقتصر على من ظهر منه فتوى في المسئلة واعتبره له واتفاق المتقدم منه فلم كثر اذا لم
يتبين من غيره خلافه فهذا يؤدى الى الحكم بطلان كثير من الحوادث والاقوال الخادثة في
اصول الاسامع فروعها التي لم يظهر فيها الاقوال القديمة بل ينبغي في زمنية فضيلة طويلا
هذا ظاهر لفساد ومخالفة لما جرت عايد طريقة الاصحاب التي هي اول الاعتماد وقاعدة
عن الشبهة لثاني ما يشهد باننا انما ينسب منه جوازها لثبوتها لثبوتها قبله فيما
استمر عليه لذلك استقرت الطريقة منذ انظار اولها اذا قام عنده الدليل على خلافه و
ان لم يقف على موافق له عامليه وقد صرح بانه اتفق لهم مثل ذلك كثيرا وتقدم عن
في هذا الوجه لثالث الذي خالف فيه اجمع الاصحاب نفسه باعترافه فابعض ذلك

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين

هذا الفضي ما ذكر في تقرير الوجه تشييداً لعل الوجه خارج الإجماع على هذا الوجه من
السنه وكذا على الوجه السابق مع كون منشا حجة هو التقرير الذي علم من ذلك السنه
هو كونه منشا موطاً بالانفاق ومعلوم أن النظر بالانقباط لا بالشأمة والاختلاف
الغير المتعارف الذي هو من السنه وان شأواً في الحجة وكيف كان فهذا الوجه من سنه
أيضاً كما بقى بما سبق فيه وفيه أقبله ونفكه منها ما هو واحد من أن دلالة الغير على الوجهين الذي
اشترى اليها دلالة ظهور غالباً لا قطع وتوقف على وجوده وفي ذلك على من صدق منه
المكر بعد استناده إلى ما لا يبيح الانكار معه بفائدة التعليق ما هو عليه عدم رجوعه قبل
الانكار وعدم تقدم الانكار خصوصاً أو عمومياً قبل الفتوى الإجماع وعدم حصول لا بما
بالنسبة إلى حد من الجميع ولو خفياً وعدم تقيته وخوف في ذلك ولا علم بأن من صدق الله
أو الفعل يعلم حرمة وفسادها ويكرها أو أنه مصر عليه على أي حال حصل جميع لك في المنهج
غير معلوم بل معلوم العدم ولا يتما بعض لك بالنسبة إلى بعضهم وبين ذلك مفصل الحجج
التي يطول ونحن في غنى عنها ماضى ما سيدين فكيف ينبغي علينا مسئلة الإجماع وكيف مع
ما ذكرنا أنه من الحجج القطعية على الأحكام الواضحة بل أقواها وأجلها تأنيهاً أن الغير حجة
قطعية أو قطعية مكم سواء تعلق بما صدر من واحد أو أكثر متفقاً على تصويبه تخطئه أو لا
فيه كما هو الثاني في القول والفعل أيضاً أدهى جملة أقسام السنه وحكمها واحد المحجود
فيلزم على ما ذكر في تقرير الوجه المذكور تقرير العلماء عند اختلافهم على المناقض على أنه
الحكم الواضح الكلف بدوام التزام خلاصتهم قول الخطي منهم على أنام دائماً بخلاف إجماعهم
فإنه يمتنع خفاؤه عليه ومما أسنطها تكون خطأ الخطي منهم ثم عن قصير منه مع وضوح الحجج
عليه ولذا سكت أنام عنه ولا يمكن ذلك في حق الجميع وإن شئت الكلف استغراق الوضع
ظاهراً والبناء على الترتيبين لا من به حسب اختلاف أحوال المتخلفين يلزم أيضاً أن لا فرق
بين كون الخطي عند الاختلاف أكثر من المجمين عند الإجماع على حكم في حد لأعضاء أو مثلاً
لم أو أقل فيجوز على كل من الإجماع والاختلاف حكمه ومكم من دون فرق بين التصور كل ذلك
ظاهراً فساداً ما تقدم عن الاستئناس لا كفاً عند الاختلاف بانكار الحق فبعد فرض وجود
الحق دائماً بين المتخلفين إنما يجدي مع علم الخطي بكون الحق صحيحاً أو وجوداً لدليل العلم على
حقيقته ما بدون ذلك كما هو الفرض فالأول إذا اعتصم بثنائي قيتين أنام أو الواسع من قبله

الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين

اقتضاهم مجموعه والذلي صدقه كما تقدم في الوجه الثالث على ان الخلقين قد لا ينفصل
 على قول بعض المتأخرين كما قلنا اذ في وجهه واحد لذل لا اختلاف على سبيل الاثنا
 وعلمه غير المتخلفين في مناقبه من هو الخلق في ظاهره بل يحكي من دون عكس واما الاعم
 واحد سواء على امكان ذلك كما هو الظاهر فكيف يمكن ما ذكره مع انه يلزم من ان يكون
 الاثنا مآل لا يتناقض ولا اختلاف ان يوصف عالمه في ذلك مثل الوجه المذكور
 هو ظاهر لهما ان لا ينافي في الحقيقة المستندة الى شدة الخوف والنفية ليس عظمة صدر اكثر
 حرا واستد تكليفا وانما من حيث سائر الائمة صلوات الله عليهم في خصوصه من لا
 التقري وبها ان لم يكن ضعف الحق بلست ظهرا اقوى ولا انها اكثر واجل من خلق
 انهم يبعدون حدتهم على اختلاف احوالهم انكار منكر على غير وجه ما هو المتعارف المعروف
 عنهم ولم ينج احد منهم الا اذا وقع على هذا الوجه لانه ما ذكره من ان الوجه المذكور
 فان اوجب على اقام العذر الظهور والفاء الخج واطهار العزة او زائل وهو بذلك
 حكم واحد يمكن اختلافه باختلاف احوال الخلق وجعل ظهور ذلك الحكم بما ذكره من ظهور
 الاثنا بنفسه فلا مانع ان يوجب على الله سبحانه ممكن من هذا لذلك فهو بحيث يمكن منه
 او رسول من ملاقاته كل منكر في لطف الارض الفاء الخج عليه وتعد منه مع علمه بل على وجه
 ان الخج البعد ذلك حيث لم يوجد من يقوم به غيره بل يمكن التكرار ما هو حال بحيث يستند
 الخج عليه اذا اوجب على الله ذلك ما ذكره ان يوجب بصا لما يجب على الاثنا انما
 الامكان من الامور العظام الكثرة المعاونة التي لا يخفى فوالله اظهرها وانماها ولا يسلط
 مفاسد ما لها واختلافها فيلزم القدر في امارة الاثنا وعصمته حيث لم يمهله ذلك في قوله
 البار في علمه حكيمه حيث لم يوجب عليه ولم يمكن منه في ذلك خروج من الذي قد يتوهم ان
 سائر الامور التي هي من طائفة كرامة الحد والفضل والرحم والقطع الجدل انما هي بالبراءات
 والنصرف في احوال الناس المتكبرين في قلوبهم بخلاف الظهور والاطهار والامام بعض الخلق بعض
 الاحكام ولو مع الاعذار فانه يمكن بلا خوف مع انتفاء ما ذكره لا يفي ما فيه فالجواب لكثيرين
 الخج ويمكن بسهولة مع عدمه فيه ولا يخار يبدل على ضد او امارة مرتب عليه خوف
 عظيم مانع من الاقدام على المعاصي بحيث لا يقاس بالخوف من ظهوره الذي جعله جماعة
 من الاصحاب من سبيل الادعاء عن المعاصي الحاصلة في غيبته وبما ادعوا انه اكثر طاعة

من الخوف الخالص في حضوره للعلم بمكانه فيه لا في غيبته هو وان كان ناسدا من حوثي
 الا انه على حال فما ذكرناه اكثر فائدة واجل لما لم يحصل عند وجوبه على الامام كالم يجب على
 الله فعله بذكر سادته نبأ شدة مع عظم مدته فلا يجب ايضا على احد ما هو الموقوف
 المقام وقد تقدم في الوجه الثالث واوائل الترتيب لما يعضدنا ذكرنا هنا فلا حاجة الى اعادة
 قلنا ان لا بقاء للخلق في حقهم على ما سلم منافع معلومة حال ظهورهم فاكثر مما يظهر منها صفة
 وكان تقريرهم حجة اذا وقع ما هو المتعارف للفرق في خطه واما هو صلو في تصليته فما انشتر
 فوائده في غيبته الى وان ظهوره لهم ان يكون حجة تقريرية مختصة ايضا فيها وان كان على خلاف
 ما هو المتعارف قلنا ما فاق من المنافع حال ظهورها له بعد استيلائهم ولغيره فوله مع غيبته
 اولئك ما كان يحصل منها مما يتعلق باذنا الشيعة مدعيهم فلو لم يصح مع غيبته لكانت
 غيبته حضورا ولم يجب تمكينه من الظهور واما انه عليه من حيث هو اصل وهو ناسد قطعاً
 فلا يكون للتقرير طريق اخر غير ما ذكرناه والا ما زال المعلومة اقوى شاهد على ذلك كما لا يخفى
 ان لا نكار لباطلهم ان وجب مع عدم تقصير احد منهم اصلا في الطلب للنظر وانشاء لهم ما
 على لائمة عليهم السالم في طرف مقرر الاحكام المقررة لها والاذن في العمل بها مطلقا وان
 ادى الى مخالفة الاحكام الاولى فلا بد من اثبات ذلك مع ان صورة التقصير في حق وجب
 بتايبنا من ابنا الذي بين الجمع المتفق الرأى على عدم جوازهم واكثر منهم ايضا فانما عتقنا
 في اكثر حق يجمع ان يجمع بالغير بالنسبة الى احد ما دون الاخر كما ترقى لاحد لك مع ما بينا
 من عدم الاكفاء بمجرد نكار الخلف المتحقق ان وجب ايضا مع عدم تقصير بعضهم ولو اورد
 منهم حق يلزم مع ما سبق ان يجرى حكم التقرير في حق كل واحد لا عرف من نفسه لك وتقصير
 الجميع ايضا بحيث لو علموا او بعضهم بما وجب عليهم في الطلب للنظر لا ذكروا الحق فلا وجه لوجوب
 الانكار ولا سيما مع تعذر الفتوى بالباطل الا اذا تعدينا واجرينا ما نبتا لافرا بالمعروف الناهي
 المنكر في حق الامام مع خوفه واستناده وحرمان الناس من فوائد يمكنه وقصر واستيلاء
 وهذا بما لا يقول به احد من الامامية اذ في ذلك فساد مذهبهم بالضرورة ووزم يعلم انه على
 هذا الوجه ساقية لا يبرر وجوبه لول النسبة للجميع ان اضطر بكلام الشيخ في ذلك
 عدم الخلاف للمقدم ولا الاخر كما هو ظاهر فلا يكفي في اللطف الانكار وهو خلاف معلوم
 فاما وجوبه لول والناشر بينهما بعد اجتماعهم على خلافه اذ لا بد والنج كما توهم وهل ينبغي بعد

كل واحد منهم ليست صفة قائمة بالمجموع من جهة الاجتماع منع اني قلنا الاطلاق ان ذلك
 من لوازم العظمة لا العدة لذن كانت بمعنى الملكة من الاطلاق على الفتوى غير علمي فتوا
 خير علم للمعجز لا الجهاد والفقهاء هو ان يستدلوا ليل منية عند المنوع فليقولوا
 ولا سيما اذا كانت بالشتهرة والفتوى من المتأخرين وغيرهم من صرح بان علمه بالظن عاليا
 وبناء فهم عليه فكيف يدعي ان عدلهم منع من الفتوى غير علمي وادبه حصول القطع
 اليقين بذلك لهم وغيرهم ممن تقع على قناوهم ومن منابعت ان مذقاع ما اوردوه عليه
 الاستناد الشريف طارئة من ان من تعليله بتداعا الا ان العدة لا ولي فيها لعلمه والتمسك
 صريح في الظن وحده من طاهر بما يتبين من وجوده شتى وقيل ان النص الحاصل من الاقول
 اصعب من الحاصل من الثاني لاستناده الى العدة الموجد في كل منهم من غير اخطا لا
 جماع والشتهرة بخلاف الثاني لكان في ذلك اذا اعتد بعدد ولا جماع كما هو مقتضى قول كلامه
 فلو فتوى الظن بان لك ولو بعد حد منه بعبارة لا حد لما كان هو ظاهر مع جميع تلك موارد
 الدليلين المحلفي لما من جهة العلة والظنية على ظهور احد غيرهم كقول من يحسن
 ولا سيما ان كان ذكر الثاني على سبيل الترتيل فالتابع من الوجهين مذموم قطعاً ما انكف
 والاول والعده في الاستدلال انما وان كان الثاني معقولاً بعبارة ذكرنا به
 غير مما سبق من مبادي ذكرنا كما لا يخفى في احد فغير مؤلفا لذلك النص لما حكمه وهو
 مثله واعلم منه وفي ردودنا لو حظ الثاني في نفس وجوده لتبطل على ذلك حكمه وانما
 وصحة وهكذا كلما استعمل في مثله ومثاله ما به زداد قوة قطعاً الى ان يصل الى احد
 القطع واليقين لو فتوى على تعاقب الجميع بالتحمل لغيره لوجب قضيته لذلك فان نوارده
 الطنون قد يورث لما كان موثقات في تحريمه ان الذي ضلحنا لا اخاد ان لا يفتيد
 كل منها العامة لا يدرى ويحصل بهاد لك سبب الاجتماع واعتصام اذ ومنتاح لك يحصل
 من تعاقب كثير من الصيغ او الاطباء او سائر ارباب القساع المعنوي كل ما يتقوى
 محدد في قوة فامة يحصل من جماع اليهودين منهم وكثير منهم العلماء لا شاة القدر في
 ان كانوا اما غيرهم وكثير ما نحن فيه اولى بذلك لما عسى شان علما شاة ما اعتد به
 واسباب منهم من شدة الاختلاف في الاستحوا والمؤرخين انما يعلمهم واوردهم ذلك
 وطرق استغناطها وكثيره عند يدهم الظرفية او حار كثير منهم لم يفتوا الفتوى ان يفتوا

بما لا يخفى من ان
 العلم بالظن عاليا
 بناء فهم عليه
 فكيف يدعي ان عدلهم
 منع من الفتوى غير علمي
 وادبه حصول القطع
 اليقين بذلك لهم
 وغيرهم ممن تقع على
 قناوهم ومن منابعت ان
 مذقاع ما اوردوه عليه
 الاستناد الشريف طارئة
 من ان من تعليله بتداعا
 الا ان العدة لا ولي فيها
 لعلمه والتمسك صريح في
 الظن وحده من طاهر بما
 يتبين من وجوده شتى
 وقيل ان النص الحاصل من
 الاقول اصعب من الحاصل
 من الثاني لاستناده الى
 العدة الموجد في كل منهم
 من غير اخطا لا جماع
 والشتهرة بخلاف الثاني
 لكان في ذلك اذا اعتد
 بعدد ولا جماع كما هو
 مقتضى قول كلامه
 فلو فتوى الظن بان لك
 ولو بعد حد منه بعبارة
 لا حد لما كان هو ظاهر
 مع جميع تلك موارد
 الدليلين المحلفي لما من
 جهة العلة والظنية على
 ظهور احد غيرهم كقول
 من يحسن ولا سيما ان كان
 ذكر الثاني على سبيل
 الترتيل فالتابع من
 الوجهين مذموم قطعاً
 ما انكف والاول والعده في
 الاستدلال انما وان كان
 الثاني معقولاً بعبارة
 ذكرنا به غير مما سبق
 من مبادي ذكرنا كما لا
 يخفى في احد فغير مؤلفا
 لذلك النص لما حكمه
 وهو مثله واعلم منه وفي
 ردودنا لو حظ الثاني في
 نفس وجوده لتبطل على
 ذلك حكمه وانما وصحة
 وهكذا كلما استعمل في
 مثله ومثاله ما به زداد
 قوة قطعاً الى ان يصل
 الى احد القطع واليقين
 لو فتوى على تعاقب
 الجميع بالتحمل لغيره
 لوجب قضيته لذلك فان
 نوارده الطنون قد يورث
 لما كان موثقات في
 تحريمه ان الذي ضلحنا
 لا اخاد ان لا يفتيد كل
 منها العامة لا يدرى
 ويحصل بهاد لك سبب
 الاجتماع واعتصام اذ ومنتاح
 لك يحصل من تعاقب كثير
 من الصيغ او الاطباء او
 سائر ارباب القساع المعنوي
 كل ما يتقوى محدد في قوة
 فامة يحصل من جماع
 اليهودين منهم وكثير
 منهم العلماء لا شاة
 القدر في ان كانوا اما
 غيرهم وكثير ما نحن
 فيه اولى بذلك لما عسى
 شان علما شاة ما اعتد
 به واسباب منهم من
 شدة الاختلاف في
 الاستحوا والمؤرخين
 انما يعلمهم واوردهم
 ذلك وطرق استغناطها
 وكثيره عند يدهم
 الظرفية او حار كثير
 منهم لم يفتوا الفتوى
 ان يفتوا

بما لا يخفى من ان
 العلم بالظن عاليا
 بناء فهم عليه
 فكيف يدعي ان عدلهم
 منع من الفتوى غير علمي
 وادبه حصول القطع
 اليقين بذلك لهم
 وغيرهم ممن تقع على
 قناوهم ومن منابعت ان
 مذقاع ما اوردوه عليه
 الاستناد الشريف طارئة
 من ان من تعليله بتداعا
 الا ان العدة لا ولي فيها
 لعلمه والتمسك صريح في
 الظن وحده من طاهر بما
 يتبين من وجوده شتى
 وقيل ان النص الحاصل من
 الاقول اصعب من الحاصل
 من الثاني لاستناده الى
 العدة الموجد في كل منهم
 من غير اخطا لا جماع
 والشتهرة بخلاف الثاني
 لكان في ذلك اذا اعتد
 بعدد ولا جماع كما هو
 مقتضى قول كلامه
 فلو فتوى الظن بان لك
 ولو بعد حد منه بعبارة
 لا حد لما كان هو ظاهر
 مع جميع تلك موارد
 الدليلين المحلفي لما من
 جهة العلة والظنية على
 ظهور احد غيرهم كقول
 من يحسن ولا سيما ان كان
 ذكر الثاني على سبيل
 الترتيل فالتابع من
 الوجهين مذموم قطعاً
 ما انكف والاول والعده في
 الاستدلال انما وان كان
 الثاني معقولاً بعبارة
 ذكرنا به غير مما سبق
 من مبادي ذكرنا كما لا
 يخفى في احد فغير مؤلفا
 لذلك النص لما حكمه
 وهو مثله واعلم منه وفي
 ردودنا لو حظ الثاني في
 نفس وجوده لتبطل على
 ذلك حكمه وانما وصحة
 وهكذا كلما استعمل في
 مثله ومثاله ما به زداد
 قوة قطعاً الى ان يصل
 الى احد القطع واليقين
 لو فتوى على تعاقب
 الجميع بالتحمل لغيره
 لوجب قضيته لذلك فان
 نوارده الطنون قد يورث
 لما كان موثقات في
 تحريمه ان الذي ضلحنا
 لا اخاد ان لا يفتيد كل
 منها العامة لا يدرى
 ويحصل بهاد لك سبب
 الاجتماع واعتصام اذ ومنتاح
 لك يحصل من تعاقب كثير
 من الصيغ او الاطباء او
 سائر ارباب القساع المعنوي
 كل ما يتقوى محدد في قوة
 فامة يحصل من جماع
 اليهودين منهم وكثير
 منهم العلماء لا شاة
 القدر في ان كانوا اما
 غيرهم وكثير ما نحن
 فيه اولى بذلك لما عسى
 شان علما شاة ما اعتد
 به واسباب منهم من
 شدة الاختلاف في
 الاستحوا والمؤرخين
 انما يعلمهم واوردهم
 ذلك وطرق استغناطها
 وكثيره عند يدهم
 الظرفية او حار كثير
 منهم لم يفتوا الفتوى
 ان يفتوا

الى التكملة مرة بعد اخرى ووقع الاختلاف في فتاوى بعضهم فكيف التمسك بالكتاب الواحد
 لا جاز لك وندره وجود خبره في بعضنا وفي غيرنا لسائل الآخرة قائم اقتناء كثير منهم على
 العمل لا بما يوجب العلم واليقين منع جماعه منهم المؤام من تقليد علمائهم في الاحكام فضلا عن
 انفسهم وقرب عهد قدامائهم بامنائهم ومطابهم الاحدين للاحكام عنهم ومزجها بطلان علم
 الاخبار والامارة في حال الباقية منهم وكه لم يولنا نطقنا ونسبنا فاذارنا فاولا من مقبر
 على حكم يحصل القطع بان حكم الله انوار الحق صلوات الله عليهم والمستبعد من انوار الحق
 القطعية الواضحة لايامه والله سادته في اجماع مع كثره ما بينهم من الاختلاف في النزاع لا يملك
 الحكم ودليله من الظهور والحدود عند الفصل الادبيات الخفاء فرفع هذا الوجه ما يصل
 بالحدس لقضايا الذين تناقض القطع بما ذكره وجود الدلائل على الحاشية للتمسك بها
 وهو حجة كاعلم متبذرا لادلة الموجبة للعمل بالعلم لما معناه في معنى ذلك وجودها
 او اكد على الحكم ونقل جماع علماء من يقدرون واما من غير ذلك من الشواهد والمؤيدان لا
 وهذا الوجه هو طريق من بعد الاماكن من قاربهم وعزاه لاشياء الشبهة لجماعه من
 محققين لآخرين وقال انه قوي من غير ما يظهر من بعضهم كالاتي ان هذا الطريق
 يستكسر لو توقف على صحة الواصلة اليهم من الحجج لا مطلقا المستند لقاطع للمعد ولعل
 ذلك لتبني ما ذكر في الاجماع بقول مطلق لا يختص بطريق دون اخر من حججه
 باعتبار كسبه من قول الله تعالى في وجه الكاشف وعنه في الاعضاء يتوقف على نحو الاما
 وسوف نعلمه وعدم صلاح الارض من ضاها ودمقرقة في الاصول معاومة من المذهب
 ويمكن ان يكون ذلك بالسفر ما هو الغالب وهو مذهب على ذلك وان خالف الاما فليعلم
 هو الحق يمكن ظهورها لجماعه خصوصا على احوال من يستكشفها من اجماع الاولين على ان
 الادلة لا يستلزمها اوجبها العلم واليقين فان الناس فيها شرع سواء لمولا اختلاف طوائف
 قوة او فعلا لما حوى على حديثهم ما ظهر باحرا صلا وصرح لاشياء الاعظم كغيرها ان
 حجة الاجماع بقول مطلق بما هي كذلك فممن يقول المتصووان لاجماع عند الشيعة لعل
 ما اكتشف ذلك وصرح ايضا كغيره كحجة اجماع المسلمين خروج عن الاسلام وخروج
 منك من اجماع سيرة والايان لا تكاد ان تترك قول الله والساني قول الامام وصرح ايضا
 بان دسائحه هو دليل اثبات النبوة والامامة صرح ايضا كغيرها ان حجة الاجماع المتقول

فان قيل في بعض النسخ
 فان قيل في بعض النسخ
 فان قيل في بعض النسخ
 فان قيل في بعض النسخ

في الحقيقة منه مقولة وصريح ايضا بعد ذلك مما يشهد له على ما ذكره الاستاذ والشيخ
 ايضا وان كان الضرب المذكور على تقدير ثمانية قد يقصه عن ثمانية عن شكاوى
 انفسوا بجا الامن ابندلارته فكلوا معا بعد ثمانية لذل ان سور حجت مذونها والامر
 نحننا الادلة كلها في قول انفسوا واذن ذلك ما فيه لا يستبعد لو كان الشك
 من المسائل التقنية لا الاصولية فاذن جملنا ذلك في صاحب الجواب في مسألة وقد
 وحيث ان الاحكام في المسائل الاصولية صواب الحق مع عدم بل لو كان المذكور
 فاصل في الجواب لآخر المقامه واذن في هذا الاحكام في الامعان وقد استفاضت بالان
 ولا تنافي في المسائل اعلم فموضعه وقد عمل من كون ذلك مسئلة في خصه من المسائل
 انفسنا منه ما دله فعملنا فعملنا فعملنا فعملنا فعملنا فعملنا فعملنا فعملنا
 مع من عملنا فعملنا فعملنا فعملنا فعملنا فعملنا فعملنا فعملنا فعملنا
 من الشاهد ولا دعوى فعملنا فعملنا فعملنا فعملنا فعملنا فعملنا فعملنا فعملنا
 كونه من سحان لانه في غيري له ما هم لم يكن من غيرهم فعملنا فعملنا فعملنا فعملنا
 عدد التواتر وغيره من الاعاد ذكر كونهم يجب بوجهه من المقصود من الفاروق فينا
 ايضا على جهة الاحكام الواقع من الاحكام فعملنا فعملنا فعملنا فعملنا فعملنا
 بل انفسنا فعملنا فعملنا فعملنا فعملنا فعملنا فعملنا فعملنا فعملنا
 اصفاهم وروى في مساهمة وروى في مساهمة فعملنا فعملنا فعملنا فعملنا فعملنا
 وتمكنهم من كسب حقايقهم فعملنا فعملنا فعملنا فعملنا فعملنا فعملنا فعملنا
 والاعصاب في سائر ذلك القضية فعملنا فعملنا فعملنا فعملنا فعملنا فعملنا
 فعملنا فعملنا فعملنا فعملنا فعملنا فعملنا فعملنا فعملنا فعملنا فعملنا
 او غيرهما في عصاد يعوى به في بيان الادلة المعينة والعقيدة فعملنا فعملنا
 مدد لها وحكام وروى فعملنا فعملنا فعملنا فعملنا فعملنا فعملنا فعملنا
 الاحكام في سائر المسائل فعملنا فعملنا فعملنا فعملنا فعملنا فعملنا فعملنا
 من بعضه اشو هذا على نحو منسند فعملنا فعملنا فعملنا فعملنا فعملنا فعملنا
 عن ذكرها في الاحكام كما سب عنه فعملنا فعملنا فعملنا فعملنا فعملنا فعملنا
 فعملنا فعملنا فعملنا فعملنا فعملنا فعملنا فعملنا فعملنا فعملنا فعملنا

هذا هو الحق
 في المسائل
 التي هي
 في المسائل

الأول: جهة المأخذ والمأخذون كان العلماء في هذه مبادئ الفصل والورع وفي الأول اتصال الآلات
 والتناول والمناجاة في أن يصل إلى حصة الشئ فكان هذا توسع الزمارة وأمر فائدة وكل ما لنا
 قال الاستناد لثمة بهن فليس لله من في بيان مقصود له لم هذا الوجه اختلافه باختلاف
 طبقات الجمع من أن حصوله بالطبقات الأولى وطريق إلى حصوله بما يليها وهكذا إلى أن يصل
 إلى الشاطئ الأخير من المبدء ووب وانه من كل جهة في ما بعد ما أخذ إلى آخره بدسار
 خلفا من سلفه انتهى مع جمع ذلك يرتفع على هذا الوجه مؤثر في دفعه نقصا في سائر وجوده ولا
 سيما الأول أحد ما الله عليه منه عدمه أصناف هذا الأصل لغيره والضرر لم يستقيم عند
 كما سبق فيه تأنيها أنه لا يلزم تحجبه الإجماع في كاعتصم كما هو المعروف بينهم ولا سيما إذا وجد
 خلاف معروف من سبق وقال بما لا يضر وحده لك ظاهره كما مر مكررا في مواضع من النظر
 فيما ذكر في الوجه الأول من النظائر ودعوى تلقي الخلف من السلف ممنوعة في الاعتك غير
 مقتضية تحجبه الإجماع في كاعتصم وجنت فهو كما عليه المعطية فالهاتمة مع عدم رتبة في كلامه
 من تمام الإجماع المركب فروعه لا يختص بمدى لا مأمية ولا تنوقف على فائدة تهمة في
 الأمانة فانه وان توقف على جهة قول الأئمة السابقين صلوات الله عليهم يكون معظم
 أحكامها إنما أخذ عنهم فلا تنوقف على وجود الحجج في كل زمان ولا سيما في زمن الغيبة مع
 المشهور بينهم حتى كاد أن يكون مجمعا عليه عدمه بل لم ينفوا على مسألة اصولية كما في
 عليه هو أن فائدة الإجماع إنما تظهر في زمن الغيبة ولو لا وجود الحجج المقتضية في ما كان
 وقد نفع من عنادهم ما ينادى بذلك وبأن أيضا جأله منها عن ضرب فان كان الإجماع
 المنقول بينهم كاشفا عن حود دليل قاطع أو قول الحجج فليكن هذا كذلك ويمكن من قبل
 كلامهم على أن وجود الحجج في كل من معتبر في جهة الإجماع في كل عصر لا مطلق الإجماع و
 هذا ما يندفع الإراد الثاني بل الأول أصلا لأن هذا مع منافاته لكلام خاصة منهم كما
 يظهر مما سبق عنه يقتضيه خروج الإجماع على هذا الوجه من الإجماع المصطلح المعتد ومن
 الأدلة الموفقة على وجود الحجج وأما دليل حررا على ما ذكره وادخاله في سائر الأدلة
 لا على النقيض وفي السنة والأدلة العقلية لكون الاعتماد فيه على الدليل المعلوم بحكم
 العقل بالعادة إجمالا والنقل النبوي والأما في منه يخص وصلة المعلوم كذلك كل منهما
 جهة يقول مطلقا كما علموا ونفق وأصطرب فيه حكم العقل باختلاف المذاهب والمذاهب والآراء

كلامه لا ينافي في الحقيقة
 في الحقيقة لا ينافي في الحقيقة

ان يحصل الاجماع على هذا الوجه فهو من دلالة كما سبق قبل الوجه الاول فانما الاجماع
 محصور على سبيل الاتفاق لعلية كشف عن المذكور الذي هو الاصل في الحكم بخلاف
 غيره وانما الاجماع وان كان قد يقضي لكشف المذكور مع القطع باقوال الجميع لانه
 لا يحصل لكشف القول على مجرد وجوده فيقول ما لم يعلم انما هو ما هو وما هو
 انما هو انما من بعض المحققين باعتبار عدد دهم وعدول بعضهم وازادوا على ما
 هو الاثر من كلامهم وما من غيرهم وقد علم ما سبق في الوجه الاول بعد العلم انما في
 مسائل النظرية المشار اليها سابقا الايمان بصدقها في مقتضى ما في تعدد علمها
 بجميع الانواع على سبيل الجزم واليقين وهو يوجب القدر في مقتضى ايضا كما لا يخفى
 حامسها ان هذا الوجه هو ما استدل به بعض الحكماء في حجة الاجماع على
 دليل العمل كما تقدم وقد ردوا الاضمار معطية الحكم بما لا يخفى باجماعهم بل قد
 اجابوا اول اصلا في الامانة وكلمتهم في الكلام والاصح والتمسك بكونه لا خلاف
 ان كرم منا بعض الاول في الاشارة التي هي في الاستدلال في هذا الوجه بما لا يخفى
 من مناسطهم بل قد نشر بل الثاني صفه في هذا الماثل وقد تروى في ذلك ما
 في كلامه الاستدلال في حلال وليس لغيره في هذا الوجه على ما في اجماع الامة كما هو
 مدعاه من الخلاف بل لكشف اتفاق الجمهور في ذلك والوقوف على الحق والاصل فيهم
 من تلح المتيقن قد تباين جماعة من هل لحال وقد استدلوا ايضا في نحو ذلك فالايم
 سادسها ان العلماء من لم يثبتوا في حصول العلم من سواء الذي في مقتضى ما علمه
 استدلوا بالحجج واثباتهم في تحصيل كثير منهم علم بالحجج في قوله لا العلم فيمنها
 الثاني الاستدلال من جهة مقاصد توفيرها على ما استدل في ذلك فلم يقع بعد ذلك
 او كونه في العملان لم يوجب عندهم علم احتمال الشهادة المستدركها من مجموعها
 للفلاسفة وغيرهم على كثرة في كثير من طائفة العقلاء اشهاد حجتهم بما في هذا
 لما تروى الذين هم اضعاف السليبي في الشئ ولا يمتنع في ذلك كما لا يخفى
 واحكاما ولم يكر ذلك عن مجرد وعناد به جميعا وما كان هذا محصورا في مقتضى
 محتمل في سائر ما يدعي فيه العلم انما في احتمال الاستدلال في العملان في نحوها
 ينبغي انكاره ولا يرد ذلك ولا غيره في الحجة المستدلة بالاستدلال في مقتضى ما

في هذا الوجه
 في مقتضى ما
 في مقتضى ما

العلم بالحق لا يكتسب بالحواس
بل هو من الله تعالى
والله اعلم بالصواب

بل هو من الله تعالى العلم بالحق لا يكتسب بالحواس بل هو من الله تعالى
خامع للغير على الذنوب والخطايا اذا اعتاد ذلك فالاول لم تصد اليهو والنصارى
في مثل اليبس عليه السلام كونه محسوسا لاحتمال شبهته عرض لهم في ذلك وقد كشف الله
وعلم هذا خطاهم وكذبهم على كثرتهم وتجاوزهم هذا لا حقا وصريح انما هو بين في البرهان
الارثي اوفان في المعنويات فان المنع فيها لا دالة لها فاعلموا ان الحق ليس بخاصة شفا
ولم يعصه. هذا وان وعي عن الاصوليين من شرط التوافق والحق في علمه وصوره
قال فادرك بعض العلم ويقضي ما اذا اجترأ على علمه بطريقه صرح به لا يقتضي علما
ولو احب اهل الرافض فاطمة بعد ذلك العالم ايضا جبرهم على ان كان طلبا لعقائهم في
حين قيام الحق والذين خبروا عن كثرة في النظريات وانما من على علم العقل وتوهموا
نسب في ذلك ان النظر في العقول فطرية تصور الحقائق فيها وانما لا يستل
تجمع وجود النظر ما كان العقلاء يسمون ويعتقدون احكاما لا تصب على ان لا يخرج في
دكا فاما انما هذا وبلادها وانما هذا من عظم سباب خلافهم عن بعض النواحي
المواعيد بالستكمال النظر في هذه اخبار العرب في تجاري التفسيرات ضد فاما لا كما
التي قد صرح الله في بعض النواحي بالحق استعان علم بعض في التواتر في الحق لصرف
وال فاما انما علمه بالنظر في هذه العالم وغيره فليعلم صدقهم في ان بله وعل التواتر
او ربان العلوم عندكم كلها صفة في فاني في بن لا ذلك بصيرة العقلاء بين لا ذلك
بالصبر حجاب بان العرب فاري بينهما فان العلم لا يحصل بعد في العالم بسبب خبر خلاف
المحسوسات فان العلم ليسبب في ان المعقدات في العالم من غير نفس في العالم في كل نفس
ان العالم وهو معتقد محض لا ذرية فيه واما من خبر لا وليسكونه معتقد وهو بطر
وعلى هذا ما في النظر بان جمع دون النظر في التواتر في صرح العلامة في النهاية بان في
المعقود عليها في التواتر استناد علم الجبر في الحق العقل وان يكونوا عالمين بها الخبر
الاطمين وقد ذكر غيرهم ايضا نظائرا ذكره وما يشهد به انه يجب تصديق المسلمين و
المؤمنين في ما لو اخذوا تواتر فيما يقولونه من الخبرات المحتوية والنصوص المعتمدة المستقوية
الذات على النبوة والامانة لا في نفسها لاحتمال الخطا والشبهة في لا ذلك اعلمها
وهذا ظاهرا من صريح نكتهم في ما ذكره بل هو حصول لفظ من اجاع جامعة ظهور

ولا يفي في ذلك في العلم والحق لا يكتسب بالحواس بل هو من الله تعالى

المحسوسات

الخطا وان كثروا الشبهة خاسعة لهم على ذلك وغيرها سواء في العقليات المحسنة بكثير من
 كماله ونقصنا الشبهة وفي الشبهة ان يكون في نفسه من مزايا العقلية والحواس
 وادبوا على مدارك عقلية يمكن خطا المحققين بها وليست ضرورية ولا مسلمة عند
 الجمع ولا توفيقية مطلقا من الشارح حتى يؤمر من لاساء فيه بذلك مما جار خطا
 اذ ان العقول على كثرهم ومهارتهم توصف اقربهم في العقليات الخالية من منع من مثله
 بالنسبة الى رتب استولى في مطروحاتهم ويكرهون من منهم ما ذكرناه وكما حارطوا
 خمس منهم في عدة ارجاء اكثر مع طاعة غيرهم في الحقائق التي لم يصدق فيها الجاهل وما
 مانع من طاعتهم وامل منهم فما احسن جامعهم عليه احدا لا فضلا او حكمة منها لا تامة
 والاعتدال ما ملون بالاربع كالا يحوي هذا كله بالنسبة الى الاحكام الواقعية الاولوية لوافر
 الموانع والقواض من العلم بها غير متع ولا مستبعد قطعاً وانما يكون في جميع ذلك والخاص
 منه بالنسبة الى الاحكام الظاهرية كما سبق بين سائرنا من هذا الوجه فالتقسيم فيما
 اذا كان المحققون ومعظمهم يوجبون الاضطرار في معرفة الاحكام على الاولوية المطلقة من
 كل جهة يدعون الوصول بها الى العلم بالاحكام لا يلبس تفكيرها باصنافهم لما داروا به
 في الحكم والحق العقل المشرك من الجمع مدرك ما ادركوه نظرا الى كثرة تفاوتها في
 الاظهار كما وتفاوت مراتب الادب ما وهذا يوجب الحاجة المتكلمين واربعا كما فيه من
 كونه كالمواضع بالنسبة اليهم على ما لا يبدى لها وعلى هذا انما يقصد على الاجماع اذا كان
 من جملة الجمع على العلم والموضع من كل جهة اما ان يكونوا كذلك فلا ومن العلوم التي
 غاطلة ومعظمها من ذلك على الثاني وما يترى من كمال جماعة منهم من العلوم الاول
 يستعملون في بواعثهم في اللفظ اما شئنا في الحكم كما بين في محله فلا نقول وانما من يقولون
 بذلك مع انه ما انفعنا لاجتماع من نفس ما دام على ما فلا يصل من لاجماع الشاكر
 فيهم انفع وجود الدليل على المعدل الخامس للثبوت في كل جهة الاحتمال كون الشبهة
 في معنى دليل اظنه معتبر عند لكل والمعظم وان كان غير موجب للقطع اليقيني وعلى
 ما بين ما تقدم في الاول الرتبة من جهة من لافادة من لا تشاكي في جهة لاجماع
 في لاجماع على القطع فخطئة الحالف للاجماع فانحو القطع والقطع وليكفوا به في الخطئة
 ولا على سبيل نظر الا اذا ذكرنا ما تقدم فيها على ما هم الراي من الوجه في المعنا

اشارة الى ان
 ما في العلم

في العلم

ولسببهم الى التفتة العظيمة حيث انما اجمعت الاجماع بقوا الامارات والاخبار وحكموا مع ذلك
وطبقته الحكم الثابت وكيفية الفهم مع انهم اجمعوا على عدم كتمانكم لما دل عليه هذه العوا
بمطلوب الفهم من الاصل كذا ما تقدم عنه وعن امام الحرمين فيها منهم من انشأ
هبة الاجماع طيبة لا مطقة ما تقدم عن صاحب الصك وغيره من ساطعهم من ان
الامة لا يجوز ان يخرج من الاحاد ولذا ما ذكره واعتمد الشيخ في القدر ما ظاهرا من الرضى في
الذخيرة حيث قال في بيان الاجماع التي يعلم بعضها وانما الخبر ذكره وبذلك لا يتبادر فيها
لاجله ففهم من قال لا يجوز العلم بخبر الواحد ينبغي ان يكون دالا على صحة لاهل البيت
لاذلى الى اجماعهم على العلم وهو خطأ وذلك خبرها بطلانها من الاجماع العلم بخبر الواحد
فلا يمكن ان يقول ان ذلك دالا على صحة لاهل البيت اذا اعتقدوا جواز العلم بخبر الواحد بازان
بجموع اهل البيت لم يكن مصحفا في الاصل كما انهم يوردان بجموع اهل البيت من طريق الاحتمال عند
وان لم يكن طريق ذلك العلم ثم ذكر حكم الخبر الذي عليه الامامية واكرمهم وعلم وجود الاما
فيهم وقال لا يعلم بذلك صحة ولا يخفى ان حكمه بالاعتصام على القول الاول حتى على عصمة
الامة من الخطا لا يتم مع منعها ونفرد الامام عنهم وعد حكم بها على الثاني مع الحكم
بصحةهم حتى على عدم كون العلم بخبر الواحد والحكم بمتقضا خطأ اذا كان خائرا وان
خالفا لواقع باعتبار نفس الحكم ومستند وفيه تبين على ما انشأ الذي توجب كلام المتقدمين
المتدين للعلم القطع واليقين مع استنادهم كثيرا الى ما لا يوجب ذلك وان كان ما ذونا
في العلم بنظر هذا الكلام كثيرا في كتبهم وتقدم في الوجه انك لما يصدق لك قول
في لد بعينه المحصل ان امة كلها اذا اخبر عن شيء فهو صدق قطعا لان فيهم قوله
بجده لصحة واذا اجفت على العلم بذلك عليه بعض الاجل فلا يقضون كون الخبر
مقطوعا عما لان باجماعهم على الحكم تعلم صحة فاما ان يعلم صحة الخبر الذي علموا به لاجله
فلا يجب انهم قد يجمعون على ما طريقه النطق كالنفا من الاجتهاد واختبا الاحاد انتهى
مقتضا وقال الامامية في النهاية ان لاجماع على العلم بوجود خبر لا يدل على صحة لاجزان
يكون علمهم لدليل اخر وان كل امة بمتقضا لا يتوقف على القطع به بصحة لان
العلم بخبر الواحد واجب في حق الكل فلا يكون علمهم متوقفا على القطع به فلا يلزم من ثبو
ثبوته ثم احاب هنا في موضع اخر من الايراد بخلاف ذلك للعامة ما لم ينزلنا في

كل واحد منكم في نفسه

كل واحد منكم في نفسه

كل واحد منكم في نفسه

حكم الجوس بجبر عبد الرحمن وعلى ان المنة لا تسكن على عتاقها ولا على ظلمات الجوس قد ذكر الشري
 في المصنوع نحو ذلك كذا صاحب غير بعيد المتعدد قال ايضا ان القضاة يتركون اوابهم حديث
 حل في ما لك صريح ايضا بشا لانا فله عن اكثر القضاة يجوز ان تضاد الاجماع على ما زولو
 كانت خفية نظرا الى انقضاءهم على جميعها ولو نوع ذلك من القضاة في الحلالة وغيرها و
 تقدم عن الحاجب وغيره ما يعضد ذلك وقد ذكرناهم وغيرهم ما يقوى بان انشا الكلا
 في خبر لا يجمع افعه على المصنوع وكذا في تخصيص الكتاب غير الواحد الذي لم يقبل منه
 وفي اصل جسيمة فانهم استدلوا باجماع القضاة وغيرهم على ذلك وهو يقتضي مد
 كشف عن حقيقة واقعا الا ان يقال في الثاني في الاول ايضا ان الاجماع على تقديره
 ليس على خبر واحد مخصوص بل على جبر الخبر فذكر وقد تقدم في لوجه الثاني من الشهاد
 في القواعد والتهمة انه لو قد رخلان واحد وان غرض التسبيل اعتبر بهم وقال المصنوع
 في رسالة العزيز ان فتوى لا لفت ليست حجة ما لم يعلم دخول المصنوع بهمه وقال ايضا انما
 تحققوا الاجماع حيث يعلم اتفاق الامام في علمهم بعد العلم ادى تمتك صعبا دأخ
 ليست في قول الواحد القصة ما في قول من بعد دخول الامام في علمهم ذلك لا ينطبق
 والتمت ولا الخسب قال ايضا ان القضاة يتركون ما يسدلون بالاجماع الذي يملكونه
 المصنوع او ما يدعون دخول فيه ما يعلم وشبهه يصحون ان كانوا لا يفيدون المصنوع
 في غير اجماعا وهذا من في القضاة لو خلا المنة من ظاهرا من قول المصنوع لما كان هذا
 قال في اصوله وقرضا خلوا لزمان من امام مفسو خا قاط للشرع يحل الخوع على قوله
 يكن جماع الامة حجة وقال ايضا لو خلا الاجماع من المصنوع لم يكن حجة اما لاسائر الطوائف
 سدا تحوز والظام ثم ورد من ذلك الحال انه لو لم يكن حقا لاسطال اجماعهم عليه ان اجما
 الحلق العظيم على حكم يستدعي لاله والماز وكلاهما حجة واجاب حلا ما قد جاسا عند
 شبهة كتم تلك الشبهة ومقتضا باجماع اليهود والنصارى وغيرهم على كثير من الامايل ثم قال
 الاجماع لا يستدعي مستلظي لان مستند المصنوع لقليل المطلق لا حجة السبيل
 ان تكون افعال في الامايل مستندة الى الخبر كغير واحد مقتضى قوله الصادق عليه السلام
 انه في ما ذكره يحصل ما في كسبته من حق الشيع وغيره على خلاف ما يبينها حتى انهم
 حوزا تكون اقوال كل من عدل امام نجيب وتقليد صريح العلامة في المنهاية لانه لا يجوز

كل ما لا يشك في كونه
 كل ما لا يشك في كونه
 في المعبر في المعبر

الاجتماع الاخر دليل انما هو والا كان خطأ قال ايضا الانما قد تكون ظاهرة في الكلام
 منها وقد تقدم في اقل النسخة الاولى لوجه ذلك لجملة من كلامهم انفسهم بما ذكر ايضا ولا
 يخفى منه كلام في صحة الخبر الحكم واضاع العلم بقول الانام او فعلة عن مثله او لقطع براه
 انما الكلام في الاتفاق الحاصل بين الاصحاب على حكم او العمل بخبر هو لا يحصل منه غالبا مع
 النظر عن الوجوه الشائعة الا العلم بعدم خطأ الكل في طريق النظر والاستنباط اذا اطلنا
 ان يكون اجماعهم لشبهة كما هو الظاهر في حقهم فاذا علم ان الاصحاب في معظمهم حكموا
 العمل بخبر الواحد المتبع للشرائط المقررة الغير الموجبة للعلم بصدقه وباصطلاح البراءة والاباحة
 ظواهر الكتاب السنن وطرق الترجيح المتبعة غير هاتما لا يفيد العلم واحكام هذه الحالة في
 الاصول وقدرتها على رفعها اعليها الاحكام الشرعية وبناؤها اقدم ومغفلة ما يفهم عليها
 ثم استندوا لجماعة منهم في ثبات حكم الى احد ما دخل كونه المستند في الحكم اواة مستند
 البعض اخطاء البعض الاخر فغايتة ما في الباب حصول لقطع باصطحابهم كلا او بعضا طريق
 الاستنباط بحسب ما بلغهم من الادلة وما وسعهم من النظر وان هذا من لقطع باصطابة
 الحكم الواقع الاولى والعلم بصحة الخبر صفة صدقة دلالة عليه اذ لا يتابع اغفرهم
 كلا وبعضا باخذهم في ذلك العلم واقتلهم خلافة في الواقع واعتادهم في تتبع ما ذكرنا وكره
 الاوامر الواردة عن الامم عليهم السلام لا صوابهم في حضورهم من باب التوسع والتضييع عليهم
 وهل ذلك لانظيرها وقدرها وحكموا بها في الاصول والفقه تعالى الادلة من وجوب العمل بخبر
 العدل وقبول شهادته العدلين اذا كانا على ظاهر امر العدلان كانا ناسقين وكافرتين
 في نفس الامر فاذا زانياهما باجمعهم وكثيرا منهم علوا بغيره اذ لكونه على ظاهر امر العدلان
 لتزكية العادل له او وجدناهم عرض عليهم في احكام التغاوي شاملا فقبلوا شهادتهما
 وحكموا بمقتضاها لكونها على ظاهر امر العدلان وتزكية العدلين لها او شهد عندهم
 وقبلوا شهادتهما كما ذكر مع اليمين وبديها في بعض المواضع فان شيئا من ذلك لا يوثق
 العلم بالعدل الا اذا وثقوا بالثبوت الحكم وحقبة الخبر والشهادة في نفس الامر ذلك حكم اصحابنا
 في كتبنا لكلام وغيره ما بان ناد على جوب لكون مع اعتقاد فيج انباع سبيل التوثيق
 ونظائر ذلك لا يقتضي لا وجوب اتباع المعصومين لعدم العلم بصدق غيرهم وبانهم
 ولما مع عدم عصمتهم واستشهدوا على ذلك بالعدل والوجدان بما ذكره في القرآن من

وقد علم منه ذلك بالدعاء له وبغيره وان اختلف تخلفه عن الواقع ولا انضمام نظائره ثم لو تقرر لنا
 عن ذلك كفيها بظهور ذلك منه نظر الى ظاهر الحكم وان كان من المعلوم بناء على ما هو المقرر
 عندهم في محله وان لم يمسك ظاهر الخبر المؤثر للقطع مع تواتره وعلى اني لا خافا الواجب في مقصدها
 في دعوى النفع على هذا الامر من لا غير فلا وجه لما هو المعروف بين رباب هذا الوجه من انما
 ذلك فيما انشأ بهاء فادعهم كلا وبعضا على الظن بالحكم اما للتيسير عليه ولتحصيل الدلالة
 فيما يعجزه لا غير للتصريح بان الاظهر الاقرب والاشبه لو نحوها مما يقتضي عدم العلم
 بالخبر به ويكفر مستعملة في اصول لقفايد ونظائرها ويتبع صدوره من التبع والامتياز
 عليه السلام مطلقا ولذلك تكررا على من يستعمل هذه الالفاظ في الفروع مع ادعائه
 مساواتها للاصول في وجوب العلم بها واليقين عند جواز العمل فيها بالظن بمقتضى مطلق
 هذا من قولي ليج على فساد ادعائه من حيث لا يشعر به والحاصل انه حيث علم بناء الحكم على
 الظن اما لما ذكره وغيره فلا معنى للتثبت بذلك في دعوى النفع بجعل النفع اقوى من
 الاصل مع انه ضروري لا استحالة والنفع وما ذكره من ان تواردا لظنون ونعاضدها
 قد يورث العلم فانما يتبع في مثل ما نحن فيه حيث لم يكن الاصل فيه الحق لذلك عكس كبريائهم
 في المتواتر كون اخبار الخبرين المعبرين به عن علم بل عن خبر حتى يعلم استحالة توطئه علم على
 الكذب عادة صدقهم بجمع بحسب الواقع والادعاء او واحد منهم لا فائدة فيما انجز به عن حق
 العلم وعدم حصول الاشتباه في ذلك وهذا يقتضي عدم انفاذ القطع حيث كان اخباره
 كلا او بعضا عن ظن التماع او الشاهد او الاحمال لا شفاة لا شماع احمال اتحاد مستند
 ومنشأه او ظهور ذلك ولعل اتحاد مورد الاخبار لا يقدح في الظنون التي تعلق بها الاحمال
 صحة الظنون التي تتألف منها خبرا او احوالا او خلافا عما لما وعد انضماما لتواتر
 فرض اتحاد المورث الاصدقه بجمع او صدق واحد منهم في دعوى الظن حتى لو لم يثبت في
 الظنون بنفسه بشوكة كما هو المطلوب انما يجدى تواردا لظنون ويوجب العلم حيث
 عليه انما رات بمنع عادة تحلفها اجمع بما في الواقع نفس الامر فيصير بعد تواردها بمنزلة
 واحدة لا يستلزم من ملزومها وهذا انما يستقيم بما نحن فيه وفي المتواتر المستند الى الظن
 حيث استكشف من اتفاق التوارد وتوارد الاخبار وجوب انما رات شكارة متواردة على
 امر واحد بحسب عادة حصولها اجمع بدونه وان لم يكن ذلك في كل جهة او اكثرها ولا بد من يعلم

بما ذكره في الخبرين
 من انما رات بمنزلة واحدة

وجودها وتكتمها وبلوغها الى هذا الحد على سبيل القطع واليقين اما اذا اختلفت على الاما
 الموجبة لمصوّل الظن للكل وعدم باوغيها من لكثرة الى هذا الحد لم يحصل العلم بيقينها
 توقفنا على العلم المطلوب على ذلك عدم حصوله بالظن بحصولها وان بلغت الى ما ذكر
 نفي جميع ذلك لا يستقيم دعوى حصول العلم من مجرد الاتفاق والتواتر كما هو ظاهر هذا المع
 احتمال ما ذكرنا مع العلم به والاستظهار له كما يتفق كثير في الفاظنا وباطننا التفتيح فخرجنا
 فما ذكرناه اولى لا يفيض الا رتياب فيه صلا واولى من ذلك ما اذا علم وان نظره كوز السنند
 بما لا يفيد الظن بالحكم الواقعي ايضا وان جعل العلم به تعبدا او بالحكمة غير مطردة كالاستصحاب
 والاصل كثير من الاصول التي توقف عليها فهم المراد من الالفاظ ويقتضي عليها ثمانية الاجزاء
 فان هذه كلها كثير لما لا نزيد الظن ايضا وان كان مغتبر مطلقا وقد بينا ذلك مفصلا
 به هنا في محله فلا تستعجل الى تكراره وانكاد اشاله لما ترى من تخالفها ما استمر الكذب
 ودواعي السنجل من العلماء والطلبة المودين في هذه الاعضاء واما اضافها ما هو من
 عليك قلنا لا نفليد ويقود وفخاخة اقولنا يسلم احداثها وحسناتك من سلوكها محجبا
 النظر وطرق البرهان لما هو بائنا عنها فالك بعد لان شادوا للتيقن من كلامهم سمع
 وعند روجيه والحاصل ان عدم حصول العلم من مجرد ما ذكرنا من الاشبهة فيه ولا ريبه
 تعزير ومن ثم واخبرنا ان بطلان هذا الشخص وحسنه وينوئهم يورث القطع بعدا
 وعصمته وينوئه وافعال الظن لقائم مقام مشاهدتها اذ انها الظاهرة كما حد المخرج
 لما مر سخطا لزيادة الفرع على الاصل في مثل ذلك وكذا لو اخبرنا عن طعن برؤية لملال
 الحتم لغيره او يكون السبح الماري من بعيد المراد بين شخص او شيئا فلانا او حيوانا
 او زنا شخص او ثلثا او كونه لثرفي والفاعل والقول او بغير ذلك من المحسوسات او غيرها
 مع احتمال خلافها من جهة او وجوه شتى لم يحصل من اخبارهم لقطع بجهتهم لم يخرجوا
 المترتبة على العلم بصدقهم او صحة خبرهم وشهادتهم ولذلك جاز لنا تكذيب اليه
 النصاي على كثرتهم في اخبارهم بقول السبح وصل حيث يمكن شيئا عن علم في الاصل
 الناس بعضهم بعضا تغير المصلوب عن حاله الموجب في ثبائنا به غيره كما بينا المتكلمين
 في محله فلو لا اخبار الله سبحانه بصدقهم لا حكمنا بصدقهم ولا بكذبهم في نفس الامر
 ان كذبناهم حكمهم بما لا علم لهم به كالكذب كثير امن يتبع حصول العلم بحقيقة الموقن

معتبر في الأصول

في الأصول

ونحوه لظهوره واشتباه غلبة الظن به بالعالم وعدم تمييز بينهما كما نبه عليه المنصفي الشيخ وغيرهما
 وربما كذبوا مدعى حصول الظن من الفئتين نحوه ايضا على كثرة تمسكهم وتجاوزهم حد الاضمار
 فكيف الحال فيما اذا وقع النصيب يكون الحكم ناشيا عن ظن لاعلم وادعى حصول العلم في ثبوت
 جماعة على ذلك في حد الاعضاء او جملة منها هل هذا الوجه وهم وبنينا ونقتبه به في هذا الحد
 الرابع عشر ^{في الأصول} بالتحال قد بينا ما يحسم لشيء عن عرف بالحق لرجال ووردنا سواء من
 كلام الافاضل الذين بلغوا أقصى دوى الفضل الكمال هم والى بالتقليد والتصديق على
 أي حال ولا بأس بزياده بسط في المثال لحل معانها الاشكال والاعتصال فليعلم ان الاصل في
 عدم حصول العلم في جميع ما ذكره لا موان حصول العلم من الاخبار ونحوها لما كان
 عاديا باذنان يختلف باختلاف صفاتها والوجدان اقوى شاهدا على اختلافها بما ذكره
 فلا حاجة الى تعيين سببه وبيان وجهه وثانيا ان العلم متى استند الى كثره مقتضية
 التواطؤ على الكذب والاجتماع على الخطاء كان مبناه على القطع بصدق الكل واصابتهم
 بحسب الواقع والادعاء فالقدر المشترك بينهم وصدق حدهم واصابته فيما ادعاه على
 سبيل الاخبار والفتوى على الوجهين لا فائدة لكثرة فيما ذكرنا الا العلم بتحقيق الظن في كل
 منهم ومن واحد منهم بالخبر او الحكم به او رجحانها بحسب دلالة الامارات ونحوها
 وهذا هو الظاهر في تحقيق التقدير المشترك ومن العلوم ان العلم بما ذكره مع عدم العلم بكثر
 الامارات وبلوغها الى حد يوجب العلم او مع العلم بعدد او الاستظهار بذلك لا يقتضي
 العلم بالحكم الواقعي ووجوب دليل القطعي نالكا ان الخبر والجميع كما اتفقوا على رجحان
 ما اوجبوا واجمعوا عليه عندهم بحسبنا وقف عليه كل منهم منفردا عن غيره كذلك واتفقوا
 على احتمال الاصل على كون المنشأ امر غير موجب للقطع بما حكموا به رجحانه فكيف ونحوها
 وينزلنا لآخر واذنا ان السبب في عدم حصول العلم للجميع من الخبرين كون المذكور والمنشاء
 احد ما سبق نحوه مما يحتمل تخلفه عن الواقع وهذا الاحتمال موجود مع اجتماعهم وكثر قسم
 تكفي يحصل العلم مع ثبوتها على انه فقد المثل الاثر وقد تقدم انه لا يلزم من ثبوت الفتوى
 والخبرية دلالة على جيت به لم وان يحصل العلم من ثبوتها على اكثر مما يعلم ان يطرأ
 ذلك كما هو ظاهر وخامسا ان احتمال اشتباك كل منهم لا يندفع بانضمام غيره لان كل
 منهم بجهلنا لزم من طلبة والظنون متعددة مختلفة كطالما وشبوت حد من الاقضية

بثبوت الآخر ولا عدمه عدم الحكم في القدر المشترك بينهما هو ما علمت فلهذا لا يرد
 القاسم وان استفيد مما ذكره في السابع فانما اشرناه لبينا امؤدكرها منفردة لولي الا
 في ذلك سهل كما لا يخفى وقد وقف هنا على كلام لا مام الحميمين اليها ان اخطا فخرج
 واصاب من اخر فذكر ولا انهم اذا اجعوا على حكم واسندوا الى الظن فلا مستند للحجة لا ما علم
 من اجاعهم على قطة مخالفا لاجماع كما ترى في ذلك الخالفين مع ذلك قال ايضا ان اتفقوا
 على حكم واسندوه الى الظن فلا يتم الاجماع ولا يميز مع اسناد هذا انقوا الى سائر القنون
 ما لم يتناول الزمان فان الاجماع على الحكم مع الاعتراف بالثبوت في الاصل لا بعد اجاعا و
 ضابطا فان نعم ان استمر على حكمهم ولم يتقدح على طول الزمان لواحد خلاف هذا
 ليخبرنا علة الاجماع قال وهذا سهل لتصون ان القنون مع فرض طول الزمان فيها
 بعد ان تسلم عن خلاف مخالفان تصدقا للحكم ما ذكرناه فان امتداد الايام بين
 الحاققة بالمصيرين ويوضحهم عن رتبة المردة دين ثم انه شرط في ذلك ان يغلب عليهم في
 الزمان الطويل ذكر تلك الواقعة وتزداد الخوض فيها يحقق الامر وان خيرة بان العلم
 بقطع المجعين متعذر واصرارهم على الحكم وعدم رجوع احد منهم عنه كذلك فكيف يمكن
 من الاجماع الدليل لقاطع ثم من الغريب ان الانشا الاعظم الذي هو الموت لا يقع بعد
 المذهب الذين انقوم طاب ثراه قال ان من انكر حصول العلم من الاجماع باعتبار انقضاء
 بعض الاقوال لبعض يكون خالدا بعينه خال من انكر حصوله من التواتر ولو لم نقل انه اسنوه
 خالدا منه واردي ولا يخفى ما فيه من الغشاق جو شق مضافا الى انقضاء الطغر العظيم
 على علماء الامامية ومعظم الخافين وجميعهم كما هو نظام الوجود المستطاع من وجود
 الاجماع وهو الذي نعتد ونقول عليه غالبا ويمكن تنزيل كلام بعض المناظرين والمصنفين
 عليه هو السائد لان لا يغيب فيه استكشاف حجة علمية بل مدرك معتبر بهم عن
 معارض احصى معتد به بحيث لو وقفنا عليه كما وقف غاية الجموع لحكمتنا باننا حكموا
 نخطه الى غير هذا مما لا سبيل الى انكار حجة بعد العلم بوجوده لان الدليل الاجمالي
 حجة كالتفصيل على ما سبق انما الاشكال في حصول العلم من الاجماع وهو ما علم
 التناول غير عزير الوجود قد يتفق كثيرا في اجماع سائر ارباب الفقه كما هو اللغو في
 فيما يتفق بنوهم فان كثيرا ما يحصل من اجماع المتشاركين منهم في فن وان لم يكونوا

في الزمان
 في الزمان

في الزمان
 في الزمان

عد ولا مسلمين باصابتهم لما يشبههم حيث لو وقفنا عليه لمكننا بما حكموا به الاتباع عند
 الوقوف بعد النظر والانتع على خلافه فكيف ينكر حصوله من اجماع اساطين الخطباء واما فصل
 علمائنا مع ما علم واستبان من تكامل احوالهم وطوارقهم ونباهين همهم انظارهم وبلوغهم
 الذخيرة العليا والمزينة الفسوق في دقة الفكر وكشف اسرار الفقه وبراك مكنونه واظهارها مضبوطة
 والغوص الى اعماق البحر وتشقيق الشجر في ايضاح حجر وتفتيح ابوابه لتغلغل شفا به صر فيه في
 ذلك وفيما يتقلب به ويقتضيه عليه معظم لذة مشاغل العز وصورهم فيه الى ما يغني عنه غيره
 يؤيد بروح القدس من ثابعتهم لا خبا ولا تملأ صلوات الله عليهم بحسب ما بلغناهم منهم وسعه
 جدهم ونصير فهم انظارهم في حل مشكلاتها وكشف مضكلاتها وملازمتهم طريق العمل
 النفل وما يكون مسأله لهم ولا يتما اجماعها في الاغلب حكما ما توقيفية مخصوصة المدرك
 في التماح والنفال عن المعصومين من الخطا والزلزال تطرق الى دروسهم الى معظم الاصول
 والكتب الحقاوية لاخبارهم لضعفها بنظر حكماهم ثم توفوا على مدارك كثير من الاحكام
 الشهيرة التي يتوهم خلوها من الاستدلال لغيرها بالتمام اعدا لكتبة لا نفعه المعروفه
 افعال غرضها في خبر الله ما خفي من علمنا كاحا اعراض الخطا اما كان معلوما واما غائبا
 وعدم استغناء لهم بازمهم طوائفهم كما صنعوا لما لقون بعد اعراضهم عن اهل بيت نبينهم
 الدين هم احد الثقلين الذين امر الناس بالتمسك بهما وعدم تكلمهم بالحكم بحجة العقل
 لا سبق اليه كما صنعوا الحكماء الفلاسفة حيث استغلوا بعمقهم الفاضل وبنيد وكتب الله
 انبياءه وراء ظهورهم بسوء تدبيرهم حتى تموتوا وقوا من اعدائهم الفاسدة والمذمومة
 الكاسدة ولهذا لا يحصل لعالم من ثقافتهم على مضوى المنطق بما يدق فيه المدرك نبينا
 وقتر كم فيه وجوه الشبهة حتى لا يكاد يميز فيه لقوا من الخطا ويرى العقل نفسه خيرا من
 فيه غير الشريعة مجا وبجالات الله سبحانه لم يجعل لك طيفه ولم يكلفه الا ما مضى طاقته
 ومعرفة فاذا تكلف وكلف صعود هذا المخرج بل لا لنفسه قدرة في طمع ذلك الطريق
 الخوف بجايته وقوة اجزاء الى التثبت باذلال لثبتهات لطيفة والمدفعه بالسلطنة
 الخيال لا لوهيته فيومتها الجاهل للغر والطالب للاستغلال والاستغناء والاب
 القنوية الظاهرة والباطنية الشريعة عن المسترعية النبوية والفيوض الخاصة العميقة
 ادلة لطيفة وزاها من علمية معانها او من بين العنكبوت وان لا وهن البؤس فيها

فيها في غير الحال المعروف
 طعن على العقل في
 غيب

من لفظة الظاهر في احوال صحابنا واولم واحكامنا واحكامهم تبين الفرق بين الراجح
والحكيم في التصحيح الفصل بين التدين القائم فلا يرد اجماع الفلاسفة على هذا مذهبهم
الفاصلة المبينة على القطع نقضنا فلما في اجماع اصحابنا كما تراهم اجماعا او باب الملل
واشبهاهم على عوى العلم بقائدهم الباطل وبندهم فاعلموا ذلكنا وذلك لان لنا مل
في احوال هؤلاء واول علمناهم يكشف ايضا عن عدل الشافعية بينهم وبين الامامية ففهمنا
ومتكلمتهم سائر فضلائهم فلا نلزم بين اجماع الفرقين اضلالا لجهة ولا متعاضدا
الامام ابو محمد العسكري في تفسيره على الصادق عليه السلام انه قال فرق بين تقليد عوام
اليهود لعلمائهم وتقليد عوام الامامية لعلمائهم بخونا بيننا وروى الطبرسي في الاحتجاج
عنه عليه السلام ذلك ايضا وهو اقوى شاهد على فلما ذكرنا العلم الثاني بوضعنا لهما
في بعض مسائله في ثناء كلامه اننا علمنا يقينا انه ليس شيء من الحجج اقوى امنع وانفع واحكم من
شهادتنا العارفا المختصة بالشئ الواحد واجماع الاول الكثرة او العقل عند الجميع ففهمنا
ان ذا العقل بما يحتمل له الشئ على خلاف ما هو عليه من جهة ثناء بالعلامات المستدل بها
على حال الشئ اوجب الى اجماع عقول كثيرة مختلفة منها الجعتم فلا يخفى اقوى لا يقين حكم
من ذلك ثم طعن على اجماع معتدين الى اجماعهم بما اجتمعوا عليه لانها بمنزلة حكم
واحد وهو قد يخطئ لا سيما اذا لم يتدبر الرأى الذى يستقاه من اهل العلم ينظرون بعين التفتيش
والمعاند قال فاما العقول المختلفة اذا اتفقت بعد تأمل منها وندرجت وتبين
معانده فلا شئ اقوى مما اعتقده وشهدت بواقفقت عليه الى اخر ما قال لا درجتي استقنا
كلامه في اجماع علمنا شاعرا على خونا بيننا ولا سيما بعد استطلاع الوضع في ذلك العقل النقل
وعدم وجدان ما ايضا قد يعايننا من شرط العمل على هذا الوجه لكونه من اهل العلم
كما ياف وليعلم انه قد استصعب لنا الفون ودال القضايل لنا كوين على طريقتهم العظيمة
النسار اليها سابقا واولوا الجواب بما لا يستقيم على طريقتهم وسيرهم ولا يتابع فلهذا
مداركهم العظيمة بل فقد ما في المسائل النظرية واكتفاءهم باجماع علماء عصرهم لجان
فلما وادعاهم انفساه بعد الخلاف بمؤثر حدك تطمين الخلاف في ان كان لنا قول اولها
ما تواوز عنهم مع ذلك انه من الحجج العظيمة التي توجب مخالفتها الكفر والفسق واجلهم له
في المطالب العظيمة الدينية التي مدركها العقل من اهل العلم واعترافهم بانها

هذا هو الحق والراجح
والصواب في جميع ما ذكرنا
في هذا الكتاب من احوال
العلماء والفقهاء
والاشياء والاعمال
والاخبار والسير
والاخبار والسير

هذا هو الحق والراجح
والصواب في جميع ما ذكرنا
في هذا الكتاب من احوال
العلماء والفقهاء
والاشياء والاعمال
والاخبار والسير
والاخبار والسير

اليهود والنصارى فيما يتعاون باسول عقائدهم وفي خسرانياتهم بادعائهم على كثرهم في
 اكثر اعصامهم وتطاول زمانهم وتفرق امصاتهم تماموعن الانباع لاخاداد اولاهم و
 شعبانهم وبنائهم خلافة خلفائهم لثالث على الجماع الموهوم التي في الاول السند
 الى ما هو اضعف من جنس الاخادع لها اضل مذاهبهم اساسها وكيف حال جماعهم في
 غير هاتين الكاخرين على تصحيح مذهبها واولاهم وتنطبق لاذلة عليها واذلة افعالها
 وان كان حقاً واضحا وتجويزهم لادعاء على كل الامة من جهة العقل بقضاهم من جهة السمع
 وتجويز معظمهم وكثير منهم اذعابها على لينة في خطاه واصنافها لغيره في ذهاب كثير منهم كما
 سبق في اوائل التمهيد الى عدم افادة الادلة السميعة لقطع واقضاه ذلك كونه كالتقليد
 او ادنى منها في شبهما الصحيح منها بالقياس واعتداهم بكثره الاكاذيب لاغا لبك اخبار
 حق ودواعن سعيان نصف الحديث كذب ووا ايضا ان باهرية كان يروا اخبارا لينة
 وكهنا يروا اخبارا لليهود والنصارى وما النبى عليه السلام فروا انما سمعوه من كسب
 ابى مبرية عن النبي فقلوا ايضا ان الملاحدة كابن بل لعونجا وغيره صنعوا باطل نسبوا
 الى النبي ان اتباع الاموية والعباسية وضعوا الاختيان فضائل الخلفاء ونصا اليهم
 غير ذلك مما اعترفوا به فضلا عما ثبت عندنا من كاذبيتهم هذه كلها مع سبق الواجب
 في بيان احوالهم يقرب عن فساد جوابهم عن التقصين بما ذكروه في كتبهم فالحق الحق لا يباع
 التحقيق هو انه لا فرق بين جماع سائر ادبائنا بالملل والعقائد العاسدة وجماعهم ان كان الاختلاف
 جميعهم سؤا نفوذ في اوائل امرهم حال قلة لهم وفي اخره حال بعد عهدهم وسؤا نفوذ باصو
 اوفر وعه ذلك لما لاد اولئك مع هؤلاء في كثرة العلماء والفضلاء فيهم ولا يشك في كبر
 وطلافتهم ومساواتهم باهم في نياين مسهم ودواعيهم واختلاف احوالهم وقواخهم وعيهم
 حق حصل بينهم اختلافات غريبة ومناظرات عجينة وظهر من بعضهم مكابرات صريحة جليلة
 في بعض الامور الصغرى فلو غلبنا وذلك لكنا نحكم في بادى الرأي انه يستحيل اذنه
 ينفقوا على خلاف الحق الثابت في الواقع ويضطلحوا عليه في كثير من المواضع بلا منكر فيهم و
 منازع مع وجود بعض الانبياء والحق في زمته وقبله حيث يصل اليهم خبرهم ولما علمنا
 خلاف ذلك بالنسبة الى اولئك علمنا امكان نحوه بالنسبة الى هؤلاء ايضا وقد ثبت
 وقوعه منهم كثير ايضا في مسائل الاصول والفروع المحتاج اليها لا يذنبها وافضل افعيها

يؤمنون بالانجيل

وقد عرفت في واقع اصحاب الجمل هم بخلافهم فيما اعتقدوه فاعلموه من الامور العظيمة بقوى
عليه الى مدة مديدة مع بلوغهم و بهما من رعين الف عدم انما هم على افعال الاخرى
معرفة يكونه صوابا وقطع بذلك وبهم كثير من الخطابة الخطاب بدو وغيرهم وقد اذنبوا
ذلك في قلده عثمان مع ما علموا من احوالهم واحوالهم الصدور عنه عن قطع منهم جواز بل
ثم اوصد وبنى الفريقين فاصد ومنهم من ظن قاطنا وفيه فتنة ممكنة في سائر الواقع
ما هي ولي فالباب لك ومن عظم الشواهد عليه ما انفرد عليه من قول النبي صلى الله عليه وسلم
ثلاث وسبعين فرقة واحدة منهم في الجنة والباقي في النار وعلى هذا انما انما على ثلثي من الاجماع
اصلا ولا يفتي فيه ما يفتي عليه فينا وحيث شئنا ما ذكرناه امكان حصوله لا طمع الا في
ووقع الكذب على التبع المروي من اجماع جميع علماء انا لمبعضها كثير منها مع عدم
ما يبين خطاهم وشهاد الوحي والاسلام والطعن المستقيم بوقوع كثير على كماله في
اصلا وكان الوجه المذكور سابقا من بعض ما اوردناه على الوجه السابق لم نذكر ما لا ينسب الا
وربما دعنا في الاختص على من تدبروا في الاجماع على هذا الوجه ليس من الادلة القطعية التي
نصبته طريقا للعلم بالاحكام لواقع الاولوية ولا هو الاجماع المعقول المضبوط الذي
فيه اسان علماء العصر ويكتفي بهم وان كانوا في غاية الغلظة وسوق في حجة انما على التمسك
وجود الحق الذي هو من خواص من لا مامنة ولا دليلا مقنيا عن استنزاع الوضع
بن الجمل في النظر والتبع لسائر الادلة العقلية والالتزام بل في بناء على ان لفظه اذا
استخرج فيها الوضع لم يقف على نية تمام الاجماع وفيما قد يبحث يعلم به فساد وعلم
ان الادلة العقلية انما وصلت من سبيل كثيرة منها فاعلمهم مخفي عليه الادلة
العقلية القطعية مع تدركها في الاحكام الشرعية لا يوجد فيها ما يقتضي خلاف ما يتبع
حيث يكون مما يمكن التوصل اليه لم يقفوا جميعا ولا هو كما قرع عليه وراى ان فوائده لا
دين متفق عليه بينه لاشبه له في مختلف فيه بحيث لا يخفى والفتية قولاه
الا وقد سبقه احدهم فيه وان سائر الفرض والامارات العقلية متفقة مع الكتاب
الاسم لا يخفى عليه فمع ذلك لا يكون من احكامهم ومما اعلمهم بل هي من طائفة
الاولم وسائط مكلف من انما عاينهم فيقال لتطرق الى جميع ذلك وما لا حظ لما اشير
من احوال علمائنا وخصائصهم لانه في رسمه بعد فبا حجب العادة ولا اقله

خبر از احوال و حال

منها ما لا بد له من العلم

كل ما لا بد له من العلم

كل ما لا بد له من العلم

في أن ما اجمعوا عليه هو مقتضى الأدلة التي ساط العلم عليها المولى ان لم توجب العلم و
القطع بالاحكام الوائقة الاول وبهذا الاضيقا ليحصل من مجرد اجماعهم القطع بقول المصنوع
ولا ريب ولا بالحكم الواقف الاول لما يوافقنا مع ظهوره ولا يتدح فيه لاحتمال ان الشبهة
المتأخر من كونه طريقا الى العلم به لا توجب مخالفة وانكار حجته او منقلبه ومنشأه الكفر
الضلال بل حكم سائر الأدلة الظنية الغاية عندهم جميعهم وبعضهم لا تقاها في ما
يستكشف وتضيق ما يعلم على جهة القطع من اجماعهم فلا يفهم بوجوده ما زاد على ذلك في الواقع مع
العلم به لا بد له من العلم بالاجماع على وجوده في الجمع عليه مع العلم بخلافه هو ظاهر حيث كان
ذكرنا اقل ما يستكشف من اجماع من عد الامام فكل من ادعى استكشاف ما زاد على ذلك في
الاعتراف بهذا وعدم انكاره ويمكن ان ينزل عليه كالم القائلين بالوجوب الثاني بعضهم كما
وان كانت عباراتهم فاصغر عن بيان المطلب ذلك لقصور دليلهم عن بيان كبريت كما مر
ان يستشهد عليهم ايضا بما دلل به عليهم في عن الرضى في الوجه الثاني من غيره من عد
الاعتداد بخلاف بعض العلماء لقصور علمهم نقصان فضاهم وشذوذهم وندمهم لا
للعلم بنسبهم ولسبق الاجماع والحقوة بالنسبة الى خلافتهم من ذلك انما يتجه ولا سيما مع
كثرة الخالف حيث كان المقصود استكشاف طريق الاستنباط ولا يتجه من تقايل الاول
الفضل والعلم الوافر والتدافئة يكفيها ذكرنا غالبا كما لا يخفى يمكن ان يؤيد ايضا ما حمل
من الأدلة التي هي عند العلماء طرق علمية لا تفيد ضدا وعند سائر المتأخرين لا الظن
فاستكشافها من الاجماع لا يقتضي الا ما ذكرنا كما هو ظاهر لقادس سلطان العلماء حيث
قال في تعليقه على شرح العنصرى عند الكلام في دليل العقل القاطنة ان القاعدة كما عظم في الاجماع
على القطع بوجوده انما طاع كذلك تحكم في الاجماع على الظن بوجوده مارة والفرق تحكم انتهى
وليعلم ان ما ذكرناه يجري ايضا في الخبر المجمع عليه ولو كان ضعيفا في الاصطلاح فانه يجب
الاخذ به بناء على العلم به كما مضى عليه في الاخبار وكلام الاصحاب ان كان مقتضى يحصل
من اجماعهم بالوجه المذكور انه لا يبلغ حد التواتر ولم يكن المجمعون قاطعين على صحة هو
العلم بصحة ما يقع الاعم من جهة علمه واعتقاده فهم الكاشف عن وجوده وبنية نفسه منه
لذلك عند فهم العلم بصدقه وصحة في الواقع وقد تقدم في الوجه الثاني عن الشبهة
غيره والله اعلم بذلك وعلى هذا ما يخرج الجعفر عليه السلام المذكور من الاخبار الواردة

شأنه على الإطلاق لأنه قد حكم فيها بأن المجتمع عليه لا ريب فيه هذا ليس كذلك لأن الزيادة لا
 ادنياب فيمن جهة جواز العمل به بخلاف غيره فإنه ليس كذلك لأن الناس حكم على الأمانات عليهم السلام
 بل لا يضطر إليهم في نفسه عند انضباط حكمه ويزاد أنه لا ادنياب فيه في الغالب كما ذكرنا في الشد
 فيما خالف العامة مع أن بعضه ليس كذلك والامر به في ذلك وبنما يجري، ما ذكرناه أيضاً في
 الاجتماع الواقع من سائر الفرق فإنه قد يكشف عن وجود الشد للمعقب عندهم وإن كان باطلاً
 عندنا كما هو الشأن في اجتماعنا أيضاً بالنسبة إليهم وهذا تقدم في كاستشهادنا اجتماع أدب
 الفنون ما يشهد أيضاً بذلك فتدبر وتبصر واستقم كما أوكل الله وأمر **الأمم من**
 وجوه الاجتماع ان يستكشف وجوده منقطعاً عن قطعته موجودة متعين من اتفاق جماعة من
 اصحاب الأئمة واضر إليهم من لا يعتقد لأعلى النص لفظي كزارة وابن مسلم واثباتهم بها أو
 الصدوقين ومن يحذو عنها على الحكم بغير ما يظهر فيه نص عندنا ولا قضاء برؤايتهم
 يثبت صحتها أو ثبت ضعف سندها المعلوم لنا وترجح رواية على أخرى لم يظهر وجه تعلقها
 عليها فان الاتفاقية إذا سلم من خلاف يقال يكشف عادة الأول عن وجوده منقطعاً عن طبعه
 ونحوه في الثاني عن مؤلفه على ما يوجب العلم بصحة الرواية وخلوها من شوائب الكذب
 والتموهو والتقبة وفي الثالث عن جود ذلك في أحدهما وهي التي رجوها وعلوها خاصة
 وبعضها الأول ما تقدم في الوجه السادس عن الشهد غير من قبيل الاحتياط بل في شائع
 ابن بابويه ضد عوارض خصوصاً هذا بناء على كونك على سبيل الاحتياط لا الاختيار
 وعلى تقييدها بما يتشاع فيه من دلالة السنة والكرامة إذا كان ذلك طرف الاحتياط فيكون
 بدين بابويه فكيف إذا وقف آخرون من اضطرار بعض الأئمة من مقولتهم من خطلة المعززة
 نحوها وهذا بناء على استنهاج الخبر بها جماع عليه بما ذكره من حيث استكشفنا قلنا علم أيضاً أنه إذا
 الأمانات الغائب واحد أنه عليهم السلام وهذا عند هذا الوجه صحت القوائد لفرقة فيها فيما
 برز من شرحه على أوائل المتابع ذكر له بتغير تفاوت يسيراً بل أيضاً ان لكلية وغيره
 نقلوا عن هؤلاء أي أصحاب الأئمة وأرباب النسب وعلما اجتماع المعصية في مواضع عديدة
 ما يوجبهم كانت موجودة في كتبهم لعد ما واعدت أيضاً صاحب لوافية شارحها مع ما ذكر
 واضطراب في كلامها لاجد وفي ذكره واعتمد الحديث لا شهادته أيضاً في القوائد التي
 وأورده بنوع غير تفاوت في ضمن معينين للاجتماع زعم جماعة من خطائنا كانوا يظنون

الاجتماع
 على ما ذكرناه
 في المتن

الاجتماع
 على ما ذكرناه
 في المتن

التقيّة وما يشبه به الهدى ولا يتحققون به في مجالس الجور يجوز ان يكون على سبيل التقيّة
 كما يجوز ان يكون على غيرهما وكذا لما ذكره غيرهما مما لا يبع القام ذكره وكذا لما دلّت عليه
 الاخبار الكثيرة من تحصل كلام الأئمة عليهم السلام وجوها كثيرة الى التسعين جها فان يمكن
 التخصيص دائما او غالبا على الاقل بمدى هب لقائمة صريحا ولا يتبع مع شدة الاختلاف بينهم
 قديما ووافقه من هب لقائمة لاحد مذاهم فما لبوا مع جميعك يقتضي ايضا عدم الكفاية
 باقتضاء جمع منهم لاحتمال اشتباه الحال عليهم كما اشتبه عليهم بل على كثير منهم زعمهم عند اختلافهم
 ويقتضي ايضا عدم تمكّنهم ايضا من معرفة ما اصحاب الاختيار من جوه اخرى غير الادراك والتدليل
 جدا ولذلك لم يقتصر المحدوثون منهم في كتب الاختيار الى وضعوها لعل التبيين في سائر الاعيان
 والامتناع على ما ثبت وروده عن الأئمة من باب بيان الحق لا التقيّة مع ان ما عداه كلمة
 متساوي في عدم جواز العمل به حال الاختيار وعدم التقيّة وانما حال التقيّة في غير العمل بمقتضاها
 ويختلف باختلاف احوال من يتقي منهم ومذاهمهم يعرف بها الظاهر والاطلاع على اقوالهم و
 اراهم ولا يرجع في ذلك الى الاخبار الواردة عن الامم صلوات الله عليهم لا ينبغي بيانها
 اقبالا في الكتب الموضوعة بل ان ينادى بالهداية في زمينة التقيّة وغيرها الى من ظهروا في
 البحث عليه السلام ولا امر الأئمة بان يثبتوا وكتابتها فيها الاحاد لك ولا سيما مع التباين لا سيما
 هو الغرض ان ورودها من باب بيان الحق والباطل للتقيّة وعدم دلالة فيما ورد منها
 للتقيّة على تعيين من اتقى منه ووردت بسببه حتى تنفع منها عند الحاجة لذلك لا يعمل
 بها في غير حال التقيّة والتقيّة من غير هذا كله ظاهرة لا يخفى على ذي عقل ومسنن
 وفي وضع اخر من القوائد بان لم يجمع عليه لان في ادراك الاختيار به هو الخبر لا في الحقيقة
 اختياره قد ما شئت الاخبار بقون فانهم كانوا يخادون لانفسهم ما كان واردا من باب
 الحق وهذا ينافي كفاية باتفاق جمع منهم ولما جاد المولى النعماني طاب ثراه حيث
 طعن في اول روضه المبين على كتابه بان فيه منافضات في الحقول وهذا مع انه لو افرد
 منه كلام نفسه اسقط منه المديرات والناطات لكان يسيرا جدا ومفاسدا اكثر من ان يخصص
 متناه في تحله ومقتضاه الحب من لا فاصل الدين اتقوه واحسنوا به الظن مع انه من غرض الظن
 ولما لم يخلص عليه المولى الباقر الحسيني رحمه الله تعالى وايضا لما ليس هذا موضع ذكره وهذا ان
 الفاضلان الحدّثان لا يمانان بما يمانهم في سائر الجهد ورواها الذين لفظ عليها

مقتضى الاحتياط في
 بيان الحق والباطل
 في كتاب الاختيار

المحقق الخرافي ايضا في الخلائق والذرة والنجمة وغيرها وهو ايضا امر لا يتم ضلوا او عليه
 الفاضلان افرينيان لا خبايان ايضا بما يقتضيه نسبتهم الى الخلق لضروريته في غيره
 قال العلامة المجلسي في الجلد الاول من البحار بعد بيان بعض الاحكام ما لقطه وينفع بذلك
 اذا اعتقت لنظر كثير من التفتيشات التي سنها بعض المتأخرين على اجلة العلماء الاخبار وانهم في
 قصد بيان تلك الاشياء اذ في حدها وقع بعض ثبات ايضا بناء على الحديث لكاشاني وهو من
 اتباع في صولة القسرة في ثبوتها بالاصول الاصلية ولم يفتح منها الا واحد كالمعتمد ولا
 مع تعيينه واصلاحه فقال في الاعتماد على الخبر بنظر العلم عند الله وانما اقتصر على ذلك لما
 له وسامحة في عدم عناه ظهوره فيها وهو من موهبة عند غيره ولا يقتصر على ذلك كما
 القبان عليه السلام في جملة الاجماع صريح في ردنا الى اصحابنا الى اورد هذا هو سائبا
 ونقل عن صاحب القواعد ان اذ في تواتر اخباره بانك ما الذي اخرج ما ذكره من
 اطلاقتها الذي هو عندنا من القطعيات مع ان بعد ثبوت سائبا ما ذكره من الاجماع بين
 الاصحاب عدم اختصاصه ببيان منه من الحقائق يخرجها الاخبار المستندة والابواب الا
 والاهواء فلا ريب في ان ما كان مستدلا منه في ذلك لا يمتنع وقد ما الاصحاب على رد
 بالدخول في اخبارهم ما حدث بعدهم ولا شامع وجود انهم سائبا ولا حقا كعنا و
 نعلق المنع على خبر العترة بذلك كما هو مقتضى كلامهم ان ما ذكره الله في كتابه كاشاني
 من الاخبار بين كثير من حقائق الشريعة من حيثها الموثقة من الاخبار بين كذا
 اجماعنا في ذلك في غير هذا ما ثبتنا ما اشد تكاد وكنت كما كتب نظرا مشهوره وذلك
 وذكره كتابه المبرور في هذا المقام امور الحركة لها تعني في ما ذكره صاحب القواعد في
 في واضع اخر منه وان لو ان بان شوقه الاخبار عن ائمة عليهم السلام في تحصيل كذا
 وان لا تنفع بالقران كاذب يكون اكثر من الاستماع لها وان فهم القران في زمن الغيبة من
 جهة اخبار الائمة ليس بممكن الا على الظن والخيال وان عامة نفعي المتروكي لذلك
 خاصها المتأني لرب كذا في ذلك وارادنا انما لا نقبل الا ما نفعنا هذا لا نفني جميع الاحكام
 اكثر منها كما التراب في ذلك لالة الاجمال في عدم التخصيص في قولنا قلنا لانهم وان
 الناس مختلفون في مقدار تتبع الادلة والوثائق اليها يختلف لاحكام العلمية باختلاف ذلك
 ويحذر العمل باصل البرائة فيها وان الجمع عليه الامور العلية هو الحديث الجمع على نقله لا

كلامه في الاخبار
 كلامه في الاخبار
 كلامه في الاخبار

كلامه في الاخبار
 كلامه في الاخبار
 كلامه في الاخبار

القول للجمع على الاغناء ثمة ان الشهرة المعتبرة هي شهرة الحديث لا كونه من تدنوا اصحابنا
 الاخباريين الذين لا يعدون التخرج من الامكان وان الشهرة ليست تحت وسيلها
 الشهرة التي في ليس اليوم وصرح في المفاخر بعده متابعاً للشهرة من غير دليل عند الاعتماد
 على الاجماع الا ما علم دخول المعصومة وهو المرد في الضرور الذي والى المذهب لم يجد تحت غير
 ذكر في ساو كنه نظائر ذلك مما الاجماع في ذكره وصرح شارح التخب من ان المذهب ايضا بالشهرة
 بين الاولين من اصحاب الائمة وارباب التصوف لا تنهض حجة في الاستماع في ان القول عليه من
 الشهرة شهرة الراي لا القول قال المحدثات لما عليه وهو من بناءه ايضا في تحرير المسائل فجه
 بعد نقل كلامه المتقدم او لا ما لفظ في قول المحدثات نظر لا تم وان كانوا كما ذكرنا في المذهب
 قد يظنون ما ليس به ليل لا ويعلمون بذلك لظنية او يفعل احدهم من معاضل و مرجح او
 نحو ذلك كما يظهر من تدفع اسئلة لهم على الاحكام قال ياتي في الفضا الحادش مناور في
 عدم جواز نقل غير المعصوم ومعلوم ان مقتضى جماعته ان المذكور لا يفيد العلم بوجوده من
 غالباً وانما تفيد الظن لا نادراً انتهى نص في ايضا على حجة الشهرة لعدم الدليل على
 جحها بل لا لثمة على يد مها وقال ايضا انما ورد عن الائمة عليه السلام في حديث عن جبرئيل
 وغيره ان اجماع الشيعة على مضمون حديث مؤيد له و مرجح لذلك الحديث على مناضلة
 انه دليل مستقل بل موضح مخالف العامة الذي هو مقتضى الاحتجاج وليست بدليل شرعي ذكر
 ايضا في غير ما يعضد ايراده المذكور الا امة في واخر رسالتي من رسالتي في نفسه
 الاسماع عند الاجماع المعروف الذي دعاه الكشي في ثمانية عشر نجاة من اصحاب الائمة
 من لقن الموجه للقطع بالاجماع الموجودة في كتبهم والمنقول في كتبنا المعتمدة عنهم من
 الائمة عليهم السلام بواسطة معلمة او غير معلمة او بدونها وزعم ان سمعته حجة كسفتين
 نقول المعصوم بل دخوله فيه وادعى ايضا انه من اجاعات الاخباريين الذين لا يجمعون الاقوال
 لا بصح صريح وانه قد خلفوا الاصحاب بالقبول لم يطعن فيه احد منهم وان شئت
 الاحاديث الواردة عن الائمة عليهم السلام بالرجوع الى هؤلاء والعمل برواياتهم الاحاديث
 كثيرة جدا ولقد بالغ في شان هذا الاجماع وادعى ما اصل له اصلا واقفي بغضنا ذكره
 ان المحدثات الاسترادي كما هو عادته فانه قد استند ايضا الى هذا الاجماع وذكر في ثنا
 ما الاجماع في ذكره وادعى شرج الاستصحاب ان من هذا الاجماع على هؤلاء وانما هم

كل من لا يثبت على الحديث
 كل من لا يثبت على الحديث
 كل من لا يثبت على الحديث

كل من لا يثبت على الحديث
 كل من لا يثبت على الحديث
 كل من لا يثبت على الحديث

للمقتضية حصول العلم من غيرهم ووضوح واثباتهم بحيث لم تكن محلا للشبهة والخلاف ولذا
الاجماع عليهم وانما خبرنا من علمه فمنا ومنه الصواب والذين غلب عليهم من
تصحيح ما يصح عنهم المذكور في اثني عشر منهم تصديقهتم المذكور في جميعهم ووضف على العلم
مذهبهم والاختلاف الواقع بين نقلة الاجماع والجميع في تعدادهم وتعيينهم وما ورد في
الاخبار والامار وغيره في شانهن واثبات جملة آخرين نقل الشيخ في لقطة الاجماع عليهم
شان جماعة كثيرة غيرهم لم يعد وهم منهم ونظر الى ما جرى عليه طريقة الشيخ وغيره في فهم
وامر هذا الاجماع في كتب الرجال والاخبار وغيره ان الاجماع فمنا لم يتعاقب برؤية لا
بحكم شرعي توقفي بل بموضوع ليس بمانه وظيفة الامام وبعد الخطي فيه نقفا وان تضمن
حكما اصوليا اخر لا غرض لصاحب لوسائل به فمنا وبما بنا في طريقة مذهبهم فيه فبعد
العلم بجميع ذلك ومراعاته يعلم ان كلامه يقرب من كلام المحدثين الاسترايادي فيما ورد بما يكون
اضعف منه والظاهر اننا دعاه الى ذلك كون هذا الاجماع موافقا بغيره لغرضه فمنا
لمطلبه بخلاف غيره وليس هذا موضع تفصيل لك وتبيين التحقيق الحقيقي بالاتباع في
هذا المقام ومحصل الكلام في الوجه المذكور على جهة لا يترتب اليك الهام هو ان الحديث
الاسترايادي ان سنده فيما ذكره الامور من الاخبار في حجة الاجماع فبعد صحتها ونقطة
وتبرجها على ما يعارضها من الاجتباء التي ادعى وتواترها لا ريب في عدم تناولها لانها تجمع
ذكرهم خاصة مع عدم كونهم من اصحاب القضاة في المذكورين في المبسولة وغيرها ولا من اصحاب
سائر الائمة المعتبرين من اخلاص احكام سماعا وشافهة عنهم ولا من المعقنين على الاخبار
القطعية من جميع الجهات ولا بلوغهم من الكثرة والفضيلة والعلم الى ان يرتفع بغناهم
الارتباب ويحقق انما تعلم لاشتمالها فضلا عن الاجماع فكيف قطع بحقيقة اندراجها في ذلك
الاجماع مع انه من يدعى لا فضا على قطعي لسند الدلالة من الاخبار الشاملة من غير
بعتد به عند الاختلاف ان سنده الى العلم القادي الحاصل من اتفاق جميع منهم فهو
فساده بما استولى على انكار حصوله من قوى جميع من بعدهم مع ما ورد من الاخبار الكثيرة
في مدحهم وتفضيلهم على من كان في زمني الائمة من اصحابهم وشهادته الوجه والنتيج
بكونهم اذق نظرا وعلى شانهن ما ذكره علما وفضلا منهم جمعهم بين ما اخذوه عنهم بآثار
عن يد وخلفاء عن سلف وما استنبطوه بدلة انظارهم وقوة انكارهم فاعلم الناس من

هذا الخبر في كتاب الرجال
والاخبار وغيره في شانهن
واثبات جملة آخرين نقل الشيخ
في لقطة الاجماع عليهم

هذا الخبر في كتاب الرجال
والاخبار وغيره في شانهن
واثبات جملة آخرين نقل الشيخ
في لقطة الاجماع عليهم

لعمري اني قد

كل ما في هذا من

كل ما في هذا من

كل ما في هذا من

كل ما في هذا من

يناسب كرهنا وانا كان يلق ذلك بمثل ولا يتباني مقام الطعن بمثل على غيره وقد صدر
ما اعظم من ذلك بل اريته بل الكذب الغيبة البينة في نقل ما ذهب اليه وما وطهرتهم و
مضامين عباراتهم وليس هذا موضع تفصيل ذلك وعلى اني لا خافي كلامه شيئا ما باننا
كما لا يخفى فاذن قد خرج موضع اخر من النوائد للكلام في المعرفة واورد على المحقق الطوسي
غيره من ثبوت مرتبة رابعة وهي معرفة اهل التهود والنسابة قال في جملة ايراد كيفية
الفضلاء الماتقون والعلما المحققون الذين فهموا جميع مطالب الاساطيع والفرع التكا
الشرعية والمطالب العقلية عن فهم المعنى المذكور وعلى وجه الحقيقة وكيف جمعوا على السجالة
ثم قال ودعوى بعضهم لان انا المعنى دقيق لا يفهمه احد غير اهل الباطن فيه مقبول لان
العلامة وامثاله الذين هم علماء الامة يستحيل ان لا يفهموا ذلك وفيه من قولهم لا
القاتلون به يكون مع ذلك ما مطلوب من جميع المكافئين مع عدم قدرته على فهمه
عن قصوره فضلا عن التصديق به انتهى في هذه الشهادة بما قلنا من جوه لا يخفى ولا جرى
الحق على لسانه من حيث لا يشعر به مع انه يمد كثير اما استسهل في علمه في كنهه وقد صدر
مثل ذلك من صاحب الوافي ايضا حيث قل في باب فضل العلماء من بيان حديث ذكره ما
لفظه في اهل بيتا ائمة صلوات الله عليهم كل خلف بعد سلف الله سطوة الاستقامة
في طريق الحق من غير غلو ولا نقصية ولا زع ولا تحريف يعني الامام المقصود هو ائمة
الامانة على اسرار الحافظين لعلم الظالمين لا خاديه فان لا ارضع لعلومهم بل واهم
لا يزالون ينفون عن العلم تحريف الغالين للبليس المبطلين وناويل الجاهلين فخذوا
علمكم عنهم دون غيرهم لتكونوا ورثة الانبياء قال وهذا الحديث ناظر الى ما روي عن النبي
صلى الله عليه واله انه قال يحل هذا العلم من كل خلف عدول بنفوس عند تحريف الغالين
الجاهل المبطلين وناويل الجاهلين انتهى قد صدر منه في صلواته من الاصول الاصلية والحق
البحراني في الحديث في حكم الجهر بالاختصاص في الاختيار في الحق بالصبيته وغيرهما باعضاء
ايضا ما ذكرنا ونقد ذكرنا في الاشارة في موضع من نوائد في شأن العلامة
بحر العلوم المؤيد من الحق القويم فالعلماء المشايخ والمعارب ومع ذلك قدح فيه كثيرا
بما جعله عند العلماء وطعن في موضع على الشيخ البهائي صاحب المعالم وغيرهما
بل العلامة ايضا بانهم يكرهون عظمة في العلوم القديمة ولا تقدر على اخبار الائمة وعلى

الشهيد والفاضل الشيخ علي اضاهيم بأنه لم يكن لمضاعته في العلوم الدقيقة ولم يكونوا
 عارفين منغظين بمخالفات شاذية لا تامة وعلى المقدس لا رد يلى الذى من بعض احواله
 بفضله عن الاخبار الصريحة المتواترة وعدم امانه نظريتها وعلى فضلاء المناخرين بالانتمى
 بان بضاعتهم في لغاوم فليست وبعينهم وبين تحقيق الباحث الغامض لا يثبت الاضواء
 بعيد وقال مبهات مبهات بن الربيع قال لى ترحى قال ايضا والحروب جال للربيد جال
 كل ميسر لما خلق له وذكر في خاتمة الحاشية وبشت الحاشية كلامين لبعض الاحياء والوفاء
 لا دخل لها بطولها ضلالتهم قال نظر تدبر كيف طلع اهل التحقيق من تصوفية المشركين
 من الفلاسفة الاسلاميين على المذهب الصحيح الحق القبيح وكيف تعافلت وغفلت عنه
 اقوام من العرب والافسون في تشيد اركان الرباسية المحبسون رجوع الخلق ليهتم احكاما
 الشريعة فاضلوا واصلوا واستجبهوا على الهدى وهم غافلون ثم تبهم لغافلون ذكر ايضا
 غير ذلك مما لا يصح ذكره لادنى فهم ومعرفة وديانة وقد بالغ في تركه نفسه العاجلة
 فليست الى هذا الجاهل المفسد المتهتك المتجرب على ما هو فوق اجماع المسلمين بل على احوال
 من عظم المعاصي عند العارفين ليتدبر كيف يتلى به الذين اهدوا واساطينهم دعائم كيف
 خفي امره على كثير من ائمة بعده حتى اعتسوا بقل اقول وارادوا عبادته في كنههم مع انه مشهور
 فنههم وغباوته في كتبهم لا يكاد يدرك البديهة فمنه الاعمال نظريات وهذا امر اتمل
 كنهه من اوضح الواضحات وغما ذكرنا كفاية في معرفة احواله وناسد اقوالنا هيك معرفة
 احوال كثير من اصحاب الائمة ومن بعدهم الى ان المنياد وقبيلة النظر فيما بيننا انما اشتركنا
 سابقا في الوجه الاول وما تقدم فيه عن بن قبة وغير ذلك مما يظهر للعارف المتتبع كما حكم
 الكليني في كتاب الكافي وطراقة عن يونس بن عبد الرحمن الفضل بن شاذان عن ابي الحسن
 والحاج مع ما استنبأ من جلالتهما وفضلهما ومعرفة ما على معظم اصحاب الائمة عليهم السلام
 كما رواه الصدوق في المتاعن بن ابي عمير قال ما سمعت الا استفت من فاسد الحكم في طول
 صحبته له شيئا اخر في هذا الكلام في صفة عصمة الامام ثم ذكر كلامه ذلك ومن لم يعلم
 انه ليس شيئا يعتد به ولا يقاس بما ورد في الاخبار وما ذكره فيه سائر الاصحاب البرار و
 السجلان كلاما من عاظم الاساطين الاجلاء وعالمها اجل من يحتاج الى بيانها واخلقها
 رواه ايضا في التوحيد وكذا الكليني عن من اسأله عن قوله سبحانه وهو

رواه الصدوق في المتاعن بن ابي عمير
 قال ما سمعت الا استفت من فاسد الحكم في طول
 صحبته له شيئا اخر في هذا الكلام في صفة عصمة الامام

كتاب التفسير
في تفسير القرآن
الطاهر

كتاب التفسير
في تفسير القرآن
الطاهر

الذي في السماء لا وفي الأرض له قال له انه قوه لنا او قولنا كافي لكافي واراد ان يدرك
على جود الهين الى النور والظلمة وطبيعتين مؤثنتين سماوية ارضية فلم يبد بها بحجة
لو على سبيل الاحتمال لكافي في بطلان الاستدلال وبقي حائر حتى حج ورجع ذلك الى ان
بين له الحواب مع انه نصره ولكن له ادنى معرفة بالكتاب وقواعد العربية فلا ارني ان ما
رواه الكشي عن جعفر بن محمد بن حكيم الخثعمي قال اجمع هشام بن سالم وهشام بن الحكم
جميل بن دراج وعبد الرحمن بن التجاج ومحمد بن حمران وسعيد بن غروان ونحو من خمسة
عشر من اصحابنا قالوا هشام بن الحكم ان يناظر هشام بن سالم في ما اختلفوا فيه من التوحيد
وصفة الله عز وجل غير ذلك لئلا يظنوا انهم اقوى حجة فرفض هشام بن سالم ان يتكلم
عند محمد بن ابي عمير ورضي هشام بن الحكم ان يتكلم عند محمد بن هشام فبينا انما
جرى بينهما من الكلام بما لا ينبغي ذكره وفي اخره انه كتب الخثعمي الى هشام فاجاب في الكلام
بينهم فكتب ما ذكره فبعضه لكشي وعلل هذا التوقيع بعد اخراجه ابن ابي عمير عن ابن الحكم
تخاكم هو وابو مالك الخثعمي اليه فحكم لابي مالك عليه وندد ذلك الكشي عن علي بن
ابراهيم عن استاذك في التوقيع قال لم يكن ابن ابي عمير يعدل في الحكم شيئا وكان لا يقب
ايمانه ثم قطع عنه خاله وكان سبب ذلك ان ابانا لك الخثعمي وكان احدهما هشام
وقع بينه وبين ابن ابي عمير ملاخاة في شيء من الامانة قال ابن ابي عمير ملاخاة في شيء من الامانة
قال ابن ابي عمير ملاخاة في شيء من الامانة قال ابن ابي عمير ملاخاة في شيء من الامانة
في ايديهم وقال ابو مالك ليس كذلك لان الناس لهم الامانة الله به الامانة من الحق
الحسن المصنوع فذلك له وذلك ايضا قد بين الله له ان يصنعه وكيف يصنع به فراضيا بشا
بن الحكم ورضا اليه فحكم هشام لابي مالك على ابن ابي عمير فغضب بن ابي عمير به فها
بعد ذلك فليظن الى ما جرى بينهم وهم في هذه المسئلة ونكالتا لما الباقى هو من الامانة
في زمان حضور الامامة مع ان جماعة منهم قد فازوا بجدته من قبل القضاة والباقر عليه السلام
ايضا ومُعظم المعارف العالوم الحق انما انتشر منها وكارواه القضاة في تفسير ابن ابي عمير
البرقي قال قال لي لست ايا احدا من السجاني بينكم وبين اصحاب هشام بن الحكم في التوحيد
قلنا جعلت فداك فلما اخبر بالصورة للحديث الذي رواه رسول الله صلى الله عليه وسلم
راى به في صورة شابة قال هشام بن الحكم بالنسبة بالحجج المحمدي في نسخة الحسن في النجاشي

في بقية الصورة مع القول بالجسم لعل ذلك لما هو المعروف عنه في شأ الاخبار والكتب الا
 فالعبارة محتملة لخلافه كما لا يخفى جلالة البرزخ في فضل وعلمه عظم من ان عند النصارى واليهود
 عليهم السلام غيبة باثنائها عن البيان والحقائق المذكورة ولا حظا به كما هو ظاهر الخبر وكما
 حكى عن جماعة من قدماء الامامية وغيره ما نقل في الاخبار المتقدمة في لوجه الاول عن الشيعة
 انهم كانوا يفضلون جميع الانبياء على الائمة صلوات الله عليهم ورضي عنهم انهم فضلوا اول
 الغم منهم خاصة عليهم ورضي التوجيه لهم كذا وهو المخرج والكرامات من الائمة وصلى
 وعن الشيخ ابي جعفر بن قتيبة في تكملة كلامه الذي تقدم في لوجه الاول ان الامام عليه السلام
 لم يقف على كل من هذه الخصال التي رويت لانه لا يعلم الغيب انما هو عبد صالح يعلم الكائنات
 ولست في يعلم من اخبار شيعة ما ينفي انه هذا الشيخ له كتب الامامة ونقل عنها الصدوق
 والمرضي معتمدين عليها وفضله وصلاحة جلالة المذكورة في كتب الرجال وغيرها وفيها
 الاشارة الى ذلك عن طريق كلام المرتضى يلوح من الصدوق لعدم رده للكلام المذكور
 بقوله له ويؤيد ذلك بعض ما ياتي من حديث قريب نظارنا نقلناه كثيرا ليس هذا موضع
 ذكرها واخبارها ولا عرض عنها اولى من اظهارها ونشرها ولقد اجاد شيخنا الجليل في الجا
 حيث انه لما ذكر حكاية لغناء سعد بن عبد الله في عهد العسكر في القائم فليهما السلام ونقل
 عن بعض اصحابنا المتقدمين تصديقهم لها ورسمها بالوضع قال فكان ذلك مع امكانه شهادته
 الامانة بصحة ليس الا الاذراء بالاخبار وعنده الوثوق بالاخبار والتصديق معرفة ان
 الائمة الاطهار اذ وجدنا ان الاخبار المشتملة على المخرجات الغيبة اذ وصلنا اليهم فهم ما يصدق
 فيها اولى واوفا بالبرهان من كثر المدح وجين من احكام الرجال لا نقل مثل ذلك الاخبار في
 في موضع اخر فرب بعض المتكلمين والحدادين الغلو في تصورهم عن معرفة الائمة وعجزهم عن
 ادراك غرائب حوالم وغرائب شؤونهم قد حوا في كثير من الزوايا الثقات لقلهم بعض
 غرائب المخرجات قال بعضهم من الغلو في التوهم والقول بانهم يعلمون ما كان وما يكون
 وغية في ذلك انتهى قد سبق الى هذا والد في شرحه على الفقيه بروضة التبيين حيث قال
 في جواب الميلاء في شأن جابر الجعفي ان الذي ظهر لنا بالاتباع انه ثقة جليل من اصحابنا
 الائمة وخواصهم والعامه تضعفه لهذا كما يظهر من مقدمة صحيح مسلم وبتتهم بعض
 لان احاديثه تدل على جلالة الائمة ولما يمكن الفتح فيه لجلالة قدح في روايته واذ انما

كلامه في الخبرين المذكورين
 في كتاب الرجال

احاديثه يظهر لك ان القدر ليس فيهم بل فيمن قدح فيه لم يعبأ عدم مغفرة الامة كما ينبغي قال
الذي ظهر لنا من التبع ان اكثر الجرحين سبب جرحهم علو حالهم كما يظهر من الاخبار التي
عنهم اعرفوا منازل الشرا على قدر رايائهم عنا فان الظاهر ان المدبذ الزاوية الاختبا
العالية لا يصل اليها عقول اكثر الناس وفي متواتر اعني ان حد يثنا صعب منضعب
الجرح حتى البطل اشار اليه الجار الذي جعل من الغفون في التهور عنهم هو الصدوق
شيخه محمد بن الحسن بن الوليد قد صرح بذلك في كتاب الفقيه قال شيخنا المفيد شرح
الصدوق عند الكلام في قوله ان علامة المنوطة والعلامة واصنافهم نسبتهم مشايخهم و
علمائهم الى القول بالتقصير والفظه لست نسبة هؤلاء القوم الى التقصير علامة على علو
الناس ذى جملة المشار اليهم بالشيخوخة والعلم من كان مفضلاً ثم نقل القول المعروف عن ابن
الوليد وهو ان كل رجس في الغفون في التهور عن النبي والائمة قال فان صحف هذه الحكاية
عنده فهو مقصود مع ان علماء القبيين ومشيخهم اقول الحكاية صحيحة نقلها عنه الصدوق
في الفقيه واعتمد عليها ومثله يعقد عليه مثالي وهو اجل من ان يقصد ترويج مدح هذا
وان كان شيخنا اجل ايضا من القول بملها ثم قال المفيد قد وجدنا جماعة ذوات النيات فيهم
يقصرون بتقصير انظارهم في الذين ينزلون الائمة عليهم السلام عن ربهم وينعوا انهم كانوا الا
يعرضون كثير من الاحكام الدينية حتى يكتفي في ثاويلهم وهذا هو التقصير الذي لا يشبه
فيه وراينا من يقول انهم كانوا يلجئون في حكم الشريعة الى الرأي الظنون ويدعون نسخ تلك
انهم من العلماء انتهى حتى حكى الشيخ فخر الدين حسانا جامع المال في بعض مسائله عن المرتضى في
بعض مسائله قال ان معظم الفقه وجهور بل جريعه لا يخلو مستند من يد مدح هب
الواقعية اما ان يكون اصلاً في الخبر فخرعوا وادوا عن غيره والى غلاة وخطائيه ومجمل اصحاب
حلول كفلان وفلان ومن لا يضحى كثرة والى فئة مشبه بحرفان القيين كلهم من غير اعتبار
لاحد منهم الا باجفر بابويه بالامس كانوا مشبهه بحرفه وكتبهم بضائيتهم تشهد بذلك
ونظف طيبت شعري وايه تخلص له ان يكون في صلاتها افرعها واقفاً وعلى
او حتى مشبه بحرف الاختبا وبيننا وبينهم التقبيح انتهى فذكره كتابا للبع الحديث
المعروف بكتاب الاستغاثة في دبع الثلاثة وكان في ثمان لفقيه الصغران جملنا ابعد
عنه الحديث وحرفان الزوايا جاع اهل الزوايا جعل حد الحرفاوعين نصف حد القدر

هذا الحديث في كتابه
الشيخ محمد بن الحسن بن الوليد
قال شيخنا المفيد شرح
الصدوق عند الكلام في قوله
ان علامة المنوطة والعلامة
واصنافهم نسبتهم مشايخهم
وعلمائهم الى القول بالتقصير
والفظه لست نسبة هؤلاء
القوم الى التقصير علامة على
علو الناس ذى جملة المشار
اليهم بالشيخوخة والعلم من
كان مفضلاً ثم نقل القول
المعروف عن ابن الوليد وهو
ان كل رجس في الغفون في التهور
عن النبي والائمة قال فان
صحف هذه الحكاية عنده فهو
مقصود مع ان علماء القبيين
ومشيخهم اقول الحكاية
صحيحة نقلها عنه الصدوق
في الفقيه واعتمد عليها
ومثله يعقد عليه مثالي وهو
اجل من ان يقصد ترويج مدح
هذا وان كان شيخنا اجل
ايضا من القول بملها ثم قال
المفيد قد وجدنا جماعة
ذوات النيات فيهم يقصرون
بتقصير انظارهم في الذين
ينزلون الائمة عليهم السلام
عن ربهم وينعوا انهم كانوا
الا يعرضون كثير من
الاحكام الدينية حتى يكتفي
في ثاويلهم وهذا هو
التقصير الذي لا يشبه فيه
وفاينا من يقول انهم
كانوا يلجئون في حكم
الشريعة الى الرأي
الظنون ويدعون نسخ
تلك انهم من العلماء
انتهى حتى حكى الشيخ
فخر الدين حسانا جامع
المال في بعض مسائله
عن المرتضى في بعض
مسائله قال ان معظم
الفقه وجهور بل جريعه
لا يخلو مستند من يد
مدح هب الواقعية اما
ان يكون اصلاً في الخبر
فخرعوا وادوا عن غيره
والى غلاة وخطائيه
ومجمل اصحاب حلول
كفلان وفلان ومن لا
يضحى كثرة والى فئة
مشبه بحرفان القيين
كلهم من غير اعتبار
لاحد منهم الا باجفر
بابويه بالامس كانوا
مشبهه بحرفه وكتبهم
بضائيتهم تشهد بذلك
ونظف طيبت شعري
وايه تخلص له ان يكون
في صلاتها افرعها
واقفاً وعلى او حتى
مشبه بحرف الاختبا
وبيننا وبينهم
التقبيح انتهى فذكره
كتابا للبع الحديث
المعروف بكتاب
الاستغاثة في دبع
الثلاثة وكان في
ثمان لفقيه
الصغران جملنا
ابعد عنه الحديث
وحرفان الزوايا
جاع اهل الزوايا
جعل حد الحرفاوعين
نصف حد القدر

وقال عمر بن الخطاب فاشرب سكرًا وادرك أمركم في إذا انتم في حجب عليه خذ الفاذ فاستطشبه
 الرسول وفضل الله في خذ البحر صرح خذ غيره برأيه إلى الخواك في ذلك وذكر أيضًا من جملة
 ما أبدع عثمان ما صنعته القرآن وأدفع في ضمن بيان ذلك لجماع أهل القبلة والآيات
 الخاضع العام على هذا الذي في يد الناس من القرآن ليس هو القرآن كله وأنه إنما قد
 القرآن ليس هو القرآن كله وأنه قد ذهب من القرآن ما ليس هو في يد الناس ذكر أيضًا جملة
 الكلام في إمامته أبي بكر بالناس في مرض النبي ثم إن الأمة عجمته على أنه لا يجوز أن يستبد رجل كما
 فيقوم فرادى صفاً واحداً من فعل ذلك قد عقد، صلوة بنية الجماعة فلا صلوة له ولا
 صلوة له فلا دين له وهذه جملة ما أوردنا الزاد من كلامه في معنى خالفه لما عليه الإمامية أو
 معظمهم وكثير منهم وما في في الإجماع المنقول، ما له دخل عظيم بالمطلوب وذكرنا جملة ما
 بالباب لا أدى إلى الاطناب الإلهاب ناهيك في مقابلة الأحوال تداءم الأخبار بين الذين ولع
 الاستزادة في عماده عليهم ما ذكرناه في شأنهم في لناهم وقد كانوا مع ذلك مبهين من
 ومن هبه بل على طرق نقض من سلكه وكما لو اليمون الأخباريين أصحاب الحديث وأهل
 الأخبار وقد يحصل الأخباري المشتغل بالتواريخ وما شاكلها ويقابل الحديث وهو المشتغل
 بالسنة النبوية كما صرح في كتب الدعاية للفرقيين منهم طوائف يستحب الظلمة والخشونة
 على اختلاف طرقهم وأحوالهم وكان جميعهم موجهين في الخاضعة العامة ولما هبه هذا
 متفرقة في كتب الأصول والكلام والفقه وأشبهه الأخبار إلى أحوال كثير منهم وكذا في كتب
 الرجال كما ذكر في أحد من محمد بن خالد البرقي أنه كان ثقة في نفس غيره أكثر الزواجر البغضاء
 واعتد المرء إلى كان لا يبالى حتى خذ على طريقه أهل الأخبار وفي على من ضعفاته كان
 شاعراً متكلماً له كتاب في الإمامة وكان يتكلم على مذهبه أهل الظاهر في السنة وروى عنه
 المنيد وفي أحد من إبراهيم العمدة أنه كان ثقة في حديثه حسن التصديق وأكثر الزواجر من
 والأخباريين وله كتب في التواريخ وغيرهما في محمد بن كثر أنه كان جهاً ومجوهً فخطبنا
 بالبصرة وكان أخبارياً واسع العلم وصنف كتباً كثيرة في الفرائض وغيرها من ذلك
 ما ذكره في عبد العزيز في أحد الجواهر وأبي مخنف وهبه بن منبه ذكر في ترجمة
 سفيان الثوري كمال جملة من أصحاب الحديث من العامة ومن له زياد في الحديث لا يشهد
 استشهد في النوائد على نفسه الإمامية إلى الأخباريين والأصوليين بما ذكر في آخر

وقال عمر بن الخطاب فاشرب سكرًا وادرك أمركم في إذا انتم في حجب عليه خذ الفاذ فاستطشبه

ما أبدع عثمان ما صنعته القرآن وأدفع في ضمن بيان ذلك لجماع أهل القبلة والآيات الخاضع العام على هذا الذي في يد الناس من القرآن ليس هو القرآن كله وأنه إنما قد

القرآن ليس هو القرآن كله وأنه قد ذهب من القرآن ما ليس هو في يد الناس ذكر أيضًا جملة الكلام في إمامته أبي بكر بالناس في مرض النبي ثم إن الأمة عجمته على أنه لا يجوز أن يستبد رجل كما

فيقوم فرادى صفاً واحداً من فعل ذلك قد عقد، صلوة بنية الجماعة فلا صلوة له ولا صلوة له فلا دين له وهذه جملة ما أوردنا الزاد من كلامه في معنى خالفه لما عليه الإمامية أو

شرح الواقف من الامامية كانوا اولا على مذهبهم حتى ادى بهم الزمان فاختلجوا و
 من آخر وهم الى المعتزلة الى الاخبارية بما ذكر في اوائل الملل الخلل المشهور شيئا من اهلهم كانوا في
 الاول على مذهبهم في الاصول ثم لما اختلفوا في الروايات عن ائمتهم تواتر في الزمان فاختلجوا
 كل فرقة طريقه ففان الامامية بعضها معتزلة اثناعشرية واما تفضيلية وبعضها اخبارية
 امامية مشبهة واما السلفية وبما ذكرنا في كتاب نهاية الاصول للعلامة قدس سره من قوله اما الامامية
 فالأخباريون منهم لم يقولوا في اصول الدين غروطة لأعلى أخبارا والأحاد لم يقولوا في الامامية
 والاصوليون منهم كما في جعفر الطوسي وغيره فاتفقوا على خبر الواحد لم ينكروا سؤال الرضا في
 اتباعه انتهى المذكور في شرح الواقف مع مسندة تشعبت من آخر وهم في معتزلة اثناعشرية
 او تفضيلية والى اخبارية يعتقدون ظاهرا وادوية الأخبار المشابهة وقولا يستنون
 الى مشبهتهم يخرجون التشابها على ان المراد بها ظواهرها وسلفية يعتقدون الى ما اذا لفظ
 بها حق بلا تشبيه كما عليه السلف والى المختصة بالحق لانه انتهى المذكور في النهايات
 سبق الميرزاى من العامة في الحق وايضا روايات عن الرضا في الشيخ ما يعضده بالنسبة
 الى ما نسب فيها الى الاخباريين وقد قال في الملل الخلل ايضا بعد ما ذكر ان بين الاخبارية
 من الامامية والكاامية سيف تكفير وكان ذلك بين التفضيلية والوعيد فقال ضابطا
 انتهى لا يخفى انه لو سئل الاسر ادى على نفسه لم يشهد بهذه العبادات التي هي حجة
 عليه تشهد بخلاف مزاعمه كان وفق بشارا وولى بالحد وقد تقدم في الوجه الاول عن
 قبائل اسلافنا من اصحاب الاثمة عليهم السلام وطريقهم في العمل بالاجناد وذكر اهل الجا
 من كتب المفيدة كتاب مقاصد الانوار في الرد على اهل الاخبار وقال في المسائل الشريفة
 عند الكلام في اهل الكتب الاخبار والصدوق ان اصحاب الحسين يقولون لفت السبعين
 يقصرون في النفا على اعلوم وليسوا باصحاب بطور نفيس من الاكفر في ابرو ونوم ويميز
 فاجابهم مخلة لا يتيم منها الصحيح من التيم لا يترك في الاصول واعتماد على النظر الذي
 يوصل الى العلم بصحة المنقول قال في المسائل العكبرية في حجة الجواب عن قول السائل في
 جامة سوالنا نحن مجموعون ان الاثمة عليهم السلام لم يروا اولا من قديم الاشباح في الاثمة
 والفظه فاما ان تكون ذواتهم كانت قبل دم موجود فذلك باطل بعينه من الحق لا يفتقر
 محصل لا بد من بد عالم وانما قال بطوائف من الغلاة الجاهل والحق من اشتق الذين لا

كل الامم الخلق في الدنيا
 كل الامم الخلق في الدنيا
 كل الامم الخلق في الدنيا

كل الامم الخلق في الدنيا
 كل الامم الخلق في الدنيا
 كل الامم الخلق في الدنيا

كل الامم الخلق في الدنيا
 كل الامم الخلق في الدنيا
 كل الامم الخلق في الدنيا

يصرفهم بمعا الاشياء ولا حقيقة الكلام وقال في شرح اعتقادات المصدق عند الرعية عليه
بعض ما فيها لكن صاحبنا المتعلقين بالاجماع اصحاب سلامة وبعد رهن قلنا فظنه يتر
على وجوههم فيما سمعوه من الاحاديث ولا يظنرون في سندها ولا يفرقون بين حقها
وباطلها ولا يفهمون ما يدعوا عليه اثباتها ولا يحصلون معانا ما يطلعون منها وقال في
في رسالة نصرة الروية وباطال القول بالعدم في الرد على المصدق في غير من تقدم ذكرهم
في كلام المنيد في لوجه الثالث علم ان هذه مسئلة اذا لم يكن علم فاما مسئلة الاجماع
جميع المسلمين الاجماع عليها هو الدليل العمدة لان الخلاف فيها انما ظهر من نظر من اصحاب
الحديث المتعين الى اصحابنا وقد تقدمهم الاجماع وسبقهم ولا اعتبار بالخلاف الحادث
ساقى الكلام في ذلك الى ان قال ثم لا غنى لنا بهذا الخلاف سابقا كان له حادثا مناخر الان
الخلاف انما يعتد به اذا وقع لمن يشبه غلبا في الاجماع من هل العلم والعدل الدالة و
التحصيل الذي خالف هذه المسئلة ولا فيما هو اجل منها لفصوصهم وقد افطننا
لاصحاب الحديث الذين لم يعرفوا الحق في الاصول ولا اعتقدوا بالحق ولا تشربل منهم
مفقدون فيها والكلام في هذه المسائل ليسوا باهل نظر فيها ولا اجتهاد ولا وصول
الى الحق بالبحر وانما اتوا على التقليد والتسليم التوقيفي فقد بان هذه الجملة ان
هذه المسئلة مسئلة اجماع ولا جاع عندنا حتى لا ندخل قول الامام فيقال انظر
ان القول بنقص القرآن مضاف الى قوم من اصحاب الحديث نقلوا اخبارا ضعيفة طعنوا
صحتها لا يرجع بها لها عن المعلوم المقطوع على صحة قول فان ذكر ذلك مع انه لم يرو على
خلافها خبرا اضلا من المتواتر ولا من الاحاد وانما استند الى شواهد الوجدان والاعتقاد
وقال في رسالة اخرى له ايضا عند الكلام في نقص القرآن فان قيل ابطالهم من نقصنا
القران ما هو اجماع الشيعة الامامية لانهم جميعوا على هذا المذهب غير متخالفين
من مبكم ان الاجماع لا يكون الا على الحق قلنا معاذا الله ان جميع علماء الشيعة الامامية
على ما قد عرف بالادلة الواضحة بطلانه وما صرح من اصحابنا بالقول بنقص القرآن لا
توهم من اصحابنا الحديث الذين لا يفقهون ما يقولون ولا يغفلون الى ما يدعوا بمبوء انما
دعاهم بتأييد الحديث انما يعلم بان الرواية من حق وباطل غش وسين غير متكررة
ومن هذه صفة لا يعتد في خلاف ولا اجماع فاما علماء اصحابنا وشككوا فينا ونظروا

كلام الامام المصطفى

كلام الامام المصطفى

كلام الامام المصطفى

كلام الامام المصطفى

كلام الامام المصطفى

كلام الامام المصطفى

كلام الامام المصطفى

حتى ان مسئلة لو غلبت عليها وعبر عن معناها بغير اللفظ المعتاد لم يعجزوا منها وقت تفسيرهم
 عنها ثم ذكر ان صنفنا سابقا كتاب النهاية واوردت جميع ما فيها واكثره بالالفاظ المنقولة
 حتى لا يستوحشوا منه قال في القعدة في بحث الاجماع انه يجب ان يراعى منه قول العلماء الذين
 يعرفون الاصول والفرع لاحتمال كون الامام احدهم دون العامة والمقلدين ثم قال ليس
 لاحد ان يقول ان هذا يؤدى الى ابطال الحديث والفتاها الذين لا يعرفون الاصول لا
 يعتد باقوالهم في ذلك سقاط قول اكثرهم قلنا لا يلزم ذلك لان الفتاها واصحاب الحديث على
 ضربين ضرب منهم يعلم انه لا يعرف الاصول ولا كثير من الفرع فان ذلك لا يلزمه اطلاق
 قوله لانه قد علم انه ليس بالامام والضرب الاخر منهم لا يعلم ذلك من عالم بل يجوز ان يكونوا مع
 كونهم منظارهم من الحديث والفتاها بالاصول وغارفين بها فاذا شككنا في عالمهم
 وجب علينا اذقوا لهم جواز ان يكون الامام في جهاتهم قال في بحث خبر الواحد بعد الاستدلال
 على حجية اجماع السلف من الامامية فان قيل غنينا عن كل الطريقة لانه ذكره هو ما في وجوب
 العمل بخبر الواحد يوجب عليكم قبولها فيما طريقه لعلم لان الذين شتموا عليهم ذاقوا نوال طيرة
 العلم من التوحيد والعدل والنبوة والامامة وغير ذلك فتسلوا عن الدلالة على صحة
 احوالوا على هذه الاخبار بعينها فان كان هذا القدر حجة فيدعي ان يكون خبري حجة
 قبولها فيما طريقه لعلم وقد اقرتم بخلاف ذلك قيل له نحن لانسلم ان جميع الطائفة تحصيل
 على اخبار واحد فيما عدتوه رسا في الكلام الى قال فيحق لا يجوز ان يكون قول المصنف
 داخل في قول القائلين في هذه المسائل لا اخبارا واذ لم يكن قول داخل في جملة اقوالهم فلا
 اعجابا بسا و كانت اقوالهم في ذلك مطروحة ثم قال انه لا يمكن ان يشاد ذلك في قول علماء آخرين
 وان قال ذلك بعض غفلة اصحاب الحديث فذلك لا يلتفت اليه ثم اورد على نفسه ما ذكر
 كيف يقولون على هذه الاخبار وتعلون بها واكثر ما لها الحجة والمشهد والمقامة
 العلماء واشباههم وقال في جملة الجواب الامام يروي قوم من اهل البيت فالتصحيح انما
 ان المقلد الحق وان كان مخطئا في الاصل معقوده ولا احكم فيه بحكم الفتاها الذين لا يعلمون
 هذا ترك ما نضاه على ان من شاروا اليه لا سلم انهم كلهم مقلدون بل لا يمنع ان يكونوا
 عالمين بالادلة على سبيل الجملة ثم قال وليس لاحد ان يقول ان هؤلاء ليسوا بالاجتهاد
 الجليل لانهم اذا سلوا عن التوحيد والعدل وصفات الله تعالى وحقه النبوة ثابوا كما

كل واحد من
 اصحاب الحديث

وروايتهم دون ذلك كمال الاختيار وليس هذا طريقه اصحاب الجمل وذلك لا يمنع ان يكون
 هؤلاء اصحاب الجمل قد حصل لهم المعارف بالله تعالى غير انهم لم يقدروا على فهمها ولا على الحجج على ذلك
 حالوا على ما كان سهلا عليهم ثم قال فاني تفرع عليه الخلفاء فيه لا يوجب التكفير الا الضليلين
 انتهى قد اشار الحق في اول المعبر الى شيء من خوارجه لجملة منهم بجرعهم بالغلظة والحشونة
 وكذا العلامة في بحث خبر الواحد من المتأخرين معبر عنهم بالاخباريين يخرجون للشيخ منهم كما
 تقدم عن قريب كذا في حجة طواهر الزمان منها في اول المسألة في مسألة الصواب بالعدالة منه
 معبر عن الظاهرية من اهل الحديث بالحشونة وبما اطنبنا الكلام هنا ذكر جملة من
 من سبق لمزيد طالعهم على طريقه من سلف اذ جاء الحديث الاسترايا دعى النبا عليه السلام
 على بعضهم انهم من الاخباريين وانهم على الطريقة التي ابد عنها ووجهها وليس فرها على
 الجتهال باسم الاخبارية وقد افترقوا في نسبة الافاضل اليها وجعل كل واحد منهم عليها حجة انه لما
 ذكر في الفوائد انه لم ير بعد المرحوم والشيخ فيهما يكون حكما الا الحق وذكر في موضع آخر
 منه انه لم يرفى صول صحابنا كتابا قريبا الى الحق بعد كتابنا بالعدالة الا كتابه الاصولي
 اليه انه رجع في اول المعبر عما خالف فيه الشيخ في صلو وهو وهم بل امر به بل كتب فيه فنه وقد
 زعم ان طريقة الاخبارية مستعدة الدائرة طويلة المضاعفان طريقه الاصولية ولعمرك ان
 الضيق والصعوبة في طريق الرشاد والهداية والاعتدال الاستقامة لا طريق واحد
 والباقية كلها على كثرة طرق الغواية والضلال والانحراف والاعوجاج كما هو شأن النجاة
 المرض ايضا ثم ان الذين ساهموا في مقام منهم الشيخ وقد علمت طريقته في الاجماع الذي
 عنده من عظم الادلة القطعية وبني عليه كثير من الاحكام الشرعية وكذا في اخبار الاحاد
 اليه هي عنده من قوى الادلة الظنية وصرح بان عليها غايبا بينة فله الامانة والخلقة
 الجلية ومن تأمل مصنفاته في صول الفقه وفروعه كتبه في تفسير القرآن جمع الاخبار التي
 في الاحكام وجد كل رقة من الاولى بل من الاخرى ايضا ننادى على صفة التسمية بما غي
 اليه من معنى النظر في طريقه للنسبة وقوله المخالفة واجماعه ان التباينة المضطربة لم
 يرب في تداعيا لا يحصل من فؤاد طلق قوى مما يحصل من فؤاد من بعد من ضل
 الجتهدين ان كان هو شيخ الطائفة المحقة ومؤسس الطريقة على الحقيقة ولعل هذا
 مع سدة الاختصاص الى كتابه في الاخبار هو الذي هي الاخباريين الى عدم من جملتهم

في بيان ان الاخباريين
 والاصحاب الجمل
 والاصحاب الجمل

في بيان ان الاخباريين
 والاصحاب الجمل

في بيان ان الاخباريين
 والاصحاب الجمل

أخرجهم من تحتها على نوى ضالاهم مع انشدنا ناس انكار الطريقة ثم ابعدهم منهم في
 مذاهمهم وسبهم ونهم الكليين فان كان في علي ما لبث لثقة والعلم والفضل كما اشهدنا اليه والى
 بعض احواله في لوجه الاول وذكر في مواضع عديدة من لكافي ما يشهد بتبعية ما نفوه عليه
 كما بيناه في المناهج وقال في اوله قد ثبتت يا اخي ما تكون من ضلال احكام من اهل العلم
 وتواردتهم وسبهم في عمارة طرقها ومباينهم العلم واهله حتى كاد العلم مع ايام يارزكه وينقطع
 مواده وساق لكلام في ذلك الى ان قال ذكرنا ان مورثا اشكلت عليك لا تعرف شيئا
 لا خلافا لرواية فيها الاختلاف علمها وانسابها وانك لا تجد بخصرات من تذكره وشعار
 ممن وثق بعلمه فيها وقلنا لك تخيل ان يكون عندك كتاب يجمع من جميع فنون علم الذين ما
 يكتفي به العلم ويرجع اليه المسترشدين باخذ منه من يريد علم الذين العلم بالاداء الصيغ عن
 الصادقين عليهما السلام والسنة القائمة التي عليها العمل الى ان قال علمنا يا اخي رتبة العلم
 انما يسع احدا مني ترى ما اختلف الرواية فيه من العلماء عليه السلام بربا لا على اطلاقه
 العالم عليه السلام بقوله اعرضوا فعلى كتاب الله تعالى وافق كتاب الله عز وجل فخذوه ما اصاب
 كتاب الله عز وجل وقوله نعم فان الجمع عليه لا ريب فيه ونحن نعرف من جميع ان لا فائدة لاخذ
 شيئا اخط ولا اوسع من رد علم ذلك كله الى العالم وقبول ما اوسع من الادوية بقولنا
 اخذتم من باب التسليم وسعكم انتهى هو ظاهره لانه على ان ينسج الحق والمباطل والحق
 من التسليم فيها اختلفت الروايات عن الائمة عليهم السلام كان غير ممكن بل ولا غيره في عصره
 مع قرب مانه من الائمة واصحابهم وعدم خفاء احوال القائمة والاحبار والمواقف لهم خاصتهم
 وكونه في الغيبة الصغرى حال وجود السلف ورجوع الناس اليهم في العيشة الاعلى احوال وجود
 ذلك الحق لا يورث بعضها القطع بما هو الثابت في نفس الامر فالغربة ان لم يكن يعرفها
 او تمايزها بها الا اقل وان لا يرى عنده في الجميع كما هو الظاهر فيما عدل لافوا البناء
 على التحير والتوسعة وقد كثر في كتاب من نقل الاحكام وغيره ما عثر من المعصوم واعني
 بانكر ما ساء لاخبار مع ما فيها من لتطويل بحيث ان السند قد يقابل المتن او يزيد عليه
 لانضاء الحاجة اليها غالبا كما يظهر فيما رواه في اول كتابه في هو كتاب لعقل والعلم وما شئت
 عليه الامر في يوم ولادة النبي صلى الله عليه واله وبوفاة وفاته خلع به عينه عليهما في
 فيها ما هو ظاهر لفتنا فافتانك في ما الذي يؤمن من خطأ في المطال لالعامضة المثل

باب الخصال
 في بيان
 ما في
 كتاب
 الخصال
 من
 ما
 لا
 يعرف
 من
 علم
 الخصال

في بيان ما في كتاب الخصال من ما لا يعرف من علم الخصال

باب الخصال
 في بيان ما في كتاب الخصال من ما لا يعرف من علم الخصال

العويصة ومن كان هذا شأنه وخال ذلك طريقة كيف يورث إقامة حكمه وتصحيحه لحظا ههنا
 ان اتفق قطعا غيرا وظنا معتد به على وجه يحصل من قوى من اخرجته من المجتهدين الذين
 كانوا يشقون الشك في استنباط احكام الدين ثم من الجحش مع جميع ما ذكره ما ياتي
 ادعى الاسترابة مكررا في شرحه على الاستنباط ان علم المجتهدين الثلاثة بصفة الاجناد
 التي ذكرها وادعوا صحتها ليعتمد غيرهم من المجتهدين غيرهم عليها انما كان قطع و
 يقين حاصل بطريقا لبدية النظر ولا الكسب النظر والام يحذفلهم في ذلك
 اتفاقا عندهم على مرتبة من كثير من المتواترات وصرح ايضا بان العلم في المتواتر والمخوف
 بالقرينة قد يكون ضروريا وقد يكون كسبيا وجعل من الاول ما يحصل من خبر العضو
 وخبر الثقة وقال ان خبر العضو في ائمة الحال من باب الكسب ثم بعد ذلك كل ما يسمع
 منه يحصل العلم به من غير كسب نظر وكذلك خبر الثقة المأمور وقال ان نقل الثقة عن الأئمة
 خبر من محسوس لا يقع فيه الخطأ عادة فيكون مقصودا على الخطأ ومفيدا للقطع واليقين
 ولم يعرف في ذلك بين فساد الثقة ومعانيه وقال ايضا اذا قصد الثقة بقوله حدثني ثقة
 وقوله هذا الحديث صحيح احتجاجة الغير به كما هو عادة قد ما نسا فماده القطع الضرورية له
 ثقة وقال ايضا ان معظم الثقة شاعرا عندنا من ضروريات مذهبا نظرا الى ما فيه من
 الاخبار الصحيحة وفساد ما ذكره من الضروريات من وجوه ستة منها افرم كوار العلم
 والرواة معصومين وجواز كون الائمة عليهم السلام مسلمهم في ظهور الوفاة المنصفي
 للاعتماد عليهم فيما ينقلون عن النبي وكذا النبي فيما ينقله عن الملك في ذلك بطلان هيب
 الامامية كما هو ظاهر منهم لصدق وقد كان شيخ الطائفة وفيه همهم في
 وكان بصيرا بالثقة والتحال نافلة الاخبار وبلغ في جلاله وفضله مرتبة على كل
 عصره الى ان قال الشيخ وغيره انه لم يرق في الغيتين مثل في حفظه وكثرة علمه قال الشهيد
 ثمانية المراد في بعض مسائل اللغات بعد نقل كلامه هذا يدل على شدة اضطرابه
 بعلم القواعد الاصولية وتعمق فيها مع كثرة خطئه وجودة ضبطة انتهى له نحو من ثمانية
 مصنف وكلها جيدة مفيدة معتد ومن ناملها بعين البصيرة لم يشك في انه لم يكن
 من الاخبارية الحادثة للضعف اليه في شيء وكلامه كتابا لكمال شهادته كان يعقد
 في الاستدلال الايات غيرها في اصول العقائد ما لا يعتمد الاصول في فروغها فضلا

انها على ما في المتن

انما يثبت في المتن

عن الاخبار بين الراعيين العلم بالعلم واليقين يأتي بعض عباراته في الوجه الحادي عشر قد
 ذكر فيه ان المتواتر ما كانت رؤاه ثلثة فصاعدا فيكون عاملا بما يكون كذلك في الاصول
 الذميمة لا في ثبوتها العلم واليقين عنده ولم اقف على موافق في ذلك من الاصول الا في
 وقد ادعى ان الاخبار من بخرات اليقين في الاصل المتأخر ويضاد دلتيل لا يتجاوز عشرة
 وجعل هذا هو الدليل على الكفاءة بما ذكر في التواتر وقد وقع منه في الجمع بين الاخبار خمسة
 المتباينة وتزيب الادلة منها ومن الحجج العقلية اضطراب عظيم حتى لا يكاد يوجد فيها ما يكون
 صالحا للاعتقاد سالما من التدرج والايروا وقد منع في ائله كتاب العقيدة الذي ضمن في
 اوله فتحه ما يورد في وصفه لمن لا يحضر العقيدة وجعله تحذير بين وبين ربه يوم الحساب
 رى منه الجحاح الجاهل مع انه لا مسامحة للعهد والعهدا ونسبانه في ائله كتاب الوصف بعد
 من فضله من آخر الا خطاب كتابا عاملا من الاخبار وما يعتد به ويقع به الا في ما هو حسن
 واكمل اتقن منه بما لا ريب في ذلك لو جاز لاحد من العلماء في مقام الاستدلال ولا سيما
 ان يجعل كتابه وكله في حجة العلم من اقل الاستدلال كما ان حكمنا وبطلان من الاول في
 سائر المسائل انما اعتد به بما يكون اوله بدلت كما هو ظاهر انه كثير لما يقدر في كتابه
 المطالب للعقلية والادوية المحتاج اليها في فهم الاخبار وغيره من غير شيخنا عليه السلام
 به ويروي الاخبار التي لا يلتزم به الا في تصرف فيها من نفسه وكان هذا النوع في الحال واسلم
 له واسبب بشانه وشان امثاله ولذلك كثر شيخنا المريد في شرح اعتقاده وغيره من لطف
 عليه والنقص لما صدر منه في الروايات من التصرفات والتكلمات والعلل الجاهل والاحاد
 المفيدة للظن لا العلم فيما لا ينبغي ان يعلى عليه في قولنا ان افعالنا مخلوقة خلقا
 فقد ير لان الله تعالى لم يزل عالما بما نادرنا ما لفظ الصريح عن اعين علمه السلام ان العلم
 العباد غير مخلوق لله تعالى والذي ذكره ابو جعفر في الصدق فاجاء بطريق غير معمول ولا
 مرضق الاستناد والاخبار الصريحة بخلافه وليس يعرف في لغة العرب ان العلم لا يخلق
 الى قال وهذا محال لا يدرك من جهة الخطافية على بعض عتبة الامم عليهم السلام فضا اعتقدهم
 قال في شرح كلامه في الازادة والمشتبة الذي ذكره في هذا الباب لا يقتضيه معاني مختلفة
 وقد ناقض في سبب ذلك انما علم على طواهر الاحاديث المختلفة ولم يكن من غير التطرف بين
 بين الحق والباطل بعلى ما يوجب الحق ومن عول في مذهبه على الاقوال المختلفة وتقليد

اشارة الى ان شيبه عليه السلام

اشارة الى ان شيبه عليه السلام

التروايات كانت حاله في الضعف ما وصفتنا وقال في شرح كلامه في النقوس الاوضاع لو اقتصرت على
 الاخبار ولم يقطا ذكر ما فيها كان سلم له من الدخول في باب يضيء عن ملوكه وقال في شرح
 كلامه في ان هل الجنة انواع على مراتب منهم المستعملون بقدر الله وقبيلهم في جباله
 ملائكة ان قول من زعم ان في الجنة بشر ايلين بالتسبيح المقديس وذل الاكل والشرب
 قول شاذ عن ابن الاسلام وهو اخو من مدعيه لنصارى الذين يزعمون ان المطيعين
 في الدنيا يصيرون في الجنة ملائكة لا يطعمون ولا يشربون وقد اكد الله سبحانه هذا
 القول في كتابه الى ان قال فكيف سيجاز ذلك وكتاب الله شاهد بضد ذلك والجماع
 على خلافه لولا ان قلنا في ذلك من لا يجوز تغليبنا او عمل على حديث موضوع انتهى فن
 اورده عليه في مواضع اخر مثال ما ذكره الاجل وكفى ضلالتها وقال في سائر في نفي التهم
 النبي صلى الله عليه واله بعد حكاية كلام الصدوق في لفظة اثباته قد تكلفنا
 ليس من شأنه فابدى بذلك عن نقصه العلم وعجزه ثم ذكرنا لا يناسب ذكره وذكرنا ما عثر
 في هذه الرسالة وفي رسالته في بطلان القول بالعد في شهر رمضان ولا ما ذكر في بعض
 لذلك وهذا كله مع انه قد عرفت انما عليه اخذ الاخبار عنه فهو بحاله وطريقه بغيره لا ينسب
 مثل غيره قد تقدم عن لم يرضى انما يكس من حاله ومن امل سلكها في كتبها مع انما
 من العامة وسائر فرق الشيعة وادى عدم تقديهم بها عن طريق لناظم الى طريق قطع الزعم
 بلا خوف ولا تقييد عرفنا انما الصدوق وامثاله بلغ حد لم يستهوا معاذ الا ما ضاع كما قالوا
 والله العالم الخيرة بما في السرائر وقد وقع من الصدوق في التفسير معرفة النبي الامم عليهم السلام
 باعتماد وجواز التهنون والتسليم عليهم بعبارة نقله عن شيخه ابن الوليد بغير ذلك كخبره
 الامم واخبارهم بالغيث ايضا بل يفهم عن النبي على سبيل النقل الحكاية كسائر الروايات وانما
 في معاني الاخبار ان وصف على ليله السلام بكونه في الجنة والنار انما هو على سبيل
 باعتبار ان محبة يدخل الجنة ومبغضة يدخل النار وقد نقل ابن ابي الحديد في شرح التلخيص
 ابي عبيدة الحرقي انه حكى ذلك عن قوم من قبل العربية وحكى عن غيرهم ان لقسمه على
 وجه الحقيقة واخبار ابن ابي الحديد بذلك الثاني لذلك لا الاخبار والروايات فيها على ذلك من
 بالاول فكيف ضحي واخباره مثل الصدوق مع انه قد عرفت في كتابها اخبارا عديدة على
 خلافة وجهته في بعضها ما تاور في الاول انما هو مقتضى الشائع واستألفتم انما

ويميزه من غيره كي يكون مستندا صحيحا لغيره وعندك ان تركه لذلك بالكلية وعدم تعرضه
 اضلا للتبصير ولا بإشادة مع ما صنع بالنسبة الى سائر اوله من قوى الامارات على عدم
 بثوت كونه من الرضا عليه السلام وثبوت عدمه مضافا الى سائر ما يشهد بذلك ما لهذا
 موضع ذكره وبالجملة فامر الصدوق مضطرب جدا ولا يحصل من فوائده الباعلم ولا ظن لا
 يحصل من فوائده طلبة اساطين المتأخرين كذا الحال في تصحيحه ترجحه قد ذكره صاحب الحار
 حديثا عنه في كتاب التوحيد عن الدقاق عن الكليني بسنده عن ابي بصير عن الصادق
 ثم قال هذا الخبر ما هو من الكافي وفيه تغييرات عجيبه تورث سؤال الظن بالصدق وانما
 فعل ذلك ليوافق هذا العدل انتهى وبما طعن عليه بعض القدر بما مثل ذلك في حديثه
 في العمل في الصوم بالعد وهذا عجيب من مثله وقد ذكر على ابي بصير وهو من تقي السج
 الكليني اجلهم وخاله معلوم في تفسيره في قصة داود ما دون ما دون ما هو من اعجب
 الخطاب وكذا في قصة داود وسليمان ان كان بعضها بطريق الرواية ومع ذلك قال
 الاستر ابا دى في شان تفسيره انه تفسير صحيح يجوز في شدة بعد الاعتناء عليه لانه ما هو
 كله واحكاما العظمة فاعتمد عليه نفسه هو مقتضى حفظ العلم والتقطع له من مجرد قوله
 نقله مع عدم عصمة الغيبة له على غيره من الامامية الثقات الذين لم يهتم عليهم في
 في كثير من الاخبار والامارات السند فيهم والطعن على اجماعهم قد ذكر في تفسيره ايضا
 حديثا ان دمج مؤسسا عابا على خطئه وذكر رواية امامية عن ابي بصير عن ابي بصير في حكم
 العسة قال في قوله تعالى اهلككم فبيد الانعام انه دليل على ان غلبة الانعام محرم مع انه قال
 قبل ذلك في تفسيره لا يدرى الخ في بطر اية اذا اوردوا شعروا كانه دكا اية فان ذلك
 عنه الله وذكر ايضا في تفسيره يوسف سبعة عوم على انما رواه في رواية عن ابي بصير
 الا يدرى الله وكلهم الى نفسهم فظنوا ان للشياطين عند مثل ذلك في سورة الملائكة
 ذكر في قوله تعالى انما منع ثقلها انها كانتا رجلين متاديهتين في قوله ان الشاة لانية
 كما ان نصيبها ان نصيبه لامة جعلها من غرور وفي نسب ابي بصير انه كان بنا لا اذ
 حقيقة ما يطهر من كرامة مكررا وفي قصة ابراهيم كان في امره يد وكله الله الى
 نفسه وطرفه عن غفلان سندا نظرا في الله بعد ذلك في غير ذلك مما يفت عليه المذبح قد
 فتر كثير من الايات بهمة نظره بلا رواية واستشهد في بعضها كلام الشعراء ونقل

ما على الخ

من قسما يحصل العلم به من المعصومين فتوى اثنين بل واحد منهم وربما ليس من فتوى
 عشرة اربعة من علم بانك ممكن من جهة الفاعل ومن الغيبة الى جبره انما راض كتب العلم ما
 اصولهم الاربع اربعة كثر ان الفاضلين ما ضاماه وذلك لاشتمال تلك الكتب على فتاوى الصحابة
 الائمة واشتهر بها بين الناس كاشتهار فتاوى المناخرين وكتبهم بيننا ويشهد به نفع
 مواضع من كتابي في الغيبة المتهذيب مما يقتصر فيها الجماعة من العلماء ما هو من العلوم التي قد
 يحصل العلم بقول الامام من العلم بفتوى جمع منهم كزادة واصلية انكار ذلك مكابرة الا انه
 بعد خبر ان عاداتهم بانساب ما سمعوه من الامام اليه نقله في الكتب على هذا الوجه ان
 كان من الامور المهمة وعدم الاحتجاج على نقلها ويحتمل ذلك لاني اذا كان مما جازنا
 فيه الى نقل الاجماع فيشكل اننا لا نعتمد على الاجماع في القول فيما لم يرد فيه نقل شيئا
 في غير الجادات وما لم يكن فتاوى اصحاب الائمة في ذلك فمما سمعوه لا يعد الاحتجاج بها
 وردت فيه نص وصحة في نقلها وبعدها بغير عقولهم فيها فان ذلك ما رآه الموت
 على ما يوجب ظاهرها وعدم الاعتداد بها وان لم يمس عليه لان ذلك بعيد الوقوع
 عند محصل كلامه ثم قد توقف في حجة الاجماع في الشك في الاختلاف في اصطلاح غير ما
 ظهر وبناء ما في كتابه فيفتح الشيخ غيرهما على ما يتفق في اصطلاح ائمة في الغيبة
 او على طريقة الشيخ المقتضى مع ظهور عشاها وذكر في مواضع اجماع منع العلم بالشيخ
 الكاشف عن قول المعصوم في المسائل التي لم يوجد فيها نص كما بعد الكلام فيه من المسائل
 الاصولية وغيرها وذكر ايضا ان من العلماء من علم حاله لا يقوى على المسائل المبطونة
 الادلة ومدلولها الصريح كما بنى ابو يونس وغيرهما من العلماء وذكرنا ان كثيرا من اصحاب
 توهموا ان لا يمكن نفاذ جماعة من طاعتين وهو باطل لان مرادنا بالاجماع هو اتفاق جماعة
 على حكم علم من عالمهم وماذا منهم لا يفتقون لانما بلغهم من ما هم في العلم اتفاق
 مثل زادة والفضيلة ليك وبريد فلا يشك في حصول العلم بالظن باجول قول المعصوم
 واثارة او تقريره في هذا الاتفاق ولما كانت فتاوى الائمة كثيرة ما نورد على جهة التيسر
 ونحوها فلا يفتق اتفاق جماعة كذلك على اتفاق جماعة اخرى كذلك على خلاف غاية الامر
 يكون مستندا هذا الاتفاق او على سبيل المغيرة ثم ذكرنا لا يجوز نسبنا لفظ الى الظن
 الشيخ ومن بعدهما الى الشهيد بسبب نقلهم الاجماع انما خاصة لا خيال بناها على ما

وكذا لو ظهر ادسا دلايضا بانه لا مستند لقوله فانه يعلم اتفاق الباقين على خبره من غير الحجة
ثم يستكشف من المجموع صحة استناد القول الى العنصر على خبر يحصل القطع برأيه والظن المعتد به
يختلف ذلك باختلاف المدرك في صراحة ظهوره وقد يتقوى بوجوه معاضد له من غيره وربما يكنه
مع عدم وجود المعارض بوجوه دخر واحد له لا لعدم الرد على قوله ولذا قال المحقق في
الغرية في رواية ان الاعمال بالنيابة قد ذكرها جماعة من أصحابنا ولم اعرف من ضمنها شيئا من هذا
ولا طعن فيها غيرت بحري الاخبار والمقوله وذكر جماعة منهم الشهيد المذكور في غير من الاماخر
في خبر يوم السبت صلى الله عليه واله عن الصادق عليه السلام ما يقرب من ذلك ولعله هذا ايضا قال الشيخ
في القواعد في خبر الواحد المحض الذي يكون مجردا عن القرائن التي منها حكم العنصر قبل الشروع
موجودا في كتب أصحابنا من طرقهم انه ينظر فيه فان كان ما تضمنته هذا الخبر شيئا ما يدل
على خلاف متضمنه من كتاب وسنة واجماع وجب طرده العمل به اذ لا دليل ان كان ما
تضمنه ليس هناك ما يدل على العمل بخلاف ولا تعرف فتوى الطائفة فيه نظرا فان كان شيئا
خبر اخر يارضه مما يجري مجراه وجب ترجيح احدهما على الاخر بما على الحجج المبينة في محلهما وان لم
يكن هناك خبر اخر يخالفه وجب العمل به لان ذلك اجماع منهم على نظره واذا اجتمعوا على ضله
وليس هناك دليل على العمل بخلافه فينبغي ان يكون العمل بمقطوعا عليه قال وكذا لان
وجد هناك ما وى مختلف من الطائفة وليس القول بالخالف له مستندا الى خبر اخر ولا
دليل يوجب العلم ومطرح اطراح القول الاخر والعمل بالقول لموافق لهذا الخبر بما لا يضاف
الخبرين المتعارضين الذين لا يترجح احدهما على الاخر بما ذكره من الحجج التي تنظر الى محلهما
فان كان متى علم باحد الخبرين مكن العمل بالخبر الاخر على وجه اوجوه ضربين لنا وبل
اذ علم بالخبر الاخر لا يمكن العمل بهذا الخبر فوجب العمل بالخبر الذي يمكن مع العمل به العمل بالخبر الاخر
لان الخبرين جميعا متقولان مجمع على نقلهما وليس هناك قرينة تدل على صحة احدهما ولا
ما يترجح به احدهما على الاخر فينبغي ان يعمل بما اذا امكن في ان في الوجه الذي فيه لا مستند
ما يقرب من ذلك وقد اضطربت عباراته في ان ما ذكره يختص بما اذا كان الراوي عادلا
امانيا او ثقة بالمعنى الخاص والعام ولا يختص به بل يجري في كل واحد منهما في صوابنا
وكتبهم المعتمدين وقال في كتاب الحجج من الخلاف اذا كان لولده مال روى صاحبنا انه يجب
عليه الحجج وياخذ منه قدر كفايته ويحج به ليس لابن الاصل لا مشناع منه خالف جميع الفقهاء

هذا الخبر لا يثبت
على الخبرين
المتعارضين

هذا الخبر لا يثبت
على الخبرين
المتعارضين

ذلك دليلنا الاخذ بالردية في هذا المعنى من جهة الخاصة ليس بما يحتملها بل على التعميم
 على ذلك وقال في كتاب البيوع مسئلة ربوا أصحابنا انه اذا اشترى عبداً من علي بن الحسين
 ان يختار شاء انه جائز ولم يروا في لوثين شيئا ثم نقلوا مذنب العائنة وقال دليلنا انما
 وقوله المؤمنين عند شرطهم وقال في باب السلم اذا قال اشترت منك احد هذه العين
 هكذا او احد هؤلاء العبيد الثلاثة بكذا لم يصح الشراء ثم نقلوا مذنب العائنة انه لا يخلو
 فيه من الجهالة والغرر وبانه لا دليل على صحة ذلك في الشرع ثم قال قد ذكرنا هذه المسئلة في
 البيوع ونقلنا ان أصحابنا ردوا جواز ذلك في العبد فان قلنا بذلك بغنا فيه لزوم عدم
 غيرهما عليهما انتهى هذا ينادي بان دعاه ولا لاجماع الفرقة على التلادى بمتى على جواز
 اى وجدنا الرواية في كتبهم لا روايتهم لها باجماعهم وسياتي في اجماع المتقولين بعد توضيح
 وانهما يكعدون عن قوله الاول في الخلاف فنعرض من مائله بغير البصيرة على كمين من نقل
 ما ذكره حيث لا يغيره فيها ردية فيها ذكرناه هنا واما في كفاية ذلك مسكوكا وذكر الشبهة المذكورة
 في توجيه ما ادعاه الشيخ والمرضى غيرهما من اجماع في مسائل كثيرة مع ظهور الخلاف فيها
 من لتاقل نفسه جوفاً فاعلمها قصد اجماعهم على رواية الحكم بغيره الذي يثبت كتبهم منسوبة الى ائمتنا
 وكافة اخذنا مما نقلناه عن الشيخ او من غيره مما يوافق في المسئلة والجماع التوجيه اربعة اركان
 خلاف الظاهر قد ذكر في كيفية الصاورة على المصلوب وايضا نقلنا وقال القائل وان كانت
 غيبة فادركها قال الصدوق اكثر الاصحاب لم يذكر واضمونها كتبهم لانه ليس لها
 ولا اذتم ذكر كراما للحليين وقال في كتابها اعلم ان بها وكذا صاحب اجماع الشيخ عجل الله
 بن سعيد الفاضل في المختلف قال ان عملها فلا بأس ثم حكى عن ابن ادریس عن بعض اصحابنا
 نقل هو ايضا عنه ما ينافي الخبر الا انه قال لم يظفر بهذا النقل او في عمل اخبارة ابن ادریس
 ايضا وهو يوجب الاعتقاد على الرواية لما ذكره على اى حال ينفى عدم الاكتفاء في دعوى ائمتنا
 بحجة التدوين بل يلزم اعتبار ما ذكره الشيخ من التفصيل ومحصل كلامه ونهجه في الاطاب
 روؤا ما في كتبنا لاجبا المعرفة المعتمدة عن ائمتنا وبولغتها واجمعوا على العمل بها اذ
 وجد فيها ولم يعارضه قوى منه وطم اذا كان التدبير غلا او فقه باحدا الميسرين لها واليهما
 وكانت عادتهم جارية على التصحيح ثم امام بعدد وعقد الاخلاق المعارضة وجد ولا
 سيما اذا كان قوى مما اوردوه ضد ذلك جميعا لك هو اجماع على العمل بالنظر فيها على

الكتاب المذكور في
 كتاب البيوع

الكتاب المذكور في
 كتاب البيوع

الكتاب المذكور في
 كتاب البيوع

منه ما مضى من الذين لا رجحان لاحدهما ظاهرا فيحكم بقبولهما ووجد كذلك يستكشف
قول المعصوم كما يستكشف في سائر ما قبلوه اجمعوا عليه بخصوصه وان لم يكن جمعا عليه بغير
الفتوى كما هو الغرض فهو مجمع عليه بطريق النقل الكاشف عنه وقد تقدم عن الشيخ في الوجه الثالث
ان القول باظهاره بين الطائفتين لم يعرف له مخالف لم يثبت دليل على صحة الاعلى فينا وجه القول
بصحته وموافقته لقول المعصوم وراية اذا كان قوله ثالثا لها ولا دليل على احد الحكمين
بينهما فاذا كان هذا حكم الاقوال التي لم يظهروا مستند بغير مطع فالاجابة اولها انك اخطى
هذا يمكن بناء الاستكشاف فيها على ما تقدم في الثالث وان لم يعلم فتوى الاصحاب واجماعهم
وعلى اني حال كلام الشيخ منظورة من وجوه شتى تظهر حجة منها بالنظر الى ما في الوجه
والثالث من ما ياتي هنا وفي الوجه الثاني فالتحقيق في تقرير هذا الوجه هو ما ذكرنا مع
ذلك يقتضي على كون الرد دالا على اقل وهو ممنوع والاستناد فيه الى العادة متدبر اما
بالنسبة الى السلف فلما تقدم في الوجه لنا من عن المفسد المرفوض في شأنهم ولعدم وقوف
الجميع على كل ما في كتبهم ابا بالنسبة الى الخلف فلهذا جاز ان عاينهم بالاكفاء بالسكون
فالوكان الحكم المستفاد من ذلك الاخبار مقبولا عندنا لم يصحوا به بما اخلوه على القاعدة
المقررة عندهم في الاخبار فينبغي عنها ما عدم الاكتفاء بما ذكر ويبنى ايضا على كون عدم
وجدان الرد والمعارض ليدل على عدمها وهو ايضا ممنوع كما علمنا تقدم في الوجه الاول
ويشهد به ايضا اننا كثيرا ما نزع ذلك ثم يتكشف خلافه في انقول العلماء كثير ما مثل ذلك لا
سيما من جرت عادته على تتبع المواضع المألوفة والمواطن الممبوذة المقررة والاقتضاه
ذلك ويبنى ايضا في الجملة على اثبات القول بالدليل الدليل القول كما هو مبني الاجماع
مع جميع ذلك يقتضي الاستكشاف فيه على ما مضى في الوجه المتقدم ولا يخرج هو من الوجه
الاني كما لا يخفى على ذي بصيرة ولقد جاد شيخنا الحجة في مراة القول حيث استصوب
الكلية بعدم التمكن في زمانه من تمييز الجمع عليه من غيره عند اختلاف الاجابة لا
فيما قلنا من ذلك فاما محصله ان الاطلاع على الجمع عاينه الفتوى في الارمنة لانه متعسر
منعقد رغبته المشهور بين السلف بحسب القول لعدم شيوع الامثاله با واما الجمع عليه
القول والرواية التكررة في الاصول المعتبرة فالاطلاع عليه متعسر ايضا لقوله على تتبع القول
المعتبر وهو كلام جيد يحكى في هذا المقام غير ومن تلغى مطاوع المفسد المرفوض غير من

الشيخ الفقيه
المرجع

كلام الشيخ الفقيه
المرجع

القدر على الاختيار والموجود في الكتب لا ريب فيها وتنبه جميع ما ذكره من لفتح فيها
 البتة ما يتنبه به يحتاج إليه فليلا منها كما لا يخفى منه ينقدح قدح عظيم على الاختيارين الحائرين
 فلهذا **الحاوي عشرين** من جوه الاجماع وهو ايضا كما بقيدن يستكشف قول المصنف
 او رايه وغيرهما مما من تتبع قواعد العلماء في لفظة الاصول وان لم ينصوا جميعا على الحكم
 بالخصوص من هذا طريق واسع المنة وان كان قليل الجهد وكثرة التفرقة انما ثابت عند
 الفقهاء جماعهم على حجية الكتاب السنة وعلى كونه الامر في الشرع وفي لفظة ايضا حقيقة
 الوجوب كون الفاظ المعو حقيقة فيه كذلك لا في الخصوص وغير ذلك من القواعد المتروكة
 المتفق عليها او المتينة في نظر الفقهاء على ما يكون كذلك ولو بوثان غير بعيدة ثم وجد
 الكتاب والسنة المجمع على حجيةها على نحو ما ذكرنا من ابطالها ونظائرها ما منعنا الحكم مشاءا ولم
 يصح بعد الفحص ايضا فمنها عن ظاهرهما ووقع الكلام في وجوبه للاستق أو حكمه بقص
 افراد ذلك العام فيمكن في مقام الاستدلال لا تفل الاقوال ان يستدل ذلك الى الاجماع
 ويثبت به لأن الاجماع على القاعدة التي هي اصل الاجماع في الحقيقة على افرادها التي هي
 وكما جاز للجمعين عليها ان يستدل اليها لقيام الدليل عندهم على غلبتها جاز لغيرهم
 ان يستدل اليها ايضا لاجماعهم عليها فليح أن يقول هذا الحكم ثابت بالانظام الكتاب
 او السنة المعتبرة عليه بالاجماع وكل ما كان كذلك فهو ثابت بالاجماع فهذا هو ثابت
 بالاجماع وهذا نظيره ما يرتبه كل من المجهود المقلد من القياس المقتضى ككبراء بالاجماع
 في كل حكم حكم وان كان مخالفا فيه بخصوصه لاثباته بين الحكيم كما هو ظاهر مما نحن فيه
 ايضا كذلك لا انه لم يكن لاجتهاد الفقيه الواحد وطنة ولا امانة لما هو ذين في ضعف
 قياس المجهود والمقلد اثرا لا في حق نفسه وان كان لكل من الفقهاء ومقلديه على احتمال
 في الاجتهاد والمقلد ان يحرق ذلك في حق نفسه فلذلك أخذوا الكبر في البيعة التي هي
 ورضها ثبوت الحكم بحجة وجوب العلم في حق المجهود ومقلده خاصة ولما كان الاجماع على
 هو طريق الى معرفة الحكم من لادلة الشرعية التي يجب العمل بها على الكل وكان الاجماع على
 مقتضى للاجماع على كل ما يندرج تحته ويلزم منه بتمهيد اليه والحكم بثبوتها بعبارة
 فذلك ثبت الحكم المقتضى عليه فيما نحن فيه على سبيل الاطلاق وضعنا له لئلا يستدل
 عليه غلبا افناء اليه ان لم يقابل بنفس الحكم هذا اذا كان مستند الاجماع على اعداء اصولية

هذا الحكم
 لا يثبت
 بالاجماع

وأوضح من أن يكون المستند اجماعهم على قاعدة قضيه متناوذة بعمومها الحكم خاص هو موضع
 الكلام وعلى فرض عام لذلك لكون القاعدة لكل امر مشكل فحرفي استدلال على الحكم بالاجماع باعتبارنا
 ما ذكره على هذا ينبغي فلم تظاهر الاصطلاح بتضيئه المذهب وكيفية ونحوه وحيث ما كرهه وتوف
 بجميع على ذلك الحكم كما ذكرنا وهو لم ينفذ وقوف جميعهم او بعضهم على ما يفارضه عموما او
 خصوصا او ما يصرفه الظاهر من ظهوره ان لم يكن ليلا مستقلا فلذلك يمكن ان يكونوا
 قد جمعوا في الصورتين على خلاف مقتضى ما استند اليه وبني الاجماع عليه واختلفوا فيه
 بسبب اختلاف احوالهم فيما ذكر من الامور الممكنة في حقهم فاقضى في الفقهاء خيالهم لان
 يستند الى القاعدة المجمع عليها ولو انما كانت ابيات الحكم النظامي المنوط بمبلغ نظره مقتضى
 الاو اتمه الثابت في نفسه ان يدعى الاجماع على الحكم البتة عليها عند هذا الغلبا ويستند
 ولا ضير في ذلك لانه يعبر عنه الاستدلال بان لا يفت بعد الفحص على اجماع مثاله ولا على
 دليل مفارض هو مثله واقرى منه الا على خلاف مستند الى دليل يكون كذلك في الخلافة كذلك
 لا مستند له ظاهر بله مستند لا يعتد به مع ذكرنا اعتباره يعبر عنه ادعاء الاجماع على
 الحكم لا يذكر في مقام نقل الاقوال لا يعبر عنه بما يقتضيه خلاف المردى وجوبا للدبر
 الالتباس الا اذا كان قد جرت عادة استقامت طريقة على الاعتماد على مثل هذا الاجماع
 الاستناد اليه اشياء بناءه كبر من المسائل عليه كان عرض من ذلك تقريب الطريق في اثبات
 المطلوب اسكان الخصم بالبحث تفصيل ابا انه العن وانفسه دفع الطعن عليه كما لا بد
 فيجوز مثله طلاق الكلام في مقام الاستدلال على المزمع ويكون كذا لتبني نفسه في ادلائحه
 استناد غير اليه اعتماده على فاعله ما يتخذ فاعله في مدعيه فاعله وانما يتعين المقصود
 بالامارات الفرائض الخارجية تدبيران بما ذكرنا ان الاجماع المقول في مقام نقل الاقوال وعلى
 من بغض الوجه بالاعتماد من المذكور في مقام الاستدلال ثم لا يعبر الا بالاول من الصورتين
 المقدمة متين لان لا تكون القاعدة الكلية من لفظة ما لا بعدا لغير المناسبة للمطلوب
 لا يصحدها اسم لا دليل لا لتبنيها لكتابة ولا يصح دعوا الضرر في المسائل النظرية
 الخفية ان كان جميع النظريات لا بد ان ينتمى الى الضرريات كما هو معلوم مبين حلة نظام
 ذلك ايضا كذلك لا ذاتيتين الغرض ظهر قصد الجحود والمخاض في العبارة فان ثبت ذلك على
 هو ظاهره شاع اغتبا هذا الوجه المذكور واستعماله في الاول والفرع بين قدام الاصطلاح

في هذا الموضع
 من كلامه
 في هذا الموضع

على وجه لا يقتريه شأنه نار نهلب فما يختزن كلامهم البتة على ذلك في الأصول ما حكاه الشيخ
ابو طالب الطبرسي في الاحتجاج من الشيخ أبي جعفر محمد بن علي بن النعمان المعروف بمؤمن الطالق
في مباحث جرت بينه وبين بعض الخالفين أنه قال له الناس بعد كلام طويل وقع بينهما
هات مجتنبك فما ادعيت من طاعة علي فقال اما من القرآن صمنا فقلوه عز وجل ايها الذين
امنوا اتقوا وكونوا مع الصالحين فوجدنا عليا بهذه الصفة في القرآن قوله عز وجل الصالحين
في لباسا والفقراء وحين لباس يعني في الحرب النعاب لئلا الذين صدقوا واولئنا هم الذين
وقع الاجماع من الامم ان عليا اولى بهذا الامر غير لانهم لم يصرحوا بختصاصه كما صرحوا بغيره
فقال لنا من صدقت ما حكاه المفيد كتاب الفصول الشيخ أبي محمد الفضل بن شاذان في قوله
ما الدليل على امامة امير المؤمنين فقال الدليل على ذلك من كتاب الله سنة نبوته ومن اجتمع
المسلمين ساق الكلام في ذلك الى ان قال اما الاجماع فان امامته ثبتت من جهة من وجوهها
افهم فداجموا جميعا على ان عليا قد كان اماما ولو يومنا واحدا ولم يختلف ذلك اصنافا
اصل للمذاهب اختلفوا فقال طائفة كان اماما في وقت كذا ورون وقت كذا وقال طائفة
كان اماما بعد النبي صلى الله عليه واله في جميع اوقانه ولم يجمع الامم على غيره انه كان اماما
في الحقيقة طرفة عين الاجماع احوال تتبع من الخلاف ثم قرروا الاجماع بوجود ذلك اذ
منه كالاجماع على انه كان صالحا للامامة والاجماع على انه كان بعد النبي صلى الله عليه
واله ظاهر العدل واجبه له الولاية وقال ان الاجماع هو شبهة فيه الاختلاف لا جهة فيه
وما ذكره الصدوق في الكافي الاستدلال باية اني جاعل في الارض خليفة وباية علي
ادم الاسماء كلها على امامته لا ائمة عليهم السلام فقال لانه ولما في قصة الخليفة واذ كان
مثلهما كان للكلام نظم وفي نظم حجة ومنه يؤخذ وجه الاجماع لامامة محمد صلى الله عليه
او لم واخرهم وذلك انه سبحانه ذاع علم ادم الاسماء كلها على ما قاله الخالفون فلا يخفى ان
الائمة عليهم السلام داخلون في تلك الجملة فحصل ما قلناه في ذلك باجماع وما ذكره السيد
زهره في اصول الغيبة حيث اسندك على امامته الائمة عليهم السلام بايتين في وجه الائمة
مفصلا ثم قال ما لفظه ومعناه في ثبتت بوجودي لعقبهما الى يوم القيمة امامتهما بالاجماع
وقد ذكر المفيد الفصول في واصله ما يقرب من ذلك في الامامة وغيرها الاجدوى
في ذكرها وما يختص في كلامهم المبني على ذلك الفرع ما ذكره المفيد الفصول

كلام الشيخ الطبرسي

كلام المفيد

كلام الصدوق

كلام السيد

سئل عن الدليل على ان المطلق ثلثا في مجلس احد يقع طلاقه واحدة فقال لا دليل على ذلك
كتابا لله عز وجل من سنة نبية ومن اجماع المسلمين ثم اسند من الكتاب بظاهر قوله تعالى
الطلاق عريان وبين وجه دلالته ثم قال اما السنة فالثبوت قال كراما لم يكن على امرنا هذا فهو
رد وقال ما وانق الكتاب بخذوه وما لم يوافق فاطر حوّه وقد بينا ان لمرة لا تكون مرتين بكذا
وان الواحدة لا تكون ثلثا فوجب له السنة باطل طلاق الثلث اما اجماع الامة فاهم
مطبوعون على ان ما خالف الكتاب السنة فهو باطل وقد تقدم ومن خالف طلاق الثلث
للكتاب السنة فحصل الاجماع على بطلانه واستدل ابن ذرير ايضا في السنة بخلاف ذلك
ما حكاه المحقق في المسائل المصترعة عن المفيد الرضوي في جواز الازالة لغير الماء من لما يات
فقال اما قول السائل كيف صانف السيد والمفيد لك الى من هبنا ولا نرضى فالحجج ايا علم
الهداية فانه ذكر في الخلاف انه اذا اضاف الى من هبنا لانه من صلنا العمل بدليل الاصل
ما لم يثبت لنا فلا ليس الشترع ما يمنع من استعمال لما يات في الازالة كما يوجبها نحن بقول
انه لا فرق بين الماء والخلع في الازالة بل بما كان غير الماء ابلغ فحكمنا بخ بطلان العمل واما
المفيد فانه ادعى في مسائل الخلاف ان ذلك مروي عن الامة عليهم السلام انتهى بحكي العلامة
في المختلف عن الرضوي انه يرجع على ذلك بالاجماع ورد به انه لو قيل انه على خلاف دعواه امكن
ان ارد به اجماع اكثر الفقهاء والظاهر بناء الرضوي في ذلك على ما نقل عنه المحقق فداستد
عليه في المسائل الناصرية باجماع الامة من ذلك ما ذكره المفيد كما هو الظاهر والرضوي على
احمال بعيد في ما لا ينبغي التمسك والتسليم عن التمسك فقال الخليلي وبني ايضا مواليته عن صلوة
الصبي من جنس الخبر عن سهوه في الصلوة فانه من اجابوا لاحاد في لا توجب علم ولا عملا بها ان
مع انه يتغير خلاف ما عليه هبنا التحق فاهم لا يخلفون في من فانه صلوة ورضية فعليه
ان يفيضاها الى وقت ذكرها من ليل ونهار ما لم يكن الوقت مضيقا لصلوة ورضية خاصة وقا
حرم ان يؤدى في رضية قد دخل فيها ليقضى فرضا فانه كان خطر التوافل عليه قبل قضاء
ما فانه من لفرض ولي هذا مع الزواية عن التمسك انه قال لصلوة لم عليه خبر يدنا لا فانه
لمن عليه في رضية وما ذكره ابن ذرير في حكم صلوة الفضل المرسنة فادعى الشارح مكررا
اجماع الاصحاب على فوريتها ووجوب تقديمها على الاداء في سعة فانه بطلان الاداء اعظم
عملا قبل ضيقه واحال تفصيل الكلام في ذلك الى سائر الشما خلاصة الاسرار وقد بين

هذا الخبر
كلام ابن حجر
في المسائل الناصرية

هذا الخبر
في المسائل الناصرية

هذا الخبر
في المسائل الناصرية

رها وجه ما ادعا من الاجماع على سبيل الاطلاق فقال لا يثبت عليه الا ما ثبت حلقا فمن
 وعصر بعد عصر اجتمع على العمل به لا يعتد بخلافه فليس من الخاسنين قال بنو بوق
 والاشعريين كسعد بن عبد الله صاحب كتاب التمهيد وسعد بن سعد ومحمد بن علي بن محبوب
 صاحب نواد والحاكم والقيمين اجمع على ان برهم بن هاشم ومحمد بن الحسن الوائلي عامان
 بالاجماع والمتقدمة للمضايقه لانهم ذكروا انه لا يجل ولا الخبر الموقوف برأيه وحفظ ذكره
 في كتاب من لا يضره العقبة خربت هذه الصناعة وروى عن الاغاطم الشيخ ابو جعفر الطوسي
 مودع احاديث المضايقه في كتابه مفت باب الخلق فاعلم باسماه له بضر خلافه وما ذكره
 هو ايضا في استجابه ان لعصر يوهي من حيلة الظهور بعاقبة فعل الحاد في ذلك وانسلك
 على استجابه بالاجماع الا ما ثبته وغيرهم من المسلمين على استجابه لكل ما يوهي بوقته مقصودا
 ما خرج بالذي بان الاجماع فيقولون نحن في ما يعللنا في العمل بالاجماع العلم بذلك لا
 وما ذكره الشيخ في العدة والاستنباط في حكم خبر الواحد المرد على الفرائض فان مقتضى الوجه
 العاشر كراهية العدة وما في الاستنباط ما في بيان ذلك يجوز العمل على شرطه اذا كان
 خبرا يعارض خبر اخر فانه لا يوجب العمل بكراهية من الباب الذي حكمه الاجماع في النكاح لا في غير
 فاولهم بخلافه في الاجماع عليهم ساقوا لكلام في المنع من ان قال واذا لم يكن
 العمل بوجه من وجهه لا بعد مزاج الامم في العمل بالاجماع او في ما لا يوجبها كان العمل بالاجماع
 محله في العلم بانه اشياء من جهة التسليم فيكون العمل بالاجماع في هذا الوجه والاختلاف
 عمل كل واحد منهم على خلاف ما علمه بالاجماع ولا يجوز له ان يقتضوا ان يوسعوا في العمل
 انهم قالوا اذا وردت عليكم حديثان ولا يجوز رد ما ترجحتم به بعد ما علموا انهما ذكرهما كذا
 محبرين في العلم بما ولا تورد الخبرين المتعاضدان وليس في شأن الاجماع في جهة احد
 الخبرين ولا على بطلان الاخر فكأنه اجماع على جهة الخبرين اذا كان اجماعا على جهة ما كان العمل
 بهما جازا سائعا انتهى لا يخفى انه يمكن ان يكون على هذا وعلى ما ذكره ولا يكثر من الاجماع
 التي يقيمها في الخلاف حيث يستند بالاجماع الموقوفة والخبرين ولا سيما اذا ادعى الاجماع على
 ثم في موضع اخر منه ومن غيره بخلافه واذا ادعى الاجماع عليه فيما اذا كان القرب
 الرد على الخالفين المنكرين بحجة اجابنا مطلقا مع انها مجمع عليها في الجملة عندنا وفيؤكد ذلك
 ملذكر في الاستنباط الكلام المذكور فقال اننا ذكرت في هذا الجملة وحده الاجماع

كتاب التمهيد
 في بيان ما لا يضره العقبة
 من الخاسنين
 بنو بوق
 والاشعريين
 كسعد بن عبد الله
 صاحب كتاب التمهيد
 وسعد بن سعد
 ومحمد بن علي بن محبوب
 صاحب نواد
 والحاكم والقيمين
 اجمع على ان
 برهم بن هاشم
 ومحمد بن الحسن
 الوائلي عامان
 بالاجماع

كتاب التمهيد
 في بيان ما لا يضره العقبة
 من الخاسنين
 بنو بوق
 والاشعريين
 كسعد بن عبد الله
 صاحب كتاب التمهيد
 وسعد بن سعد
 ومحمد بن علي بن محبوب
 صاحب نواد
 والحاكم والقيمين
 اجمع على ان
 برهم بن هاشم
 ومحمد بن الحسن
 الوائلي عامان
 بالاجماع

كتاب التمهيد
 في بيان ما لا يضره العقبة
 من الخاسنين
 بنو بوق
 والاشعريين
 كسعد بن عبد الله
 صاحب كتاب التمهيد
 وسعد بن سعد
 ومحمد بن علي بن محبوب
 صاحب نواد
 والحاكم والقيمين
 اجمع على ان
 برهم بن هاشم
 ومحمد بن الحسن
 الوائلي عامان
 بالاجماع

كلها لا تعلم من قسم من هذه الاقسام ووجدنا ايضا ما علمنا عليه هذا الكما في غيره من كتبنا
في الفتاوى في الحلال الحرام ما يعلوم من احده من هذه الاقسام وما ذكر في القعدة حيث انه بعد
ما صرح بان المعبر عن الاجتماع وحجية قول الانام العصور قال فان قيل لما قولكم اذا اختلفت
الامامية في مسئلة كيف تعلمون ان قول الانام داخل في جملة احوال بعضها دون بعض فلما
انا اذا اختلفت الامامية في مسئلة نظرنا في ذلك المسئلة فاذا كان عليها دلائل توجب العلم من
كتاب وسنة مقطوع بما نذكر على وجه بعض احوال المتخالفين بطعننا على ان قول المعصوم هو
لذلك القول ومطابق له وقد صرح في موضع اخر من الفتاوى في اول كتابنا في الاخبار بان الواجب
للعلم من النقل ما صرح به وخصوصا وعمومه ودليله ونحوه وذكر ايضا في القعدة ان الواجب
للمن لعقل هو الخطر والاباحة والوقوف على اختلافهم في ذلك ومن العلوم الذي يشهد
به ضرورة العقل والوجدان ان ما عدنا النقل لطاع القبيح يحتاج الى ما هو ويمكن
ورود دليل على خلافه لم يقف عليه فظاننا فلا يبعد العلم بالحكم الواقعي او دعي عند الامانة
حق يعلم به قوله ويصح دعوى الاجتماع عليه بمسناه اليه طبع عنده فيكون المقصود العلم
بالحكم المنوط بالاداء والقواعد المقررة وحصول العلم بالاجماع انما يتبين من هذا الوجه كما
لا يخفى فلا تستصعب جماعة واستسكروا ما نقضتم الا عن الاستنباط لعدم الوقوف على
معناه ومبناه وهو واضح بما يشهد به دلالة ما رواهنا عليه كثيرا من احوال الخلفاء
ويدل على بطلان وقوع الوجه المذكور وساقبلا اعشاش ما ذكر في خلاف في حكمه اذا حكم الحاكم
بشهادة شاهدين في النقل ثم بان بعد النقل ستمائة اذ في حكمه مستوط ويكون له
من بيت المال وقا ليلنا اجماع الفرق فانهم دوروا ما اعشاش القضاء من الاحكام
فعلى بيتنا مال ثم قال بعد بلا فصل فيما اذا تعددت الشهادة في عطف البعض حال
المريض وعين كغيرها عينه الاخر ولم يبق الثلث الجميع ان يخرج السابق للفرقة وقال
دليلنا اجماع الفرق واخبارهم لانهم جمعوا على ان كل ادب يقول فيه الفرقة وهذا يدل ان
ثم قال بعد مسائل فيما اذا جع الشاهدان بعد وقوع النقل والقطع بشهادتهما ما اذا
عند انما اراد قسمنا ان نقل ونقطع ان عليها القواعد وقال ليلنا اجماع الفرق واخبارهم
وعلى اجماع الصبيانه واورد في ثبات ذلك قضيتين يحل احد فماعتن على عليه السلام والآخر
على في بكرهم قال فانما قضيتان معروفتان الامر لهما منك فثبت انه جمعوا عليه انما

مسئلة في فتاوى
الشهيد في النقل
مسئلة في قوله
مسئلة في قوله
مسئلة في قوله

ذكر ايضا في صلاوة الخوف حيث ذكر قولين للاصحاب في اشتراط قصرها في السجدة عندئذ قال
 ان الثاني ظهر استدلال عليه باليتوبان باجماع الفرقة على ذلك واخبارهم تشهد به لا هنا
 تضمنت صلوته الخوف ركعتين ثم يفساوا بين حال السجدة والخوف فيجعلها على جميع الاحوال
 ثم قال واذا نصرنا القول الاخر فليعلم ان الصلوة اربع ركعات في لذمة اسقطنا لخال
 السجدة ركعتين كدليل لم يعم دليل على سقاط شي منها في غير السجدة قال في المبسوط واختلف
 اصحابنا في ذلك وظاهر اخبارهم يدل على عدم اشتراط السجدة وما ذكرنا ايضا في صونوم
 الشك يقال في مسئلة من اختلف في صوم نبذة شهرين واستدل عليه باجماع
 الفرقة واخبارهم وقال في اخرى يجوز صومه بنية مكرهه وقال في اخرى هو ما به نية
 شهر رمضان اجماعا قال ورواه لا يجزئ واستدل على الاول باجماع الفرقة واخبارهم
 على ان من صام يوم الشك اجزا عن شهر رمضان لم يفترقوا قال ومن قال من اخطأ بئس
 لا يجزئ يعلق بقوله عليه السلام ما بان ان يصوم يوم الشك بنية انه من شعبان فليصا رمضان
 من شهر رمضان والتمسك به على سائر ما ذكره عنه قال في المبسوط وروى خطبنا انه لا يجزئ
 واخرا في سائر كتبه وغافا للفتوى وقين وغيرهما وما ذكرنا ايضا في عتق العبد الجاني بها
 اذا كان قادرا على جباية عرقه فليعتقه واعنا في الكفاية وان كان خطاها اذ ذاك ثم اختلف
 عليه باجماع الفرقة قال لانه لا خلاف بينهم انه اذا كانت جبايته عمدا يفتد بماله الى الجاني
 عليه وان كان خطا فله ما جاءه على مولاه لانه عاقله وطلع هذا الابدان فلتا ولا يجزئ
 ما في احتجاج الخطا من الخطا كما بين في حاشية ومن تبع الحاشية واه من الطريق مسائل
 فيها وقف على كثير من نظائر ما ذكرناه ولا سيما فيما ناقص كلامه في جهة دعوى الاجماع
 او الفتوى بما نقل الاجماع على خلافه ومن استقصى مسائل لنا في الامتداد والاعتناء
 بالسلطنة وههنا من كتب الفتاوى ونظر في الفتاوى بعين البصيرة والاعتبار فوجد
 ايضا كثيرا من هذا الباب لم يرجع الى الشك فيه ولا ردناك يا في جملة منه في الكلام في
 الاجماع المنقول نساء الله تعالى وما شهد به يؤكده ما مر في الوجه الاول من صنوا الصغر
 باقوال اصحاب الامة ومن بعدهم الى ما نال الشيخ في المسائل النظرية التي تقع فيها الالتماس
 وقعدت للاخطاء بارائهم في كثير مما نقل الشيخ ونظرنا عليه لاجماع فلا يعبدان يكون
 نظامهم في الاكثر على هذا الوجه الذي ذكرناه ومن ثم وقع لهم في ذلك من المسامحة والاعتذار

مشيئة الله تعالى في
 ما يشاء من
 ما يشاء من
 ما يشاء من

ادها

والاختلاف ما هو اظهر من ان يحتاج الى بيان واكثر من ان يحل على الغفلة والسيان لغير اليقين
لوقوف بهم والايان فلو انه قد استقرت فتاوى من قبلهم وانضبطت اذهانهم فلو انما
نفس بعضهم كان بناء هؤلاء على نفل الاجتماع على شقها ما يتبع ما فيها والتثبت في
الصدق منها ما وقع منهم ما ذكرنا فلو لم يحل كلامهم على ما بينا من البناء على ملاحظة القول
الاجتماعي واللب والقيمة الاقوال البينة الخاصة المنضبطة لا تدفع عنهم الاعناد و
الارادة كما يرفعهم من رتبة رتبة في عصرنا هذا وما ضاهاها من الاعضاء المتأخرة
التي انضبطت فيها اقوال العلماء فينبغي توجيه كلامهم في كثير من المواضع بما ذكرنا كما
نستعمل به جملة من علماء الهم لفتنة مدعييها وتنفيع شائبة الدليلين طامرا لما استرنا
لينة سابقا وبذلك يمكن غالباً احاطة الاشكال المعروفة ووقع من السلف من دعوى الاجتماع
مع وجود الخلاف حتى من انما في نفسه قد عند عنهم التهديد بوجه خاص ما انما قد
في اوتها العامة هو بقرينة انكرها في التوحيدين في غير صالح للاعتدال به صالح في
بعض المواضع وعند رتبهم غير بما ان الكلام فيه في الاجتماع المنقول والاوجه غالباً انما
ادعته مقام الاستدلال به ما يقاس به في الجملة الى ما تقدم من طريقة الشيخ في الاجتماع فيما
كانت معرفة عند قومه ما انما في حق هذا البرهان لك البعد عما قلنا كما لا يخفى
ليعلم ان المحقق في ما لا يعرف الاشارة الى الوجه المذكور في الجملة والى في القام فيه معنى
شد ذلك على من يكبح فيه من لا يوافق على لفظ مطلقاً ما مل البعض فلهذا
وقع فيه الكلام لا يقتضي الاجتماع عليه لان المنهج في ايضا البين طلاق اللفظ ما لم يكن
معلوماً من القصد لان الاجتماع ما اخذ من قوالم جمع على كل اذا غمر عليه فلا يدخل في
الاجتماع على الحكم الا من علم منه القصد اليه كما اننا انعلم من هبة عشرة من لفتها الذين
لم ينقل من هبهم لولا انهم اقران وان كانوا قائلين لا يفتي هذا ناظر الى ما نقلت
على الشيخ وفيه في الوجه لتاسع ذكره المحقق ايضا في صوله ويخرج ايضا بان الاجتماع لا يفتقر
ما لم يعلم الاتفاق نفساً بل يقتضيه وقد ذكرنا في الوجه العلوم ان ما انكره في الرضا او
طرق الوجه المذكور ودوناً لا يحصل منها فبكت حال سائر ما عند ولا سيما مع بعد المقتد
الاجماعية من المطلوب المحقق ان لا يريد ان يجعل الاجتماع على هذا الوجه هو الدليل على
المطلوب مستغلاً ويعتمد عليه في معرفة الاقوال فيه ايضا فهو يعمل عن ذلك لا في الصو

الاجتماع على الحكم لا يفتقر الى العلم بالوجه

الاجتماع على الحكم لا يفتقر الى العلم بالوجه

الاجتماع على الحكم لا يفتقر الى العلم بالوجه

التي ذكرها المحقق في إثباتها سابقا فلو ان يقع الاجماع على امر كمالنا لم يقع فيه الكلام
 فيعتمد عليه في ثبات الحكم فيه حيث لا يظهر خلافه كما بعد على الأدلة المطلقة والعامّة
 الاخبار المجمع عليها الظاهرة الغير المجتزئة ويكون في الأدلة الظاهرة الظنية لا الواقعة القطعية
 والى هذا اشار المحقق حيث قال بعد الكلام المذكور نعم يحكم بالعنوب بعد الاجتهاد وعدم المحقق
 لظاهر العنوب حكما ظاهرا لا قاطعا وكذا المقتضى الذي رتبناه والشيخ في القدر حيث صرحا بان
 تخصيص الاجماع اذا كان على قول عام ولم يعلم قصد المعلوم ضرورة بل ظاهر كما يجوز
 عموم الكتاب السنن وهذا ما يؤيد ما ذكرناه في بيان طريقتنا في نقل الاجماع في كثير من
 المواضع وان ريد ان يجعل طريقا الى ثبات ما يوزم منه يتهمل في نظر العقبة فهو اذا جملة
 مقدّمات المطلوب لا ضمير الاستناد اليه بهذا الاعتبار الا ان المطلوب يتبع حال الاختصاص
 اذا انفادت والا كان كل مطلوب نظري ضروريا لا يحاط طريق ثباته من مقدّمات ضرورية
 او اكثر يتهمل فيها وهو ضرورة الفساد فاعلم ان لنا طحال اخر للمقدّمات مع اختلاف طحال
 وحال كل منها مع ثباتها فان كان ذلك قطعيا فالحكم كذلك وظننا فالحكم بناء وهذا
 الحكم في كونه جماعيا او خلافا او مشبها للحال او بما يكون الحكم خلافا لما هو متعاليا
 انه لا يعتمد بهذا الخلافا كما لا يخفى فالاستناد الى الاجماع في ثبات الحكم المذكور ليعلم ثباته
 عليه وعلم عدمه وادعانا الاجماع عليه مع ذلك بقولهم نظر الى الوجه المذكور في قطعنا
 اشرفنا اليه سابقا وقد وده ايضا عليه ويقرب منه من بعض الجهات الروايات في مقام الحق على
 الخالفين اسكاهم فروا الحسير في قربنا لاستناد في القبيح عن البرزخي قال سمعت الرضا
 يقول قال ابو حنيفة لا يعبى الله عليه السلام بخبر شهادة واحد يمين قال نعم تصوب
 رسول الله صلى الله عليه وآله وقضى على عليه السلام بين ظهرانيه شهادة واحدا فحجبا بوجه
 فقال ابو عبد الله اتعجب من هذا انكم تفتنون بشهادة واحد في مائة شاهد فقال لا
 نفعل يقال بل يفتنون رجلا واحدا ينسب الى مائة شاهد فيخبرون شهادتهم بقوله وانما
 هو رجل واحد والشيخ باسناد له العنبي عن الحسن بن ملاح عن ابي عبد الله عن ذلك وذكر
 ابن شعبه في تحصيل القول مرسل عن الهادي في رسالته الطويلة الى اهل الاموال انه قال
 قد اجتمع لادبنا طائفة لا اختلاف بينهم ان القرنين لا يرب فيه عند جميع اهل الفرق في
 حال اجتماعهم متفرون تصدقوا لكتاب تحقيقة مضيدون مهندون ذلك يقول الله

من كتاب
 تاريخ
 الامم
 والاعيان

لا يجمع منه على صلاحه فاخبار جميع ما اجتمعت عليه الامة كلها حق هذا اذا لم يخالف بعضها
بعضا والقرآن حق لا خلاف بينهم في تنزيله وقصديقه فاشهد القرآن بتصديق وخبره
وانكر الخبر طائفة من الامة لزمهم الاقرار بضروره حين اجتمع في الاصل على تصديق
الكتاب فان هي جحدت وانكرت لزمها الخروج من الامة الخبر وروا الطبرسي في الاختصاص ^{عن} مرسلا
في ذلك بغيره وبتبعي هنا شيء هو ان لو جحد ان كان واسع الوجوه الا انه او منها واضعها ما
نقلناه في الباب من عبارات الاطبا في حق ان كان لا يستقيم كلها او اكثرها الا بالبناء عليه
لكونها مختلفة قوة وضعفا باعتبار الماهية لا اعتبارا بغيره وعندها واضعها ما ذكره الصمد
في الكمال فانه ضروري لنفسه والاختلال وهذا ونظائره مما يفت عليه المستمع لكلامه في
كلامه وغيره يثبت كما اخبرنا في شأنه وشأن نظائره ولا ينبغي في ذلك الا زمان قبل انضباط
قواعد الكلام وقوانين البرهان ولما في ذلك نهى الامة عليهم السلام جماعة من اطباهم ان يكلوا
واخرين منهم ان يتعدوا واما سمعوا ويقرب منه ما ذكره ابن زريق في الخلاصة فان لم يعتقد
بخلاف جماعة من الاطبا في مسئلة الفضا بخصوصها المعروفة بنسبهم واعند على اجماع
اخرين مثلهم في ذلك على جوب الفعل باخبار الاحاد التي رواها الثقات ولم يلتفت الى
قوى جماعة منهم ومن غيرهم بالمواسعة ولا الى ما رواه الثقات فيها من الاخبار المستغنية
ولا الى ما روي من نفسه يدعيه من دعوى اجماع بل الضرورة على عدم جحده اخبار الاحاد
مطلقا وعدم الاعتناء بما قال هؤلاء الذين ذكرهم وخلافهم في ذلك اضلا ولا يبعد
عدم الخلاف فيه بين الامامية قديما وحديثا واطبا منهم عليه خلفاء وسلفا واما ينسبه
الى الشيخ ايضا في اكثر كتبه ولا يعتد بقوله في حقها في بعضها المعروفة بنسبه كون قول
المعصوم على خلافه وهذا كله ينافي كلامه في الخلاصة الذي في المفضلة لما اجماعه السمر
ثم ان ما حكاه عن الجماعة الذين خرجهم من فقههم ذكره الله لا يحل والخبر لو ثبوت برواه لا ترا
يستقيم على ما هو ظاهر من النصريح القول بذلك بالنسبة اليهم كلها مع عدم كونه
ارباب تصانيف في اصول ولا في الفقه بحيث يتعرضون فيها لما ذكره ويجمعون كل شيء على
ذلك على ان يعلم علمهم اجمع بغير المضائق ولو ثبوت برواه وظهور ذلك لعلها واضحا
عندهم وتصحح كلامه مع عدم العلم بذلك العجب كل العجب على من تدبر وقد ذكرنا مفضلا
ما يتعلق بكلامه في المعنى في رتبته في سائر النسخ في مسئلة المواسعة الصفا

مركب

فغير من كلامهم في الضعف ما ذكره المصنف في إزالة التجاسة بما يعاين وأما ما ذكره المصنف في الملا
 فتوى أنه بعيد عن المطلوب يعرف حال سائر عباد الله بما لا يمكنها وفيما ذكرناه سابقاً
 هذا موضع تفصيل ذلك الثاني عشر من وجوه الإجماع وهو ما في عبارة أحمد
 لبعض حجة السرا لا يثبت عليهم العلم بقول الأمام لقائب بعينه بقول أحد سلفه
 سراً على وجه بعيد اليقين وبوقوعه مكانه كذلك وبإجماع من مشاهير علماء
 امتناع الرواية في زمن الغيبة فلا يسهل التصريح بما اطلع عليه الإعلان بنسبته لقول الله
 ولا يجد في سائر الأدلة الموجودة العلمية ما ينقض ثبات ذلك بتأني على إمكان ضده
 في غيرها أيضاً من الأدلة ما يقتضيه بتأني على الكفاء لها والاستغناء بها عما لا
 لم يجد من عده اعلامه بما لا بد له مع عدم إيجاب العلم ولو وجد غيره فما ذكره في تحقيق الأدلة
 الثاني عشر والثالثة فإذ كان الحال كما ذكرنا كان غيرها مورياً خلفاً ما وصف عليه كما نرى
 الناس على الإطلاق وما هو باظهاره بحيث لا يكشف حقيقة الخبير في مقام
 الإجماع بصورة الإجماع خوفاً من لصياناً وجمعاً بين الأشكال المأثورة في الأمر باظهاره
 ونشيد بحسب الامكان وما ورد من المأثور من دأبه مثله أمير هذا ولا سيما إذا ادعى
 على وجهه إلى تكذيبه عدم الاعتماد على نقله فيقول الغرض من إزاه الماء وتبصيره
 فالأصح من مجموع اتفاق مع ذلك بحيث يوجب صحة ما يخبره من الكلام لزوم الكلام أو
 التبرير بما يقتضي لتبني المصنوع من على الإتمام ولا يربط حصول العلم ببعض الأشخاص
 الأمام على نحو ما ذكرنا من يمكن في نفسه لو فوجئ شواهد من الأخبار والآيات يجوز له
 التوسل في إظهاره بما قلنا حيث لو كان ما هو واجباً من طلبنا ولا يمنع من الإرباب
 الاعتداء وعن لا يحل ذلك كما لا يخفى فيكون حجة على نفسه كونه من السنية على غيره بعد الإزاه
 على نحو ما ذكرنا كونه من الإجماع وربما يكون هذا هو الأصل في كثير من الآثار والآداب
 الأعمال المعروفة لذلك بين الأمامية المستند لها ظاهر من أخبارهم ولا كتب
 قد ما هم لواقفين على ما لا يثبتوا سائرهم ولا إمامة تشهد بان منشأها أخبار طلبة
 أو جوه اعتباراً مستحسنه هي التي دعاهم إلى اتباعها وتربيتها والإعلاء جبهتها
 كما هو الظاهر في جملة منها فتكون كما ذكرنا الدلالة وإن طاب وطاب رضاء على سيد
 الكرام العابد رضي الله عن محمد بن محمد الذي أحسنه الحاد والمشهد لهذا من الغرض

في بيان ما لا يمكنها
 وفيما ذكرناه سابقاً

كما هو الظاهر

في بيان ما لا يمكنها
 وفيما ذكرناه سابقاً

بعض من
الاشياء
التي هي
في
الوجود
فهي
موجودة
في
الزمان
والمكان
فهي
موجودة
في
الزمان
والمكان

روحه عن صاحب الزمان صلوات الله عليه طرقي الاستخارة بالسبح وغيره ايضا على ما يظهر
كل الام الشهيد كما هو مروي عن في قصة الخيرة الخضراء المعروفة المذكورة في الجاد ونفسه لا يتردد
وبغيرها وكما هو مروي عن ابن طاروق السحاب لشرفه كاعلم محمد بن علي العلوي تحت الصفي
خاتر الحسين وهو بين اللفظ والنائم وقد ناله الامام مكره وعلم الى ان تعلم في خمس
ليال وحفظه ثم دنا به واستجيب طاء وهو دعاء العلوي لمصطفى المعروف وكثير ذلك كما
يقف عليه المتبع ويحتمل ان يكون هو الاصل ايضا في كثير من الاقوال المجهولة القائل فيكون
المطالع على قول الامام عليه السلام لما وجدنا لما عليه الامانة نراهم وعظمهم ولم يكن من
اظهاره على وجهه وخشي ان يضع الحق ويد هب عن فله جلة تولا من احوالهم وربما اعتد عليهم
واقف من غير تنصير ببليله لعدم قيام الادلة الظاهرة باثباته بناء على مكان ذلك ككنا
مر اقل هذا الوجه فيما تقدم في الوجه الثاني عن بعض المشايخ من الاغنياء للثلاث الاطوار
الميل اليها وتوحيها بحسب الامكان لاحتمال كونها اقوال الامام القاضيين لعلماء لثلاث
يجمعوا على الخط فيكون طريق القاطن وهو ما ذكرنا اذ لا يتصور غيره ظاهرا وقد مر الكلا
في ذلك هناك ولا يخفى ان العلم به والامام على الوجه المذكور ان لا يتفق لا وحكم من الناس
نادرا من اصحابه خاصة في ذلك كعلوم البوي بالحق واستند ذلك الواحد اليه
او غيره للثلاث اشرف الية الوجه الثالث فلا ريب في انه لا يمكن جعله في الاجماع المعرف الذي
هو من عمالة ذلك الشريعة ونفعه بسم الجمع في كثير من المسائل الدينية بل لا يمكن ان يدخلنا
يبتني عليه الاجماع المحصل صلاحا كما تقدم في وقال الرضا له في ان يندرج في المنقول بالنسبة
الى الجاهل بالحال ويكون جهة ظنية معتبرة على بعض الوجوه كما ياتي بيانه على التفضيل الله
المادي الى سواء السبيل يعلم ان الاستدلال بالثلاث ترف قدس سره قد اشار الى هذا القول
في ضمن بعض الوجوه الشائعة التي ذكرها فقال بعد ما ذكرنا انه يشترط في الاجماع على بعض الطرق
دخول كل من لا يعرفه من يتجمل كونه الامام لا ان يعرف الامام بخصه ومع فرض المعرفة لاحكامها
استعماله بغيره وان يحصل بعض حفظه لا من العلماء الا ان العلم بقول الامام بعينه
على وجه لا ينافي في شناع الرتبة في ملك الغيبة فلا يعقل التصريح بنسبة القول اليه فيزده في
صورة الاجماع جمعا بين العلم بظاهر الحق والتهنى عن ثلثه مثله بقول مطلوق ان هذا على
قد يره طريقا غيرا الوقوع بخص الامام من الناس في ذلك في بعض المسائل الدينية

بعض من
الاشياء
التي هي
في
الوجود
فهي
موجودة
في
الزمان
والمكان
فهي
موجودة
في
الزمان
والمكان

بحسب لغاية الترابية فلا يتقضى ما فرضنا انتهى تحقيق ذلك وتفصيله هو ما بينا كما لا يخفى
 الثاني في الإجماع المنقول هو ما طريق بؤونه واقعا هو النقل المتعلق بنفسه بلغة أو بما
 هو في معناه أو في حكمه فذاضطرب في حجة كالأصوليين والفقهائين كما اضطرابا والنقد
 الكلام فيه على طريقه الحالفين وتبعه بالكلام فيه على طريقه الاضطراب على نحو ما صنعنا الزيادة
 المحصل فليعلم أن دليل على حجة المحصل من عند الحالفين ما النقل الإجمالي والتفصيلي
 العلوم المفردة في أصل حجة النقل الحاكم بوجوه القاطع وتعا في جميع موارد على الأول لما
 في حجة على اختلافها من المعبر عندهم وهو ما وبعضهم إنما هي إجماع الآراء والنفقات
 المقالات على الحكم وعلى الثاني فالظاهر من عباراتهم وحدهم أيضا ذلك وإن كان ينبغي
 أن تكون المعبرة بالقطع بالقاطع كمنها تحقق كما سبق ولعلمهم عموم الملائمة بين الأمرين
 المناط هو الأول لكونه السبيل الظاهر الذي يستند إليه ينص بالمطلب واعتبرا ما لا بد من حجة
 بالعقل ولو بالواسطة ثم على الأول أن اعتبر أقوال من كفى في تحقق الإجماع أو بؤونه في حجة
 أقوال لا من يقول واحد لا ما في له في عصره ويقول اثنين لأنك لما أولئك الأربعة لم يمتد
 ذلك من الأعداد المحصورة في جماعة فليبين معلومين وباجماع العشرة أو الأربعة أو
 الفهم الأربعة أو الستين أو نحو ذلك من المحصورين كما ذكره استرطاد سبوق خالفا وبأنه
 ففي هذه الصورة يتوقف العلم بالإجماع وما في حكمه على الوقوف على قول من يعتبر فيه عينه ومعرفة
 رايه ومعرفة منه طريق الضرورة والظهور على العلم بعد سبق خالفا وعدم العلم بعد
 الفحص بناء على اشتراط ذلك فالاشكال المعقول في الإجماع المنقول إنما يكون في جعل النقل
 طريقا إلى معرفة هذه الأمور ويجري هذا على الثاني أيضا أن اعتبر إجماع جماعة مخصوصين في
 بعض الأعضا كما بين وقد يكفي على القولين في جميع الصور وبعضها بالحاصل
 بالنسبة إلى الجميع بحيث لا يختص بواحد منهم دون آخر فيقال قول الواحد المعتبر في الجماعة
 المحصورين بما يعرف به أقوال غيرهم فيحصل الاشكال في الاعتماد على النقل يستند على
 ذلك إلا أن هذا مسبب بعد جد مع كون النقل عن عينه قوله بخصوصوا الذين يتبين له بؤونه إذا
 كان النقل متواترا واعتمد عليه لتواتره المفيد للعلم بأن شيئا من جهة لم يوافق عند
 التواتر على شيء واحد مستقلا بالحجة حتى يحصل منه القطع وإن حصل التوافق فيما زاد عليه
 بحيث لا يتضح في ذلك كذا من جهة اعتبار ذلك في جميع الطبقات أن تعدد فإن لم يتحقق

الكل في الثاني
 الفصل الثاني
 في النقل

الكلام في النقل
 في النقل

الكلام في النقل
 في النقل

الاتفاق المذكور بان يختلف متعلق النقل كان ينقل احدهم اجماع المستور والاخر اجماع غيرهم
او ينقل احدهم اجماع علماء عصره والمختصون بالخرالذي قبله وبعده اجماع علماء عصره
لهم فكذا نقل جماع من الاحاد لم تصل الى حد التواتر ولكن بغا ضد بعض منها ببعضها
فربما يحصل منها القطع من هذا الوجه لا الاتحاد ما توارد عليه لعدو النقل كل منهم اجماع
جميع العلماء فيحصل الاشكال من جهة حصول العلم باقوال الجميع مع عدم التماع والمشاركة
فقد التواتر وما في حكمه بالنسبة الى كل منهم فان ذلك يوجب تعدد حصوله لكن من جهة
الجميع فلا يصح ان الناقل للمثله ولا يقتصر مثله في عدد التواتر بعد العلم بهما وكذلك من جهة
نقله وعلى القولين المتقدمين يزداد الاشكال في اجماع المعرف الذي لا يقتصر بانه من جهة
العلم به على العلم باقوال غير المعروفين بطريق الخاص من الفلاس على المعرفين من جهة اعتبار النقل
المستند الى ذلك مع ما عرفت سابقا في شانه ما تعرف من عدم كونه النقل مبنيا على ما يعتبر به
وكذا من جهة ما وقع من الاختلاف في تحقيقه من غير قوله من السليل والعلماء في اجماعه وقيل
خلافا لاجل قبوله في حصوله ومن جهة الخلاف في جهة اجماع السكوني عدمها فيحصل الاشكال
في قبول النقل بقول مطلق مع عدم العلم بالنقول على سبيل التفصيل اجمال مخالفه
الناقل لمن قبل النقل له والعلم بالاشكال ان حصل حال المنقول من مناهيها في غير قول
نقل اجماع امر اخر واما ما يعتبر في قبول نقل المنقول الذي تواتر له الاتفاق والعدو
ولهذا حصل فيه من الاختلاف الاشكال مالم يعل ذلك ثم انه قد تعرض لاشكال اخر
جهة العبارة التي يخشاها ناقل اجماع علماء عصره ومن جهة ما يعتبر حال نفسه اذا كان احاد
واكثر بحيث لم يبلغ عدد التواتر ومن جهة الطريق الى معرفة نقله والمعرفين بها القاصدين
الخلاف بالنقول بجملة الاحاد ومقتضى ذلك كما هو صريح جماعة منهم جهة التواتر منه باختلاف
ثم المنقول في الحصول غير عن اكثرهم وفي غير غير بعض الشافعية كالغزالي جماعة من جهة
انكار جهة الاول عن حزين من الحقيقة ومقتضى الشافعية والحاابلة اثباتها وادعاء على اكثر
الاشاعة ايضا وهو المشهور بين متأخريهم وعليه الرازي الامتداعا بما كانا عليه غير
هذا النزاع مبني على جهة اخبار الاحاد في نقل السنة والامكن جهة من ايضا قطعاً كما هو معلوم
وصرح به بعضهم وحكى عن الامتداع ان الخلاف مبني على ان دليل نقل اجماعه هل هو مغطوع به
او مظنون وذكر الرازي من جملة ادلة على جهة ان نقل اجماعه فاعلة ظنية ضعيفة وكيف

اتفق العلماء على ان
الاجماع لا يثبت الا
بالسنة والامكن

القول في تفاصيله ومنها من بناء على انه يكفي بالظن اثبات مثل هذه المسئلة من مسائل الال
 او يعتبر فيه القطع وحكي بعضهم هنا عن الغير الى ان من جعل ما اخذ الاجماع دليل العقل فهو
 استعمال القطع للحكمة العادة لزمه شرطا مثل التواتر ومن جعل ما اخذ التمتع خلفوا على
 على قولين والطاهر ان هذا انما هو في مثل عدد التواتر في الجمع لا النافعين في شبه الامر
 على التماثل قد صرح بذلك غير انما الى ايضا كالأزاي الامم والعلامة العصد وان
 منعه بعضهم نظر الى مكان حصول العلم من فوائدها وحيثما لم يبلغوا ذلك لعدم اعتبار
 العرائق والامارات وفي هذه كالم ليس بهذا موضعا مع لك فالتمصيل المذكور سوا
 ثبت عن الغير الى ان لا بد من ذلك لانه على الاول وهو كون المأخذ العقل يكون من الادلة
 العقلية وان كان مرجعا الى الادلة كما ينبغي فلهذا في شتى وتجيبة العقل انما هي لا فاد القطع
 فلا يعتبر فيه عقل من يفيده خبر الظن يرد عليه ان لادلة العقلية في نحوها من المطالب بالظن
 المشبهة الى العقل اذا لوحظت من جهة مني تخيل على ان ذلك ما بعقله خاصة ولا تكون
 حجة على غيره من العلماء سواء قلنا بالتواتر والاحاد ولذا ذكرها في الطريق الى معرفة الادلة
 الشرعية واعتبر في التواتر استناده الى الحسن وما اعتبر بعضهم لاشنا الى العيان والبل
 لم يرضى الشيخ وامام الحرمين والقرائي والاراضي البصريون من العلامة باشرط الاستناد
 الى العلم بالخبر ضرورة وبما جعل هذا متفعا عليه بينهم وحكي العلامة كما مرهاهم على
 استنداعهم الخبر بما اخبروا واستناد علمهم الى الحسن العقل قد صرحوا بعدم حصول
 القطع والاعتبار لغير الاستناد وما ذكرنا احتمال كالبشر الشبهة وان بلغت حد التواتر
 واستنداد في ذلك الى الوحيان وان كان العلم الخاص من التواتر عاد ما غير مستند الى
 سبب موجب له لا يظن عنه عقلا فجاز ان يختلف باختلاف الشرائع والاجراء الشرعية
 العادة على ذلك فحسبنا علم من المصالح ويمكن ان يستند له الى ان في العقليات الفعالة
 لا حاجة الى التوجه الى اتفاق في النظرية انما يجزئ كل من الخبرين عن معتقده بحسب مقتضى
 نظره وهذا يستلزم ان لا اخبارا على انطوائه ونفعه فلا يرتفع بكثرة الخبرين احتمال كذبت
 منهم في دعوى العلم ولا علة في الخبر وقيام الدليل الماطع عليه عند ومكان هذا
 الاختلاف موجودا لم يحصل العلم ان اخبارا بل احتمال ان يكون كالتواتر الاخبار الكاذبة الى لا
 تحقق لا يحصل عند الخبرين بل في كل يوم فضلا عن جميع الايام والاعوام والافعال انما هو من

بيان في الخبرين
 انما هو من الخبرين
 انما هو من الخبرين

هذه ولم تمنع لعدم الخبر فيها وعدم اتفاق علماء التواتر على ثبوتها فاما خبره ايضا كذا
 ثم لو علم فيه صدق بعضها في دعاء ما ذكرنا للتواتر وغيره كما في دعاء علماء التواتر في
 السماع وغيره في المحسوسات مع اختلاف الجوس اذ اكلها فهذا غير لازم لاصابة الواقع
 لاحتمال الخطأ في الاستدلال بالنظر وعدم ارتفاعه بحجج صدق بعضهم فيما ذكر ولا يخفى
 ذلك في المحسوسات والضرورية لان ليس محل الخطأ والاستنباه ويكفي في العلم بها حصول العلم
 بصدق الخبر في دعوى العلم بها ومن هنا ظهر الفرق بينهما وبين ما يخبر به مع ان احتمال الخطأ في
 الحكم اعلى يتصور في عدم المعصية وليس له مسبب او منكره كالذي في الخبر بالتمسك الى
 الصدق والصلح فلا يرتفع بكثرة موجبه لارتفاع احتمال ذلك ولا سيما اذ لم يوجد كثر
 الخبر كثره اذ لم ينعاض بعضها ببعض ان كان الدليل الواحد قد يتفق ايضا بتواتر
 الاشارة عليه ان لم يصل اليه حكم قطعا بصحة مناع خطا بحجج ذلك وهذا يخلف ايضا
 باختلاف اولي الاشارة في الفضيلة والنسب لا بحجج الكثرة والقاء وربما يصل اليه الحد القير
 لذلك لا للتواتر والحاصل ان قصما يثبت بالتواتر وحده او مع الامارات والاخر الكاشفة
 عما في الصميم القيات نظرية بل في مطلق الاداء والعقائد وان تستند الى الشرح او
 انما هو المعتمد لا الحكم الواقع الثابت في نفس الامر فكيف يصير قطعيا بحجج ذلك عن ان يكون
 ضروريا كما هو مقتضى التواتر دائما او في اغلب ما قلنا يثبت في عرف واصطلاح ما يثبت
 من الاحكام بالعقل واذ كان اعتقادا وعاما والاختلاف في قوى حكماء البناء وخبر ولا رواية و
 حديثا وان وقع بصورة الاختيار بغير المصطلح الجديد في مقابل الانشأ وتعلق بحكم الله
 وشريعة بنبيه صلى الله عليه وسلم وكان مبنيا على الشريعة والخبر ولذا لا يقال لم يعلم شيئا من الاصول والعقائد
 واخبر به انه خبر عن الله سبحانه وعن نبينا صلى الله عليه وسلم مع عدم بلوغه اليه
 بطريق السماع والنقل عنهم او عدم تصدق بالاختيار ذلك بل حفظ ذلك ولا يقبل عنه
 ياتي من يدو صيغ له ولما قلنا ايضا لم نعتد ايضا بما ادعاه المخالفون على كثرتهم من حصول
 العلم من الاجماع الثابت عندهم على الحكمة وعلى حجة الاجماع هذا كله اذا لو حفظ ذلك
 العقلية ونحوهما من جهة انفسها واذا لو حفظت من جهة استنباهها وانما انما الحسنة المأثورة
 بالضرورة جازان تعلم هذه بالنقل ثم يرتب على العلم بها ما يقتضيه العقل جازا ايضا ان
 يكفي في معرفتها بالثقة المصيدة للظن ثم يرتب عليه على الظن بما العند به شرعا ما يحكم به

بيان ان التواتر في الخبر
 لا يثبت الحكم

العقل بعد بناءه على أصابته ولزوم العمل بوجهه في العقل في التصديق في الأولى في الأولى
غيره على كون مقدّمه علمية في الثانية مقدّمه على علمية مقدّمه لكونها أظنية فلذلك
لنقى ضيقاً أيضاً وامثلها أكثر من أن يحصى فأنه نقل عن أحد حروب قانع يقتضى شجاعته و
عظاياه وعباسات تقتضى سخاؤه وأعماله وأحواله تقتضى عدالة المطلوبه شرهاً فإن كان النقل
متواز علم به صحة المنقول ومنهياً للظن ظن به صحتة مذهب علمها الحكم بتعمق ذلك المكان
النفيسة على سبيل القطع أو على سبيل الظن لظنية سببه لا سببه ولا يكون المستبعد لا يمكن
معرفة على جهة له لم كماله في بعضه من دون استناد إلى حيا من قوله فخذ كما شق عن
حقيقة أمره ونحوه ومثل ما ذكرنا ما يستنبط الطبيب من أحوال المريض المنفردة وما يرتبه
الحاكم على ما رآه العشب سبباً ونحوه مما ثبتت عنده بطرق علمية أو الغيبة والعقبة على
الأحكام الثانية علمياً أو ظاهرياً في شك في بقائها بعد المجرى ذلك بما يظهريه السائل
وأنه يكتفي في ذلك في الشكل الأول بدليل لا شاع ويتبع في بعضه في النظرية والظن وعلمته
والظنية وعندها وإذا اختلفت تبعاً ختمها وعلى هذا فافهمنا الإجماع المنقول من مثال
القول على جهة لا جملها يمكن حصول العلم بما منه مع قوائمه المستجوع لما تقدم من شرائطه والظن
المعتمد به بدونه كما هو الشأن في نقادنا صريحاً على جهة التفصيل على التقديرين يحكم ببقية
سواء كان ما خذ حجة أصل الإجماع فهو العقل والنقل سواء توافقا فيه رأى السائل في ذلك
اليوم اختلفت وذلك لأنه بعد العلم بالاقوال بأنشائها والظن بهما على جهة يعتمد علمية
شترها صادراً لا شاع معلوماً أو كالمعلوم الحكم بتميزت عليه نزهة الثاني بالعقل والنقل
كما هو الحال في نظائره مما سبق إذا ما تضمنت ولزم منه من عوى العلم بالحكم نظر إلى
امتناع الاتفاق على الخطأ عادة حيث كان من نفس السائل ذلك وبلغ الاتفاق عندنا إلى
هذا الحد فهو ما لا يقبل فيه لنقل وإن كان متواتراً كما سبق ياتي ببيان مقتضى لا ومن
هنا صرح سلطان العلماء في التواتر المعنوي الذي يتناول الإجماع على وسعها وخاتم بان
التواتر المعنوي في الحقيقة ليس إلا ما فهمنا من لهما قايماً بذلك بالتحقق أما فهمنا ما فهمنا هو كذا
للفقدان المستشريين لا جناداً فاما تعلم بصرف الاستدلال بالمزود على اللازم لا بالتواتر كذا
جيداً فما نحن فيه أما بما ذكره في منظوميه ذاك استناداً إلى أنه قد مر في النظرية في قدره وعنده
الفاصل بينهما وعلمه من بعضه على قسمين الإجماع المنقول إلى النطق الثاني بالتواتر والظن الثاني

هذا هو الحق لا يخفى على من تأمل في هذه المسألة
والتي هي من المسائل العظام التي لا يخفى على من تأمل في هذه المسألة
والتي هي من المسائل العظام التي لا يخفى على من تأمل في هذه المسألة

بغير بانهم يطبقوا على شرط الحس المتواتر قالوا انه لا يشتبه به الا ما كان محسوسا والاجماع هو
 تطابق الاراء على حكم واحد فاعلم انه هو غير محسوس اما المحسوس فلهم وهو لا يستلزم اذعانهم في
 نفس الامر ولو اختلف كل منهم عن نفسه لك ايضا فهو لا يستلزم القطع بوقوعه على احتمال صدوره
 عن بعضهم وكلهم عن قبيله وكذا صلة الاستماع مع شرط العدالة في التجهد عندهم فانقصوا
 في الباب حصول النقص بذلك لاصالة عدمها الا العلم هذا يحصل كلامهم واجاب عنه بعض
 الافاضل المعاصرين تبعا لغيره بان القطع باقوالهم يحصل بالسمع ونحوه كما في المتواتر وهو يستلزم
 القطع باقوالهم واما الخيال النقيض ونحوها مما يمنع من ذلك فهو خلاف الظاهر الاصل في شرط
 بين الاجماع والخبر هو كما ترى فان الخبر في قوائمه لا يقطع باللفظ وان كان المعنى مجازا او
 او خالف اللواقطع او منسوخا او ظاهرا محتملا للحال والعبرة في تواتر الاجماع بالسمع بالذي
 منبأه ما ذكره لا يدفع بالامتناع منه مما يفيد الظن به او ادنى منه كما هو ظاهر اجاب بعض
 منهم بمنع اخذها التواتر في المحسوسات لا مكان حصول العلم بمسئلة علمية من جماع كثير من العقلاء
 الا دكيا وعليها سماع عدم قيام دليل على بطلان قولهم وعليه بينت استدلال بعضهم على ثبوتها
 الصانع ووحدة بانفاق الانبياء ورواية العلماء قاطبة على ذلك لخالفة العقل لاجماعهم على
 الخطأ في مثله فكذلك فيما يخفى به ولا يخفى ان هذا انكار لما في اليراد على تسليم التزام القول
 الجميع عليه به وغضلة عما اشترى اليه سابقا في بيانته وذهول عن ان حصول العلم ببيانته لا يبر
 نحوه بعد تسليمه ليس لاخبار عدد التواتر الذي هو منبأه اليراد بل لغيره كما هو ظاهر والتحقيق
 الجواب ان يقال ان ايراد القول ان التواتر يجعل القول كما اشاهد والسموع الذي لا يشبهه في
 صدوره وما كان موجودا من الاقوال في الكتب المعلومه لا انتساب الى تصنيفها اما بالتواتر او
 بالسماع او غيرهما والاحتمال المذكور ان كان فادحا في المتواتر كان فادحا ايضا فيما ذكره فيلزم
 الفسخ في اصل العلم بالاجماع وهو خلاف الفرض اذ لم يقيد به في صلة نظر الى العرف بانها
 مثالة الكل اتفاق كلمتهم وانما اوظا مرافاة يقضي الحكم وانما كما اشترى اليه في تقرير
 طريقة الخالقين وغيرهم في المحصل ان كان هذا خلاف ما صرح به بعضهم كما سبوا لزم ان
 يعتد به في القول ايضا ولا يستماع مع تضاد الاقوال بعضها ببعض كشف نظر عند التواتر
 عن مطابقتها للاراء في نفس الامر لذلك ان سماعه في واضع اخر فيفيد العلم مع احتمال انا ذكر
 في كلامه كل خبر لا قطع لتسار في القرآن فلو كان ما اخذ حجة الاجماع هو العقل لا يمكن حصول

هذا هو العلم بالاجماع
 وهو العلم بالاجماع
 وهو العلم بالاجماع
 وهو العلم بالاجماع

اجتنب على ان يراى
 انما هو العلم بالاجماع
 وهو العلم بالاجماع
 وهو العلم بالاجماع

تحقيق الحجة على كذا

القطع العادي من التواتر لا يصلح إلا للشيء المتصانم للظواهر ما ذكر كيفنا إذا كان ما أخذها
 النقل المتبع ظاهراً على ما هو الظاهر من القول والعلم والبرهان على صوابه الحق عند خطأ في نفس
 الأمر ومع ذلك فالبحث عن التواتر هنا قليل الجدل ولا يكا دليلاً فيقول بشرطه التي اشترطها إليها
 سابقاً ولا سيما على طريقنا التي انصرفت إلى وما يقرب منها مما يستغنى بظهوره عن الاستغناء
 إلى الإجماع وما يمكن تحصيله فيه على ما نحونا نقل بالواسطة النقل فالأرض عن الكلام فيما
 يرد عليه من الأشكال والى المهتم هو الغرض من الحكم المنقول بنحو الواحد واقتضى الاستثنائية في
 ذلك هو التمسك بمجموع ما دل على حجة خبر العادل والاطلاق وكلاهما من الصواب الذي ثبتت
 بحجتها بالإدلة القاطعة حتى أن لفظة ما من الفريقين يعد ونها من الطرق لعاقبة وعليها
 في العظم الإجماع المحصل كما سبق بما جرت عليه طريقة الشارع واتباعه من اعتبار قول الثقة
 في كثير من المطالب وإنما استمرت عليه سيرة العقلاء من الاعتماد عليه في ما ماله من معاشهم
 وسائر أمورهم مع عدم ورود المنع عنه فيما نحن فيه ونظائره وما دل من النقل النقل على
 حجة الظن في طريق معرفة الأحكام بقول مطلق كقضية الشك في باب العلم والبرهان لا يطالب
 عند الناس بالحكم وجوب دفع الضرر المظنون وقبح العدول من المؤمن إلى المؤمن
 المرء متعبد بظنه وغير ذلك وليس منه الشك في العلم بما افتأمر كل موقفه بفعله لا يصلح
 فانه من حيث هو لا دخل له بالمطلوب كما هو ظاهر بان الاستدلال الذي هو غلب الطائفة الدالة
 أو جملة ثبتت بنحو الواحد كما بين في نظره بنى عليه الخلاف هنا فالإجماع العظمي الذي
 هو في نفسه حيث وجد وعلم من عظم الأدلة ويجب شدة الحرص من مخالفة الحكم لا سيما
 في نفسه إلى ذلك ولا سيما مع كوننا قلبية غالباً في نهاية الفصل في الورع والجلالة بخلاف
 رواية السنية ما دلت ذلك في القطع منه ثبت فيما عداه بالإجماع المركب وبأنه لا يفتقر
 به إلى دليلين يستقيمهما فيثبت كل منهما ما ثبت بالأخرى وبالإجماع مستبعد له نوع
 فيما عدا الضرريات فلا ينبغي أن يفت عليه على تقدير وقوعه إلا واحداً من الناس فيجب
 تصديقه في ذلك إذا تفرّد بنقله إلى ما ولى بالقبول وبعض الوجوه مما يدعيه جميع كثير من
 غفيرة ما كان نظراً محتاجاً فيه إلى نقله وأقصى ما لنا فين هو التمسك بالعموم والاطلاق في
 المعتمد من ذلك خبر الواحد بحيث يتناول ما نحن فيه أن الأصل في حجة خبر الواحد ما دل على
 إجماع السلف للعلوم من علمهم وإجماعهم وإقناعهم بتدوينه ودوائبه البحث عنه عن قائله

أركان الشريعة

أركان الشريعة

وتصحح وضبط الفاظها بما فعل النبي صلى الله عليه وآله وتقرره المستند من شبهة الحاد
الرسائل الأحكام وعند منعه من العمل بالادلة الحاد منهم ومن غيرهم مع شمول ذلك بينهم لم يتحقق
ثبوت لا من في الإجماع لتجدد نقله وعد كونه اعتماد عليه مع وجود في زمن النبي لحديث
أصله بعده ولا في زمن الصحابة والتابعين الذي لا يقدر في جماعهم الخلاف الحادث بعده
والإجماع المنقول لا يصلح دليلاً للجمعة ولا سيما مع كون في محل الخلاف حديثاً من الإجماع فيها
الأكثرين كما تقدم عن الرازي وغيره إلى عدم حجية المنقول منه ما بخلافه لا دواعي القياس من الأدلة
منشقة في المقام وبطلان الاستناد إلى القياس على الاستناد للإجماع دليل يوجب رد وقوعه العام بغير
غالب الأصالة نافلة حيث كان منقوداً بقله بعد اختصاص معرفة بعض من بعض مع عاصرو
سببه أو نحوه مع اشتراكهم في الفحص عن أصله ووجوب العمل بالوقوف غالباً على ما أخذ وعُد و
كثرة في نافلة ترفع استنباطه فكانت شبهة شيء بالقران المنقول من طريق الأحاد وبالاستناد إلى
بدعيوى توارثها والعلم بها واحد من جميع العلماء وكامل الال الذي يختص بدعيوى رؤس الأحاد
أو اثنين من جميع النظار مع عدم علمه في الثمنا واستثبات الباقين مع المدعى النظر وحال البصر
ومعرفة الطرق الذي فيه يترك وبظهر فإن ذلك يوجب أن كذب المدعى أن جعل العمل بهادة
العالمين ظاهر حيث لم يعلم كذبها ولما قلنا وورث لا حجة أنه إذا رآه واحداً ومائة وإذا رآه
مائة ألف ومن هنا عدل الشيخ في العدة من الأخبار والمعلوم كذبها ما كان الخبر عنه فيه ما نفى
الذواعي على نقله وجرى العادة بتعددها ومع ذلك لم ينقل نقله فيعلم بذلك كذب
ومثل لذلك بأن يخرج الخبر بخلافه عظمه وقصته في الجامع مثل رواية الهلال السما مضطربة
إذا لم يظهر النقل فيه علم أنه كذب ذكره بخلافه غير أيضاً هذا مضافاً إلى أن الراي الذي
هو الناطق في الأصل غير محسوس فانهو كالمقول الذي يتقبل إذا ذكره النقل لا كالمقول
المشاهد أو المسموع وأما الأقوال التي هي متبناها والطرق البلية فكثير غالباً بخلاف التفتيح
وجد خلل في ثبوت أحدها أو دلالة خلل حجية ومع ذلك فاختلاف الإجماع يقع خاشه
ولا سيما إذا كان من صحاح النسخ هو بنفسه بعد تحققة إذا كان الماخذ غير ما ظهر
الماخذ يوجب فله الحاجة إلى خاشه يوجب ضعف الاعتماد عليه من هذه الوجوه يبين
بطلان دعوى مساواة لثبوت المنقول من طريق الأحاد فضلاً عن ولونته منها أن القياس
كما لا يثبت بقواعد الشريعة وأصولها ولا سيما حجية ما كان قطعاً مفيداً على سائر الأدلة

كلها وما يفسد لك ما نقل عن احمد وهو من ثمتهم ان من ادعى الاجماع فهو كاذب وحل على
 الاستبعاد لوقوعه ولا اختصاص العلم به بواحد من دون ان يعلم او يعلم غير فكيف يتق
 مثله بالتسليم هذا الاضطرار ممكن الاستدلال به للقولين وقد صدق من صحتنا ان الحق
 والقوانين وغيرهما في تقرير دليل المثبتين والمنكرين الجواب عن اشكال الهماني ما هو محبب
 عريب من مشالهم مع وفور فضلهم وتجرهم غاية دقة نظرهم وقوة تفكيرهم ولا جدوى في الطا
 فيه وكشف غواميده وفيما ذكرناه في المقام كفاية لادلى لانها ما ياتي اسكالا اخر من الوجوه
 اشبهنا الهماسا بقول احد من تعرض لها ونصدها لها منهم واما الامامية فقد علمت ذلك الدليل
 على محبتهم عندهم هو العمل كما هو المعروف بينهم وبذل عليها النقل ايضا من وجوه نقد
 الاشارة اليها في مواضع شتى والعامة فيها هو الكشف عن قول المعصوم كما هو من مقتضى علمهم
 او عن غيره مما يتبين في ذكره جوده بخلافه ومفصلا ويأتي على طريقتهم كما لم اخرجنا من حق
 ما وقع بينهم من الاختلاف في ذلك ومن جهة قول النقل في دعوى الكشف والاختصاص
 المعصوم او غيره من الحجج بطريق الحدس من عدم قبوله ومقتضى ما عرى الى النقل ما ذكرنا في بؤ
 عدم قبول خبر الاحاديث نقل الاجماع بناء على جملة من الوجوه المتقدمة او عظمها فاعلمنا
 ولما ارفى كلا غدي سخيا لا الاصوليين منهم ولا المتأخرين الفقهاء الى ان ابن ادريس ما
 يقرب منه تدعى بالثلاث صريح في لا ابيات ولا نقلا عن احد من الامامية بل في الباطل انهم
 ذلك على انما فيهم من احوال التبعيد بحرف في احكام الشريعة من طريق العقل ومنع من توثيق الشريعة
 كالشيخ ابي جعفر في تبيين البنا على المتصوفة القبايل ان لا يثبت من اصحابنا على ذلك ومنهم من
 من وقوعه في الشريعة خافه كالسيد المرعشي النجفي في زبدة وادريس فيهم وهو لا يكتفي في احوال
 او اكثر منهم على ما بين في محله وادعى التبعيد في جمع قلة بين الامامية وبين من ادعى انما بينهم
 حكى ابن ادريس في اخر المطبوع في كتاب المقالات في دعوى الاستيعان في الامامية
 ترى العمل باخبار الاحاديث في التبعيد وقد علمنا ان المنكرين لاخبار الاحاديث من الامامية لا يقولون
 بحجة الاجماع النقول بخلاف واحد مع ان دليل مطهرهم على حجة اصل الاجماع هو النقل والمنقول
 العلمانية في احكام الشريعة فليعلم جدا فكيف يقول بحجة من شذوا اليهم من الاصحاب مع استنساخ
 في حجة الاجماع الى الامامية ان كثرة مداركهم العلمانية عندهم ولا سيما تلك الاعضاء المادية كالنكاح
 في دينهم ودينهم بها فانهم في نكاح الاحاديث وحجهم ولم يثبت نقل ذواتهم بها بقوله

الاجماع هو قول جميع اصحابنا
 والاصحاب في جميع احوالهم
 والاصحاب في جميع احوالهم

انما هو قول جميع اصحابنا
 والاصحاب في جميع احوالهم
 والاصحاب في جميع احوالهم

انما هو قول جميع اصحابنا
 والاصحاب في جميع احوالهم
 والاصحاب في جميع احوالهم

مع انه هو الذي تب كتاب الكشي والفت كتابا اختيارا لانه فيكون معتمدا عليه وانما على كلامه
ومع ذلك يصح ان يقول على ما حكاه من الاجماع وان لم يتوكل على الاجماع المنقول في الاحكام
لان هذا الاجماع خارج من المصطلح لكونه لغرض منه مجرد الانفاق ومنعطفه ليس من جملة
الاحكام فالامر فيه هون بلا اذنياب ولا يتامع وجود موافق واحد للكشي بل اكثر على اكثر ما
ادعاء كما يظهر من كلامه في احكام من الاختلاف في تعيين ذلك الزوا وقد ذكر الشيخ في حقه
في مراسيل جماعة منهم واكثرهم وجميعهم ما يقتضي الاتفاق ايضا فيما نقل عليه الاجماع وان
ان عدم استناده الى الاجماع المنقول مما لا يعبر به شائبة بل لو يكن هذا العدد وجوده كتبت
بطلانها هو المعلوم من ان كتبنا المنقولة مشحونة بنسخة المفيدة غير من غاصه او سببه يستدلون
به وينقلونه ايضا قال غرضه عن نقله عنهم وترك الاستدلال به لوقوعه على ما وقعوا عليه
وبما ينالنا ما وقع بينه وبينهم من الاختلاف كثيرا في نقل الاقوال ودعوا الاجماع كما هو معلوم
يحتاج الى بيان وبما في الاشارة اليه ايضا ومع ذلك يقتضي ان الاعتماد على الاجماع المنقول
الكاشف عن المنكشف ولذلك استغنى بالوقوف على ما وقعوا عليه عن نقل الاجماع عنهم في اكثر
العدم بثبوت عند او ثبوت خلاف ما ثبت عندهم وهذا هو الحق حقيقة الاجماع كما استبين
انه في جملة اخبار الاحاد قد بطل جميع حجج المثبتين كاتبة لينا والفرغ غير فيما واجماع الصحابة
غير عند الاجماع الامامية على حجة اخبار الاحاد المروية من طرفه كبرهم المعتمد بشرط
خاصة مثبتية ومن المعلوم عدم وجود ذلك في الاجماع المنقولة ولا سيما ما احبب المنكشف
فيلزم الحكم بعدم حجتها كما هو مقتضى طريقة وان لم يصحح به ودوني كتابي لاخبارنا وبنا
عن الكشي خبرين صحيحين أحدهما موثق ايضا لان علي جوان لا كفاة الاطلاق بقول الروج
المزوجة اعتدى مع الاشهاد على ذلك وجو سائر الشرائط كما صرح به أحدهما وبان نادر
عنه ايضا عن حميد بن زياد عن بن سماعه عن علي بن الحسن الطاطري قال الذي جمع عليه
ان يقول انت طالق او اعتدت قال وذكر انه قال المجتهد بن حمزة كيف يشهد على قوله اعتدت
قال يقول شهدا واعتدت قال قال الحسن بن سماعه هذا غلط لغير الطلاق الا كما ذكره
اعبر ان يقول لها وهي طاهرة من غير جراح انت طالق ويشهد شافعي بخلاف كل ما سوي
هو مطلق قد روى الكشي اخبار اخرى لا كفاة بما ذكره في كتابه الشيخ مع ذلك لا خلاف في
حل جميع ذلك على ما اذا كان قوله اعتدت مسبوقا بلفظ الطلاق كما روى كشي قال لو جرد

وان لم ينع عليه الاجماع

الاجماع المنقول في الاحكام

مسألة الطلاق في غير

من غير ان يتقدم لفظ الطلاق لما كان به اعتبا على ما قاله ابن سماعه انتهى فلم يند هو ولا
سماعه تلبية الطاطري بالاجماع المذكور العضايات ما قلنا من احطاب لكانهم عليه السلام فيها
ثقتي خديشه وان كان واقعا كان سماعه بزيادات عديدة معتبرة واما اجاعه من قبل
الاصحاب كجع بن مسلم والحلم وعبد الله بن سنان وغيرهم وقد ردوا بالاحتمال
المذكور مع بقائه ولو اذنا ان تستقصي جميع ما خالف فيه الشيخ الاجماع المتوفى في كتابه
والفريد وغيرهما الادنى الى مزيد الاطنا بالاسهاب فلو انفق نقلة له نادرا في موضع
موضعين او ثلثة من جميع مسائل الفقه واكثر لم يدك على اعتماد عليه بنفسه ولا سيما
النكس في ذلك كما حكى في كتابي الاخبار عن علي بن الحسن بن فضال انه روى في الصحيح عن
سعد بن ابى خلف قال سالت بالحسن موسى بن عمار بن بخت بن جند قال الجدل قدس و
الباقي لبينات البنت ثم قال ذكر على بن الحسن ان هذا الخبر ما قد اجعت الطائفة على العمل به
ولا يخفى ان مراد الاجماع على خلاف ظاهره والافواه قابل للجماع على ما وافق فتوى الطائفة قبل
خالف في ذلك الصدوق والاسكاني فلم يعتد بهذا الاجماع وعملوا بظاهر الخبر غير الشيخ
مجرد نقل الاجماع وذكره من باب التأييد واستنباط فتوى الطائفة من كلامه لا الاحتجاج
باعتبار رطع ناظم يقول العضايات ولا دلالة لذي كلامنا على ذلك صلا وكلام الشيخ في الاستنباط
يدل على كون اعتماد في المسئلة على دليل اخر لا على هذا النقل مضافا الى كون ما قلنا
وان كان ثقتي فيها قريبا لا مولى اصحابنا الامامية فهو من يروى عن الطاطري المتفاد لك
لم يعتد الشيخ بالاجماع الذي نقله مع تقدمه وروا ايضا عن علي بن الحسن بن ابى الموثق
ابى العباس الباق عن ابى عبد الله عليه السلام قال قلت هل للشافعية عقول لا ولد
للعصبة ثم قال قال علي بن الحسن هذا خلاف ما عليه اصحابنا وابساناد عن محمد بن عمر
كتب الى ابى جعفر يسئله عن ميراث المولى بعد موت مولا فقال هو للرجال وبناتهم قال
قال علي هذا ايضا خلاف ما عليه اصحابنا وقد صرح الشيخ في الاستنباط في هذه المسئلة
الافقه من مذاهب اصحابنا ان البنت ترث المولى كالاب من اجل ما خالفه على التفتية وبقي ايضا
في الخلاف وربما ادعى عليه الاجماع مع نقلة الخلاف فيه بين الاصحاب خالفه هو بنفسه
ذلك في النهاية والايجاز وموضع اخر من الاستنباط فعل بمقتضى الخبر الذي مضى كثير
من المتقدمين والمتأخرين كالاسكاني والفيد والحليين الفاضل الطوسي ابن سبغ

الشيخ
محمد بن الحسن بن فضال

الشيخ
محمد بن الحسن بن فضال

مسئلة المولى

والعلماء وغيرهم وادعى جماعة الشهور بينهم وقد دل عليه أيضاً خبرنا لخران صحيحاً وصرح
 ابن اذرين بأنه الاجماع منعقد لا يحاط به على المسئلة مع جميع ذلك كيف توفهمنا الشيخ فقل كلام
 ابن فضال في هذه المسئلة للاختجاج به على ما هو المتعارف بين المتأخرين واما كلامه في
 المسئلة الاولى فلم يذكرها أيضاً الا في التهذيب اما في الاستبصار فقد عقد باباً له لا يلائم للنسب
 عفو ولا يورد ذكر الخبر المذكور وعلى منضاه وعرفى لك في المبسوط الى جماعة من اصحابنا وعرفى
 ايضاً اليه نفس في النهاية ومختصر لفرغ من حكماء الشهيد الثاني في المسالك عند المبسوط
 وكما في الاخبار وفي المسئلة بحث طويل من جهة الاقوال والادلة ولا ينبغي هنا بيان ذلك
 وما ينبغي ان تذكرنا انه حكم ميرزا الجوس على في التهذيب عن يونس بن عبد الرحمن وكثيرين
 تبعه من المتأخرين انه لا يورث الا من جهة النسب السبيل الصحيح في شريعة الاسلام عن
 الفضل بن شاذان وقوم ممن تبعه من المتأخرين انه يورث من جهة النسب حكم ومن جهة النسب
 الصحيح لا غير ثم قال والصحيح عندنا انه يورث من جهة الام من يملك واستدل عليه بحجج السكوني
 وقال وما ذكرنا من اصحابنا من خلاف ذلك ليس به اثر على الصادق ولا عليه دليل من ظاهر
 القرآن بل انما قالوا لضرب من الاعتناء وذلك عندنا مطروح بالاجماع ثم استدلوا الى مو
 اخر قال فعلم بجميع ذلك اذ الذي ذكرناه هو الصحيح وينبغي ان يكون عليه العلم بما عده
 يطرح ولا يعمل عليه على حال وذكره قريباً من ذلك في الاستبصار وحكي ما اختاره عن جماعة
 من المتقدمين وحكام في النهاية والخلاف عن قوم من اصحابنا انما يندفع عنه يورث من
 يكونه احدث قول ثالث لقومه من اول عبارة التهذيب نصاً ما ذهبنا في قولنا
 هو ظاهر خبر كلامه حيث قال ما ذكرنا من اصحابنا الى اخره وكان غرضه انه مدفوع معظمهم فان
 المعروف بينهم عدم اعتناء السبيل لفاستد عندنا وكثير منهم على عدم اعتناء السبيل لفاستد
 ايضاً وقد حكاه الشيخ عن يونس بن كثير من تابعه ومن جملتهم القعيد والمتعنى نقل على قوله
 على الاول في كتاب الاعلام وشرحه فسنبه ذلك الى جمهور الامامية وعن الثاني في الموصليات
 الثانية دعوى جماعة عليهم الاستدلال عليه بذلك وربما يجعل منه ههنا كلامهم واما
 وهو عدم اعتناء السبيل لفاستد خاصة وينسب الى الصادق والعاقل ايضاً فهو نظر لفقيه
 وظاهر الكافي فلم يقبنا الشيخ بشئ من ذلك ولا بمثل يونس الفضل مع كونهما من اعظم اصحابنا
 الا انه عليهم السلام واكمل قضاةهم ومكلمتهم واجل فضيلتهم وورثي شأنهم فضلهما ثم و

وكان من جملة
 اصحابنا من
 ذهب الى
 ان يورث من
 جهة النسب

وقد نسبهم إلى التشبث بصواب من الاعتقاد والمطرح بالاجماع فكيف يعتمد على مجرد طعن ابن
الطنجي في الاخبار المروية عن ائمة عليهم السلام كونها خلاف لما عليه عقايبنا مع ما عليه شأنها
عدم دلالة كلام الشيخ على الاعتماد على ذلك فضلا لا سيما على ما هو الشائع من من تأخر كما هو
ظاهر من تدبر هذا كله فيما يتعلق بهذه الشيخ الذي هو المؤسست لحكام البعاع والنجاة الاثنا
واتا الباقون من متابعيه ومن المتأخرين على ما نال من ذريته من تنسلي ثمان الفاضل في علمهم
يعرف غالبا من حاله وهو لا وقد كثرت في زمتهم الاجماعيات لقوله في كتب قبله كثر ما كان
في زمان الشيخ حتى انه قلنا كثيرا يتفق مسئلة نظرية الا فيها اجماع واجماعا في كتب اخرى
والشيخ وابنه زهرة وذريرة القاضي العاني والاشكافي والرازي والطبرسي بعض ثلث
المسند وكما بلنا في آخر البصفي الذي ذكر في خطبة انه ما روى فيه وما ذكر فيه الا ما اجمع عليه
وصح من قول ائمة عنده واخر كتاب الجالس للصدوق في الذي ذكره امل فيه على اهل مجلسه
الشايع وصنفين لا ما تبينه بناء على ان لم يمد ما اذا جاب جمع او ما جرت عليه طوقهم لا ما
يجبان يدنيوا به ونحو ذلك وفي كتب غيرهم من اتفق نقله للاجماع نادرا ومع ذلك لم
اجدني كلام احد من خلف على كتبهم ولا نقل عن احد منهم انه صرح بحجته واستند اليه
مقام الاستدلال ونخص عنه واعتنه بنقله كتحصيه عن الاخبار واعشائه بنقلها مع ان
احوالهم في معرفة الاقوال واستقصائها وجوع بعضهم الى بعض بنقلها واختلافها
كالاجماعيات في سنة الحاجة الى الاحتجاج بها وضعفها ولا يبدن ذلك يقتضوا نكارهم
لحجته وكثيرا ما نجد في كتبهم الفتوى بخلاف ما نقل عليه الاجماع مع تقدم ذلك على الفتوى
وظهور الوفاق عليه قبلها والعديد لك وعدم وجود دليل قوي منه بناء على حجته ^{فهذا}
مقتضى منع حجته وذبنا ذكر بعضهم نادرا كما يذكر سائر احوال العلماء وعنا وانهم وللتنايد
كما هو شائع في نظائره مما لا يصلح للاحتجاج به ولا استشهاده على وجود موافقته في الوفاق
عليه واقعانه وفي مقام الرد على مدعيه بوجود الخلاف دعوى الاجماع على خلاف هذا
مؤكد لما ذكره ولا ياسبان تذكر جملة واقية من عناياتهم في هذا الباب كترفع عنوا سؤالا
الا ريبات تطلع ما في الاجماعيات لقوله من الاختلاف في الاضطراب في تسعين بما على
مطالب نافعة في كثير من الابواب منها ما ياتي لغير اعين له الله عز وجل في الرد على الشيخ ابن
في دعوى الاجماع على المناقضة في القضاء وعزل ابن ذريته الفرج في بعض اجماعيات الشيخ

وَأَمَّا بَنُو إِسْرَءِيلَ فَهَدَّيْنَاهُمْ لَنُكَلِّمَهُم بِتَلَاوتِ الْكِتَابِ وَقُرْآنِ الذِّكْرِ وَتَجْزِي أَعْيُنِهِمُ الْأَشْيَاءَ الَّتِي رَزَقْنَاهُمْ مِنْ دُونِهَا وَلَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ

ومن طعن بطعنته فوصل الشئان الى جوفه وذكر ايضا في الاول انه يجوز لا يوجب شيئا لعقد الحجا
 عليه انحصار الدليل في الاصل وقال في وصول القبا الى الحجا اختيارا ان وجوب لفضا به يحج
 عليه والاصل براءة الدماء من الكهارة وبين احكامنا ذلك خلاف مع ان الشيخ في الخلاف
 نقل الاجماع على كون الحخصة بالماءيات مفطرة فيلزم ان وجوب لفضا والكهارة ايضا و
 نقل الاجماع على وجوب لفضا بلا كهارة في تعمد الفحى نقل ابن هرة الاجماع على وجوب
 الفضاء والكهارة في الحخصة في مرض لا يلجى اليها وفي كل ما يصل الى جوف الفضائهم من غير
 اختيار وتذكر سواء كان باكل وشتم او غيرهما ونظامه دعوى الاجماع ايضا على وجوب الحخصة
 في الحخصة والسقوط في مرض الحج اليها وتعمد الفحى وقال المتقضي في التامة ان فاما الحخصة فلم
 يخلت في قنا فطره ذكره في حكم ايتان البهيمه مع عدم الانزال ان الشيخ قال في الخلاف ليس
 لاحكامنا فيه نص لكن يقتضى المنع ان عليه لفضا لانه لا خلاف فيه فاما الكهارة فلا
 نلزم لان الاصل براءة الدماء وليس في وجوبها دلالة قال ابن دريس لما وقف على كسر فحى
 والذي دفع به الكهارة يدفع به القضاء مع قوله لا نضل احكامنا فيه واذ لم يكن نص مع عموم
 اسكتوا غما سكنت الله عنه فقد كلفه لفضا بغير دليل واي مذهب لنا يقتضى وجوب
 الفضاء بل اصول المذهب يقتضى بغيره وهي براءة الدماء والحج المجمع عليه انتهى فذكره
 الشيخ في المبسوط بان لظاهر من المذاهب وجوب لفضا والكهارة معا فلم يقتد ابن دريس
 بهذا ولا بغيره الخلاف في الاول في الخلاف ولا ينافي ذلك في النص لان لظاهر المراد في الروا
 لا الفتوى نعم قد صرح الشيخ في الخلاف بعد الكلام المذكور بعدم وجوب غسل بوطى البهيمه
 علامه تضى لاصل بلزم عدم وجوب لفضا به ايضا كما بين في محله وقد حكم الاستنقاء
 في الماء للفتا دامة مكروه ولا يوجب شيئا لعدم الدليل على ذلك من اجماع ولا غير ولا
 براءة الدماء منه مع ان ابن هرة نقل في الغنية الاجماع على نجاسة لفضا والكهارة معا و
 ذكر في حكم من لم يثبت السفر من الليل صام ثم سافر اثم يجب عليه الاطعام وان خرج
 بعد الروا لان احكامنا غفلون في ذلك وليس على المستلذ اجماع منعقد لا احبا
 مفصلة متواترة فوجب لمنسك بظاهر القرآن مع ان الشيخ في الخلاف نقل الاجماع في
 انه اذا نوى لصوفى الحج ثم سافر في ليلته لم يجز له الاطعام من غير ان يذبح ذبائح
 فقبل الحج ثم سافر في ليلته لم يجز له الاطعام من غير ان يذبح ذبائح فاما اذا سافر ثم سافر اخر النهار

الحكم في كل ما يتعلق
 بالحج والعمرة
 من طعن بطعنته

حكم استنقاء الفتا
 في ما
 من طعن بطعنته

من كتاب
 من كتاب
 من كتاب
 من كتاب
 من كتاب
 من كتاب

أخراجه بالحصاة ما عدا فيه الخلاف مع أن في الخلاف لإجماع على إجزائه بما عداه مما ذكره ذكر قول
 الشيخ في الخلاف بأنه لا يجوز الرجوع إلى ما لم يشر إليه لا بعد الزوال ورواه بآمنه قبل نشأته وأما
 حقيقته والأصح عند أصحابنا جواز قبله مع أن في الخلاف والجواز بلقاء فيه والغنية بالإجماع
 على منعه وذكرها إذا افرغ بعض الورثة بدلين على الميتة ولم يقبل شهادة على غيره أنه يلزم
 حصته بمقدار ما يصيبه حسبما روى استدلال الشيخ على ذلك بإجماع الغنية وأخبارهم
 بدليل آخر وهو هذا الدليل قال مل الدليل المعتمد هو الإجماع أن كان ولا كان
 هذا الدليل علينا لأننا هم قال فان كان على المسئلة إجماع من أصحابنا فهو دليل دون
 ثم ردوا الأخبار بضعفها وكونها من أخبار الأحماد وأخبار عن قيامه لا قرأوا ثم قال
 أيضا فاما قال بهذا غير شيخنا ومن اتبعه المصنف المقتضي غير دليلين بذلك وذكر في وكال
 الكافر في تزويج المسئلة مسلم أنه لا يصح ذلك ثم حكم بجوازه لأنه لا مانع من كتاب لا إجماع
 ولا شئ منواته مع أن في الغنية الإجماع على منعه ذكر في وكال المسلم للكافر على مسلم
 أن لا يظهر جواز ذلك لأنه لا دليل على تخريجه مع أن في الغنية الإجماع على المنع وهو ظاهر
 الخلاف أيضا وأن عتبه بلفظ الكراهة لأنه ذكر فيه في الاستدلال ما يقتضي التحريم وذكرنا
 إذا طلى الشري الحارثة المبيعة في زمان خيال البايع وحملت منه ثم مضى البايع وروى عنه أنه
 يلزمه المشرى قيمة الولد للبايع وعشرة قيمة الأمانة كان بكرا ونصفها لغيره كان أنثى
 ثم قال هكذا أورده شيخنا أبو جعفر في مسائله غلاة ومبسوط والذي يقتضيه أصول
 من كتبنا أنه لا يلزمه شئ من ذلك لأنه لا دليل عليه من كتاب لا شئ ولا إجماع مع أن
 في الخلاف والغنية الإجماع على ذلك وذكر خلافه لأصحابنا جواز التنازل في الخطأ أو
 الشبهة الآخر ونقل المنع عن الشيخين أثناء ما ورد به بأنه لإجماع على ذلك ولا نص في كتاب الله
 ولا شئ منقطع بها وأخبار الأحماد لا يعمل بها ودليل العقل بآه فيما بقي لا تقليد الواضع لذلك
 في كتابه ولا خلاف في أنه لا يجوز تقليد ما يوجب في سواد المقيم على حقه لأنه الواضح
 البرهين للأئمة مع أن في الخلاف خلاف الغنية الإجماع على المنع وهو المشهور بين العلماء
 والمتأخرين والأخبار فيه كثيرة معتبرة وربما كانت منواته وإن كان بعضها غير صحيحة
 وهي مؤكدة بدعوى الإجماع وذكر في نبع الجوان بالحكم قول الشيخ بالمنع مع أن مع الإجماع
 ورواه بأنه لا يصلح إلا بالجماع والمنع يحتاج إلى دليل لا إجماع منقطع على أنه حتى نصنا

حكم الشيخ في الخلاف
 على منعه وذكرها إذا افرغ بعض الورثة بدلين على الميتة ولم يقبل شهادة على غيره أنه يلزم
 حصته بمقدار ما يصيبه حسبما روى استدلال الشيخ على ذلك بإجماع الغنية وأخبارهم
 بدليل آخر وهو هذا الدليل قال مل الدليل المعتمد هو الإجماع أن كان ولا كان
 هذا الدليل علينا لأننا هم قال فان كان على المسئلة إجماع من أصحابنا فهو دليل دون
 ثم ردوا الأخبار بضعفها وكونها من أخبار الأحماد وأخبار عن قيامه لا قرأوا ثم قال
 أيضا فاما قال بهذا غير شيخنا ومن اتبعه المصنف المقتضي غير دليلين بذلك وذكر في وكال
 الكافر في تزويج المسئلة مسلم أنه لا يصح ذلك ثم حكم بجوازه لأنه لا مانع من كتاب لا إجماع
 ولا شئ منواته مع أن في الغنية الإجماع على منعه ذكر في وكال المسلم للكافر على مسلم
 أن لا يظهر جواز ذلك لأنه لا دليل على تخريجه مع أن في الغنية الإجماع على المنع وهو ظاهر
 الخلاف أيضا وأن عتبه بلفظ الكراهة لأنه ذكر فيه في الاستدلال ما يقتضي التحريم وذكرنا
 إذا طلى الشري الحارثة المبيعة في زمان خيال البايع وحملت منه ثم مضى البايع وروى عنه أنه
 يلزمه المشرى قيمة الولد للبايع وعشرة قيمة الأمانة كان بكرا ونصفها لغيره كان أنثى
 ثم قال هكذا أورده شيخنا أبو جعفر في مسائله غلاة ومبسوط والذي يقتضيه أصول
 من كتبنا أنه لا يلزمه شئ من ذلك لأنه لا دليل عليه من كتاب لا شئ ولا إجماع مع أن
 في الخلاف والغنية الإجماع على ذلك وذكر خلافه لأصحابنا جواز التنازل في الخطأ أو
 الشبهة الآخر ونقل المنع عن الشيخين أثناء ما ورد به بأنه لإجماع على ذلك ولا نص في كتاب الله
 ولا شئ منقطع بها وأخبار الأحماد لا يعمل بها ودليل العقل بآه فيما بقي لا تقليد الواضع لذلك
 في كتابه ولا خلاف في أنه لا يجوز تقليد ما يوجب في سواد المقيم على حقه لأنه الواضح
 البرهين للأئمة مع أن في الخلاف خلاف الغنية الإجماع على المنع وهو المشهور بين العلماء
 والمتأخرين والأخبار فيه كثيرة معتبرة وربما كانت منواته وإن كان بعضها غير صحيحة
 وهي مؤكدة بدعوى الإجماع وذكر في نبع الجوان بالحكم قول الشيخ بالمنع مع أن مع الإجماع
 ورواه بأنه لا يصلح إلا بالجماع والمنع يحتاج إلى دليل لا إجماع منقطع على أنه حتى نصنا

حكم الشيخ في الخلاف

الذي مع ان في الخلاف الغنية الاجماع على النفع من الحاشية وهو المشهور بين الاصطحاب لا سيما في ما
 حتى ان العلامة قد صرح بان قول ابن زريق محمد لا يقول عليه لا يسلم في الاجماع ونسب الشبهة الى
 الشذوذ وذكر قول الشيخ بعدم جواز بيع الطيب للثمن مثلاً لا لأنه اذا جفت فقص وروى بعده
 القليل عليه بطلان التعليل بالقياس مع ان في الخلاف والغنية الاجماع على ذلك واليه
 ذهب معظم القدماء والمتأخرين وذكرها اذا تلف لبيع في مان خيار لنا خير هو بطلان اتمام
 تلفه من مال البائع كما هو مدعى في الشئ وجماعة وروى في المغني لم يرض عنه مما بانه من
 المشري معلل انا لا دليل عليه من كتاب الاستدلال مقطوع بها ولا اجماع لا نافذ فلما اجماعنا
 مختلفون في المسئلة فابقي من الادلة الادليل الاصل مع ان في الانصاف والغنية الاجماع على
 الثاني وفي الخلاف الاجماع على الاول فكان ينبغي لبنا على الترجيح بينهما على تقدير رجحانها لا
 انكارها بسبب الخلاف وذكرها اذا اختلفنا في قدر الثمن خلافا لاصحابنا قال لا تميل
 الى التفصيل بين بقاء البيع عند سكو الشيخ ومن بعده فله في تصديقه وقال ايضا انه
 استدلت في مسائل خلافا ما جماع الفرقة والاخبار ورده بانه من اجمع مقول على اخبار ورده
 وانما هو خبر واحد وممثل مع ان في الغنية نقل ذلك عن اصحابنا وادعى في الجوامع جاعلها
 ايضا وذكر في حكم الشاة المصراة انه اذا ردها المشتري بعد ما اخطاها رد لئبها ان كان
 موجودا او مثله وقيمة بعد عوازه ان كان نالها ثم نقل قول الشيخ في الخلاف بانه يرد
 صنعا من غير او من بواستند لا له عليه باجماع الفرقة واخبارهم ورده بان ذلك للجهل
 اجمع من اصحابنا على ذلك واي اجماع للفرقة على ما قاله ولا لما خبر ورده بذلك ولا وجدت
 لاصحابنا تصديقا فيه ما ذهب اليه ولا قال من اصحابنا غير هذا القول وانما هذا قول
 الحنفين بضره واخاره في كتاب مسائل الخلاف مع ان في الغنية الاجماع على ذلك ايضا
 وذكر في بيع السلف ان الشيخ قال في الخلاف اذا باع طعاما تفيل بعشرة داهم ومجلة فلما
 حل الاجل اخذ بها طعاما جاز ذلك اذا اخذ مثله فان زاد عليه لم يحز وقال الشافعي يحز
 على القول المشهور ولم يفصل في قول بعض اصحابنا وقال مال لا يجوز له يفصل لئلا يجماع
 الفرقة واخبارهم لان ذلك يؤدي الى بيع طعام بطعام والتفاضل فيه لا يجوز والقول
 الاخر الذي لا يخطا بنا قوي في بيع طعام بداهم في القيسرين مع الا يبيع طعام بطعام فلا
 يحتاج الى غلبنا الثلثة انتهى ثم قال ابن زريق فانظر الى استدلال شيخنا فانه قال ان

في الخلاف
 في الغنية
 في الاجماع
 في النفع
 في الحاشية
 في المشهور
 في الاصطحاب
 في لا سيما
 في ما

في الخلاف
 في الغنية
 في الاجماع
 في النفع
 في الحاشية
 في المشهور
 في الاصطحاب
 في لا سيما
 في ما

بعض اصحابنا يدعي منجى المسئلة الى خلاف ما اخبرنا ثم استدل بالاجماع الفرق الا انه غاف
 اخرا الاستدلال الى الحقن وجمع غاصا به ونقص ما ينافي اوله ولم ينقص ما استدل به خروجه
 وانت خير بان تعوي القول الاخر مما هو مع قطع النظر عن الاجماع والاخبار فلا نشاق في
 الاجماع ان صححت في موضع الخلاف في الغنية دعوى الاجماع ايضا على الشئ وهو
 كثير من القدر ما ايتى كالاسكان في العاقبة والحلقة والفاضة الطوسيون ورون فيلجنا
 كثيرة معتبرة وهي وثيقة لا يعمى الاجماع بل اربعة فنام بكر حجة على غير النافذ في مثل هذا
 المقام كيف يكون بخلاف ما يبلغ في الغنية والاستشهاد الى هذا الحد وذكر في اخبارنا ذكره وضع
 التسليم في السام الى السبع السبعة وورد به الاصل والتميم وعدم القائل من لا يضاف
 مع ان في الغنية الاجماع على قوم من هذه السكا في والطوسيون ايضا يحمل وجوده في
 وذكر في اخباره الارض اكثر مما استأجرها من الدائم والذانيه الى الشئ منع من ذلك مع
 اتحاد الجحش وعدم اخذات شئ ان في الارض وردد مكره بانه لا مانع من بيعه في كذا في
 سنة مقطوع بها ولا اجماع لان فيه خلاف في ذلك مع ان في الاستدلال والغنية الاجماع
 عليه هو مدرك من القدر ما وكرر في حكم موت النكاح في الاجابة اقوالا لا يوافق
 في انفسا حنا به وعدة في اخباره هو عدم مطلقا مستدلا بالاصار والتميم او عدم وجوب
 دليل للنكاح على ذلك قال فاذا ادعى جناحا فندبنا ان خطابة من المعلنون في ذلك
 مجموع مع ان في الخلاف الغنية وظاهره انبسطوا لاجماع على انفسا حنا موت احد فها
 الشناخر خاصة وروبا نقل عن غيرها ايضا صرح في الاولين بعدم الاستدلال بالخالف
 عدم قد حبه في الاجماع وذكر في نفقة الزوج ان الشيخ في الخلاف قد رها بمذاق استدلنا
 باجماع الفرق واخبارهم وورد عليه بان هذا عجيب منه والى بيننا وبينه لا خلاف
 لم يرد منها خبر بتقدير نفقة وانما اصحابنا المصنفون بما لا يوجد لاحد منهم في تصنيفه
 تقدير النفقة الامن قلده ونا بعد اخذوا الاصل برونه الدفعة من التغير فيحتاج الى دليل
 ولا دليل عليه من كتاب لا يستدل بالاجماع وذكر في لعان الاخرس ان الشيخ استدل على
 صحته باطلا في الآية واجماع الفرق واخبارهم وقال هو لا قدم على ان الاخرس المذكور في
 لعان لان احدا من اصحابنا غير من ذكرناه لم يورد في كتابه لا يفت على خبره ذلك (الاجماع)
 عليه القائل هذا غير معلوم ثم تكلم في الآية وفيها الى قال ان قلنا يصح منه لعان

استأجرها من الدائم والذانيه الى الشئ منع من ذلك مع اتحاد الجحش وعدم اخذات شئ ان في الارض وردد مكره بانه لا مانع من بيعه في كذا في سنة مقطوع بها ولا اجماع لان فيه خلاف في ذلك مع ان في الاستدلال والغنية الاجماع عليه هو مدرك من القدر ما وكرر في حكم موت النكاح في الاجابة اقوالا لا يوافق في انفسا حنا به وعدة في اخباره هو عدم مطلقا مستدلا بالاصار والتميم او عدم وجوب دليل للنكاح على ذلك قال فاذا ادعى جناحا فندبنا ان خطابة من المعلنون في ذلك مجموع مع ان في الخلاف الغنية وظاهره انبسطوا لاجماع على انفسا حنا موت احد فها الشناخر خاصة وروبا نقل عن غيرها ايضا صرح في الاولين بعدم الاستدلال بالخالف عدم قد حبه في الاجماع وذكر في نفقة الزوج ان الشيخ في الخلاف قد رها بمذاق استدلنا باجماع الفرق واخبارهم وورد عليه بان هذا عجيب منه والى بيننا وبينه لا خلاف لم يرد منها خبر بتقدير نفقة وانما اصحابنا المصنفون بما لا يوجد لاحد منهم في تصنيفه تقدير النفقة الامن قلده ونا بعد اخذوا الاصل برونه الدفعة من التغير فيحتاج الى دليل ولا دليل عليه من كتاب لا يستدل بالاجماع وذكر في لعان الاخرس ان الشيخ استدل على صحته باطلا في الآية واجماع الفرق واخبارهم وقال هو لا قدم على ان الاخرس المذكور في لعان لان احدا من اصحابنا غير من ذكرناه لم يورد في كتابه لا يفت على خبره ذلك (الاجماع) عليه القائل هذا غير معلوم ثم تكلم في الآية وفيها الى قال ان قلنا يصح منه لعان

بيان فاذن نفقة الزوج

نكاح لعان

كان قويا لا يرضع منه الاقارب والامان واذا اشتهى ما ذكروا من الاحكام فاجعل منشاؤه
وتقويته ما ذكره ولا يستند الى الاجماع بل انكره بعد علمه في ذلك ما انكر في نظائره ما ذكره
من المسائل كمسئلة الوطى في صوفيات الظهار ومسئلة عشق العبد الجاني خطأ ومسئلة
حداد الصغيرة ومسئلة مستحق الحقة ومسئلة علة ام الولد من موت ولاها ومسئلة
تفويض الباقى على من رث نصفها من ابنة امة اذا كان موسرا ومسئلة كفارة خلف لندد ومسئلة
الوقف على غير الوالدين من هل لذمة ومسئلة الاقارب والوقية بالكثير ومسئلة ميراث
المفقود ومسئلة فلع سن المغر ومسئلة دية الحجين ومسئلة المناوط الغير الموصلة الى
ايهم عليه الحكم مرتين الى غير ذلك من المسائل التي يقع عليه التبع لكلامه كثير ما يوجد
الاجماع المنقول واحدا او اكثر فيها بخلاف ولا يستدل به بل بغيره وهذا قد يتفق مع تركه
لنقله ومع ذكره كما في كفارة الحلف بالبرائة وفي ردنا لا شئ للولاء وغيرهما وما يذكره
نادرا للتأنيد والاستدلال على ما ثبتت عند نفسه لا للاجتماع به من ذلك ما ذكر في كتاب
الطلاق حيث قال ومضى جعل لها الخيار فاخارت نفسها فقد اختلفا على ما في ذلك بنقص
يوقع الفرقة بذلك وبعض لا يوقعها وهذا هو الاظهر لاكثر المنقول عليه بين الطائفتين وهو
خير شيخنا ابو جعفر والاول خير السيد المرتضى ليلنا ان الاصل ثبوت العقد والاشهاد
ابو جعفر ايضا اجماع الفرقة على هذا وخبرهم ومضى خالف ذلك لا يعتد به لانه شاهد منهم
قال ايضا ولا يقع الطلاق اذا كتب بخطه ان فلا نطالق وان كان قابلا بغير خلاف من محصل
حكمي عن الشيخ انه رجع عن قوله بالوقوف في النهاية الى القول بالعد في الخلاف استدل عليه
بالاجماع والاصل فنقل عنه الاستدلال بالاجماع كنفله عنه الاستدلال بالاصل وعرضه
الاستدلال بالاجماع العرض من ذكر الاصل فنقل عن الشيخ هو الغيبة على عدم وجوبه
عنه يعتد به عند الشيخ ايضا ونحو ذلك ما ذكر في تحقيقه بصرفه يات من لا وارث في
الغيبة ودما يلتبس على غير المحصل كلامه اوث الخ في قومهم منه ابدى الى انه استدل فيه
بالاجماع المنقول عليه في كتاب الاعلام وكتاب الانصاف وليس كذلك فان النظر في طرف
كلامه يكشف عن كون عرضه الاستدلال بالاجماع المحصل الاستدلال عليه ببعض عبارات
الاصحاب فان نقل الاجماع فيها اقوى شاهد عليه اذ على فسخه من نفس المتن وهذا كنفله
كلام المرتضى مكررا والمفيد غير اخيانا في عواجم الامامية على عدم حجية اخبار الاحاد

من قوت لا يرضع منه الاقارب والامان واذا اشتهى ما ذكروا من الاحكام فاجعل منشاؤه
وتقويته ما ذكره ولا يستند الى الاجماع بل انكره بعد علمه في ذلك ما انكر في نظائره ما ذكره
من المسائل كمسئلة الوطى في صوفيات الظهار ومسئلة عشق العبد الجاني خطأ ومسئلة
حداد الصغيرة ومسئلة مستحق الحقة ومسئلة علة ام الولد من موت ولاها ومسئلة
تفويض الباقى على من رث نصفها من ابنة امة اذا كان موسرا ومسئلة كفارة خلف لندد ومسئلة
الوقف على غير الوالدين من هل لذمة ومسئلة الاقارب والوقية بالكثير ومسئلة ميراث
المفقود ومسئلة فلع سن المغر ومسئلة دية الحجين ومسئلة المناوط الغير الموصلة الى
ايهم عليه الحكم مرتين الى غير ذلك من المسائل التي يقع عليه التبع لكلامه كثير ما يوجد
الاجماع المنقول واحدا او اكثر فيها بخلاف ولا يستدل به بل بغيره وهذا قد يتفق مع تركه
لنقله ومع ذكره كما في كفارة الحلف بالبرائة وفي ردنا لا شئ للولاء وغيرهما وما يذكره
نادرا للتأنيد والاستدلال على ما ثبتت عند نفسه لا للاجتماع به من ذلك ما ذكر في كتاب
الطلاق حيث قال ومضى جعل لها الخيار فاخارت نفسها فقد اختلفا على ما في ذلك بنقص
يوقع الفرقة بذلك وبعض لا يوقعها وهذا هو الاظهر لاكثر المنقول عليه بين الطائفتين وهو
خير شيخنا ابو جعفر والاول خير السيد المرتضى ليلنا ان الاصل ثبوت العقد والاشهاد
ابو جعفر ايضا اجماع الفرقة على هذا وخبرهم ومضى خالف ذلك لا يعتد به لانه شاهد منهم
قال ايضا ولا يقع الطلاق اذا كتب بخطه ان فلا نطالق وان كان قابلا بغير خلاف من محصل
حكمي عن الشيخ انه رجع عن قوله بالوقوف في النهاية الى القول بالعد في الخلاف استدل عليه
بالاجماع والاصل فنقل عنه الاستدلال بالاجماع كنفله عنه الاستدلال بالاصل وعرضه
الاستدلال بالاجماع العرض من ذكر الاصل فنقل عن الشيخ هو الغيبة على عدم وجوبه
عنه يعتد به عند الشيخ ايضا ونحو ذلك ما ذكر في تحقيقه بصرفه يات من لا وارث في
الغيبة ودما يلتبس على غير المحصل كلامه اوث الخ في قومهم منه ابدى الى انه استدل فيه
بالاجماع المنقول عليه في كتاب الاعلام وكتاب الانصاف وليس كذلك فان النظر في طرف
كلامه يكشف عن كون عرضه الاستدلال بالاجماع المحصل الاستدلال عليه ببعض عبارات
الاصحاب فان نقل الاجماع فيها اقوى شاهد عليه اذ على فسخه من نفس المتن وهذا كنفله
كلام المرتضى مكررا والمفيد غير اخيانا في عواجم الامامية على عدم حجية اخبار الاحاد

انه يقول على اجماع المنقول من طريق الاحاد في مثله مع عدم العلم بثبوته وقد صرح بثبوته عند
عنه في مواضع من كتابه انما ذكر كلام هؤلاء الاساطير لانا ظلم الاستشهاد به على من
ثبت عندنا لا الاحتجاج بنفسه نحو ذلك ما ينقله هو وغيره من سائر الادلة على مطا الكثرة
مع انه لا يجوز لاحد ان يقول فينا على غير اصلا وان بلغ في الفضل والعلم لغاية العصور وهذا
ظاهر لا نقر به شائبة ريبه وخفاء وفيما قلنا عنه على كثرته كفاية في الباب كما لا يخفى انما
سائر الاصحاب الى انما انفاضلين فقد اشترنا الى احوطهم وطريقهم في ذلك الجا لا وقد
سيرنا واجلنا النظر فيما بلغنا من كتبهم في اصول والفروع وتبيننا احتجاجنا بهم وقايم
في نضاع عياف المسائل وكلامهم في صفات الفاضل وما يقترن من ادلة عند الامامية فلم نجد
في المختصرات منها ولا المطولات ككتاب الديلم والحلبي الفاضل الطبري الرازي وال
زهره اعلم اهل الاجماع المنقول صلا ولا اكرانا بسانده ولا بختبائه من مخالفته مع عد وجو
اقوى منه على تقدير حجته ولم يجد لاحد منهم فتوى يخصص لينا في ذلك وقد اكر ابن
من الاستدلال بالاجماع المحصل ولم يدكر غالبا غيرهم ومع ذلك يستدل بالاجماع المنقول
اصلا مع كثره وجوده في كتب من قبله ولم يشر الى حجته في صو كتابه التي عليها مبني فوه على
اطلق الحكم بعدم حجته اخبارا واحاد ثم في الاحكام وقد استدل الرازي في فضل الفرائد
بالمحصل كثير ولم يستدل بالمنقول صلا وقال في حله انما رافا التار في فاه رطبه بعد
التوبة وتكون التوبة مند بعد فاهما ليتبين فاهما لا تسقط عن الحد وان كان قبل فاهما
اسقطت عنه وقال قوم لا تسقط التوبة عن المثار والحد ولم يفصل ادعى في ذلك الاجماع
انتمى ظاهر عدم التعويل عليه والقوى بخلافه وذكر في شهادة الولد على الوالد المنقول ان
بالقبول وقال ان ظاهر الاية معتم تسفل عن جهود فاهما انهم لا يغيرونها خبره وقد تم نقل
بعد ورفه عن الشيخ انه قال ايضا بالمنع وذكر ان دليل الحديث النبوي الذي واه المعصومون
من اهل بيته صلوات الله عليهم ولم يشر الى اجماع المنقول في الخلاف على ذلك مع العلم عند
القائلين بحجته في هذا الباب قد نقل في الغيبة الشرائع ايضا مع تقييده في الاول بحجج الاكابر
الى لم ايضا فيما نقل عن المتقدمين في المعبر المختلف وغيره فاهما كتبنا لنا خبري احتجا
بالاجماع المنقول صلا مع انه قد نقل عنهم الاحتجاج بالارحمة قطعاً فلو قيل انهم متفقون
على عدم حجته على الوجه المتعارف بين متأخري المتأخرين كما في انه لا يغيبا عن احوالهم

فَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفْرًا كَثِيرًا

قد ذهب عن جهة طرأ على المدعى من شأنه لكان قولاً خفياً ودعوى صدقاً وكان أولى بالقبول
كثير من الأبحاث المتداولة بينهم وأحق وأحرى سبباً ما يؤكد ذلك ويوضحه بحيث لا ينفك
فيه ريب لمن باب صلا الله تعالى وإنا القاضيان ومن غاصرها أو فاعرها ما لمحتو
منها ومولسان معتد على الأصحاب نزاجاهم لم يحقق ما فاتهم ومظهر ما خفي عنهم فصرح
في كتبه بعدم حجته وانكروا استدراكاً ولا سيما الأصحاب من بل دريس نظائره كما يأتي في
جملة من عداؤه ولقد كرهنا جملة آخر منها كما لا يبقى لك شبهة في ذلك صلا منها ما ذكر في
كتاب أصوله حيث أنه في بحث الإجماع لم يتعرض لحكم المنقول ولم يعبه من الأدلة في بحث الإختلاف
في الموازن منها ان يكون الأخبار من علم وأخبار من غير جهة المنقول منها بالاختلاف وأبطل دلالتها
من دعوى الإجماع وغيرها إلا ما ذكر الشيخ فلم يصح نفيه ولا إثباته والذي يلوح منه
البناء على مقالده وهي جهة الاختلاف في رتبة من لا يثبت عليهم التمسك وديها الأصحاب في
اصولهم المتقدمة وكتبهم المعروفة نظراً إلى ما علم من حجيتهم وطريقتهم من الإجماع على العمل بها ومن
الضرر في خروج الإجماعات المنقولة منها ثم صرح بأنه يعتبر الإيمان في الروايات فنقل عن الشيخ
أنه أجاز العمل بخبر الفقيه ومن ضاردهم بشرط ان لا يكون منها ما بالكذب مستنداً إلى ان
الطائفة عملت بأخبارهم وأجاب بقوله لا نعم إلى الان فهم عملوا بها ثم صرح بأنه يعتبر بعد ذلك
فيه أيضاً ونقل عن الشيخ أنه قال يكفي كونه ثقة فخر فاعن الكذب في الزيادة وان كان فاسقاً يجوز
مستنداً إلى دعوى عمل الطائفة على أخبار جماعة هذه صفتهم وأجاب بأن منع هذه الدعوى
ومطالب بدليلها قال ولتوسلنا هذا لا مضمرة على الواضع التي عملت فيها بأخبارهم خاصة
لم يغير المعتدي في العمل بالغير هائم نقل في حكم المراسيل عند جميع بانهم عملوا بها عند سألها
عن المعارض كما عملت بالمسانيد فما أجازوا أحد ما أجازوا لاخر واقصر على نقل كلامه لم يصح
بقوله ولا منعه وكأنه لا خلاف على ما استولاهم العلم به والشرطين مع الامثال
للتوقف في شوق جماع الطائفة على ما ذكره الشيخ وعدمه ثم ذكر طريق العمل بالخبر عن النبي الأئمة
وذكر الألفاظ التي تعلم بها فثبت الخبر لهم وجعلها اربع مراتب وكلها مبني على التصريح
بالشاع منهم وما يقوم مقامه مما يثبت عن كونه بطريق الشافعية والشاع وصدوره منهم
نطقاً وان لم يكن بطريق التصريح ثم ذكر أنه إذا روى الروي خبراً مخالفاً لم يثبت ذلك
طعننا في الرواية نحو ان يرى ذلك لما ظن ذلك لا ونسب كذلك لم يعرفه من ان كان فاطماً

هذا الخبر لا يثبت به الإجماع

هذا الخبر لا يثبت به الإجماع

هذا الخبر لا يثبت به الإجماع

بمنه وظاناً به ولا ينال ذلك تقليده كما لا يخفى على المتدبرين في مزيد توضيح لذلك مع انه
 نفى عن البيان فان كل رتبة وصفته من كتب العلماء تشهد بان قطع العالم ليس مخجراً عن
 لا يجوز تقليده اللهم الا اذا اطلقنا جواز العلم بالظن في معرفة نفس الاحكام مقام سواء كان عن كاد
 المعرفة او غيرها واتفق حصول الظن من فوضى حد العلما ولو كانت على سبيل الظن لكن من
 هذا من مبالاة الامامية ولا غيرهم الا من شذوذ من لا يتأثر به مع ذلك لا يختص بقطع العلم
 بل يجري في طائفة ايضا كما لا يخفى متج في بحث العموم والخصوص بانه لا يجوز تخصيص العموم
 الراوي لاحتمال كون عدوله عنه من مارة ونظر فاسد هو مؤكدا ذكر ولا يتها مع كون الروا
 مشاهير عن قطعها بالآوية كذا ذلك مع مخالفة الرواية للعموم ما ذكر في مسئلة الاجماع
 هل يفيخ وينسخ بهما فينقض عدم الاعتقاد على دعوى المرضي لاجماع على النسخ منه ما ذكر
 في الرسالة العربية وقد نكر الاجماع المنقول في مواضع منها وما في بعض عباراتها ومنها ما ذكر
 في المسائل المصرية وقد ذكر فيها على المصيد والمرضى صامه جواز الة الخجاسات بغیرها الى
 من عندنا وعلى المصيد دعائى مسائل الخلاف ان ذلك روى عن الامام عليه السلام قال انما
 يمنع دعواه ونطالبه بنقلها دعاه وصل اليها في دعائه توارث حديث السامكة طاهر لا يصب الا ما
 غير ثوبه وطعمه وريحه وعلى النكار بعد الوجدان وحكم فيها بجاست ما ليس بالملافا و
 استدلال عليها بوجوه ولم يذكر منها الاجماع المستعمل في الاستدلال في لانه تصاو الفرية وبعدها مع اعضائها
 بالثبوت المعلوم بين لعد ما قال بعد اذ كذا لا يؤيد بخاتمة البرهان من فصل الفرقين من
 الجمهور والامامية الفتوى عن التسليم وجوب تزخ البشر التابعة وقال في حكم الماء المستعمل
 في غسل الجنحة بعد ذكر خبره اعتسالى الخبث في البشر ما لفظه وبعض المسائل من خص الترخ
 بالان تماشى خاتمة لو اعتسلى بالان تماشى لم يعاقب به حكم عندنا ودعى كجماع والاختصاص ذلك
 ولعله وقف على كلام المصنف في المنع ذلك ام شيخنا ابو جعفر فظنه جاعا من التباين في فوفله
 نطلع الى ان قال نفى نطالبه بهذا الاجماع الذي اشار اليه والاختلاف في دعوى عليه ما واد
 بن لك بل ذيرس لم يكن في عصره حتى لا يعتد لك على فعله بل كان قبله مدة مديدة
 ورو عنه بواسطه شيخه خيال الذين بنى منها ومنها ما ذكره في مكتبته انها مفاة ولين كان عمه
 عرضه فيه بيان مقاصد النهائية وكشف مؤلفها وحل اشكالها وازداد الادلة على قناتها
 لا تحقيق قناتها ونفسه وتفرغوا لثباتها الا ان مع ذلك لم يورد من دلة الشيخ الاجماع المنقول في

كل الامور التي هي في حكمها
 حكمها في الاجماع
 حكمها في الاجماع
 حكمها في الاجماع
 حكمها في الاجماع

حكمه الخبيث في الأدب

ان يستند بجمع غير ان ما للجمع مبدعيا للاجماع وفي دعوى لاجماع نظر وقال في كتاب
الفرائض ميراث الخبيث فان شأنا ويا اهل الفرجان عند البول في السبق التاخير بالشئ
الخلاف يعمل فيه بالقرعة محتجا بالاجماع والاختار وقال في النهاية والاختار والمبطل على نصف
ميراث رجل ونصف ميراث امرأة وعليه لت رواية فسان سالم عن ابي عبد الله في فضائل
عليه قال القيد والمريض بعد اضراره ان يسكنوا فهو امره وان اختلفوا فهو ذكر وهي رواية
شيخ الفاضل حكاه لعله على عليه السلام واحتجا بالاجماع والرواية ضعيف والاجماع لغير
تحقق ثم اشار الى حثا القول الثاني لمخالفة للاجماعات المنقولة وقد كثر في هذا الكتاب
المنية والاشارة الى الاقوال والى الروايات غيرهما من الادلة الغضبية والمتركة والضعيفة
ولم اقف في موضع غير ما ذكر على اشارته منه الى الاجماع المنقول الا في مقام الاحتجاج لنفسه
او لغيره ولا في غير ذلك مع انه على تقدير حجية اولى بالذكر من كثير ما ذكر وقد ذكر كثيرا
من ذلك ايضا في النافع ولم يتعوض فيه للاجماع المنقول فضلا ولا وجه لذلك ظاهرا
عدم حجية عنده وعدم الاعتناء بشأنه وبشأن ما هو المناول منه في كتاب المنفعة
كما ياردى به سائر عباراته المتقدمة والاتباع ومنها ما ذكره في المغيرة في اوله لم يعده
من جملة الادلة وقال في الاجماع انه حجة باضتمام المعصوفات خلا المائدة من فوائدها لما
حجج الى ان قال فلا تغتر اذا بمن يحكم في دعوى الاجماع باتفاق الخبيث والعشر من الاصحاب
بجملته قول الباقر الامع العلم القطعي بدخول الامام في الجملة واذا بذلك انك لا تعتبر
فدعي كما يدعيه تعذر بان فلا فائدة في دعوى الاجماع في مثل ذلك وفادونه كما اتفق لخاصة
من الاصحاب وانك لا تجعل ذلك من سباب تحصيل الاجماع مع ابتناء على ما ذكر وليس في
منع حجية المنقول منهج واباها مع ابتناء على غير فتدبر وقال في تحديد الكثرة شيئا
ونصف في الايجاد الثلاثة بعد تضعيف مستند من الاختار ولا ينفع الى من يدعي الاجماع
منا فانه يدعي لاجماع في محل الخلاف اراد بذلك ابن هرة وغيره وقال في الامام القليل
الخبيث كما بعد ان اراد دليل على ظواهره به ورده واحتج ايضا لذلك بالاجماع وهو اضعف من
الاول لانه لا ينفك على هذا في شيء من كتب الاصحاب لو وجد كان نادرا وان ذكره الرضوي في
مسائل مفردة وبعده اثنان او ثلاثة من بعده ودعوى مثل هذا اجماعا غلط اذ ليس
بدعوى لما نعلم دخول الامام فيهم فكيف يفتون في ثلاثة الادبعة وقصد بذلك الطعن

حكمه الخبيث في الأدب

حكمه الخبيث في الأدب

على ابن ذرير قال في احكام البئر في شرح قوله وكذلك قال للثلاثة واتباعهم في سكر الشاة
 اضاف لقولهم لا ضرر لهم بذكره دون من تقدمهم وعدم الاستماع على حديث يتناول ذلك
 قطعاً وفي شرح قوله والحق الشيخ الفصاح والمثالي تناسباً لا لحاقاً لانه يستبعد الى القول به
 اقت على حديث يدل ببطقة على الفصاح وفي شرح قوله والدماء الثلاثة اعرف من الاصحاب
 قائل انواء ومن تبعه من المتأخرين بعده الى قال الاصل ان حكم ذلك يقتضي الدماء علماً
 لا خادماً لطلبه مع ان في جميع ذلك الاجماع المنقول في القضية والثاني قال في شرح قوله
 وكذا قال للثلاثة لغيره البئر ونحن نطالبهم بدليل ان ذلك الى قال ومن المقلد من لو
 طالبته بدليل ان لا تدعى الاجماع لوجوده في كتب الثلاثة وهو غلط وجهان له يكسرهما
 ولعله اراد بذلك غير ابن خزيمة وان كان هو الذي يدعى للاجماع في المسئلة فيما مضى عليه قال
 في حكم موت الكافر في البئر داخل بقض المتأخرين فاصد به ابن ذرير قوله ملافاً للكا والحق
 لشرح الماء فلنا الانسليم قوله اجمع الاصحاب فلنا هذه دعوى مجردة بل نحن نقول انما نقف على
 فتوى بذلك اضلاً فكيف يدعى للاجماع ولو قال ان ذلك السخ في المبطل فلنا قوله في قوله
 ليس له ليل يوجد فضلاً ان يدعى الاجماع ثم انكر حكم الشيخ بانك ايضا يوافق اول كلامه
 ولا يحتاج الى دليل قال في حجة الحكم بالترج لا عتسار الجحاك انما سب على القول بعمق
 المستعمل في رفع الجحابة بعد كلام في ذلك وكافي بصيف مكابور اذ به اذير يقول هذا
 اجماع وذاك مختلف فيه وقد بينا ان الخلاف فيما هو من المصنف في الصلاح وهما لو يكره
 في المرفوع قد عولما للاجماع ح حافذاً ثم قد صلياً ايضا بان المورين للفظ لا تاس للثلاثة اذ
 فكيف يكون جماعاً وحكمه عن غسالة الحمام انه قال لا يجوز استعماله على حاله قال هذا
 اجماع وقد وردت به اخبار معتبرة قد اجمع عليها ودليل الاحياء في بعضهم انهم قالوا
 بحمله ايراد عليه فابن الاجماع وابن الاجماع والعمدة ونحن نطالبه بما دعا وافرط في دعواه
 وقال في الاحتجاج على طهارة سور ولد الزنا التمسك بالاصل وربما اعتلل المانع بانه كما
 ونحن ننع ذلك ونطالبه بدليل دعواه ولو ادعى الاجماع كما ادعاه بعض الاصحاب كانت
 المطالبة باقية فانما لا نعلم ما ادعاه واراد بذلك ابن ذرير وغيره وقال في غسل الجحابة
 في كوطي في دبر الغلام موقباتر دواشبهه انه لا يجب انما ينزل الى حاله التمسك بالوجوب ان
 لم ينزل على الواطى الموطوء محتجبان كل من قال بالاحتجاب لغسله وطى المرأة دبراً فانه في

ثلاثان قال في المسئلة
 للثلاثة والحق الثلاثة

ثلاثان ان ابن ذرير قال في المسئلة
 للثلاثة والحق الثلاثة

حكمه في المسئلة
 في المسئلة

حكمه في المسئلة
 في المسئلة

حكمه في المسئلة
 في المسئلة

ثلاثان ان ابن ذرير قال في المسئلة
 للثلاثة والحق الثلاثة

[illegible]

لا نوافقه عليه بل منع الاستيطان كما منع من حمل جسد نحاسه ويخرج اثباتا للتعريض لمجازفات
 في حكم مسقط قطعه فيها عظم الشيخ استدلال في الخلاف على وجوب الغسل لذلك باجماع الفرق و
 روى رواية فيه في التهذيب الذي رآه الوقف في ذلك قال الرواية مقطوعة والعلم بها
 قليل ودعوى الشيخ الاجماع لم يثبت علمنا قد بينا ان لم يرضى تكرار وجوب الغسل على من لم يمسك
 في كتاب المصباح وشرح في لفظها لذكراته سنة فكيف يدعى الاجماع على هذه فاذا اصل
 عدم الوجوب وان قلنا بالاستصحابان تعصيا من اطراح قول الشيخ والرواية وقال في حكم
 النية لصلاوة الجازمة مع وجود الماء ان الشيخ الخجعي عليه باجماع الفرق ورواية ساعدة في ذلك
 اشكال اما الاجماع فلا نعلم كما علم واما الرواية فضعيفة ثم استحسن جواز ذلك اذا خشي
 صلاوة الجازمة مع الاشتغال بالطهارة المائية وقال في حكم عرق الجن من الحرام ان الشيخ
 استدلال على حرمة الصلوة فيه باجماع الفرق واخبارهم وقال في البطون يغسل مائة على
 رواه بعض اصحابنا فالشيخ على ما رآه مترد في دلالة القول بالطهارة اولى به قال سائر
 في حكم من حمل فارورة فيها نحاسه مشدودة الراس لا يبطل صلوته وتردد الشيخ في الخلاف
 فقال لا يبطل صلوته وبه قال ابن ابي هريرة وقال جميع الفقهاء يبطل فالشيخ وان قلنا يبطل
 كان قويا لان على المسئلة الاجماع فان خلافا بين ابي هريرة لا يعتد به وجرم في البطون
 قال المحقق والوجه عند الجواز وما استدلال بالشيخ ضعيف لا تسلمة ليس على المسئلة
 لا صوابه فيكون ما استدلال به من الاجماع هو قول جماعة من قهها الجمهور وليس ذلك لضعفه
 ولا عندهم ايضا وقال في حكم ما يجفف الشمس من الاضراس البوارى الحبيبة عن البول ان الشيخ
 حكما بطهارته وقال ابن الجبلة لا حوط نجسها الا ان يكون ما يلا فيها من لا غصا يابسا وقيل لا
 يظهر ويجوز الصلوة عليه ثابته قال الرواية من صاحب الواسيلة وهو جيد واستدل الشيخ
 لما ذكرها باجماع الفرق ورواية غار وغيبها ثم تكلم المحقق في دلالة الروايات انه يعرض للاجما
 لوضوح الجواب عنه ثم نقل عنه في البطون بيقين من تلك الاضراس ان فيه عتق ترد ذلك
 في رما ولا عيان للنجسة ان الشيخ قال بطهارة واستدل باجماع الفرق ورواية ابن محبوب في
 هذا الاستدلال اشكال اما الاجماع فهو عرق به نحن فلا نعلم منها ثم تكلم في الرواية قلنا
 نقل الاجماع في هذه المسئلة والى قبلها غير الشيخ ايضا من تلف لم يعتد المحقق على ذلك
 في حكم التحيز ان ليس كالكلية والولوج وقال الشيخ الحكم واحد ونقل عنه الاستدلال بامور

في حكم مسقط قطعه فيها عظم الشيخ استدلال في الخلاف على وجوب الغسل لذلك باجماع الفرق و

روى رواية فيه في التهذيب الذي رآه الوقف في ذلك قال الرواية مقطوعة والعلم بها قليل ودعوى الشيخ الاجماع لم يثبت علمنا قد بينا ان لم يرضى تكرار وجوب الغسل على من لم يمسك

في كتاب المصباح وشرح في لفظها لذكراته سنة فكيف يدعى الاجماع على هذه فاذا اصل عدم الوجوب وان قلنا بالاستصحابان تعصيا من اطراح قول الشيخ والرواية وقال في حكم

النية لصلاوة الجازمة مع وجود الماء ان الشيخ الخجعي عليه باجماع الفرق ورواية ساعدة في ذلك اشكال اما الاجماع فلا نعلم كما علم واما الرواية فضعيفة ثم استحسن جواز ذلك اذا خشي

صلوة الجازمة مع الاشتغال بالطهارة المائية وقال في حكم عرق الجن من الحرام ان الشيخ استدلال على حرمة الصلوة فيه باجماع الفرق واخبارهم وقال في البطون يغسل مائة على رواه بعض اصحابنا فالشيخ على ما رآه مترد في دلالة القول بالطهارة اولى به قال سائر في حكم من حمل فارورة فيها نحاسه مشدودة الراس لا يبطل صلوته وتردد الشيخ في الخلاف فقال لا يبطل صلوته وبه قال ابن ابي هريرة وقال جميع الفقهاء يبطل فالشيخ وان قلنا يبطل كان قويا لان على المسئلة الاجماع فان خلافا بين ابي هريرة لا يعتد به وجرم في البطون قال المحقق والوجه عند الجواز وما استدلال بالشيخ ضعيف لا تسلمة ليس على المسئلة لا صوابه فيكون ما استدلال به من الاجماع هو قول جماعة من قهها الجمهور وليس ذلك لضعفه ولا عندهم ايضا وقال في حكم ما يجفف الشمس من الاضراس البوارى الحبيبة عن البول ان الشيخ حكما بطهارته وقال ابن الجبلة لا حوط نجسها الا ان يكون ما يلا فيها من لا غصا يابسا وقيل لا يظهر ويجوز الصلوة عليه ثابته قال الرواية من صاحب الواسيلة وهو جيد واستدل الشيخ لما ذكرها باجماع الفرق ورواية غار وغيبها ثم تكلم المحقق في دلالة الروايات انه يعرض للاجما لوضوح الجواب عنه ثم نقل عنه في البطون بيقين من تلك الاضراس ان فيه عتق ترد ذلك في رما ولا عيان للنجسة ان الشيخ قال بطهارة واستدل باجماع الفرق ورواية ابن محبوب في هذا الاستدلال اشكال اما الاجماع فهو عرق به نحن فلا نعلم منها ثم تكلم في الرواية قلنا نقل الاجماع في هذه المسئلة والى قبلها غير الشيخ ايضا من تلف لم يعتد المحقق على ذلك في حكم التحيز ان ليس كالكلية والولوج وقال الشيخ الحكم واحد ونقل عنه الاستدلال بامور

ففي غيبه عن ان يات

في غيبه عن ان يات

في غيبه عن ان يات

في غيبه عن ان يات

في غيبه عن ان يات

في غيبه عن ان يات

فانها انه لا يارق بينهما وضعف الجميع وقال ما عدم الفارق فلا نسلم لان الفارق موجود وهو بالحق
 ويمكن ان عدم الوجدان لا يدل على العدم قال في حكم سائر الخصاصات انه يفصل الاناء عنها فزاد
 الثالث حوط وحكى عن الشيخ وابن الجيند وجوب تلك قال وروى الشيخ المزمع رواية واستدل على
 الثالث باجماع الفقه وبروايته فانما اخرج الحنفى الاكفاء بالمرء وقال ان احتجاج الشيخ بالاجماع
 بعيد مع رواية المزمع فانما يطالبه بتحقق الاجماع ولا تكفى روايتهم ما رواه بخلافه لان كلهم لم يوافق
 ولا من يعلم ان الامام في جملة من لم يجاب عن روايته بخلافه بالتصنيف المعارضه قال في بحث القبلة
 ان الشيخ قال ان الكعبة قبلة اهل السجدة والسجدة قبله اهل الحرم والحرم قبله من كان في اعينها
 واجتمع عليه باجماع الفقه ورده باننا لم نتحقق الاجماع لوجوب الخلاف من جملة من اعينها فضلا عما
 واحتمال المسالك لم في الفتوى حكى عنه في الصلوة خوف الكعبة قولين للكرهية والتجريم والى الثاني
 ذهب في الخلاف خاصة واجتمع عليه باجماع الفقه ورده لمحقق بان الاجماع على الكراهية مسلم
 وهي لا تتضمن التحريم والبحث ليس لافيه وحكى عنه في الصلوة على سطح الكعبة قولين ايضا احدهما في
 الخلاف وهو ان يصلى مستلقيا متوجها الى البيت المغسوب بالايمان واجتمع عليه باجماع الفقه ورده
 بان الاستدلال بذلك بعيد مع ما ذكره في المبسوط ولوحظوا اجماعا لما عدل عنه قال في
 بحث اللباس ان في الحر المغسوس بوبرا لا رابث الثالب واثنين ثم اورد رواية في المنع و
 رواية في الجواز وقال لوجه ترجيح الاولين وان كانا مقطوعتين لاشهاد العلم بهما بين
 الاصحاب دعوى اكثرهم الاجماع على مضمونها وهذا لا يقتضي حجية الاجماع المنقول بنفسه
 بل عدم حجية كما هو ظاهر وذكر في كيفية صلوة الغار جماعة قولين للمرضى الشيخ وادروا
 الثاني وقال وهذا حسنة ولا يلتفت الى من يتعجل الاجماع على خلافها وقصد بذلك الطين
 على ابن زبديس كما ياتي التبريح به في المنهى قال في حكم التامين بعد الحمد بعد فعل ذلك
 ويمكن ان يقال بالكرهية ويحج بما رواه جليل عن الصادق عليه السلام ثم تعرضوا لجمع بين
 الاخبار والى ان قال في ترجيح ادلة المنع والمشايع الثالثة ما يدعون الاجماع على تحريمها واجماع
 الصلوة بها قال ولست بتحقيق ادعوه والاولى ان يقال لو ثبت شرعيتها فالاولى لا المنع
 من الصلوة بها وهذا يقتضي الميل الى الكراهية لعدم الدليل على المصلحة بعد فاعراض الاجماع
 لا لوجود الدليل على المنع فزعم يعتمد على الاجماع المنقول الصحيح بالدلالة الذي ذكره مثل
 المفيد والمرضى الشيخ مع ان حجية لو كانت من باب كونه رواية لمخلف المثار ولا المحمودة بالحق

انه لا يجوز اخراج القيمة في زكوة الانعام الا ان يعدم الاصناف المخصوصة وعن الشيخ حواله
 مطلقا مستندا عليه باجماع الفقه واخبارهم وادعائهم بان في استدلاله بالاجماع اشكا
 والاشكال رغبة في الرفع على موضع النزاع فما ذهب اليه المعين حوط فلت غري بعضهم الى ظاهر
 اذ ليس دعوى الاجماع على الجواز ايضا وقال في غيبنا العدل في الاستحقاق ان الشيخ اعني
 في الاصناف غير المولودة وكذا المرفوض لم يعبر بها قوم من خطابنا وهو لا يوافقهم على حكم من
 الاجماع على اعتبارها باجماع الطائفة ورد ما بالانعام ما اذا غاء من الاجماع كيف الخلاف
 موجود من طائفة منا لانعام اعيناهم فقلت وظاهر الشيخ وابني فقه وادريس دعوى الجواز
 عليه ايضا وقال في زكوة الفطرة ان الشيخ اوجبهما على من يملك ما يجب عليه كونه المالك
 في البسوط وهو اوقيته كما في الخلاف ورد ما بان لا عرف به حتى ولا قانا من قدما الاحتياط
 ثم قال بعض المناظرين اي بن ادريس دعى عليه الاجماع وخض الوجوب من معاهد النضر
 الزكوية ومنع القيمة وادعى اتفاق الامامية على قوله ولا ريب انه وهم فقلت وظاهر بن هوش
 دعوى الاجماع عليه ايضا وقال في المملوك الغائب الذي لا يعلم المولى حياته ان الشيخ قال
 لا يلزمه فطرته واستحسنه عملا بالاصل واجاب عن احتجاج الخالف بجواز عتقه في الكراهة
 بجوابين احدهما المنع قال ولا يلتفت الى من يقول الاجماع على جواز عتقه فان الاجماع لا يثبت
 من رواية واحدة وقوى ثنين وثلاثة وقصد بذلك الطعن على بن ادريس فان في الترجمة
 الناشئة ان الشيخ قال بعدم وجوب فطرته وقال بعض المناظرين اي بن ادريس ان لزومه
 سبب لا يجاب الفطرة لا باعتبار وجوب وثمنها ثم تجر فقال يخرج من الناشئة والصغيرة الى
 لا يمكن الاستمتاع بها ولم يند تجر دعوى الاجماع من الامامية على ذلك بما عرفت والحمد
 من ضمها الاسلام فضلا عن الامامية وجب الفطرة عن لزومه من حيث هي وجبة لابل لا تجر
 فطرة الاعتراف بوجوبه او بغيره بما عليه فدعواه اذاعة من الفتوى الاخبار وقال في الترجمة
 ان الثلاثة قالوا اذا قاتل قوم من غير ذل لا نام فغنوا فالقيمة للنام ثم نقل خلافه
 في ذلك وقال ايضا ذكره الاصحاح بما عولوا عليه علي واية القليل الخ وادعى ثم بعد ما اورده
 قال بعض المناظرين اي بن ادريس يستلزم الدعوى مع انكار العمل بخلاف الواحد فيخرج
 لقوله بدعوى اجماع الامامية وذلك مرتبة كما حشر اذ هو يقول ان الاجماع انما يكون صحيحا
 اذا علم ان الامام في الجملة فان كان يعلم ذلك فهو منفرد بعلمه فلا يكون علمه حجة على من

اعتماد الطائفة في

اشترط في جمل فطرته

جواز عتق المملوك الذي لا يعلم جوده الكراهة وحكم فطرته

في الجمل فان كان يعلم ذلك فهو منفرد بعلمه فلا يكون علمه حجة على من

الفضل من الاخطاء دعوى علم الحكم الاجماع الامانة على ذكره فلا فائدة من ان يكون ذلك
ظاهرا به فمدعى الشاخر ان محققا لم يذهب اليه فمجم وقصد من ذلك الظاهر ان دريس حيث
حكى عن الشيخ ان من فطر من ثم برع ولم يقصر الى ان مات وكان وليا لنا انما لم يلزم من القضاء
وكان لوجب القندية من ماله عن كل يوم مدين وقد فادى على ايجابة القندية بانه غير واضح
لان الاصل براءة الذمة ولم يقل به احد من اصحابنا المحققين ثم نقل عن المرتضى ان لا نصا انما
يتصدق عنه لكل يوم مدين من طعام فان لم يكن له مال ضاعف عليه فادى عليه بان القضاء لا ينج
لان الميت ما وجبت عليه كفارة بل يصح لا يدل له والولى هو المكلف بنفسه لا يجره غيره و
الاجماع منع من اصحابنا على ذلك ولم يذهب الى ما قاله السيد غيره قلت قد دعى السيد
الاجماع على ذلك كما مر فيها ذكره عجبت اى عجب وقال فى حكم الاعتكاف فى غير المساجد
الاربعة الى ما جاء مع البصرة ان علم الحكم والشيخ حكما بعد حجة واحكاما جاع الفرق
وابدل الصدوق جامع البصرة بجامع الدلائل وذهب اليه ابن ابي عمير بن جماعة من الاصحاب
بعقده فيها وفى كل مسجد جامع ثم استحسن المحقق ذلك قال انه اولى وزاد الاجماع بان لا يفرق
ذلك من عرف اجاعهم عليه قال كيف يكون اجاعا والاخبار على خلافه والاعتناء من فضلاء
الاخطاء قالون بضد قلت قد دعى ابن هرة الاجماع ايضا وهو الظاهر من ان دريس فلم
يعتد المحقق بشئ من ذلك وقال فى كتاب الحج الرجوع الى كفاية ليس شرطه قال انما الاجماع
قال الشيخ هو شرط فى الوجوب ثم حكى عنه الاستدلال بالاجماع والاصل ورده بان اذا حاش
الاجماع مع وجود الخلاف ضعيف وتمسك بالاصل مع وجود الدلالة على عدم الاستدلال بضعف
واراد بالدلالة العمومات وهى تفادى الاجماع المنعول مع حجة ولا يسمع اعتضاده بضعف
ابن هرة الاجماع ايضا وابشهرها بين القدر ما كما هو الظاهر قال فى حج النيابة انه يجرى الحج
من قريب المواقيت وفاقا للشيخ وحكى عن بعض الشاخرين ان دريس قد حكم بعدم اجراء الا
من بلد الميت مع الامكان ودعى فواتر اخبارنا عليه وذات اصحابنا قال وهو غلط فانما لم يقف
بدلك على خبر شاذ فكيف دعوى الثواتر ولا يخفى ان هذه اولى القبول من دعوى الاجماع
فرد لها لعدم العلم بها فيستلزم رد مطلبه ايضا وقال فى الاستئانة عن الحالف ان يتخير
قال بعدم صحة ذلك لاهل الاب وانكر بعض الشاخرين ان دريس لشيابة عند ايضا وقد
ان الاجماع على المنع مطلقا قال لست اذكر الاجماع الذى عيى بن هو القول انما هو ما نقل

هذا هو العلم الصحيح لا يفتى به الا بالاجماع

ابن هرة وجوب الحج بالرجوع الى كفاية

هذا هو العلم الصحيح لا يفتى به الا بالاجماع

الانما مية مع ظهور القول بها ونسبة الفتوى الى الائمة عليهم السلام يجعل العمل بها ثم ذكر ما تقدم
عنه سابقا في الاجماع المحصل فالاستناد فيها الى التحصيل ونقل المتن من النقل الاحكام هو
ظاهر هذه المسائل المتشابهة والناغية ما تقدم مفصلا اكثر مما على الشيخ في الخلاف وقيل
منها عنه في غيره او عن غيره ولم يستدل بالاجماع في شيء منها بل هو في جملة منها مخالف
وفي اخرى موافق على سبيل الاتفاق لقينام الدليل على ما غير ما نقل من الاجماع فهذا جملنا
حضر في ان الاجماع التي نقلها عن العلماء في كتبه ذكر فيها ما عرفت مفصلا وقد ترك في الاجماع
المنقول اكثر من ان ينص بل معظمها مع ان كثير منها هو عند الاستدلال بالاحتياط وقد خالف
هو منها ما لا يتبع لقاده ولا جده وايضا في ذلك وهذه كلها تنادي باملاصونها بعد
يجبها بالعدم بحجة الاجماع المنقول من طريق الاحاد عنده مطالعنا لا يمتنع على ما هو المتعارف
لان منة المتأخرة وان ذلك من الامور البينة التي لم يمتنع فيها ريبه وعنده وانما سائر العلماء ائمة
عاصره الحق او اواخره فهم من غير يجبيل الذين يحيى بن سعيد لا يقت من كتب الاصل كابي النجاشي
والزهرية وهما وان لم يوضع للاستدلال لانه قد اكره فيها من الاشياء الى الاخبار وذكر
بعضها بانها لم يوجده في شيء منها الاستدلال بالاجماع المنقول والاخران
مخالفة والاكثران يشانه على كثرة في كتب المنقذين عليه معاصره ومن سبقه في التصنيف
وسنة الاختصاص التي يتناول حجة في كثير من المسائل بحيث انه قد ينصرف في الدليل وما ذكره
نادر ابل الاحتجاج به في مواضع منها مسئلة ان الخلع والبراءة هل يفرق بينهما الى الطلاق ولا
فقال في الجامع ولا ان الخلع يقع بمجرد ويكون محسوبا بطلقة باينة ثم قال في البراءة ان سرور
كالخلع واورده متصلا بذلك حسنة حران ورد في جميل الدلائل على انها تقع بالاختلاف
ثم قال قال الشيخ ابو جعفر الطوسي جميع اصحابنا المحصلين من تقدم وناخروا على ان الفرق في
البراءة لا تقع ما لم يبينها بطلاق وقطع الكلام في المسئلة بذلك وظاهرنا ان الخبرين والتو
في الحكم مع ان الاجامات المعاضدة لنقل الشيخ عديدة وقد يحصل منها ومن تتبع الصاوي
العلم بتحقيق الاجماع على ما هو المعروف بينهم فمن لم يعول على الاجامات المنقولة في هذه المسئلة
تكيف في غيرها ومنها مسئلة عدم جواز الحكم بكتابا في غير نقال في الجامع ابتداء من و
تعرض لحكم المسئلة قال شيخنا ابو جعفر الطوسي اجمع اصحابنا على انه لا يحكم بكتابا في فضيلة
بيئية ولا بلائبية وحد ولا غيره لافضا يقصرها ولا يقصر اقصر على ذلك بلا تعرض لواقعة ولا

لم يوجب في ان الاجماع

في كتابه

عنه جملنا

مخالفه ومنها مسئلة اكل المارة من الماء فقال في المرقفة او لا يجوز اكل الجوارق منها على قول جماعة
 من اصحابنا وادعى بنو ذرير على جواز في كتاب المكاسب الاجماع لو يكن قصد اليها ثم ذكر كلامه
 كتاب الاطعمة وحكى عن بعض اصحابنا القول بعدم الجواز قال هو الصحيح ثم نقل كلام المصنف الشيخ
 والطبري ولم يقل دعوى الشيخ في الخلاف لاجماع على الجواز ايضا واستدل موقعا على المنع بالامس
 وجعله هو الاصل ثم استشهد له بالخبر الصحيح الدال على عدم جواز الاخذ مع انه يحصل الحمل على الحمل
 ولا كلام في حرمته ثم ذكر اربعة من اخبار الجواز اجمالا وشار الى حال ما سئلهما والى انحصار دليل
 الجواز فيهما ثم قال واذا كان الامر كذلك وجب ترك هذه الاخبار لضعفها والرجوع الى ما
 قد بناءه فنعرض لحال الاخبار ولم يشتر الى حال الاجماع المنقول لم يقيد بشيء مع انفسنا بما
 وبغيرها مما بين في محله هذا القوي شامدا على عدم قوله بتحجته ومنها مسئلة بيع ام الولد
 فقال في المرقفة واذا قلنا وحدث خطأ منسبها بالخيار بين ان يفسد لها باقل الامرين
 من ولد له وفيهها او يفسد لها الى غيرها فان شاء او باعوها وان شاء استرهما فان قال
 الشيخ في المبسوط كتاب بيعات الاول في الثالث من مسائل الخلاف في كتابها ان الاولاد
 مستند لعلية باجماع المرقفة ثم اورد في بابها ان على ان جناها بام الولد في حقها لتاسر على
 سيدها فان كان من غيرها لم يستند لعلية لاجماع وليس هو المستند له في الحكم بالجواز
 بل غيره فاما قوله في محله او ما يفتقر من باب المبسوط عدم الخلاف في ان جناها على
 ما رواه جماعة من اهل في موضع اخر منة ومن اختلف في الخلاف في انهما يتعلق برقبتهما وبقية ذلك
 ابن ذرير في الشرائع وليس هذا موضع تحقيق ذلك ومنها مسئلة كفارة الاضطرار فيهم ترك
 ونقص لتدراوا لهما فقال في المرقفة انما في الجميع عتق وصيام شهرين او فدية لم يستعمل في
 التحريم حكى عن المرقفة في الوصليات في خلفا لتدراوا كان باضطرار يوم وجب بمسومة نعتا
 بالشد ففعله كفارة اضا وشهره فان كان كان بغير ذلك فعليه كفارة فبقية قال والجواب
 اجماع المرقفة ثم نقل عن الكراخي انه ذهب الى انها كفارة الظهار وكلامه فسادا في
 مخالفته لاجماع ومنها مسئلة ان يقيم عليه الحد وتيقن فقل في المرقفة عن بنو ذرير انه قال
 في ذكره وطى البهيمة والميتة وما دبر يجب عليه الفداء الثلاثة لاقاها بما هنا ان صاحب
 الكمية يصلح الثلاثة وادع عليه بان الاجماع على ما ذكره بعد دليل الاولى ان يستعمل في ذلك
 مبارءه عند الرحمن بن يوسف عن الحسن المافضة قال اخذنا لكنا تركنا اذا اقيم عليه الحد

هذا كتاب
 في الجوارق

كتاب
 في الجوارق

كتاب
 في الجوارق

كتاب
 في الجوارق

كل ما ذكر في الأصول
كل ما ذكر في الأصول

فقلنا في الثالثة ولا يخفى ان ما ذكره في معظم الاجامات المنقولة في مسائل التنزيل فاذا
طعن على مذهبها با دغاة المتعد وكيف يعول نقله فهذا جملة ما حضر من عباد الله في الباب
وهي ما سبق ظاهره الالة على ما قلنا بالا دينا في منهم لعلامة طاب ثراه وهو ان صرح
كتابي النهاية في الاصول بحجة الاجماع المنقول بخلافه لا انه قال ذهب من صحابنا الى ذلك
فيما وقعت عليه لم ينقله هو عن احد من سبقه منا بل ذكر في النهاية العامة خاصة اختار من ذلك
القولين بالحجة وساق ذلك الفريقين على ما هو المعروف بينهم واتجه على مختارهما هو ظاهر الضعف
ثم ذكر ان الظهور في هذه المسئلة للعرض من الجانبين مقتضا العدل من الحكم بالحجة
الى الوقت ولم يفرق فيما ذكر بين طريقي العامة والخاصة في الاجماع ولم يخص احد القولين باحد
الفريقين ولم يجعل لاحدهما رجحانا بالنسبة الى احد الطرفين وهذا كله يقتضي احتجنا
عنده حيث لم يعم قول الامام بعينه انما هي باعينا نقل السبل لكشف هو الاتفاق والعبر عند
الجميع لا باعينا ونقل المسئلة لكشف المختص بالامامية وهو قطع الناق على سبيل الحدس
بقول المعصوم ليدخل نقل الاجماع بسبب لك في بابنا بخلاف الرواية وان لم يكن بطريق السماع
الشاهدة فيكون تقيمه الى المحصل والمنقول بما هو باعينا السبل المشتركة بين الفريقين ان
اختلفوا في جهة الحجج فمما معا لا باعينا السبل المختص بنا ولا باعينا المجموع ومن ثم لم يفرق في
كتبه القديمة ولا غيره بين الاجماع المنقول بلفظ الاجماع الذي هو حقيقة عرفية في المقصود
والمنقول بلفظ الاتفاق ونحوه مما لم ينقل عن معناه وهذا وفي كتابه حكم اجامات خاصة
كالجماع العترة واهل المدينة والطفاء والاجماع السكوني وغيرها على نحو ما اوردته العامة
ان خالف جميعهم وبعضهم في حكم كلها او بعضها ولم يرد بنسبة الحكم الى العترة او الخلفاء الحقيقيين
الاجماع الاما اردوه لا غير العترة في العناوين هو المعروف بالتنق عليه بين الفريقين وقد
جرت على هذا طريقتهم في الحقيقة الشرعية وغير ما كما هو ظاهر في التبريد في بعض ما حكى
لم يعرض في العلم بصره فاطع وما يشهد بما قلنا انه صرح في الاصول وكسائر الامامية بعد ذلك
اقوال سائر الامامية والامة مع خروج الامامية عن العلم بقوله ولم يفرق هو ولا غيره في اذا
كانوا طاعين بالحكم او طائنين به مع ان لظاهره عند الاتفاق هو الاول غلبا فعلم ان قطع سائر
العلماء باجمعهم لا يكون عنده ولا عند سائر الامامية حجة قطعية ولا لينة على غيرهم فكذلك
في قطع واحد منهم اذ لم يكن بطريق الرواية المستندة الى السماع والمشااهدة وصرح ايضا الكثير

الخاصة العامة بعدم جحده الاجماع التكويني بقول مطلق ولو كان في زل المتحاطة وكذا قول
 الصحابي الذي لم يعرف له مخالف وغيره مع عدم العلم بالاتفاق وكونه الانام وكذا اجماع ائمة
 المدينة والخلفاء الثلاثة واكثر الامة والعلماء ونحو ذلك مما هو مدكور في عملة توفيقنا حديث
 الفريقين في شيء من ذلك بيننا اذا كان الحكم عن قطع او غيره مع ان لقطع فيما ذكره غالب المحصول ولو
 من واحد فنحن نجهه جميع ذلك واخراجها من الادلة الشرعية القطعية والظنية بقول مطلق ان
 شاهد على ما قلنا كما لا يخفى مما يشهد به ايضا انه صرح كثير من الامامية وجماعة من العامة بانه
 لا يخصص المومنون قبل الراوي ان كان صحابيا وذكر في الاستدلال على ذلك رد دليل القائل
 امورا منها انه يحمل عدم علمه بالخصص على جهة الضرورة وان يجوز توهمه ما ليس بدليل لا
 ولا طعن عليه بذلك فقد يكون دليل التخصيص قطعيا عند الراوي ان لم يكن عندنا قطعيا
 فان لا دلة لا يجب لشا فيهما في الوفاة والضعف عند المستدلين بنا وصرح ايضا بانه يقبل
 قول الصحابي في اخرجه عن اخرون لا ينافي انه ناسخ منسوخ سواء عين الناسخ واهم وصرح ايضا في
 مباحثه اخبارا بانه لا يغير في الخبر الجاهل الراوي على حد محمله بل يجب على المجتهد النظر في ظاهر
 له وجه يوجب تعيين غيره في ان يرد له والا كان تعيين الراوي صالحا للترجيح ولا يخفى ان
 لذلك تمامه لان خبره في حق المعاني بالامارات او جهة اللظن بها مطلقا وليس كذلك نص
 الاحكام قال ولو كان ذا امر في حق وخبره الراوي على غيره فذهب الشافعي الكرخي اكثر منها
 الى وجوب اعلل على انما امره وان قيل الراوي حق قال الشافعي كيف ترك الحديث بقول قوم لو
 عاصرتهم حاجتهم بالحديث احاد وهو ذلك كثير من الاخبار قال ايضا لو خالف بين الراوي
 رواية لم يفرح فيها الجواز اسناده الى طائفة دليل لا ليس به وقال ايضا ان لا كراهة في بيان
 مقتضى الخبر لا يوجب رده لعدم كونه اجماعا ولكنه من المرجحات في عند التعارض فصرح ايضا
 بان لشمس الراوية عن النبي صلى الله عليه واله الزواة عنه فانها طرأ ولم يعد منها فصرح بان
 جالساني بينه على سبيل الحديث يقولون له يسمع منه شيئا ولم يشاهدك انما لا يجازي
 الى ذلك ومع ذلك الوقت في جملة من تلك الطرق لا حاشا لعدم الشاع من الحق والاستشيان في
 المسموع من طريق النظر وصرح ايضا بان المرسل الذي صوته ان يقول لعلم الذي لم يلق الراوي
 قال رسول الله صلى الله عليه واله كذا ومن لم يلق ابن عباس مثقال قال ابن عباس لا يقبل الا
 اذا عرف انه لا يرسل الا مع عدالة الواسطة كابن وغيره من الامامة واذ من جملة الادلة على

ذلك الخبرها متواترا واحدا ولو قال الراوي خبرني من لا احصهم عدا لم يقبل قوله في المطور
 ففي الاحاد اولى ذكر من حجج القائلين بقوله ما يقتضي ان لك لظن عدلنا واسطة للجهل
 بقسمها بناء على قبول خبر الجمهور لا للاعتماد على مجرد قطع المرسل ووطنه بالسمع اصلا وصرح
 ايضا بان مدعي الضحائي غير الامام ليس حجة على غيره مطلقا وقال القائل التماسا على ان
 مدعي الضحائي في مسائل الاجتهاد ليس حجة على غيره من الخطابة المجتهدين اما ما كان غيره
 كما كان ومفنيا الا لاما يتد فان قول الامام عندهم حجة لانهم يشترطون العصمة فيه اختلف
 الاصوليون في كونه حجة على التابعين من بعدهم من المجتهدين فذهب اليه ما لا يمانيه ولا يشك
 والمعتزلة والشافعية في حدة قوله واحد بن حبل في احد الروايتين قصة الكرخي الى ليس
 بحجة مطلقا وذهب مالك بن النضر ابو بكر الرازي البرقي من الحنفية والشافعية في القول
 الاخر احمد في الرواية الاخرى عندنا الى انه حجة مقدمة على الغياص قال قوم من خالف
 الغياص فهو حجة والا فلا قال قوم ان الحجة في قول ابن بكير حجة في غيرها والحجج الاول ثم ذكر
 في ضمنه تقدير الاذلة ان قول التابع ليس حجة اجماعا وذكر في احتجاجه على مخالفته ان الضحائي يجمعوا
 على جواز مخالفة كل واحد من احاد الصحابة وان امكان الخطأ الذي هو المانع من الحجة فيها
 اتفق على عدم بقوله مشرك بينه وبين ما اختلف فيه ان كل واحد من مذاهب الصحابة حجة
 يستلزم عدم كونه حجة لان كل واحد منهم يعتقد حجة ما ذهب اليه بطلان ما ذهب اليه الا
 ثم اندمع ما نقل عن العامة من المذاهب التفاصيل الفاسدة لم ينقل عن احد منهم فضلا عن الحجة
 فربما بين كون حكم الصحابي والتابع عن قطع او غيره ومقتضى ذكره من الاجماع على انه يكون
 قول التابع حجة مطلقا لا قول الضحائي على الصحابي تخصيص الخلاف بغيرها وتبصيل
 بعضهم فيه بين مخالفة الغياص موافقة وغير ذلك مما يطهر من النظر في دلالتهم هو انه لا فرق
 عندهم بين كون الحكم عن قطع او غيره فمن ثبت حجة بطلانها من نفاها فكذلك لا فرق
 بين ما كان عن قطع وغيره مخالفة لاجماع علماء الامم كاذقا ايضا ان غير المجتهدين كما حكم
 عن حق من قبل الاجتهاد فان كان قد سمع منه مشافهة جازلة العلم لغيره ايضا وكذا لو
 سمع من مخبر ثقة عن المجتهد وان كاتبه به فالاقرب جواز العلم به ان من لاط والنزير والافلا
 هذه جملة ما حضرني من كلمات العلماء في الاصول وقد ذكر ايضا غير ذلك مما شهد به ائمتنا
 واستفصا الجميع يؤدى الى هذا الاستنباط لتبيين امرين لا ينبغي ان يعتبر بهما في انسابهم

مع اختياره في الأصول بحجة الإجماع المنقول على تردّد ذلك في النهاية لم يصند ذلك
 الفروع خالبا ولم يستند إليه لانه لا يجرى على طريقة من سلف من الاصحاب في الفتح ورد في
 موضع ظهور الخلاف وعدم الاكراه بشانه والحافطة على موافقته والحاشية من مخالفتي
 انما نقف في موضع من كنهه على فتوى يقام انه هو السند فيها انما الاستناد اليه خاصه وان
 لا نختصا المستند فيه وحده ووجدنا مخالفته له مع اتحاد وتعدد اكثر من ان يخصي ذلك
 مبني على لكل وارد ولا يحتاج الى تعداد المواد وقد اكثر في كنهه من الاستدلال على مخالفته
 او غيره بالادلة الضعيفة الى ان يصلح الالتماس يدوبا لا يصلح له ايضا وذلك كالانطيا
 فيما خالف الاصل والقياس الاستحسان والشبهة المجردة والخلل الضعيف المجرع والاعتناء
 العطف الموهوم والمرسل الذي رتبته غير ينقبل لمسيله وفتوى جملة من المتعبد لا
 ستظهر سماعهم فلك وبفضل الما الطائر لتبنيها الاذهان ومع ذلك لم يتبع بالاجماع
 المنقول الا نادرا وحاشا له اشار في كتابي القواعد والارشاد والارشاد والارشاد والارشاد
 من الاجزاء وغيرها وادعى الاجماع في مواضع كثيرة جدا ولا يخفى في بعض منها فيها للاجماع
 المنقول فضلا وهذا كله يقتضي كونه عنده من ضعف الادلة وان حجته عنده باعتبار نقل
 السببية في صحيح ما صدر منه في شأنه كما سببتم من فضلا وهذا اذا ذكرنا خضرت من كلامه
 في المقام الذي ترفع شواهد الاوهام عن اولي الافهام فمنها ما ذكره في كتاب التجر في مسائل
 عديدة وتبع بها في غير فيها ايضا فقال في التجر وغيره في ذكره الفطرة ولو شئت اني
 سقطت وثقتها ولم يجب عليها على الزوج نظرها و ابن اذ ليس اخطاها حيث وجهها عليه
 الاجماع وهو غير ما انتهى قد اوضح في كتاب انتهى يضعفه بانه لم يفت به احد من علمائنا فيما علم
 ولا احد من الجمهور الا الشذوذ وكيف يخص الاجماع واتج على مخالفته في كتاب الخلف بالاصل
 ولا بل اذ ليس بالعمومات ونوردها بعد منا ولما لم يعال ولم يتعرض للاجماع المنقول اصلا
 مع ان الاصل لا يارضه بعد فرض حجته وقال ايضا في التجر في كتاب القواعد على الشيخ ولا يخفى
 الاجماع على انه يكفي في رمضان نية واحدة من اول الشهر كله ولا يحتاج الى تجديد نية كل
 ليلة اذ عرفت هذا قال الاول تجديد فكل ليلة ان قلنا بما ذهب اليه من قال وعلى قولنا
 لو فاته النية من اول الشهر لم يضره ولا غير هل يكفي بالواحدة في ثانی ليلة او ثالث ليلة غير اني
 الشهر لا يوجب عدم الاكتفاء ولا يخفى ان ظاهر التوقف الحكم بالاكتفاء بل الميل الى عدم

مع صدور دعوى الاجماع فمن مثل هذا في الفاضلين غيرها كما يفيد ما بين هرة واعتضا
 بالهرة القدمية الظاهرة وخلوه عن المعارض المقام وبسببه نفسه الحكم في انتهى المذكور
 الى اصحابنا وظاهر اتفاقهم عليه لان كالمه فيهما من اقوى الشواهد على ما قلنا فانه في
 انتهى عن الحكم ولا الى اصحابنا وجماعة من العامة ونقل الخلاف فيه من جمع منهم خاصة كفى
 بسببه الى الاصحاب عن الفتوى به واتبع عليه بلفظ لنا كما يتجوز به دائما على مخارجه ثم وورد دليل
 الحالف احاب عنه قال بعد جميع واعلم ان عندك في هذه المسئلة اشكالان الاول ان السائل
 ايام شهر رمضان وصيامها عبادات منفصلة ولما لا يبطل البعض بعضها الاخر بخلاف
 الصلوة الواحدة واليوم الواحد وما ذكره اصحابنا في في حجاجهم قياس محض لا يعمل به بعد
 النص على الفرع وعلى علته لكن الشيخ والمتن في دعينا هنا الاجماع ولم يثبت عندنا ذلك الا
 بتجديد النية لكل يوم من ليلة وان قلنا بالاكتماء بالنية الواحدة فاقول الاول بتجديدها
 بخلاف ثم قال لو نذر شهر معين او اياما معينه متتابعة لم يكف فيها بالنية الواحدة
 اما عندنا فاعدم النص ثم ذكر وجه الفرق عند غيره وورد الفرع الذي ذكره في الخبر و
 اشار الى جوهره علمها ثم قال لكن هذه كلها قياسات لا يعتمد عليها انتهى قال في
 المذكور جوهر اصحابنا في رمضان صومه بنية واحدة في اوله ثم نقله عن جماعة من العامة
 وذكره ليهم عليه ثم حكى عن جماعة اخرى من العامة عدم تجوز ذلك قال وهو الوجه علمه
 بخوما في انتهى ثم حكى عن الشيخ والمتن دعوى الاجماع على الاول واقصر على ذلك لانه
 يعتد به بل افي بخلافه ولا يخفى انه اذا لم يظهر فائدة لحيمة الاجماع المنقول فيما نقلنا ولم
 يقر مع تعدده وصدوره من ولت الاساطين مقام خبر واحد عندك في مثل هذه
 المسئلة مع ما ذكرنا من ظهوره متى يكون كالخبر احيى يستغنى عنه بوجود دليل اخر هو الخبر
 يصلح للتأييد له حيث يمنع وجود الخلاف الفادح في النقل اذ ترك لوجود معارض من جنس
 او غيره هو اقوى منه لاهذا ولا ذاك ولا ما ذكرنا فاذا لا يكون تجده ابدانا القول بكونه حجة
 مع منعه فيما ذكره كلام ظاهر في رسم صور الحقيقة اصدلا كما لا يخفى يقرب من كلامه في
 الكتاب بين كلامه في المختلف فانه حكى ولا عن الشيخين المتصفي سارا والى الصالح الاكفا
 بنية واحدة وقال الفرع المنع واتبع عليه بان صوكل يوم عبادة وكل عبادة تغفر الى توبة
 حكى عن الشيخين وعن المتصفي في الترتيبا ولا نصنا الاحتجاج بالاجماع واجاب بمنع الاجماع

الشيخ
 ابن
 ابي
 عمير
 عليه
 السلام
 في
 الخبر

مع انه ما نقل خلافا فيه من الامامية ونقل عن المرتضى التصريح بعدم اخلافهم فيه وعدم
روايتهم خلافا وقد اتفق ايضا بالمنع في الانشاء والقواعد لا يحضر في كلامه الشيخ في التمسك بالحق
ووافق الجماعة في التمسك ولعله ليدلهم ولا جاعلهم المحصل لا المنقول لان الاولين يختلف
حالهما باختلاف الانظار بخلاف الثالث فلو كان هو المسند لا تفتت فتاويه على فقهنا لا فقه
في كركبته الى خلافه وقال ايضا في التحرير وطى في مرجع بهيمة ولم ينزل قال الشيخ النص فيه وجب
الغضا خاصة للجماع دون الكفارة ومنع ابن ذرير من الغضا ايضا وفيه قوة انه قد
صرح في كتاب الطهارة بان لا قرب عدم ايجاب الغسل يلزم عدم وجوب الغضا ايضا حكمه في
طهارة القواعد ايضا بعدم ايجاب الغسل وهو ظاهر لا ريب فيه في طهارة المنهات يظهر من
طهارة التذكرة التوقف في ذلك لانه في كتاب الصوم حكم ايضا بالعقد وقال ذلك في صوم
القواعد والمنهات طهارة المختلف وصوم فحمله في الاول مما يفسد الصوم ويوجب الاقطا
وحكم بان الجماع الموجب للغسل موجب للقضاء والكفارة ومتضمن في كركبته لثلاثة وقال
في الثاني فساد للصوم يمنع وجوب الغسل قال وجبناه فسد صوماً لا يجنب ولا فلا ولا
الشيخ لا يوجب الغسل ويفطره الا في الحكم بايجاب الغسل لا في الاقطا لانه في حيوان في فحمة
تعلق الحكمين به كالماء ثم ذكر بعد ذلك في موضع اخر منه نحو ما تقدم عن التحرير
بعد نقل قول ابن ذرير هو قوي وهو مقتضى اضطراره في الحكم وقال في الثالث ان
الشيخ قال لا نص فيه فينبغي ان يكون المذهب ان لا يتعلق به غسل لعدم الدليل القوي
عليه والاصل براءة الذمة ثم حكى عن المرتضى انه قال قولا في احتجاج على حكم وطى بربا المذهب
على ان اصحابنا اوجبوا الغسل بوطى مرجع بهيمة وذكر كلامه ثم قال والا هو في عتق وهو
الغسل لانكاره على ان يعلل ايضا فانه يدل عليه قال في الرابع بايجاب التلثة وحكى ولا من الشيخ
في المبسوط ما يقتضي ان الظاهر من المذهب ان مع تردد منه فيه وعن الخلاف انه ليس لا يوجب
فيه نص لكن يقتضي المذهب ان عليه الغضا لانه لا خلاف فيه واما الكفارة فلا تلتزم الا بالاصل
براءة الذمة ولم يوجب عليه الغسل ثم حكى خلافا بين ذريرين اجمع على تحريمه بان الغسل مطلق
الجنابة وهي علة لفساد الصوم واجبا للغضا والكفارة فاذا حصل المغلول على جواله
فيه وجود المغلول الغرض قال ومن العجب قول الشيخ النص فيه ثم ادعى الجماع على وجوب الغضا
ولا يخفى انه لم يعتمد في شيء من فتاويه على الجماع الذي هو الظاهر من كلام الشيخ والمنص

هذا هو الحق لا يخفى عليه
في كتاب الطهارة

جعل في الخلاف دعوى للاجماع وهذا كله يعني عما قلنا وقال في التحرير ايضا في كتاب البيع قال
الشيخ لا يدخل التصرف خیارا والشرط اجماعا وعندك فيه نظرت قال بعد تفصيل الكلام في العقود
ما يقتضي ثبوته وهو اختياره في سائر كتبه وقد نقل دعوى للاجماع في المختلف عن المحقق ايضا
مع التعليق بان من شرط صحة عقد القبض ردء بان الاجماع ممنوع والتعليل ليس بجديد
لقد نقل الاجماع ابن قريظ ايضا في الخلاف عنه في مقام الاحتجاج لم يعسا هو بشئ من هذه الا
جماعات وقال في التحرير ايضا في كتاب الحوالة اذ قال البائع اجنيبا بالثمن على المشتري ثم رد
بالبيع حمل بطلان الحوالة ان كان الرد قبل القبض لسقوط الثمن فيعود على البائع بدنيه و
يبرئ المشتري البائع ورجع المشتري على البائع بما دفعه الى الاجنبي واحتمل الصحة وذكر الشيخ
انه رافق وهذا لا يقتضي الحكم بالصحة فضلا عن التعويل فيه على هذا الاجماع وقد حكى اولائه
الشيخ كرمه بالبطلان ثم سطر فيه لم يرد بطلان تجده بعد الحوالة للاجماع وحكم في لا رثا
بالصحة واستقر بها في القواعد لتعلق الحوالة بغير انفاذين لا للاجماع وقال في التحرير ايضا في
كتاب اللقطة وما الفاء وكأب الجعفة السالم السقينة فالقربان له لخرجه ان فعلوه ان مؤنثه
الاخراج له فالوجه انه لهم ولا اجرة لخرجه مع التبرع ولو انكرت السقينة فاخرج بعض المتابع
بالعوض اخرج الجعفة ما عرفت فيها فني واية عن الصادق ع ان ما اخرج الجعفة له وما
اخرج بالعوض فهو لخرجه ادعى ابن ندريس لاجماع على هذا الحديث انتهى قال في كتاب الفضل
بعد ذكر الحديث تمامه قال ابن دريس ان ما اخرج الجعفة لخرجه لا يصح ما تركه اصحابه ليس منه
فولن وجده وغاص عليه لانه بمنزلة الباع كالبيع يترك في غيره كالا ولا ماء من جده فانه يكون
لواجه وادعى لاجماع على ذلك انتهى هذا لا يقتضي الحكم بذلك فضلا عن التعويل فيه على
نفس الاجماع المنقول وصرح في المذكور فيما لم يقدره وكان الجعفة من السقينة خوفا من الغرر
انه لخرجه واقصر في مسئلة انكسار السقينة على كراهية الرواية ونقل خلاف بعض العامة في ذلك
ولا يحضر في كلامه في ذلك ولا يحضر في كلامه في سائر كتبه قال في التحرير ايضا في كتاب
الفضل قال الشيخ لو حصة سقوط حائط جاز ان يستند بجذع الغير بغيره وانه واجب عليه لاجماع
وفيه نظر وقال في المختلف قال الشيخ في المبسوط اذا خاف وقوع حائط جاز ان يأخذ جذع غيره
بغيره ويستند به لاجماع فيه نظرا لانه تصرف في مال الغير بغيره فلا يكون سائعا ولا يخفى ما
ما في ذلك من الدلالة على عدم الاعتماد على الاجماع المنقول مع عدم وجود المعارض المصنم

حكم في الخلاف
اجنبي على المشتري
البيع بالعب

منها وان كان بعد القبض
بشئ لم يبرئ

حكم في التحرير
الكتاب

حكم في التحرير
جذع الغير

قال في البحر الرضائي كتاب الوفاء يجوز بيع الوقت بقال وان كان ذراوا لم يرد مثله لو بيع خلفه
 اربابا لو بيع بحيث يحسن خرابه جاز بيعه على رواه طائفة وقال ابن دريس لا يجوز بيعه بقال على كل
 عبث ان لم يرد لا يجوز بيعه جماعة وان الخلاف في غيرهم قال لو فسخ الجواز لبيع اربابا فسخنا
 بالكلية ولم يتمكن من ثماره ويشترط في بطلانه ما يكون وقتا كان وجهه وقال في كتاب البيع يجوز
 بيعه فاذا اتى بقاءه الى خرابه او خسر وقع فسخه بين ارباب مع بقائه واختلفت في سائر كتبه
 ولم يذكر الاجماع المنقول في شيء منها وحكي في الخلاف المذكور عن المرتضى في ضمنه نقل الاقوال
 افراد الامامية يجوز بيعه صورته لم يذكر اختصاصه بالاجماع ولا الاحتج به لا عمل به فساد
 فيها ولا في سائر كتبه ولم يتعرض لسائر الاجماع المنقولة في الباب هذا كله يعرب عما ذكرناه
 قال في البحر الرضائي كتاب الشهادات يقبل شهادة اهل الذمة خاصة في الوصية المال لا غير
 بشرط عدم العدول من المسلمين ثم قال ولا يشترط السفر والغربة ولا اشتراط رواية مطهر وقال الشيخ
 في مبسوطه لا خلاف في ان شهادة اهل الذمة لا تقبل على المسلم الا ما يفرق ما صنفنا في الوصية
 خاصة وحال السفر عند عدم السابغ قال وقول الشيخ هنا وهم بشرط السفر وعرض لك في الخلاف
 الى لا سكا في الوجه وحكم بخلافه وهو اختياره في المواضع والارضاء ايضا يظهر من ابن هرون في
 الغنية بشرط السفر فنسبته الى الامامية وهو مقتضى ظاهره وكذا من الاختلاف فلم يقل القائل
 بالاجماع المنقول مع جميع ذلك وقال في البحر الرضائي كتاب الديارات في الحاجين معانصف
 الذية وفي حديثها ربعها قال واذا غيبت اربابا عليه الاجماع ثم حكى عن الشيخ في المبسوط ما يقتضي
 يجب عندنا فيها الذية كاملة قال لا اصل ما ذكرناه ولا وان كان الحد يثبت الدال على ان كل
 ما في الانسان منه اثنان فقيمة الذية بذلك عليها على الثاني فله الاول وهو الثاني
 كقيمة ايضا والثاني محذور الغنية والاصباح وفي الاول دعوى الاجماع عند كذا يشترط فيها المبسوط
 ايضا وقد اعتمد العلماء على النص الدال على الاول لا على الاجماع المنقول ولا سماع معانصفا
 ذكره بما كان نقله خلاف الشيخ لا بد على ابن دريس في هذا جوابا ما حكي من الاجماع المنقولة
 المذكورة في الخبر مع ان الوجود بينهما في كتب من تقدم عليه كثيرا من جعل في كتبه منها هو المحذور
 فتدبر المحذور كثيرا من مسائله قد استعمل الخبر على كتبه من الاول ودعوى الاجماع المنقول
 كثيرا ومع ذلك امرهم عن المنقول لا يرد وهذا كله يقتضي ما ذكرنا كما لا يخفى منها ما ذكره في
 كتاب المنتهى في كثير من المسائل غير انما يفتقر في بعض ما في غيره منها انما اقل في المنتهى كتاب

المنتهى في البيع

المنتهى في البيع
 في كتابها اهل الذمة
 خاصة في السفر

فتدبر في الحاجين

كل ما في المنتهى

بعض الاخبار واستدل الشيخ في الخلاف على ذلك باجماع الفرقة وهذا لا يقتضي القول على ذلك
 كما هو ظاهر وذكر في حكم غسل الجنابة انه يجب لنفسه ولغيره استدلال ابن ذرير على انما يجوز
 او طه ان الوجبة الوجوب انما هو كونه شرطاً في صلوة واجبة على المكلف لاجل ما لا يجب بدونها
 ورده بالمنع وقال هل عمل النزاع الا هو فكيف يدعى الاجماع فيه ذكر في حكم اجماع الخيصة
 الجمل انما اعدية اختار منها فيه وفي سائر كتبه الاجماع مطلقاً وحكى عن الشيخ في الجمل انما يرد
 الاجماع على ان السنين يحملها التحيض انما الخلاف وقع في غير ما ورد به بانما انما هو الاجماع و
 اعرض في المختلف عن ذكره وذكر في المذكور ولم يعذب ذكر في المشايخ ايضا الخلاف في الاصل في
 وجوب الكفارة في وطى الخائض اخبار هو فيه في سائر ما وفتنا عليه من كتبه الاستصحاب ثم
 حكى فيه عن المرتضى والشيخ في الخلاف انما اجماع على الوجوب بالاجماع ورده بانما انما هو
 كيف يدعى فيه ذلك وفيه ما فيه من الخلاف مع انه لم يقل الخلاف صريحاً في الاصل في المختلف المذكور
 الا عن الشيخ في النهاية وقد نقل عنه في الجمل والمبسوط والخلاف هي مناقرة في التصنيف عن
 النهاية انه قد حكم بالوجوب مدعيًا في الخلاف الاجماع عليه نقل ايضا عن المرتضى كذلك عن
 المفيد والصدوقين نقله في المختلف عن ابن البراج وابن ذرير ابن خزيمة ايضا وهو اختيار ابن
 زهر ايضا مدعيًا عليه الاجماع كابن ذرير على ما حكى عنه قد اعرض في المختلف المذكور عن ذكر
 الاجماع صا بالكتبة ومن المعلوم ان ما يكون عندنا من خبر الخبر الضعيف العالي استدلاله
 ان يصل امره الى هذا الحد فيعرض عن ذكره مع انه الحاجة اليه في الاحتجاج بضعف الخبر
 وتعدده وصدوره من هؤلاء الاساطين الذين لا يوجد في رواة الاخبار وسامهم وبردرة
 بعدم تحقيقه ومنه في محل الخلاف مع شدة دونه وجوه صاحبه عنه فان لم يكن في البنية بغير
 التحقيق والتحصيل فيمكن جهة البنية بالنقل الذي هو كالتواتر ولا سيما مع ما نقله من الروايات
 الخافعة بحجج واهل الخلاف وكما فتح اخبار الاحاد ومن المعلوم انه لا غالة في ما يشاع وذكر هذا
 كله واضح شامدا على ان ذكرنا قال ايضا في المتن في حكمهم خارج قبل الولاة قال الشيخ في
 الخلاف ليس يحض منعوا على الاجماع على ان الحامل المستبين حملها التحيض يحملها نازعا
 في ذلك سقط هذا الكلام عندنا وذكر في ستمال الشيخ عند الضرورة اقول الا صاحب ذلك
 واختار هو فيه وفي جملة من كتبه الاخرين على تفصيل في ذلك وحكى عن ابن ذرير انه استدلال
 على المنع منه مطلقا بانقطاع الاجماع على ان ليقم انما يكون بالارض والخلق عليه بها التلميح

عن أبي عبد الله عليه السلام
 في الرجل يخطب في الصلاة
 فيقول يا أيها الناس

عن أبي عبد الله عليه السلام
 في الرجل يخطب في الصلاة
 فيقول يا أيها الناس

عن أبي عبد الله عليه السلام
 في الرجل يخطب في الصلاة
 فيقول يا أيها الناس

عن أبي عبد الله عليه السلام
 في الرجل يخطب في الصلاة
 فيقول يا أيها الناس

عن أبي عبد الله عليه السلام
 في الرجل يخطب في الصلاة
 فيقول يا أيها الناس

ليس حادها فلا يجوز التيميم به لا المسح ايضا لان لما حوذا فما هو الغسل خد ما جرى على العضو
 المضلول ورد بان الاجتماع تمام الغسل على التمكن من استعمال الارض على هو المضطرب لم سلم
 تحقده سلمنا لكن لم لا يجوز استعماله على سبيل الدهن الامران توجبه الغسل لكن مع الاختيار
 اقامه الضرورة فالأو ذكر في المختلف بخلاف ابن دريس من دون تعرض لا دغامة الاجتماع على ما ذكره
 قال في المنتهى ايضا في حكم الصلوة مع النجاسة بعد نقل اختلاف الاجناب والاصطحاب ذلك ان
 ابن دريس دعى الاجتماع على جوب لا عاده على النجاسة مطلقا ثم قال هو الى القول بوجوب
 الاغادة عليه في الوقت خاصه واختاره في جملة من كتب مع انه لم يقله الا على الشيخ في الاستنباط
 في مقام الجمع بين الاخير وقال انه ياتي ما ذكره في سائر كتب قد احتج في المختلف بعض كتبه
 ابن دريس للاخبار لا الاجتماع بل لو يذكر فيها اصلا مع انه دعا ابن هزم ايضا كذا القاضي
 شرح المحل على ما حكى عنه وذكر في المنتهى ايضا في حكم من جاز في الصلوة ما روى فيها نجاسة ان
 الشيخ حكم بطلان الصلوة في المبسوط كما هو من ذهب كثر الجهم وقواه في الخلاف قال قال
 ليس له اصطبا فيه نص معين الذي يقتضيه المد كسب لا يبطل الصلوة ثم استد عليه بالاصل
 وقال لو قلنا بالبطلان كان قويا للاختياط وللإجماع فان خلا في هزيمة لا اعتدلت به وروى
 عليه لعل المدان في دغامة الاجتماع نظرا لان يكون المراد به اجتماع الجهم واذا قد ذكرنا له في خلاف
 فيه نص ذلك غير جهم عندنا وعندهم وقال في المختلف لظاهر من مراد الشيخ والاجماع هذا الاجتماع
 ضمها العامة لا من بين ولا انه نص لنا فيه وقد اختاره هو ايضا ذلك لا الاجتماع المضلول بل غيره
 وذكر في المنتهى ايضا في كتاب الصلوة اختلاف الاصطحاب بعين الصلوة الوسطى والجماع فيه
 وفي غيره انها الظاهر حكم من لم يرضى به احتج على كونها العصب لاجتماع الشيعة عليه جاب عنه
 بمنع الاجتماع لانه لا يتحقق مع وجود الخلاف ولم يذكر دعوى الشيخ الاجتماع على الاول ولم يثبت له
 به ولعله لما ذكر ايضا ومن ثم تركها معا في المذكور وقد اوردنا في المختلف ولم يرح شيئا من ذلك
 الفاضل في الجواهر الاجتماع على الاول ايضا وذكر في المنتهى ايضا اختلاف الاصطحاب في السبلة وكى
 قول الشيخ بالتفصيل المعروف استدلاله عليه بالاجماع ووجهه منع بثبوت الخلاف ايضا
 في المختلف عليه بان الخلاف فيه مشهور مع انه مدح كتب كثير من المدعي ودعوى الاجتماع فيه
 اولها لقول من كثير من الاجاعات لهذا ولا السعول وذكر في المنتهى ايضا في الصلوة خوف
 الكهنة قولين للشيخ احدهما الكراهة كما في النهاية والاستنباط والمبسوط والمحل الثاني عدم

بطلان الصلوة في اجتماع
 في النجاسة

بعين الصلوة في الوضوء
 بعين الغسل

عام في الصلوة
 خوف الكهنة

بجواز مع الاختيار كما في الخلاف وقد اعتمدنا سندنا على الثاني بالاجماع ورد به بالنسخة والكتب
يصح دعاء ذلك منه مع مخالفته فيما ذكرناه من شدة لان يكون المراد بقوله لا يجوز والكرهية عليه
كثيرا المستعمل في هذه النسخة في هذا الخبر ورد به في المختلف قال ان الاجماع لم يثبت على الخبر
وكتب ابي الشيخ ذلك واكثر كونه مشتق على الكراهة دون التحريم وقد استدل في ذلك بغيره ولم
يذكره اصلا وذكر في السنة في ايضا في كنف القلوة فونى الكعبة قولين للشيخ احدهما ما في التنايد
الخلاف من ان يصلح من رتبها موصفا الى بيت المقدس بالاياء واما ما في المبسوط من جواز
الاياء به فابن يدرية شيئا من رتبها وحكم عندنا في صحيح على الاول بالاجماع وخبر عبد السلام عن الرضا
في هذا السؤال الثاني على وجه اللزوم واجاب عن الاجماع من نوع منها خصوصا مع ما ذكره في
وعن الخبر بانه ضعيف لا يترك شاة عنوا دل على الامر بالقيام والركوع والتجود واستقبال الكعبة
طورد الدليلين في المختلف واجاب عن الثاني بخبرنا ذكره لم يعرض الاول على ما في النسخ الموقوفة
عندي ولعله لوضوح الجواب عنه على ضرب منه في نظاره مع انه لو كان حجره عند بمنزلة اصل الاجماع
واعلاها سندا لكان تركه لغو بان يترك وجه المحملا بحجبا سكر افضل ان لا يترك كما ذكره في
فقررت ذكره هنا في التذكرة وعرض الخبر جوابا خاصة وذكر في السنة ايضا ان الذي تخاره
جواز القلوة في السجدة استهزاء لا خاديب لذل عليه عمل اكثر الاحباب بها ثم قال وادعى الشيخ
في المبسوط الاجماع على جواز الصلوة في السجرات الحواصل فهذا يدل على جواز ذلك عند
الكثرة لا سيما في هذا بعرضه على الاجماع المتناول حيث يكون حجر من جهة الكاشف لا
المكشوف وهذا مستبعد على كون الجواز مذهب الاكثر اما دعوى الاجماع في محل الخلاف على
ذلك فهو احد الوجوه التي ذكرها الشهيد والجمع بين ما هو المعلوم المتناول الذي هو
ايضا معلوم كما يظهر من اول كلامه ليعلم ان الموجود في المبسوط المتناول مما هو في خلافه
الجواز مع انه نفسه خالف في ذلك في بعض كتبه فاذ غري اليه لعلامة دعوى الاجماع لا خاديب
فيه ما بناء على ان حجة باعتماد الكاشف وهذا مختلف فتواه في ما كتبه واختارنا في المحققين
وم يعرض فيه ولا في التذكرة وفيه للاجماعات المتولدة في المسئلة اصلا وهذا كله من التنايد
على ما قلنا وقال في السنة ايضا لا يجوز الصلوة في حجر المعنوس بوجوب الارادة في الثابت عليه
فونى عليها ثم استدل على ذلك بموقعه ومرويه خاصين اجاب عن الفتح بارسالها
ثم قال وايضا فقد اعتضد في عمل الصحابة ان كثير من خطبائنا ادعوا الاجماع فاما لم يستدل

تفقیہ اسلامیہ

وَأَقِمِ الصَّلَاةَ فِي بَيْتِكَ
وَأَحْصِ

باطل واجاب عنه في المختلف بعد ذكر ادلة السقوط بان لا دلالة لذكرها ما تخرج صوابها
 عن الاجماع واضطربت فتواه في سائر كتبه السقوط بخلافه في الاكثر وذكر في المنتهى ايضا
 اختلاف اصحابه في عدد قسوس الجماعة ومحلها واخباره هوفيه في جملة من كتبه النعد وفي المختلف
 الاخبار لكنه في التركة الاولى وذكر في المنتهى دعوى ابن دريس لاجماع على الاخذ بكتلة
 الصلوة ولم يعتد به وفي المختلف دعوى الشيخ لاجماع على النعد وورده بان لم يثبت لم
 يذكر شيئا منها في التذكرة وذكر في المنتهى ايضا ان المغيرة لو عدل الى تبة الانعام امكن ان
 انه لا يوضح ذلك وذكر دليله ثم فصل عن الشيخ انه قال في الخلاف يفتقر ذلك ولا يفي فيه لاجماع و
 اقتصر على ذلك الا انه ذكر ما يقتضي لبنا على الاول وذكر في التذكرة قول الشيخ والسكند
 بالاجماع والاخبار وغيرها وتعرض لادلة القولين وسكت عن الاجماع وبظهر منه الميل الى
 القول بالجواز واخباره في المغيرة والقرية المنع وذكر ايضا في المنتهى خلافا لاصحابه فيها
 بعد دخول الوقت ومضى مقدار الصلوة واخباره هوفيه في كثير من كتبه وجوب التمام
 حكمي عن ابن دريس انه اخرج على وجوب نقصها لاجماع وورده بان ادعى في صورة الخلاف
 هناك وهو اعرف به ولم يذكر في المختلف فضلا مع تطويل الكلام في المسئلة ولا في التذكرة
 وغيره فلو ذكر ايضا في المنتهى كتاب التذكرة لاجماع في النصاب الخامس
 الرابع هو الخمس المشهورون فحكمي عن الاكثر ان يبين خمس شيئا وعن الغالي انه يجب بنت
 محاضن وابن لبون فان نعدت فخمس شيئا واخباره في الاول وذكر له دليل عليه من الاخبار
 وغيرها واوردها هو دليل الخالف تكلم فيه وفي توجيهها الى ان قال ما بالجملة فهذا خبرنا
 لا يبار خمس ما تقدم من الاحاديث الصراح العتصية بعلى الاصحاب ثم قال قال الميرضي
 اجماع الامامية تقدم من جملة ما تعرضه وذكر فيه كالمه وتوجيه الخبر بهذا الاقتصار الى
 عماد على الاجماع المنقول والاحتجاج به مع انه قد نقله جماعة فبه لم يرضى ايضا على ما هو
 المشهور ومنهم الشيخ في الخلاف ولم تعرض له ومنه ج هو في المختلف بان يذهب الشيخ الى
 الصدوقين في الدليل والجملة والفاضي با في علمائنا الا الغالي الاستسكان ثم ذكر كذا
 الميرضي توجيهه من غير تعرض للاعتداد على دعواه لاجماع ولا على توجيهه لو يذكره فقهاء الجماعة
 ولم يذكر شيئا منها في التذكرة وعن المحقق قول الغالي لاجماعه من مقتضى الصواب لكن لم يظن
 غيره ولم يعرض لاجماعه فضلا واقتصر الميرضي على قول الاستسكان ادعى كونه مستبواه

على مقتضى الجملة والاحتجاج

جواز قول الميرضي في الزيادة

في توجيه النقص في النصاب

في توجيه النقص في النصاب

في توجيه النقص في النصاب

بالاجماع والمخبر باب فليظهر بانى كلما هم من اضطرابات الاختلاف في اجماع والخلاف
 ذكر في المتن في قول الامام في غيبنا العذلة في استحقاقه بولعه واحدا هو العادة وهو ما
 لظاهر المتن وبين القيد والدليل على حكمي عن الرضا في الشيع مستندنا ودعوى الرضا في اجماع
 على ذلك ورد به باننا لا نختص الاجماع مع وجود الخلاف وقد تقدم منع ذلك عن الحق بصا
 ادعاء جماعة آخرين له فاعلموا لم يتفضل لعامة لذلك ولما ذكر في المختلف في ذكره الاجماع
 بالاجماع صلا وذكر الاستدلال الاحتمال وغارضا بالاضلال العموم او او رخصه من
 جهة السند والدلالة والاضمار مع ان الاجماع على مقتضى مقتضى جهة اخبار عالمة
 الاسانيد فان رخصا اساطين الاضحاب بالواسطة عن الامام فهي ولي الذكر والاجماع
 الاعمال لا يعارضها الاضلال العمومات بالارتياب ذكر ايضا في المتن في ايضا هذا الغرض
 الوجبة كونه الفرض ونقل عن ابن ادريس دعوى لاجماع على اعتبار هلك نصا يجب فيه
 زكوة الزينة ورد به باننا لا نختص ذلك ولم يتفضل له في المختلف والذكرة الا ان نقل عن الامام
 انه قد ذهب مستغنى عنها واما في الشيع في جميع كنيه الا في مسائل خلافه وقال ان المصنف ما
 وافق في اخبارنا وتقدم عن الحق منعوا الحكم بوجه من من فدا دعائه في ظاهر كلامه ذكر في
 المتن ايضا في كتاب المحسن قولين للشيع في غيبنا النصائب العاد ان الخصام في المختلف
 والخبر والارشاد والقواعد والنسبة اعتبارا وحكي عن ابن ادريس عدم احتياج عليه
 بالاجماع ورد به بان دعوى لاجماع في صورة الخلاف ظاهرا بطلان ورد به في المختلف
 ايضا بالمنع قال كيف يدعى في موضع الخلاف من مثل بن بويه الشيع والى لصالح غير
 قالت ومن العجبة انه ادعى لاجماع ونفى الخلاف ايضا ولم يذكره العلامة في التذكرة صلا
 يظهر منها التوقف في الحكم لكنه لغير لاجماع طعا كما صرح به ذكر في المتن ايضا خلافا
 اخبارنا في المراد بنى القبي واجمع هو انه الامام بظاهر الاية ونقص جملة من الاخبار وقال
 بعد ذكر قائم الشيع ادعى لاجماع على ذلك هذا لا يقتضي احتياج به القول عليه ولو
 يذكر في المختلف في التذكرة صلا ولكن عن الحكم الشهير في الثاني في علمنا مع انه نفسه حكى
 في الاول الخلاف في غير ابن الجعيد وغيره وقال ايضا في المتن في كتاب الصوفاء الشيع في
 الخلاف جاز اخبارنا في رمضان خاصة ان يتقدم منه عليه بيوم او ايام ثم ورد كلامه في
 سائر كتبه وضمن مستند الاول ولم يضا بنسبة الى اخبارنا الا في المتن في المختلف وغيره

وذكر في المنهاج خلافاً لمقتضى الحكم الكذب على الله وعلى رسوله وعلى الاممة
 وذكر في الشرح من الاجازة قال وجبت ايضا بالاجماع ثم ذكر احتجاج الحري بالاصل المتك
 في الاجازة من جهة السند خيوفي الاجماع بانه ممنوع مع وجود الخلاف ثم اجاب عن الفتح
 الى احاد من الاجازة وحكم بمذهب الشرحين لذلك ولا خياط لا للاجماع ولم يذكر في المختلف
 والسند كره وغيرهما واختار فيها مذهب الشرحين فدلجنا وبعد ذلك في المنهاج ايضا مذهب
 المقتضى العالي في عدم وجوب القضاء والكفارة بذلك للاصل ولم يتعرض للاجماع ايضا
 وتقدم ما يتعلق بذلك عندنا في كلام ابن دريس كلامه في معنى في نسخة ذكر في المنهاج
 في حكم وطى الغلام مع غيره الاموال به يوجب لغيره لا به يوجب على غيره مثلما في الفتاوى
 ايضا وقال ايضا في موضع اخر انه يوجب الكفارة واستندل عليه بوجوه ثم قال وادعى
 الاجماع على ذلك وادعى المقتضى جباة الامانة على وجوب القضاء على التفاعل المفعول يجب
 القول بفك الصوم وبلزوم ان يطاره فبعد الكفارة ولا يخفى على المتأمل في طريقته في
 الاستدلال ولا سيما عند تكثير حوكمه في هذا المذهب لا سيما على الاجماع المصقول
 بنفسه قد ذكر في المختار بالاجماع ان في ادعاء الشرح في الخلاف على وجوب القضاء والكفارة
 بذلك ولم يخف به بل ارجاه الفتح الاستدلال عليه كتاب لفظا به بوجوه منها الاجماع المذكور
 الذي ادعاء هو نفسه لم يخف بالاجماع المفعول عليه فضلا لم يذكر في تذكره شيئا من ادعاء
 المنقول في مسئلة واستدل به فيها في كتاب لفظا به وقد تقدم ما يتعلق بذلك
 وذكر في المنهاج في حكم الكفارة على الجماع في شهر رمضان خبر ابن ابي عمير في حديثه عن الحسن
 المذكور في في علمنا قال وهما الزوائد وان كانت ضعيفا السند الا ان في كتابنا
 الاجماع على ما ذهبنا مع ظهور العمل بها وسبب الفتوى الى الامانة على حكمها وادعى
 ذلك لم يخف بالاجماع ان في ادعاء قول انما ذهب بقوله انما ذهب الى انما ذهب في الأصل
 الى الصغار وقد تقدم في ذلك عن الخصومة القوية بقا عدم دلالة على جهة الاجماع المفعول
 خبر الواحد بل بما دل على عدمها ثم قلنا عن السمع ان حكم التامة كما ذكر في قوله تعالى
 قال تمامه في الآية في الكفارة وفي قوله تعالى في مواضع الشرح في الكفارة بالاجماع وفي غيره
 في تمامه في الطائفة في قوله بذلك الاجماع المختار لا المسئول وهذا في قوله ما قالنا وانه
 متعدد في خلافه والتاكيه فضلا ما مضى على قوله وفيه في قوله خلافه في بعض

هذا المتن في المتن
 على ما في المتن

هذا المتن في المتن
 على ما في المتن

هذا المتن في المتن
 على ما في المتن

العائى هو ليهما ايضا لما ذكرنا فندعى في المنهى موضع الحرمان بوجوب كثرة بين على
 الزوج الى الشيخ واكثر علما انا وذكر الرواية وقال في سببها من غف ونحو في هذا في الذين
 فيه فليد ايضا لما بينا واورد في المنهى ايضا الخبرا مختلفا في حكم الامامة والامانة
 حكى احدنا عن الشيخ انه قال سادنا در مخالفت لعلنا ما يفتا كلهم ثم سنظره ثم
 الراوى من مضمونه وذكر ذلك في المختلف ايضا وهذا لا يقتضى حجية الاجماع المنقول
 عنه ولا يستعمل ما هو المتعارف بين متأخر كما هو ظاهر وقد ادعى نفسه جاع كل من حفظ
 عنه العلم على اهمية التفتيل لذي الشهوة وما يند لما ذكرنا وذكر في الاعتكاف في حكم
 الاعتكاف اخرج من السجدة ضرورة اختلاف الاصحاب فان المحرم عليه هو المشي والوقوف
 تحت الظلال والجلوس تحته واستقرب هو الاقصر في المنع على الجلوس تحت سقف او
 غيره لبعض الاخبار ثم استشكل في المشي تحت الظلال وحكى عن المرتضى انه منع منه استدلال
 عليه بالاجماع والاحتياط ولم يتعرض لقبوله ولا دونه ظاهرا بل كلامه انما في دفع الخلاف
 الا انه قصر على تحريم الجلوس تحت السقف وحكماء عن العائى المقيّد والشيخ في المبسوط واللمعة
 والحلبي لم يتعرض للاجماع اضلا وذكرهم في التذكرة وقال ان المرتضى جمع بين الحالين لم يجمع
 هو به وقد اخار فيها في القواعد والارشاد والبقعة حرمة المشي ايضا ولم يبين مستند
 واقصر في التقرير على نسبة الحكم الى الشيخ والخلف متأخر من سائر كتبه واكثرها ما لا يتوعد
 اليه لمعرفه فواء واني ربما كان منشأ موافقة للشيخ والمرتضى بعض من اخار عنهما كابن
 ادرين هو القياس على المحرم بناء على حرمة المشي عليه سائر تحت الظلال وحسن الظن ايضا
 في مثل هذا الحكم التوقيفي لذي لا ينبغي ان يصدر منهم لاعتراض لا ينافيه مضافا اليه
 على الجلوس كابن هزم وان ادعى الاجماع عليه الله يعلم وذكر في المنهى ايضا في كتاب الحج
 اختلاف الاصحاب في اشراط التجموع الى كفاية اخثار هوقية في سائر كتب العدد وحكى فيه
 على التجمع انه احتج على الاشراط بالاجماع وردّه بالنوع في صورة الخلاف ذكره في ذلك
 مع انه نقل الاشراط عن الشيخين والحلبي القاضى الطوسي وظاهر الصدوق ورد قول ابن
 ادرين بان هذا لم يدين من قبلنا احد من اصحابنا سوى الشيخ في النهاية والجل ورجع عنه الخلاف
 قال هذا يدل على عدم تطلعه لاقوال الفقهاء فان الشيخ اتبعه في الخلاف ايضا نقل الاجماع
 عليه هو اعرف منه المرتضى فعلة عن كثير من اصحابنا قلت هو لا غير الشيخ واتباعه فقد

هذا الخبر لا يثبت
 في المنهى
 في الاجماع
 في التفتيل

اشراط التجموع الى كفاية
 في سائر كتب العدد

وجوابه انه ممنوع خصوصاً مع وجود الخلاف على ان شيخنا قد ادعى اجماع الطائفة على جواز
 النقابة فكيف يصح لاحد دعوى اجماع على خلافه والشيخ اعترف بموضع الخلاف والوفاق و
 اخذوا في المختلف من ذلك الشيخ وقال انه لا يشهد بين الاصحاب الخجة عليه بالاصل والاحكام
 بالاجماع مع انه حكاه الشيخ وابن تيمية وغيرهما واجاب عن احتجاج ابن تيمية بالشيخ من لانه
 الاجماع قال كيف يدعى لك والخلاف ظاهر والشيخ قد استدلل بالاجماع على تنويعه بقوله
 عن المحقق ايضا اجمع ذلك وقال في المتن ايضاً وعلما ان من ينفذ من ائمة الاقليات
 فانه يوافق اصحابه يرموا بقلده ونه فيه ويشعروا ويحبون هو ما يحب المحرم فاذا كان يوم
 واقفهم على محروا وبجملته لا يحرم منهم ذكر احتجاج الشيخ عليه بالاجماع والاصل بالاجماع
 اقتصر على ذلك وذكر في موضع اخر منه جملة من الاخبار وقال في كتابه كثر ما ارادوا ان يقولوا
 عليه لم يثبت اجماع والجماع وذكر في التذكرة قول الشيخ وبعض الاخبار الدالة عليه خلاف ابن
 ادريس انه منع من ذلك وحكي في المختلف قول الشيخ من تعرض لجماعة ايضا ونفا عن ابن
 ادريس انه منع من ذلك وادعى ان مسنده الاخبار لا يثبت اليها انه لا دليل عليه في كتابه
 ولا مسنده قطعية ولا اجماع وانما يورده الشيخ في النهاية ليراد الا اعتقادكم هو طريقتهم في كثير من
 المواضع ولم يورده اصحابنا في كتبهم وخطاه العلامة في بعض ما ذكره قال بالشيخ وورده في غير النهاية
 وقال الصدوق والقاضي ثم ذكر جملة من الاخبار الدالة عليه قال هذه الاخبار منطوقة ومروية
 بحجة المسند عليها اكثر العلماء فكيف يجعل ذلك شاذاً من غير دليل على هذا الاجمالي منجوز
 الا دله ومدارك احكام الشريعة ولم يخطئه في نكاهه للاجماع وذكر في المتن ايضا في قوله الزعم
 ايام التبريق قولين للشيخ في ان مبداه من طلوع الشمس والزوال اخباره هو الاول وغرأ الى
 الاكثر وذكر احتجاج الشيخ في الخلاف على الثاني بالاجماع ورده بان لا يتحقق في صورة الخلاف
 وقال نعم الاجماع دل على جواز الرقي بعد الزوال لاعلى المنع قبله وهو لما دعوى من اردده في
 المختلف بان الاجماع قد دل على خلاف قوله وقال بعضا ان تولد في خلاف شاذ لم يفعل احد
 من علمائنا حتى اتي الشيخ وانقضت حجة فيكون لك اجماعا ان الخلاف ان وقع منه قبل الزوال فقد
 حصل الاجماع وان وقع بعده لم يعتد به الا غلبا بخلاف من يخالف للاجماع وحكي فيه عن
 ظاهر الصدوقين على عدم جواز الرقي بعد الزوال هذا بيان كلامه في المتن ايضاً اقتصر الشيخ
 على كقولنا لا نثبت في القول الاخر للشيخ من دون ذكر اجماعه للاجماع غير وانما الاول ومما

الشيخ في المتن
 من الاخبار

الشيخ في المتن
 من الاخبار

يقول الشيخ صاحب الجوامع والفتاوى مدعيتين عليه جماع الطائفة وادعى الاول انصافا للشيخ
 وغيره لا حول ولا قوة الا بالله في اجراء الحق بعد الزوال بخلاف قبله وحكي بعضهم هذا القول عن صاحبنا
 الاصباح ايضا فليطرق ما في كلامهم من اختلاف في فعل الاجماع والخلاف وذكر في النهاية
 قول للشيخ في جواب المجامعة للتحريم مخرجا للمنع كما هو خيرة المعيد وابن دريس الجواز كما هو خيرة
 الصدوق وحكي عنه ايضا انه قال في الخلاف بالكرهية واجمع على التحريم الاصل والتحريم وعلى
 الكراهية باجماع الفروع ومقتضى العمل على ذلك وهذا لا يقتضي المنع على الاجماع سواء كان
 على الكراهية بالفتوى الا حصص والاعتصام كما هو الطائفة لا بد كوفي فعملك في ذكره واحار في
 الاول الاول وغيره الى الاكثر كما يعيد والشيخ واحد قوله المنع في الدليلين المحل والمقتضى
 الحجة وظاهر الصدوق والاسكافي نقل الكراهية عن احد تولى الشيخ وعمل الطائفة في نقل
 الاقوال في الذكر على نحو ما في المنهى خارج دليل الجواز على صورته الاختلاف مما هو في ذلك
 وانما لم يمتنع في سائر كونه يشعر كلام المعيد بدعوى الاجماع على المنع وحكي في المنهى ايضا
 عن الشيخ دعوى الاجماع على عدم وجوب التحريم في مثل التسعة مع الارادة وفي ذلك الشيخ
 والتسعة مطلقا وكذا التسعة والغربة العرب الحطاه لكلمات الذين يظهرون على جوف
 الوجهين لما كونه مستند الى اجماع بل يعيد ولم يكره في الحاشية ان كونه جملة من
 هذه الاجامات ولم يستدل في مقام ادعوى بوجه في المنهى المذكور في الاجماع في جملة
 ما ذكره ذكر في موضع من المنهى بما احل في الاختلاف فهو غير نه الحبيب على الجوز
 اختصاصه ببعض اجزاء احواله الاول وفي سائر كونه عراه في كما يؤول الى الشيخ في
 المشهور والاكثر وحكي موضع حيثما جاز الشيخ على الثاني بالاحبار وفي اخر حاشية على ما
 وجوب الكراهية فيما عدا ذلك منها الاجماع وقد بان لم يوفق ولم يذكره في تعليل الذكر وحكي
 في الاول فوالا للشيخ في حكي القول الاول عن الصادق والعا في المعيد المنهى في خلاف
 والدليل في الحجة وظاهر لا نسف في جعل في الثاني فهو المشهور ذكر في المنهى ايضا في الجملة
 الشيخ بالاجماع عليه ان اخرج الضيق من احرارهم كذا منها العدا وعلى انه اخرج بعضا
 غير تسع بعد الحج والفتنة ثم تاب عن المعيد في اجزاء كذا لا مودة فيه على ذلك وهذا لا يقتضي
 التعميل على الاجماع كما هو ظاهر لم يذكره في الذكر في الثاني في الثاني المعيد في الاول ذكر في
 المنهى ايضا في حكم من جماع مثل كما اطوف في المنهى حكم الشيخ بالتصويل بين جماعة والفرق

شيخنا في الاجماع

حكمنا في الاجماع

حكمنا في الاجماع

حكمنا في الاجماع

حكمنا في الاجماع

حكمنا في الاجماع

عدمه فالحار دوني في جملة من كتبه التفصيل بين الحسنه شوط وما دونها للصحح اخبار بعضها
 منه الصحيح ثم قال فيه اما ابن دريس فانه غير مجازة النصف في صحة الطوائف البقاء عليه لا
 سقوط الكهارة قال قال الاجماع حاصل على ان من جامع قبل طوائف النساء فان الكهارة تجب
 عليه وهو متحقق بما اذ طاف دون التسعة لاشوط قال ولا يقول على هذا الكلام مع ورود
 الحديث الصحيح موافقة على الاضحاب عليه ذكر في المختلف انها لم يعتد به لم يدكر في اكثر
 اصلا وقال في الحرث بن ابراهيم خطأ هنا وذكر في المنهاج ايضا انما هو الصحيح ان من جسد
 في فساد الحج فله يجد ضلعه بقره والاضح شفاء والافقيمة لبدنه واهم ومنها طعاما ينفذ
 به والاصنام عن كل مذبح وهاهنا وحكي عنه انه قال وفي خطابنا من قال هو غير ديننا ثم استدلى على
 قوله بالجماع الفرقه واخبارهم ثم ذكر العلامة خلافا للصديق حيث جعل المراتب ثلثة والاثنا
 صوم ثمانية عشر يوما ثم استدلى هو على الترتيب بغيره لاجماع من لو هو الاغلبية وضع
 نحو ذلك في المذكور وهذا لا يقتضيه انما دعاه عليه كما هو ظاهر قد دفع الكلام في المتن في
 مواضع لا يسها المقام وذكر ايضا في شرط النيابة في الحج تفصيل الشيخين في حكم الخلفاء
 عندهم لا بد غيرهم واوردوا في ذلك ثم قال اما ابن دريس فانه منع من اتيان الحج الخلفاء
 مطم وادعى عليه لاجماع واوردوا الرواية في ذلك بالشد وذهب ما هو ونحو لا يقتضيه لاجماع
 هنا ولم ينظر في النسخ بالكر من هذه الرواية فان كانت شاذة فلا استدناء والاستغنى عنه
 منوعان وينبغي الجواز على الاصل ان كانت معمولا بها فكيف سلم احد الحكمين لذي الشك
 الرواية عليه ما دون الاخر وهل هذا الا الحكم حصل اتمنى تسامع عن المحقق نحو ذلك ولم يذكر هذا
 الاجماع في المختلف المذكور وانما حكى عنه في الاول الحكم بشد وذا الرواية واضطربت فتوا
 في كتبه وربما قوى منع النيابة عن ذلك صاحب طلقا والجواز عن غيره كذلك وفصل في
 جملة منها كالشيخين ذكر في المنهاج ايضا الخلاف في الاصحاح انه يجب الاستيذان للحج بالعلم
 عن البلد مع الامكان والميقات واخباره هو الثاني يمكن على ابن دريس انه اخطأ والاول و
 اخرج بتواتر اخبارنا عليه خطأ باننا لم نقف على رواية لاصحابنا في ذلك فضلا عن الروايات
 المتواترة سوى صحيحين ذكرهما وحكم بضعف دلالتها وقال في المختلف انها تدعو باطلنا فانما
 نقف في ذلك على خبر واحد فكيف على تواتر وقد تبع في ذلك المحقق في المنهاج حيث روى على
 ابن دريس بان دعوى تواتر الاخبار غلط فاننا لم نقف بذلك على خبر شاذ فكيف تدعو التواتر

كذا في نسخة
 من نسخة
 من نسخة

من نسخة
 من نسخة

من نسخة
 من نسخة

ولم يفتقد العلم بذلك في التذكرة وغيرها ولم يذكر اضدادا واختار فيها ما في المنتهى ايضا
والعمومات ولا يخفى ان دعوى التواتر والى القبول من دعوى الاجماع كما اشار اليه سابقا وهو
الاولى بعدم الثبوت يقتضي هذا الغرض بل ايضا وموظفاته فاعلم ان من دعوى الاجماع على ما
اختاره العلماء ولم يتعرض له مع انه من حق في المقام على تقدير رجحانه وقاله المنتهى ايضا
في كتاب الجواز وما بول ما يوجب كونه فانه طامع في بيعه قال السيد ان مقتضى ادعى عليه الاجماع
قال الشيخ في النهاية مانع من الاصول كلها الا بول الاما خاصة للاستعانة بهذا الاصل على مقتضى
الجواز فضايل القول فيه على نقل الاجماع في موضع الخلاف وقد ذكر القولين بلا ترجيح في
التحريم ايضا من دون تعرض للاجماع واستقرب في القواعد قول الشيخ وعلى ذلك بالاسم
وهو لا يعارض الاجماع على تقدير رجحانه وذكر في المحل خلاف الاضداد ذلك انه لا يوجب
المقتضى لا الحاجة انما حكى قوله عن ابن ادريس عن احد قول الشيخ في وجه حكى المنع عن المفيد
الذي يلي ايضا واستقرب فهو الجواز لان العلم بالاجماع وهذا كله يشهد بما قلنا و
ذكر في المنتهى ايضا قول الشيخ جواز كل ما زاد من ثمره وحكى عن ابن ادريس انه حكم بذلك
ايضا وقال ان اخباره متواترة والامان منه عندنا وعليه لا بد من تحريضا او خلافه
يعرف منه ونسب ان الحق مع غيرهم ذكره في قوله من الاحاد وتردد في الحكم مع عدم العلم بذكر
الامان واختار المنع مع العلم بما وفي الزرع معلنا هذا ايضا كما سبق ولا ينبغي مع كوننا نأمل
مثل ان ادريس في موضع قد اختلف في توجيه الخلاف في انه تعرض لدعوى الشيخ في ان الاجماع
على الجواز ايضا مع انه اولها ايضا وذكر من منا جرحنا بجماع ابن ادريس حاشا في وجهه
كلامه استقرب فهو المنع ولم يذكر تأييده من سبق واجمع للجواز ما اختار فيها ولم يذكر
الاجماع اضدادا وهذا يدعى ان يكون عندنا مكان من لغة مع بعضنا يحتاج الى الجوز ذكر في
كتاب الاطعمة منه جماع الشيخ خاصة في من ينقل كلامه فيكون عندنا ذكر جماعه ثم تكلم في كلامه
ونوقض في حكمه انه لم يذكر في المنع مكان ينفق له الاشارة على الاجماع مع التواتر المعلوم
والاخبار العديدة وعدم وجدان مخالف كما يظهر من كلامه متاخرا في لا وشا المنع في
في مناجاة النواحد قبل جاز الاكل دون واحد والمنع هو طه وقال في كتاب الاطعمة وذكر ما لا
ما يميزه الانسان من الشجر والزرع والخل اذ له قبضه ولا يفسد ولا يباح منه شيئا
في مناجاة الجوز كلام الشيخ في جواز الاكل في مناجاة قال في الزرع والقوا كاستكمال

الاجماع على ما في المنتهى

الجواز كما في المتن

أكل

في كتاب الاطعمة وهل يجوز ما يهربه الانسان من غير العقل الزرع والشجر فيه روايتان فكلامة
مضطرب هنا ومنشاء الاخبار والاجماع وقد تقدم ايراد كلام صاحب الترمذ ما يتعلق
بالعام فهذه معظم ما حضر في مثل الاجامات المنقولة المذكورة في المنهج كلامه فيها يدل
تصريحاً او ملوحياً على عدم جحيمها وقد ترك مخالف منها مع عدم وجود دليل قوي منها على
فرض جحيمها ما هو اكثر من ان يحصى مع انه قد استدل كثير على عكسها وغيره بما لا وجه له من
الاقضية والاستحسانات والاخبار والضعيفة جداً وبما كانت اكثر مراتب من الاجامات
المنقولة فيه كالايحصى ما شان الحجة التي هي عند المعاصرين من قوى الحجج اعتماداً واكثرها نفعاً
ان يبلغ امرها الى هذا الحد ولم يبق ما حضر في مثل الاجامات المذكورة فيه لا واحداً في
ظاهرها وبان الكلام فيه وفي كلامه فيه منها ما ذكره في المختلف في كثير من المسائل وغيرها
تقدم وتنبه على غيره في كثير منها ايضا ففي كتاب الطهارة في احكام البئر نقل عن ابن ابي
ان قال بانه يزوج لبول النساء اربعون دلواً مطلقاً كما تراو صغار رضائع وفتائم واستدل
عليه بان الاجناب والنواثر على انهم عليهم السلام ورد بان يزوج لبول الانسان اربعون
هو يطلق على ذلك ولا ينفى ما اورد عليه باني ما اذى على الاجناب والنواثر الى ادعائها في
ذلك من نقلها فان كتب علمنا ما خالفنا لك ولم يلقنا خبر في كتابنا لا ذكره بذلك على
دعواه في ذاتها فظننا بالكلية وذكر في المنهج احتجاجه من وون ذكر النواثر وقال ان مقتدا
كلها فاسد وتبع في ذلك الحق في المعبر حيث اورد عليه باننا لم يرد في جدارين من
على بول الانسان ولا ريب انه وهم منه قلت قد ادعى ابن هرة الاجماع على جوب نزع الان
لبول الانسان البالغ فلم يلتفتنا الى دعوى النواثر ولا الاجماع وقد تقدم ان رد الاول يقتضي
رد الاخرى ايضا ونقل في المنهج ايضا عن الشيخ انه قال ان فلان يجوز اربعين دلواً الاخص
فيه لقولهم عليهم السلام يزوج منها اربعون دلواً وان صئات منجزة كان سائعا غير لا لوط
نزع الجميع واورد عليه بانه لم يصل الينا ذلك واتما بلغنا حديث كروية الوارد في المطر
الذي حاله الجحاشات وفيه يزوج منها ثلثون دلواً وان كانت منجزة ثم تكلم في سنده مع
ان الاعتماد على النقل في مثل ذلك والى من الاعتماد على الاجماع المنقول ونظائر ذلك
كثيرة في كلامهم لا يطيل الكلام بذكرها وذكر في المختلف ايضا خلافاً عن ابن ابي ابي
في وجوب نزع سبع دلاء لنزول الحب البئر ان يكون بطريق الاذناس قال فاما انزل

في كتاب الاطعمة وهل يجوز ما يهربه الانسان من غير العقل الزرع والشجر فيه روايتان فكلامة مضطرب هنا ومنشاء الاخبار والاجماع وقد تقدم ايراد كلام صاحب الترمذ ما يتعلق بالعام فهذه معظم ما حضر في مثل الاجامات المنقولة المذكورة في المنهج كلامه فيها يدل تصريحاً او ملوحياً على عدم جحيمها وقد ترك مخالف منها مع عدم وجود دليل قوي منها على فرض جحيمها ما هو اكثر من ان يحصى مع انه قد استدل كثير على عكسها وغيره بما لا وجه له من الاقضية والاستحسانات والاخبار والضعيفة جداً وبما كانت اكثر مراتب من الاجامات المنقولة فيه كالايحصى ما شان الحجة التي هي عند المعاصرين من قوى الحجج اعتماداً واكثرها نفعاً ان يبلغ امرها الى هذا الحد ولم يبق ما حضر في مثل الاجامات المذكورة فيه لا واحداً في ظاهرها وبان الكلام فيه وفي كلامه فيه منها ما ذكره في المختلف في كثير من المسائل وغيرها تقدم وتنبه على غيره في كثير منها ايضا ففي كتاب الطهارة في احكام البئر نقل عن ابن ابي ان قال بانه يزوج لبول النساء اربعون دلواً مطلقاً كما تراو صغار رضائع وفتائم واستدل عليه بان الاجناب والنواثر على انهم عليهم السلام ورد بان يزوج لبول الانسان اربعون هو يطلق على ذلك ولا ينفى ما اورد عليه باني ما اذى على الاجناب والنواثر الى ادعائها في ذلك من نقلها فان كتب علمنا ما خالفنا لك ولم يلقنا خبر في كتابنا لا ذكره بذلك على دعواه في ذاتها فظننا بالكلية وذكر في المنهج احتجاجه من وون ذكر النواثر وقال ان مقتدا كلها فاسد وتبع في ذلك الحق في المعبر حيث اورد عليه باننا لم يرد في جدارين من على بول الانسان ولا ريب انه وهم منه قلت قد ادعى ابن هرة الاجماع على جوب نزع الان لبول الانسان البالغ فلم يلتفتنا الى دعوى النواثر ولا الاجماع وقد تقدم ان رد الاول يقتضي رد الاخرى ايضا ونقل في المنهج ايضا عن الشيخ انه قال ان فلان يجوز اربعين دلواً الاخص فيه لقولهم عليهم السلام يزوج منها اربعون دلواً وان صئات منجزة كان سائعا غير لا لوط نزع الجميع واورد عليه بانه لم يصل الينا ذلك واتما بلغنا حديث كروية الوارد في المطر الذي حاله الجحاشات وفيه يزوج منها ثلثون دلواً وان كانت منجزة ثم تكلم في سنده مع ان الاعتماد على النقل في مثل ذلك والى من الاعتماد على الاجماع المنقول ونظائر ذلك كثيرة في كلامهم لا يطيل الكلام بذكرها وذكر في المختلف ايضا خلافاً عن ابن ابي ابي في وجوب نزع سبع دلاء لنزول الحب البئر ان يكون بطريق الاذناس قال فاما انزل

في كتاب الاطعمة وهل يجوز ما يهربه الانسان من غير العقل الزرع والشجر فيه روايتان فكلامة مضطرب هنا ومنشاء الاخبار والاجماع وقد تقدم ايراد كلام صاحب الترمذ ما يتعلق بالعام فهذه معظم ما حضر في مثل الاجامات المنقولة المذكورة في المنهج كلامه فيها يدل تصريحاً او ملوحياً على عدم جحيمها وقد ترك مخالف منها مع عدم وجود دليل قوي منها على فرض جحيمها ما هو اكثر من ان يحصى مع انه قد استدل كثير على عكسها وغيره بما لا وجه له من الاقضية والاستحسانات والاخبار والضعيفة جداً وبما كانت اكثر مراتب من الاجامات المنقولة فيه كالايحصى ما شان الحجة التي هي عند المعاصرين من قوى الحجج اعتماداً واكثرها نفعاً ان يبلغ امرها الى هذا الحد ولم يبق ما حضر في مثل الاجامات المذكورة فيه لا واحداً في ظاهرها وبان الكلام فيه وفي كلامه فيه منها ما ذكره في المختلف في كثير من المسائل وغيرها تقدم وتنبه على غيره في كثير منها ايضا ففي كتاب الطهارة في احكام البئر نقل عن ابن ابي ان قال بانه يزوج لبول النساء اربعون دلواً مطلقاً كما تراو صغار رضائع وفتائم واستدل عليه بان الاجناب والنواثر على انهم عليهم السلام ورد بان يزوج لبول الانسان اربعون هو يطلق على ذلك ولا ينفى ما اورد عليه باني ما اذى على الاجناب والنواثر الى ادعائها في ذلك من نقلها فان كتب علمنا ما خالفنا لك ولم يلقنا خبر في كتابنا لا ذكره بذلك على دعواه في ذاتها فظننا بالكلية وذكر في المنهج احتجاجه من وون ذكر النواثر وقال ان مقتدا كلها فاسد وتبع في ذلك الحق في المعبر حيث اورد عليه باننا لم يرد في جدارين من على بول الانسان ولا ريب انه وهم منه قلت قد ادعى ابن هرة الاجماع على جوب نزع الان لبول الانسان البالغ فلم يلتفتنا الى دعوى النواثر ولا الاجماع وقد تقدم ان رد الاول يقتضي رد الاخرى ايضا ونقل في المنهج ايضا عن الشيخ انه قال ان فلان يجوز اربعين دلواً الاخص فيه لقولهم عليهم السلام يزوج منها اربعون دلواً وان صئات منجزة كان سائعا غير لا لوط نزع الجميع واورد عليه بانه لم يصل الينا ذلك واتما بلغنا حديث كروية الوارد في المطر الذي حاله الجحاشات وفيه يزوج منها ثلثون دلواً وان كانت منجزة ثم تكلم في سنده مع ان الاعتماد على النقل في مثل ذلك والى من الاعتماد على الاجماع المنقول ونظائر ذلك كثيرة في كلامهم لا يطيل الكلام بذكرها وذكر في المختلف ايضا خلافاً عن ابن ابي ابي في وجوب نزع سبع دلاء لنزول الحب البئر ان يكون بطريق الاذناس قال فاما انزل

فيها ولم يطرأ عليه ما هنا فلا يخصص ما هنا ولا يدعى على ذلك الاجماع ثم انكر العلامة عليه ذلك نعم
 للحق كما سبق في التذكرة الى اكثر علما انما يحسن الاعتقال وذكره ايضا اخلا
 الاصحاب في زالة الجماسة بالضاف فعزى المنع الى الاكثر والى المشهور والجواز الى المتيقن مثل
 عنه لا يحتاج على ذلك بالاجماع ودره بارة لوفيه انه على خلاف دعواه ممكن ان يريد به جاع
 به اجماع اكثر الغفلة ان لم يوافق على ما ذهب اليه من سلب الاستحباب فلتسكتا ان لم يقف على كتاب
 مسائل الخلاف للمفيد فقد نقل عنه الحق في الغدير اضريات لقول الجواز ايضا مع دعاه
 انه مروي عن الامم عليهم السلام في الصريات وقد قدم عن الحق فيها ما يبعث على ذلك وذكر في
 المختلف ايضا اختلاف الاصحاب في جواز الامصار في الاستحباب على ما دون ثلثة اجار مع
 الفاء واخاره هو الجواز وحكي عن ابن زريق المنع من ذلك لان صاحبنا حجة ابن ماء ثلثة
 اجار فلا يحزى الاقل واجاب عنه بما نبهنا على الغالب بل لا زالة انما حصل بالثلثة ما
 فرص حصولها بالافلا منع الوجوب قولنا الاجماع فمنع على دعوى الاجماع والقطع من قار
 الاصحاب فيدعي الاعتماد عليه على تقدير حجته وقد اقر ابن زريق في جملة من كتب ذلك
 بل الغيرة ورجع عنه في المختلف وظاهر من زهرة دعوى الاجماع على استحباب كمال الصدقة
 وجوبه مكان قليلا نحتاج به فانه فضا اقوى ما يسند له وكان ينبغي ان لا نحمله في شأ
 كنبه على تقدير حجته وذكر في المختلف ايضا اختلاف الاصحاب في وجوب البدل قبل الاصل في
 الوضوء واخاره هو الوجوب فنقل عن المصنف استحباب قال انه اخرج على الجهم وخبر جواز
 الابتداء من طرف الاصابع بوجوه احدها الاجماع واجاب عنه ما لا يدل على طولية
 هو استحباب الابتداء من المرفق بل يدل على استحسان المسئلة بينه وبين الوجوه الظاهر
 دعواه الاجماع ايضا على ذلك رد على منكره بالكلية وهذا لا يمكن منعه فذكر بعضهم
 التبيان وغيره دعوى الاجماع على الوجوب قد صرح به ابن قمر ايسا كان ينبغي ذكره وكذا
 في المختلف ايضا خلاف الشيخ وابن زريق فيمن توضع على الطهر ثم توضع بالاحد وصلى
 العصر ثم ذكر انه اخل بوضوء من احده الطهارة من فقال الشيخ باعادهما معا مجابة لا يستحب
 الصلوة باجماع متنا لا يبدى رفع الحد وان استباحته بصلوة بالطهارة ولم يثبت الوضوء
 الثاني فلا استحباب به الصلوة قال العلامة وهو لا يوجد عندك ما قد متنا من صحة السبب
 الجواز الشيخ في بسوط اخاره ما قلناه نحن في صحة التبع ثم ذكر هذا الفرع الذي لا ينبغي عليه

ازالة الجماسة

حكمه في التخييل في الجواز

في غيب الستر في وضوء

ما كان في ذلك

في وضوء

فاعتماد على ما ذكره سابقا على الإجماع المنقول ولذا لم يستدل به فمنا ولا يفسد حتى الخلاف
 في المسألة كما هو مقرر في قدر قد تردد ذهنا في المنتهى من جهة وهو كون الشك بعد الانصراف فلا
 يلتزم فيه وضوئي لك قلت فلا يفتح عادة شيء من الصلواتين ولا يتردد أيضا من خارج
 هو أنه ذكر بعد اشتراط نية الرغ أو الاستباحة ونية الوجوه والالتفات لوجه الطهارة فبدأ
 فبين أن كان محمدا أو توقفا احتياطا لشك في التحل ثم علم وقوعه واعتل به في الغسلة
 الأولى فغسلها في الثانية فهي الاجزاء وجان ولم يرجح شيئا فيلزمه التردد في عادة الغسلة
 أيضا وكذلك في وجوب نية الرغ أو الاستباحة مطلقا مع وجود الإجماع المنقول المتضمن للتحل
 بلا معاضد قد تردد في ذلك في الخبرين والردنا وغيبنا النصا واستشكل في الأولين ما وجد
 الوضوء في ما تم بين كونه محمدا وكذلك ما انفرد به من جهة ما ذكرنا من جهة كون الشك بعد الانصراف
 وقال في الثاني لو جدد ندب ما تم ذكر بعد الصلوة اخلال حصون من أحدهما جملة يجب إعادة
 الطهارة الأربعة نية الطهارة فيكون حكما بالعادة لا بشرط نية الوجه لانية الرغ والاستباحة
 وهذا كله يشهد بما قلنا مع وضوحه قال في المختلف أيضا المشهور أن غسل الأجزاء مستحب
 اختيار الشك حتى أن المصنف قال غسل الأجزاء للمحيط أيضا بالاختلاف وكذا غسل الأجزاء الغفر
 ثم ذكر اختلاف الأصحاب في ذلك وذهب المصنف إلى كونه شبهة قليلة لا مراعاة عند وجوب
 ثم اخبرنا هو الأول ما سند عليه بالاضطرار والخبر أن الشيخ نقل عدم الاختلاف في الاستدلال
 وأدعى الإجماع عليه أيضا كما بين في شرحه فامتنع بذلك في المختلف ولا يغيره مع أنه هنا أقوى الأد
 على تقدير رجحانه ذكر في المختلف أيضا أن الأول لا يطالب بحكم وضوئي لوجوب الاستباحة
 وفيه ما اخبرنا هو مقرر في جملة من كتبه الثاني للاختار مع أنه حكى عن الشيخ في المبسوط أنه
 وقد روي أنه يوضأ الميت قبل غسله فمن علم به كان جائزا غفرته على الطائفة على ترك العمل بذلك
 لأن غسل الميت كغسل الحيابة ولا وضوئي غسل الحيابة وحكي عن ابن زدر بن أنه قال قد تردد
 أنه يوضأ وضو الصلوة وهو شاذ لا يصحح حاله وقال قال ذلك الشيخ قال في المبسوط أن
 عمل الطائفة على ترك العمل بذلك لم يحل الراوية لأن العمل بها يكون عمالها ماضقة وحكي
 كلام المبسوط في المنتهى أيضا ولم يعتقد أنه قال الشيخ في الخلاف غسل الميت كغسل الحيابة
 ليس فيه وضوء وفي أصحابنا من قال بسحب فيه الوضوء فله ثم قال ذلك لئلا يعمل القوم على ما قلنا
 قال ومن قال من أصحابنا بأوضوئيه عول على إخباره ويؤيد هذا الباب بقصص بلوغهم

استدلنا بما قلنا من جهة
 الإجماع المنقول
 في المسألة

عند هذا الإجماع واللام يستدل بترك الاخبار بسبب مع انقال في المبسوط عن اهل كان
 جازوا وقال في النهاية من عمل ما كان حوط وعري بن مرة الاستحباب الى اكثر ما كانا فليظهر
 ما في كلامهم من الاختلاف في نقل الإجماع والخلاف واما كلام ابن ادين فلا يقتضي الاختلاف
 بالاجماع المنقول فانه حكم اوله بشدوذ الرواية ثم قال والشيخ يراه احتياطاً في هاتين ومنه
 ثم ذكر كلامه في المبسوط وقال اذا كان على الطائفة الى اخره فغرضه الايراد عليه بما عثر به لا
 الاختلاف بكلامه ذكر في المختلف ايضاً ان المشهور وجوب تغيب التيت لثلاث مرات ثم نقل قول
 الذي يجهل بالواجبة واحدة بالفرج الباقي مستحب اخذ الاول فيه في سائر كتبه واخرج
 عليه بظاهر الامر في الاخبار ثم قال ولا بد المبلغ في التطهير ولا لاكثر قائل به ولا لاخطا
 يقتضيه الى ان قال استدل الشيخ عليه الخلاف بالاجماع وهذا لا يقتضي القول به على
 الاجماع المنقول لانه يذكر في سائر كتبه وقال في المذكور بعد نقل دليله الذي في الاول
 دليل من الاخبار اشهر واخوه فنعين العمل به ثم لو فرض انه ذكر استدلال الشيخ للاستدلال يكون
 كسائر ما ذكره غير اخذ ومن العلوم ان ما عدا هذا يصلح مؤيداً لها الادلة اذ قال المختلف
 ايضاً المشهور انه يكون يحصل على طعن التيت حديثاً ذكره الشيخ في كونهما لما قال الشيخ
 اللهم ما يرب سمعنا ذلك ما ذكره من الشيوع واستدل عليه الخلاف بالاجماع الذي في وقال
 ابن الجيند اذ حله الموت يخصص ليدعبيه الى ان قال ووضع على طهنة شيئاً يجمع من ربه
 والوفاء لعلنا على قول يوافق ذلك والاصل براءة الدماء من احاد ربنا في هذا
 يقتضي عدم الاعتماد على الاجماع المنقول لبعضنا بعد الشيوع الاكثر والسمع المذكور
 الشيوع في مثل هذا الحكم التذييل للحال فهو العادة كما صرح به انتهى التذكرة فكيف
 حال غيره ووديع في ذلك المحقق العقب اخذ المذكورة في جملة من كتبه لا الاجماع بل يجهل
 الاختصاصات الضعيفة كما صرح به في انتهى غيره وذكر في المختلف ايضاً ان الشيخ قال الخلاف
 لا يترك على انما ثبت في من كذا غور واستدل عليه بالاجماع ثم حكى خلافاً عن المعاني و
 المصباح حيث جعل اكثر مواضع الشيوع في الحقيقة واخذوا في الاول لم يسئل يونس فيهم
 المشتملة على انه لا يجعل في مخبره ولا في بصره وسامعاً لا وجه طناً ولا كذا في قوله اخرج
 للقول الاخر باطلاً وان على تحيط اثار الشيوع وخلفه على المساجد التسعة ولا يخفى ان
 الاجماع اقوى اظهر لانه على تقدير جحده ومن نقل من قبل المعاني عن المحقق الفاضل

فان في الرواية

وجوب تغيب التيت

في سائر كتبه

مؤيداً

في كونهما

واخاره العلامة في المنتهى وبما يظهر منه نفي الخلاف فيه بل دعوى اتفاق علمائنا على جوبه
 ولم يتعذر في جملة من كتبنا تفنيانا ولا اثباتا وهذا كله يشهد بعدم النقول على الإجماع
 المنقول وذكر في المختلف قولنا لا رغبة للأصحاب في استجواب نزع القيص قبل الفساح
 عورث تغييره أو تعديله في قبيل من نظيف والخير بين الأمرين مع تحريده في الثاني إلى حد
 صورته واخباره أن يمكن والأفلاكون نقل أن الأول هو المشهور والثاني غلط والعلماني
 مدعيان تواتر الأخبار عليه في صفة فضل النبي صلى الله عليه وآله والثالث غلط والشيخ عينا
 إجماع الفرق وعندهما عليه الرابع غلط والصدوق ثم ذكره صحيحا بدل على الثاني وتخصر
 على ذلك ولم يستند إلى دعوى التواتر ولا دعوى الإجماع ولم يذكر شيئا منهما في المنتهى
 انخاره وفي القواعد والخبر ما هو المشهور واقصر في التذكرة على نقل كلام الشيخ دعواه
 الإجماع واحتج عليه برواية يونس ذكر في المختلف أيضا قول الشيخ باستجواب حشون القطن في
 دبر الميت وذكر في ضمن كلامه استدلاله عليه بإجماع الفرق وعلماءهم ثم نقل خلاف ذلك في
 المحلى في ذلك واخاره هو الأول واحتج عليه بغير الإجماع وقال في المنتهى لا نعلم خلافا في نسخ
 ذلك ثم صح باختصاص ذلك بما إذا خيف خروج سبي منه وجه في التذكرة بما يقتضيه
 قولنا لا دليل إلا مع الخوف من ذلك ولم يتعرض فيها للإجماع وذكر في المختلف أيضا قول الشيخ
 بكراهة تحمير الأكفان بالعود واستدلاله بإجماع الفرق وعلمائهم خلافا للصدوق وفي ذلك
 انخاره هو الأول لغير الإجماع وغراه في التذكرة إلى علمائنا إجماع والمنتهى إلى الكوفة ثم نقل فيه
 تفصيلا للجمع بين الاخبار ولم يذكر فيها الإجماع المنقول ذكر في المختلف أيضا أن الكوفة
 صحيحة الائمة قبل تعيين الوقت وان حصل لباس من الماء في آخره ثم حكاة عن الشيخ والمحقق
 الجلي والديلمي القاسم والمحلى ظاهرا بعيدا عن الصدوق جواره في قول الوقت على
 سكا في جواره في مع العلم والظن بعدم التمكن من الماء في آخره ومنعه بدنه واخاره هو في
 التذكرة والقواعد ذلك وبما اعتد به لم يعد التمكن ثم نقل فيه احتجاج المصنف الشيخ على
 الأول بالإجماع والعومات اجاب عنه بالمنع من توقع الإجماع على صورة النزاع وهي ما إذا
 بانقضاء الماء قال وكذا القول في العومات مع أنه قد نقل الإجماع القاص في شرح الجلي وابن
 أيضا وهو الظاهر من بل لا يرس كلامهم مطلقا وبما نقله الشيخ والترغ وغرفه رواية المشهور
 بنقل التفصيل الأمن لا شك في الذي لا يستدرك كثيرا بخلافه ووافقه وما يدعون للإجماع

هذا الخبر لا يثبت
 في نسخة الشيخ

هذا الخبر لا يثبت
 في نسخة الشيخ

هذا الخبر لا يثبت
 في نسخة الشيخ

هذا الخبر لا يثبت
 في نسخة الشيخ

على خلافه كان قد روي في نفسه في الحكم بطهارة الذي جثا دعى لاجتماع عليها قال خلافه
 الحنفية معتد بها الشيخ قال ان صاحبنا تركوا خلافة لانه كان يقول ان هذا مع ما روي في خبر
 نجاسة بخلاف تفصيله هنا فربما بناء على ضرب من القياس الاستحسان لانه يرى العلماء بانه
 فصا عليه بخصوصه فلو كانت الاجماع عند من له اخبار صحيحة رواها هؤلاء الاساطين عن
 الائمة عليهم السلام بلا واسطة لاسماع لان ردها بمثل ما ذكره فاضى ما كان له هو ردها بالعلماء
 المخاضان وجد وكان قوتى منها او مثلهما وهو مقفود في المقام كما يريب عنه عدم ذكره مع
 شدة الحاجة اليه في مقام الحاجة حكى في المنتهى قول الأكثر عن امير المؤمنين صاحب الوصية ايضاً
 اخباره في التحريم وظاهر لا ريب في قول المصنف ولم يذكر الاجماع لان الخلاف لم يقتد
 بها اصلاً وقال في المختلف ايضاً المشهور قول زرعيه قبل ان ياكل الطعام بحسب كبري صبت
 الماء عليه من غير عرض حتى ان الرضخى دعى لاجتماع العلماء على حصة ثم نقل خلافه لا سكا في
 ذلك واخاره هو الاول واخرج عليه بغير الاجماع وهذا لا يقتضي العري ما يوافق مع قوله عليه
 في سائر المواضع مما فيه خلاف مشهور وقد صرح هو هنا في التذكرة بان قول كل ذي نفس الله
 غير ما كحل اللحم بحسب اجماع العلماء كافة وان قول الصبي الذي لم يقتد بالطعام بحسب اجماع
 العلماء ثم ذكر خلافه في قول البهائم والنباح وادنى قول الصبي والاذن به عرق ريشها
 وصريح في المنتهى بان نجاسة قول لا دعى قول علمائنا وسانع علماء الاسام وذكروا في المنتهى قول
 ما لا يؤكل لحمه مما لا نفس سائلة يقول مطلقاً وذكره في خلافه في المنتهى بما قاله ايضا
 لا خلاف بين أهل العلم في نجاسة قول الصبي الصبي الذي ادنى قول الصبي لم يذكر خلاف
 الاسكا في صلا وند ذكر الاصطحاب في سائر كتبهم ما يقرب مما ذكره في قياس ما نحن فيه في الاول
 وقال في المختلف ايضا الحق القطب الروي ذكره بالذمة الثلاثة في عدم المعوم عليها
 دم بحسب العين كالكلب منع بن دريس ادعى به خلاف اجماع الامامية ثم اخاره في جملة
 من كنية الاول وبين جهة قال وابن دريس لم ينفذ لذلك فتسنع على قضاة الذين يعبرون
 ذكر ايضا في كتب الصلوة اخلاف الاصطحاب في الاوقات التي يكبر فيها التواضع حكى عن بعض
 انه قال في الانصاف وما انفردت به الامامية كراهية صلوة الغفوة وان لشغلها بصلوة بعد
 طلوع الشمس الى وقت زوالها محرم الا في يوم الجمعة خاصة قال في الناصريات عندما ان يحج
 ان يصلي في الاوقات المنهي عن الصلوة فيها كل صلوة لها سبب متقدمة وانما الاجوز ان

هذا الخبر لا يثبت

هذا الخبر لا يثبت

هذا الخبر لا يثبت

الصلاة

هذا الخبر لا يثبت

هذا الخبر لا يثبت

يبدأ بينهما بالتوافل ثم رد عليه بان قوله بالتجزم ضعيف لمخالفة الاجماع وان قصد القضي
فهو حو لا فتا عندنا بدعة قلت قد ادعى المرحض الاجماع سبحانه على ما ذكر في الانصاف انه
يعتبر العلامة به ذكره سائر كتبه ما يقتضي ايضا ذلك وربما ادعى الاجماع ايضا على خلافه
وقال في المختلف ايضا قال الشيخ في المبسوط يلزم اقل العرف التماسه قليلا وفي الخلاف والجمل
والنهاية وعلى المصنف الى قبله اقل العرف ان يتناسر قليلا ثم احتسأ هو الاستصحاب حكى عن
الشيخ احتجاجه الاجماع والرواية واجاب بالمنع من الاجماع وضعف سند الرواية فلو كان
الاجماع المنقول عنده بمنزلة الرواية لكان في علمي تبا للتحقق ويظهر من كلامه في المنها
الذكره نفي الاستصحاب ايضا كما فوسد مكشور من الاحتجاب قال في المختلف ايضا الشهور
بين علمنا شجرتم التجرد في الصلوة على التوب المعلوم من لفظي التكان وهو اختيارنا والمضطر
في الجمل والانصاف والمسائل المصنوعة الثالثة وله قول اخر في المسائل المصنوعة الثالثة انه مكرره
كما هيته تنزيه وطلب فصل لانه محظور ومحرمة ثم اخذار فوالاول استدلال عليه انه قول
علمنا اجمع فالاعتقاد بالمترضى مع فوائده بالموافقة لان الخلاف لصادق من عندنا وقيل يجوز
اعتباره موافقة لانه يكون قد نفى الاجماع بعد الخلاف وان وقع بعد الموافقة لم يعتد به
لانه صدر بعد الاجماع وقول علمنا شجر لانه اجماع لا يجوز مخالفته مع ان المتصو استدلال
في الانصاف على المنع بالاجماع وكيف يجوز منه بعد ذلك المخالفة لا ينبغي ان هذا استدلال
بالاجماع المحتمل لا المنقول وقد نفى الشيخ في الخلاف وغيره خصوصا او عوما ايضا ولم
يستدل به في سائر كتبه ولا ذكره اصلا وقال في المختلف ايضا قال الشيخ في الخلاف اذكر
تكبير واحدة للاستفتاح والركوع عند الخوف من خوف الركوع اجزاء وقال الشافعي في المبسوط
صلوته لانه كبريته مشتركة ثم استدلال الشيخ باجماع الفرقة على انه عند الضرورة وخوف
العوت تجزئة تكبير واحدة واذا كان تخارا وجبا لجميع ثم قال لعلنا والحق عكسك احتسأ
الشافعي ان نوى بالتكبير الاستفتاح والركوع لانه فصل احده وجه احدى ولا يمكن ان يقع
على وجهي الوجوب التذييل ان قال وجوب الجميع ليس بجيد لان عندنا تكبير الركوع مجزئ
فليس للجمع واجبالا اختيارا ولا اضطرارا اقول قد ذكر الشيخ الحكم في موضعين من الخلاف ناذ
جمع العلامة بين كلاميه مع كلامه بتغير ومقتضى كلامه في احدهما انه يكبر عند الضرر لا لا يضر
ويجوز عن الاخر وادعى الاجماع عليه وهو ظاهر في نفي المبسوط ايضا ومعنى كلامه في

كلامه التليين من الغلبة

حكمه في التليين من الغلبة

حكمه في التليين من الغلبة

لاخر انه يكلفها وادعى الإجماع ايضا عليه فكلامه مضطرب لم يدع لإجماع على وجوب الحجج
الجميع في تقي من اوضاعه لم يحمل على الوجوب لتسريحه في صيغة الكلام وفيه ذم القادة
الى ما اخاره في المحالفات الخيرية المذكورة وبعضها لا في غيرها للإجماع في مختلف
نصف الجماعة كالمدة في النهاية المستعمل على الحكماء في حاشية الأثر والاختيار وترد في مائة
من الاول واستظهرت مائة من الثاني في الاستصحاب في كنهه الى نوع عند نسخة
ذكر في المختلف ايضا الخلاف لا يطعن في وجوب التسريح في تركه وبتحقيقه وطلق القول
واختار موصوفه في المسائل المذكورة وعنه في الثاني والثالث في التسريح في حاشية
وغيره مما وحكي في بعض المصنفين قال فمما طعن فيه الامامية به القول بانواع التسريح في
والسجود ذكره ادلة القبول ولم ينعرض فيها للإجماع مع انه عليه لم ينعرض فيها والجمع به
بعد ما قال انه مما اورد الامامية به ونفع التسريح وابن هذه ايضا وقد ادعى ابن ابي
عبد الخراف في اخره مطلقا انه ما ذكره باكره ايضا وقد اكد له ما اورد في الحاشية
يفسدا خلاف لا يطعن في وجوب سجود الغزاة على التسامع بعد التسريح وحكي في ادبهم انه
ارحمه فقام من سجدا واستند على ما لا إجماع وبغض الاخبار في نفسه هو صالح كقول
القول لا يوجب واخار لاستصحاب التذكرة والحيث وظاهر المسائل الوجوب الاول
الظاهر بوجه ذلك الخلاف لا يخار لا الإجماع وقد حكي التسريح في خلاف إجماع المروي
عدم الوجوب وحكي الخلاف فيه ولم يذكره هو في تقي من كنه وقال في المختلف انما
استصحاب جليله لا يشرحه ووجهه المرفوع اخرج على ذلك الإجماع وخاب عنه بان الإجماع
دل على الرجحان ما عليه الوجوب فلا وحشا لاستصحابه ساو كنهه ايضا وقره في النهاية
علما اننا لا نرى في الحجج التي لا انما لم يذكرها في إجماع المفعول في شيء منها ولم نذكر
قال في المختلف ايضا ان الحكم حرام وبطلان الصلوة وذكر استلال التسريح على الأعمال
ولم يستدل هو به بغيره ويا في تمام الكلام في ذلك شاء الله تعالى والى هذا التسريح
النهاية والصلوة والخلاف اذ صلى الرجال فهو مفوض لشعرنا ما بطلت صلواتهم
نقوى الحجة والديلمة والمصلحة والمفيد ظاهرا بالكرامة واخار ذلك لا يصلح كره
اجتماع التسريح بالإجماع والزواية واجانب مع الإجماع لانه يصلح للينافى من نفذ ذلك
وضعف سند الرواية واحتمالها الاستصحاب لم يذكر الإجماع في كتابه هذا الكثر

هذا هو الوجه في وجوب الحجج

هذا هو الوجه في وجوب الحجج

هذا هو الوجه في وجوب الحجج

هذا هو الوجه في وجوب الحجج

هذا هو الوجه في وجوب الحجج

حرف من التطبيع

حكم في التلاوة

بغير تعدي في الخطبة

فلو كان كحج مبرور صريح عنه لعل بقوله العلم بخلافه وضد مغاير صوابه
 به وقال ايضا ان الشيخ في الخلاف لا يعوز التطبيع في الصلوة ثم اورد كلاما لا سكا في شعر
 ايضا به ونوى الجلو بالكرهية اختار ذلك للاضلع ذكر احتجاج الشيخ بالاجماع واجاب المنع
 من ذلك لانه على التحريم ولم يذكر في سائر كتبه في التكرار ولم يحكم فيها بمقتضاها ايضا ولدي
 القواعد كما هو في الحكم بتجريمه في الركوع لكنه مستبعد ولا يخصصه في الاجماع فهو
 ظاهر ذكره المختلف ايضا اختار في الاصطلاح حكمه في ذلك في الصلوة وحكى عن الشيخ
 انه قال مما ايقن انه لا ما يتدبره في السالم في الصلوة بالكلام فذكر وانفع ذلك سبيك
 المستب الحاصل بصره الا ان الشبهة يقول يجب ان يبدل في قوله في ذلك السالم ثم انما لا
 السلم سلام عليك لا يقول وعليكم السلام ثم يحكي في الاحتجاج بالاجماع الصالحين في ذلك
 واختاره هو عدم وجوب رد المثل قال لو اني بها يروى من الاحتياط لم يكن مستحب به باس ولا يثبت
 بالاجماع المذكور مع نقل الشيخ في الخلاف لا يثبت ارجاعه وجوبه في الغالب بغيره ولا دليل
 اخرجها من مذهبهم لم يذكره في سائر كتبه ارجع في جملة ما لا يثبت بالمثل في الاجماع وذكر
 في المختلف ايضا اختلاف الاصحاب في ذلك في الصلوة والخطبة في ذلك في الصلوة والخطبة
 التروال واستنباه بحيث يصلح في اول التروال واجمع عليه بالاجماع ولا خلاف في ذلك
 كتبه المنع واجاب منع الاجماع مع تحقق الخلاف ولم يذكر في سائر كتبه ضلوا ذكره في المتن
 للشيخ في وجوب الاضغاط الى الخطبة والاضغاط راسل من الوجوب لا ذكره في المتن وقال
 اجمع الشيخ على نفي الوجوب باضغاط التروال والخطبة والخطبة لا يبدل عنه لغاها لم يذكر
 وقد بيناهما والجماع للشيخ في وضع الحرم من الخلاف واستدل عليه بالاجماع
 فلم يستدل بهذا الاجماع مع واقعة من ذهب لم يذكر في سائر كتبه ذهب في موضع
 المتأخر الى جواب الاستماع وفي آخره الى استصحاب الاضغاط وضع حرمه للكلام وفي التكرار
 الى جواب الاضغاط وحرمه الكلام وان تشككها في التحريم وظاهر الاثر وانها لها معاني
 القواعد وحكم باستصحاب الاضغاط في التبعة وذكر في المختلف ايضا اختلاف الاصحاب حكم
 صلوة الجمعة في الغيبة واختاره هو الجواز وحكى عن ابن ذرير الاحتجاج على المنع بالاجماع على
 ان من شرط انعقاد الجمعة الامام ومن نفيه الامام للصلوة ورواه منع الاجماع على خلاف
 صورة التراجع ولم يذكر ذلك في سائر كتبه اضطربت فتواه فيها وذكر ايضا في صلواته

ان كلام الشيخ في التمسك به على سبيل التمسك به في الالف والظاهر من كلامه المحل في نقلنا
 وسائر الاقطار هو الوجوه استعرب موقوف في القواعد لكتم ذكرها في حجاج الشيخ بروا
 واجاب عنها وقال مع انه قال في الاستنباط الوجه في التمسك بها لوضاحتها لكتم ذكرها من العامة
 ولستنا نعلمه واجماع الفرقة المحقة على ما يدعيه وهذا لا يقتضي التعويل على هذا الاجماع كما
 هو ظاهر من وجوه لا يخفى مع ذلك هذا خا والاشتمال في التمسك به في الفخر ولم يدعي هذا
 الاجماع الذي دعيه المراجع لا استصحابا له دعي الاجماع على وجوب القنوت ^{كذلك} بين يدي
 انما هو وما يظهر من الشيخ في الخلاف وهو ان الاجماع على وجوب التمسك به بقاء ما ذكره شيئا
 منهما والا الاول فيما عدل المختلف ونوقف في الحكم في الذكر والاداسا والبقية وذكره في
 المختلف ايضا خلاف الاقطار وجوب القنوت في العيد وسجدة قال قال المراجع
 الامانة بايجاب القنوت بين كل كبيرين من تكبيرة العيد ولم يذكر فيه لاني سائر كونه
 استدلاله على بالاجماع والاستدلال موقوف وان حقا قوله في القواعد عدل المختلف
 هو اني سائر كونه على نحو ما في الكبيران وعنها سحابة الهوى الى لرفاه العباد
 بغير وجوب الاصل المرجعي ذكر في المختلف ايضا اختلاف الاقطار حكم ما رواه القضاة
 بعض من نظر لوجوب وادرك كلامه في ما يتعلق على جماعة وفرادى وتوحيه باليد على منع الحل
 من ان يادقها ما في ذلك وقال لو كانت جماعة سحابة استصحب هذا اذا سمع في حق
 الرجل مسح في حق المرأة لانها اخرج بالليل لان عمل الاقطار رماننا الجمع فيها قال
 القطب لو بدى جهولا لامة يصلون فائيل لساوون جماعة وتعلمه في هذا
 لا يقتضي التعويل على الاجماع المنقول ولا سيما مع كونه وادى من المعنوم بالواسطة
 وموظف من حكم على اجماع الاقطار على جواز فعلها جماعة وفي بعضه وقد اختلف في ثبوت
 كونه المذكور جواز فعلها جماعة وفرادى ثم ذكر الاجماع في ثبوتها حالت الاول جماعة
 ندما الاقطار سائرهم وهو بعض منع على طريقه وذكر في الحاشية بقاء التمسك به في
 اختلافهم وهو فيا وندى باخبار موقوف في سائر كونه الثاني حكم عن المراجع في الاول
 وادعاء انه من منع بان لامة والاسدلال عليه باجماعهم رده بانه على العلم اما
 على حوبه فلا وعزى لوجوب الى الاسكان في بقاء الهوى الى المصطفى فلما ذكر كلامها
 والى اود من الخالفين رد حجاج بقاء المصطفى ان يفسد لهما في الوجوه على الاجماع

ويعني ان التمسك به في الالف والظاهر من كلامه المحل في نقلنا

فيجب في القنوت في العيد

فيجب في القنوت في العيد

فيجب في القنوت في العيد

لوحيف الفساد على الميت من الابطاء وذكر في التذكرة كلام الشيخ ودليله من الاخبار والاجماع
 ذكر هذا مذهب الجمهور ودلائلهم واقصر على ذلك الا انه اخل بما دل على الاستماع خله على اذا
 خوف على الميت قال يجوز الاستماع اجماعا وهو يشرع بموافقة الشيخ والتفصيل بما في التذكرة
 وقال في المختلف ايضا قال الشيخ في البسوط يكره الجاوس للتغرية يوجب ثلثا اجماعا ومنع من
 اذ ليس ذلك وقال انه من فروع الحالفين ولم يدين مذهب ائمة اهل البيت ولا وضعه كما به ثم احاط
 هو قول الشيخ واحتج عليه بما يقصر من ثبانه لا بالاجماع وذكر في التذكرة كلام الشيخ وقال انكره
 ابن ادريس لا تروا فيمتصب وهو يشرع بالميل الى الثاني وذكر في المحرر والمنتقى قول الشيخ
 من دون ذكر الاجماع وقال في الاول منه نظر وقال في الثاني وخالف فيما بين ادريس وهو
 ثم استدل عليه ذكر دليل الشيخ واجاب عنه ولا يعرض للحكا في سائر كتبه وهو شرع بعد التكرار
 وذكر في المختلف ايضا قال الجمهور بعد ما صاوه الاستماع على الحطيم ثم ذكر كلام ابن ادريس
 وحاول ابن ابي عمير وحج على الاول معتز بلفظ لنا بعض الاجبا الصغيفة ثم ورد رواية
 بحالنا حكم في سدها وحكى عن الشيخ انه قال هذه رواية شاذة مخالفة لاجماع الصحابة
 المحض لان علمهم على الرواية لا وثقتم ورد احسن حديث بلفظ في تلك قال انه وانما
 ما قلناه لكن ذلك لا ينافي ما اخاره ابن الحيد قوتى ولا ينافي هذا لا يقتضي التحويل على
 الاجماع نفسه بل لا ينافي خبره وقد اتفاه الشيخ في الخلاف وابن قسرة ايضا ولم يذكر ذلك
 اخبار في سائر كتبه ما هو المشهور لغرض الاجماع بل لم يذكره اصلا في غير ما في التذكرة
 علمنا وفي التذكرة اليه ثم جمع وقال في المختلف ايضا المشهور استحسان ذلك كنه في خبر
 ومضان ريادة عن نواهل الشهود ودعى سائر الاجماع ثم ذكر حالي الضد في غيره
 اخباره وفي سائر كتبه الاول واستدل عليه بنوع استحسان صعب وبالاخبار لا بالاجماع
 لكنه قال في الروايات مظان في الاجماع عليه حالي الضد وقعيد لا عند في ادعي في
 التمهيد ولا ينافي كرا فصل العلم عليه ثم قال في مقام الاستدلال وكان الاجماع واقع
 على استحسان الفضل الا من شد وعرف في التذكرة في علمنا ثبانه الى الجمهور وقد ادعى
 في الاستدلال الاجماع على ذلك وكذا الخلق فانما ان حالي الضد في الاستدلال لان الاجماع
 بعد ما حار عنه وكذا الشيخ في الخلاف فانما منع ان حكى الخلاف في عين قوم من اصحابنا وما
 في المختلف ايضا قال الشيخ في الحادي داسه حالف من يستكره بحال الامام عنه فهو وان

هذا الخبر لا ينافي ما في التذكرة

تقريب من كلام الشيخ في المختلف

هذا الخبر لا ينافي ما في التذكرة

هذا الخبر لا ينافي ما في التذكرة

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲

الحجج الشريفة على الجواز باجماع الفرقة لانهم لا يختلفون في ان من هذه صفة يلزمه الصلوة واوجب
 منع الاجماع على وجوب تكليف غير البالغ ولو قيل بالصدك كان ذلك قبل ذلك في سبيل له على
 غنا وانما المصنف ليس بما وراجماعا ولم يذكر الاجماع في سائر كتبه وذهب فيها الى قوله في الحلق
 الا في النقل فله كلام فيه في بعض كتبه وحكى عنه في صوم المنهني غوى عدم الخلاف في اشراط
 البلوغ في الامام وقال في المختلف ايضا قال الرضوي في الانتصار الظاهر من مذهبه لا ما قبله
 الصلوة خلفه لا الشراعية بحجة الاجماع والاحتياط ثم اخبر مود ذلك فيه قال في سائر كتبه غير
 الاجماع بل لم يذكر فيها الصلوة الا انه عني الحكم في الشك في العلم اننا قد قال الرضوي ولا مانع
 انفراد الامامية به كراهية امامنا ولذا شرعنا حكم في ذلك من بعض العامة ايضا من بينهم
 بين الامامية بما استظهره من مدعيهم وهذا يصفى الاحتجاج بما اذا علم الاجماع
 تحسبا لاختلافهم منقول لا غير هذا دعائهم الرضوي لم يقرض العلامة له في الخلاف فيما
 قال الشيخ في المظهير في الامام ان بطول صلوة النظر المخرج فان احسن بداخل بل ذكر المصنف
 يلحق بالاحكام الركوع ثم اخبر مود في سائر كتبه لا نظار وقال الشيخ في التهذيب لا شك
 واجتمع عليه بالاحكام وغيرها ثم قال في الرد على دليل الشيخ والجهل بالشيخ قال في الخلاف
 يستحب الامام اذا احسن بداخل ان يقول ركوع حتى يلحق الداخل واستدل عليه بالاجماع
 والاحكام انتهى عني ذلك في السمتي ان علمنا ما ذكره المختلف ايضا الخلاف لا حجة في
 حكم فرائد الماموم ونقل عنهم بما لا كثيره وحكى عن ابن زرين انه ذكر اختلاف الاحبار في
 ذلك وقال ما يحصل ان ظهرها وهو الذي يعقبيه يقولون لمذهب منها انه لا يلهى على
 الماموم مطلقا في الاولين ولا فرائد ولا الشيخ عليه في اخره من لان الامام ضامن للغير
 بالاحكام وحكى عنه قبل ذلك في صلوة الخوف انه قال ان يقع عند خطبنا المنع من
 الاجماع خاصا عليه انه لا فرائد على الماموم من سائرهم وقال الامام في المذهب حكى هناك
 عن الرضوي الامساك في خلاف ذلك ونقله منا ايضا عن جماعة من الاصحاب اخبرنا هو
 ذلك وذكر فيه ايضا في حكمه من تصيد التجارة اختلاف الاصحاب في ذلك وحكى ابن زرين
 قال في ركاوصنا باجماعهم انه في الصلوة ويعطى الخدم وكبارهم وحدها المصنف في الصوم
 وجب تفصيل الصلوة فيه الا هذه المسئلة تحسب للاجماع عليها ثم استمر هو في
 كتبه جواز التفصيل فيها وقال الظاهر اخذ من هذا ما لم يتعرض للاجماع المذكور في نقاشا

حكمنا ما قبله في الشك

نطبق على الصلوة في الركوع
وغيره من الامام

حكمنا في الشك في الامام
الصلوات

حكمنا في الشك في الصلوة
في الشك

الحاج لم يباين في شيء من كنهه لوضوح الجواب عنه على طريقته وذكر غيره في آخر السلك
 الشيخ خالف نفسه بآب القصور من النهاية حيث قال كل سفر لا يجوز له فيه التقصير الصلوة له
 يجوز له التقصير ثم القصور قال لم يقتضِ الانتفاء لا خلافا بين لامة في أن كل سفر يقط
 من الصلوات وخصص في الانظار هو بعينه موجب لقصر الصلوة اقول قد ادعى ابن هزم
 ايضا ذلك وهذا عجيب ايضا فان القيد وعلى بن بابويه خالفوا في المسئلة المذكورة فما
 افضل علماء الأصوليين والحدثيين ثم ان لعامة لم يفتوا ايضا بما ادعى ابن دريس واية لا
 خطاب لباجمهم وكان هذا ان وقع اولى بالاعتماد من عوى لاجماع ولعل من شأن ذلك
 نسبة الشيخ له الى رواية اصحابنا وقد اختلف كلام ابن دريس في معنى ذلك فانه يجعله لاول
 على كونه روايته باجمهم بهذا صرح في حكم ميراث الحق وقوله يقول انه لما يقتضي كونه من
 من طريق اصحابنا لا المخالفين فلا يصلح ح الاعتماد وهذا هو الظاهر الاول يكذب بالوجد
 ولا سيما ما نحن فيه ولا يخفى ان اضطراب كلام ابن دريس في مثل ذلك مما يوجب التراجع في
 دعاويه وذكر في المختلف ايضا في كتاب الزكوة اختلاف اصحابنا في حكم الفار بالسك في الحول
 من الزكوة وحكى عن الشيخ في النهاية استحباب الزكوة وعن في الخلاف ان عندنا انما تجب
 وعن المرتضى المسترشد بان لا زكوة في السبايات الا في حرم الزكوة لاجتماع احواله
 كما في سائر كنهه عدم الوجوب فاما لجماعة من القدر ما ذكره في حرم المسئلة السدالة في
 في الانتفاء على الوجوب لاجتماع الطائفة وادعاء ان لاجماع قد تفرق بين بحيث ذلك
 عنه اجاب بان هذا الكلام مدفوع لما بينا من قيام الخلاف فكيف يجوز انتمسك لاجماع
 مثل ذلك قول قد ادعى ابن هزم لاجماع على ذلك ايضا وربما يظن من خلاف في خلاف
 وقد تقدم عنه فنبه لساو لم يدكر شيئا من ذلك في المنتهى ولا في غيره ولا اعتد وحكى
 فيه عدم الوجوب عن الشيخ في النهاية وكما في الاخبار وعن المرتضى السائل المطرية والمبيد
 الفاضل والحلي وحكا في المختلف عن ظاهر العماني مع انه نقل عنه بذلك النصيص بخلاف
 حكا المرتضى عن الاسكاني كما في المختلف عن الثلاثة الاول فابن لاجماع الذي ادعا المرتضى
 فضلا عما ادعا ابن هزم مع ما مره واجب من ذلك سند لال ابن دريس على عدم الوجوب
 بانه الذي يقتضيه صول المذهب هو ان لاجماع منع على انه لا زكوة الا في الدنانير
 الذرهم بشرط هؤل الحول ثم انه حكى هذا القول عن المرتضى في الطبريات في مسئلة ذكره

افضلنا في التبيين

عن الزكوة

في الاجماع

مقتضى القائلين لا
ياخذ الصفة

ما لا ينبغي التفتيش
ان لا يكون

للمفيد وغيره واقصر في الارشاد على ذكر الكتمان وهو شعر بموافقة الشيخ ولم يذكر الاستدلال
بالاجماع في شيء من كتبه وذكر في المختلف ايضا في تفسير الرقاب عبارات مشتملة على التلويح بدعوى
الاجماع فيما لا يعني بذكره ولم ينجح فوبه وذكر في معنى الغنى الذي يحرم عليه اخذ الصفة كلاما
للرقيق مشتملا على الاستدلال بالاجماع على انه المستغنى العادى على كتابته وان لم يملك مضابا لم
يسئل هو به ثم ذكر ان الاستغناء بالكسب يجزئ الاستغناء بالمال ونقله عن كثير من الاصحاب
وسامهم وحكى خلافا في ذلك مجهول القائل بالاستدلال على الاول بانه اشهر بين علمائنا حتى ان
الشيخ ادعى في الخلاف حليته الاجماع من الغنى وبانه احوط وبغير ذلك وهذا لا يقتضي التعويل على
الاجماع المنقول ومجمله عند نفسه ولا سيما مع استدلاله كثيرا بحد الكثرة والشهرة والاجماع
ونحوها من المؤيدان التي تقطع بانه لا يعتد بها بنفسها ولم يسئل بشئ من الاجماعين في كتابته ولا
ذكرها في ذكره في المختلف ايضا في اقل ما يعطى الفقير من الزكوة اقول لا لا صحاح اخباره فهو فيه وفي
الفوايد والارشاد والمذكر ان اقل خمسة دراهم على سبيل الاستحباب يجوز ان يعطى اقل من
دروهم وقافة المرفقى في الجمل والحلى وحكى عن المرتضى في الانصاف انه ادعى الاجماع على انه لا يعطى
اقل من خمسة وقال انه روى ان اقل درهم واحد وادعى في المعبر ان الاجماع على ان اقل ما يخرج
دروهم وحكى عن الدليل الطوسي ما يشعر بان الاختلاف في تعيين المقدار واما ان هناك متدرا
معنا لا يجوز النقص منه فهذا متفق عليه بينهم ثم احاطت عن احتجاج المرتضى بالاجماع بانه متشعب
ان قصد به الوجوب الا فهو المطلوب قول فداوى بن زهراء الاجماع على نحو ما في الانصار
واورد الرواية ايضا وهذا كما سبق يقتضى ان الحد يدفق عليه رواية وفوى وهذا هو المعروف
بين المتقدمين ايضا ويدل على اخبار عديدة مشتملة على الصحيح وغيره مخالفة لجمهور العامة كما
نصر عليه العلامة وغيره ومؤيد بما ذكره في زكوة الفطرة فاذا لم يعبد بالاجماع المنقول
في مثل ذلك فكيف في غيره ثم انه لم يذكر شيئا منها في سائر كتبه واخباره في ظاهر المتن في التحريم البصر
ما هو المشهور وادعى في التذكرة الاجماع على ان التقدير المعروف على وجه الاستحباب الوجوب
مع انه خلاف نص كثير منهم وظاهر اخرين ويشهد به كلامه في المختلف ايضا وذكر في المختلف ايضا كلاما
للغلاة في تحديد الوقت الذي لو قدم فيه الزكوة جاز احتسابه منها ونقل عنه انه ادعى تواسر
الاخبار عنهم به عليهم السلام ورده بانها الرضا والينا قال فيه انما قال الشيخ في الخلاف يجب
في المال سوى الزكوة وهو ما يخرج يوم الحصاد من الضعف بعد الضعف والحقة بعد الحقة

في الاجماع
في الاجماع
في الاجماع
في الاجماع

والشهو الاستحباب هو الاقرب ثم ذكر الجناح الشيخ باجماع الفرقة ولجأهم وبالأية واجاب بالنسج
من الاجماع على الوجوب بل نعم الاجماع على الإجماع التام للندب والوجوب الشهو اندب باجماع
عنه في التذكرة ايضا بالمنع ولم يذكره في النسج صلا مع اخذ به الندب اقتصر في التحرير على ذكر
القولين وهو لا يقتضي التوقف من جهة الاجماع كما هو ظاهر وذكره في المختلف ايضا في فطره المملوك
الغائب الذي يعلم جونه قولين أحدهما الوجوب فلو اخذنا بان ادريس مسند لا عليه بانه يجزى
عقله في الكفارة اجماعا فيجوز طرده ايضا واجاب بنسج الاخرى ولا يمنع الملازمة ثانياً وذكر في
تعيين جنس الفطرة وما يصير فيه لا اصلا لاجتماعات لم يجز بها مخالف بعضها في جملة تركه ولا
جدوى في ذكرها ونقل عن الصدوقين واكثر اصحابنا انه لا يجوز ان يعطى الفقير الواحد اقل من
صاع وقال حتى ان مرتضى في الانصاف قال انه لما انفرد به الاراية خلافا لما في الفقهاء و
استدل عليه بالاجماع والاحتياط ثم قال هو ان احدا من سلماتنا السابقين قولاً يقال ذلك
سوى قول ساد للنسج في التهرب ثم اخبرني وفي ظاهر القواعد والارشاد والبصرة ما هو
الشهو واستدل عليه بانه قول فقهاءنا ولم نعرف لهم على مخالف فوجبا لمصير اليه وخبر من
اجاب عن الفرج بارساله بان يجزى قول الفقهاء فانه يجزى اجماع فاذا تلفت الامم الخبر
بالقبول لم يجز في ندب الطاهر عزه منه بذلك وبما قبله الرد على المحقق في المعنى وليس استدلال
بالاجماع السعول اصلا وواجب باستفول منه في الانصاف ونحوه في نفسه لم يجز الى الاعتذار
عن الارسال على تقدير جحيمهما ولم يذكر شيئا منهما في سائر كتبه وخالفهما في النسج المذكور
والحرير ولم يعبأ بهما مع ما لهما من الشواهد من الرداية وقوى الاحصاء غيرها ولا بما ادعاه
نفسه في الخلاف وان فخره في الخيف فان منشاء الكشف منه على الجبل فظاهر من ذكره
المختلف ايضا في كتاب المحرم خلاف الاجماع في وجوبه في العسل الذي يؤخذ من اجمال واختار
فوا الوجوب حكى عن المرتضى انه في لنا صريحا لا عشرة فيه عندنا ولا خير ادا بدل على قول
الناصية ان فيه المحرم واجبه عليه بالاجماع واجاز فوعنه بانه ممنوع ان قصد به المحرم وان
قصد الزكوة فهو صحيح ثم صرح بانه لا فرق بينه وبين سائر انواع المكاسب فاذا طلق الكلام فيها في سائر
كتبه وذكر في المختلف ايضا في كتاب الصوم اختلاف اصحاب في نية صوم الفطر بعد الزوال قبل
الغروب بحيث يتحقق مستحق الامساك في النهار واحاد فو ينفى ظاهر التذكرة والقواعد عدم صحة
ذلك ونقل فيه عن المرتضى القول بالعدم والاحتجاج عليه بالاجماع واجاب بمنع تحققه خصوصا

حكمه في الراجح
خلفه في الكفاك
نفسه في الفطره
نفسه في الفطره

سنة جوز عطاء
اول من فطره

سنة في فطره
سنة في فطره

مع مخالفة الشيخ وابن أبي عقيل مع ابن الشيخ قال ولست اعرف به نصا فلك قد لدغاه ابن ابي رجا
وكذا ابن زهرة واورد في اجماعه على مخالفة من ما يقتضيان من هذا ذلك المناهضة لبعضه يظهر
من الشيخ في الخلاف دعوى الاجماع على خلاف ذلك ولربما عجز العلامة لشي من ذلك لربما بالاجماع
الثلاثة الصريحة الموافقة لروايات كثيرة مشتملة على صحاح مستفيضه المؤيدة بغيره للحكم في
الذكر والنهي عن المنع وكثيرا علمنا انهم قد قوا خيرا قول المرتضى من جهة بعض الاخبار
في الشئ ايضا لذلك واستحسنه في التحرير ولم يذكر الاجماعان في سائر كتبه اصلا وذكر في المختلف
ايضا اختلاف الاصحاب في صوم يوم الشك بنية شهر رمضان وحكى عن كثير منهم القول بعدم الاجزاء
وعن قليل منهم القول بالاجزاء ونقل هذا عن الشيخ في الخلاف والاول عنه في سائر كتبه طار
هو فيه وفي سائر كتبه ثم حكى عن الشيخ في الخلاف الاسناد لال على الاجزاء باجماع الفرقة واجازهم
على ان من صام يوم الشك اجزاء عن شهر رمضان لم يفرقوا والاسناد لال لقول من قال من اصحابنا
بعدم الاجزاء ببعض الاصحاب اجاب العلامة بالنوع من الاجماع وعدم الفرق في الاخبار ولولا
في سائر كتبه اصلا وغري في الشئ في التحرير الى الشيخ في الخلاف الذي رد في الحكم ولعل ذلك لذكر
اولا رواية بعدم الاجزاء ثم اسناد لان النخالف من الاصحاب انتهى عن ذلك في بعض الاخبار التي
للفساد وعدم التعرض للجواب عنه وذكره قبل جميع ذلك مسئلة اخرى فتمت في الشيخ صوم
يوم الشك بنية شعبان ويوم سومه بنية شهر رمضان واستدل بالاعتقالات باجماع
الفرقة واخبارهم وقومهم يقول بان الشئ يقتضي الفساد فكلامه لا يخلو من نافع هو الذي
وذكر في المختلف ايضا اختلاف الاصحاب في حكم تناول خبز العناد واخبار هو فيه وفي سائر كتبه
الفرق بينه وبين العنارة في الافطار ونقل عن المرتضى حكم بعدم الافطار ثم ذكر دليله ودليل
المرتضى واجاب عنه ان قال وايضا فان لا يقتضي الذي قد خالف في هذه المسئلة قال في
المسائل الناصرية لاختلاف فيما عمل في خوف الصائم من جهة هذا اعلم انه يطره مثل الحضا
والحرمة وما لا يؤكل ولا يشرب انما خالف في ذلك الحسن بن صالح فقال انه لا يطره وروى نحو
الى طلي والاجماع مقدم ومناخر عن هذا الخلاف فسقط حكم الشئ ولا يخفى ان هذا لا يقتضي
الاسناد لال على مخاره بما علمه من دعوى الاجماع كما هو ظاهر ولم يذكر في سائر كتبه ولا ذكر
الاجماع المنقول عليه في الخلاف والغنية والسر في شئ منها مع انه على تقدير رجحان اول
بالاعتماد والاحتجاج مما احتج به ولا سيما مع انه قد صرح في النهاية والذكر بان الافطار مذموم

والتحقيق انما هو في سائر كتبه

فيكون خلاف المتن في سائر كتبه

علماء عامة اهل العلم الا بزمناح والي ملحة والي حنيفة من المالعين والمرضى من الاصحاب
 وذكر في المختلف ايضا اقوال الاصحاب في الارتكاس واخاره فوفيه وفي جملة من كتب كونه حراما غير
 مفطرا ولا موجب للقضاء والكفارة وربما توقف في بعضها كالنصرة في حرمة ايضا اذا نذر
 الكراهية كما يحمله عبارة التذكرة ونقل فيه عن الشيخ الاجماع على الاقذار واجاب للقضاء
 والكفارة بالاجماع ورده بانه ممنوع مع ظهور هذا الخلافا قول فدادعاء السيدان في
 الانتصار والفتية ايضا ولويذكر شيئا منها في سائر كتبه وهذا خلافا لقوال الشيخ والمرضى في
 كتبها ايضا ونقله بعض ما يتعلق بذلك وذكر في حكم اتصال النذر والفتية الى علو اقوال الاصحاب
 واخاره منها في جملة من كتب كونه مفطرا موجبا للقضاء والكفارة واورد في ضمن نقل
 كلاما لابن ادريس يقتضي دعوى الاجماع على ايجابه القضاء ولم يحجج هو به ولا يملك ظاهر الفتية
 من دعوى الاجماع على ايجابه الكفارة ايضا مع انه عرى ايجابه لها في التذكرة الى علماءنا
 فحجج الحق الى الامامية وطعن بذلك على المالعين واجمع عليه في جملة من كتب بما يضعف ويقتصر
 عن اثباته فكان الاجماع بالاجماع النقول المقصود بما ذكره بما تقدم عن الناصريان وغيرها
 اولى على نقله محمد ثم انه مع جميع ذلك قوى في التحرير والمشي على ايجابه الكفارة وفات
 للمرضى والحلي وظاهر الحلبي وذكر في المختلف ايضا اقوال الاصحاب في تعد البقاء على الجحامة من
 غير عد الى الصبي واخاره فوفيه في سائر كتبه ايجابه للاقذار والقضاء والكفارة وحكي من
 المرضى في الاصطلاح في غير نقل الاقوال انه جملته مما اوردت به الامامية ونقل عن بعضهم ايجاب
 القضاء به حاصة ولم يذكر احتجاجه عليه بالاجماع ولا اجماع فوفيه في غير من كتب ولم يذكر سائر
 الاجماع في الموقلة في الخلاف والفتية والتمسك على ايجابه مع انه عرى في التذكرة الى علماءنا انه
 من المنكسر ومن مؤيداتها وان نقل عن الثاني والمرضى في موضع اخر منها ايجابه القضاء
 وذكر في المختلف ايضا خلافا لاصحاب حكم ما اذا امضى بالنظر ابتكره وحكي عن الشيخ والخلاف
 انه لا قضاء عليه بذلك ولا كفارة وعنه في المشووع وغيره تخصيص ذلك بما اذا كان لا يخلع
 ولا فعلية القضاء وعن المرضى في الناصريان ان عندنا انه اذا نظر الى ما جعل له النظر اليه فازل
 غير مستدع للارتال لو يفسد وعن الحلبي انه اذا امضى بالنظر لم يكن عليه شيء ولو كان الى من يحرم عليه
 ثم اخاره هو التفسير بين ما اذا كان بقصد الارتال فعليه القضاء والكفارة او بغيره فالقضاء
 خاصة مطلقا وحكي عن الشيخ في الخلاف لاجتماع بالاجماع ورده بالنوع مع انه منقول عن الناصريين

كذا في المتن
 كذا في المتن

كذا في المتن
 كذا في المتن

كذا في المتن
 كذا في المتن

ايضا ولم يذكرهما في سائر كتبهم وانما طرقت فتواه فيها وذكرها في المختلف ايضا اقوال الاصحاب في حكم
صوم الطومع في السفر وحكي عن المفيد اختلاف الاخبار في ذلك وان لاكثر ائقي عليها العمل عند
فتهاء العصاة ما دل على كراهته وانما ليس في البر واختار هو فيه في سائر كتبهم الجوامع الكراهة
ولم يخرج ما ذكره المفيد لا على مخاره ولا على غيره ولم يذكر في سائر كتبهم وذكر فيه ايضا اختلاف
الاصحاب في الوقت لوجوب الفص في حق السافر واما الكلام في الاقوال والادلة وذكر في حجة
الشيخ امور منها دعوى اجماع الفرقة على انه اذا سافر بعد التزوال وجب الصوم واجاب عنه بالاجماع
ان صح فهو مسلم لا نأقول بموجبه اذ مع خروجه بعد التزوال يتم صومه ثم قال في اخر المسئلة
واعلم انه ليس بعيد من الصواب تخيير السافر بعد الفص والائتمام اذا خرج بعد التزوال ولم يذكر
الاجماع في سائر كتبهم وذكر في حكم من فاته صوم شهر رمضان لغير مرض اخر القضاء بعد ذل
العدو والى شهر رمضان اخراته يجب عليه القضاء بعد ذلك مطلقا كما لو استمر العدو فان كانا اخر
بعد ذوال بعد وتوانيا فعليه الصدقة ايضا والا بان كان في غزوه القضاء ثم تجدد العدو
عند الضيق فلا يجب عليه ونقل عن القماني كذا يقضي انه متى اخر القضاء مع القدرة كان عليه
الصدقة وان لم يكن فوانه اول امر وحكي عن الشيخ الترخيص ايضا بعدم اخصاص الحكم بالمرض ثم
استدل على مخاره الى ان قال بعد اتمامه والشيخ استدل على وجوب الكفارة اى الصدقة بالاجماع
والاحياط وهذا لا يقتضوا الاستدلال به ثم ان الشيخ اخرج بذلك على وجوب الكفارة على من اخر
القضاء مع القدرة لا العدو من سفر او مرض اسندام به وهذا لا يوافق تفصيل العلامة وهذا
الاجماع لم يذكر ايضا في سائر كتبهم واستدل على وجوب الكفارة بما هو اقوى منه على تقدير
جمله واختاره في المسئلة اخصاصها بما فاته المرض منظر في تعميم الشيخ للاصل الثاني من صنادقه
الفتا وكذا نظريته في التحرير وهو ظاهر بعض كتب الاخر ايضا وهذا كله يعرف بما قلنا وقال المختلف
ايضا في سائر كتبهم ان تنال القضاء افضل من تفريقه ونقل فيه كلام المرتضى المشتمل على النسب الغير
بينهما الى اصحابنا ولم يعيده وقال فيه ايضا في كتاب الحج ان الشيخ في الخلاف قال بانه يجوز ان
يطوع بالحج وعليه فرض نفسه واجتبه عليه باجماع الفرقة وورد عليه بضع الحلي بان الحج يجب
على الفور فلا يجوز الطومع قبل الاثبات به ونقل عنه في البسوانه صرح بالنعى الا انه قال لا يخرج
نظرة عاوتة عن حجة الاسلام قال وهو اشدا شكلا من الاول وقد خالف النع في سائر كتبهم ايضا
ولم يذكر الاجماع اصلا وقال في المختلف ايضا في سائر كتبهم ان احرام القارون ينفذ بالنسبة

هذا هو الصحيح

هذا هو الصحيح

وجوب الكفارة لا ينشأ
وقضا الى اخر

هذا هو الصحيح

هذا هو الصحيح

او الاشياء والتقليد وحكي فيه عن المرتضى انه قال لا ينفقد الا بالثبوتية واجتج عليه بالاجماع
 اجاب عن بيان الاجماع على وجوب الثبوتية على المتع والمفردات الغارون ولا وليد ذكره في سائر كتبه
 اصلا وظاهره على موافقته في دعوى الاجماع على ذلك ايضا ولو سيعرض له وربما يظهر من موضع
 التذكرة شبه خلافه في علمائنا اجمع وظاهر الخلاف والجواهر والغنية بل نفس بعضها دعوت
 اجماعهم على هذا ايضا ولو يذكر ايضا ذلك وذكر في الخلاف ايضا في حكم التحلل عند العذر مع نيته
 التحلل وسبق الشرط حال الاحرام لخلاف الاصحاب في انه هل يقطع عنه الهدى ام لا واخار
 هو فيه وفي جملة من كتبه عدم بقاء الشيخ والاسكان في حكي سقوط المرتضى الحلي ذكر في التذكرة
 اجتج بالاجماع واجاب بغير ذلك قال وهو الظاهر فان الخلاف وجوئهم ذكر طعن الحلي على الشيخ وقامه
 فيه بقاءه في كتابه ورده بغير ذلك وبين وجه كلام الشيخ ان قال وهل هذا الاجمالي منه وقطعنا
 لقناوى الفقهاء وعلوه من زيد تحصيل المقاصد انتهى لو يذكر الاجماع في سائر كتبه اصلا وذكر
 المسئلة في موضع اخر من المختلف رد ذكر الاجماع بالنسب ايضا وقال فيه ايضا الشهور ان الخطي
 العام سواء في الجزء المفترق وقال المرتضى في الانصار كما انفردت به الامامية القول بان الهرم
 اذا قل صيدا سمعا كان حراما وان صاد الهرم في الحرم فضاغت عليه القدية وفي المسائل
 السائرة عند ما ان من قتل صيدا سمعا فاصدا فنقض حرامه كان عليه جزاءه ان وان كان مثله
 خطأ وجهه فعليه جزاء واحد حكى عنه الاستدلال على ذلك بالاجماع الطائفة ورده بالنسب
 بالجمع فلت حتى انه قد يقال بان انفرد بذلك دون سائر الامامية ومع ذلك لا يحلو كلامه في
 كتابه من خلاف ولو سيعرض العلامة للاجماع في سائر كتبه اصلا او ورده في المختلف ايضا في
 حكم ما اذا اضطر الحرم الى اكل الصيد والبيسة ماله دخل بما ذكرنا فليبرجعه من اداو وذكر فيه ايضا
 اختلاف الاصحاب في حكم من جامع امراته في الفرج عامدا قبل الوقوف بالشر فحكم عن جماعة كثيرة منهم
 انفسه بحد عليه بدنه والحج من قابل من اخرين منهم انه كان ذلك بعد الوقوف بغير فعله بدنه
 وليس عليه الحج من قابل وحكي في ضمن نقل الاقوال عن المرتضى قولين مدعيان الانصاف الاول
 مما انفردت به الامامية وفي المسائل الرسية انه بما لا خلاف فيه بينهم لو اخار العلامة ايضا
 ذلك ولم يحج بالاجماع المنقول عليه في الكتابين ولو يذكر ما نقله الشيخ وان زعمه من الاجماع
 ذلك ايضا وكذا القاضي في الجواهر وشرح الجمل ولو يذكر شيئا من ذلك في سائر كتبه اصلا وذكر في التذكرة
 ايضا في فلع شجر الحرم اقوال اعدية للاصحاب في ثبوت الكفارة ومدى ما في نفيها واخار هو فيه

في التذكرة
 في التذكرة
 في التذكرة

في التذكرة
 في التذكرة
 في التذكرة

في التذكرة
 في التذكرة
 في التذكرة

في التذكرة
 في التذكرة
 في التذكرة

في التذكرة
 في التذكرة
 في التذكرة

وَالْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي هَدَانَا لِهَذَا وَمَا كُنَّا لِنَكُونَا لَهُ شَاكِرِينَ إِلَّا يَهْدِيَ مَنْ يُرِيدُ

خطاينى لعالمى
من الخراف

وَجُودِ الرَّمَى

مجلس الشورى

في الاجتماع عليه باجماعهم ورده بان الاجتماع دل على الاولوية والاستحباب اما الوجوب فلا
 وقال ايضا ان هذا شق فربه وكذا في سائر كتبه وظاهر لم يقض دعوى الاجتماع ايضا على ما
 ذكره في كيفية الخلاف مع اختلاف الشهوة كما صرح به العلامة ولم يعبد بجلالة ايضا في ذلك و
 ذكر فيه ايضا اختلاف اصحاب وجوب كون الرمي بالمحصن الواجب بقول مطلق او به وبما كان من
 جنسه اخاره وفيه وفي سائر كتبه الاول ولم يعبد بما يظهر من الانصاف من دعوى اجتماع الفرق بل عكس
 الخلاف بين المسلمين في اجزاء الثاني انظر ان هذا الامامية بانه لا يجوز الرمي لابه وهو هذا لا يخفى
 وقد نقل عنه في الخلاف الثالث فيمكن اتحاد المراد بهما وانه لا يترك ايضا ما في الخلاف من دعوى اجتماع
 الامامية بل المسلمين على اجزاء الثالث ولم يعبد به ولم يترك ايضا ما في الغيبة من دعوى اجتماع القضاة
 على انه لا يجوز الا بالحصول لم يجز به مع موافقته لذم فيه وعدم وجوب بدل مثله في التوسيع و
 العراض على تقدير حجه وذكر فيها ايضا كلام الشيخ في ردود رخصته بتقديم صوم التلثة بدل
 الحد من ازاى المحرم وقوى الحق بذلك وحكى عن ابن دريس انه ورد رخصته في ذلك الاطوار
 المتع وقال ثم قال لان اصحابنا اجمعوا على انه لا يجوز القيام الا بوجه قبل المزمع يوم الزيادة
 عرفه وقبل ذلك لا يجوز ثم ذكر اجماعهم في حجة المحرمين واقصر على ذلك واقصر في التسمية و
 السكينة على ذكره ورد الرخصة ولم يفرق بين الاجتماع وظاهر التوقف في الحكم وعدم الاعتماد
 ما لاجتماع المنقول وافق القوم والروايات ولا رشاد والبقية يجوز القاء بعد التمسك بالغة
 وهو يدل على ما قلنا وظاهر الغيبة نقل الاجتماع ايضا على ما قال ابن دريس ولم يعاد به وقال
 في المحلة ايضا اذا قصت لمرأة الغيبة واحرمت بالجماع وخاف من ان يحسن جاز لها تقديم الحج وحجه
 وطواف النساء على الخروج الى عرفات قال الشيخ وضع ابن دريس ادعى الاجتماع عليه وانحرفنا
 فانه الشيخ ثم ذكر حجه واجاب عن دعوى الاجتماع بعد الشك وخفى الاول في التسمية والذكر ان
 علمائنا واخاره فنهما وفي سائر كتبه وحكى في الاول حاشية قول ابن دريس ولم يفرق بين ليله ولم
 يعبد به وذكر في المحلة ايضا اختلاف في حرر سبع حاج من تزول دورسك ومنزله او كراهه
 وحكى عن ابن دريس دعوى الاجتماع وتواتر الاتحاد على انه لا يفتى ذلك واخاره فيه كانه سائر كتبه
 انكره التجميع والاصل لا الاجتماع ولا يسمع ان لا يعمل كونه على التحريم ولم يفرق بين سائر كتبه وحكى
 فيه ايضا عن الحلبي شرطا مع الجماع بالختان ودعوى ان لا غلف لا يصح جماع المملوك عليهم
 السلام وعن المفيد انه لا يجوز له ان يجمع بين محقق وعن الحلبي نسبة عدم جواز طواف قبل الاختان الى

في الغيبة

في الخلاف الثالث فيمكن اتحاد المراد بهما وانه لا يترك ايضا ما في الخلاف من دعوى اجتماع القضاة على انه لا يجوز الا بالحصول لم يجز به مع موافقته لذم فيه وعدم وجوب بدل مثله في التوسيع و العراض على تقدير حجه وذكر فيها ايضا كلام الشيخ في ردود رخصته بتقديم صوم التلثة بدل الحد من ازاى المحرم وقوى الحق بذلك وحكى عن ابن دريس انه ورد رخصته في ذلك الاطوار المتع وقال ثم قال لان اصحابنا اجمعوا على انه لا يجوز القيام الا بوجه قبل المزمع يوم الزيادة عرفه وقبل ذلك لا يجوز ثم ذكر اجماعهم في حجة المحرمين واقصر على ذلك واقصر في التسمية والسكينة على ذكره ورد الرخصة ولم يفرق بين الاجتماع وظاهر التوقف في الحكم وعدم الاعتماد ما لاجتماع المنقول وافق القوم والروايات ولا رشاد والبقية يجوز القاء بعد التمسك بالغة وهو يدل على ما قلنا وظاهر الغيبة نقل الاجتماع ايضا على ما قال ابن دريس ولم يعاد به وقال في المحلة ايضا اذا قصت لمرأة الغيبة واحرمت بالجماع وخاف من ان يحسن جاز لها تقديم الحج وحجه وطواف النساء على الخروج الى عرفات قال الشيخ وضع ابن دريس ادعى الاجتماع عليه وانحرفنا فانه الشيخ ثم ذكر حجه واجاب عن دعوى الاجتماع بعد الشك وخفى الاول في التسمية والذكر ان علمائنا واخاره فنهما وفي سائر كتبه وحكى في الاول حاشية قول ابن دريس ولم يفرق بين ليله ولم يعبد به وذكر في المحلة ايضا اختلاف في حرر سبع حاج من تزول دورسك ومنزله او كراهه وحكى عن ابن دريس دعوى الاجتماع وتواتر الاتحاد على انه لا يفتى ذلك واخاره فيه كانه سائر كتبه انكره التجميع والاصل لا الاجتماع ولا يسمع ان لا يعمل كونه على التحريم ولم يفرق بين سائر كتبه وحكى فيه ايضا عن الحلبي شرطا مع الجماع بالختان ودعوى ان لا غلف لا يصح جماع المملوك عليهم السلام وعن المفيد انه لا يجوز له ان يجمع بين محقق وعن الحلبي نسبة عدم جواز طواف قبل الاختان الى

في الخلاف الثالث فيمكن اتحاد المراد بهما وانه لا يترك ايضا ما في الخلاف من دعوى اجتماع القضاة على انه لا يجوز الا بالحصول لم يجز به مع موافقته لذم فيه وعدم وجوب بدل مثله في التوسيع و العراض على تقدير حجه وذكر فيها ايضا كلام الشيخ في ردود رخصته بتقديم صوم التلثة بدل الحد من ازاى المحرم وقوى الحق بذلك وحكى عن ابن دريس انه ورد رخصته في ذلك الاطوار المتع وقال ثم قال لان اصحابنا اجمعوا على انه لا يجوز القيام الا بوجه قبل المزمع يوم الزيادة عرفه وقبل ذلك لا يجوز ثم ذكر اجماعهم في حجة المحرمين واقصر على ذلك واقصر في التسمية والسكينة على ذكره ورد الرخصة ولم يفرق بين الاجتماع وظاهر التوقف في الحكم وعدم الاعتماد ما لاجتماع المنقول وافق القوم والروايات ولا رشاد والبقية يجوز القاء بعد التمسك بالغة وهو يدل على ما قلنا وظاهر الغيبة نقل الاجتماع ايضا على ما قال ابن دريس ولم يعاد به وقال في المحلة ايضا اذا قصت لمرأة الغيبة واحرمت بالجماع وخاف من ان يحسن جاز لها تقديم الحج وحجه وطواف النساء على الخروج الى عرفات قال الشيخ وضع ابن دريس ادعى الاجتماع عليه وانحرفنا فانه الشيخ ثم ذكر حجه واجاب عن دعوى الاجتماع بعد الشك وخفى الاول في التسمية والذكر ان علمائنا واخاره فنهما وفي سائر كتبه وحكى في الاول حاشية قول ابن دريس ولم يفرق بين ليله ولم يعبد به وذكر في المحلة ايضا اختلاف في حرر سبع حاج من تزول دورسك ومنزله او كراهه وحكى عن ابن دريس دعوى الاجتماع وتواتر الاتحاد على انه لا يفتى ذلك واخاره فيه كانه سائر كتبه انكره التجميع والاصل لا الاجتماع ولا يسمع ان لا يعمل كونه على التحريم ولم يفرق بين سائر كتبه وحكى فيه ايضا عن الحلبي شرطا مع الجماع بالختان ودعوى ان لا غلف لا يصح جماع المملوك عليهم السلام وعن المفيد انه لا يجوز له ان يجمع بين محقق وعن الحلبي نسبة عدم جواز طواف قبل الاختان الى

حكم منع الحاج من ان يجمع بين محقق وعن الحلبي نسبة عدم جواز طواف قبل الاختان الى

مؤذنا بدعوى الاجماع عليه وقال في المختلف ايضا قال الشيخ في الخلاف لا يجوز بيع رباع مكذوب
 سونها ولا اجارتها قال وفيه نظر ثم ذكر الحجاج باجماع الفرق واجادهم ولو يصد للجواب عنه
 ولا عن سائر ادلته وكانه احال ذلك الى الوضوح والى ما تقدم في كلامه من الحكم بركاه منع
 الحجاج من سكنى دورها ومنادلتها واخبار جواز بيعها في المواعد وغيره وتوقفه بعض كتبه
 وذكر في المختلف ايضا اخلافا لاصحاب حكمه الاطلاق بشرط الخيار ولو يعين المدة واختاموه
 فيه وفي سائر كتبه البطلان بقاء للشيخ والمرفوض في احد قوليهما وحكى عنهما في قوليهما الآخر
 وعن جماعة من القدماء القول بالتحريم وشيئا من خيار ثلثة ايام ونقل عن الشيخ الاحجاج عليه السلام
 الفرقه وخادهم ورد بهما انما دلا على الثلثة في الحيوان اما غيره فلا اقول فدادعني الاجماع
 على ذلك في الانصاف الغنية والمجواهر ايضا وجعل في الاول مما انفرد به الامامية فان كان
 الاجماع المنقول يحتمل فيكون مثل هذا محتملا ثم انه لو يذكر شيئا من هذه الاجماع في سائر كتبه ولا
 اعتنى بها اصلا وما كان ينبغي له ذلك لو كانت عنده كروايات صحيحة غالبة الاسانيد وقد ردافا
 بلا واسطة عن المحجة عليه السلام اربعة من الاساطين ورؤساء الدين وقال في المختلف ايضا في
 التذكرة وغيرهما ما يحصل ان العقوبات الجائزة كالوكالة والعارية والوديعة والقرض بالجملة
 يثبت فيها الخيار دائما ولا يسقط بالاسقاط فلامعنى فيها الخيار وحكى في الاول عن الشيخ قول ابن
 ابي عمير ما يثبت خيار المجلس والشيء فيها وانما يثبت في الثاني لا الاول اخاره في الخلاف واستدل
 على صحة الاول بالاجماع لانه لا خلاف فيه ورد به ما منع مع انه نفسه خالف في ذلك فلو قد
 عرى نفسه ذلك في التذكرة الى علمائنا ايضا الا انه مبني على ما ذكره فلا يخبر الفرق بين الخيارين كما
 قال الشيخ وحكى في المختلف ايضا عن الشيخ انه اذا وطئ المشتري في مدة خيار البائع فان فسخ رجع
 عليه ببيعة الولدان حصل من الوطئ بالعقر وهو العسر للبكره نفسه للثبوت اجماع على ذلك
 بالاجماع ورد به بالنسبة فلو قد ادعاه ابن ذرهم ايضا واجتبه به ولو يذكرهما في سائر كتبه واظنه
 بهما واخاره في جملة منها الرجوع ببيعة النجارية خاصة مع الولادة لصبرهما ولذنبهما
 خاصة بدونها وهو قضية كلامه في غيرها ايضا وقال في المختلف ايضا الارباب من الوالد ولذ
 ذهب اليه علمائنا ثم تفصيل في ذلك للاسكان في ريعانها ولم يخبر له ولا عليه وحكى في ما طوى
 للمرفوض شيئا لا على منعه منه ولا مطلقا وجوبه عنه كذلك للاجماع وافضرت على ذلك ولم يذكر
 سائر الاجماع المنقولة في المسئلة لوضوحها وثبوتها بالاجماع المحصل وغيره وحكى هو ايضا

هذا هو الحق لا يخفى عليه
 من ادعى خلافه

هذا هو الحق لا يخفى عليه

هذا هو الحق لا يخفى عليه

هذا هو الحق لا يخفى عليه

هذا هو الحق لا يخفى عليه

في بون الربا بين السلم والذي قولين احاد هو البون فيه وفي جملة من كنهه اوجبعها ونقل من
 المنع النفع والاجتماع عليه بالاجماع الذي ادعاه فيه وفيما سبق ورده هنا بالمنع مع مخالفة
 جماعة من اصحاب مع انهم من احرار عن المنع الا الاسكان في ذلك فبالاقتضاي التفضيل هنا بما
 نفعه الا على ما قبل ثم انه لم يذكر في سائر كنهه ولا اعلم به وذكر في المختلف ايضا اختلاف اصحاب
 في بيع الرطب بالخاف كالرطب بالتمر وحكي عن ابن ادريس انه اورد على الشيخ في تقليده المنع بانه
 اذا جف الرطب بنفسه بانه يلزم عليه ان لا يجوز بيع رطل من العنب برطل من الزبيب هذا لا يقول
 به احد من اصحابنا بغير خلاف وبانه لا خلاف في ان بيع الجحش بالجحش جائز مثله مثل النع منه
 يحتاج الى دليل ولم يثبت العلامة الى ثبوت ذلك ولم يضر فيه ان كفاؤه بما ذكره مفصلا من
 اقوال الاصحاب بما هو المعلوم من طريقه في دعوى الاجماع في موضع الخلاف واخاذا النع
 مطلقا فيه وفي جملة من كنهه وادعى في التذكرة كغيره انه للشهو يدنهم واقصر في بعض كنهه على
 النع من بيع الرطب بالتمر وادعى الشيخ في الخلاف وان زهرة الاجماع على ذلك ولم يذكر في شيء
 من كنهه وحكي في المختلف ايضا عن ابن ادريس في الخلاف في بطلان بيع الصرط اذا قال للمصير في
 حول ما عندك من الذرهم الى الذرانية والعكس ساعه على ذلك وافترقا قبل التفاضل ولم
 يعتد هو بذلك ولا يضر لوجه ولا ذكر في سائر كنهه ودر بما حكم بالنع مع عدم التوكيل بعد
 تحقق الشرط لا للاجماع المنقول وحكي فيه ايضا عن الشيخ في الخلاف انه قال فالباع طعاما فغيرا
 بعشرة وموطة فلما حل لاجل اخذها طعاما فجاز ذلك اذا اخذ مثله فان زاد عليه لم يضر قال
 وقال القاضي يجوز به قال بعض اصحابنا ثم احاد هو جواز ذلك ونقل اجماع الشيخ على المنع
 بالاجماع ورده بالنع لانه نفسه نقل الخلاف وحكي فيه ايضا عن الشيخ دعوى الاجماع على بطلان
 السلم لا اود سلم فهو ذلك مع هذا السلم ونعنه بدونه وان كان بلفظ السلم وهو اختياره
 في جملة من كنهه ولم يذكر الاجماع فيها اصلا وحكي فيه ايضا عن المنع دعوى الاجماع على جواز
 لون واسر مال السلم من غير الايمان وهو احاد ايضا ذلك لكن لا للاجماع بل للاصل وغيره و
 حكي فيه ايضا عن ابن ادريس انه قال ليس من شرط صحة السلم ذكر موضع التسليم بغير خلاف انما
 وقال ان ما ذكره الشيخ في الخلاف من شرطه لم يذكره له احد منهم واحاد العلامة فيه وفي
 جملة من كنهه تفصيلا في ذلك ونجوه من ابن ادريس قال انه يدل على علمه معرفة مواضع الخلاف
 ولم يذكر دعواه في سائر كنهه ولا يضر فيه دعوى ابن زهرة الاجماع على شرطه ولا عمل به على الخلاف

المنع النفع والاجتماع

المنع النفع والاجتماع

المنع النفع والاجتماع

المنع النفع والاجتماع

وحكى فيه ايضا عن الشيخ في الخلاف دعوى الاجماع على انه اذا اراد الشاهد المصلح ودمعها عوض
 اللبن الذي حمله سائما من تمر او بر ولو بعد شوبه فيه ولا في سائر كنبه واوجب ذلك العين ان
 وبد والا فلا لثبوت ذلك والا فلا قيمة مع ان الاجماع منقول في الغنية ايضا امر عند ذكر كلام ابن
 اديس وحكى فيه ايضا عند دعوى الاجماع على ثبوت الضرورية في القبر والناقة ايضا وتوقف هو
 في ذلك وقال ان ثبوت الاجماع كان حقا والا فلا الوجه النع للاصل وغرضه ثبوت على وجه التخصيل
 لا الثقل والا فانه ثابت بنقل او ثبوت الاصحاب اعظمهم على تقدير حجته واخاره في جملة من كنه الثبوت
 وعليه في التذكرة بغير الاجماع ولم يذكر فيها اصلا مع انه ربما يظهر من القاضي في المذهب في
 الخلاف فيه ايضا ولم يقرضه وحكى فيه ايضا عند التهاية ثبوت الارش للمشتري في العيب
 المجهد بعد العقد قبل القبض وعند في الخلاف في ثبوت الخلاف في عدم ثبوتها الا اذا راضيا عليه
 فيجوز لهما ذلك واخاره هو فيه وفي جملة من كنه الاول ولم يقرضه الثاني في الاجماع اصلا
 وذكر في التذكرة ولا يعا به وحكى عنه ايضا في البسط احكاما عديدة فيما اذا اشترى شيئا
 وباعه ثم علم به عيبا منها انه اذا راضى المشتري لثبوت العيب لم يرجع الاول بارش المبيع لانه لا دليل
 عليه اجماعا وليس هو هذا ولا غيره وقال ان هذه الاحكام منافية لاصول المذهب المقررة
 حكي عنه ايضا قولين في بيع الثمرة بعد الظهور قبل بدو الصلاح سنة واحدة منقردة احد هما
 البطلان واختاره في البسط والخلاف وادعى فيهما الاجماع وثانيهما القهر واختاره هو فيه
 وفي جملة من كنه ولم يقرضه في الاجماع ولا ذكره في سائر كنبه اصلا مع انه منقول في
 الغنية ايضا واقتصر في بعض كنبه على ذكر القولين بلا ترجيح وذكر في الخلاف ايضا ان المشهود
 جواز بيع الثمرة قبل ظهورها مطلقا ولو كان اكثر من سنة وحكى عن ابن اديس انه ادعى الاجماع على ذلك
 وقال قد يشبهه على كثير من اصحابنا ذلك ويظنون انه يجوز بيعها سنين وان كانت فارغة لم
 تطلع بعد وقت العقد قال وهذا خلاف ما يجدونه في نصايف اصحابنا وخلاف اجماعهم اخطا
 اعلمهم صلوات الله عليهم وفاضلهم وادعوا عليه بان هذا غلط في النقل فان الصدوق قال
 في المنع بالجواز واخاره هو فيه وفي جملة من كنبه النع بغير الاجماع واخاره في التذكرة الجواز
 او لا ثم احتيل المنع احتمالا فاما اذا اخطا الاجماع المنقول بخالفه الصدوق خاصة ولم يذكره
 اصلا في سائر كنبه فحق في ترجيح ما وحكى في الخلاف ايضا عن ابن اديس انه لا اعتبار عند اصحابنا
 بالنابذ في حوز الثمرة في البيع مع الاطلاق وعدم الدخول لانه الفصل وحكى هو الخلاف في

وحيث فيه ايضا عن الشيخ في الخلاف دعوى الاجماع على انه اذا اراد الشاهد المصلح ودمعها عوض اللبن الذي حمله سائما من تمر او بر ولو بعد شوبه فيه ولا في سائر كنبه واوجب ذلك العين ان وبد والا فلا لثبوت ذلك والا فلا قيمة مع ان الاجماع منقول في الغنية ايضا امر عند ذكر كلام ابن اديس وحكى فيه ايضا عند دعوى الاجماع على ثبوت الضرورية في القبر والناقة ايضا وتوقف هو في ذلك وقال ان ثبوت الاجماع كان حقا والا فلا الوجه النع للاصل وغرضه ثبوت على وجه التخصيل لا الثقل والا فانه ثابت بنقل او ثبوت الاصحاب اعظمهم على تقدير حجته واخاره في جملة من كنه الثبوت وعليه في التذكرة بغير الاجماع ولم يذكر فيها اصلا مع انه ربما يظهر من القاضي في المذهب في الخلاف فيه ايضا ولم يقرضه وحكى فيه ايضا عند التهاية ثبوت الارش للمشتري في العيب المجهد بعد العقد قبل القبض وعند في الخلاف في ثبوت الخلاف في عدم ثبوتها الا اذا راضيا عليه فيجوز لهما ذلك واخاره هو فيه وفي جملة من كنه الاول ولم يقرضه الثاني في الاجماع اصلا وذكر في التذكرة ولا يعا به وحكى عنه ايضا في البسط احكاما عديدة فيما اذا اشترى شيئا وباعه ثم علم به عيبا منها انه اذا راضى المشتري لثبوت العيب لم يرجع الاول بارش المبيع لانه لا دليل عليه اجماعا وليس هو هذا ولا غيره وقال ان هذه الاحكام منافية لاصول المذهب المقررة حكي عنه ايضا قولين في بيع الثمرة بعد الظهور قبل بدو الصلاح سنة واحدة منقردة احد هما البطلان واختاره في البسط والخلاف وادعى فيهما الاجماع وثانيهما القهر واختاره هو فيه وفي جملة من كنه ولم يقرضه في الاجماع ولا ذكره في سائر كنبه اصلا مع انه منقول في الغنية ايضا واقتصر في بعض كنبه على ذكر القولين بلا ترجيح وذكر في الخلاف ايضا ان المشهود جواز بيع الثمرة قبل ظهورها مطلقا ولو كان اكثر من سنة وحكى عن ابن اديس انه ادعى الاجماع على ذلك وقال قد يشبهه على كثير من اصحابنا ذلك ويظنون انه يجوز بيعها سنين وان كانت فارغة لم تطلع بعد وقت العقد قال وهذا خلاف ما يجدونه في نصايف اصحابنا وخلاف اجماعهم اخطا اعلمهم صلوات الله عليهم وفاضلهم وادعوا عليه بان هذا غلط في النقل فان الصدوق قال في المنع بالجواز واخاره هو فيه وفي جملة من كنبه النع بغير الاجماع واخاره في التذكرة الجواز او لا ثم احتيل المنع احتمالا فاما اذا اخطا الاجماع المنقول بخالفه الصدوق خاصة ولم يذكره اصلا في سائر كنبه فحق في ترجيح ما وحكى في الخلاف ايضا عن ابن اديس انه لا اعتبار عند اصحابنا بالنابذ في حوز الثمرة في البيع مع الاطلاق وعدم الدخول لانه الفصل وحكى هو الخلاف في

فانخاد

[illegible]

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
 الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي
 بَدَأَ خَلْقَ الْإِنسَانِ
 مِنْ طِينٍ ثُمَّ عَلَّمَهُ
 الْقُرْآنَ بِالْقَلَمِ ثُمَّ
 رَدَّهُ إِلَى آيَاتِهِ
 الْعِظَامِ ثُمَّ يَوْمَ
 الْحِسَابِ

المنع ويمكن إبقاء كلامه على عمومته كما صح به في التذكرة وليس هذا موضع بيان ذلك وحكمه
أيضاً عن الشيخ في النهاية أنه قال من وجب عليه دين وغاب عنه صاحبه غيبة لم يقدر عليه
معها وجب عليه أن ينوي قضاءه ويعزل ما لعن ملكه وعن ابن إدريس إن العزل غير واجب إجماع
المسلمين ثم أول هؤلاء الشيخ لا للاعتداد على فعل الإجماع على خلافه كما هو ظاهر وحكي أيضاً
في الرهن اختلاف الأصحاب في دخول النماء التجرد المفصل الحاصل بعد الإذن في الرهن وحكمه
هو فيه وفي سائر كونه العدم وفقاً للشيخ في الخلاف واللبس وقال فيه إن ادعاء ابن إدريس
القول بالدخول مذهب أهل البيت عليهم السلام وإجماعهم عليه وإن ما ذكره الشيخ من هذا المذهب
خطأ لا يرويه عن غيره ولا شبهة لأقول قد فعل الإجماع عليه في الامتناع وقاهر الغلبة أيضاً
ولو لم يثبت منها في سائر كونه ولا اعتد بها وحكي فيه أيضاً في الغناء عن الشيخ في البسوط
أنه منعه من ضمان مال الكفاية لانه لا خلاف فيه وأما هو فيه وفي سائر كونه خلافه ولو بنا
بإدعائه ولا ذكره في سائر كونه وحكي فيه أيضاً اختلاف الأصحاب في ضمان الجاهل وأما هو فيه وفي
حمله مركبه التخييل للأسكان وانفساً والذي يلي في الحلبي والقاضي في حاقوليه وابن زهر
وقيل فيه في مسئلة أخرى عن ابن إدريس أنه لا يقع على الغيب من مذهب عند محصلين من الأصحاب
ولربما هو بذلك ولم يذكره في سائر كونه وذكره في سائر كونه على الشيخ وما علق في رده وقال لا
شك في عدم تحصيلها الرجل ولا يحجج به في الغيبة من دعوى الإجماع على التخييل وحكي فيه
أيضاً عن الشيخ قول ابن بطران البيع سطران السطر وقيل عنه نفى الخلاف في عدم بطلانه وأما
هو فيه وفي سائر كونه البطلان ولو بنا بإدعائه وحكي فيه أيضاً في الوكايل اختلاف الأصحاب
في طلاق الوكيل عن المحامه وإما هو فيه وفي سائر كونه الجواز وأورد حجه عليه ثم قال
إن رده في خلاف حال السفاق ونعت الحكمين وكل الرجل الحكم الذي هو من فله في
الطلاق رساوى فطلاق وحازون كان لو كان فيه في البلد ولا يحجج أن هذا لا يقتضي
على غيره للإجماع كما هو ظاهر ولا سيما ما عرفت من نفي جواز الخلاف فيه من جملة من فإشاء
الأصحاب في مدح ابن إدريس في هذه العبارة بعد الخلاف من السلف في الجواز لا يثبت
رويت من جهة أصحابنا لا يثبت بها فكان هذا على حجة وفي ما ذكره مفاد الحجاج وحكي فيه
أيضاً عن الشيخ في الخلاف أنه قال يكره أن يتوكل مسلم على مسلم ولا يكره ذلك أحد من الفقهاء
دليلنا إجماع الرقة ولا تارة لا دليل على جوازه قال وقد زاد على الشيخ ونفاها عن غيره أيضاً

في النهاية النجاشي

عام حوزة آية الله العظمى

علم رضا المظفر

علم رضا المظفر

علم رضا المظفر

واختاره هو فيه وفي سائر كتبه الجواز للاصل ولم يتجدد فيه لرد الاجماع ولا ذكره في خبره مع انه
منقول في الغنية ايضا على الشئ صرحا وقال فيه ايضا وفي غيره للاب بقصم البالفه الرشيدة
الابادتها وحكي عن الشيخ في الخلاف جوازه منع نهيا محجا باجماع الفرقة على انه لرد العفو عن المظلم
المطالبة والعفو له ايضا واجاب عنه بمنع لادى وذكر فيه ايضا اخلاق الاصحاب فمن يقبل قوله
في الرد من الامناء وحكي عن ابن اددى لانه لا يقبل قول سلمة ثم لا الودعي للاجماع على ان القول
قوله في الرد واخاره هو ذلك وقال في الودعي اشكال وحكي فيه ايضا عن الشيخ في مسئلتين احدهما
في الودعية والاخرى في العارية اضطرارا في القوي من الاجماع على ان كل امر شك فيه الفرقة
من غير وكذا في مسئلة التبعة في الاجارة وكذا عنه وعن ابن اددى في الصلح وعن ابن اددى
في الوضابا له يحكم العلامة ايضا في اللفظة اختلاف الاصحاب في انه بعدة بعضها لانه يمكنها
المنطق بلا اختيار او باختياره وبينه ونقل الاخرين زادوا في قول عبا انه مذهبي اصحابنا
اجمع وان عليه اجماعهم وبه تواتر اخبارهم واخاره هو فيه وفي سائر كتبه الثاني وخلافه في الرد
في دعائه قال لان اكثر الاصحاب ظالمون لا يملك الا بالنية والاختيار ما لم ينطق بذلك ثم بالغ في
التشيع عليه ونسبه الى عدم التحصيل وجعل مجازا في استدراكه اشهر المتولين وقال في الخلاف
ايضا في الغصب اذا جنى الفاعل على الدابة كان عليه الادش ثم نقل قول الشيخ بان عليه في عين
الدابة نصف القيمة وفي العينين جميعها وكذا كماله في البدن منها اثنان واخاره هو فيه وفي سائر
كتبه الادش قال فيه وحيل الرزاة والاجماع الذي دعاه الشيخ على غير الفاعل في احكام العير
نقص المفرد عن الادش وحكي فيه ايضا في كتاب الاجارة اختلاف الاصحاب في بطلان الجواز
بموت احد الشافدين ونقل عن الشيخ في البدن وانها تنسخ بموت احدهما عند اصحابنا والاشهر
عندهم ان موت الشاخر يبطلها وفيه خلاف وعنه في الخلاف الحكم بالباطل ان مطلقا ونقل عن
عن بعض اصحابنا عن الفاضل بنه التفصيل الى اكثرهم واخاره هو فيه وفي سائر كتبه عدم
البطالان بهيطم ونقل فيه عن الشيخ انه اجمع على تولد الخلاف باجماع الفرقة واخبارهم وقال ان
ما حكاه عن بعضهم شاذ لا يعول عليه واجاب بمنع ذلك قال فان اكثر الاصحاب يعيرون
ولم يصل الشاهد يبدل عليه اقول فلا داعي ابن زهرة الاجماع على البطلان بموت احدهما
ايضا قال من خالف في ذلك من اصحابنا لا يوثق خلافه في دلالة الاجماع ولم يذكر شيئا من
الاجماع فانها حضري من سائر كتبه وحكي فيه ايضا اختلاف الاصحاب في ضمان الاجير لحياط

هذا الخبر من سائر كتبه
في الغنية ايضا على الشئ
صرحا وقال فيه ايضا وفي
غيره للاب بقصم البالفه
الرشيدة

في الرد من الامناء
وحكي عن ابن اددى لانه
لا يقبل قول سلمة

في الودعية والاخرى
في العارية اضطرارا

في الغنية ايضا على
الشئ صرحا وقال فيه
ايضا وفي غيره للاب

في دعوى الارحام مطلقا على ما نقل عنه وادفاه الشيخ في الخلاف في صلح اباوين لولدها
 ودعى الاجماع على عدم في شبهة غيرها وادى بما حصل الاجماع بعضهم بالهبة للولد الصغير
 فكما تاهم في المقام مضطربة جدا ولم يذكر العلامة الاجماع المرتضى في المختلف خاصة وقد
 رده فلي نظر الى ما في الاجماع من غرائب الاختلافات وقد حكى فيه ايضا عن ابن ادریس نحو
 الاجماع على ان الهبة لا تقتضي الثواب لامع الشرط ولم يذكره للاعتماد عليه والاحتجاج به لا
 تعرض له في غيره وحكى فيه ايضا عن الشيخ في البسوط انه قال صدقة النطوع عند فائز الهبة
 في جميع الاحكام وكل من له الرجوع في الهبة لا الرجوع في الصدقة وعن ابن ادریس اللزوم بعد
 الاقراض مطلقا واخباره ذلك فيه وفي سائر كتبه وذكر حجته عليه ثم قال وادعى ابن ادریس
 ايضا الاجماع عليه وهذا لا يقتضي الاعتماد عليه بنفسه كما هو ظاهر مع انه في التذكرة في
 الحكم الى علمائنا اجمع وفيه كفاية وحكى فيه ايضا في الوقف عن المرتضى انه قال لما انفردت به
 الامامية القول بان من وقف وفاقا جازان بشرط انه ان احتاج اليه في حال حيونه كان له
 بيعه والانتفاع بثمنه ثم ذكر بقية الاقوال كقول ابن ادریس بقاء للشيخ في البسوط والاسكان في
 وغيرهما بطلان الوقف واخباره الاول وذكر حجته عليه ثم ذكر حجته المانعين واجاب عنها
 ثم قال واحتجاج ابن ادریس بالاجماع خطأ فاننا قد ذكرنا ان صاحبنا اليه قول اكر علمائنا حجة
 حتى ان المرتضى ادعى الاجماع عليه ونقل بقية كلامه واحتجاجه بقول الاسكان بكونه مبسوطا
 بالاجماع وملهوبا به ولا يخفى ان هذا لا يقتضي التعويل على الاجماع المنقول مع انه حكى في
 التحري قول المرتضى قال انه ليس بجيد ونقل في التذكرة قوله ودعواه الاجماع واقوال جماعة من
 اصحابه ولم يحجج هو بالاجماع ولا عمل بمقتضاه بل صرح فيها ولا في جملة من كتبه بغير الشرط و
 بطلان الوقف وصيرورته جديدا بقاء للمفيد والشيخ في احد قوله وهو خلاف ما يقتضيه
 كلام المرتضى كما صرح به في المختلف والتذكرة ايضا وذكر فيه ايضا اختلاف اصحاب جواز انتفاع
 الواقف بالوقف ونقل عن الشيخ في البسوط انه اذا وقف عامما بحيث يتناول الواقف مثل ان يقفه
 على المسلمين جاز له الانتفاع به بالاختلاف ثم اخبره الجواز فيما ينتقل الى الله تعالى كالساجد
 المنع فيما ينتقل الى الخلق كالمسلمين والفقهاء وان صابغوا بينهم وقد اخبر هذا في التذكرة ايضا
 وحكى عن الشيخ دعوى الاجماع على الجواز فيها معا ولا يعا به ووافقه في جملة من كتبه ولم
 يستدل الى الاجماع المنقول في شيء منها اصلا مع انه منقول في الغنية ايضا على نحو ما في البسوط

في دعوى الارحام مطلقا على ما نقل عنه وادفاه الشيخ في الخلاف في صلح اباوين لولدها

في دعوى الارحام مطلقا على ما نقل عنه وادفاه الشيخ في الخلاف في صلح اباوين لولدها

في دعوى الارحام مطلقا على ما نقل عنه وادفاه الشيخ في الخلاف في صلح اباوين لولدها

جواز انتفاع الواقف
 بالوقف لما تأسس
 له

وذكر فيه ايضا في الوصايا اخلاق الاصحاب في شرط وقوع اجازة الوارث لما زاد على الثلث
بعد وفات الوصي عدمه اخار هو فيه وفي جملة من كنبه الثاني واجتمع عليه بالاجازة المشقة
على الصحيح والحسن وغيرهما وبغيره لك ثم قال فيه وادعى الشيخ في ذلك اجماع الفرقة وهذا يقتضيه
الشعور عليه كما هو ظاهر مع ان الظاهر من القواعد والحرر والوقوف في الحكم فيه ايضا على الشيخ
في البسوط انه قال ممن لا يقع له الوصية عند الكافر الذي لا دم له من الميت وفي اخلاق الوصية
لا فصل للذة جازة بالاختلاف قال وفي اصحابنا خاصة من قيدها اذا كان من قرابته ولم يشترط
الفقهاء ذلك ثم اخار هو فيه كما في سائر كنبه جوازها للذم وخاصة مطلقا مع ان في الغنية
ايضا دعوى الاجماع على عدم صحتها للكافر الا اذا كان ذارح للوصي نفى الخلاف بين المسلمين
في جوازها الذي ارجح ولم يذكر شيئا من ذلك في سائر كنبه الا المذكورة فذكر فيها عبادة الخلا
في ضمن عمل الاقوال وحكي فيه ايضا عنه في المبسوطة قال فيها اوصى عتور قاب بثلثه وقصر
عن ثلاثة اعبد وزاد على اثنين انه يجعل الزائد في قيمتها وحكي عن بعض الناس انه يجعل في جزء
من ثلث وعن رواية اصحابنا فيها يشبه المسئلة انه يعطى العتق قبل التقوى ومنه في الخلاف انه
حكم ما بينهما يعطيان ويهبطان البقية للاجماع الفرقان منه منصوصة لهم والذي اخار
هو في جملة من كنبه وقال البد في بعضها فوصا بثلث في البسوط من بعض الناس واستظهر فيه انه
الشافعي لكون ذلك احد وجهيه ولم يغير فيه في الاحتجاج للاجماع اصلا ولا ذكره في سائر ما
حصرت من كنبه الا المذكورة فذكره فيها ولم يعيابه وحكم بخلافه وذكر فيه ايضا اخلاق الاجماع
فيما اذا وصى بثلث في سبيل الله وحكي عن ابن ادریس عوى للاجماع على انه يصر في جميع مصالح السائر
واخار هو فيه وفي غيره ذلك لا للاجماع بل لغيره مع انه منقول في الغنية ايضا واقترن المذكورة
على نقل كلام ابن ادریس احتجاجه بالاجماع وغيره وحكي ذكر بعض الاخبار وكلام بعض الاصحاب
وذكر فيه ايضا فيما اذا وصى الانسان بثلث ماله ثم اوصى بثلث ماله لغيره ان الشيخ اسند بالاجماع
الفرقة واخبارهم على كون الثانية فاسحة للاولى وحكي عن ابن ادریس بنفسه لاقية وفي نظائره
من كلام الاصحاب اخبار هو ايضا نقض لا محبة اقتضاء الدليل لا الاجماع وحكي فيه ايضا من
الفاضي انه قال فيما اذا وصى باعطاء دابة لم يعط من الابل والبقر وغير خلاف لان ذلك لا يمتنع في
العرف دابة وقال هو ان المرجع في ذلك الى اهل اللغة وصرح في المذكورة بانفسه الى المالكين
البياهم وهو احول والبالغ والرحم خاصة ولم يغير في الاجماع اصلا وحكي فيه عن الشيخ في الخلا

منها ما جاز في
في باب الوصي

منها ما جاز في
في باب الوصي

منها ما جاز في
في باب الوصي

منها ما جاز في
في باب الوصي

أقبحه يصح الاقرار بالوارث في حال المرض مثل اجتماعه عليه في قوله في آخره وعلى المسئلة
اجتماع الفرق وحمله على دعوى اجتماع على صحة الاقرار بالوارث خلافا للمحققين وأما كبقية
الامضاء فعلى ما فصله في النهاية قال لان الشيخ اجل من ان يدعى الاجماع على الموضوع المختلف
فيه واخاره في الذكرة خلافا لطلالمة ولم يرد به من له اصلا وحكى فيه ايضا في كتاب النكاح في حد
الرضاع كلمات مضمومة عن ابن دريس لم يعيد عليها واختلف من فيه فيد وفي سائر كتبه
وحكى ايضا عنه انه خطا بعض المتأخرين ممن اعتبر المحولين في سن الرضيع والمفزع من لبنه مع
شبهه في خطئته بالاجماع على اعتبار هذه الآلة وعدم الخلاف في من يحصل في عدم اعتبارها
في الاول واورد كلامه بطور وقال انه خال من التحصيل بالهو عن التحقيق بمعل انه حكم بالخطا
مستدلا بالاجماع في المختلف فيه وهو اولي بالخطا ثم توقف هو في الحكم بالنسبة الى الرضيع
ولم يذكر الاجماع الذي ادعا ان زهرة على اعتبار المحولين بينهما معاملة فترى في الحلبي والكوفي
ومحمد بن ابراهيم الباقر ايضا لا طلالمة ذلك كما صرح فيه وفيه خلافا من قبل ابن دريس في
جملة من كتبه وتوقف في اخرى لم يتعرض للاجماع في شيء منها وحكى فيه ايضا عن ابن دريس
كلاما مضمونا في حكم لبن ولدائه لم يعيد به فيه ولا سائر كتبه وعنه ايضا في حكم نشر الزنا
للهمزة دعوى عدم الخلاف في ان النكاح في عرفنا الشريعة هو العقد حقيقة وفي ان لا يطلق على
الوطي الحرام وانكر عليه ذلك وقال ان ادعاء الاجماع على ذلك خطأ ومنه ايضا في حكم كتمان
دعوى الاجماع على ما يقتضيه عدم اليقونة بغيره ذلك بل ان الخلاف في توقف هو في الحكم
لا الاجماع بل لغيره وحكى فيه ايضا عن الشيخ الحكم بان لا يفسد به ولا يفسد بها ولا يفسد بها ولا يفسد بها
بشر التحريم ويحرم الام وان علف والبنت وان لم يولد ولا مستدلان على ذلك باجماع الفرق
واخبارهم والحكم ايضا بان النظر الى فرجها يوجب محرم لمصاهرة ولا مستدلال عليه ايضا
بما ذكره واخاره هو فيه الاباحة في غير الاب والابن وفي جملة من كتبه فيها ايضا ولم يعيد
بالاجماع ولا اعتنى بالاجواب عنه ولو ذكر في سائر كتبه لانه في الذكرة وحكى فيه ايضا في العقد
على الامنة من عند حرة وبالعكس اجماعات بعضها غير صحيح ولا مستد بها وفي العقد على الكثرة
اجماعان كذلك في ضمن نقل الاقوال ولم يحجج به او بما خالف بعضها وحكى في حكم اسلام
زوجته الذي قولين للشيخ اجمع على احدهما باجماع الفرق واخبارهم واخاره هو ذلك لغير الاجماع
وحكى في العقد بغير العربة مع القدرة عليها عن الشيخ انه ادعى الاجماع على البطلان واخاره

هذا هو الصحيح في المسئلة

انما هذا هو الصحيح في المسئلة

هذا هو الصحيح في المسئلة

هذا هو الصحيح في المسئلة

هو ايضا ذلك لغير الاجماع مع انه عزاه في التذكرة الى علانية وصحة فيه ايضا عن الشيخ دعوى
 عدم الخلاف في جواز تقديم القول من المراجع بلفظ الامر واخباره ونبهه الشيخ وهو الظاهر من
 ما تركبته ولم يذكر الاجماع فيها الا في التذكرة ولو تكلم بمقتضاها مع انه قد عرفت عن الشيخ بلفظ الاجماع
 مرة ونفي الخلاف اخرى ولو يصح به في شيء منهما للاختصاص به ولا الجواب عنه وحكم فيه ايضا
 عن الشيخ عن احد قوليه وكما به دعوى الاجماع على عدم محرمية المملوك لما لکنه وان كان
 خصما واخباره وفيه الكراهة في النسخ في جملة من كنبه الشيخ من دون نعتهم فيها للاجماع
 اصلا وحكم فيه ايضا في نكاح النكاح عن ابن ادريس في الخبر في بيان اختصاصه في محله في
 غير نكاح المملوك ثم استدلوا بالشيخ في الخلاف من ذلك ولم يذكر هو ذلك في مقام الاختصاص
 ولم يقرض لسائر الاجماع انما المتعارضة لمقوله في السابق ربما ادعى فهو في بعض كنبه الاجماع في
 بعض صور المسئلة وربما توقف في بعضها ولا جدري في ذكر ذلك وحكم فيه ايضا في قوله
 القتل ودعوى المرفعي انفراد الامامية واجماعهم على انه لا يجوز زيادة عن خمسمائة درهم
 بصدقه في ذلك وربما ادعى الاجماع على خلافه بغير الشيخ وغيره وحكم عن الشيخ دعوى الاجماع
 على جواز جعل المهم منافع المحر وعنه ايضا استثناء الاطباء من ذلك لاجارته واخباره هو المحذور
 في الجميع للاصل والاختيار وحكم عن ابن ادريس انه ادعى الاجماع على انه اذا الرقيم لهما مرة ثم قدم
 لهما شيئا قبل ان يتول ثم دخل بها لم يكن لها سوى ذلك الذي اخذ له وقال ان يخرج ذلك للاجماع
 لا غير واخباره هو فيه ولا يقتضيه الاخر ولو يستدل فيهما الى الاجماع استدل مع انه مقول في الغيبة
 ايضا واحتلف قوله في التذكرة وحكم فيه ايضا في حكم المهر اذا مات الزوج قبل التزويج كما
 مضى في دعوى الاجماع واراد عليه بان ينفذ في ما كان في موضع الخلاف وحكم عن
 الشيخ في فضل لاب مهران ما علم من سائر النسخ في البصير احكامها اجامات بعضها غير
 واجبة ولا يكره شيئا من ذلك في مقام الاستحاج والاعتناء بخلاف بعضها ولا جدري في ذكرها
 وحكم عن ابن ادريس دعوى الاجماع على عدم جواز التمتع بالمحسنة وعلى جوازها باليهود في
 النصانية ثم حكم بالمنع في الاميرتين ايضا بما لبعض الاطباء مع الاجماع واحكامه في الجواز
 الجميع فيه وفي جملة من كنبه او جميعها لغير الاجماع وحكم عنه وعن المعيد في التمتع
 بالخارجة بدون اذن مولاها ما يقتضيه دعوى الاجماع على الشيخ مطم ولو كان لامرأة واخبار
 هو ذلك ايضا لغير الاجماع وكذلك ما حكاه عن ابن ادريس في عدم اختصاص عدد المنة

هذا الخبر في التذكرة
 في التذكرة في التذكرة

تفسير في التذكرة

عن محمد بن الحسن

في ذلك ثم تفصيلا

في التذكرة في التذكرة

في التذكرة في التذكرة

هذا هو الحق

هذا هو الحق

هذا هو الحق

هذا هو الحق

هذا هو الحق

وفي جواز تحليل الاماء وحكى عن الشيخ في احاد قوله في شراء المجاورة الحاملة عن الغير دعوى
الاجماع على جواز وطبها قبله ففى اربعة اشهر من حملها على كراهية وبعد ضيها بالاكراهة وخطا
هو الجواز على كراهية قبل ففى اربعة اشهر وعشرة ايام في الحاملة من الزنا والحرمه قبل الوضع مطلقا
في غيرها ولو يعا بالاجماع اصلا واخلافه مدحه في سائر كنهه ودرما حكمه في بعضها بالمنع في
الاولى ايضا قبل المدة وربما حصل عتبار المدة او الوضع بالمجهولة الحال وجوز في الاول لا كراهية
مطلقا وعنى في النكحة الى علمنا اطلاق القول بالاكراهة بعد المدة واخار هو المنع الى الوضع
فبعد الاول والجواز فيها مطلقا ولم يذكر الاجماع في شئ منها وحكى في المختلف ايضا عن الشيخ ابن
ادريس في جعل عتق الامه سرها اجماعين شافيه ظاهر لم يخرج بهما وربما لم يعمل بشئ منهما وحكى
عن ابن ادريس في المجاورة التي علق عتقها بموت زوجها المحرم في ام الولد التي اعتقت ثم ارادت وتزوجت
فتبار ولدت منه اجماعين لم يخرج بهما وفيهما نوع اضطراب ايضا وحكى عن الشيخ في حكم مستحق
الحضانة دعوى الاجماع والاخبار على احاد قوله ولم يذكر في مقام الاحتجاج ولا اعتد عليه
ونقل عن ابن ادريس التبع من ذلك والطعن عليه بانه مذموم بخلافه وان اخبارنا بخلافه
وارده واحكامنا بضده وورده بان ذلك لعله كان اجماعيا في زمانه وقد قال به قبله الاسكاف
والصدق وهذا لا يقتضي التعويل عليه كاهو ظاهر وحكى عن الشيخ ايضا في الحضانة ما يفر
بلد نحو الاجماع في مواضع او يظهر منه ذلك ولم يذكر في ضمن نقل الاقوال والنباتات وكذا
في قصي الحمل عنه وعن المرتضى مع ما بينهما من الاختلاف وخالقهما معا في حمله من كنهه
وكذا في فدد القفلة عنه وعن ابن ادريس مع ما بينهما من الاختلاف والاجماع هناك كود
صريح في الخلاف وحكى عن الشيخ ايضا فيه اجماعين شافيين في حكم الاختلاف في قبض
المهر واجامعا لم يعمل به في قبض القفلة ولم يعمل بشئ منهما في مقام الاحتجاج وحكى فيه ايضا
في اطلاق قولين في طلاق الولي عن المحون وشبهه ادعى على احدهما الاجماع واخار هو وفي
سائر كنهه القول الآخر ورد فيه الاجماع بالمنع وحكى منه ايضا في ارث الزوج من الزوجة اذا
طلقها باننا في المرض بان فيه قبل انقضاء العدة قولين ادعى على احدهما الاجماع مرة ونوعه
الاخرى اخار هو ايضا ذلك لغير الاجماع وحكى عنه ايضا وقوع الطلاق بتجبر الزوجة و
اخبارها الفرقان نقل القول بوقوعه عن قوم من اصحابنا ثم دعوى اجماع الفرقه على خلافه لكون
الحال فسادا لا يصح به واخار هو ايضا ذلك لغير الاجماع وحكى الخلاف عن جماعة من ساطين

الاجماع حكى عنه ايضا في وقوع الطلاق من الغائب الكتاب قولين ادعى على احدهما الاجماع و
اخاره هو ايضا الغير وحكى عن المرتضى في الطلاق الثالث بلفظ واحد قولين مستندين ظاهر الى
اجماعين متنافيين واخاره هو احدهما الغير لاجماع وعن ابن ادریس في طلاق الحاضرة التي لا يصل
الزوج اليها يعرف حالها اجماعا لم يعبد به وحكم بخلافه وفي الاستثناء بالمسبية ما لم يهيج
به وذكر نحوه في كتاب الايمان ايضا وحكى عن الشيخ في شراه الامنة التي طلقها مرتين ما يشعر بدعوى
الاجماع ولم يعبد به في الاحتجاج وحكى في الظاهر لاسا في الاعضاء اجماعين متنافيين عن المرتضى
والشيخ ووافق احدهما ولم يهيج به ومنع الآخر لكونه في موضع الخلاف فيلزم منه منع الاول ايضا
ولذا لم يعبد عليه وحكى عن ابن ادریس في الظاهر العلوي ما يشعر بدعوى الاجماع على بطلانه
وخالفه ولم يعبد به وفي معنى من قبل ان يتألف في الخلاف في كون المراد به الوطى ولم يهيج به وحكى
عن الشيخ نفى الخلاف في عدم وجوب تكرير الكفارة بتكرير الظاهر متوليا بقصد التاكيد و
اختلف فيه فتواه لغير الاجماع وعنه ايضا في وطى المظاهر الكفر بالصوم عمدا قبل اتمامه
دعوى لاجماع على وجوب سنين في الكفارة وعن ابن ادریس منع الحكم والاجماع واخاره
هو الاول لغير الاجماع وحكى عنهما في عقوبة العبد الموهون والحائى في الكفارة اجماعات
متباينة لاجدوى في ذكرها وحكى عن ابن ادریس في عقوبة العبد الذي لم يعلم موته ولا جانه
في الكفارة دعوى لاجماع ونوازل الاخبار على جوازها ومنع ذلك مع عدم طعن المجاهد وتقدم في
احكام انظره ايضا وحكى عن الشيخ في الخلاف دعوى اجماع الفرقه واخاره هم على عدم وقوع
الابلاء العلوي بشرط وعنده في البسوط الحكم بوقوعه ومنع وقوع الاجماع على منعه واخاره هو
ذلك للعوامات وحكى عنه في وجوب الكفارة بالوطى بعد مدة التي يصح قولين ايضا ادعى في الخلاف
على احدهما وهو الوجوب لاجماع ورجح عنه في البسوط واخاره هو الاول لغير الاجماع وحكى
عنه ايضا دعوى لاجماع على عدم وقوع اللعان مع العلم بعدم الدخول واخاره هو تفضيلا
في ذلك ولم يعبأ بالاجماع ولم يذكر في الاحتجاج وحكى عنه ايضا دعوى لاجماع على مخالفة
الاخر عن ابن ادریس مع ذلك ولا ثم تقوية الحكم نفسه وظاهر العلامة التوقف والمنع بلا
نقض للاجماع واعند ابيه وحكى عنه ايضا في الخلاف دعوى نفيان كاتبة اهل العلم على قصر
اللعان مع القدوة على البينة اذا عدل عنها وعنده في البسوط تقوية القول بالمنع واخاره هو
الاول لغير الاجماع وحكى عنه ايضا قولين في القذف ثانيا بعد الحد ادعى على احدهما اجماع

حاشية على المتن

حاشية على المتن

حاشية على المتن

حاشية على المتن

حاشية على المتن

هذا هو الحق في الدين

عند مخالفة الدين

حكمنا في الدين

حكمنا في الدين

الفرق والفتنة واحال هو البيان الى كتاب الحد ودلوا بغيره فيه وحكى عنه ايضا قولين في
 اخراج المعتدة لا يذاء اهل الرجل ادعى على احدهما الاجماع وتوقف هو في الحكم لغيره وحكى عنه
 ايضا نفى الخلاف في وجوب الحد على الصغيرة للوطاء وعن ابن ادریس منع الحكم والاجماع و
 اخار هو ذلك وحكى عنه ايضا في عدة الحاصل باثني قولين نرى احدهما الى رواية اصحابنا و
 ادعى على الاخر الاجماع واجماع عامة اهل العلم الاعكوبة واخار هو ذلك لغير الاجماع وحكى
 عنه ايضا دعوى الاجماع على عدم تدخل العاتين ولو رد فهو حجة غير الاجماع وبجمل القول
 بالتدخل ولم يرح فيه شيئا وحكى في كتاب العقوب عن المرتضى دعوى اجماع الامامية وانفرادهم بعد
 صحته العقول الكافر وتوقف هو في الحكم لغير الاجماع وحكى عنه ايضا في حكم عقوبة الكفر
 ضديه نحو ذلك ولم يذكره في مقام الاجماع اصلا وحكى عن الشيخ قولين في حكم من دس نكصا
 من ابيه او امه ادعى في الخلاف على احدهما وهو تفويض الباقي عليه ان كان موثرا لاجماع الفرقة
 واخبارهم ورجع عن ذلك وحكم بخلافه في المبسوط وحكى هذا عن ابن ادریس ايضا مع نصيحة
 بمنع الاجماع واخار هو ايضا ذلك وحكى في احكام الولاء عنها قاتوا واجماعا لم يذكرها في
 الاجماع ولم يعثا بها ولا يخلو بعضها من الشك ايضا وحكى في التدبير عن الشيخ دعوى الاجماع
 على ان اولاد المدبرة التي حلت بهم بعد التدبير مثلها في الانفاق وليس للمولى نفص تدبيرهم
 بل له نفص تدبيره خاصة واخار هو جواز الرجوع في تدبيرهم ايضا ولم يعثا بالاجماع اصلا
 وحكى عن المرتضى دعوى انفراد الامامية بان العقول الحاصل التدبير يوجب السرية كالعق النحر
 ولم يذكر اجحاجه بالاجماع ولا اعتد به بل حكم بخلافه عملا بمجتهد الاصل وحكى عنه نحو ذلك
 في منعه من تدبير العبد الكافر واخار هو الجواز هنا وان توقف في العقوب وحكى عن الشيخ في حكم
 الاثماء المذكورة في القرآن في المكاتب قولين ادعى على احدهما الاجماع واخار هو ذلك لغيره وحكى
 عنه ايضا في كتاب الايمان في كفارة الحلف بالبراءة قولين ادعى على احدهما الاجماع ايضا واخار
 هو خلا فلو لم يعثا بالاجماع اصلا وحكى عن ابن ادریس في الحلف على ترك الهبة ان الوفاء خارج
 من ذلك لا تدر لا يتي هبة بغير خلاف وان صدقة التطوع عند لا يتي ايضا هبة وادخله
 بانها انواعان منها لدخولها تحت اسمها واحد ها وادعائه لاجماع على خلافه غلط وحكى
 عن الشيخ في نذر الشيء الى مكان اجاعا لم يعيد به وحكم بخلافه وكذا في نذر الهدى وحكى عن
 المرتضى دعوى الاجماع على عدم انعقاد النذر والطلاق ورده بالنقض وحكى في الكفارة عن ابن

ادريس في شق الثوب في الصيدية اجماعا لم يحجج به ولم يعيد عليه وعن الشيخ دعوى الاجماع على
 وجوب مدين لكل مسكين في الكفارة ورد به بالنسبة في محل الخلاف وحكى عنه في عدم وجوب
 تعيين الكفارة مع التعدد واتحاد الجنس ما لم يحجج به ولا جلد في ذكره وكذلك اطعام الصغار
 في الكفارة وكذلك جسد الطعام وحكى عن المرتضى في كفارة وطى الامه الخائض ما لم يعيد به وفي
 كفارة التودم عن صلوة العشاء ما اجاب عنه بالنسبة مع انه فعل عن علمائنا ما هو ظاهر في مؤلفه
 وحكى عنه دعوى الاجماع على عدم جواز عتق ولد الزنا في الكفارة وعن الشيخ دعوى الاجماع
 على الجواز واخاره هو الثاني لغير الاجماع مع كونه المشهور على ما صرح به وحكى عن الشيخ في
 عتق ناقص الخلقه ما لا جدوى في ذكره وكذلك اذواء الحامل والمرضع والمكره وحكى في كتاب
 العتيد وتوابعه عن ابن ادريس في نجاسة موضع غفر كل العتيد ما لا جدوى ايضا في ذكره و
 كذا ما حكاه عن الشيخ في النع من الذبيح بغير الجدي اذا حمل على جاره لا خنثيا ولا افيو غير عامل به
 وكذا ما حكاه عن ابن ادريس في جوازه مع الاضرار وحكى عن الشيخ في ان لا يذبح به اذ لا يذبح به
 اعتناء واسلام المرسل لا المسلم وعنه في البدو العذول عن ذلك واخاره هو الاول لغير الاجماع
 وحكى عنه وعن المرتضى وابن ادريس في حرمة ما عدا التيك الذي لم يفس من حيوانا ذالما
 ما لم يحجج به ولا جدوى في ذكره وحكى عن الشيخ اقوالا في حكم الغراب ادعى على احدها الاجماع
 وحكى منعه عن ابن ادريس واخاره هو الاول لغير الاجماع وحكى عن ابن ادريس دعوى الاجماع
 على حرمة الخفاف واخاره هو الكراهة ولم يعيد به وعنه ايضا عدم الخلاف بين المصطلين
 في ترك اقامة الرأس بعد الذبح قبل البرء واخاره هو الحرمة وحلية الذبيحة ولم يعيد به وعاه
 حكي عن المرتضى قولاً في الجحين ادعى انفراد الامامية به ولم يذكر احتجاجا بالاجماع ولا اشد
 به ونحوه فيما يحرم من الذبيحة وحكى عن ابن ادريس في نجاسة لبن البنية ما لم يحجج به ولا جدوى
 في ذكره وحكى عنه ايضا دعوى توازن الاجماع على حرمة استعمال شعر الخنزير وانه العجيج من اقوال
 اصحاب حكم هو بالجواز ولم يعيد بقوله وحكى عنه ايضا في الاطعمة والاشربة دعوى اتفاق
 اصحابنا على الشيخ في بعض كتب على حرمة الاستصباح بالدهن الفخري تحت الطلال وعدم الخلق فيه
 في ذلك واتا الشيخ محجج بقوله الاخر الموافق لقول اصحابنا ورد به بان هذا جهل منه وسخف
 فان الشيخ اعرف باقوال علمائنا وبالسائل الاجماعية والخلافية والروايات المطلقة في ذلك
 ثم اخاره هو تفصيلا في ذلك لم يسو اليه وحكى عنه ايضا وعن المرتضى في مواكلة الكفار و

كتاب في شق الثوب
 في الصيدية

اطعام الصغار
 في الكفارة

حكم الذبيح
 في الجوارح

حكم التيك الذي لم يفس
 من حيوانا ذالما

حكم الجحين

حكم استعمال شعر الخنزير
 في الذبيحة

حكم الخلق في
 بعض كتب على حرمة الاستصباح بالدهن الفخري تحت الطلال وعدم الخلق فيه

اكل طعامهم ماله يمتح به ولا جدوى في ذكره وكذا في ابوال لابل وساثر البهائم وخالفهما
هنا في الحكم بالحرمة وحكى عن الشيخ دعوى الاجماع على عدم جواز النذاري بالحرز اكلها مطلقا
وعلى جواز شرهها عند الاضطرار لدفع العطش واخبارها جواز عنا خوف التكليف من العطش
او المرض لاندفعابه ولم يعي بالاجماع ولا احتج به وحكى عنه ايضا دعوى الاجماع على جواز
اكل المازة من الثمرة وعدم جواز الحمل وتوقف هو في ذلك لغيرة الاجماع وحكى عن المرتضى ابن
ادريس في الفاء الخمر في الحل مالا جدوى في ذكره ونحوه ما حكاه عن المرتضى في صيد غير الكلب
المعلم وحكى في كتاب القضاء في تعارض البيئات عن ابن ادريس غير ماله يعيد به ولا فائدة في
ذكره وحكى عن الشيخ الاحتجاج بالاجماع وبغيره على عدم الحكم بالنكول باليمين ولم يمتح هو
به وان اخار ذلك لغيرة وحكى عن المرتضى في حكم الحاكم بعلمه والرد على الاسكان ما لا يقتضى
الاعتماد على الاجماع المنقول كاهو ظاهر لمن تأمله وحكى عن ابن ادريس في اخلاف الزوجين في
مناع البيت ماله يعيد به وحكى عن المرتضى الشيخ دعوى الاجماع والاحتجاج به بالاخبار
على انه اذا ادعى الخصمان معا عند الحاكم فام دعوى من يكون على يمين صاحبه وعن الشيخ
ان مع ذلك قوى القول بالفرع كما هو مذهب بعض الحنفيين واخباره هو الاول صحابا انه شهر
فيكون ارجح وهذا يدل على ان الشهرة عند اقوى من الاجماع المنقول وحكى عن الشيخ الاحتجاج
بالاجماع والاخبار على انه لا تسمع البيعة بعد اليمين واخباره هو ذلك واحتج عليه بغير الاجماع
وحكى عنه ايضا قولين في الاكتفاء باسلام الشاهد مع عدم ظهوره في نفسه واحتج على الاكتفاء
بالاجماع والفرقة واخبارهم وغير ذلك واخباره هو العلم ولم يعي بالاحتجاج اصلا وحكى عنه ايضا
قولين في تعارض دينه الخارج والداخل فذيم الملك وعاديه واحتج على احدهما بالاجماع
الاخبار واخباره هو الآخر ولم يعي بدعواه وحكى عن المرتضى دعوى نفي الامامية بعدم
قبول شهادة ولد الزنا وان كان على ظاهر العدة ولم يذكر احتجاجه بالاجماع وحكى عن ابن
ادريس الاحتجاج بالاجماع على كفره وهو باطل عنده كما مر في اخبار عدم القبول لغيرة ما ذكره
وحكى عن المرتضى الاحتجاج على قبول شهادة العبد على غير سيده بالاجماع لشدة الحاجة الى
يتمح هو بذلك واضطرب فواء ايضا وحكى عن الشيخ في شهادة اهل الذمة قولين عن احمد
الى اصحابنا واخباره هو قوله الاخر على اضطراب فيه وحكى في هذه المسئلة عنه في المطبوعات
اصحابنا القبول شهادةهم في الوصية ان يكون ذلك في حال السفر لم يعيد هو به عند ذكر

هذا الخبر
في كتاب
الاجماع
في كتاب
الاجماع
في كتاب
الاجماع

هذا الخبر
في كتاب
الاجماع
في كتاب
الاجماع

هذا الخبر
في كتاب
الاجماع
في كتاب
الاجماع

هذا الخبر
في كتاب
الاجماع
في كتاب
الاجماع

المسئلة بعد ما بلا فصل وحكى عنه ايضا في حكم شهادة الفرع ما لم يحج به ولا جدوى في ذكره
 نحوه في شهادة النساء على الشهادة مع اختلاف قوى الشيخ في ذلك وكذا في رجوع الشاهد و
 كذا في ظهوره قبل الشهادة وفي الشهادة على الملك بجره اليد وحكى عن ابن ادریس في الفصل
 واليمين نحو ذلك وحكى في كتاب الفرائض في مسئلة الجوه عن المرتضى وابن ادریس ما لم يحج به وفيما
 حكم بخلافه ونحوه لما حكاه عنهما في عدم ارث الزوج من الزناج ونحوها وقال ايضا الشهور عند
 علمائنا ان للاخت من الابوين البائة عند سلس الاخا والاخ وثلث الاخوة من الام وادعى ان
 علمائنا عليه الاجماع لانها تجمع السببين فيكون اول ثم حكي فوكلا غير با على القاني فقال المشهور
 الاول واقصر على ذلك وهذا لا يقتضي الاعتماد على الاجماع المنقول بخلاف الواحد لا يقتصر
 عدمه ونقل في مسئلة ولدا الولد مع الجد عن ابن فضال لم يحج به ولا جدوى في ذكره وكذا في
 مسئلة قاسم ذوى الارحام بعد موث الزوجه وبقاء الزوج المسلم عن ابن ادریس في مسئلة
 ارث الغافل خطا عن المرتضى وحكى عن الشيخ دعوى جماع القرى بل اامة عدان مسعود على ان
 الغافل والمملوك والكافر لا يحجون الام عن الثلث وحكى هو الخلاف في الغافل عن الصدوق
 القاني وظاهر الشيخ في النهاية والدليلي واخا وهو الاول لانه الشهويين علمائنا فقيين العلم
 به ثم رجح الثاني ونفى البطل عنه لعدم خبر يعينده ولم يعباء بالاجماع المنقول أصلا وجعله
 ادنى من الشهرة في الاعتماد وحكى عن الشيخ ايضا اجما على أحد قوليه في ميراث ولد الملائنة
 لم يحج به وحكى في مسئلة اخرى فيه ايضا كالأمة مضطربا لابن ادریس دعوى شبه الاجماع
 على خلاف قول الحلبي بعد تنويه له وقال هذا يدل على اضطرابه وعدم تميز قوته الفكرة
 وحكى عن جماعة منهم كلمات مضطربة في ميراثا بحيثى التكل الذي لم يعلم حاله بالميراث فحكي
 عن الشيخ في الخلاف دعوى جماع القرى واخبارهم على العلم بالقرعة مع انه خالف نفسه في
 ذلك في النهاية وذكر فيها القولين الاين وغري احد هما وهو القول بعد الاصلح الى الميراث
 وهو بالآخر وقال انه سوط واكثر في الزايات ولم يذكر القول بالقرعة فيها أصلا وحكم في البسوط
 ولا يجاز ايضا بما في النهاية وحكى عن المفيد في كتاب الاعلام وعن المرتضى دعوى انفراد الامامة
 واجماعهم على اعتبار عد الاصلح مع ان المفيد نفسه ذهب في المغنة الى انه يعطى ح نصف
 ميراث الذكر ونصف ميراث الانثى وهو اختيار الشيخ ايضا في كنبه المشار اليها والصدوقين و
 الديلمي والفاصي والطوسي وحكى عن ابن ادریس انه غري القول الثاني الى جماعة من اصحابنا والاكثرين

حكم في ميراث الميراث

حكم في ميراث الميراث

حكم في ميراث الميراث

حكم في ميراث الميراث

منهم والمحتملين ثم اُحتج عليه بالاجماع والخبر المتفق عليه في ذلك واختار العلامة القول
الخبر موثق وبعض الوجوه الاعتبارية ولو يضاف بالاجماع اصله ولا تعرض للجواب عنها ولم يرد
معاودة الخبر الموافق لها مع عمل المرتضى والمفيد به ونسبته الشيخ له في الحائريات الى انه مشهور
بين اهل النقل في اصحابنا والمخالفين فمن هذا طريقه كيف يقول بحجة الاجماع المنقول بالخبر
الواحد وحكي ابن ادریس في ولد الزوجة الشكوك فيه ما لا جدوى في ذكره وكذلك في نسبة
الاب من جريرة ابنه وذكر في ميراث الجوس ما تقدم سابقا واختار هو اثم بالنسبة الشب
الصحيحين خاصة لان ما عداها باطل فلا يتعلق به حكم الثوارث ولم يتعرض للاجماع اذ مدلا
وحكي عن المرتضى في ميراث المفقود دعوى افراد الامامية باعتماد الطلبة في اربع سنين ولو
يذكر احتجاجا بالاجماع ولا عند به وحكم اذ لا خلاف ثم نفى قول الباقر لغيره في حكم حسن
الشيخ في ميراث من لا وارث له اجماعا لم يحتج به ولا جدوى في ذكره ونحوه ما حكاه غيره
الدين المصنف والمرتضى في اجماع ابن الاخ والاخت للابوين واحدا معا مع ان يجب ان لا يحكي
في كتاب الحد ودعوى الشيخ دعوى الاجماع على انه حضر اربعة للشهد واما انفسها بعض عامة
فعليه الحد عن الشيخ ولم يحتج هو بذلك ولا حكم بنفسها. وحكي عن المرتضى دعوى افراد الامامية
واجماعهم على اربع بين الجلد والرحم على الاقل المحسن واختار هو ذلك لعدم اجماع وحكي
عن الشيخ دعوى اجماعهم واخبارهم الى انه لا نفى على المرأة ثم ذكر خلافه لما في دليله من خلاف
وقال لكن المشهور الاول وحكي عن المرتضى افراد الامامية بان من جلد الزنا ينفذ في الزنا بعد
يذكر احتجاجا بالاجماع ولا احتج به في الاجماع ابن ادریس في ان ينفذ في الثالثة باجماعا على
ان اصحاب الكبار يقولون في الثالثة وهذا منهم بغير خلاف واجاب عنه بان كيف يصح ادعاء الاجما
ع ان اجل اصحابنا واكثرهم لم يذكرناهم خالف فيه وحكي عن الشيخ نسبة احد ثوبه وهو جلد الجوز
ورجمان كان محصنا الى اصحابنا ولم يعند هو بذلك وحكم بخلافه وحكي عنه ايضا في خلاف
في استحباب حضرة طائفة عند اقامه الحد واختار هو الوجوب لظاهر الامر وحكي عنه ايضا في
الاجماع على انه يبرأ بعد على جميع البدن الاعلى الوجه الفرج واختار هو استثناء الراس ايضا
وحكي عنه ايضا في المحر ان ذى يقطع السارق منه حكيم عن ابي احدهما الى اصحابنا وتوكلوا
ونفى خلافه عن الآخر ولم يحتج هو به في غيرها وحكم بخلافهما وحكي عن ابن ادریس في حكم الضيف
اضطرر بان في الفتوى احتجاجا اخر بالاجماع والاخبار النوازة على انه لا قطع عليه مطلقا

تفصيل الخبر في الاحتجاج بالاجماع
الخبر موثق وبعض الوجوه الاعتبارية ولو يضاف بالاجماع اصله ولا تعرض للجواب عنها ولم يرد
معاودة الخبر الموافق لها مع عمل المرتضى والمفيد به ونسبته الشيخ له في الحائريات الى انه مشهور
بين اهل النقل في اصحابنا والمخالفين فمن هذا طريقه كيف يقول بحجة الاجماع المنقول بالخبر
الواحد وحكي ابن ادریس في ولد الزوجة الشكوك فيه ما لا جدوى في ذكره وكذلك في نسبة
الاب من جريرة ابنه وذكر في ميراث الجوس ما تقدم سابقا واختار هو اثم بالنسبة الشب
الصحيحين خاصة لان ما عداها باطل فلا يتعلق به حكم الثوارث ولم يتعرض للاجماع اذ مدلا
وحكي عن المرتضى في ميراث المفقود دعوى افراد الامامية باعتماد الطلبة في اربع سنين ولو
يذكر احتجاجا بالاجماع ولا عند به وحكم اذ لا خلاف ثم نفى قول الباقر لغيره في حكم حسن
الشيخ في ميراث من لا وارث له اجماعا لم يحتج به ولا جدوى في ذكره ونحوه ما حكاه غيره
الدين المصنف والمرتضى في اجماع ابن الاخ والاخت للابوين واحدا معا مع ان يجب ان لا يحكي
في كتاب الحد ودعوى الشيخ دعوى الاجماع على انه حضر اربعة للشهد واما انفسها بعض عامة
فعليه الحد عن الشيخ ولم يحتج هو بذلك ولا حكم بنفسها. وحكي عن المرتضى دعوى افراد الامامية
واجماعهم على اربع بين الجلد والرحم على الاقل المحسن واختار هو ذلك لعدم اجماع وحكي
عن الشيخ دعوى اجماعهم واخبارهم الى انه لا نفى على المرأة ثم ذكر خلافه لما في دليله من خلاف
وقال لكن المشهور الاول وحكي عن المرتضى افراد الامامية بان من جلد الزنا ينفذ في الزنا بعد
يذكر احتجاجا بالاجماع ولا احتج به في الاجماع ابن ادریس في ان ينفذ في الثالثة باجماعا على
ان اصحاب الكبار يقولون في الثالثة وهذا منهم بغير خلاف واجاب عنه بان كيف يصح ادعاء الاجما
ع ان اجل اصحابنا واكثرهم لم يذكرناهم خالف فيه وحكي عن الشيخ نسبة احد ثوبه وهو جلد الجوز
ورجمان كان محصنا الى اصحابنا ولم يعند هو بذلك وحكم بخلافه وحكي عنه ايضا في خلاف
في استحباب حضرة طائفة عند اقامه الحد واختار هو الوجوب لظاهر الامر وحكي عنه ايضا في
الاجماع على انه يبرأ بعد على جميع البدن الاعلى الوجه الفرج واختار هو استثناء الراس ايضا
وحكي عنه ايضا في المحر ان ذى يقطع السارق منه حكيم عن ابي احدهما الى اصحابنا وتوكلوا
ونفى خلافه عن الآخر ولم يحتج هو به في غيرها وحكم بخلافهما وحكي عن ابن ادریس في حكم الضيف
اضطرر بان في الفتوى احتجاجا اخر بالاجماع والاخبار النوازة على انه لا قطع عليه مطلقا

هذا يدل على اضطرابه وعدم تحقيقة فلا يأتى بقنا قصر كلامه ثم أخار القطع عليه من الآخر
 دون قبل أو غلو لا بد منه وحكى عنه نحو ذلك في وجوب قطع الناس مطلقا وقال هذا يدل
 على اضطرابه لنا قصر كلامه وأخار هو تفصيله في ذلك وحكى عن الشيخ في الخلاف دعوى الإجماع
 على بعد القطع مع تعدد المسئلة إذا طول بإحدا بعد القطع للآخرى وإن كان مما قبل القطع
 وفي المبتسوم منع هذا الحكم وأخار هو ذلك للأصل وضعف الخبر الذي هو مستند الأول وله
 ينقض للإجماع أصلا وحكى عنه أيضا دعوى الإجماع على قطع بين مقطوع الأصابع وعنه
 في المبتسوم عند أنها لا تقطع وأخار هو ذلك من دون تعرض للإجماع أصلا وحكى عن ابن
 ادریس دعوى الإجماع على ما هو المشهور في هذا الجأزة بكلمة واحدة وما هو إلى غيره ونفى
 الناس عنه وعنه أيضا وعن الشيخ في كيفية توبة العاذل لقبول شهادته ما لا ينجح به وحكى في
 كتاب الفصاحم والديات عنه الرد على القيد في قوله بأن العاقلة في قتل الخطاء ترجع باليد
 على القاتل ودعوى أنه خلاف إجماع الأمة وقد طرح هو فيه بذلك أشد الطرح ولا جدوى
 في ذكره وحكى عن ابن زهره دعوى الإجماع على أنه إذا لمات القاتل عمدا بعد امتناعه من الفصاحم
 أخذت الذمة من ماله فإن لم يكن له مال أخذت من أقرب فالأقرب من وليائه الذين يرثون
 دينه وعن ابن ادریس أنه خلاف الإجماع وأخار هو قول الأول لعلة الإجماع ومنع دعوى الثاني
 أشد المنع وحكى عن ابن ادریس أيضا فيما يحمله العاقلة في الجراح إجماعا على أحد قول الشيخ وخالفه
 هو وخطأه فيه وقال أن الشيخ اعرف بمواضع الإجماع وقد اتفق بخلاف ما ذكره وحكى عنه أيضا
 في قتل العاقل إذا لم يكن للعاقلة شيء دعوى إجماع المسلمين على خلاف قول الشيخ وقال أن هذا خطأ
 منه وجهل وكيف يجوز أن ينسب الشيخ إلى مخالفة إجماع المسلمين ثم يجمع هو قول الشيخ ونفله ولا
 عن جماعة من القضاة وحكى أيضا عنه فيمن لم ير مال ولا عاقلة ولا ضمان جزية دعوى إجماع
 اصحابنا بخلاف مناهم على خلاف قول الشيخين والدليل على العاقص في رد دعوى الحكم من جهة
 الاخبار وروى ما مال إلى قول ابن ادریس لذلك لا للإجماع وحكى عنه أيضا في رد قول الخصاصه
 العدد دعوى إجماع اصحابنا بغير خلاف بينهم على خلاف قول الشيخ والقاضي وأخار هو قولهما
 وحكى عن الشيخ في عدد الفسامة في قتل الخطاء دعوى للإجماع عليه والأخبار وواقعة لغير
 الإجماع وحكى عن ابن ادریس دعوى الإجماع على خلاف قول الشيخ فيما أوقع الاختلاف في
 كون الطرف المجنى عليه صحيحا أو مسيوبا ورجح قول الشيخ وحكى عن ابن زهره فيما إذا اشترك العبد و

حكمه في هذا الخبر
 حكمه في هذا الخبر

حكمه في هذا الخبر
 حكمه في هذا الخبر

بيان حكمه في هذا الخبر
 بيان حكمه في هذا الخبر

حكمه في هذا الخبر
 حكمه في هذا الخبر

الحرة في القتل اجماعاً لم يخرج به ولا جدوى في ذكره وحكى عن المرتضى في قتل الذي مسلماً نحو ذلك
وكذا في دية ولد الزنا والحكم بكفره واختاره هو خلاف ذلك ولو يعاين باجماعه اصلاً وحكى عن
الشيخ دعوى اجماع الامة الا اذا منهم لا يعتد به على ضمان ما تلف بنصب ليزاب الى الشارع
وذكره هو خلاف الاحكام في ذلك واختار الضمان لغير الاجماع وحكى عنه ايضا في دية الاجانب
والاهدا بالخرج به وربما حكم بخلافه وحكى عن ابن ابي اديس اضطراباً واجماعاً في دية السفين
طعن عليه لذلك اشداً الطعن وحكى عنه في دية سن الصغيرة قال الذي في الشيخ في نهائيه
هو مذموم جميع اصحابنا وما قاله في مبسوطه ليريد هباً أحد من اصحابنا اليه ولا فيهم ولا فيهم
في كتابه على ما عليه ورده بان هذا جهل منه وفله تحصيل ومن اجل من شيخنا وقد وضعه
في كتابه وكذا ابن الجني وابو الصلاح وابو جهم كلهم انما يقولون ثم ورد خبره في ذلك وقال
والاولى ذلك لهذا القول وعمل اكثر الاصحاب حكى عن الشيخ في فروع السن اذا ساءلنا لم يخرج
هو به ولكنه نقل طعن من ابن اديس عليه ورده اقبل رد وطعن عليه بما لا جدوى في ذكره وحكى
عن الشيخ ايضا في دية الامناع اجماعاً لا يعتد به وحكى عنه ايضا الاجماع بالفرقة
واختارهم على ان في البضعة اليمنى ثلث الدية وفي اليسرى ثلثها وعنه في النهاية جعل فلداً راءاً
والغوى بالتساوي وعنه في المبسوط نحو ذلك مع الصريح بان الرواية ما صح عنه واختلف
هو ذلك للرواية لا الاجماع وحكى عنه ايضا في الشجاج ما لا جدوى في ذكره وكذا فيما اذا
اشترك اثنان في القتل وكان احدهما لا يقتل وانفرد بالقتل وحكى عنه ايضا دعوى الاجماع الاجماع
في موضعين من الخلاف على احد قوليه في الغل عن الحرة واختاره هو قوله الآخر وحكى عنه ايضا
دعوى الاجماع على احد قوليه فيمن قتل اثنين واكثر واختاره هو خلافه ولو يعاين به هو وحكى
عنه ايضا دعوى اجماع الفرقة واختارهم على احد قوليه فيما اذا اعتدوا بالجر احاداً من جماعة
ثم سرنا الى النفس مالاً هو قول الآخر وحكى عنه ايضا نحو ذلك في جناية الولد واختاره هو
او لا ذلك لغير الاجماع ثم قال ان القول الآخر ليس بعيداً من الصواب وحكى عنه الاجماع
باجماع الفرقة واختارهم في حكم جناية العبد واختار ذلك ولم يخرج بالاجماع وحكى عنه فيمن
قتل احداً بالخطيئة وفيمن اسوفى الفضايرة به بدون اذن الحاكم وفي حكم الفسامة
مع نكاح المدعى ما لا جدوى في ذكره فهذا معظم ما وقفنا عليه في الخلف من كلام المؤلف
بالاجماع المنقول وبقيت كلمات اخرى ليس بمرتضى رحمه الله وسند ذكرها وبين الوجوه فيها

دعوى الاجماع

دعوى الاجماع

دعوى الاجماع

دعوى الاجماع

ومنها ما ذكره في كتاب الذكر غير ما سبق ويأتي عنه بغير غيره فحكي في كتاب الطهارة عن الشيخ طوس
في ناسية العذر والوقت سند على أحدهما بإجماع الفرق ولم يحجج هو بذلك ولا حكم بمقتضاه قال
فيه أيضاً قال علمائنا بكرة أفعاد الميت وعصره فاعداً لأن المجلس لديه واستدل الشيخ بإجماع
الفرقة وبرواية حران وغيرهما ثم ورد رواية مخالفة وقال قال الشيخ إنما للفقهاء الموافقة لما
العامة وهذا لا يقتضي الاعتماد على الإجماع المنقول بنفسه كما هو ظاهر وحكي فيه أيضاً عن الشيخ
في الخلاف طريقاً في صفة ترسيم الجنازة قال واستدل عليه بإجماع الفرق مع أنه قال في النهاية
والبسوط عكس ذلك وعليه ذلك لروايته وهو أولى وقال في كتاب العطايا فيه أيضاً يجوز الوضوء
على كبد التورية ولا يجزى لانهما منسوخان محققان ولا نعلم فيه خلافاً ثم حكي عن الشيخ أن النسخ لا يقع
مبدل لأن محرقان لانهما منسوخان وأنه قال وهذا الخلاف فيه وهذا لا يقتضي الاعتماد على
دعواه للإجماع هو ظاهر وقال فيه أيضاً إذا أوصى بثلث ماله في الرقاب صرف إلى المكاتبين والعبيد
إذا كانوا في شدة يشترط من مال الصدقة الوصية ويعفون قاله الشيخ واستدل عليه بإجماع
الفرقة وبقوله تعالى وفي الرقاب ذلك عام فيه ذكر خلاف الفقهاء في ذلك وهذا لا يقتضي اعتماداً
على الإجماع المنقول وقال فيه أيضاً لو أوصى بشئ من ماله ولم يبين قال علمائنا يكون وصية
بالسدس ثم ذكر خلاف العامة وقال إن أصحابنا عولوا على رواية يان ثم ذكر أدعاء ابن إدريس لإجماع
عليه وإجماع المفيد عليه بالاية وهذا أيضاً كما سبق وحكي فيه أيضاً عن الشيخ تفسير الكافي في الرقاب
ودعوى لإجماع عليه وعن ابن إدريس الرد عليه بانه في التذرع خاصة لا في الأفراد والوصية
كما قال الشيخ ونحوه هو الباس عن قول ابن إدريس وحكي عن الشيخ أيضاً أنه قال لا ينفك المحرق عن السفيه
بالبلوغ سواء كان رشيداً في ماله أو في دينه بخلاف واقصر هو هنا على ذلك وحكي في كتاب
التكاح عنه أيضاً أنه قال في الخلاف إذا حصل الرضاع المحرم لم يحل للبعول تكاح أخ هذا الولود
المرتضع بلبنه ولا لأحد من أولاده من غير المرتضع منها لأن أخوته وإخوانه صاروا بمنزلة الأولاد
واستدل بإجماع الفرق وطريقه الاحتياط والنبوي المعروف ثم نظره استدل لاه بالنبوي
قال نكره ما روى الشيخ في الصحيح ونقل الخبر إلى أن قال ولو لأهله الرواية كان الوجه ما قاله الشيخ
في المبسوط لكن الرواية صحيحة السند والشيخ في الخلاف نقل إجماع الفرق على معنوها ثم ذكر رواية
أخرى صحيحة واقصر على ذلك وهذا لا يقتضي التفتن بالحكم والعمول فيه على نفس الإجماع المنقول
كما هو ظاهر وحكم هو فيها إذا طلق أحد الأحنين طلاقاً بينا بانه يجوز له تكاح الأخرى أي في عدة

صنف الشيخ في كتابه

حكم الفقهاء في كتابه

حكم الفقهاء في كتابه

بعض أحكام الرضا

الاولى وورد دليله على ذلك ثم قال واسند الشئ باجماع الفرقة واجبا وهم وهذا ايضا كما سبق فهذه مع ما اشترى اليه جملة ما وقف عليه فيما حضر في من معظم مجلدات المذكورة من كلماته المتعلقة بالاجماع المنقول وهذا الكتاب اعظم كتبه في الفقه وهذا ما ذكره من سائر الكتب باسناد على المذاهب الخاصة والعامة والوقاية والخلافة والاصولية الفقهية والفرعية وهذا اكثر فيه من الاسناد لال نفسه فضلا عن غيره بما لا يعد في سلك الادلة من الشهرة والقبول والاستحسان والاعتبار بالاعتقالية والاحكام الضعيفة ومع ذلك لم يذكر فيه الاجماع المنقول في كتب الاخبار لا في الاحتجاج لنفسه ولا في الاحتجاج لغيره او عن غير على ان يكون محصلا بالنسبة الى ذلك الغير ومنقول الا فيما سدد وربما لا يجازي النقول منه بالنسبة الى التمسك به اقل الجمع بل اقل العدة وربما لا يعمد منه لانه واحد لا ثانی له فيما وقفنا عليه وقد ذكره في المنتهى ايضا ويأتي بيان وجه الاحتجاج به بحيث يخرج عن الدلالة على كون الاجماع المنقول حجة متناهية بنفسه وهذا كله اقوى دليل واعظم دليل على صحة الاحتجاج به ولا سيما على ما هو المتعارف بين من تأخروا فاصبح في ذلك بان المحصل منه بالنسبة الى التمسك به الاول لا لم ينهض بالحجة في مقام الحاجة لولا كبره في الاحتجاج لغيره لا على وجه التدرج وهذا ينبغي ان لا بعد ظهور الخلاف بين العلماء في شئ من المسائل لا ينبغي الاعتماد على اقدم احد منهم من ينهض على دعوى القطع بالحكم لدعوى القطع بقول المعصوم او غيره مع العلم بوجود الخلف والعقل عنه كما يأتي بانه مفصلا اذا عرفت ذلك فلنذكر الموانع التي اسند فيها بالاجماع النقول فيها ما اسند فيه بذلك في المذكورة والمنتهى معا لا غير هو من ذلك التكرير في الصادق فقال في المذكورة انه مبطل للصلوة عند علمائنا اجمع لاجماع الفرقة عليه قاله الشيخ والمرضى ثم ذكر ادلة اخرى منها كونه فعلا كثيرا وانما حوط لوقوع الخلاف فيه دون الارسل واذا بدلت خلاف العامة كما هو الظاهر منها الاخبار ثم ذكر خلاف العامة خاصة وقال في المنتهى يحجب عليه ترك التكفير ولو فعله بذلك صلواته ذهب اليه اكثر علمائنا وقالوا بالصالح هو مكرمه ثم قال وهذا اسند الشيخ والمرضى على ذلك بالاجماع ثم اسند هو بغير الاجماع بما سبق مع زياده ان افعال الصلوة متلفاة من الشارع وليس هناك ما يدل على شرعية ثم حكى عن بعض المتأخرين واذا بدلت المحقق انه اعترض على جميع ذلك وذكر عن ائمة مفصلا ومنها منع الاجماع من جواز الخلف واجاب وعنها بما اكثره اوجبه ظاهر الضعف بحيث لا يخفى على مثله وقال في الجواز عن منع الاجماع انه غير مسموع

بيان ان اجماع الفرقة واجبا وهم وهذا ايضا كما سبق فهذه مع ما اشترى اليه جملة ما وقف عليه فيما حضر في من معظم مجلدات المذكورة من كلماته المتعلقة بالاجماع المنقول وهذا الكتاب اعظم كتبه في الفقه وهذا ما ذكره من سائر الكتب باسناد على المذاهب الخاصة والعامة والوقاية والخلافة والاصولية الفقهية والفرعية وهذا اكثر فيه من الاسناد لال نفسه فضلا عن غيره بما لا يعد في سلك الادلة من الشهرة والقبول والاستحسان والاعتبار بالاعتقالية والاحكام الضعيفة ومع ذلك لم يذكر فيه الاجماع المنقول في كتب الاخبار لا في الاحتجاج لنفسه ولا في الاحتجاج لغيره او عن غير على ان يكون محصلا بالنسبة الى ذلك الغير ومنقول الا فيما سدد وربما لا يجازي النقول منه بالنسبة الى التمسك به اقل الجمع بل اقل العدة وربما لا يعمد منه لانه واحد لا ثانی له فيما وقفنا عليه وقد ذكره في المنتهى ايضا ويأتي بيان وجه الاحتجاج به بحيث يخرج عن الدلالة على كون الاجماع المنقول حجة متناهية بنفسه وهذا كله اقوى دليل واعظم دليل على صحة الاحتجاج به ولا سيما على ما هو المتعارف بين من تأخروا فاصبح في ذلك بان المحصل منه بالنسبة الى التمسك به الاول لا لم ينهض بالحجة في مقام الحاجة لولا كبره في الاحتجاج لغيره لا على وجه التدرج وهذا ينبغي ان لا بعد ظهور الخلاف بين العلماء في شئ من المسائل لا ينبغي الاعتماد على اقدم احد منهم من ينهض على دعوى القطع بالحكم لدعوى القطع بقول المعصوم او غيره مع العلم بوجود الخلف والعقل عنه كما يأتي بانه مفصلا اذا عرفت ذلك فلنذكر الموانع التي اسند فيها بالاجماع النقول فيها ما اسند فيه بذلك في المذكورة والمنتهى معا لا غير هو من ذلك التكرير في الصادق فقال في المذكورة انه مبطل للصلوة عند علمائنا اجمع لاجماع الفرقة عليه قاله الشيخ والمرضى ثم ذكر ادلة اخرى منها كونه فعلا كثيرا وانما حوط لوقوع الخلاف فيه دون الارسل واذا بدلت خلاف العامة كما هو الظاهر منها الاخبار ثم ذكر خلاف العامة خاصة وقال في المنتهى يحجب عليه ترك التكفير ولو فعله بذلك صلواته ذهب اليه اكثر علمائنا وقالوا بالصالح هو مكرمه ثم قال وهذا اسند الشيخ والمرضى على ذلك بالاجماع ثم اسند هو بغير الاجماع بما سبق مع زياده ان افعال الصلوة متلفاة من الشارع وليس هناك ما يدل على شرعية ثم حكى عن بعض المتأخرين واذا بدلت المحقق انه اعترض على جميع ذلك وذكر عن ائمة مفصلا ومنها منع الاجماع من جواز الخلف واجاب وعنها بما اكثره اوجبه ظاهر الضعف بحيث لا يخفى على مثله وقال في الجواز عن منع الاجماع انه غير مسموع

اي على ان يفتي في الاجماع

مسألة ان اجماع الفرقة واجبا وهم وهذا ايضا كما سبق فهذه مع ما اشترى اليه جملة ما وقف عليه فيما حضر في من معظم مجلدات المذكورة من كلماته المتعلقة بالاجماع المنقول وهذا الكتاب اعظم كتبه في الفقه وهذا ما ذكره من سائر الكتب باسناد على المذاهب الخاصة والعامة والوقاية والخلافة والاصولية الفقهية والفرعية وهذا اكثر فيه من الاسناد لال نفسه فضلا عن غيره بما لا يعد في سلك الادلة من الشهرة والقبول والاستحسان والاعتبار بالاعتقالية والاحكام الضعيفة ومع ذلك لم يذكر فيه الاجماع المنقول في كتب الاخبار لا في الاحتجاج لنفسه ولا في الاحتجاج لغيره او عن غير على ان يكون محصلا بالنسبة الى ذلك الغير ومنقول الا فيما سدد وربما لا يجازي النقول منه بالنسبة الى التمسك به اقل الجمع بل اقل العدة وربما لا يعمد منه لانه واحد لا ثانی له فيما وقفنا عليه وقد ذكره في المنتهى ايضا ويأتي بيان وجه الاحتجاج به بحيث يخرج عن الدلالة على كون الاجماع المنقول حجة متناهية بنفسه وهذا كله اقوى دليل واعظم دليل على صحة الاحتجاج به ولا سيما على ما هو المتعارف بين من تأخروا فاصبح في ذلك بان المحصل منه بالنسبة الى التمسك به الاول لا لم ينهض بالحجة في مقام الحاجة لولا كبره في الاحتجاج لغيره لا على وجه التدرج وهذا ينبغي ان لا بعد ظهور الخلاف بين العلماء في شئ من المسائل لا ينبغي الاعتماد على اقدم احد منهم من ينهض على دعوى القطع بالحكم لدعوى القطع بقول المعصوم او غيره مع العلم بوجود الخلف والعقل عنه كما يأتي بانه مفصلا اذا عرفت ذلك فلنذكر الموانع التي اسند فيها بالاجماع النقول فيها ما اسند فيه بذلك في المذكورة والمنتهى معا لا غير هو من ذلك التكرير في الصادق فقال في المذكورة انه مبطل للصلوة عند علمائنا اجمع لاجماع الفرقة عليه قاله الشيخ والمرضى ثم ذكر ادلة اخرى منها كونه فعلا كثيرا وانما حوط لوقوع الخلاف فيه دون الارسل واذا بدلت خلاف العامة كما هو الظاهر منها الاخبار ثم ذكر خلاف العامة خاصة وقال في المنتهى يحجب عليه ترك التكفير ولو فعله بذلك صلواته ذهب اليه اكثر علمائنا وقالوا بالصالح هو مكرمه ثم قال وهذا اسند الشيخ والمرضى على ذلك بالاجماع ثم اسند هو بغير الاجماع بما سبق مع زياده ان افعال الصلوة متلفاة من الشارع وليس هناك ما يدل على شرعية ثم حكى عن بعض المتأخرين واذا بدلت المحقق انه اعترض على جميع ذلك وذكر عن ائمة مفصلا ومنها منع الاجماع من جواز الخلف واجاب وعنها بما اكثره اوجبه ظاهر الضعف بحيث لا يخفى على مثله وقال في الجواز عن منع الاجماع انه غير مسموع

اذهود دليل بفتح ان يكون معلوماً وان يكون مظنوناً ويقبل في نقله الاحاد فقول المرتضى الشيخ
 وان لم يفد القطع بثبوته فانه يثبتنا فيكون حجة وخلل دليل الصلاح فحدث لا يؤثر في ادعاء هذا
 كلامه في الكتابين ونقل في الحق فقول في الصلاح بالكرهية وقول ابن الجندب باسحاب تركه وقال
 لم يصرح ابن بابي عقيل بالذكر ولا ذكر اسند لان الشيخ بالاجماع ولم يذكر اسند لان المرتضى لا
 اسند لان ابن زهرة ايضا بذلك واسند هو بغيره مما سبق مع ادنى اختلاف لا بالاجماع مع ان
 الاسند لان به على تقدير حجبته اولى بلا ارباب فذكر المرتضى والشيخ وابن زهرة جملة من هذه
 الادلة على اجتماع اصناف مع واعراض الحق انما هو على الاولين وهذا عن عرض على الاسند لان
 بالاجماع بانه غير معلوم لنا خصوصاً وقد وجد من اكرام الفضلاء من يخالف في ذلك ولا نعلم من
 رواه من الموافقة الا نعلم انه لا موافقة ولا يخفى ما في كلام العلامة من كونه من الاختلاف ومن
 المعلوم ان هذه السافل للاجماع هنا فوالذي نقله في مواضع اخرى بغيره سد فلم يعند هو به اما
 بالاعراض عن ذكره او بحجامة او بنبذ ومن جعلها التكفير بوضع الشمال على اليمين فان الشيخ اسند
 على حرمته كعكسه باجماع الفرق وقال انهم لا يختلفون في ان ذلك يقطع الصلوة ثم اسند
 بسائر الادلة في التكنية بغيره فان كان اسند لا ينفذ صحيحاً فمعداً عليه فيضهما معاً وقد
 تردد العلامة في الشهي بعد الكلام المذكور بل افضله في وضع الشمال على اليمين وعنده ان رواة
 محمد بن مسلم تضمنت العكس ورواية حريز بن ابي على المنع من التكفير في رواية محمد بن مسلم التكفير
 سواء اليمين على الشمال قال فحقن نظام الشيخ بالسند والقياس عنده باطل وقد عرى المنع في
 المذكورة والتعويل الى الشيخ ولم يحكم به ولا يخفى ان الخبر لا يدل لان على جواز ما رواه كمالا كان
 على منعه فان كان اعتماده على سائر الادلة من الاجماع وغيره وكان اياداه على الحق في محله فاقى
 مطالبه لمع الشيخ وما الوجه في ترده فان ما عدا الاخبار مشترك بين الصورتين لان المرتضى
 اقتصر ولا على ذكر احدهما ثم قال ان غير الامامية تشاركها في كراهية ذلك وعكس قول مالك ان
 وضع اليدين احدهما على الاخرى انما يفعل في صلوة التوافل من طول القيام وتركه احب الى قول
 الليث بن سعد ان سدل اليدين في الصلوة له بان ان قيل القيام فنياً فلا بأس بوضع اليدين
 على اليسر ثم اجمع فهو بالاجماع والاحياء وكم به على كبر خا رجاء من الصلوة وقال الظاهر ان
 كل عمل في الصلوة خارج عن اعمالها المفروضة لا يجوز وقد اقتصار ابن زهرة على احدى الصورتين
 ايضاً واسند ليهذا ما لا دلالة ومقتضى بعضها وما نقل عن مالك وغيره عموم المنع لهما ومع ذلك

فقل مثل الشيخ بل وكل نفس من شفاء كاف في الباب لا يوقف حجته على انضمام نقل المضي او
غيره معه كما هو معلوم ومن جملة تلك المواضع مسألة ذكرها في المختلف بعد هذه المسئلة
بلا فصل وحكي اسناد الال الشيخ على الحكم فيها بالاجماع ورد بالرفع وعلله بأنه لو يصل اليها
ضوى من تقدم بذلك وذكر بعد ما بلا فصل مسئلة اخرى ونقل عن الشيخ الاحتجاج فيها
بالاجماع ورد ايضا بالرفع وقد ذكر هذه المسئلة في التذكرة بعد المسئلة السابقة بلا فصل
ونقل الاحتجاج الشيخ فيها بالاجماع ولو يوافقه في الحكم وهو ينفي المنع ايضا فكيف جازله رد
الاجماع المنقول بذلك غالباً ولم يجز التحقق في مسئلة التكفير مع ما نقل هو في المختلف كالحقق
من اختلاف فيها بين الاخاظم ومخالفة جماعة من الاساطين ممن لا يخفى عليهم اجماع الامامة
على تقدير وقوعه ولا يقدون على مخالفة فهذا كله يثبت بان معنى كلام العلامة هنا على ما
جرت عليه طريقته في كثير من المسائل من الشائع في الاسناد لال والنقض الابرام بعد ثبوت
الحكم بدليل يئيد به فيافي بما لا يئيد عليه قطعاً بعبال واسطراً وان جعله ظاهراً دليلاً استغناء
فهوهم الجاهل بطريقته اعتماداً عليه ولا سيما اذا قصر عليه مع انه مما لا يستلزم اليه ولذا ايضا
به مع انتفاء غيره ومع ذلك فليس لا اعتماد على كلامه في هذه المسئلة اولى من الاعتماد على
كلامه وطريقته المستمرة في سائر المسائل ولا سيما في الشهي والدكرة بل تخطئه هنا اولى من
تخطئه فيها فانها تؤدي الى الفلاح في شأنه قطعاً بخلاف هذه والاولى هو الجمع بين كلامانه بما
يأتى ان حجته بالاجماع المنقول باعتبار الكاشف لا التكتف وبهذا يستقيم منع الحق ايضا
سببين وجب ذلك مفصلاً انتم نعم ومنها ما اسند في ذلك في المختلف خاصة وهي على
مسائل يسيرة احد بها مسئلة وجوب الفصل بالوطى في دبر المرأة بلا انزال حكى فيها قولين و
عزى الوجوب الى الشيخ في بعض كتبه والمرضى لا سكا في ابن حمزة وابن دريس والعدم الى الشيخ
في الاستبصار والنهاية وظاهر الديلم رواية الصدوق في كتابه وحكى عن الشيخ في الحارث ان
انه حكم اولا بالاول ثم قال وفي اصحابنا من قال لا غسل في ذلك والاول حوط وفي غسل الجنابة من
البسوط انه قال لاصحابنا فيه روايان واقصر على ذلك قال العلامة وهو يدل على ترده
فيه ثم اخار هو الاول واورد دليله من الاية والاخبار وبعض الوجوه العقلية والمنطقية
الضعيفة وكذا دليل الخالفين لاصل والاخبار واجاب عنها ثم نقل عن الشيخ اورد على الخبر
الدال على الاول بكونه خراً واحداً مرسلاً فلا يعارض الاخبار التي لا توجب العلم ولا العمل فلا

هذا هو الوجه الذي عليه
الشيخ في المسئلة المذكورة

مسئلة الاحتجاج بالاجماع
فان ذلك لا يثبت

يجب العمل به والمخرج به من الاصل ثم حكى كلام المرقضي الشمل على دعوى اجماع المسلمين على الوجوب
 وعدم العلم بخلاف احد منهم في ذلك وعدم وجدانه في كتب اهلنا ولا لسماعه من شيوعهم العاشر
 نحو من سائر سنة الا ذلك الى ان قال ولوشئنا ان اقول انه معلوم ضرورة من دين الرسول صلى الله
 عليه وآله انه لا اختلاف بين الفريقين في هذا الحكم وقال ايضا الفصل الى في هذه الايام بعض
 الشيعة الامامية ان الوطى في الدبر لا يوجب الفسل وذكره مستند وجاب عنه ثم قال العلامة
 وهو يدل على ان الفتوى بذلك متطاهرة مشهورة في زمن المرقضي بل ادعاءه الاجماع يقتضيه
 وجوب العمل به لا تصادق فلا دليل قطعي او خبر الواحد كما يحجج به في نقل المظنون فكذلك في النقل
 به ولا يخفى بعد ما سبق انه لو ذكر هذا الدليل مع سائر الادلة التي ذكرها او لا ما دل على كونه
 بنفسه من الادلة المعتمدة عنده ولا سيما مع ذكره فيها ما هو ظاهر الضعف بحيث لا يخفى ضعفه
 على مثله فكيف وقد ذكره على النحو المذكور ولم يذكره في التمهيد اصلا وذكره في التذكرة ولم
 يحجج به وقد تقدم نقله في كتاب الصوم عن الشيخ في خلاف دعوى اجماع على ايجاب الوطى في
 الدبر للقضا والكفارة وهو يقتضي ايجابه للفسل ايضا ولم يحجج به في حق من الموضعين وقد
 ذكر الشيخ في الخلاف في كتاب الطهارة ما يقتضيه انما في الفتوى على ما في كتابي الاخبار وقد
 كان هو الدليل على ما مضى من المرقضي فيبعد خفاء ما ادعاه من الاجماع والضرورة عليها ما حتى
 ان الشيخ يضمن في الخبر الدال على الوجوب بكونه غير موجب للعالم ولا العمل فكيف بعد العلامة
 على مثل هذا الاجماع مع انه يطعن كثيرا بما هو اقوى منه بمثل فيكون الوجه في الاجماع به هنا
 قصدا لا سيما وغيره مما لا ينافي ما قلنا وعلى ما حال لا يدل على حجيته عنده باعتبار التمسك
 ولا سيما مع عدم تصريح المرقضي بذلك وتصريحه هو ان حجية قوله لنقله دليل لا قطعي وتصريح
 فيما سبق بانه يثبتنا بنبوته وبعدم ما يثبت خلاف الحلقى محدونه فان ذلك وسائر ما ياتي عنه
 تؤيدان حجيته عنده باعتبار الكاشف لا المكشف كما لا يخفى الثانية مسئلة نجاسة المخرج
 سائر السكران والفقاع والعصيفان حكم بها وعزاها اولاً الى اكثر علمائنا ونقل خلقنا العتاة
 في ذلك حيث حكم بعدم النجاسة والصدق حيث جوز الصلوة في ثوب صاب به خمر مع انه واجب
 نزع جميع الثياب لا نصابا لمخرجها ثم اجمع على محاربه الاجماع والاية والاخبار المستفيضة والاجماع
 وقال في بيان الاول ما قلناه فان السيد المرقضي قال لا خلاف بين المسلمين في نجاسة المخرج الا
 ما يحكي عن شاذ لا اعتبار بقولهم وقال الشيخ المخرجة بلا خلاف وكل مسكر عنده فاحكمه

والفصل في نجاسة المخرج
 والنجاسة في المخرج

حكم الحمر والمحرمات الففاح بذلك وقول السيد المرتضى الشيخ جعفر في ذلك فانه لا يمكن
بقولهما وهما صادقان فيقلب على الظن بثبوته والاجماع كما يكون حجة اذا نقل متواترا فكذا اذا
نقل اخذنا من قولنا انه لم يسندل بما نقل في السلسلة من الاجماع صريحاً واستدل بما نقل من نفي
المخلاف مطامع استثناء من لا يعنى بقوله من العامة كما هو الظاهر من لفظها محلي وغيره او
بنسبة الحكم الى الاصحاب مع انه نفسه نقل المخلاف عن اثنين من عظام الاصحاب استدل بانها
صريح في بعضها بوقوع الاختلاف في ذلك بين اصحاب الائمة ثم في الاعضاء المتأخرة بعد
انقضاء ائبنا والائمة واسنها وكتب الشيعة ومن المعلوم انه لا وجه للاعتماد على الغير في الاعضاء
بالتخالف وعدمه بعد العلم به فيكون قولنا نقل جعفر عنده في معرفة اقوال الباقيين ممن لم
يعلم اقوالهم وهذا هو التحقيق كما سبقين فلو كان احتجاجه بنقل المرتضى الشيخ على وجه
المحقيقة لا على وجه السامعة وقصد تكثير الأدلة مع انه غالباً لا يعنى بنقلها في مثل ذلك
ولم يخرج به هنا في الشهي وغيره لم يكن منافياً لما ذكرنا كما لا يخفى وقد صرح في التذكرة بان
نجاسة الحمر مذمومة لما اتنا اجمع الا الصدوق والعماد وبان كل المسكرات كالحمر والنفخا
كالخمر عندنا واحتج على جميع ذلك بغير الاجماع المنقول وظاهره الاطلاع على اجماع الجميع
على ما ذكره عدلنا من استثناء فربما يكون اعناده على ذلك مضاعفاً الى كثرة ما نقل من الاجماع
في السلسلة الثالثة مسألة الحقة في الصوم فنقل عن السيد اطلاق القول بافسادها له من
على بن بابويه اطلاق القول بالمنع منها وعن المرتضى في الجمل انه نقل عن قوم من اصحابنا ما يقتضيه
كونها موجبة للقضاء والكفارة وعن آخرين عدم حاجتها شيئاً وباحتاجها القضاء خاصة مع
النهي واختاره هو الثاني وعندنا في القاصرات انه قال انه لم يخلف في انها تقطر وعن الشيخ اطلاق
في ذلك وعن العماد والاسكافه ان يقضي عدم حرمتها ونحوه عن القاضي في الحقة بالمنع من الجلب
احتاجها للقضاء بلا تفصيل وعن ابن اديس حرمتها بالمنع خاصة وعدم احتياجها شيئاً مطلقاً
واختاره هو كونها مفطرة موجبة للقضاء مطلقاً لا الكفارة واحتج على الاول بالقياس والخبر
الصحيح المنصوص للحرمة وعلى الثاني بالاصل ثم قال ولان السيد نقل الاجماع ونقل الاجماع بخبر
الواحد جعفر الشهي ومن المعلوم لكل عارف منصف مطلع على طريقته ان ذكر مثل هذا في مثل
هذا المقام لا يكون للاعتماد عليه على سبيل الاستدلال وقد نقل قبل ذلك بلا فصل في مسألة
اخرى احتجاج الشيخ بالاجماع ورده بالمنع لا بالعارضة فيلزم منه مثله في المقام بل لا ريب في احتجاج

مسألة في الحمر
والنفخا

الشيخ في الخلاف اجماع الفرق على كون المحنة بالمانع من المفطرات وان زهره باجماعهم على كون
 المحنة بما يصل الى الجوف موجبة للفساد والكفارة مع عدم الاضطرار واللفضا خاصة مع الاضطرار
 ولم يعرض العلامة لشي منهما مع اعضادها بما انفله عن المرفضي من نفى الخلاف عن كونها لفطر
 واضطراب كلامه في سائر كتبه وروى ما يوجب بالحقنة شيئا مطلقا ولم يعرض فيها للاجماع
 اصلا وهذا كله يشهد بما قلنا الرابعة مسئلة ثم الطيب الاعتكاف فحكى عن الشيخ في البسوط
 الحكم بجوازه وعن في النهاية والخلاف وعن الاسكاني وابن ادريس المنع منه واخاره هو الثاني و
 اصح عليه ما يترجح بان الشيخ في الخلاف نقل الاجماع عليه والاجماع وان كان دليلا اضعفا
 الا انه مثله بخبر الواحد فحينئذ يجب العمل بما هو الموثوق ثم ذكر احتجاج الشيخ بالاصل واجاب عنه
 بانه قد يخالف الدليل وقد بيناه ومن العلوم الذي لا يعترض به ان عبادنا هنا انما هو على
 الموثوق الذي ذكره اخيرا لا على الاحباط الذي ذكره اوله لانه لا يعارض عند الاصل قطعا
 ولا يتامع عدم كون الطيب عند على تقدير حرمة موجبا للفساد الاعتكاف ولا على الاجماع الذي
 ذكره ثانيا فانما خالف فيه نافله وعدل عنه فكيف يجمع هو به ويحجب عن احتجاج نافله بما هو معروف
 به فلا بد من حمل احتجاجه به وبالا حينا على ما بيناه سابقا ولذلك لم يذكرهما في سائر كتبه لعل
 وصرح في المذكورة في رد الاجماع بالاصل بان الاعتماد على الرواية الخامسة مسئلة انتقال
 الذي لم ينقر اهله عليه غير الاسلام فحكى عن الاسكاني والشيخ في الخلاف جواز اقراره على
 ذلك وعن الشيخ في البسوط انه قال ولا ان ظاهر اللفظ يقتضي ذلك لان الكمر عندنا كالملة
 الواحدة ثم فوى المنع وصرح بعد ذلك باختياره لرواياته الاولى واهج عليه بان الشيخ نقل في
 الخلاف الاجماع عليه وهو دليل قطعي والقيل الطي حجة واهج ايضا بدليل اخر لا ينبغي ان لا يقر
 هو الحق عند في ذلك لا الاجماع الذي عدل نافله عنه والظاهر ان منشا ادعائه فهو ما ذكر
 اوله في البسوط وقد تقدم في طرق الاجماع اعتماده على مثل ذلك كبرائه وهو كما لا يجد في
 في حجة الاجماع المنقول بل لا ريب وقد اقصرت في سائر كتبه عند الارشاد على ذكر الخلاف
 ولم يرجح شيئا واخاره في الارشاد القول بالمنع ولم يعرض للاجماع في شيء منها ولو كان حجة عند
 العمل بمقتضاه اذ لا يوجد هنا ما يعارضه على تقدير حجة وانما سائر الادلة التي تسكو بها
 فليست بحجة توجب حكم واحد القولين ولذا توقف في جملة من كتبه فعلم ان الاجماع الخلف
 بالاجماع مبني على ما ذكرنا السادسة ان المحظة والشيعة من واحد في باب الرضا وجلسا على ما

منه في سائر كتبه
 من ارضاء

منه في سائر كتبه
 من ارضاء

منه في سائر كتبه
 من ارضاء

قولين واخا رهوا الاول ونقله عن اكثر اصحاب ائمة عليه باخبار كثيرة مشهورة وعبرها
ونقل اجماع ابن ادریس علی الثاني بالاجماع ورواه بالنع واحال الكلام في ذلك الى ان فار و
بالجملة فالمسئلة منصومة عن ائمة عليهم السلام وقد بينى كنهها سابقا بها ولم يحد معارضها
من الاحاديث فيقتضي القول بما نطق به وذلك عليه مع ان الشيخ في الخلاف نقل اجماع نفسه
عليه والاجماع دليل معلوم ونقل الشيخ لا يقتضي التصريح بالبيان الا دلة العلومه بعمل بها وان
نقلت لما انتهى الوجه في هذا يعرف مما سبق مع ان الاعتماد على الاجماع المنقول في مثل هذه
المسئلة لا يقتضي الاعتماد عليه في غيرها كما لا يخفى وهذا اشار في سائر كتبه القول الاول ايضا
ولم يذكر الاجماع فيها اصلا وصرح في التذكرة بان التعويل فيه على احاديث ائمة عليهم السلام
وعزى هذا القول في الخبر الى الشيخ والقول الثاني الى القائلين وباق علماءنا وهذا كله يوجبنا في
الثابعة مسئلة اخرى كرها بعد السابقة بلا فصل وهي مع الجواب بالجملة حكيمها قول لا سكتة
والشيخ وغيرهم بالنع مع المجانسة او مظهر وقول ابن ادریس بالجواز واخا رهوا الاول واخرج عليه
بانه حوطوا سلم من الرأيا وبانه قول من ذكر من علماءنا ولو نقف لغيرهم سنا على محال القول بن دس
قوله بحيث لا يعول عليه ولا يسلم في الاجماع وبان الشيخ اخرج في الخلاف عليه باجماع الفقيه و
نقله عنه نفسه وعذالته ومعرفة بالموقف الدال على الكراهة قبلنا على التوجه كراهة استعظامها
فيه وذكر تحرير ابن ادریس من المصنوعات ونحوها واجاب عنها قائم قال ونوبيل بالجواز في القول بنحو
دون المذبح جمع بين الادلة كان قويا انتهى وعدم دلائل ذلك على المدعى ظاهر من وجوه لا
تخفى ولا سيما مع كون كلام الشيخ مضادا كالنصر في النع في الحق وقد تقدم عند ذكر كلام ابن
ادریس نقل ابن زهرة الاجماع على النع ايضا ورسع في رد ولريد كراهة منها في سائر كتبه خلا
في الخبر بالجواز وقال ان الشيخ منعه تعويلا على رواية ضعيفة السند فاصرة عن فائدة المطلوب
في النع في التذكرة الى الشهور واستقر بالجواز ايضا على كراهية مع المجانسة واستدل في
الجواز الى الاصل وفي الكراهة الى الخروج من الاختلاف وذكر في الاستدلال ما يقتضي خلا
الحكم من التذكرة في التخي والطلو في الارشاد الحكم بالجواز ايضا واستشكل النع في الفواعل و
هذا كله يشهد بما ذكرنا الثابعة مسئلة استدلنا الشريكين في عقد الشركة لنا وبهما في الرجح
مع تفاوت الما ليرى بالعكس من الشيخ وابن ادریس القول بخلاف ذلك وعزى ابن الصلاح ما
يقتضي هذا ايضا وعن الرضا في ظاهره لا سكتة في وعين والده القول بالصحة واخا رهوا الثاني اخرج

مسئلة في شيخ الجواز
بالتجسس

مسئلة في شيخ الجواز
بالتجسس

عليه بالاصل وعمومات الكتاب السنة وبما مقتضى الحكمة وقال ان المرتضى اسند بلجام
 الفرق وقوله فخر ونقله دليل والعلوم كما يكون فخر اذا كان منوثرًا فكذا يكون فخر اذا نقل الأصل
 ولم يذكر هذا في سائر كتبه والكلام فيه يعرف بمآب ولا سيما مع مخالفة جماعة من عاصريه
 واخر عنه ووقف على كلامه وفيهم مثل الشيخ والحلي والفاضل وغيرهم وسببه ابن ادریس
 خلاه الى اكر الاصحاب دعوى ابن زهرة الاجماع عليه وربما كان التعويل على هذا اول
 النسخة مسئلة ان البارة لا تقع بها فخر لما لم يبعها بطلاق محكي ذلك عن الشيخ فاملا في
 كتابه الاخبار انه مذهب جميع اصحابنا المصليين من نقله منهم ومن فخرت البشارة لا
 اختلاف بين اصحابنا في ذلك وحكي من المحققين النافع انه عزاه الى الاكثر قال وهو شرعي
 خلاف مع انه قال في الشرائع وتوقف على النسخة بالطلاق انما قاما منه قال قولنا الاجماع قد
 نقل الشيخ ونقله فخر ولا ان الاصل بقاء التكاثر انتهى بحال ذلك يعرف مما مر ايضا مع انه
 نفس ادعى على ذلك الاجماع صريحاً في التوائد وخبر وهما معد فان صديقاً كلاً او بعضاً
 على الخلاف وقد نقله ابن زهرة ايضا وغيره فلا يلزم من فخر الاجماع المنقول في مثل ذلك
 محيية في غير ولا كونها باعتبار النسخة مع انه لا يزل من كلام الشيخ اصلاً الفاشرة مسئلة
 انه لا يقبل شهادة الولد على الوالد بحكمه با وحكاية عن الشيخين والصدوقين والدليل والعلف
 وابن جرير وابن ادریس نقل خلافاً في ذلك عن ظاهر المرتضى واجتج على الاول بما يقتضيه كثر على
 نقاب صريح طرد الحكمة في الولد ايضا مع انهم يفضلون شهادة الولد عليها وقوله تعالى و
 صاخبهما في الدنيا معروفاً وان الشهادة عليها نوع عقوب وبان اكثر علمائنا على ذلك فيكون
 العمل به راجح قال واجتج الشيخ في الخلاف عليه باجماع الطائفة وقول الشيخ فخر انتهى ويعرف
 الحال في هذا ايضا مما مر فادعى ابن ادریس الاجماع على الحكم وكذا ابن زهرة لكن مع تعييده
 بعبارة الوالد وتويعه من العلامة لهما ولو يذكر شيئا من الاجماعات في سائر كتبه وعزى الحكم
 في الخبر الى الاشهر موسيا الى المردف فيه وهذا كله يتوعد ما فاشنا الحادية عشر مسئلة ان الزوج
 يرث المال كله اذا لم يكن للزوجة وارث غيره فانه نقل في ذلك قول جماعة من الاصحاب ولو يذكر
 فيه خلافا ولا يرد الا من ظاهره لا يلبس بحكي عبارات عن الشيخين والمرتضى تصحدها لدعوى اجماع
 الامامية على ذلك ثم اجتج عليه باجماع قال فان جملة اصحابنا نقلوه ونقلهم فخر وبالقصاص
 المستفيض والمستفاد من قوله جملة اصحابنا واجلهم بالالف على ما في بعض النسخ واداه الجماعة

مسئلة في فخر اصحابنا
 بالاطلاق

مسئلة في عدم وقوع
 الفخر على الاول

مسئلة في ان الفخر
 لا يقع على الاول

المذكورين وغيرهم وقد نقله ابن زهرة وابن ادریس ايضا ودعا بنقله غيرهم ايضا من لم نقل
 على كلامه وقد صرح الشهيد بانه نقله الشيخان والمرغني وكثير من الاصحاب فلا يبعد قصد
 الاستدلال بالاجماع المحصل المستفاد من تتبع الفتاوى والاجماع المنقول ولوقصد
 الاستدلال بالمنقول وكان اعتمادا عليه على وجه الاستقلال لا على الاجماع الصريح خاصة
 الحجية مشبهة لا تقتضي حجية غيره مع ان ظاهر كلامه في الفواعل الارشاد الزرد في الحكم واعلم
 لغرض الاختصاص على الاعتماد على الاجماع وان نقله الجماعة الذين يفيد روايتهم العلم
 للاخبار والاطع وهو يؤيد ما سبق التاخير عن مسئلة دية الجحيم الذي دلحجه الرابع
 يعلم انه ذكره وانني حكيت فيها عن الشيخين والاسكافي والديلمي والفاضل وابن حمزة انها نصف الدين
 واختار هو ذلك وقال انه المشهور ونقل كلاما عن الحلبي وقال الظاهر ان مراده ما افق به
 الاصحاب نقل عن ابن ادریس الاول في استعمال الفرع للاجماع على انها الكل ام مشكل واجمع على
 الاول بان قضاء امير المؤمنين عليه السلام نقله الشيخ وادعى عليه اجماع الفرع واجبارهم
 وان صحابنا لم يخلو فوافيه ونجرب محكمين ثم قال واذا كانت الروايات متطابقة على الحكم و
 اكثر الاصحاب قد صاروا اليها فاي مشكل بعد ذلك في هذا الحكم حتى يرجع الى الفرع بعد
 عن النقل وعمل الاصحاح انتهى وعدم دلالة ذلك على حجية الاجماع المنقول ظاهر من وجوب
 منها ان حجية الخبر المنقول عليه الاجماع لا يقتضي حجية الاجماع المنقول على ظاهر الحكم فيه
 وهي موضع الكلام في هذه المسائل المذكورة في المختلف مع ما تقدم عن الشرح والذكر في تلك
 او ثلث عشرة او احدى عشرة مسئلة اسندل فيها بالاجماع المنقول ولا اظن رجوعا خاصا
 من كنهه على كثرتها وتماما في زنة تصنيفها واخلافا في جوالها وما ذهبه وطريقه فيها ولو وجد
 فيما زاع عنه البصر لم يتلأ يد لكان نادوا به او لو قيس الجميع على المسائل التي عرض فيها من
 ذكر الاجماع المنقول وذكره ولم يعمله او صرح بمنعه او على ما رواه اسندل فيها بالشهرة و
 القياس الاستحسان والاعتبار وظن السماع الحاصل من فتوى جماعة من الصحابة وظن وظنة
 من ارسل عنه الثقة ونظائرهما مما لا شبهة في عدم حجية ما عنده لعد في سلك المعدومات
 بلا ريب ومن المعلوم الذي لا يغيره ارباب الاولي الالباب ان تخطئه في هذه المواضع النادرة
 او توجيه كلامه بما اشرفنا اليه مع دلالة الاما ان عليه اولى واخرى من تخطئه في مواضع
 لا تحصى فان عد من الموافقين لشيخنا الحق من تقدمه من الاصحاب في القول بعدم حجية الاجماع

هذا هو الوجه
 في الاجماع
 والاصحاب

هذا هو الوجه
 في الاجماع
 والاصحاب

المشهور لا يتبع على الطريقة المشهورة في هذه الاعصار المشاهرة واحسن من النص في عندكم
 او جهة على او الغفلة او النفاق على ما في من الادلة المشاهدة والبراهين الشاطعة وقد اشار الى ما
 المشهور فيه عليها في كبر الامولية كما سبق وكان اصوب الحق ويؤيده اذ استدلل في الخلق في
 كنفار انظار شهره من ان خبر ابي بن عثمان وقال انه وان كان فاعو وسيا الا انه كان نقار
 قال الكشي انه من اجمل العصابة على صحيح ما يقع بقله عنه والاجماع حجة طاعة ونقله بحر
 الواحد حجة انتهى وقد ذكرنا ذلك مع ان اختلاف كلامه في ان مشهور وكون هذا الاجماع
 ليس من الاجماع المرفوع المقضي القطع بقول المعصوم ظاهر معلوم من وجوه شتى لا يخفى على مثله
 فلا بد ان يثبت كلامه فيه ككلامه في غيره فلا عبرة في معرفة مدعيه مثله ويؤيده ايضا
 انه في مواضع شتى جرى بعض الاحكام الى الاصحاب وظاهرهم وصريحهم بخلافه وورد في
 حكمهم فكيف يعمل على الاجماع ان النعولة المبينة غالباً على مثله ذلك وما دونه كما سبق و
 في بيانه مفصلاً ومن تلك المواضع مسئلة عدم تحمل الجاري بالملاقات فقال في السعي
 علمائنا في ذلك واطلق القول به فيه وذكر من قال العامة وادله الخاصة ما يقتضي عدم
 الفرق في ذلك عند الاصحاب بين الكرم من موادونه وادله على الحكم الاجماع وقد
 حكاه جماعة اخرون ايضا مصرحاً بعضهم بما ذكرتم حكمه هو بان الاقرب بشرط الكرم وحلفه
 مدعيه في سائر كبر ومنها مسئلة من يقين الحديث والطهارة وسنك في المناظر منهما فقال في
 الخلف ادلى الاصحاب بحكم باعادة الطهارة ونحن قد فصلنا ذلك في اكثر كتبنا وقلنا ان كان
 في الزمان السابق على زمان تضاد الاحتمالين محولاً وحصلت الطهارة وان كان منقطع السم
 يجب اخلاف مدعيه في سائر كبره وربما يرجع النزاع في ذلك الى اللفظ وعزى في بعضها قول
 الاصحاب الى المشهور ومنها مسئلة وطى السخاصة اذا خلعت باعمال السخاصة فقال في السعي
 الذي يعطيه عبارة اصحابنا التحريم واخباره هو الاباحة ترمي الادلة على ادلة المحرمة وقال
 في التذكرة اذا فعل ما يجب عليها من الاعمال وغيرها اصاب حكم الطاهر قبله علمائنا تابع
 ويجوز لها استباحة كل شيء يستبيح المظهر كالصلوة والطواف ودخول المساجد وحل الوطى ولو لم
 تفعل كان حدثاً باقياً ولو لم يخرج من السبيح شيئاً مما يشترط فيه الطهارة ثم ذكر من ذلك الصلوة
 والصوم وبين حكمها وقال واما الوطى فالظاهر من عبارة علمائنا اشترط الطهارة في اباحة فاع
 فالواجب وزجها وطها اذا فعلت ما فعله السخاصة وذكر كلام الفيد الصريح في ذلك ولم

وكذلك النساء في حاله
 القارة

والمسئلة من الجواب
 والاشارة الى الخط

من ادلى في المناظر
 باعمال الجواب

مستند في التفسير

مستند في التفسير

مستند في التفسير

مستند في التفسير

يذكر كلام الباقرين مما هو منقوص أيضاً في ذلك ثم قال ولا اقرب اليك لكرامة ومنها مسئلة ملافاة النية
 النجسة فقال في التذكرة يجب غسل الملاقى لها ولين كما يابسين على اشكال وهذا لك تعبد والنجاسة
 ظاهر كلام علمائنا الثاني وفيه نظر ومنها مسئلة من ذكر بعد التسليم وفعل البطل نقص عدد
 الركعات فقال في التذكرة لو فعل البطل عمداً على وجه التهور وظاول الفصل فظاهر كلام علمائنا
 عدم البطلان ثم نقل اختلاف العامة في ذلك وحكي قول الشافعي بالبطلان وقال لا بأس عندك
 بهذا القول لوجهين من كونه مضطرباً ومنها مسئلة الشك في شيء من اجزاء الركعتين الاولتين فقال
 في التذكرة لا فرق عند علمائنا بين الركن وغيره من الواجبات بل واجب الشك في الاعادة بالثبوت
 فيها مطلقاً والباقيون على الصحة مطلقاً وليس بعيداً من الصواب لا لفرق بين الركن وغيره لان ترك
 الركن سهواً يبطل كماله فالشك فيه في الحقيقة شك في الركعة ولا فرق بين الشك في فعلها
 وعدله وبين الشك في فعلها على وجه الصحة والبطلان ثم ذكر في مسئلة اخرى ما يقتضي اجراء
 هذا الفرق ومنها مسئلة سبوا المأموم الاقام في الافعال فقال في التذكرة اطلق الاصحاب
 الاستمرار مع العمد والوجه لتفصيل وهو انه ان سبق الى الركوع بعد فراغ الاقام من القراءة
 استمر وان كان قبل فراغه ولم يقرأ المأموم او قرأه منعه منها او قلنا ان كان المندوب لا
 يجزي من الواجب بطل صلواته والافلا وان كان الى رفع وسجود اقيام عن تشهد فان كان
 بعد فعله من الذكر ما يجب عليه استمر وان لم يفرغ امامه وان كان قبله بطل وان كان قد
 فرغ امامه ومنها مسئلة وطئ الامة الحامل من الغير فقال في التذكرة اطلق علمائنا كراهة و
 طيبها بعد مضي اربعة اشهر وعشرة ايام وعندى في ذلك اشكال والتحقيق فيه ان نقول هذا
 الحمل ان كان عنزاً فالمرئى حرمة وجاز وطيبها قبل اربعة اشهر وعشرة ايام وبعد هذا وان كان
 عن وطئ مباح او جهل الحال فيه فالأولى المنع من الوطئ حتى تضع وقد تقدم مذهبه في سائر
 كتب في ذلك وما نقله عن الشيخ من دعوى الاجماع على احد قوليه فيه ومنها مسئلة ما اذا اشتر
 الجارية على انها بكر فكانت ثيباً فقال في التذكرة قال اصحابنا لم يكن له الرضا بضمرة سبعة الاقلام
 عندى انه اذا شرط البكارة فظهر انها كانت ثيباً قبل البغض يكون له الرد والارش وان تصرف
 فلا الارش خاصة ثم ضعفوا لزومية وحملها كقول الاصحاب على ما اذا لم يشترط البكارة بل اشترط
 على شهادة ظاهر الحال بالبكارة ودنية الظن بها فبين خلافها ومنها مسئلة وجدان شيء في
 جوف دابة انقلبت اليه من غيره او جوف سمكة انقلبت اليه بالبيع او الصيد فذكر في التذكرة في الآول

وجبهين وقال لكن علمائنا على الأول ونقل في الثاني تفصيلا عن احمد بن حنبل وقال عتقا
علمائنا فقالوا اطعموا النول بان ما يجاه في جوفنا نسمة يكون له ثم قال وبالحجة قول احمد لا
باسر به عندى قال ايضا لو رزق علمائنا ان يصطاد السمكة من البحر وغيره واحمد فرق بينهما
ومنها مسألة اللقيط اذا التقط في دار الحرب لا مسلم فيها فقال فائس ذكره قال علمائنا
انه يكون ردوا لا قرب عندنا الحكم بحريته علمنا بالاصل لكن نجد الرقية عليه للاستيلاء
عليه لا تترك فرينها للدار الحالبة من مسلم واحد ومنها مسألة من اوصى بثلثه لزيد وثلثه
لعمرو فقال في البريكاني ذلك وجوبنا عن الاول الى الثاني ولو اشبه الاول فخرج بالفرقة
هكذا قال علمائنا وفي نظرا لو اجاز الورثة صحفا معا ولو في الثاني خرج على قول علمائنا
انما للثلاثى الورثة لا الى الاول ومنها مسألة ما اذا كانت دار في يد ثلثة فادعى احدهم
الجميع والاخر القصد والثالث الثلث فذكر في التحرير في بعض صوره وجهين وقال لكن اصحابنا
على الاول فان كان مفق فيه بذلك فخرج عما نحن فيه ومنها مسألة بيع الضيق على من يجعله
خر او خشيته على من يجعله صما فقال في المختلف ان اصحابنا انه مكروه وان بيع على شرط
صحة كان حراما فذا هو ادهم والتحقيق ان نقول ان باع على من يعلم انه يجعله كذلك
كان حراما وان لم يشترط ان لم يعلم كان جائزا فقولنا هذا هو الاشهر ان رجع الى الجميع كان مقبولا
لاول كذا في ركننا عن اسكان قصد الجوز مثله والا كان ذلك دخلا فمنا فيه ومنها
مسألة البيع لم يعمل على المنفعة او البائع او فرض وعبر فيها فقال في المختلف اطلق الاصحاب
جواز ذلك ونقل الاسكان استثناء بعض الصور منه ونفى الباصر عن قوله فالمراد بالاصحاب
الباقون من بعده فلم يجد بانفاقهم مع مندو الخائف ومهر قول ومنها مسألة اشتراط
رضا المالك عليه في صحة الخو قال في المختلف ان عدم اعتباره وقال لو نقف على حديث
يقتضي ما ادعاه الماننا في هذا الباب مع ان المقيد لم يذكر في ال باي باره ثم بعد اعتبار
فليس يثبت الى علمائنا باعتبار كونه مدله عظمه ولذا كان نسبة الى الشهور ولا وقادعها
في التاخير الى اصحابنا مرة والباي اخرى وربما حكى عنها وعن الشيخ زعمه اجماع عليه وبما
اعتداه في تاركه ومنها مسألة اشتراط انعقاد حلف لعدا يسود النول فيه فقال في
كنارنا الفوائد ولو حلف بعين مولا لم ينعفا على قول علمائنا و ساروا الى ان خلاف
مخاره الذي صرح به فاذ ذلك في بحث الايمان والتا ورجح حكم بعد الانفاذ لغيره

مشابهة الفقيه في
الكتاب

مشابهة في
الكتاب

مشابهة في
الكتاب

مشابهة في
الكتاب

مشابهة في
الكتاب

فراستوج واستقربا لانعدام دل السوحي الحبل بالافادة مطلقا مع بقاء العبودية والوقت في غير الواجب هذا هو الذي اخاره في ايمان البصرة وكذا في ايمان الخرم مع نصريحه اول ابعده الانعدام فالمراد نفيه على وجه اللزوم لا القصر ومنها مسئلة نكول المدعي عن اليمين بعد رد النكر لها عليه فقال في القواعد يسقط بذلك دعواه اجماعا ثم قال في نكول النكر ان لا يقضى به بل رد اليمين على المدعي قال ولو بكل المدعي سقطت دعواه في الحال وله اعادة نكولها في غير المجلس ثم احتل سقوطها مطلقا قال لا ريب ان رد النكر بكل حلف المدعي فان نكل بطل حقه ثم صرح بما اذا نكل النكر ان يحلف المدعي يقضى عليه بالنكول على راي وقال في البصرة فان نكل المدعي بطل دعواه واضطرب كلامه في الخبر ومنها بعض مسائل ديننا للسان فعرض في القواعد قولها فيها الى اصحابنا واخبار خلافة واختلف كلامه في سائر كنبه وعرض في الخبر يقول الاصحاب بالاشهر ومنها مسئلة رد الوصي للوصية بعده ونا الوصي وفي حياته مع عدم اعلامه فقال اختلف اطلاق الاصحاب عدم جواز رد الوصية كبره ذكر بعضها ثم قال والوجه عندنا المصلي ذلك ان كان قد قبل الوصية او لا وان لم يكن قبل ولا علم جاز له الرد ثم ذكر ان الشيخ بنه على ذلك في الخلاف المبسوط مع ان كلامه فيها لا يقتضي هذا التفصيل لانه ذكر الصورة الاولى وادعى على الحكم فيها الاجماع وهذا لا يقتضي نفيه في الثانية ابوجه ضعيف ومع ذلك نفى اتفاق الباقيين مع الاخبار والكثرة الظاهرة الدالة على قولهم كفاية في الباب قد صرح هو في الذكر ايضا بظاهر الاصحاب ادل عليه من الاخبار والقيح وغيرها ولم يقل فيها خلافا عنهم ولا حكم بخلافهم ومنها مسئلة اشمال بيع المريض على الحايابة فذكر لها في المختلف تفريعا على ان الخبرات من الثلث قسمين باعتبار تساوي العوضين وربوبيتهما وعرض الى علمائنا الفرق بينهما في الحكم وحكم هو بتساويهما وقال في القواعد فيما اذا باع وحاي ولم يخبر الورثة ولتخار المستر الامضاء مع بعض الصنفه قال علمائنا يصح ما قال الثلث من الاصل والحايابة من الثلث وحق عندى معاملة اجزاء الثلث باجزاء البيع كما في الربوي انتهى فهذه مسائل يساوى علمها ما سبق من المسائل او يقرب منها او يزيد عليها ويعتمد على قول الاصحاب فيها باعارة ولو ذكرنا جميع ما غراه اليهم او نقل اجماعهم عليه في احد كنبه وخالفه او رد دنيه في غير زائد على ذلك ومن جملتها مسئلة حرمة العدول بالركوة الى غير اهل البلد ومسئلة استغلال المرأة التي عضلها الولي فكيف حال الاجماع المنقول عنه مع عدم ثبوت بل ثبوت خلافه ومما يؤيد

مسئلة في البيع

مسئلة في البيع

مسئلة في البيع

مسئلة في البيع

مسئلة في البيع

ما قلنا انما ذكر في الشبهة مسألة من اجبت في شهر رمضان وتركوا الاغتسال سافيا
اول الشهر الحرام حيث استدلل على وجوب قضاء الصوم على رواية صحيح يعصدها ما ائتمروا
من وجوب القضاء على الجنب اذا تركه الفسل مع تكرار التوم منه وقال محضه ان الاخبار في ذلك
وردت مطلقة غير مشروطة بل ذكر الفسل في كل نومة وترك مع نيته فان وجد التبيد بذلك
فانما هو من كلام المستغنين والقول على ما خذم لا معتقد ثم نقلا اقتضح واسيان بما بيناه
من وجوه شتى عدم اعتماد الفاضلين ومن سبقهما من الاحتجاج على اجماع النقول ولا سيما
في موضع ظهور الخلاف فان وجد اعتمادا لعدم عليه احبانا على سبيل النادرة فهو عند من
اضعف الحجج وبني ظاهر على اعتبار الكاشف لا المنكشف كما سبق في هذه هوية علمانا
الاعلام واصحابنا الكرام الذين هم اساطير من الاسلاء ومنهم يؤخذ طريقة الشيعة السنية
وسميتهم القديمة وعليهم يعول في ضبط مدارك الشريعة السنية والملة القومية وايضا
وكيف من الطريقة المتقدمة لخاصة من علمانا الاجلة البررة في الانصاف السائرة حيث انزلنا
توجد مشكلة لا يسندون فيها باجماع منقول واحدا واكثر لو كان ملفظ عندنا او ادنى منه
دلالة واضعف كما سطرهم وكان نافله من اولئك الذين حالهم وطريقهم ماضهم وموقف
احد من انبائهم ولا مدنى في كتاب عزير الوجوا وموضع بعيد عن النظر وفي غيرهما على نحو
شيء تمام ولو في مشكلة شهيرة بالخلاف والاعتضال من قديم الدهر سر واقهر غلب من
خاصة استظهر بحسبانته وقف على تجديده مع انه كسراب بقبعة وزعمته انى بما يقوى
تكلف النظر في الدلالة والاثبات مع انه اوهن من بيد العكوب وانه لا وهن البوث ثم ان هذا
وذلك منهم ومن سبهم مع توفر فضلهم وفجرهم وتكرار شياهم وتورعهم لم يكن عن قفا
منهم في الدين والساج في شريعة سيد البتيت ثم بل غفولا عن طريقة علمانا السجيين الماضين
وهو لا غنى سبق ربا في بنيانها واحكام بنيانها من سواطع الحج وقواطع البراهين والآهنة
في نهاية الحافظة على هذين الاصلين الاصيلين وكما لالحاجة عن الخرج من هذين التسليين
الجليلين بل ما دامهم الى ما صنعوا الامر يجرى من الظن بغيرهم وكما لو نون بهم والاطيان
البناء على منابهم وقدرهم في نقلهم ودعائهم بحسب الامكان كما هو ظاهر غير من
البيان وحيث وردنا كثير من عبارات الفاضلين ومن قبلها او عاصرها فلا باران شيئا
كلما جملة من افاضل العلماء السليين على احدهما والناظرين عنهما منهم فخر المحققين وند

مسئلة من اجبت في شهر رمضان وتركوا الاغتسال سافيا

من غير ان يكونوا

مسئلة من اجبت في شهر رمضان وتركوا الاغتسال سافيا

كل ما في الدنيا
ما في الدنيا
ما في الدنيا

ما في الدنيا
ما في الدنيا
ما في الدنيا

ما في الدنيا
ما في الدنيا
ما في الدنيا

ما في الدنيا
ما في الدنيا
ما في الدنيا

العلامة طاب رهاها وقد منع في الايضاح دعوى الشيخ الاجماع على ان المسبب حملوا الانحصار
وعلى جواز تجديد نية اليتام المنفرد وكذا دعواه له على قولنا انما الذي في ايتمامه عليه
لفعله له وحكمه بخلافه وهو مقتضى ليعه وعدم الاعتداد به وان لم يصح به وكذا دعوى الشيخ
وغيره للاجماع على اشتراط الاجل في التسليم ودعوى المرتضى للاجماع على عدم ثبوت الزنا بين السلم
ودعوى الشيخ الاجماع على ضمان المولى لا لارش ذاباع عبده الخافى خطأ وكذا دعواه له على
ثبوت الضرورية في البقرة والثاقفة لقله له وحكمه بخلافه من جهة الاصل وعدم النص وكذا دعوى
ابن ادريس للاجماع على دخول النافع المجددة المنفصلة في الزهر مع عدم الشبهة وعلى عدم
ثبوت الشفعة مع الكثرة وقد حطاه فنانا في دعوى الاجماع مع موافقته لفي حكم وفعله لعين
معظم اصحابه شد وذا الحال فلم يفهم وفوا الاسكاني والصدوق في احد قوله وكذا دعوى
الشيخ الاجماع على بطلان الاجابة بموت المورث والمساجر وكذا دعواه له على انه اذا اوصى بثلاثة
زبد وبثلاثة لم يكن رجوعا لقله له واجتاحت من طرف الخالف بكونه حجة وحكمه بخلافه لا لقوى
هو اقوى منه على تقدير حجة وكذا دعواه له في مسئلتين على نشر جرمة النكاح بالنظر لقله
له ومعكم بخلافه للاصل وغيره وكذا دعواه له على عدم نفاذ اهل العقدتين نحو ما ذكره على ثبوت
الولاء على المسئولة لما ذكر ايضا وعلى عدم جواز الرجوع في نذيره ولد المدبرة لما ذكر ايضا
كذا دعوى المرتضى للاجماع على وجوب كثارة التوم في صلوة العشاء للتصريح بمنفعة العتول
عنه الى العمل بالاصل الثاني لظاهر الخبر وكذا دعوى الشيخ الاجماع على وجوب المدين في
اطعام كل مسكين عن الكفاية للتصريح بمنفعة مع وجوب الخلاف وكذا دعوى الشيخ عن امراتنا
اصحابنا كمال العقل في ائحة الحكم بخلافه وعدم الاعتداد به وكذا دعوى ابن ادريس
الاجماع على قتل الزاني وسائر اصحاب الكفاية في الثالثة للتصريح بمنفعة مع وجوب الخلاف من
اكثر الاصحاب قد ذكره من دون احتجاج به بل كما يذكر سائر كلامنا لاصحاب الاحتياط انما
مسائل اخرتها مسألة اشتراط خلوج جميع مكان المصلي عن نجاسة متعلية وان كانت معقولة
عنها فحكي عن والده دعوى الاجماع المركبة على ذلك ومسئلة وجوب تركوة في غلابة الطفل و
انعامه فحكي عن ابن حمزة دعوى الاجماع المركبة على الوجوب فيها ساعا والاصحاب كذلك ومسئلة
ان نفقة العامل في سفر التجارة على مال القراض فحكي عن الشيخ في الخلاف دعوى الاجماع على
ذلك وعنه في البسوط الحكم بخلافه ومسئلة اشتراط اخراج الموقوف عليه من نقل الوقف

الى من سجد فحكى عن الشيخ دعوى الاجماع على عدلان ذلك ومسئله ان يوفى عن الاولاد سنة
ثم على الفقهاء حكى عن والده في التذكرة دعوى الاجماع على صحة ذلك مع انه استشكلها في
القواعد وجعلها كالمسئلة السابقة ومسئله الوصية للدمي حكى عن الشيخ في الخلاف دعوى
عده الخلاف في صحتها وان من اصحابنا من قيدها بما اذا كان من قريبه وعنه في المبسوط انه لا
تصح الوصية عند الكافر الذي لا رحم من البنت ومسئله فتح الزوجه بالحب المجدد والزوج بعد
العقد والوطى حكى عن الشيخ في موضع من المبسوط دعوى الاجماع على ثبوت الخيار لها في ذلك وعنه
في موضع اخر منه وفي الخلاف الحكم بعمده ومسئله ان الذي بيده عطفه النكاح واللعفو
عن حق المرأة فهو الاب واجد خاصة حكى عن الشيخ في الخلاف دعوى الاجماع على ذلك وعنه
في النهاية الحكم بخلافه ومسئله اثبات انعقاد الابلاء بغيره عن الشرط حكى عنه في الخلاف
دعوى الاجماع على ذلك وعنه في المبسوط خلافه ومسئله ان من ورث يتفصا من ابيه قوم عليه
الباقى اذا كان موسرا حكى عنه في الخلاف دعوى الاجماع عليه وعنه في المبسوط خلافه ومسئله
من يرث ولا المرأة حكى فيها حكما عن ابن ادریس دعوى اجماع اصحابنا عليه مع انه رجع عنه بعد
ذكره بلا فصل وقال راجعا النظر في اقوال اصحابنا ورضائهم فربما لها مختلفة غير متفقة
ومسئله نذر واحد في مكة ومعنى حكى فيها عن الشيخ قوامين في الخلاف والمبسوط ادعى على
اونهما الاجماع ومسئله نذر عدم بيع المملوك حكى فيها كلاما لابن ادریس مضمنا لنفي الخلاف
في حكم ذكره ومسئله الطلاق النية في نفل احدى الحصان مع تعدد الكفارة وشاؤى ادها
في المجلس حكى عن الشيخ دعوى قدم الخلاف في اجزاء ذلك ومسئله ان وطى النظار يقطع الشارع
وان كان ليلا حكى عن الشيخ دعوى الاجماع على ذلك ومسئله التذكية بالنظر والسمع فعلة
غيرهما حكى فيها عن الشيخ وابن ادریس في الخلاف في حكمين بخلافين ظاهر او مسئلة حرمه
الخطاى حكى عن ابن ادریس دعوى الاجماع على ذلك ومسئله النوى عند السلطان من جربة
الولد وميراثه حكى عن ابن ادریس دعوى اجماع اصحابنا بل المسلمين على خلاف قول الشيخ و
القاضي في ذلك ومسئله ان للاخت من الابوين الباقي بعد سلس الاخ والاخت وثلاث
الاخوة من قبل الام حكى عن اكثر علماء شاذ دعوى الاجماع على ذلك ومسئله حكم الخاكر عليه
حكى عن الشيخ وعن غيره دعوى الاجماع ونفى الخلاف في بعض موارها ومسئله قنن العبد
قنن اجبار فذكر اشكال والده في ذلك وقال انما خصص الذكر هنا بالعبد اطهار الخلاف من خصص

يقول الشيخ في الخلاف

في التذكرة

في المجلس

في التذكرة

القولين والوجهين بخير العبد فجزم بالاجماع على جواز الجبر فيها ومسئله فاعرض البطلان
فحكى فيها قولين للشيخ في الخلان والبسوطا على الاول منهما انه لمعوق عليه عند احتجابنا
استدل عليه باجماع الفرقة على استعمال الفرقة في كل امر محذور مشبه ومسئله جواز
الشهادة بالملك مع اجتماع اليد والنصرف فحكى عن الشيخ في الخلان دعوى الاجماع على ذلك
وعنه في البسوطا كناية القولين فيه وعدم الجرم فثبت منهما ومسئله ان في الاهداب لديه
فحكى عن الشيخ دعوى الاجماع على ذلك وعن ابن ادريس دعوى عدم تعرض الاصحاب ومسئله
ديه الحنين فذكر فيها امر عن العلامة في المختلف ومسئله هرب لفاقل عما ذكر فيها القول
وحكى ابن زهرة دعوى الاجماع على احدها فهذه ما وقف عليه من المسائل التي اورد فيها
الاجماع المنقول من دون استناد اليه والظاهر في جملة منها اوجبهها عدم الاعتماد عليه
ولو اجدنا حجاجا ليدل على كثرته وتجاوز حذرا لاحتواء الآتي مسائل يسيرة منها مسئلة
انما القليل كراحي في القول بالنجاسة عن الشيخ والاسكافي والعلامة وبالطهارة عن
والفاضل الديلمي وابن ادريس النزهة عن الشيخ في البسوطا واختاره هو الاول لوجوبها انشا
اجماع طهارته مع نجاسة غساله الحرام لكن الثاني ثابت لنقل ابن ادريس لاجماع عليه و
الاجماع المنقول بخبر الواحد حجة والخبر الذي ذكره نجاستها ولا يخفى انه لو كان غرضه الاستدلال
بالاجماع المنقول واعتماده عليه لكان اعتماده على الاجماع الذي نقله ابن ادريس على الطهارة
في خصوص المسئلة اولى من جوه شئ فاعلم ما في الباب ان يجعل مقارضا للاجماع الاخر فيمنع
من الاحتجاج به او الاعتماد على الظاهر ومنها مسئلة الحقنة بالمانع فذكر فيها قول والده انه
الافساد بها نظر وقال انه ينشأ من اختلاف الاصحاب ذكر قولين فيها للمرتضى للشيخ وذكر من
ادلة الافساد ان المرتضى نقل الاجماع على ذلك والاجماع المنقول بخبر الواحد مجتمع انه نفى فيه
الاختلاف وهو مخالف فيه في الجمل وحكاة عن قوم من الاصحاب قد تقدم في بيان استدلال
والد بما ذكره ما يقتضي عن اعادته ولم يرجح هو هنا شيئا حتى يتوهم اعتماده على الاجماع المنقول
شذ لك ومنها مسئلة في الحواله ارجع على تخاره فيها بالاجماع الذي نقله الشيخ وقال الاجماع
المنقول بخبر الواحد حجة ومنها مسئلة ما اذا مر ج الفاصلة لودع ودعيه بمال غصبه بحيث
لم يميزه فذكر استشكل والده في ردها على المودع وبين ان منشاء من قول الاصحاب قال ابن ادريس
يجب عليه ردها على المودع بدليل اجماع اصحابنا والاجماع المنقول بخبر الواحد حجة ومن انه

القولين والوجهين بخير العبد

مسئله جواز الشهادة بالملك مع اجتماع اليد والنصرف

نجاسته غساله الحرام

مسئله جواز الشهادة بالملك مع اجتماع اليد والنصرف

وذو القضاة لا الغاصب هو لا يجوز مال والاولى الى الحاكم ولا يخفى ان هذا بالدلالة على عدم
 الاعتماد على الاجماع المنقول اولى ومنها مسألة اشراط الشبهة كبر الفارق في الترجيح مع تساوي
 الماين والتساوي مع تفاوت وقد ذكر فيها اقوالها قول المرتضى بفتح الشبهة والشط وعزاه
 ظاهراً كلام الاسكافي وجده ايضا وذكر اجماع المرتضى بعض الايمان ثم قال ونقل ايضا اجماع
 الفرق والاجماع المنقول بخبر الواحد حتى تم ذكر خبر غير واحد وهو ما انفاره والد من جواز
 ذلك ان عملا واحدا سواء شرط التزادة له والآخر وهذا ايضا بالدلالة على عدم الاعتماد
 على الاجماع المنقول ولا سيما في مثل المقام اولى ومنها مسألة لعان القضاء والخبراء فذكر استنساخا
 والد في ذلك وبين في منشا ذلك جوفاً من جعلها ان الشيخ في الخلاف نقل اجماع على نفيها
 والاجماع المنقول بخبر الواحد خصوصاً من مثل الشيخ في الماين في الاصول ويرجع هو سناً
 هذا ايضا لا يقتضي الاعتماد عليه في المسئلة ومنها مسألة دخول الاستنساخ بالنبذة الاقران
 في كتاب لايمان قولين للشيخ في الخلاف أحدهما في البدو ايضا وحكى عن ابن دريس اختيار القول
 الاخر مدعي ان الصحيح الذي لا خلاف فيه من اصحابنا قال نقل ابن دريس اجماع عليه اجماع
 المنقول بخبر الواحد حتى تم احثاره في ذلك بخلاف اجماع ولا يخفى ان الاجماع المنقول باللفظ
 المذكور مع وجوه الخلاف مما لا ينبغي ان يوهى اعتماده عليه ولا سيما على الطريقة الحادثة كما
 هو ظاهر ومنها مسألة قول شهادة الولد على والده فذكر اختلاف اصحابنا في ذلك وادرجهم
 واختار هو المنع كوالده وذكر خبره والد عليه واجماع الشيخ عليه باجماع الفرق قال ونقل الشيخ
 الاجماع مقبول ومنها مسألة متى الزان فقال فيها انما حصص المرأة وجوبه النوب ليل منفصل
 وهو اجماع الفرق ونقله الشيخ في الخلاف فيكون خبره وذكر دليلين آخرين على ذلك ايضا وهذا
 يحمل الاستدلال بالاجماع المحصل والاستشهاد عليه بالمنقول كما لا يخفى فيها جملة السائل
 وقفت على استدلالها بالاجماع المنقول ولا يخفى على العارف المصنف ان لو كان عنده
 بناء على سائر ادلة او اضعفها وكان بناءه فيه على الطريقة المشهورة في هذه الاعضاء النافذة بل بلغ
 عنده الى هذا الحد بحيث لا يستدل به الا فيما لو كان اعتماده فيه عليه لكان بالنسبة الى ما ذكره
 فيه اصلاً او ذكره فيه ومنعه او لم يعمله بغيره المعلوم ومع جميع ذلك فخطئته فيه اولى من
 غلطته في غيره كما في مرقبان والده وقد ذكر ايضا في نقل الارشاد المنسوب اليه واكثر من
 جمع الشهيد وغيره من الامدنة في مسائل قليلة منها انتقال الذم الى ما يقرضه عليه

في قوله لا الغاصب هو لا يجوز مال
 في قوله لا يخفى ان هذا بالدلالة على عدم
 الاعتماد على الاجماع المنقول

في قوله في الماين والتساوي مع تفاوت
 في قوله في مثل المقام اولى

في قوله في الماين في الاصول ويرجع هو سناً
 في قوله في الماين في الاصول ويرجع هو سناً

في قوله في الماين في الاصول ويرجع هو سناً
 في قوله في الماين في الاصول ويرجع هو سناً

غيره الى قوله بل قوله وحده مخبر سواء وافقه انا قون ام خالفه وصرح ايضا بان الحاكم يحكم مع
 سكوت الباقيين ان كان معصوماً كان قوله مخبر والا فلا وليرفقه في ذلك بين قلة الغافل وكثرة
 ولا بين حكمه على سبيل القطع او غيره بل نفى حجيته مع عدم عصمة الغافل بقول مطلق فلا يكون عنه
 مخبر قطعية ولا ظنية وذكر نحو ذلك فيما اذا اقال بعضهم تولا وليرفقه له مخالف وفي اجماع اهل
 المدينة وصرح ايضا بان اتفاق من عدل المعصوم يمكن ان لا يكون عن دليل قطعي وصرح ايضا بان
 عمل اكثر الامة وحكمهم بخلاف مدلول خبر الواحد لا يوجب دمه بل يقتضي ترجيح معارضه من
 الاخبار وان وجد وبان مخالفته لمذهب الراي لا تندرج في حجيته وذكر ايضا طرق تحتمل
 الرواية بلا واسطة ومعها وليرفع منها القطع بالراي مع عدم التمام والشاهدة وصرح
 بعدم حجية المرسل وان كان بلفظ قال النبي ونحوه وعزى ذلك الى المحققين وحكى عن بعضهم
 استثناء ما اذا كان المرسل من لا يرسل الا عن نفسه وصرح ايضا بعدم جواز تقليد المجتهد
 لغيره وبان قول الصحابي الغير المعصوم ليس مخبراً مطلقاً لجواز الخطا عليه والغلط وليرفقه بين
 حكمه عن قطع كما هو الغالب في الصحابي وعن ظن ومقتضى جميع ذلك ان قطع المجتهد ليس مخبراً على
 غيره من المجتهدين مطع سواء كان قطع بحكم الله او برأى النبي والامام الذين حكمهم انما كان
 مخبراً نكوة كاشفاً عن حكم الله تعالى واثار واياته قول المعصوم وغيره بطريقه المعروف مخبر بوجوب
 ثبوت ذلك القول عند غيره فلتامع مخبره عن الفرار كراهية غيره من العدول ثم اتم مع ذلك
 اخبار حجية الاجماع المنقول بخبر الواحد وقلها عن جماعة من العامة ايضا واجتج عليها بما
 اجتوا به فان كان الاجماع المحصل الغير المشتمل على قول المعصوم بعينه مخبراً عنه مع اختلاف
 مقتضى كلامه في الاجماع فلا يكون حجية المنقول منه عند باعتبار النكس قبل الكاشف
 الذي عليه ثبوت كلام الخاصة والعامة وقد تقدم بيان ذلك مفصلاً فلا يغفل عن مثله
 عنه سابقاً ما يقتضي كون العلم بالاجماع عنه مستقيلاً عادة او كالتسجيل ومنه يعلم حال
 المنقول منه على كونه ولا سيما بعد انتشار الاقوال كما هو ظاهر وليرفقه من كتاب كثير القوائد
 للاجماع المنقول في مقام نقل الاقوال وايراد الاحتجاج على محار نفسه او محار صاحب القول
 او غيرها الا في مسائل سيرة تستلزم وجوب القنوت بيز التكبيرات في صلوة العيدين فقال القر
 المشهور بين الاصحاب حتى ان السيد قال انه قد انفرد به الامامية ثم اجتج عليه بغير ذلك
 وسئل عن عدم جواز تجديد بنية الايام للسفر فذكر دليل العلامة على ذلك ثم ذكر استدلال

كل ما في كتابه من القطع

وغيره من قول القوائد

۱۰۰

عَلَيْهِ السَّلَامُ

والله اعلم بالصواب

مجلس تفتيش و مراقبة



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

لم يستفعله عن المرتضى في احد قوله مدعي انما انفردت به الامامية ولو يعاينه ومثله
 ما اذا اخذنا لزوجان بعد التمكن في قبض المهر او الفقة فحكى عن الشيخ دعوى الاجماع على ان المهر
 قول الزوج واورد ذلك لبيان ما ذكره في الاخذ على دليله ومثله عدم وقوع الفقه في
 عضون امراته بظهوره فحكى عن المرتضى انه قال ما انفردت به الامامية ولو يذكر اسناد لانه
 عليه الاجماع ولا ذكره في سواء لاحتياج وسئلة اشراط الدخول في اللعان فحكى عن ابن
 ادريس وجه الجمع بين كتاب الاصحاب للشافعية طائفة طائفة قال ان كلامه يدل على انعكاس الخلاف
 بينهم في ذلك ومثله عن عبد الكافر فحكى عن المرتضى دعوى الاجماع على عدم صحته ولم
 يجمع هو به ولا حكم بمقتضاه وسئلة ما اذا اعتق احد الشريكين سهمه من العبد فحكى عن المرتضى
 دعوى افراد الامامية بانه يطالب بالبيع الباقي فاذا انبأ اعتق عليه ان كان موسرا وان
 ميسرا وجبان يسقى العباءة باقى ثمنه وقد ذكر هذا الشاهد به وسئلة ان الولاء
 برئة من بر من ذوى الاساب لا بالقرب بالام اذا كان مغنوا رجلا واذا كان امرا ورث لانها
 عصبه باخا فحكى عن الشيخ ذلك في احد قوله مدعي الاجماع عليه ولو يذكره الالف
 مدعيه وسئلة الغوا لعلو غلونه فحكى عن العلامة دعوى الاجماع على ضارده ولو يذكره
 للاخذ عليه وسئلة ما يبر العبد الكافر فحكى عن المرتضى دعوى افراد الامامية بمنعه ولم
 يعاينه وسئلة نذر عام بيع مملوك فحكى عن ابن ادريس نفي الخلاف بين اصحابنا في حوا
 مخالفه التدرج في الكفارة مع عدم الجذبوية او بدعاء وسئلة كفارة النوم عن صلوات العشاء
 فحكى عن المرتضى في بيان فوائده دعوى افراد الامامية به وجوبها ولو يعاينه ذلك ومثله احرام
 عن ولد الزنا في الكفارة فحكى عن المرتضى دعوى الاجماع على منعها وقال في بيان السهو الاجزاء
 وسئلة عدم وجوب بعض تكفارة مع اتحاد حدثين على كل من تكفارة فحكى عن الشيخ
 في غناء نفل عبارة في الخلاف في ذلك وسئلة كفارة الى التمتع بدين اذ لا يولى
 فحكى عنه في الخلاف في الخلاف ودعوى الاجماع على جوازه وعنه في النهاية منعه وسئلة
 اكل لحم الغراب فحكى عنه اقواله في ذلك انما على احاديث الاجماع وسئلة من اكله الجوزى او
 غيره بعد غسل يده فحكى عن ابن ادريس نفي الخلاف في نجاسته وسئلة كفارة مبراة لمفقود
 فحكى فيها اقوالا فضل عن المرتضى دعوى افراد الامامية باحاديث وسئلة الرد على الزوج
 مع فقد غيره فقال لم ينفذ على القول بعدم الرد حتى ان المرتضى اسند الى الرد بالاجماع

ما اذا اخذنا لزوجان بعد التمكن في قبض المهر او الفقة فحكى عن الشيخ دعوى الاجماع على ان المهر قول الزوج

ما اذا اعتق احد الشريكين سهمه من العبد فحكى عن المرتضى دعوى افراد الامامية بانه يطالب بالبيع الباقي

ما اذا كان مغنوا رجلا واذا كان امرا ورث لانها عصبه باخا فحكى عن الشيخ ذلك في احد قوله

ما اذا كان مغنوا رجلا واذا كان امرا ورث لانها عصبه باخا فحكى عن الشيخ ذلك في احد قوله

ما اذا كان مغنوا رجلا واذا كان امرا ورث لانها عصبه باخا فحكى عن الشيخ ذلك في احد قوله

وكذا العلامة ومسئله عدم الرد على الترجمة فقل عن المرتضى ان الطائفة لم تعلم بالخراب الدال
على الرد عليها ولم يعيها هو بذلك ومسئله ان الترجمة لا توثق من رباغ زوجها بل تقطع في حقها
من البناء والالان دون قيمة العار فقل عن المرتضى انفراد الامامية بذلك واخباره اعطاهما
قيمة الجميع ولم يعيها ايضا بذلك ومسئله النبي من جريده الولد فقل عن ابن ادریس وعواجم
الاصحاب بل المسلمين على خلاف قول الشيخ والفااضی ومسئله حكم الحاكم بعباده فقال انه قول
المرتضى حتى انه ادعى على ذلك الاجماع واورده كلامه بطوله واسند بل بغيره ومسئله عدم
قول شهادة الولد على والده فذكر في دليله وجوها منها انه قول الأكثر فيكون راجح ثم في مسئله
شهادته على الجد قال انما خرج الاب من العموم لنقل اكثر الاصحاب عليه ولنقل الشيخ الاجماع على
ذلك وهذا لا يقتضي الاعتماد على نفس الاجماع المنقول وحميته عنده كما هو ظاهر ومسئله
اسلام ولد الزنا وكون دينه ح دية السلم فقال انه الشهور خلافا لابن ادریس وظاهر المرتضى
حيث قال لما انفردت به الامامية ان دينه ثمانمائة درهم فلهذا ما حضره من المسائل التي تترتب
فيها للاجماعات المنقولة في كتب الاصحاب مع ان التي ذكر في غيرها وفيها ولم يقرضها اكثر من
ان تحصى وهذا مع التامل في كلامه فيما ذكر منها يكشف عن انها ليست عنده من الادلة الشرعية
على نحو ما اشتهر في الاعضاء الناقرة ولذا لم يسندل بها على نحو ما اسندل بالامارات و
الويدان الضعيفة فضلا عن الحج العمدة القوية ومنهم الشهيد طاب ثراه وقد ذكر في الجمع بين
الشرحين نحو ما تقدم عن شيخه عميد الدين في المسائل الاسولية المذكورة ونقل اتفاق الفرق
على كون مد هذا القضاة ليس حجة على غيره من الصحابة وان مد هذا الاشارة والمعزلة والسافعي
احد قوليه واحد ومالك في احدى الروايتين عنهما وغيرهم انه ليس حجة على غيرهم من التابعين
ايضا واحتج عليه بجواز الخطا عليه وهذا جار في صورة ادعائه القطع كما هو الغالب في شأنه
فكيف حال غيره من سائر العلماء وقد ذكر الاجماع المنقول نحو ما مر عن شيخه ايضا وقال في مقتضى
الذكرى يثبت لاجماع بخبر الواحد ما لم يعلم خلافا لانه اماره قوية كروايته وقال ايضا قد اشتمل
كتاب الخلاف والانتصار والسرار والغنية على اكثر هذا الباب مع ظهور الخلاف في بعضها حتى
من النافل نفسه ثم اعند عن ذلك بامور يقتضي كلها او اكثرها سقوطها عن الحجية وعدا منها
على العلم بالاتفاق فقال والعذر اما بعدم اعتبار مخالف المعلوم المعين واما لتبينهم لما روي
اجماعا واما بعدم ظفره حين ادعاء الاجماع بالمخالف واما بناويل الخلاف على وجه يمكن مجامعته

هذا هو الحق

هذا هو الحق

هذا هو الحق

هذا هو الحق

هذا هو الحق

لادعوى الاجماع وان بعد جعل الحكم من باب التخيير اما اجماعهم على وائنه بمعنى تدوينه في
كتبهم منسوبا الى الائمة عليهم السلام انتهى تقدم عنه ايضا فيها وفي القواعد ما يقتضي احصاء
وجه حجة الاجماع في الوجه الثاني وقد علمت ما فيه وما يقتضي استحالة العبد به واستبعاد ما عدا
الضرورة وان وكذا ذلك بوجوب الفدح في معظم الاجامات للنداء ونحوه كتب الاصحاب سيما في
بيان ذلك مفصلا ولندكر جملة من كلماته المتعلقة بالباب المسائل التفهية فصرح في
الذكرى في النظير بما الورود بسبب الاجماع وناخه على بطلان قول الصديق ونقل دعوى
غيره الاجماع على ذلك ايضا وهذا لا يقتضي الاعتماد على نقله كما هو ظاهر وفي حكمه التلليل
الحصر كانه راجح على طهارته بالاجماع ورد به المنع مع وجود الخلاف وقال في بول الرضيع
ان المرتضى نقل الاجماع على نجاسته ولو رجع هو به وقال في العلفه نقل الشيخ في الخلاف على
نجاسته ثم منع هو دليل ذلك ومن لم يحكم به وقال في دم غيره في النفس لا يخرج اجامنا وذكر
دليله غير الاجماع ايضا ثم قال وما في المبسوط والجلل مدفع بدعوى الاجماع في الخلاف وهذا
لا يقتضي الاعتماد عليه كما هو ظاهر وقال في المسكرات ان الاكثر على نجاستها ونقل المرتضى
فيه الاجماع ثم ارجح عليها بغيره وقال في لبن السنة روايان اصحهما الطهارة ونقل الشيخ فيه
الاجماع وقال في عرق الحب من الحرام ان المشهور طهارته والشيخ نقل في الخلاف الاجماع على
نجاسته وفي المبسوط نسبة الى رواية الاصحاب قوى الكراهية ثم قال فاعرق الحب من اخلال
والخايض والنساء والاستحاضة فظاهر اجامنا قال في المعبر قال في المدنى في ظاهره السهو
ونقل فيه الاجماع ثم ارجح عليه بغيره وقال ايضا في الخلاف يجوز للحب الحايض دخول المسجد
بالاجماع ولم يعتبر التلويث قال ثم قال في الخلاف في ان المساجد يحل بحب النجاسات وذكر ايضا
في كيفية غسل الاناء اعني العذ في جملة من النجاسات ثم قال ويصل من غيره ذلك ثلثا الراية
عاز ذكر خلاف الفاضلين ونصه فيهما للرواية واجابا به قد يعلم المذهب للرواية الضعيفة و
خصوصا مع نقل الشيخ الاجماع وفادكره بلفظ الاجماع او غيره في مسائل اخر ايضا من دون
استدلال به لا اعتماد عليه نفسه بل مع الفتوى في بعضها بخلافه والفدح في قوله وذلك
كافي مسئلة العفو عما دون الدرهم وحرمة استعمال النساء لا في اللثب الفضة واستحباب
غسل يوم الغدير وجوب الوضوء بالتواضع الستة المعروفة وعدم اجماع الحمل اذا استبان
مع الحبض وتحديد اكثر المحض والطهر وبعض احكام البداة وناسيته المعدل من ومن به

كتاب التلليل

كتاب التلليل

كتاب التلليل

كتاب التلليل

كتاب التلليل

جرح لا يرتد دمه والنساء اذا تجاوزت العشرة وحرمة من المحدث للقران وجواز قراءة الجنب
والحائض غير الغرائم وجوب الكفارة في وطئ الحائض وكراهة وضع حديد على بطن الميت وجواز
تغسيل الرجل الصبية وسقوط الفسل والنيمة مع فقد الفاسل المائل والمهرم وجوب تغسيل قطعة
فيها عظم ودفن الشهيد بشيابه وان لم يصبه ادم وتيمم المحرق وقطع الجنب لاجراحه من امته
اذا مات وهي حية وكراهة افقا الميت وعصر يطنه والتخير بين غسله في نيقه وسره بخبره
وجوب النية على الفاسل وتغسله ثلاثا وعدم وجوب الوضوء له واستحباب جشوا المخرج عند
خوف خروج شيء منه واستحباب غسله تحت سقف وجوب الحنوط في المساجد السبعة واستحباب
كتابة اسماء النبي والائمة عليهم السلام على الكفن وكراهة بل الحنوط بالرقي وقطع الكفن بالماء
وكيفية التكفين وجوب كفن الرجل على الرجرج وان كانت موسرة واستحباب التريج على
ما هو المشهور وكراهة الاسراع بالجنازة وجوب الصلوة على ولد الزنا ومن لم يمت سنين
وكون الولي اولى بالصلوة من الوالي ونفي الزيادة على خمس تكبيرات وتوزيع الاذكار الاربعة
على ما هو المشهور وكراهة قراءة القران في الصلوة عليه ونفي مشروعية التسليم فيها و
كراهتها في السجدة الاولى وتقديم الصبي الى الامام في الصلوة عليه وعلى المرأة معا وجوز
دخول الامام في اثناء الجنازة ودفن الذبيلة الحاملة من مسلم مسند برة الفلله وكراهة دفن
الميت بالتابوت في الارض والمنع من ثقب الكفن من عند راسه وجواز تغشيه القبر بثوب عند
انزال الميت واستحباب طيخ القبر وكراهة ان يطرح في القبر من غير رايه وان بني عليه وان تك
ويمشي عليه وان يجلس للقرية يومين وثلاثة وحرمة النوح مطلقا وبالباطل والشميل على المهرم
وانه يلحق الميت ثواب الدعاء والاستغفار والصدقة والواجبات التي لا يخلها النيابة وانته
يقضي عنه اعماله الحسنة كلها وانته لا يخفى الا غلف بعد موته وجوب النية في الوضوء وقصد
الرفع والاستساحا عدم وجوب يصال الماء الى اصل شيء من شعر الوجه وكون مسح جميع الرأس
بدعو عدم وجوب نداء ما عدا الزكوة على الخالف بعدما استبصر وجواز اخذ البلل من اللجة
والاشغال والسمع وعدم جواز التولية في الوضوء واستحباب نية الفسلات الثلاث فيه وعدم
استحباب يصال الماء الى اخل العينين وكون تكرار المسح بدع غير مطلق له وجواز المسح على
الجبهة ولو كانت على نجس في موضع الفسل وجوب تجديد الوضوء لكل صلوة على السخاضة
او غيرها ايضا من دائم الحدث وجوب الترتيب على النحو المعروف في الفسل وجوب عاد الفسل

وجوب الغسل في الجنابة
وجوب الوضوء في الجنابة
وجوب التيمم في الجنابة

من استحباب غسل الميت

وجوب التيمم في الجنابة

على من وجد بلا ولم يبلغ لم يسبره بعد الا تزال وانتفاض الوضوء بالليل المشبهة مع عدم الاستبراء
وعدمه معه وعدم وجوب استيعاب الوجبة في التيمم وجوب استيفاء الصلوة على الموضوع اذا
احدث في ثنائها وكون الصلوة الوسطى في الظهر وكونها هي العصر وتعيين التوافل الروايت على ما
هو المشهور وكون نافلة الفجر افضل من الوتر وعدم جواز الزيادة في التوافل على ركعتين وسقوط
الوتر في السفر وجوب العصر على ادرك ركعة قبل الغروب وفضايته اول الاذان في جميع
الصلوات وان صحاب الاعذار اذا ادرك احداهم ركعة قبل الضحى لزمه العشاء وان من ادرك اول
الوقت اقل مما يؤدى فيه الفرض لم يلزمه ذلك وكذا من ادرك من خروا اقل من ركعة وان من ادرك
منه ركعة يكون مؤديا ومن ادرك ما دونها يكون قاصبا وان صلوة الليل كما قربت من الفجر
كانت افضل وان الصلوة بطل بمصادفة شئ من اجزائها خارج الوقت وان بعد من الحاضر
الى العائنة اذا ذكرت في ثنائها رآه يؤذن للعائنة ويقام وانه يحجب على الولي قضاء ما هات
اليتم الصلوة او الصلوة بما عن كل ركعتين او عن اربع او عن كل من صلوات الليل والنهار
وان المرأة اذا صلاوا جماعة صلوا جميعا بالائتمام وعدم جواز الصلوة بما عشت من المحرور ولا راء
والعالب عدم نجاسة الحديد وعدم كراهة التيمم وعدم جواز صلوة المرأة امام الرجل او
الى جانبه والفرضة جوف الكعبة وجوب الصلوة موبيا مستليا في سطح الكعبة مع
الترفرة وعدم جواز التيمم على الفطن والكان وكون الكعبة قبل من في المسجد والمسجد
قبل من في الحرم والحرم قبل من في سائر البلاد وبناء العاخر عن العلم بالعللة على الظن بطلان
الناس لاهل الشرق وعدم جواز زيادة المؤذن على اثنين وعدم مشروعية التوبيخ جواز
نية المأموم بتكبير واحدة الامتناع وتكبير الركوع وجوب الجهر في الجهرية والاضحاف في
الاخفائية وبطلان الصلوة بخالف ذلك عمدا او تحديدهما بما هو المعروف واستحباب الاضحاف
بالاستغادة مطم واستحبابها في نفسها وعدم وجوبها وعدم كون القراءة ركعا ووجوب رفع
اليدين في التكبير واستحباب لدعاء المأمور بعد رفع الرأس من الركوع وكراهة الانقاء وان
سجود الثلاثة في فصلك عند بعد من وانه لا يجب على السامع الغير السميع وانه يجب عليه
وان حكم السك بين الاثنين والثلاث كالسك بين الثالث والرابع وانه لا تجب صلوة الجمعة
عينا في زمن العيبة وانها لا تجب على المرأة وانه يجوز تقديم الخطيبين بها على الزوال وانه لا
يجب حضورهما ولا استماعهما في العيد وانه يجب التكبير في العيدين وكذا القنوت بين تكبير

تعيين التوافل الروايت

تعيين اول وقت ومطلو

تعيين التكبير في الصلاة

تعيين التكبير في الصلاة

تعيين التكبير في الصلاة

صلواتها وان يجهر في الكسوف وان خطب في صلوة الاستسقاء بعد الصلوة وان تزداد في شهر
 رمضان النوافل المعروفة بكل ليلة وان صلوة الضحى بدعنا لا يجوز فعلها وان السافر لصيد
 التجارة يفطر في الصوم ويتم الصلوة وان من صلى صلوة لا يعلم احكامها فهي غير مجزية وان لا
 قراءة في صلوة الخوف على المأمومين في ثابتهنهم وثالثه الامام وان لا يصح الاينام بالابرص
 والمجدوم والمحدود والزمن والحصى والمرأة الا لمكان مثلهم وان يقدم رب المنزل على غيره
 وان لا يجوز عدول المفرد الى الاينام في اثناء الصلوة وان كلما يدركه المأموم فهو اول صلوة
 وان الامام ينظر في الركوع لحوق المأموم بمقدار ركوعين وان ضامن للفراة وانها سقط عن
 المأموم وانها لا تستحب في الجمعة مع التمتع هذه جملة ما وقف عليه من الاجماع والنقل
 التي ذكرها في الذكرى ولم يسندل بها وانما في سائر كتبه فلم يتعرض في الالفية منها الشيء لها ولا
 في لفظة ولا في تقديم التكبير والفتوى في العيدين على القراءة في الركعة الاولى فحكي دعوى
 الاجماع عليه عن ابن ابي عمير الموصوفى عزى فيها الى المشهور في الذكرى الى العظم خلافة وذكرها
 في البيان اجماعين متنافيين في الصلوة الوسطى واجماعا على عدم جواز زيادة المؤذن على اثنين
 حكم هو بخلافه وفي غيره واجماعا على اجزاء تكبيرة واحدة للاستفلاح للمأموم والركوع وقوة
 خلافة لضرب من الاعتياد ما يدايد الاول بعض الاخبار واجماعا على كراهة الصلوة في اثناء خطبة
 الجمعة ولو تحته والحق عليها بالزيادة واجماعا عمليا على مشروعية الجماعة في العيدين مع
 شرائط الوجوب لم يحتج به واجماعا على استحباب الخطبين فيها ولم يحتج به ولا حكم بمقتضا واجماعا
 على شرعية نافله شهر رمضان ولم يحتج به بل بغيره واجماعا على جواز العدول من الانفراد الى الاينام
 واخبار منعه ونحوه ما حكا في امانة المراهق العارف واجماعا على انه لا يجوز على المأموم في
 الذك الموجهة لمع حفظ الامام ولم يحكم به ونحوه ما حكا في التسوية بين الفطر والفطر
 اجماعا على انه يجب الزكوة مع تبديل العين فزارها وانها واخبار خلافة ونحوه ما حكا في ان كل
 المؤن في الفلحة على المالك واجماعا على انه لا يندفع في ثلث الزكوة بمال التجارة بتبديل الاعيان
 ولم يحتج به بل بغيره ونحوه ما حكا في انه لا يجوز دفع الزكوة الى المكسب مع عدم فطوكه
 واجماعا على اشراط العدالة في المستحق ولم يحكم به واجماعا على جواز تفريق المالك زكوة الاموال
 الباطنة بنفسه واجماعا على اشراط وجوب كوة الفطرة بملك التصانق قيمته ورده بعدم
 الشؤ وبانه لو يقف لهذا الشرط على شاهد واجماعا على الاكتفاء في صوم رمضان بنية

كتاب الصلاة
 في شهر رمضان

كتاب الصلاة
 في شهر رمضان

كتاب الصلاة
 في شهر رمضان

واحدة من اوله وحكم بخلافه لما لا يعارضه على تقدير حجية قوله لا سيما مع نقله التام له وكونه
 مثل المرتضى والشيخ كما صرح به وغيرهما ايضا كما سبق عند نقل كلام غيره ومع بسببه لهذا القول
 الى اكثر وقد غرأ في الامة الى الشهور وحرك دعوى الاجماع عليه عن المرتضى ورجح خلافه ولم
 يتعرض فيها بشئ من الاجماع الا لمقولة الالف هذه المسئلة وفي مسلة سبع رابع مكة فقال لا
 لا يبيع سبع الارض المفوحة عنوة الانبعا لانا انما التصرف ثم قال والافرب عام جواز بيع رابع مكة
 النقل الشيخ في الخلاف الاجماع ان قلنا انها فتح عنوة وهذا بالدلالة على عدم الاستدلال على نقله
 اوله الا ان يحمل على عدم جواز بيعها بعبارة انا انما التصرف فيسأف يكون الاعتماد عليه في ذلك ومن
 خفي على الشهيد الثاني في شرحه وعلى المتحال فقضا عدم الاعتماد عليه بناء على القول بعدم
 كونها مفوحة عنوة او الرد في ذلك مع ان الشيخ لم يبين الحكم عليه اصلا وعلمه بغيره رادعي
 الاجماع عليه بقول مطلق فلا يكون عند الشهيد دليلا على اصل الحكم مطلقا ولا على انبعا
 ما بناء عليه ويظهر من كلامه في احياء الاموات وفي مكاسب الردوس المرتد في جواز بيع
 المفوحة عنوة بعبارة انا انما التصرف ومنعه بقول مطلق فليست بوفد ذكر الاجماع المنقول
 او ما في معناه في الردوس في ان مسح جميع الراس في الموضوع بدعة وفي كراهة الاستسجاء
 وفي تحل الارام سهوا لما موم وفي اشراط الرجوع الى كفاية في وجوب الحج وفي اعتماد التائبين
 نفسه مع تعدد عودته الى الميقات وفي جواز التمتع للكي اختيارا والعدول من الافراد اليه
 وفي وجوب قطع التمتع للتلبس عند مساهمة مكة وفي ان الحرم الاستسقاء بوبسبه
 فوق راسه لم يحرم وفي جواز تقطيع الرجل وجهه في جواز ازالة الظلمة بعد انكساره وفي مك
 وجوب القدية على الناس وفي ان في قطع الشجرة الكبيرة من الحرم بقر وفي القصة في اناه
 وفي الاعتصان القيد وفي ان كل دمه يعلق بالاحرام ومحظوراناه وله يتكلم المحدثين لما دجوا
 ان يخرج مكانه مطلقا وفي وجوب طواف النساء على المفرد وفي استحباب الرجوع الى وعده
 الا انه بعد اتمام الحج وفي ايجاب الرمي خذق بمعناه الغير المشهور الخالة لا معظمه وفي وجوب
 اصل الرمي وفي وجوب هلك قبل اتمام الحج وفي استحباب امره او مولى له لا شه تلى راسه وفي ان
 الصبا الذي حره بالاحرام يحمل طواف النساء وفي جواز الغيبة عن قبور الانما عليهم سلم
 والمقبيل لها وكذا ذكره في غير طريق النقل ايضا وفي اقرار تكليفي على النقل اليه اذا
 كان مما يقرب عليه وفي انه لا حد على العام اذا وطئ حاربه من بعده وفي انه يجوز له التقاضي في

كلامه في المرتضى

كلامه في عالم الشهادة

كلامه في الردوس

كلامه في الحج

كلامه في الرمي

الغنية باكل وغيره قبل نفسه وفي ان المذاعين اذا تناوبا في البداو الى الدعوى سمع من حيا
 البمين وهذا فاعدا عدل نافله يتفويته الفرحة وفي ان صاحب ليدار في الملك من غيره وفي انه
 يكتب في عدالة الشاهد بالاسلام وعدم معرفة الفسق وفي انه لا يقبل شهادة الولد على والده
 وفي انه لا يجري عتق ولدا الرقاة في الكفارة وفي ان المظاهر انما الوطى في اثناء الكفارة انما
 الكفارين مطاعا وفي انه يجب في الطعام سد لكل مسكين وفي انه لا يرث العتيق النعم وذكر
 هنا ان به يصعق قول الصدوق وابن الجنيدي بالارث ولو عسكر كان صواب في انه اذا كان
 النعم امرأة ورث الولاء العصبه لا الاولاد وفي ان ارش جنابة ام الولد على سيد ما وفي انه
 يتعلق برقبها ويحمل الاول دعوى جماع العامة وفي ان المذبة اذا حملت بمولود بعد
 التدبير فهو مدبر لا يبيع الرجوع في تدبيره وان رجع في تدبيرها وفي انه يقع للواقف ان يقف
 على ولد سنة او سده حياه نفسه ثم على الفقراء وفي ان جازا الوارث معتبرة قبل الوفاة وفي
 صحة الوصية الى المرأة وفي ان الحد لا يرث السدس مع بنات البنت وفي انه يرث على الزرع النصف
 الباقي مع عدم وجو وارث غيره وفي ان المحقق الشكل يرث بعد الاصلاح وفي انه لا يحل
 ما يقتل غير الكلب المعلم من جوارح السباع والطيور وفي انه لا يشترط اسلم المعلم وفي سلام
 يخرج السمك من الماء بل اخرج له حياه وفي انه لا يجوز الذبح بالنس والظفر طفلان ولو مع
 الاضطراب كما هو مقتضى ظاهر العبارة وفي انه اذا طلع الحلال مع المحرم كالجري مع السمك حل
 الحلال وان سال عليه المحرم وفي حرمة الخطاف وفي حرمة الاستصحاب بالنسج تحت الظلال
 وطهارة دخانه وفي جواز الاكل من الثمرة لمن يربها وفي صيرورة اللقطة بعد الحول ملكا بغير
 نية وفي انه اذا خيف سقوط الحائط جاز ان يستند بجمع الغير وفي انه اذا مات العبد العتق
 بجنابة عبد العاص لم يمتنه ان لم يتجاوز ذرية المحرم وفي ان كل مال في الدابة منه اثنان ففي
 واحد منه نصف القيمة وفي حرمة البيع لمثل الاسد والذئب والنكسب وفي جواز اخذ الاجرة
 على نسخ القران وتحمل عليه وفي عدم جواز بيع بوث مكة واجارتها وفي عدم جواز بيع الطعام
 قبل فكه وفي ان المتبايعين اذا تناوبا في قدر الثمن حلفا ببيع مع بقاء البيع والمشتري مع
 ثلثه وفي انه لا يصح شرط الخيار في الصرف وفي انه اذا لم يبيع مدة الخيار حل على الثلثة وفي
 انه في الخيار والمشتري يجوز الامضاء بغير حضور الآخر وفي بوث النصرية في الناقه والبقره و
 في انه لا ارث في العيب المتجدد قبل القبض وفي الخيار وفي عدم جواز بيع الدين المؤجل على

في البيع والشراء

في البيع والشراء

في البيع والشراء

في البيع والشراء

في البيع والشراء

من هو عليه كما لا يجوز بيعه على غيره وفي وجوب قبول العين في القيمي إذا ردها المفترض
في أنه إذا ملك ثلثان دارين مثلاً صفتين فليس لأحدهما مطالبة الآخر برفع جذوعه ولا
منعه من التجديد إذا نهدهم السقف إذا لم يعلموا على ما وجب وضعه وفي أن الشفعة تثبت للشريك
لا الجار وفي أنها لا تثبت مع تعدد الشريك للبائع ولا في غير البيع ولا للشريك الذي يكون ملكه
وقفام كون البيع ظاهراً في أن حق الشفعة على الفور وأنه على التراخي في بطلان رهن ما في الحق
مع جهالة وفي دخول زوائد الرهن فيه وإن كانت منفصلة وفي جواز وطئ الزامن للامة
المرهونة سر وفي أن الرهن مائة عند المرحن لا يضمن الاستعداد وتفرط وهذا جميع ما في الدعوى
من الاجماع المنقولة ولم يسند لبنيها بل خالف كثيراً منها ككثير ما ترك وقد ذكر في القواعد
قول المصنفين ان العاقلة وإن لم يهتم الرجوع على الجاني وبين وجهه ودفع به شاعراً بآداب
عليه بخلاف الامة وقال أيضاً ان حياض الشرط يدخل في جميع العقود الا التكاثر والوقف ثم ذكر
خلاف الشيخ في ذلك بمنعه من دخوله في الصرف واجتاجه عليه بالاجماع ولو عيابه وذكر
ايضاً ما تقدم عن ابن فضال من دعوى اجماع العصاة على ترك العمل بالخبر الدال على ان للجد
السادس مع بيان البت ولم يخرج ايضاً به ولم يغير خبره في سائر المسائل وقد ذكره ايضاً وفي معنا
في غاية المراد استثناء مطلق الدم غير الثلاثة عما يجب والله ولم يذكره في مقام الاستدلال
ولا اعتمد عليه وفي المناظرة المحضة في القضاء فقد نقل دعوى الاجماع عليها والاحتجاج به
عن كثير من الفاضلين بها وحكي عن ابن باب الموسعده وهم الباقيون ممن ما خرج من اقليه او بعضهم انهم
اجابوا عنه بانه حجة على من عرفه ونحن قد اشرنا الى مخالفته ثم صرح بترجيح القول بالموسعده في الجملة
واخبر في جملة من كنهه الموسعة المحضة فاذا كان هذا حال هذا الاجماع الذي نقله كثير
منهم وذلك على قولهم اخبار صحاح قد عمل بها اساطينهم فما حال ما نقره بنقله واحد منهم
ولم يوجد على الحكم دليل غيره وذكره ايضاً في تعيين لفظ التشبيح في ذكر الركوع والتجود ولم
يسند له وحكم بخلافه وذكره ايضاً في اجزاء التشبيح الصغرى للضرورة ولم يخرج به وكذا في جواز
تكلم خطيب الجمعة في أثناء الخطبة بما فيه غرض مهم كشيء عن منكر ونحوه وكذا في وجوب التكبير
الترائد في العيد وحكي عن ناقلة في كتابين له الفتوى بخلافه وكذا في وجوب القنوت بينها وفي
وجوب سجدة التهوية اربعة مواضع الكلام والسلام وسنان التجدة والتشهد وفي ان التفرغ
السقط للصوم يوجب قصر الصلوة ايضاً وفي انه يجب الامتناع في صيد التجارة وذكر ايضاً في السط

هذا هو الحق في
الاجماع والاحتجاج
بها في الدعوى

هذا هو الحق في
الاجماع والاحتجاج
بها في الدعوى

هذا هو الحق في
الاجماع والاحتجاج
بها في الدعوى

هذا هو الحق في
الاجماع والاحتجاج
بها في الدعوى

العدل الذي سقوا الزكوة وردده بالمنع قال كيف والحالف قد لا يعرف عيانهم ثم استقر به لعدم
ظاهرا وذكره ايضا في كون زكوة الفطرة صدقة بعد صلوة العيد ولم يعيده به وكذا في وجوب
الفصل في وطى الدابة وفي وجوب قضاء الصوم به لا غير وذكره ايضا انفلا عن المرتضى والشيخ
في الاجزاء في صوم شهر رمضان بنية واحدة من اوله وقال وهو الحج ان تحقق ثم استظهر
ان كل يوم عبادة منفردة فلا بد لمن بنية مخصوصة وقال ان الاجماع المنقول بخبر الواحد
حجة عند اكثر قال قال في المنع بهذا الاجماع لانعله وهو ذهابه عنه ان حجته الاجماع
انما هي على من علم فلا يكون الخبر المنقول اخذ احج عنده ولا شك ان الخبر لا يثبت على من لم
اخاره في سائر كونه وجوب التجديد وهو يقتضي عدم حجية الاجماع المنقول بخبر الواحد عنده
كما سبق ولا يلزم مثله في الخبر المنقول به كما نوهم وايضا بيان ذلك مفصلا وذكره ايضا في اشراط
كون الاعتكاف في مسجد صلى فيه الجمعة بنى او اماما وقد نقله فيه عن المرتضى والشيخ وقال اعظم
به من دليل لولا صريح الخلاف واخاره عدم اشراط ذلك لا معاوض اقوى منه على نقد رجحانه
وذكره ايضا في اشراط الرجوع الى الكفاية في وجوب الحج وقال ان الجواب عنه ظاهر واختار العد
وذكره ايضا في انه لا يحرم على المحرم من الطيب الا ستة ولم يعبأ به وكذا في جواز بعض عداها
ولم يخرج به وكذا في انه لا بد في الوقوف من بنية ولم يعيده به وذكره في ادراك اضطرارى الشعران
اجزاء لعله اقرب قال لولا ان المفيد نقل ان الاخبار الواردة بعدم الاجزاء متواترة وان
الرواية بالاجزاء نادرة جعلناه اصح لا اقرب ذكره ايضا في ان ايا ما معد وذات ايام التبرقيد
يعتمد عليه نفسه وكذا في قبول انقال الذي لم ينفرا له عليه ولم يعيابه وكذا في عدم جواز
بيع الوقف اذا كان وقفه مؤبدا او مطلقا وغراه الى الرعم ولم يعيابه وكذا في جواز بيع التمر قبل
ظهورها غامين فضاء او قد استشكله بان الاصحاب لم يدركوه صريحاً ولا تعرض للسمع منه
الاجماع منهم وقال ان الجواز لا يخلو من قوة وعزى المنع او لا الى الشبهو وكذا في ثبوت الغيرة
في الشاة كما هو معلوم وفي البقرة والناقة ولم يحكم بمقتضاه وذكره ايضا انفلا عن ابن ادريس في ان
الحظيرة والشعر جليسان في الربا كغيره وردده بانه ممنوع مع معارضته بما عوى الشيخ الاجماع على
خلافه قال وناهيك بخلاف الشيخين اى في منع الاجماع مع ابن ادريس صرح بالعلم بالاجماع
من كلام متقدم على الاصحاب مع مخالفتهما وذكره ايضا في عدم جوازه لم الغنم بالشاة ولعظم
بمقتضاه وكذا في عدم ثبوت الربا بين المسلم والذمي وردده بالمنع مع عدم نقله خلافاً لذلك

هذا الخبر لا يثبت على من لم يعلم

كفاية في وجوب الحج

هذا الخبر لا يثبت على من لم يعلم

هذا الخبر لا يثبت على من لم يعلم

هذا الخبر لا يثبت على من لم يعلم

من تقدم على ما قلناه وكذا في عدم جواز بيع الطعام قبل قبضه ولم يمتنع به ولا حكم بمقتضاه
 وكذا في جواز الجمع بين البيع والبرص بعد واحد ولو يمتنع هو به وكذا في حكم اخذ الشايعين
 في قتل العثم واعتمده على الرواية لاشتهارها بين الاصحاب ادعاء الشيخ الاجماع على ما قلنا
 وهذا لا يقتضي الاعتناء على نفس الاجماع وذكره ايضا في ان حق النعمة على الراعي مده
 بالنعم والعارضة بدعي على الشيخ الاجماع على خلافه وكذا في توكل الحاضرة في الطلاق ولم
 يعبأ به في مقام الاستدلال وكذا في بطلان الاجارة بموت المورث والساير ولم يعبأ عليه
 وكذا في اشتراط خلاف ما هو مقتضى الشرع في التزويج والختان وكذا في ان كل ما في ذلك الدابة
 منه انسان يحجب فيها القيمة وفي واحد منهما نصفها وكذا في حكم ما اذا اوصى بعدة نبال و
 كذا في اعتبار اجارة الوثقة في حياها ما لم يوصى كذا في ان الميراث اذا ملك خيرا وبلا عوض من يفتي
 عليه فخرج حقه من الاصل وكذا في بطلان بيع الفضولي ومعه تكاثره فيما عدا المملوك
 وكذا في كون السر القبلية والنظر الى العورة عدا وجوب شجرية المصاهرة وكذا في صحة
 تكاح العقيمة مع علم المرأة بغيره وكذا في بطلان العقد لو شرط انقاء التكاح عند الطل
 وكذا في بطلان الابداء المعلق على شرط وصفه فقلنا عن الشيخ في احد قوله وحكى انه رجع
 عنه في اخر ونحوه في التسمية بالنسب الاضطرابي وكذا في كون هذه المرأة لعصبها وكذا
 في انه لا يخرج من العبد الكفارة غدا الصوم وان اذن له مولاه فقلنا عن الشيخ في احد قوله في
 البسوط وفي قوله الاخر فيه خلافا وكذا في ان الحلف عن اللحم لا يوجب تحت بالذبح ليعيد على
 شيء من ذلك في مقام الاستدلال وكذا في عدم انعقاد التذلل البذل حكاية عن المرتضى مده
 بانا لم نحققه وكذا في عدم اشتراط القيين مع تعدد الكفارة وتخالل السبب لم يمتنع به وكذا
 في وجوب مدين في الاطعام مع القدرة ونقله عن الشيخ وقال رد بابداء الخلاف وكذا في عدم
 جواز التذكية بالظفر السن فقلنا اومع الاختيار ولم يمتنع به واخار السبع مطم ولم يمتنع
 المنول على الجواز مع الضرورة ولا يضر بل وكذا في حل اكل الذبيحة الملبان واسما عند الذبح
 حكاية عن الشيخ في احد قوله واحتج هو بغيره وكذا في عدم جواز الاستصباح بالدم من النجس الا
 تحت السماء وفي طهارة دخانه ولم يمتنع بذلك ولا حكم بمقتضاه وكذا في الحكم بتذكية اللحم المخرج
 مع انقباضه في النار واعتمده على الرواية والاجماع المتصل لا المنفول وكذا في عدم ارضاء
 الملاعة بعد اعتراف الاب من اماره بل منه خاصة ولم يمتنع به ولا حكم بمقتضاه وكذا في حكم

هذا في جواز
 الطلاق

هذا في جواز
 الطلاق

هذا في جواز
 الطلاق

ميراث الجوس ودده ولم يعيابه وكذلك حرمة النكاح من الوديعه ولم يعيابه به وحكم مخالفه
وكذا في عدم توجه اليمين على الفاضل والشاهد ولم يحج به ولا حكم بمقتضاه وكذلك رد اليمين
على المدعي مع تكول النكر ولم يحج به وبه وكذلك قبول شهادة المملوك الاعلى مولاة ولم يحج به
به وكذلك عدم قبول شهادة الشافى الرضاع نقله عن الشيخ في احد قوليه الذي قد دمج
عنه ولم يحج به ولا حكم بمقتضاه وكذلك الشهادة لغير محمد بن زيد من الاستبنا العرفه بالملك
الطلق ولم يحج به وكذلك مسائل المملوك للحر في حد الفذف واعند فيه على الاجماع المصل
للعقد نافله ونسبة الخالف وشذوذ ذلك بوث حد الشرباذا شهد احد الشاهدين بالشر
والاخر بالفى واعند فيه على الخبر الذي عليه عمل الاصحاب فتواهم وكذلك قطع النباش طفلما لم
يعيابه وحكم بخلافه وحكى عن المحقق نسبة نافله الى الفصول عن اختلاف فتاوى الفقهاء وخارجا
وكذا في اعتبار الترتيب في حد الحارب اعند فيه على غيره وكذلك في عدم جواز استيفان المتولد بين
مرهدين نقله عن الشيخ في احد قوليه واخواله ولم يعند به وكذلك عدم ضمان الحربي ما يملكه
قبل اسلامه ولم يحج به ولا حكم بمقتضاه وكذلك في بوثا لدية مع موت قاتل العمد قبل الفصاص
وفي سقوطها ونظر في الثاني لوجوب ذكره من الخالف للمعاوضة بالاول ولم يحج بشئ منها وكذا
في جواز مبادرة احد الاولياء الى استيفاء الفصاص مع حضور الاخر واعينده ولم يحج به ولا
حكم بمقتضاه وكذلك قتل المسلم العمد لقتل الذي واعند فيه على الزمان المضافرة الشهرة
والاجماع المصل لعدم الاضداد بالخالف وكذلك جواز قتل الذي قتل مسلما عدا والعفو
عنه واسترقاقه واخذ ماله ولم يحج به وكذلك من عدم قتل القربا العبدوا سنظره كونه اجنعا عسكرا
مبذرا على طريق العامة وكذلك تخيير المولى بين دفع عبده الجاني خطأ للاسترقاق وقدا ثواب
الحماية ولم يحج به ولا حكم بمقتضاه وكذلك بوثا لارث في سن الشغل الصغيره اعادته وفي
وجوب الحكومة ولم يعيابه وكذلك عدم اجزاء قطع يد ناقص الاصبع بدل يد كامل نقله عن
الشيخ في احد قوليه ولم يعند به وكذلك في تخيير المولى فيما اذا شهدا ثمان على واحد بالقتل واقر اخر
ولم يعند عليه وكذلك في ان الايمان في الخطاء خمسوا كالعند نقله عن ابن ادريس مدعي اجماع المسلمين
مع مخالفة الشيخ فذلك وكثير من الاصحاب لما ورد فيه من الاجنبا العبرة الاستناد واخباره هو العلم
بها وكذلك مسئلة الاربعة الذين وقعوا في نية الاسد نقله في اخباره وحكى عن المحقق ان
احدهما اظهر من الاصحاب علمه عليها ولم يعند به وكذلك في عدم دخول الاباء والاولاد في

بكره من تركه
عند من تركه
عند من تركه

بكره من تركه
عند من تركه
عند من تركه

بكره من تركه
عند من تركه
عند من تركه

بكره من تركه
عند من تركه
عند من تركه

بشأنه وعدم كونه حجة عندك على ما هو المتعارف في هذه الاعصار ولما اقف على الاستدلال
 بنفسه او مع غيره في شيء من كونه الا في مسائل قليلة منها مسألة الرد على الرجوع على من
 الشرح ومثله لا يعد من المنقول بالاحاد ومسألة النع من قبول الشهادة على الاب على ما
 في الشرح ايضا وقد علمنا الحال فيه ومسألة وجوب تأخير التيمم الى الضيق حيث غراه في
 الشرح الى الشهور وقال جعله المصنف هنا اي في الارشاد اولى لدعوى السيد والشيخ
 عليه الاجماع والاجماع حجة ولو نقل بحجج الواحد عند كثير من الاصوليين ثم عطف عليه
 الاستدلال بما يقصر بعضه او كله عن فائدة الوجوب ثم ذكر القول بالتفصيل بين العذر
 الممكن النزول وغيره وقال هو قريب واختار هذا في اللغة واضطرب فواه في التدروس
 والافية والتفلية واختار في البيان القول بالتوسعة وعزاه في الذكر الى الصدوق
 ونظام كلام والده والجعفي والمفيد وجعل هذا وجه عدم احتجاج الشيخ في الخلاف بالاجماع
 على التصديق ونقل ادعائه عن المرتضى خاصة مع انه نقله الشيخ والفاضل ابن زهره ايضا ثم
 قال وعلى كل حال فاعيننا الضيق قوى من حيث الشهرة ونقل الاجماع وتيقن الخروج عن
 العهد ولا يخفى ضعف دلالة كتمانته على حجة الاجماع المنقول عنده ولا سيما مع ظهور الخلاف
 والاحتجاج به للعلامة من جهة حكمه بالاولوية لا يفتى لك ولا ينسبه الى كثير من الاصوليين
 مع ان الظاهر ان غرضه كثير من الاصوليين المعترضين للمسئلة من العامة والخاصة وقد عرف
 نذرة القول بذلك بين اصحابنا قبله وعدم فائده من جهة على نحو ما اشتهر في هذه الارضية
 ومنها مسألة صلوة المرأة فدام الرجل الى جانبها بدون حامل وبعد تحكي في الشرح عن اكثر
 القول بالحرمة والبطالان وعن الشيخ دعوى الاجماع عليه والفتك به ونقل عن ابن ادريس
 والفاضلين الجواب عن ذلك بعد ثبوت الاجماع بخلاف المرتضى واستشكله بان مخالفة المرتضى
 لا تنفذ عندنا والاجماع المنقول بحجج الواحد حجة قلت وهو منقول هنا في الغنية ايضا وقد
 اخبر هو الكراهة في سائر كتبه وقال في الذكر بعد ما ذكر الخبر الدال على النع وعليه التحاق
 واتباعهما وضافوا اليه دعوى الاجماع والقول بالحوار كما عليه المرتضى غير ان ثبت لان
 الامر بالصلوة مطلق فلا يفتقد بغير ثبوت الاخبار منغاضة والجمع بالكراهية متوجه
 فلم يعبأ بدعوى الاجماع مع انه قد عرفنا بل هذا الحمل ومنها مسألة اكرام الترجمة الضائفة
 على الجماع في شهر رمضان قال في الشرح قال الاصحاب يتحل عنها الكفارة ويعجز بحسن وطا

على قول لا يشهد
 على قول لا يشهد
 على قول لا يشهد

مجلسه
 مجلسه
 مجلسه

مجلسه
 مجلسه
 مجلسه

وربما ادعوا عليه الاجماع وهو موجود في رواية الفضل لو رد ما وفتح في سند ما
قال لكن نسبة الفتوى الى الائمة عليهم السلام ودعوى الاجماع كافي وقد علم نسبتها اليهم عليهم
باشتهارها وان كان اصلها ضعيفا كما يعلم مذاهل الطوائف بنقل اتباعهم ثم ذكر ايضا ما
يقضي كون الحكم موضع وفاء بين الاصحاب لا يخفى ان هذا الكلام في مثل هذه المسئلة لا
يقضي حجية الاجماع عنده بنفسه ولا سيما على ما اشتهر في هذه الاصطكا كما هو المدعى ومنها
مسئلة دخول الحمل المجدد في الرحم فحكي في الشرح ذلك عن كثير من الاصحاب خلافا عن الشيخ
البسوط والخلاف والعلامة متمسكا بالاصل ونقل عن ابن ادريس دعوى الاجماع من اهل البيت
عليهم السلام على الاول وقال ولعله افرج حكم الاصل بخالف لدليل واي دليل اقوى من الاجماع
ونقله بخير الواحد مقبول فلما الاجماع منقول عليه في الانصار وظاهر الغيبة ايضا وقد
عزى الحكم في الدرر الى المشهور ونقل عن ابن ادريس دعوى الاجماع وخلافا عن الشيخ
العلامة قال وهو منقول عن المحقق في الدرر لم نجد شاهدا على القولين غير ان المعتدل
المشهور انتهى وخاره في التبعة ايضا ولعل هذا مبني على حجية الشهرة عنده بنفسها فكيف
انضم الاجماع المنقول اليها ومنها مسئلة ان احراب بكر الباطنة الرشيدة في التكاثر الى انفسها
خاصة فحكي في الشرح فيها اقوال خمسة ثلثة منها مشهورة احدها ما ذكره نقل عن اربابه
الاجماع عليه بوجوه تسعة او اكثر منها دعوى المرتضى والاجماع والاجماع المنقول بخير الواحد
محمدا مروي في الاصول لا يقتضي كونه حجة عنده بنفسه ولا سيما في هذه المسئلة التي اشتهر
فيها الخلاف فدينا واحد يار هذا قبل المرتضى في زمانه وبعده ويمنع عادة اربع جدا
تحقق الاجماع وخضائه على الخالفين في المسئلة مع كثرتهم وكثرة اخبارهم وتقرير المرتضى
بالوقوف عليه وادعائه ومنها مسئلة خان الطبيب يناف بعلاج مع حاد فنه فحكي في
الشرح ذلك عن كثير من الاصحاب خلافا عن ابن ادريس خاصة وذكر دليل كل منهما واجاب عن
الثاني وايد الاول برواية السكوني ثم نقل عن المحقق في تلك النهاية انه قال الاصحاب يتفقون
على ان الطبيب يمين ما يناف بعلاجه والعمل على هذا الاصل لا على هذه الترجية لان الاكثر
يطرحون ما ينفرد به السكوني ثم قال هو وقد عرفنا ان الاجماع منقول بخير الواحد محمدا وكذا
ادعى عليها ابن زهرة الاجماع وابن ادريس ثم نداء السكوني صحيحا خلافا فيها والمراد بها اذا
ما اذا وقع التللف بالشرط انتهى لمحضنا ونقل الشهيد الثاني وغيره عنه نفسه في الشرح

في نسخة الشيخ
في نسخة الشيخ

في نسخة الشيخ
في نسخة الشيخ

في نسخة الشيخ
في نسخة الشيخ

وعن جماعة دعوى الاجماع على الصمان ولا يخفى ان الحق انما نقلنا... نقا في الاصحاب الذين
 ليس منهم الامام ولا يستقيم حجة ذلك على ما هو المشهور في هذه الاعصافان مع نفي الشهد
 الثاني وغيره عن الشرح بما لا ينسب لهم لنسفي بالاجماع عنه يحصل المنقول وعلى ان
 حال فالاعتماد على مثل هذا الاجماع في هذه المسئلة لا يقتضي الاعمال على المنقول المتداول
 في سائر المسائل كما هو ظاهر هذه جملة ما في الشرح من الاستدلال بالمنقول مع انه اكثر من ان
 يحصر فلا سند له به نفسه او مع غيره في الذكر في مسائل اخرى كسئلة عدم وجوب طهارة
 ما عد مسجد الجهة من المساجد الستة ومكان المعتلى فاخبارها في عدم خلافا للحج في الاول
 والمرقوع في الثاني واحتج في موضع منها على ذلك بالاجماع الذي دعا الشيخ وبالاخبار في اخر
 منها بالاخبار والاصل والشهرة خاصة ومسئلة نظير التار وما حاله وما اذا حج عليه
 بنقل الشيخ الاجماع وبالحج ومسئلة انه لا يقدم غسل الجمعة على الفجر احتيازا واحتج عليه بدعوى
 الشيخ الاجماع وبغيرها ومسئلة استحباب البيتم لصلوة الجحادة مع وجوب الماء فقرأ الى المشهور
 فان بل ادعى عليه الشيخ الاجماع وذكر رواية في ذلك وقال لم رواها وادعيا من المجتهد ثم حكى عن
 الحق الطعن في الاجماع بعدم به وفي الخبر ضعفه وروى بحجة الاجماع المنقول بحمل الواحد
 بعل الاصحاب بالرواية وهو الخبر ولا يخفى ان الظاهر على طريقتيه في الفقه لا الاصول عند مثل
 هذا من الاجماع المحتمل المنقول وقد ادعى العلامة في التمهيد والذكر ايضا لم يصح بالحق
 وعلى ان حال فحجة المنقول في مثل ذلك لا يقتضي حجة في سائر المواضع مع انه قد دمج من
 هذا القول الى مقالة ابن الجني والحق في البيان والدروس التبعة ولم يشير فيها الى ما
 هو المشهور اصلا ولا لوجه الاوسع الاجماع في موضع الخلاف والصدق في سند الرواية او
 دلالتها وكسئلة وجوب الغسل بالوطي في دبر المرأة فاحتج عليه بنقل المرتضى الاجماع وبغيره
 من الاخبار والحال فيه يعرف مما سبق وقد قال بعد ذلك ولا فرق بين ذكر الذكر والذكر في
 المركب قال الحق لما نقل عن المرتضى ذلك لم يتحقق الى الان ما ادعانا فالاولى التمسك فيها بالاصل
 انتهى لمحضنا ولم يغير في كلام الحق فلو لم يكن مستحسنا له او متردنا في امره لم يكن جد وكفى
 ذكره وكسئلة عدم جواز قضاة البيت ولا نظيفه من الوسخ بالحلال مخلى عن الشيخ بنقل الاجماع
 على ذلك وقال لعل مراده الكراهية لقضيته الاصل والتمهي اعم من التحريم وبثبته انه ذكر كراهية
 ظلم الاطفال بعد ذلك ثم نقل هو عن العلامة انه يخرج الوسخ من اظفاره بنحو عليه فظهر مبالغة

بالحج في المسئلة
 في سائر المسائل

التي لم يصلوا الى الجحادة
 مع وجوب المشا

التي في
 اجاب في طي في البركة

التي في
 في المسئلة

التطيق قال ويدفعه نفل الاجماع مع التهمة في خبر الكاهن وقد اثار كراهية ذلك في
 الدوروس لم يضره في ساو كنه اصل الحق في الغلبة وهو ليل نفى الكراهية ايضا فاعمل
 غرضه دفع استحباب التطيق بما ذكره صرح الشيخ ايضا على ان الاعتماد في بعض كنه لا يناد
 الكراهية التي يتسامح فيها وما يكفي بقوى واحد بها على الاجماع المنقول مع غيره بعد صرح
 عن ظاهره بلا فرق بينه يعلل بها الكثرة اختلاف قوى الشيخ في كتاب اسما لكثير من سبق الكراهية
 في التحريم احيانا لا يقتضي الاعتماد عليه بنفسه في مسائل فان قصد اثبات التحريم بها
 مع كونه خلاف مذهب لمعظم حتى نفسه وناقله في ساو كنهها فساد او وضع من ان بين و
 اجلي وكسئلة استحباب وضع اليد على القبر بعد الدفن والشر في روى ولا جرح في ذلك وذكر ما
 يعطى ظاهر ان عليه عمل الاصحاب ثم ذكر خبر يدل على ان اصحابنا الموجودين في زمان الكتاب
 او من قبله من الائمة عليهم السلام ايضا كان عليهم عمل ذلك ذكر اخبارا شاذة في ذلك فجمع
 بينها على وجه لا ينافي في قوله وقال واخبار الراوى عن عمل الاصحاب حجة في نفسه وتقرير الامام عليه
 السلام يؤكد وفعل النبي صلى الله عليه وآله وسلم حجة فليارسر انتهى فمدعى الحق في الخبر ان ذلك المذهب فيها شاذ
 ايضا وعدم دلالة كلامه هنا على المدعى ظاهر من جوه شتى كما لا يخفى وكسئلة الطرد على الميت
 والحذر من جز الشعر فقال يحرم اجماعا قال في البسط ولما فيه من التمسك قضاء الله ولا خباذ كرها
 والحال في هذا يعرف بالناسل ايضا وكسئلة وجوب النفس بغير قطع فيها عظم وان ابيت من حق
 فاستدل عليه بالرواية وحكى عن الشيخ نفل الاجماع عليه وعن الحق الفايح فيه بعد الشوب
 وفي الرواية بالادس والورد عليه با موافقها كون الرواية مقبولة مفرقة بالفرقة الواجبة
 للعمل وكون الاجماع المنقول بخبر الواحد حجة عند كثير وكون التفصيل في وجوب هذا الفصل
 بين المواضع غير موقوف بين الاصحاب موجبا لحرف الاجماع ومنها غير ذلك مما يصلح ليدل الاستقلال
 بنفسه والحال في هذا يعرف ايضا بالناسل فاعلم بغيره وقد سبق للمزاد بالكتابة كلامه وقد
 انه في اول الذكرى فنقل عن عمل الاصحاب عدم حجة اخبار الاحاد الروية شفا من النبي الائمة
 عليهم السلام وحكم هو حجة الشريعة لا تكاد توجد في الاجماع المنقول الذي هو موضع الكلام
 وكسئلة عدم وجوب غسل الميت قبل بدنه فاحتج عليه با موافق دعوى الشيخ الاجماع
 عليه وكانت في الخلاف والمنقول عنه في البسط هو الحكم بالفصل فيكون مد عدل عند ما
 ينقل عنه في الخلاف وعن الفاضل في المعبر والتمسك المذكور دعوى الاجماع عليه فان

في الخبرين
 في الخبرين
 في الخبرين

في الخبرين
 في الخبرين
 في الخبرين

في الخبرين
 في الخبرين
 في الخبرين

كان الاجماع المنقول محجة فليكن هذا كذلك بل هو اولى به لرجوع الشيخ وتعدد غيره ولغير ذلك
 مما ليس بهذا موضع بيانه وعلى اى حال فقد دلالة كلامه على حجية المنقول بنفسه ما لا يخفى
 كسئلته عدم جواز التيمم في السعة وقد ترك كلامه فيها والكلام فيه ومسئله ان الجمهور يروى
 والاختلافية تقضى كفاية لئلا كان النقصا دونها واذا خرج عليه بنقل الشيخ الاجماع وبغيره
 انه يؤذن للقائه ويقام واسار الى دليل هذا من الاخبار وقال ونقل ايضا فيه الاجماع و
 صرح هو في موضع اخر ببيان الحكم الاول باجماع الاصحاب على انها تقضى كفاية وعنه
 الثاني الى الاصحاب ايضا والحال في ذلك ايضا يظهر بالتأمل وكسئلته حرمة التكفير في الصلوة
 وبطلانها بغيره فذكر به وقال بنقل الشيخ والمرضى فيه الاجماع ولم يعرض لغيره بل بن زهره ذلك
 ايضا وغيره وورد دلالة على ذلك من الاخبار وغيرها ونقل الخلاف فيه عن الاسكافي و
 الحلبي وظاهر العاني والتلميذ وورد كلام المحقق في ذلك وقد حصر في الاجماع كما سبق وناقش
 فيه بان الاجماع وان لم يعلم فهو اذا نقل بحجة الواحد محجة عند جماعة من الاصوليين ثم قال
 وخلاف المعين لا يفتح في الاجماع الى ان قال والامر بالصلوة مقيد بعدم التكفير الثابت
 في الخبرين المعبري الاسناد الذين عمل بهما معظم الاصحاب في الحق ما صلا اليه الاكثر وان لم
 يكن اجماعا انتهى والحال فيه يعرف مما ذكرناه هنا وفيما سبق وغيره وقد صرح في القدوس بان
 الاجماع قد سبق للخالفين لم يرد ذلك وفي البلد بان مخاره هو المذهب اى مذهب اهل الامامية
 فيكون فاطعا بمحقق الاجماع ايضا وكسئلته حرمة التامين وابطالها للصلوة فغراه الى الشهور
 ونفله عن الصدوق والمفيد والمرضى وجهه من عدم من الاصحاب حكى الشيخ وابن زهره
 دعوى الاجماع عليه ولم يعرض لغيره مما له كما المفيد والعلامة في جملة من كنهه واطا الكلام
 في الاستدلال على ذلك وفي ذكر كلام المحقق ونقل الخلاف في ذلك عنه وعن ظاهر الاسكافي
 وقال انه ليريق لكثير الاصحاب على نفي ذلك ولا اثبات كالعاني والمجفوي والحلي وذكر العلامة
 هو الاول عملا بقول الاكثر ودعوى الاجماع من اكابر الاصحاب صحيح جليل الثالثة من القدر
 الموردة في المعبر على حل الحلبي انتهى لهذا وهذا ايضا كما سبق وكسئلته حرمة صلوة الرجل
 مقصورا للغير وبطلانها بذلك فذكرها عن الشيخ ونقل عن المفيد والتلميذ والحلي والحلي و
 الفاضلين الكراهية واجتهد الاول بالخبر الثاني بالاصل وضعف الراوى واستبعاد انفراده
 في نقل امر محرم ثم قال ونقل الشيخ في الخلاف الاجماع على تحريمه فان ثبت فهو محرم معتد به وبما

عند رجوع الشيخ الى المنقول

عن الشيخ في الصلوة

عن التامين في الصلوة

عن الشيخ في الصلوة

تقرئ في أصول حجة الإجماع النقول بحجة لا بأس بانواع الشيخ ولا احتياط انتهى ولا
يخفى اننا سبقنا اطلاع الشيخ على الإجماع في مثل هذا الحكم دون المبامين اشد واعظم ومع ذلك
فعبارة الشهيد محملة لاتباعه في المحجب كما هو مقتضى الاحتياط لا التحريم وعلى تقديره فقد
رجع عنه في الدروس ظاهر البعد والبيان وليس هذا الا لعدم الاعتماد على الإجماع مع
بالجبر ان ضعف كسئلته وجوب انصاف الجمعية وحرمة الكلام ضاه الى لاكثر واسئل عليه
بعض الروايات الصحيحة وبطل الشيخ الإجماع عليه ثم حكى عن الشيخ في البسط موضع من الخلاف
كراهية الكلام واستصحاب انصاف القضية الاصل قال ويدفعه الدليل والمرد به غير الإجماع
لانه قد عدل عنه وهو به في البسط وكذا في الخلاف بعد الفصل بعده ما قل مصرحاً بعد
الدليل على التحريم فكيف يكون حجة عليه فضلاً عن غيره وهذا ونظاره يبين بان الشهيد و
غيره قد يذكرون في مقام الاستدلال ما لا يصلح للتأييد وإنما اعتمدوا على غيره وكثيراً ما
يخفى هذا على من لم يطلع بالعلم ولم يدرك في مقاصده له وهو الذي وقع كثير من الناس في
وسواس السباس وقد اوضحنا ذلك من قبل بما لا يسع احد التكرار ثم ان الشهيد طال الكلام
في الشرح في هذه المسئلة ولم يرجح شيئاً بل مال الى الكراهية ظاهرة ولم يشير الى الإجماع النقول
المنكورة اصلاً ولم يعرض لها في البعد وجعل الوجوب الحرمة اسبه في البناء والوجوب والى في
الدروس وهذا كله دليل التردد والاضطراب طئي انه لولا الشهرة لاختار الكراهية وهذه
جملة ما في الذكرى من الاستدلال بالاجماع النقول وقد استقصينا بما ذكرنا جميعاً وقصا
عليه منها في كنية الموجود عندنا وقد تقدم الكلام في كثير من مضافاً الى ما ذكرناه من
امعن النظر فيما اوردها وبدينا مرة بعد اخرى لم يرتب في انه ان كان الإجماع النقول عند
حجة فهو من ضعف الحجج وادناها ومع ذلك فطريقه في امر الظنون والاعتماد على الشهرة والاجماع
الضعيفة بل العامة معلومة غير حقة حتى انه نقل في الذكرى في صلوة شهر رمضان
رواية عن الاسكافي وردها بلفظ ودعي قال انه ثقة وارسالي في قوة الاستدلال من
اعاظم العلماء وذكرنا ايضا غير ذلك مما لا يعتد به ولا يخفى على المتبحر فلا يكون كلامه حجة
علينا بل ما ذكره في الاصول واولئك الذكرك وفي تضاعيف المسائل ما يشهد بما قلنا فهو
حجة عليه لا يحصى عنه اصلاً ومنهم الفاضل المقداد السيوري كملبذ الشهيد طاب ثراه
وقد صرح في جملة تركيبه الكلامية والاصولية وفي قول الشيخ بان حجة الإجماع انما هي

في حجة الإجماع
في حجة الإجماع
في حجة الإجماع

في حجة الإجماع
في حجة الإجماع
في حجة الإجماع

في حجة الإجماع
في حجة الإجماع
في حجة الإجماع

لأنه على قول المعصوم ودخوله في الجمعين وأنه لو لا له لو يكن حجة وحصر في التفتيح لا دل في الكتاب
والسنة ودليل العقل والاجماع المتصف بما ذكره صريح بحجية ما ثبت عن ائمة عليهم السلام
وان كان بطريق واحد وذكر فيه الاجماع المتقول وما في حكمه في مسئلة انه اذا حصل تراخي
مابين الحجاج في غير جري عليه حكمه ولو يتجح به ومثله ان المضاف لا يرفع حداً فذكر عبادة
المحق في النافع وحكي عنه في الشرائع دعوى الاجماع عليه وقال اعترضه العلامة بان الضد قد
يجوز ذلك جابيان الخالف معلوم العين والنسب فلا يخلع مع انه لا يجوز له طاعا وهذا
لا يفتي الا اعتماد عليه وان بنى على صحة الجواب كما لا يخفى في مسئلة وجوب الغسل بوطي بر الذكور
فما عمن المرفعي الاحتجاج عليه بالاجماع المركب عن المحقق زده بعدم ثبوته واخاره هو الوجوب
غيره ومثله انه خيصر بعد اسبانه الحمل وبناء على الغالب لم يعيد به وذكره ايضا في
بطلان الصلوة بالتأمين وان لم يكن بعد التحم ولو يتجح به ولا حكم بمقتضى عموميه وكذا في وجوب
التكبيرات الثلاثة في صلوة العيد وضوئها ولو يتجح به وفي قصر الصوم لا الصلوة في السفر
للعيد بقصد التجارة ولو لم يعيد به وفي اخصاص المولقة بالكفار ولو يعيابه وفي اجراء نيته
واحدة شهر رمضان ولم يعمل به لا المعارض اقوى منه وفي وجوب القضاء والكفارة معا بوطي
دبر المرأة في الصوم وجوبه الاول في وطئ الهنمية ولو يتجح به وفي ابطال كفارتين بأكراه امرأة
على الوطئ في الصوم فقال ان مستند الاصحاب في ذلك رواه ضعيفة لكن دعوى اصحابنا في هذا
الحكم الاجماع واشهر بينهم نسبة الفتوى الى ائمة عليهم السلام وهذا لا يقتضي الاعتماد فيه
على نقل احوار وكذا في وجوب التيمم في الحج ولو يتجح فموته وذكره مع غيره حجة غير وفي التيمم
في التيمم بالقضاء كالترداء ولو يتجح به ولا حكم بمقتضاه في عدم اجراء اضطراري عزه ولو يتجح
به وفي تفسير الايام المعدودات بايام التشرع وفي جواز استظهار التحريم بثوب نفسه قائم
يمتد فوق راسه وفي انكار المنكر اذا اقتضى المخرج او النقل لم يجز الا للامام او مراد ان له
في ثوب حكم الضرر في النافة والبقرة وفي عدم ثبوت الربا في المواقع المستقاة انظر في عدم
استراط ذكر موضع التسليم في السلم وفي عدم جواز بيع الدين الموجب قبل حلوله وفي دخول
الزوائد المفصلة المتجرعة بعد الرهن فيه وفي ان الزاهن والمرهن ممنوعان من التصرف فيه غير
اذن وفي اشرط رصا الحال عليه في صحة الحوالة وهذه كلها بين ما لم يتجح به وما حاله ولو
يعيابه وفي بطلان الاجارة بموت الموحرا والمستاجر فكل من التيمم الاحتجاج عليه باجماع ائمة

هذا هو الحق
في كل ما ذكره

هذا هو الحق
في كل ما ذكره

هذا هو الحق
في كل ما ذكره

هذا هو الحق
في كل ما ذكره

هذا هو الحق
في كل ما ذكره

واحدتهم وخبرهما قال واجب عن الاجماع بعدم تحققة عن الاحاديث بعدم الوقوف عليها
وعن غيرهما بما ذكره ثم اخبر هو عدم البطلان عملاً بالاصل وكذا في عدم ضمان الزهرن اذا تلف
بعد اداء الدين قبل مطالبة الزاهر وفي ان الحكمين في الشقاق اذا طلقا جاع حضور الزوج في
البلد وفي انه اذا وقف عاماً جاز له الانساع به وفي جواز الوصية الى المرأة وفي انه اذا قبل التوبة
فله ان يردّها مادام الموصي حي فان مات فليس له ذلك وفي جواز تولي الاب والجد للايجاب القبول
وفي جواز تقديم القبول على الاجتناب في النكاح وفي عدم جواز التزويج العشرة على العترة
في كون النظر والسر القبلية بشرطهما ما يوجب بشرط الحرمة الى بيت المعقود عليها والمملوكة
امهما وفي انه لا حصرة على النعمة وفي انه اذا كان للعبد زوجة فباعه مولاة فالتكاح باق
في ان العبد ليس محرماً لما لكتبه فلا كان وحبساً ومحبوباً وفي كون الحب موجباً للخيار وان تجل
بعد الوطى وفي انه اذا اختلف الزوجان العين عن جشوا الخلق وفي عدم جواز جعل الاجارة
مهر وفي عدم جواز الزيادة عن مهر السنة وفي انه اذا الرسم مهر وقدم اليها شيئاً قبل الدخول
كان ذلك مهرها ما لم يشترط غيره وفي انه اذا اذنت قيمه المهر للزيادة عين اوصفة فالزوج
في موضع النصف يرجع بنصف العين وفي ان الاستثناء بالمشقة لا يدخل الا في العيين وفي
انه لا يعتبر في الرجوع بعد الخلع ذكر تعرض في انه يشترط في البارات اتباعها بالطلاق وفي
انه لا يقع الظهار بالنسبة بالحرمان الغير الموثق وفي كفارة جرح الشعر ونفقه وخدش الوجه
شق الثوب في كون الاطعام بمدين مع القدرة وفي السر بالعتق الفهر وفي الانقاف
بالانقاف وفي ان التدبير يعلو العتق على موت السيد خاصة وفي عدم انعقاد النذر الغير
العلق على شرط وفي جواز مخالفة النذر بلا كفارة اذا كان فيها صلاح ديني او دنيوي وفي انه
اذا قطع التهم العبد بنصفين متساويين حلاً معاً وفي انه لا يحل مقولاً لكلب لا مع الانساع
وفي عدم جواز الذبح بالسرق والنظر ولو منفصلين وفي انه لا يحل من صيد الجحش الا السماء للذكور
لرسل في حرمة الخفاف وفي حرمة جملته من المستنثات من الذبح كالزهر والنانه وغيرهما وفي
حرمة الاستنباح بالذهن للتجسس النفع وفي نجاسة الخلق بوقوع الحرمة وفي ثبوت النفع
في كل سبع وان كان منقوفاً وفي مشاركة الاولاد الاولاد للابوين في الاوث وفي ثبوت الحنونة
وفي عدم جمل الاخوة القليلة وفي ان الولاء انما يستحقه المبترع وفي ان الخنثى الشكل يعتبر بعد
الاضلاع وفي ان المذابحين اذا ابدر اقدم الذي على عين صاحبه وفي انها اذا انا حيا

في غيرهما قال واجب عن الاجماع بعدم تحققة عن الاحاديث بعدم الوقوف عليها

عنه انما يطالب بالدين

عنه انما يطالب بالدين

استغفار الله

قضى لمن اليه معافداً لفظ وفي عدم قبول شهادة الولد على ابيه وفي عدم شهادة ولد
 الزنا وفي الشهادة بالمال المطلق بانضمام اليد مع التصرف المنكر بخاضه وفي سقوط التعريب
 على المرأة الزانية وفي قتل الزاني في الثالثة وفي تضييف جلد الغد في العبد وفي ثبوت آفة الخو
 اذا شهد واحد بالشرب والخربا لشي وفي قتل المسلم اذا اعتاد قتل الذمي وفي ان القسامة في الخطأ
 حسنة وغشرون وفي انها فيه حسنة وفي انه لو باء واحد الا لواء الى الفضا ص جاز وفيه الدين
 عن حصص المباين وفي انه اذا اقر العاقل ومات قبل الفضا ص وجبت له دينه وفي ان دينه يشبه العبد
 ليس كالعبد في انها لو خد من بديل المال مع نقد والاذا من الجاني وفي ان سن الصبيان عاذا
 ففيها الارش الا في الفضا ص في حكم قلع سن الشجرة في انه لا يقصص للمناقص من الكامل وفي
 بطلان الابراء من الحق قبل ثبوته وفي ان من دعا غيره فاخرجه من تربه ليل اضمنه اذا وجد مينا او
 مقنولاً وفي جواز نصب الميازين في الطرق وفي ضمان ما يئلف بها وفي ان في الاجفان الدينه وفي
 الاعلى الثلثين وفي الاسفل الثلث وفي حكم ضمان ما افسد نه البهائم وفي عدم دخول الالباء و
 الاولاد في العقل وفي تحمل العاقلة دينه مادون الموضحة وفي انه اذا كانت له دينه مما يجب على
 العاقلة فليس على العاقل شيء وان لم يكن له عاقلة او لم يكن لها مال وهذه كلها بين كما يحتاج
 اليه لظهور الحكم او لم يحتج به للاعتماد على غيره او الرد في الحكم وبين لمخالفة فيه فاقفه نفسه بعد
 ادعائه او قبله او عتبهما لا يجمع مع الخلاف الذي علمنا حصوله وبين ما خالفه فهو لم يعيد به وبين
 ما صحح او لوح بمنعه العلم بعده او عدم العلم بثبوته مجالا لغيره وفائلا اخرى ان عدم العلم
 بالخالف لا يستلزم العلم بعدم الخالف وان مدعيه اعرف بما قال وان الاجماع على تنفيذه وكيف
 يدعي الاجماع مع مخالفة الشيخ واتباعه وان غير متحقق خصوصاً مع مخالفة مثل المفيد وان غير
 متحقق مع مخالفة المفيد وابن الجنياد وان ذكر الشيخ واتباعه وجماعة ثم تقدم الحكم لا يدل على حصول
 الاجماع عليه فهو ممنوع فهو معظم ما ذكره في النسخ من الاجماع المنقول وما ترك او خالف
 منها اكثر من ان يتحقق ولو اجرد اسند لا لا في شيء منها الا في اربع مسائل الاظن لها خاصية وهي
 مشكلة عدم جواز التيمم في السعة مطلقا فقال بعد ذكر الاقوال وادلهائها انه لا يجوز لفلان الشيخ
 والمرضى الاجماع والاجماع المنقول يقول الواحد تجزؤ مشكلة ما اذا كانت الودعية مقتصرة
 ومغلظة بمال المودع من دون تمييز فحكى عن ابن ادريس نقل الاجماع على وجوب دها اليه وقال
 هو الاحود ان امكن الحاكم تسليمها اليه والاردها الى الغاصب عملاً بالاجماع المذكور لان

بسم الله الرحمن الرحيم
 في حكم التيمم في السعة

في حكم التيمم في السعة

في حكم التيمم في السعة

في حكم التيمم في السعة

الاجماع ولما في معتقد من الاغاة على الكفر ومسله ضمانا للطبيب ياتلف بعلاجه فحكى ذلك
 عن جماعة من الاصحاب او رد دليلهم من الرواية وغيرها ونقل عن المحقق دعوى اجماع الاصحاب
 عليه قال وهو الاصل في التحج والاجماع النقول بالواحد جهة عند الاكثر والرواية وان كانت
 ضعيفة فالنظر مؤيد لضعفها ثم نقل خلاف ابن ادريس دليله وقد جرد في سند الرواية دلالتها
 واقصر على ذلك ولا يخفى انما الوصوباء في هذه المسائل البسيطة لزمانا ان خطيه في مسائل كثيرة
 واولى ما يظن به انه انما تمسك بالاجماع النقول في مقام الترجيح مع وجود دليل غيره ومع ذلك
 لم يحكم بمقتضا على نحو ما يصنع فيما وجد فيه خبر صحيح صريح او اجبا كذلك بل عبر بلفظ الاجماع
 والاولى وخالف في المسئلة الثانية مقتضى الاجماع في المرتبة الاولى ولم يحكم بشئ في الرابعة
 وتولى جملة من الاجماعان في جميعها وقد اجمع بالشهرة وحدها او مع غيرها في مواضع كثيرة
 مع تصريحه في غيرها بعدم حجتها وهذا كله يثبت انما اشرف اليه انفا مراد في نظائر ذلك ومن
 هنا تعلم ان من اخذ به من الكتب والصحف فما يفسده اكثر مما يصلحه وقد ذكره ايضا في كثير
 العرفان وهو مقدم في الضيف على التفتيح في مسئلة التسليم على النبي صلى الله عليه واله
 بعد التشهاد فحكى قولاً بوجوبه وذكر ايراد بعضهم عليه بانته خرق للاجماع لنقل العلامة
 الاجماع على استحبابه ولغير ذلك واجاب بمنع الاجماع على عدم وجوبه وكون الاجماع النقول
 على مطلق مشروعية وراجحة ثم قوى القول بوجوبه وكذلك مسئلة التذلل المطلق الغير
 المعلق على شرط فذكر الخلاف في ذلك وحكم بالاعتقاد العفوفاً ونقل عن المرتضى القول بعدم
 ودعوى الاجماع عليه ولم يعا به مع عدم معارضة العفوفاً له على تقدير رجحانه واورد
 عليه من قبل العاقل بالاعتقاد بمنع الاجماع لعدم تحققه ولم يجد اثره في كثره في غير ذلك
 المسئلتين مع ذكره كثير من المسائل النظرية المنقول عليها الاجماع وكثره اسند لالة الاجماع
 المحصل ونقله له وعدم اقتضائه على استنباط الاحكام من الايات خاصة وهذا ايضا الجوز
 بما ذكرنا كما لا يخفى ومع ذلك كله فاعتقاده محجة الاجماع النقول باعتبار انكشف الكاشف
 غير معلوم بل معلوم العلم كالمظهر مما تقدم ومنهم الشيخ ابو العباس احمد بن محمد الحلي قدس سره
 وقد ذكره او ما في معناه او يقرب منه في كتاب المهادنة في زرع كرم البئر لونا لحار والبغل وفي
 اتخاذ حكم الوطى في دبر المرأة والرجل في وجوب الفصل في عدم كون اكثر النقال احد عشر
 اولين واكثر في كراهة وضع حديد على بطن الميت وفي نفى الوضوء عنه في غسله وفي كون

هذا الطبيب ياتلف بعلاجه

النقول عن الاصحاب
 مقتضى العمل كما في ذلك
 النقول عن الاصحاب
 مقتضى العمل كما في ذلك
 النقول عن الاصحاب
 مقتضى العمل كما في ذلك

الاجماع في مسائل كثيرة

بطلان التذلل المطلق

بطلان التذلل المطلق

دم نجس العين كغيره في العفو عن الذم منه او بآدونه وفي ان الكعبة قبلة لمن في المسجد وهو
 لمن في الحرم وهو من خرج عنه وفي وجوب الصلوة على من في سطح الكعبة مثل فاعيا مؤميا مطلقا
 وفي بطلان الصلوة بالنكث بعد او في شرط الجمع بالامام او نائبه وفي استحباب اقله شهر
 رمضان المعروف وفي اتمام الصلوة خاصة في صيد التجارة وفي عدم اعتناء الصابغ المعد
 بل في الكثرة والعصر خاصة وفي اجزائية واحدة شهر رمضان وفي كون الحقة مفطرة وفي عدم
 جواز الاعتكاف الا في المساجد الاربعة وفي كون الشيء المأخوذ افضل من الركوب وفي وجوب
 الجمار وفي جواز لبس الخيط للنساء وفي ان الغنية لجميع الفقائل من المسلمين وان كانوا اعرابا
 في عدم جواز بيع ما لم يقبض اذا كان طعاما خاصة وفي ثبوت حكم الضرر في البقرة والناقة وفي
 جواز بيع عبد من عبيد علي ان المشتري يخار ما شاء منهما وفي عدم جواز بيع الدين المأجل
 مطلقا وفي بطلان الاجارة بموت المستاجر دون المجر وفي جواز شرط الوافق لغية النظارة
 وتولية الاستماء وصفه للماء في اربابه وفي عدم جواز الرجوع في هبة احد الزوجين وفي
 اعتبار اجارة الوارث للوصية قبل الوفاة وفي عدم اشتراط صحة التكاح بحضور الولي ولا
 بالاشهاد وفي عدم جواز الزيادة عن مهر الرسة وفي انه اذا اقدم الزوج شيئا قبل الدخول
 بالمراة ثم دخل كان ذلك مهرها ما لم يشترط غيره وفي تعيين اقصى الحمل وفي اقفار المباركة الى
 النلفظ بالطلاق وفي عدم تكرار الكفارة في الظهار بتكرره مع قصد التاكيد وفي كفارة الو
 عن العشاء وفي انفاق المملوك بالافعاد وفي ان المذبة اذا حملت من غير الولي كان الحمل مدبرا
 ولم يخرج الرجوع في نكاحه وان رجع في نكاحه وفي عدم صحة التذلل والطلاق وفي جواز العدول عن
 التذلل الى ما هو اصلح دينيا او دينا بالاكفارة وفي جواز اكل كل الصيد المعطوع عند الرمي بصفين
 متساويين وفي انه اذا وجد شيئا عليه اثر الاسلام في خوف الدابة فان عرفه البائع فهو احق
 به والا فلو اجد وفي رد النصف لباقي من سهم الزوج عليه مع نفاء غيره وفي اختصاص كلالة
 الام في ان التحق بغيره بالمبالغة انما يغير به اخذ وفي جواز حكم الامام بعلمه وفي انه اذا انكسر
 سفينة في البحر فما خرج البحر لا يحاسبه وما تركوه ايسر منه فليس جحد وغاص عليه وفي بعض مكان
 غارض اليدين وفي اشتراط قبول شهادة الصبي في الجراح ببلوغ العشر في عدم قبول شهادة الولد
 على امه وفي كراهة الرد الزنا وفي عدم تعزيب المرأة اذا زنت وفي كون الفجر حرز للكفن وفي قتل السلم
 بالذم مع اعتياده لذلك ودفاصل دية المسلم اليه وفي كون عقد الغسامة حنين في الخطأ

الصلوة بالنكث بعد او في شرط الجمع بالامام او نائبه

في جواز بيع ما لم يقبض اذا كان طعاما خاصة

في جواز بيع ما لم يقبض اذا كان طعاما خاصة

في جواز بيع ما لم يقبض اذا كان طعاما خاصة

في جواز بيع ما لم يقبض اذا كان طعاما خاصة

في جواز بيع ما لم يقبض اذا كان طعاما خاصة

كالعدل وفاته اذا اقر العاقل من العصا حتى مات وجب الدية وفي جواز نصب الميراث الطريق
وفي ان في شعر الحاجبين نصف الدية وفي احدهما الربع وفي ان في الجفن الاعلى الثلثين و
وفي الاسفل الثلث وفي ان في عين الاخر العوزاء اذا كان العود مخلقة ما في العين العيص
وفي جوار فلع سن الجاني قصاصا اذا عادت ولو مرارا وفد ذكره ايضا في كتاب المقصر في
جملة مما ذكره في اعتبار او تماس الحجة وجوب النسخ له فلهذا مع فلها ما خرج جملة منها من
الاجماع المنقول المعند به على تقدير حجة جميع ما وقف عليه من الاجماع المنقولة
الذكورة في كتابه ولم يندل بشئ منها فيها فضلا عن ساو كنهه ورسائله التي ليست
لذكر مثلها بل هي من المبرمج اليه وما لم يحجج به وما خالفه ولم يعيد به وما صرح بمنعه
تخففه او هم نافله لوجود الخلاف وعدم ثبوت الوفاق حتى انه في مسئلة شهادة الولد على
واله او رد من جملة ادلة الفاعلين بعدم قبولها انه قول اكثر علماءنا حتى ادعى ابن ادريس
والشيخ عليه اجماع الطائفة فيكون راجح ولم يقل خلافا فيه الا عن المرتضى لم يذكر له دليلا
يعند به ولا سيما مع وجود هذا الاجماع على تقدير حجة وفد علماء الحال في ذلك مفصلا و
مع ذلك لم يحكم بالنع في المذهب وحكم بقبولها في المقصر وهذا كله من اقوى الشواهد على
عدم كون الاجماع المنقول عند دليل اصلا كما لا يخفى فيهم فلينبذ الفاضل الشيخ مفلح
الصنمري رحمه الله تعالى وفد ذكره او ما في حكمه او يقرب منه في غاية المرام في جملة مما
تقدم عن شيخه وفي ان السافر اذا جامع زوجته ومعاها فاعطى له الفرج غسل ويتم ويصل
ولا اعادته عليه وفي نجاسة المسكران وفي وجوب الفسوف بين كل تكبيرتين في العبد وفي
وجوب نيّة الوقوف بالموقفين وفي استحباب امراد موسى على من ليس على اسه شعر وفي انه لا
يجوز لكافر حربي ولا ذمي سكنى الحجار وفي قبول انتقال الذمي الى ما يقر اهله عليه وفي جواز
شراء الاب مال لابن نفسه وفي انه اذا فسخ الشري بخيار التصرية رد بدل اللبن صافا
من قمار وبر وفي حرمه اسلاف احد المجانسين الربويين في الاخر وفي حرمه بيع اللحم بحوان من
جنسه وفي اشراط التقابض في الصرف وفي عدم جواز بيع الثمرة قبل ظهورها ولو ازيد
من عام وفي جواز بيعها بعد ظهورها على مالك الاصل مطلقا وفي عدم قبول اقرار اللقيط
بالرقبة بعد البلوغ وفي عدم جواز بيع الدين المؤجل على غير من هو عليه وعدم جواز بيع
الحال بدن اخر مطلقا وفي عدم وجوب عزل دين الغائب عند الوفاة وفي منع الزامن و

جميع فروع الشريعة
في كتاب المقصر

هذا في كتاب المقصر

في كتاب المقصر

هذا في كتاب المقصر

في كتاب المقصر

والمرء من الغزو في الرهن وفي دخول الماء المحترق في الرهن وفي عدم بطلان الحوا على
المشترى بفسخ البيع ونحوه وفي وجوب الدويعة المزمجة بالحرام الى المودع وفي عدم جواز
الذاهم والثاني وفي عدم جواز الرجوع في الصدقة بعد القبض وفي عدم جواز رجوع الآ
في هبة الابن الكبير لما بعد القبض في هبة الصغير ثم وفي انه او هو يملكه لو احدث بملكه
لاو كان الثاني وجوعا عن الاول وفي كون الزنا باذن البعل والعدة الرجعية موجبا للتحرير
الوديعة في انه اذا ادعت المرأة عن زوجها اغتصابا لغيره بغير نظر النساء اليها واليها بشوقها
خلوها والنظر في الزنا بعد ذلك وفي عدم تجاوز الغوضة مهر السنة وفي تقدير نفقة الزنا
بمعدومه وفي جواز عقول الزنا في الكفارة وفي عدم وجوب ليقين مع اتحاد سبيل الكفارة
وفي وجوب مدين في الاطعام مع القدوة في اشتراط تحريم الايلاء عن الشريط وفي حكم ثبوت
السراية بالملك والعقود القهرية وفي بطلان العقود المعلق بشرط وفان الكاتب في عجزه بالولي
وذه في الزنا اذا كانت الكتابة مشروطة وفي ان جناية ام الولد على سيدتها وفي انها في رقبها
وفي ان الوقف لا يسم هبة وكذا صدقة الطلوع وفي اجزاء تكفير الغير عن المعصية وفي ان الملك
لا يقع الاعلى النعم وفي طهارة دخان الاغتصاب في جناية العاصب على
العبد كجناية غيره وفي نفى الشفعة مع الكثرة وفي جواز الغطاء العبد للقطعة المحرم وفي عدم
جها لقاتل من الاخوة للام وفي العمل في الحق في المسك بالفرص وفي عدم سماع الدعوى بعد
الحلف في ذلك المجلس وفي عدم قبول شهادة ولد الزنا وفي جواز الشهادة بالملك المطلق لاجماع
اليد والنسب خاصة وفي قتل الزنا في الثالثة وفي تعزير المتجاوزين وفي ثبوت حد الشرب
بشهادة واحد بالشرب اخر القوي في ان لا يحرك كل ما ليس بغير الملك والمصرف فيه دخوله الا
بانه وفي كون عدد الفسامة في الخطا خمسة وعشرين وفي جواز مباداة احد اولياء الدم
الى الفصام مع ضمان حصص الباقي وفي ان قتل جارا مفا قصص في الاول سقط حق الباقي
لا الى بدل وفي ضمان الطبيب باي تلف بعلاجه وفي انه اذا لم يحث على الشفاعة وقال احد كتابها
لاخر القوم اسكت في البحر وعلى ضمانه لم يعق الضمان وفي ان الاهداب في شعر الاجنان تمام
الدية وفي ان المامومة ثلثا وثلثين بعير وفي غل العاقلة مادون الموضوعة ايضا وفي ان
الدية في الخطاء شبهة العمد على الحائى لا غير فان كان معسر انظر لسير وذكره ايضا في كنه
الاساس في جملة تمام وفي عدم نخاسة الحار في مملوكة النخاسة وفي نخاسة البرية في

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين

الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين

الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين

الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين

الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين

الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين

وجوب ترغ سبعين منها الموتى الانسان وفي ترغ دولو العصفور في استثناء ما الاستخفاف
حكم القليل وفي اغادة الطهارة على من يقن الحدث والطهارة وشك في المناخر منها وفي وجوب
التريخ في الغسل وفي هذا كل اسباب الوضوء في المبدأ تمكث في الدق الاول الى العشرة فان
نجاوا عن التمييز فيما بقي في ان ذات الاستحاضة الكثيرة لا يجزئها الوضوء لكل صلوة وفي
عدم وجوب شدا الحج الذي لا يرقى دم عند الصلوة وفي وجوب النية على الفاسل في غسل
البت وفي جواز التكنين بالثوب الذي قطنه اكثر من مرة وفي استحباب زيادة حبة يمينه في
نحاسة البت قبل الغسل وفي وجوب تحنيد المساجد من النجاسات العينية وفي جواز دخول
ما مل البت وجلوته فيها وفي كون نحاسة الميت لا دى عبثه كغيره من ذوى الافضل الثالثة
وفي الغفوع من بحس العين كغيره وفي ان علامة الغروب هاب الحجر الشرفية وفي تخصيص
جواز الصلوة في السفينة بالضرورة وفي كون الاخراف لكثرة الوجع لا عادة الصلوة هو ما كان
الى سمن البهين واليسا والاستدبار وفي ايماء النافذ للشارف انما للركوع والتجود وفجر الصلوة
في المغصوب في حرمة الفريضة جواز الكعبه وفي جواز دخول الصبيان الى المسجد وكذا الحائض
بجنازة والمخرج والسلسل المستحاضة مع اس الثوب وكذا الفضاضة مع فرش ما يمنع منه و
في اغادة الاذان والاقامة لمن اراد ان يصلي منفردا ثم جاءه من يصلي معه وفي عدم جواز زيادة
النؤذ على اثنين وفي استحباب الجهر في صلوة الجمعة وفي وجوب التكبير في العيدين وفي ان المرأة
اذا تركت الصلوة غير سحلة لعزبت ثلثا وقت في الرابعة كالرجل وكذا في جميع مواضع تكرار
الحمد والتعريف وفي جواز استدارة الجماعة في الصلوة حول الكعبة وفي استمرار الماسوم على
الركوع اذا تعذر التقدم على الاقام وفي جواز نقل النية عن الاقيام الى الافراد لعذر وغيره وذكر
في جواهر الكلمات كلاما للشهيد شملا على نقل اجماع في الرهن وقد تقدم وحكي فيه ايضا عن
ابن ادريس دعوى الاجماع على جواز التعديل على الفور لائمة عليهم السلام والتبديل لها ولو بغير
ذلك من الاجماع مع كثرة كلمات الاصحاب واستشهادهم بقاوى احادهم ولا يخفى في ان كلامه في
الموسوم بلخص الخلاف لا ذكرنا فيه من الاجماع وهذه التي ذكرها في سائر كتبه بين ما لم يجمع
اليه وما لم يجمع به وما خالفه ولم يعنده واما غيرهما تاركها وخالفه فأكبر من ان يخصه ولم
اجد اسندا لا لشيء منها اصلا الا انه قال في غاية المرام في المفلس اذ امان ان المشهور
حلول ما عليه دون فانه وذكر خلافه في الثاني خاتمة وقال ان له حصول الاجماع على

ترغ سبعين منها الموتى

وجوب ترغ سبعين منها الموتى

حكم القليل وفي اغادة الطهارة

التريخ في الغسل وفي هذا كل اسباب

نجاوا عن التمييز فيما بقي في ان ذات

عدم وجوب شدا الحج الذي لا يرقى دم

البت وفي جواز التكنين بالثوب الذي

حلول ما عليه قال المرتضى في الناصرية الى الان لا اعرف فيه لاصحابنا ايضا ما حكمه
 وفقهه الا مضى كلهم بانه هو الى ان الذين الموجل بصيرها لا يثبتون من هو عليه ويقوى
 في نفسى ما ذهب اليه الفقهاء ثم ذكر دليله على ذلك من الكتاب قال انه نقل من علماء الامضا
 كلهم انهم يذهبون الى حلول الذين الموجل يثبتون من هو عليه وهذا هو الاجماع بعينه ثم اخرج
 عليه بدليل اخر وقال في اخره ان الاصل عدم الحلول خرج ما وقع عليه الاتفاق وسبق الكتاب
 على الاصل ولا يخفى ان غرضه الاستشهاد بكلام المرتضى على وقوع ما ادعا من الاجماع
 المحصل له الا الاستدلال بالنقول في كلامه ثم انه قد اخطأ في فهم مراده فان غرضه فقها
 العامة كما هو مصطلح في نظائر ذلك وقضى ان كلامه ولذا لم يقطع بالحكم ولو لم يستدل
 عليه باجماع الامامية كما هو عادته ولذلك ما ذكرنا هذا الاجماع فيما نقلنا عن غاية المرام
 وقال ايضا فيها في مسئلة رد الودعة المزمجة بالمضوى الى الودع مع عدم امكان التمييز
 هذه المسئلة محالقة للاصل لان عمل اكثر الاصحاب على ذلك ثم ذكر كلام ابن ادریس النخعي
 لدعوى اجماعهم عليه وقال فقد ظهر ان المسئلة اجماعية وقال ان العلامة حكم في الفوائد
 بما هو مضى الاصحاب ثم استشكل ذلك وقال ايضا قال فخر الدين منشاء من قول الاصحاب
 الى ان قال هو ولا بأس بالعمل على ما اجمع عليه الاصحاب لان الاجماع حجة وهذا ايضا لا
 يقتضى الاستدلال بالاجماع المنقول كما لا يخفى قال ايضا في مسئلة عدم قبول شهادة
 الولد على الوالد بعد الابراء على كلمتان الفائلين بذلك فلا تجزم احدى من الاجماع المنقول
 عن الشيخ لان الاجماع المنقول بخبر الواحد حجة وهذا لا يقتضى عمناءه عليه مع عدم حكمه
 بمقتضاه في ذلك ولا في سائر المسائل فالقول على طريقته المعلومة مما نقلناه عنه سابقا
 اولى ومنهم المحقق الكركي المعروف بالمحقق الثاني لجوده بتحقيقه ونقد قفقه ومن يد تجرؤ
 علوم منزله وجا قدره وهو الجدد والهي لذهب الامامية في عصره ووحيد دهره ولم
 يحضر في الان من مؤلفاته الفقهية سوى الجعفرية والخارجية والتهوية والرضاعية ونحو
 رساله الجمل العقود وتعليقاته على الالفية والارشاد والنافع والشرائع وشرحه على الفوائد
 وما وجد فيها اربع الاجماع المنقول وما يقرب منه لا بطريق الاستدلال ولا بغيره الا في
 مواضع نذكره في تعليقه على الالفية في انه لا يجزى دم المجرع والفرج عصبها ولا تقبيل
 الدم بل يتولى كيف كان والنساء يتاحش الى ان يبرء ولو يجزى به ولا ذكره في سائر كتبه لا يخرج

في نسخة من نسخة
 في نسخة من نسخة
 في نسخة من نسخة

في نسخة من نسخة
 في نسخة من نسخة
 في نسخة من نسخة

في نسخة من نسخة
 في نسخة من نسخة
 في نسخة من نسخة

وفي اعتبار كون ما لا يتم به الصلوة من الملايسر نافسه وحكم بخلافه وفي جواز الصلوة في جلد
 التمسك الطافي وقد حكمه فلا يصح غيره للاستسقاء على ما ارضاها ونفسه وفي انه متى تعلق الشك با
 لا ولتين فيقبل الاكلان بطل ولم يحجج به وذكره ايضا في تعليق الارشاد في طهارة ما الاستسقاء
 ولم يحجج به وفي تعقله نذر الصوم المقتد بالسفر والمحضرا تاما اوردته للاستسقاء على ما ارضاها
 هو نفسه وفي ان الحكم الذي ذكره فيمن عنده ودعية لمن مان وعليه حجة الاسلام ولا
 يؤيدها الى الوارث يحجج في الدين والغصب الامانة الشرعية ايضا وفي زيادة اربعة على
 ثلثمائة وستين شوطا وعزى هو خلافة الى المشهور ولا يبعد هنا وقوع غلط او خطأ في
 اصل النقل وكذا في انه متى وجب قضاء الطواف وجب قضاء التسبيح لم يحجج به ولا حكم
 بمقتضاه وفي تعيين الهدى بالعينين وقد ذكره للاستسقاء به وفي جواز اخذ نقطة الحرم
 لحفظها وايضا لها الى اهلها وذكره على سبيل الظن بوجوده للناسيد لا الاستسقاء لال وفي
 عدم جواز بيع الارواح الجسة ولم يحجج به ونحوه وفي حرمة الغش بما يخفى وفي جواز الدخول
 في سوما المؤمن مع طهوعه رضا البائع بالبيع عليه وفي عدم جريان حكم التلغى فيما اذا على
 اربعة فرسخ وفي حرمة الخسوف في عدم اشراط اتحاد المادة في الاججاب القبول وفي ثبوت
 حكم الضرعية في الشاة وفي انه اذا باع نحو لا يستيقظ طلعا لم يندرج في البيع وذكره في شرح
 الفواعل في جملة مما ذكره وفي انه اذا انسأ الحج الطبعي بقض خارج من غيره باول مرة وفي انه
 الحجت بالسجل في رفع الحدث لا كبر في طهارة دم ما لا يفسر له سائلة وفي انه لا يجوز ادخال
 نجاسة في السجل بحيث تلوثه او شيئا من الالة وفي استحباب وضع الاناء في الوضوء على العينين
 ان اغترف منه باليد وفي دخول الليالي في الثلاثة التي هي اقل ايام التحض وفي وجوب غسل
 الناسبة للعدو والوقفة مع عدم التمييز بين الروايات وفي انه يجب على السخاضة عند الصلوة
 تغيب الفطنة او غسلها وعدم اشراط جواز وطى السخاضة الا بالفضل وفي وجوب تغسيل
 بعض الميت الذي فيه عظم وفي جواز تغسيل الرجل بثلاث والمراة ابن ثلث وفي سقوط الفضل
 عن الشهيد الذي يموت في معركة سواء ادركه وبه رواق لا وفي انه يوم من وجب قتله في حد
 او قصاص بالاغتيال قبله وفي وجوب لينة في غسل الميت وحرمة قص ظفاره وتقليمها
 من الوسخ بالحلال وترجيل شعره وفي عدم جواز تكفين الرجل ولا المرأة في الحر وفي استحباب
 ان يكفن على الكفن الشهادان واسماء النبي الائمة عليهم السلام وفي استحباب ان يكفن في الجلد

كل ما كان في حكمه

سواء في الدين

ما كان في حكمه

سواء في الدين

سواء في الدين

سواء في الدين

وفي وجوب طرح ما سقط من الميت من شعره أو لحمه معه في الكفن بعد الفصل وفي أن رأس المجرّد لا يصل عليه وفي كيفية التربع في حمل الجنازة وفي كيفية توديع الأذكار والأدعية المولفة في صلوة الجنازة على التكبيرات الخمس في كراهة القراءة فيها وفي عدم مشروعية التسليم فيها وفي جواز الانيام بالامام في اثنتاهما وفي ذلك ضع الميت في الغبر في كراهة رفع الغبر أكثر من أربع أصابع وفي كراهة الجلوس للغبرة يومين وثلاثة وفي كراهة تخصيص الغبر في كراهة الاستناد اليه والمشي عليه وفي سوا الجانب الأيسر الميتة لإخراج الولد الحي منه وفي أنه عند تقصير الماء يقدم إزالة نجاسة العينين الغيرة لغفوعها على الوضوء والغسل في ثيابه إذا تكسّر في النسيم سنانف ما يحصل معه الترتيب مع طول الترتيب بحيث تقوى المولاة وفي سقوط الوترية في السفر وفي أن وقت صلوة الليل من انضافه إلى طلوع الفجر وكلما قرب من فجر كان أفضل وفي استحباب باجر الفيض من غرة العشاين إلى جمع وفي أن ذلك وكعة من الوقت وملي كان مؤبداً للجمع وفي أنه إذا ذكر سابقاً في ثناء لأحده عدل إليها مع الامكان وفي عدم الاكتفاء في الصلوة ثم بما لا يعد ثوباً كالحشيش المنسوج منه ومن خوص التحل وفي الاكتفاء بخلد ما لا انفصل لسانه وإن كان ميتة وفي جواز الصلوة في الحرير المنزج بما يجوز فيه الصلوة وإن كان فيلداً ما لم يكن مضملاً لقلبه وفي عدم كون السرة والركبة من العورة وفي عدم كراهة الصلوة في النوب الواحد الصفيق وفي كراهتها فيما فيه مثال حيوان وغيره وفي شرط طهارة المكان من النجاسة النعدية وإن كانت معفو عنها وفي جواز الفريضة والتافلة عند قبور الأئمة عليهم السلام بلا كراهة وفي كراهة الدخول لداخله وفي كراهة قصع القبل في المسجد وفي حرمة ادخال نجاسة فيه وفي كون زيادة المؤذن على اثنين بدعة وفي أنه لا ترجح لأحد في الأذان بأغلب السبل وفي جواز الجلوس في التافلة اختياراً وفي بطلان الصلوة بان ينوي بعضها غير ما كنية تعظم زيد بالركوع مثلاً وفي عدم كون القراءة وكما للصلوة وفي أنه لا يؤمى إلى القبلة لشي من صغته التسليم لا بالراس ولا بغيره وفي عدم بطلان الصلوة بالسكون الطويل نسبياً وفي كون التكبير حراماً وبطلانها في بطلانها باليضاح عمداً وعدم بطلانها بالنسيء وفي بطلانها بمسح كل وفي عدم بطلانها بالاكل والشرب نسبياً وفي حرمة العقص فيها للرجل وفي شرط وجوب الجمعة بالانام أو ناسبه وفي عدم الفرق بين العبد والمساقر في وجوبها وعدمه في عدم حرمة الكلام في أثناء الخطبة عند الضرورة وفي استحباب الخطبتين في صلوة العيد وفي

في وجوب طرح ما سقط من الميت من شعره أو لحمه معه في الكفن بعد الفصل وفي أن رأس المجرّد لا يصل عليه وفي كيفية التربع في حمل الجنازة وفي كيفية توديع الأذكار والأدعية المولفة في صلوة الجنازة على التكبيرات الخمس في كراهة القراءة فيها وفي عدم مشروعية التسليم فيها وفي جواز الانيام بالامام في اثنتاهما وفي ذلك ضع الميت في الغبر في كراهة رفع الغبر أكثر من أربع أصابع وفي كراهة الجلوس للغبرة يومين وثلاثة وفي كراهة تخصيص الغبر في كراهة الاستناد اليه والمشي عليه وفي سوا الجانب الأيسر الميتة لإخراج الولد الحي منه وفي أنه عند تقصير الماء يقدم إزالة نجاسة العينين الغيرة لغفوعها على الوضوء والغسل في ثيابه إذا تكسّر في النسيم سنانف ما يحصل معه الترتيب مع طول الترتيب بحيث تقوى المولاة وفي سقوط الوترية في السفر وفي أن وقت صلوة الليل من انضافه إلى طلوع الفجر وكلما قرب من فجر كان أفضل وفي استحباب باجر الفيض من غرة العشاين إلى جمع وفي أن ذلك وكعة من الوقت وملي كان مؤبداً للجمع وفي أنه إذا ذكر سابقاً في ثناء لأحده عدل إليها مع الامكان وفي عدم الاكتفاء في الصلوة ثم بما لا يعد ثوباً كالحشيش المنسوج منه ومن خوص التحل وفي الاكتفاء بخلد ما لا انفصل لسانه وإن كان ميتة وفي جواز الصلوة في الحرير المنزج بما يجوز فيه الصلوة وإن كان فيلداً ما لم يكن مضملاً لقلبه وفي عدم كون السرة والركبة من العورة وفي عدم كراهة الصلوة في النوب الواحد الصفيق وفي كراهتها فيما فيه مثال حيوان وغيره وفي شرط طهارة المكان من النجاسة النعدية وإن كانت معفو عنها وفي جواز الفريضة والتافلة عند قبور الأئمة عليهم السلام بلا كراهة وفي كراهة الدخول لداخله وفي كراهة قصع القبل في المسجد وفي حرمة ادخال نجاسة فيه وفي كون زيادة المؤذن على اثنين بدعة وفي أنه لا ترجح لأحد في الأذان بأغلب السبل وفي جواز الجلوس في التافلة اختياراً وفي بطلان الصلوة بان ينوي بعضها غير ما كنية تعظم زيد بالركوع مثلاً وفي عدم كون القراءة وكما للصلوة وفي أنه لا يؤمى إلى القبلة لشي من صغته التسليم لا بالراس ولا بغيره وفي عدم بطلان الصلوة بالسكون الطويل نسبياً وفي كون التكبير حراماً وبطلانها في بطلانها باليضاح عمداً وعدم بطلانها بالنسيء وفي بطلانها بمسح كل وفي عدم بطلانها بالاكل والشرب نسبياً وفي حرمة العقص فيها للرجل وفي شرط وجوب الجمعة بالانام أو ناسبه وفي عدم الفرق بين العبد والمساقر في وجوبها وعدمه في عدم حرمة الكلام في أثناء الخطبة عند الضرورة وفي استحباب الخطبتين في صلوة العيد وفي

وجوب التكبير المعروف في العيدين وفي عدم وجوب حضور خطبة صلواتهما ولا استماعها
 وفي انعقاد نذر زمان الصلوة وفي جواز الاكل من دم التمتع وفي ان الصيد ما يبيض ويفرخ
 في البر كالبط ونحوه فانه لا يبيض في الماء وان كان يلزمه وفي بطلان الاحرام بنسيان النية
 وفي ان من ترك طواف النساء حرم عليه النساء الى ان يطوف في غابله وجوب الحج عليه
 او يطاف عنه مع ندبه وفي وجوب قضاء الحج اذا افسده على الفور وفي الرد بالكاتب قوله
 تعالى من الذين اتوا الكتاب النورية والابجيل وفي انه لا يجوز الهادنة الى مئة وزيادة عليها
 وفي جواز بيع ابوال كل ما يוכל لحمه وفي جواز السمسة في الامتعة المطلوبة من بلد الى بلد و
 في عدم الرجوع بالنسبة على الغاصب المقتضى مع العلم بذلك وفي كتابة الشاهدة في الارض
 الثوب ان لم يد رعاضة ان الحظرة والشعير كانا ميكيلين في عهد النبي صلى الله عليه وآله وكذا
 التمر الملح وفي عدم ثبوت خيار الشتر في القرض وفي عدم بطلان الجواز باليمن على المشتري بخلاف
 ضمه وفي اشراط الكفالة برضا الكفيل والكفول له دون الكفول وفي انه اذا عرض لودعي فم
 ضروري ونقدت عليه رد الوديعة الى المالك او كيله او حاكم الشريعة وايداعها عند ثقة سافر
 بها ولا ضمان عليه وفي انه اذا ارضى الدف بمت منع من ينش الغبر الحان يندرس اثر الدفون وفي
 انه اذا اعارها للبناء أو الفرس من دون تعيين مدة جاز له الرجوع وكذا مع تعيين المدة وانفق
 او كون الاعارة للزراعة وفدا ركة وفي ان حكم صغار الابل والبقر وغيرهما في جواز اخذها
 في الفلاة حكم النشاء وفي ان من وجد شيئاً في جوف ابيه عرفه كل من كان في ملكه فان لم يعرفه
 احد منهم فهو له وفي عدم الضمان بدلالة الشارح وفي ان كل ما في الدابة منها الاثنان فیهما
 القيمة وفي احدى نصفها وفي ان الغاصب للثوب لا يملكه بقطع بعد بل يرد مع الارش وفي انه
 اذا طاب الزاد صبغه عنه منع نفسه للثوب اجيب اليه مع استثناءه وهلاك الصبغ وفي ان رجوع
 المشتري بيمين العضوبى مع تلفه او موطا اذا كان عالماً بالغصب في عدم ثبوت الشفعة لاثبات
 المقتد دون ان ارضى بلاد الكفارة ان لم تكن معصومة فهي الامام لا يجوز لاحد التصرف فيها الا
 باذنه وفي ان ارض الموات في بلاد الاسلام اذا كانت معصومة سابقاً له المالك معين فلهما
 لا يملك بالاحياء وفي ان كل ما يتعلق بمصالح العامر ومصالح القرية كغنائها ومرعى نسيها
 ما يصح لاحد احياؤها ولا يملك بالاحياء وفي ان المعادن التي في ملك الامام فهي له وفي جواز
 استيجار الفحل لضرب على كراهية وفي حجة مفهوم ليس له في ظاهري وفي جواز ان يسكن الشا

في غابله وجوب الحج عليه
 او يطاف عنه مع ندبه وفي وجوب قضاء الحج اذا افسده على الفور وفي الرد بالكاتب قوله
 تعالى من الذين اتوا الكتاب النورية والابجيل وفي انه لا يجوز الهادنة الى مئة وزيادة عليها
 وفي جواز بيع ابوال كل ما يוכל لحمه وفي جواز السمسة في الامتعة المطلوبة من بلد الى بلد و
 في عدم الرجوع بالنسبة على الغاصب المقتضى مع العلم بذلك وفي كتابة الشاهدة في الارض
 الثوب ان لم يد رعاضة ان الحظرة والشعير كانا ميكيلين في عهد النبي صلى الله عليه وآله وكذا
 التمر الملح وفي عدم ثبوت خيار الشتر في القرض وفي عدم بطلان الجواز باليمن على المشتري بخلاف
 ضمه وفي اشراط الكفالة برضا الكفيل والكفول له دون الكفول وفي انه اذا عرض لودعي فم
 ضروري ونقدت عليه رد الوديعة الى المالك او كيله او حاكم الشريعة وايداعها عند ثقة سافر
 بها ولا ضمان عليه وفي انه اذا ارضى الدف بمت منع من ينش الغبر الحان يندرس اثر الدفون وفي
 انه اذا اعارها للبناء أو الفرس من دون تعيين مدة جاز له الرجوع وكذا مع تعيين المدة وانفق
 او كون الاعارة للزراعة وفدا ركة وفي ان حكم صغار الابل والبقر وغيرهما في جواز اخذها
 في الفلاة حكم النشاء وفي ان من وجد شيئاً في جوف ابيه عرفه كل من كان في ملكه فان لم يعرفه
 احد منهم فهو له وفي عدم الضمان بدلالة الشارح وفي ان كل ما في الدابة منها الاثنان فیهما
 القيمة وفي احدى نصفها وفي ان الغاصب للثوب لا يملكه بقطع بعد بل يرد مع الارش وفي انه
 اذا طاب الزاد صبغه عنه منع نفسه للثوب اجيب اليه مع استثناءه وهلاك الصبغ وفي ان رجوع
 المشتري بيمين العضوبى مع تلفه او موطا اذا كان عالماً بالغصب في عدم ثبوت الشفعة لاثبات
 المقتد دون ان ارضى بلاد الكفارة ان لم تكن معصومة فهي الامام لا يجوز لاحد التصرف فيها الا
 باذنه وفي ان ارض الموات في بلاد الاسلام اذا كانت معصومة سابقاً له المالك معين فلهما
 لا يملك بالاحياء وفي ان كل ما يتعلق بمصالح العامر ومصالح القرية كغنائها ومرعى نسيها
 ما يصح لاحد احياؤها ولا يملك بالاحياء وفي ان المعادن التي في ملك الامام فهي له وفي جواز
 استيجار الفحل لضرب على كراهية وفي حجة مفهوم ليس له في ظاهري وفي جواز ان يسكن الشا

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

التمتع عدم قولها في حياته ولا رد فبايجب بطلان عليه لا يجوز رد ما بعث منه ايضاً وفي
 عدم اشتراط اتحاد المائدة في الايجاب القول للتركاح وفي جواز تعدد القول فيه على الايجاب
 وايقاعه بانقضاء الامر وفي ان ذات اللبن من زوج اذا تزوجت وحملت من الثاني وانصل لبنها الى
 ان وضعت منه فمابعد الوضوع له الاول وفي انه اذا وضعت الرضعة اذ لم يترز وجاز وحقها
 على التعاقب حرمت الموضع الاول وكذا الصغيرة ان كان قد دخل باحد الكبريين ونسب
 المحرمة بالنظر الى الفرج والقبلة واللسان الام وان علت والبنت وان تزول وفي انه لو اسلم
 المحر على اربع اما تخيير اثنين منها سواء كان ممن يجوز له ابتداء العقد على الامه ام لا وفي انه اذا
 شرط المطلقه ثلثا على الحلال في العقد شرطاً فاسداً وهو زوال النكاح بنفسه بعد حصول
 الوطى الحلال فسد العقد ايضاً وفي جواز تزويج الرجل منه من نفسه وجعل مهرها عتقها وفي
 ثبوت اختيار المرأة بالجماع لحادث بعد العقد وفي ثبوته ايضاً اذا اشترط في العقد كون الرجل
 من قبيلة بنان من غيرها وفي عدم جواز زيادة المهر على سبيل السنة وفي انه اذا اشترط في العقد
 شرط فاسد كعدم التزويج عليها ونحوه لم يبطل العقد والمهر في ان مهر الثلث حيث ثبت في
 المفوضة ونحوها لا ينجز ومهر السنة وقد ذكره في تعليق الشرائع ايضاً في فساد الصوم بالقبيل
 او اللبس اذا حصل منه الامناء وفي جملة من مسائل الحج التقديم عن تعليق الارشاد وفي عدم
 خروج الارض المساوكة بغير الاحيا كالشراء والارث عن ملك ما لكها بموتها وفي عدم جواز الهبة
 الى سنة وزيادة عليها وهذه معظم ما في كنبه الشارح اليها من الاجماعان المنقول وكثير منها
 ليس مرجحاً في دعوى الاجماع بحيث يصلح للاحتجاج به على تقدير رجحانه وانما اوردناه حرمات على
 الاستقصاء ودفعاً لا يراد من بعضي مثله اشداً لا عتاهي من ما لم يحتج اليه وما لم يحتج به وما
 خالفه ولم يعضد به وما صرح بمنعه وما لا يصلح حجة على القول بحجية الاجماع القول بخروجه
 عن المصطلح او عدول فافله عنه او غير ذلك ولم يسند لاصلا بشئ الا انه يحتمل في نادر منها ذكره
 على وجه الاعتقاد والاحتجاج به وقد احتج في تعليق الارشاد في مسئلة جواز شره ما ياخذ
 الجائر باسم المفاسدة والخروج والزكوة فقال لاصل فيه النقل الوارد من اهل البيت والاجماع
 من الاحتجاج كاحكام بعض المتأخرين ثم ذكره انه صرح بذلك اصحابنا ثم قدمهم الشيخ وغاية
 المتأخرين واسندل عليه في شرح القواعد بالاجتناب المتواترة عن الائمة عليهم السلام وبالاجتناب
 من فقهاء الامامية منذ ون نقل لمن غيره وادعى الاجماع ايضاً على عدم الفرق في ذلك بين فسخ

عدم اشتراط اتحاد المائدة في الايجاب
 عدم اشتراط اتحاد المائدة في الايجاب

شرط المطلقه ثلثا على الحلال في العقد
 شرطاً فاسداً وهو زوال النكاح بنفسه بعد حصول

عدم جواز ما زاد على السنة

الجائر باسم المفاسدة والخروج والزكوة فقال لاصل فيه النقل الوارد من اهل البيت والاجماع

الجائز له والاحالة به وقد ذكر نحو ما في الشرح في الرسالة الخراجية ايضا ولا يشتر فيها الى الاجماع
 المنقول اصل وهذا كله يعبر عن عدم اعتماده عليه وذكره للاستسناد على ما ثبت عند ولا
 الاستدلال به كما هو ظاهر وهذا حجة به ايضا في الشرح في جواز دخول المساجد لما لم يثبت قبل
 الفصل فاستدل عليه بالاصل وبفضل ابن ادريس الاجماع عليه ولا يخفى ما في دعوى الاجماع
 على ذلك وفي الاعتماد عليها مع عدم اعتماده على ما هو اظهر منه وافوى بالحمل على تصدق التأييد
 للاصل المحكم اولى به واهج فيه ايضا على وجوب الفصل بوطي در المرء بادلة ثلثها الاجماع
 الذي نقله المرتضى على وجوبه بوطي در الذكر بدليلين ثابتهما الاجماع المكي الذي دقا
 هو ايضا ثم قال ولا يضر طرح المحقق بانه لو ثبت لان الاجماع المنقول بحجر الواحد تجزئ
 قال في تعليق الشرائع ان هذا الطعن لا يفيح لان الاجماع المنقول بحجر الواحد تجزئ بناء
 على حجة خبر الواحد وكفى بالسيد فلا واما القادح الاطلاع على قائل بالفرق بين السليتين
 ولعل المحقق اراد ذلك لان عبارته لا تفيد انه لا يخفى ان هذا لا يقتضي حجة على ما
 هو المعروف بين من تأخر والا لا يقدح عنه مجرد وجوبه بالفرق وهو مقتضى العمل حصة
 الاجماع البسيط ايضا وهذا ينطبق على ما بينه البناء الله تعالى وقد استدل به بطلان
 الخصم على الحكم يعبر عن جماع ولا يذكره اصلا مع نقله لقوى المرتضى اجماع في الشرح ايضا
 على وجوب الفصل من قطعة منه من الانسان فيها عظم بحجر مرسل قال ونقل الشيخ الاجماع
 على ذلك ثم حكى عن المحقق في الغرر الوقف فيه لضعف الخبر بالارسال وعدم تحقق الاجماع واما
 بان ضعفها بخبر الشهرة وان الاجماع يكفي فيه شهادة الواحد ولا يخفى ان وجوب الخبر مع صحة
 المحقق سائر الاصحاب في سائر كتبه يكون الخطب في ذلك كما هو ظاهر واهج فيه ايضا على عدم
 وجوب استيعاب الوجه في التعمم بالاخبار والاجماع المنقول فقال ولا يجب استيعاب الوجه
 على الشهوة لدلالة الاخبار على الجبهة ونقل المرتضى في الناصرة اجماع الاصحاب عليه هذا
 يحمل المصدرية فيمكن ح كون الاجماع للمرتضى وغيره ايضا من ارباب القول الشهوة للشمع
 والفعلية فلا يكون ذكره بطريق الاجماع مع انه مذکور في غير الناصرة ايضا ثم حكى عن جلي
 بن بابويه وجوب مع الوجه جميعه قال وبهذا يان اكثرها ضعيفة الاستناد وقد اعرض عنها
 الاصحاب ثم قال ولا يجب استيعاب ليد من المرفعين لدلالة النص عليه وفوى اكثر الاصحاب
 به خلا فالعمل بن بابويه والاستدلال كما سبق في الوجه بل يجب المسح من الزند بانفاق الاصحاب

هذا الخبر لا يثبت به
 وجوب الفصل في
 غير المكي

هذا الخبر لا يثبت به
 وجوب الفصل في
 غير المكي

هذا الخبر لا يثبت به
 وجوب الفصل في
 غير المكي

ولا يخفى على الناظر في جميع ما ذكرناه غير مناف لما قلنا وأصح فيه أيضا على جواز التظليل
 للرجل الحرم سائر أرباع الاجماع المنقول مع تردد له في الحكم ضالنا داخل ما يظن به فوق راسه
 حرم قطعاً والافق التحريم ينظر بفعل العلامة في المنه والشيخ في الخلاف الاجماع على العوازم
 وردد في الدور من ظاهر إطلاق الأجزاء التحريم وإن كان نقل الشيخ العلامة الاجماع على الجواز
 من السبيل إلى رده ثم قال في الشيخ تحلة لظلال إطلاق الأجزاء يقتضي التحريم مطلقاً إلا مع الضرر
 إلا أن العلامة نقل الاجماع على جواز التظليل بالجل ونحوه إذا لم يكن فوق راسه ونقل هو
 والشيخ الاجماع على جواز نصب ثوب التظليل به إذا لم يكن فوق الرأس وردد في الحكم في الدور
 والتحريم لحوط انتهى مقتضاه عدم الوقوف على مخالف في الحكم يفتح في الاجماع في شيء مما ذكر
 ومن العلوم أنه لو كان جازماً من الأجزاء يقتضي ما يوافقه لما حصل من التردد والاحتياط ما
 حصل وهذا أقوى شاهد على عدم كون مثله عند من أجمع القوية العتيدة فضلاً عن هو
 أدنى منه وأصح فيه أيضاً بالاجماع المنقول على اشتراط رضا الحال عليه في حق الموقوفه
 أو إلى الشهرة وجعل فيه فولا للاصحاب قواء من جهة الدليل ثم قال إلا أن الشهرة ونقل
 الشيخ الاجماع مرجح للاشتراط ولا يخفى أن هذا بالدلالة على عدم حجته بنفسه أولى من وجوه
 شتى ويؤكد أنه لو تميز للاشتراط في حمل العقود أصلاً واقتصر على بيان صيغة العقد
 الواقعة من الحمل والحال وجعل ثمرة ذلك تحويل المال من ذمة إلى أخرى ويؤيده أيضاً أن
 العلامة عزي الاشتراط إلى أصحابنا أيضاً ولو لم يشر هو إليه ولا حكم بمقتضى نقل الشيخ مع اعتضاد
 به وأصح فيه أيضاً به على جواز توكيل الحاضرة بالطلاق فحكى ولا ذلك عن ابن أدريس وأكثر
 المتأخرين والقول بالمنع من الشيخ وجماعه وأورد له الأول والثاني فالتأصل ابن أدريس والاجماع
 في الشقان على جواز توكيل الزوج للحكمة في الطلاق ومعه طلاقه ولو وقع وأورد له الثاني وثالث
 ضعفها من جهة السند والدلالة لخواخشاها هو الأول وقال أن الفعل إذا قبل النيابة فأنقذ
 بين الحاضر والغائب ولا يخفى أن هذا لا يقتضي احتجاجه لنفسه بالاجماع المنقول ولا اعتضاد
 عليه بنفسه ولا سيما مع ما في الاجماع من القصور كما هو ظاهر للسند وأصح فيه أيضاً به على
 جواز الوقف على الأولاد سنة ثم على الفقهاء فذكر استسكان العلامة في محله في القواعد
 وبين وجهه ومعه وقال أنه ادعى في الذكر الاجماع على محله وأنتم بذلك في كنهه فلا سبيل
 إلى القول بالطلاق لأن الاجماع المنقول بحال الواحد جازم وفعله في الذكر أيضاً انقال

بجاء التظليل بالجل

بجاء التظليل بالجل

بجاء التظليل بالجل

وكذا لو قال هذا وقف على بالدي مدة جاني ثم هو بعد موث للسالكين متخاجعا ولا يخفى
 ما في الاستدلال بهذا الاجماع كونه على فرج ناد وقل من عرض له ولا سيما ممن كان قبل العلامة
 ولا شك كمال نفسه في الحكم في القواعد بعد بطلان الاجماع في التذكرة لتأخره في التصنيف
 عنها فلم يكن من الاجماع المصطلح كان من الحجج القطعية على مدعيه الواقف عليه فاذا
 استشكل هو في الحكم فكيف جاز لغير الاستدلال ببطلان الاستماع من يد الفرج على أصالة فلا بد
 من تنزيل كلام المحقق الكركي على المسامحة في الاستدلال لوجود دليل آخر مقيد عليه وهو
 الصومات التي اشار اليها ايضا وقد تقدم نظائر ذلك في كلام غيره واجتج فيه ايضا به على
 الحاق وطى الشبهة بالتحقيق في نشر الحرمة وذكر او ككلام العلامة في القواعد ولظهوره
 يلحق الوطى بالشبهة والترابا بالتحقيق خلاف حكمي عنه انه قال في التذكرة ان وطى الشبهة يغلو
 به التحريم اجماعا للعلاقة بالوطى المباح وانه نقل عن ابن المنذر دعوى اجماع كل من يحفظ
 عنه العلم من علماء الامم على ذلك وعد منهم اصحاب النصف فهم الامامية ثم قال هو ظاهر
 عدم الخلاف في ذلك الا ان ابن ادريس منع التحريم فيه وقد حكاه عنه العلامة في المختلف
 وكذا غيره ثم اخار التحريم واستدل عليه بوجوبها الاجماع المنقول في كلام العلامة وغيره
 قال ولا يصح ما افهمه معرفة الاسم والنسب لا يخفى ان مقتضى كلام العلامة في القواعد المتأخر
 في التصنيف عن التذكرة كون المسئلة خلافيه وتوقفه في حكم او سيده الى العدم لذلك وقد
 اخار عدم التحريم في الاوثان الذي هو متأخر عن الكتابين ظاهر وكذا في التحريم والبصرة وقد
 اخار في المختلف التحريم الاصح بما ينافي دعوى الاجماع عليه ولا خارا الحق العدم صرح
 ايضا بما ينافيها وهذا كله يقتضي ضناد الاستدلال بالاجماع المتبرر ولا يخفى مثله على مثله
 فيبغى توجيه كلامه بما مر ان ذكر ما يوجب خلافا وقد اجتمع فيه ايضا به على عدم تحريم
 بناء الامم الملوثة والنظورة الغير الوطوية ذكر الخلاف ولا في تحريم بنت الملوثة
 والنظورة العقوبة عليها وبناتها وانما اذا كانت مملوكة واخار هو العدم وغراه الى اكثر
 المتأخرين واجتج عليه بدليلين أحدهما قوله سبحانه فان لم تكونوا دخلتم بها الاية وقال ما
 محصله ان الدخول لا يطلو على النظرة ونحوه واذا ثبت بالاية عدم تحريم بنت العقود عليها
 ما لم يدخل بها ثبت ذلك في بنت الامة الغير الدخول بها بالاجماع المركب ذلكا قال بالفرق ذكر
 العلامة في المختلف انه هو هذا يحمل كما سبق فصلا الاستسقاء على عهده او نقل التليل بتمامه

هذا هو الحق على ما في التذكرة

الحاق وطى الشبهة بالتحقيق في نشر الحرمة وذكر او ككلام العلامة في القواعد ولظهوره يلحق الوطى بالشبهة والترابا بالتحقيق خلاف حكمي عنه انه قال في التذكرة ان وطى الشبهة يغلو به التحريم اجماعا للعلاقة بالوطى المباح وانه نقل عن ابن المنذر دعوى اجماع كل من يحفظ عنه العلم من علماء الامم على ذلك وعد منهم اصحاب النصف فهم الامامية ثم قال هو ظاهر عدم الخلاف في ذلك الا ان ابن ادريس منع التحريم فيه وقد حكاه عنه العلامة في المختلف وكذا غيره ثم اخار التحريم واستدل عليه بوجوبها الاجماع المنقول في كلام العلامة وغيره قال ولا يصح ما افهمه معرفة الاسم والنسب لا يخفى ان مقتضى كلام العلامة في القواعد المتأخر في التصنيف عن التذكرة كون المسئلة خلافيه وتوقفه في حكم او سيده الى العدم لذلك وقد اخار عدم التحريم في الاوثان الذي هو متأخر عن الكتابين ظاهر وكذا في التحريم والبصرة وقد اخار في المختلف التحريم الاصح بما ينافي دعوى الاجماع عليه ولا خارا الحق العدم صرح ايضا بما ينافيها وهذا كله يقتضي ضناد الاستدلال بالاجماع المتبرر ولا يخفى مثله على مثله فيبغى توجيه كلامه بما مر ان ذكر ما يوجب خلافا وقد اجتمع فيه ايضا به على عدم تحريم بناء الامم الملوثة والنظورة الغير الوطوية ذكر الخلاف ولا في تحريم بنت الملوثة والنظورة العقوبة عليها وبناتها وانما اذا كانت مملوكة واخار هو العدم وغراه الى اكثر المتأخرين واجتج عليه بدليلين أحدهما قوله سبحانه فان لم تكونوا دخلتم بها الاية وقال ما محصله ان الدخول لا يطلو على النظرة ونحوه واذا ثبت بالاية عدم تحريم بنت العقود عليها ما لم يدخل بها ثبت ذلك في بنت الامة الغير الدخول بها بالاجماع المركب ذلكا قال بالفرق ذكر العلامة في المختلف انه هو هذا يحمل كما سبق فصلا الاستسقاء على عهده او نقل التليل بتمامه

هذا هو الحق على ما في التذكرة

من خبره من دون الاستدلال به فلا يكون صريحاً بل ولا ظاهراً في الاستدلال بفعل
 العلامة للاجتماع المركب كما لا يخفى ثم انه لو سلم قصد الاستدلال بالاجتماع النقول و
 الاعتماد عليه مستغلاً في هذه المسائل الغريبة التي قد كالعزوم بالنسبة الى ما عليها
 فلا دلالة على ابتداء ذلك على هو المداول في هذه الاعضاء ولو سلم ذلك ايضا فليس يتقو
 فيها وتخطئه في مواضع لا تخصي اولى من العكس بل العكس اولى قطعاً كما هو ظاهر فمنهم
 الشهيد الثاني وولده وسبطه واتباعهم الذين سلكوا مسالكهم اقتفوا معاً ما هم مدركهم
 وهم كثير من فضلاء المتأخرين ومتأخريهم وهو لا طريقهم في الفتح في الاجماع المحصل
 المتفق على ما هو معروف ومنه اولى بين من تقدم والطعن في الاجماع النقول بحدان
 خلاف ولو كان ممن تأخر او سئل وقد وعرفه بعبه مبين وله شارة لكل وارد ولا يقتصر الى
 شاهد وكثير من علماءهم مذکور متفرقة في الرسالة فلا ينبغي ذكرها مفصلة مع ما فيها من
 الاطلاء فاذا وقف على سبل الالحد منهم بالاجماع النقول ونصير بحجته في الفرع او
 الاصول فلا يفرق ذلك فانه اما سبق على ما ياتي بيانه او على قصد التايد والالزام والآن
 او الساع لا على الاعتماد على ما لم يرد الوائين كونه حجته ويمنعونه بلا اكران ومثاله ثم ما
 ذكرناه من الاجماع وان كان الغرض منها اصاله بالذات بيان طريقة الاحصاء فيها و
 الكشف عن فله اعتنائهم لبيانها ونفلها واستكشاف حال ما تجدد ففله منها لكونه مثلها
 او ادنى منها الا ان لي فيها ما رتباً اخرى منها اطلاع الناظر على مظهر ما في الفرع من الاجماع
 المتفرقة في كلام اعظم من سلفه من سبق وان فاه كل امهم اكثرها وجميع كثير منها فان فيما
 ذكرنا منها فائدة عظيمة لمن يجد بها او يبعثها او يجعلها عاصمة لغيرها ومنها الوقوف على ما
 فيها من الاختلاف ولاضطراب فيرفع بذلك قايضه شواش الارباب ومنها انكشاف ان بناء
 كثير منها على مجرد الاتفاق بناء على طريقة الشيخ وغيره وبناء منعها وردنا ايضا على ذلك
 كما لا يخفى فلو كان جمل من الكتب التي نقلنا عنها لا تخلو عن تصحيح وتحريف وسقوط زيادة ولو
 يخصها لان غيرها فليعد ردي من وقف على خطأ ومخالفة فيما نقلنا فعداً ببناء عذوفا على
 ان لا يرتى نفس من بقاء شيء لم تلح العيون وخفاء لفظه البين او طغيان من العلم ودين دين
 فان المعصوم من عصمة الله من كل عيب شين اذا تمهد جميع ما ذكرنا فليعلم انه لما انتهى الامر
 بلغنا التوبة الى جماعة من مشايخنا المعاصرين وعلماؤنا المعتبرين بالبحر وبغض من تعدد مهم

من خبره من دون الاستدلال به فلا يكون صريحاً بل ولا ظاهراً في الاستدلال بفعل العلامة للاجتماع المركب كما لا يخفى ثم انه لو سلم قصد الاستدلال بالاجتماع النقول و

اعتماد عليه مستغلاً في هذه المسائل الغريبة التي قد كالعزوم بالنسبة الى ما عليها فلا دلالة على ابتداء ذلك على هو المداول في هذه الاعضاء ولو سلم ذلك ايضا فليس يتقو

فيها وتخطئه في مواضع لا تخصي اولى من العكس بل العكس اولى قطعاً كما هو ظاهر فمنهم الشهيد الثاني وولده وسبطه واتباعهم الذين سلكوا مسالكهم اقتفوا معاً ما هم مدركهم

من مناغى الناظرين لرباها في هذا الباب الشريعة الشريفة وترويب مقاصد الملأ المنفعة
 ولم يذخر وجهها في احوالها في المسائل الاصولية والفروعية وبرزت في ذلك لامل العقلية
 والعقلية حتى فوا على كثير من سبقهم من فاضل العلماء الامامية وقالوا ما الرينا لود من الفسفا
 العلمية والعلمية الا ان شدة حسن ظنهم بمنفذ بهم وببالتفهم في صدقهم في نقلهم و
 دعاوهم وعدم استقصائهم لكتباهم فيما نحن فيه بخلافها وطفلة الاخاطة باظهارها والنحو
 في غارها وكشف اسرارها واسرارها وقصصهم في المغفلة عما اشرا اليه متفرقا وبينه مفضلا
 مجتمعا وافضت بهم من حيث لا يعلمون الى ان حاولوا ان يروج ما كان لدى من قبلهم كاسداو
 يصحح بان كان عندهم فاسدا واصلح ما لم يزل سقيما واجبا ما الى عليه الدهور والاعوام
 ريبا ولم يقنعوا بذلك حتى ادعوا ان ذلك مذهب جميع العالمين بحجة اخبار الاحاد وانته
 الشهور بينهم على اختلاف كلامهم في ذلك والذي دعاهم الى ذلك هو انهم لما نظروا الى
 ما تقدم من الفرق بين طريق الخاصة والعامة في الاجماع المحصل بنوا في المقول ايضا على
 الفرق بين السلكين التفصيل بين الطريقين وجعلوا المقول بطريق الامامية بمنزلة البحر المربك
 بطريق السماع والشاهد عن المعصوم عليه السلام نظر الى ان نافله ادعى طريق التفصيل والالتزام
 القطع بقوله اوداه وهو حجر على نافله وعلى غيره مطلقا سواء بلغ حد التزام كان من الاحا
 بناء على جهة خيل الواحد في نقل السنة كما هو مبنى الخلاف وقالوا ان العبرة بعلم الناقل وقطعه
 لاسماعه ومشاهدته فكما وجب عليه العمل بقول المعصوم في الصوريين وجاز له الاجتهاد به
 فكذلك غيره ممن شق به او ثبت عنه النقل بنوازه ولم يفرقوا بين وجدان الخلاف فيما نقل
 عليه الاجماع وعدمه نظر الى ان الخلاف يترك بقول المعصوم ولا يترك قوله بخلافه
 وجعلوا الخالف المعاصر للناقل والتقدم والناظر والكثير والناذر شرعا سواء فيما ذكر الا
 ان يبلغ من الكثرة بحيث يحصل العلم بوجه الناقل او الظن به او يضعف ظن صدقوا صوابه
 بناء على ان الناظر في العمل بخلاف الواحد حصول الظن منه فينتفي حجيته مع عدمه واحصول
 الظن بخلافه وربما يمنع ذلك كما قرر في محله وقد يقال انه لا يعبد بالخالف المناظر ولا العا
 وان كثر مع سبق الاجماع وتحييله من قباوى من سلف كما هو الحال لا بالتقدم مع حدة
 هجره وانما يعبد به حيث كان موافقه معبرة في تحفته وكان حصول الكسب بسببه وقد
 شددوا التدرج على من نقلهم من دينهم ردا للاجماع لكان الخلاف وزعموا انه امتنا

يستقيم على طريقة اهل الخلاف وهو ايضا غير ثابت على الاطلاق بل يختص بما اذا كان الخلاف متنا
 لتحقيق الاجماع في احد الاعضاء التي تناولها دعوى الاتفاق ولا يستقيم على طريقة الامامية التي
 لا يعتمدون عليه من حيث هو بل للكشف لغير الثاني لوجوه الخالف ثم اتهم مع ذلك كله وبالحجوا
 وعلموا بالاجماع المنقول مع عدم اعلمة فاعله عليه عند غفله بان عرى الحكم الى اصحابنا و
 خالفهم فيه واستشكل وتوقف وانما اذا خالفهم في موضع اخر سابقا او لاحقا فهو اولي بذلك
 ودسوا الامر في الالفاظ المنقولة في الباب فلم يقصروا على ما اذا وقع النقل بلفظ الاجماع الك
 فدخل عن معناه اللغوي المعنى المصطلح المعتبر عندهم بل اكتفوا بكل ما دل على الاتفاق نصا او
 ظاهرا وانما فرقوا بين ثائر الالفاظ البانية على معانيها اللغوية باعتبار ظهور ولائها على
 ذلك نفسها او بقرينة المقام او غيره وجعلتها كلفظ الاتفاق والاطيان ونحوهما ولفظ
 عندنا ومنهنا وعليه الفتوى ولا خلاف فيه ولا عرض فيه خلافا ونحو ذلك كذا الصدف
 في الجالس شيئا من دين الامامية بناء على ان المراجعة ما سبق في اوائل الفصل الثاني لاكونه
 مقصود بينهم وادلهم التي يجيب عليهم العمل بها كما هو المراد بالبيعة الدمشقية في هذه الامامية
 والذود من الشيعية في هذه الامامية ونحوها وكبحر دعوى المرتضى في الانصاف شيئا من محرم
 او مما لم يفتوا به وان كان فيما او ردم في اوله اذ الرجل على الغالب نحوه وفيما ذكره في تفسير
 مسأله فخر عن الاستناد الى ذلك وكدهوى على او غير اجماع المصليين عليه وطعن احد العلماء
 على الخالف ومسنده بالشد وذو الجهر والترك ونحو ذلك ثم اتهم بزلوا الاجماعا بالمتعددة
 بعدد النقل والتاقل وان غفلت في عصي واحد فلهذا احتجوا ببعضه كذا في دفعه على
 هذا اجراء احكام المعارض بينها وتقليد المعضد فيها بالشهرة المعلومة او غيرها واجروا ذلك
 بين الاجماع والخبر ايضا وبارجوا الاجماع لعلو مسنده ومنه يفضل فاعله غالباً وسلامته
 من هو اوضح الخبر من جهة اللفظ والمعنى والنقل والتاقل وقسموه كالحجرات الى اقسام الثلاثة
 في كتبهم واجروا عليها الحكماء الشائعة الدائرة على السنن هذا يحصل ما حرجوا به واستنبط
 من فتوى كل ائمة ولزم من بنى ملامه واكثره مخرف عن منهج الصواب بلا ايراد فصل
 الخطاب في الباب هو ان الاجماع المنقول في كتبه لا مطالب الغير بالتقوى على دخول المعصوم
 بعينه او ما في حكمه في الجميع سواء كان النقل بلفظ المنقول الى معناه المصطلح عندهم ام لا
 الالفاظ وسواء ذكر في مقام الاحتجاج او نقل الاقوال انما يكون خبره على غير التاقل ويعمل في

في هذا الباب
 من غير الاحتجاج
 بالاجماع

في هذا الباب
 من غير الاحتجاج
 بالاجماع

حقه باعتبار نقل السبب كما شفع من قول المعصوم وعن دليل قطعي ومطلق الدليل القدر
به وحصول الاكتفاء في المنقول اليه والتمسك بعد البناء على قوله بالا اعتبار ما انكشف للناظر
منه فهنا مقامان الأول حجته باعتبار الأول وهي مبتنية بثبوت إثباتنا على مقدمتان الأولى
دلالة اللفظ على السبب هذه لا بد من اعتبارها في ثبوت الحجية وهي متحققة ظاهراً في اللفظ
المداولة العبرة عندهم ما لم يصرف عنها صارف وقد يشبه الأمر حيث وقع النقل بلفظ
الاجتماع في مقام احتجاج ومن العلوم ان بناء الاحتجاج به ليس على الكفا للمداولة عند جما
الصوفية ولا على الوجه الثاني عشر الذي ان وجد في الأحكام الشرعية فعلى غاية الندرة
مع انه فرض ثبوته واقفاً وبناء الناقل عليه كاف بنفسه في الحجية فالاشتباه به غير خارج
في المطلوب بالدوية فاذ لم يكن مبتنياً على أحد الأمرين ولا على العلم بقول المعصوم بعينه
او بما حكمه مع قطع النظر عن الاتفاق كما مرّ في اثباته على سائر الأساليب المقررة وظهرها
غالباً عند الاطلاق وعدم الفرية الخاصة ولا العامة هو حصول الاتفاق من الجميع على
نفس الحكم ومعرفة ذلك على سبيل القطع والاجتهاد والنظر العبر الغير البالغ الى هذا الحد
لذلك صرح جماعة منهم باتحاد معناه عند الفريقين وجعلوه مقابلاً للشهرة وكثيراً ما
يصفونها عندئذ هي امرها والمبالغة في شأنها بانها كادت تكونا جماعاً وان لو تكن اجماعاً
ونحو ذلك وربما قالوا ان كان هذا مراد فلان او كان كتابة الفلاني مثلاً في التصنيف
او ثبت نقل كذا عنه فالمسئلة لجماعية واذا لوحظت القرائن الخارجية واحوال النقلة
وخصائص المسئلة فربما يتعين قصد ذلك وربما يتعين قصد خلافه وقد يشبه الأمر في
بما هو المتيقن والحاصل انه حيث دل اللفظ ولو بمجموعة القرائن على تحقق الاتفاق العبري
او ظهوراً كان معتبراً ولا فلا الثانية حجته نقل السبب المذكور وجواز الثبوت عليه وذلك
لان ليس الاكتفاء في العلماء الى مقلديهم الجاهلين بها وحكاية الاقوال والعبارة
الذات عليها لم يرقف عليها ورواية ما احدث عليه الاخبار وغير من الخبر الذي كثر امر
المعصوم ونحوه من نفس الاسئلة التي يعرف منها الجواب والافعال التي يعرف منها
تعريفه وغيرها مما يتعلق بها او غيره لمن يعمل بها وكفل الشهرة واتفاق جماعة من سائر اولي
الاراء والمذاهب او باب الفنون وغير ذلك مما يتعلق به النقل على وجه التفصيل والاجمال
جرت طريقة السلف الخلف من جميع الفرق في القول والعمل على قول اخبار الاحاد في كل ذلك

وعدم اعتناء النوار ولا ذكر العبادات على التفصيل وهذا ظاهر لمن راجع كتب العلماء ومن
 النظر في طريقهم وطريقة غيرهم حتى انهم كثيرا ما يقولون شيئا مما ذكره معتدين على نقل غيرهم من
 دون نصريح بالنقل عنه والاستناد اليه نظرا الى الوثوق به وانه لم يحصل العلم بحجبه ولا
 يعرفون في ذلك بين ما يتعلق بالشرعيات وغيره ولا يعتبرون النوار ولا فكر العبادات مفصلة
 في شيء من ذلك فلا يعتبر ايضا ما نحن فيه لاشراك الجميع كونه نقل قول غير معلوم عن غير معصوم و
 حصول الوثوق بالنقل كما هو المفروض ليس شيء من ذلك بهذا الاعتبار من الاصول نحو يوم
 عدم بثونه بخبر الواحد مع ان هذا الوهم فاسد من اصله كما قرر في الاصل ولا من الاموال الجديدة
 التي لم يعرفه لاعتمادها على خبر الواحد في زمان النبوة والتحاية والتابعين ولا مما يندرج تحتها
 معرفته ببعض دون بعض مع ان هذا لا يمنع من التعويل على نقل العارف به لما ذكره ويدل عليه
 مع ذلك ما دل على حجية خبر الثقة العدل بقول مطلق وما اقتضى كفاية الظن فيما لا بد من معرفته
 ولا طريق اليه غيره غالبا اذ من العلوم شدة الحاجة الى معرفة احوال علماء الخاصة والعامة
 واداء ما رزقوا من القنون لقوا شئ لا يخص عنها كتميز الجمع عليه من الاخبار والاقوال من غيره
 والشهوس الشاذ والمعمول به ولو في الجملة من المنزلة الكلية والموافق للعلماء او اكثرهم من
 المخالف لهم والثقة والادنى والاورع ممن لم يكن كذلك ومعرفة اللغات وشواهد المنسوبة
 والمنظومة وقواعد العربية التي عليها مبني استنباط الاحكام ومسائر المطالب الشرعية من الكتاب
 والسنة ومذاق معرفة ما تقتضيه الافاريق والوصايا ومسائر العقول والافاقاات المعروفة و
 غير ذلك مما لا يخفى على المتأمل ولا طريق الى الشبهة من جميع ذلك خالبا سوى النقل الغير الموجب
 للعلم والرجوع الى ما وجد في الكتب التي عليها اثار القصص ومسائر الطرق الظنية فيلزم جواز
 العمل بها والاعتماد عليها فيما ذكر كما جاز العمل والتمسك والاجتهاد باخبار الاحاد الموقر من
 النبي وعترته عليهم السلام في نفس الاحكام وان كانت الوسائط متكثرة وكان من علل الطبقة
 الاولى يروى كلام غير المعصوم وكان العنبر فيهم الوقوف والتحريز من الكذب والوضع وان لم
 يجامعه العلم والفضل والورع وكما جاز عمل المقلدين وبناء احكامهم على ما ينقله احد الثقات
 ولو بوسائط من مجتهد فيهم وعلمائهم فان لم يكن ما نحن فيه اولى من جميع ذلك بالاعتماد عليه
 فيما ذكرنا فليس له في قطعا ولم يوجد فيه ما يخرج عن الاصل الذي قرئناه وعلى هذا الاثر
 بين نقل واحد من ثقات العلماء لعبارات الاصحاب وغيرهم الصادرة بطريق الشافعية و

والكاملة والكتابة مفصلة ونقلنا وبهم السفل منها مجلا ونقل اجماعهم الذي يرجع الى
ذلك باعتبار ما توقف عليه منها ووقف هو عليه بما ذكره لا ما اعتقده بالحدس المشترك
وبين غيره وذلك لان هذه كلها متساوية في كونها نقل لقول غير معصوم وفي حصول الظن
منها لن يحل اطلاع الناقل فيها على ما الرطبوع هو عليه فتساوى في جواز النقل عليها وان
اختلف فيه قوة وضعفا باختلافها في كون النقل باللفظ والمعنى وعلى وجه التفصيل
الاجمال وفي العلم بكون دلالة كلام المنقول عنه على ما فهم منه بطريق التضييق والظهور
وعدمه وهذا الاختلاف ثابت في نظائر مما سبق ايضا ولا يوجب طلبا في اصل الاعتماد
الشرك بينها بالنسبة الى شئ منها كما هو ظاهر الثالث حصول استكشافنا بحجة الضبط من
من ذلك السبق وجهه ما اشرنا اليه سابقا من ان السبيل للمنقول بعد حجته والقول بعلم
وقوله صا لم يحصل فيستكشف من هذا ما يستكشف من ذلك وان كان معدودا من الأدلة
الظنية باعتبار ظنية اصله فينبغي ان يلاحظ ويراعى حال الناقل حين نقله من جهة
زمانه وزمان نقله وحفظه وضبطه وثبته في النقل وبضاعته في العلم وبلغ نظره و
اطلاعه على الكتب والاقوال وتبعه لها واستقصائه لما شذ وتشت منها ووضوئه الى
رموز العبارات ودقائمه فلا يعرف قول الناقل بفعل المتقدم عليه حين نقله للاجماع
ولا قول من كتابه عزير الوجود والنقل عنه ياد والوقوع بفعل من يدينه تنبع ما هو المتداول
المعروف وعلى هذا القياس فيؤخذ ان من الذي يقول عليه بما يعلم ويظهر من شأن الناقل
فيما اشرنا اليه فلا يقاس ابرز دريس بالفاضلين ولا الحق الكوكبي بالشهيد ولا الفاضل
المخترع بالفاضل لا صحتها في الشهير بالهندي هذا النوال حال غيرهم بحسب ما عرف من
احوالهم وكنههم وقد صرح الفاضل الاحصائي منهم في رسالة كاشفة الحال عن احوالهم
بانه يكفي في معرفة الاجماع الرجوع الى الكتب الفقهية التي صنعتها الاصحاب لا يجبا استقصاء
مجموعها لانها وما اكثرها بل الواجب الاطلاع على المتداول والمعروف دون ما شذ منها و
ندرو صرح ايضا بانه يحصل للجهل تحقيق اجماعهم بتقصي حصوله بكثرة البحث والتفتيش في
مصنفاتهم والاطلاع على فتاويهم واقوالهم حتى يطلب على ظنه انه لم يشذ فيها الا القليل
التاد فيجد جميعها مظافة على حكم فانه يحرم به وياخذ عنهم ولا يحتاج الى البحث عن كيفية
ماخذهم ومن تبين كلام غير من العلماء وجد المعظم على هذه الطريقة وما دونها وان تفاوتوا

هذا هو الوجه في كونها نقل لقول غير معصوم وفي حصول الظن منها لن يحل اطلاع الناقل فيها على ما الرطبوع هو عليه فتساوى في جواز النقل عليها وان اختلف فيه قوة وضعفا باختلافها في كون النقل باللفظ والمعنى وعلى وجه التفصيل الاجمال وفي العلم بكون دلالة كلام المنقول عنه على ما فهم منه بطريق التضييق والظهور وعدمه وهذا الاختلاف ثابت في نظائر مما سبق ايضا ولا يوجب طلبا في اصل الاعتماد

هذا هو الوجه في كونها نقل لقول غير معصوم وفي حصول الظن منها لن يحل اطلاع الناقل فيها على ما الرطبوع هو عليه فتساوى في جواز النقل عليها وان اختلف فيه قوة وضعفا باختلافها في كون النقل باللفظ والمعنى وعلى وجه التفصيل الاجمال وفي العلم بكون دلالة كلام المنقول عنه على ما فهم منه بطريق التضييق والظهور وعدمه وهذا الاختلاف ثابت في نظائر مما سبق ايضا ولا يوجب طلبا في اصل الاعتماد

في ذلك صلة وضعها وقد تقدم عن الشيخ وفيه في موضع شواهد بذلك ويعبر عنه بلا
خفاء فلا يستكشف من غلهم للاجماع أكثر مما ذكر غالباً ولا حظاً بصلاً حال وضع الكتاب المنقول
فرب كتاب غير متبع ميق على هذا التبع والنديق ووب كتاب لتبع منجرب ميق على التبع وله
التبع وكذلك في مقام النقل من جهة وقوع ما عبر عنه بلفظ الاجماع في مقام حكاية الاقوال
او الاجماع فان الاولى بالاعتماد بناء على ما قلناه من اننا عليه من الثاني كما في وقد اشترى اليه
ايضاً سابقاً وكذلك الحال لفظه بحسب لفظ دلالة على السبب خفاؤها حال ما يدل عليه من
جهة متعلقه المنسب اليه لاختلاف الاسباب في الحكم كأمضى واذا اشبه الامر والنفس المراد
بين جملة مما يديننا اخذ بادانها ولا يخطئ فليعط النظر في كل مما ذكر حقه ولا يبعد مقتضا
وحده ثم يلحظ مع جميع ذلك ما يمكن من معرفته من الاقوال على وجه العلم واليقين اذ
معنى اعتبار المنقول على سبيل الاجمال دون المعلوم على التفصيل بالوجدان والترك
المنقطع به لما عرف بالظن والمحسب ولو كان ذلك المنقول المظنون معلوماً لا الكيفية في
الاستكشاف ح فكيف اذا لم يكن كذلك ويلحظ ايضاً سائر ما له دخل في الاستكشاف بحسب
ما يعتمد عليه من تلك الاسباب سواء كان من الاقوال المتقدمة على النقل والمناخنة عنه
او من غيرها فهو سواء عرف بالطرف القطعية او الظنية للوقف الاستكشاف العبر بها لاجتها
واسنفرع الوسع على جميع ذلك والكل من باب احد وربما يستغنى المتبع به مراحاته
لما ذكرنا عن الرجوع الى كلام ناقل الاجماع وذلك اذ استظهر انه قد وصل ويصل الى ما وصل
اليه وربما زاد عليه باعتبار بعض الامور المحفوظ في شأنه وربما عرفه بقية شيء اخضع الناقل
بمعرفته فليس شيئاً يعتد به ويختلف الحال بسببه فعليه ح ان يستفرغ وسعه ويتبع نظره وتبعه
سواء ما خرج عن الناقل ام حاصره وسواء ادق فكره الى الموافقة له او المخالفة كما هو الشأن في معرفة
سائر الادلة وبغيرها مما له دخل بالمسئلة التي يجادل معرفتها فليدبر العلم بالاجماع والمخالفة وما
يتوقف عليه من الاقوال الا كاحد ما لا موجب للرجوع الى النقل هو مظنة وصول الناقل الى ما له
يصل اليه واحتمال ذلك من جهة السبب فيتمد عليه في هذا المقاد الذي يحمل مرتبه فيه بحسب
ما استظهر من حاله ونفله خاصة ويوصل كلامه فيما عداه للناييد مع الموازنة لكشفه عن
توافق النسخ ونقونه لاصابة النظر فاذا لوحظ جميع ما ذكر من الاقوال لسفاد من النقل و
المعلومة بالتبع وعرفنا الموافق والمخالف ان اتفق فليعرض المظنون منه كالمعلوم ليثبت محبته

والتحقيق

هذا الكتاب من كتب
المكتبة العامة
بمكة المكرمة
التي تأسست في
سنة ١٣٠٣ هـ
وتحت إشراف
الشيخ محمد بن
عبد الوهاب
العثماني

بالدليل العلمي ولو بوسائط لم ينظر فان حصل من ذلك انقاع كاشف عن قول العصور او مطلق
 الدليل باحد الوجوه العنبره كان تجرؤ عليه حيث كان متوقفا على النقل الغير الموجب للعلم بالسبب
 او كاشفا عن غير الدليل الفاطم والافلا واذا تعدد النقل بان نقل الاجماع اثنان او واحد في
 اكثر من موضع فان توافق الجميع لوحظ كل مع علم على ما فصل واخذ بالحاصل وان تخالف
 لوحظ في جميع ما ذكر واخذ فيها الخلف فيه النقل بالاربع بحسب حال التاقل وزمانه ووجوه
 المعاضد وعدده ثم ليعمل بما هو المتحصل ويحكم على نقل حجته بانه دليل واحد وان تعدد
 فيه النقل المتوافق والتاقل وليس ما ذكرناه مخصوصا بنقل الاجماع المقتضى لنقل الاقوال
 اجمالا بل يجري في نقلها تفصيلا ايضا وكذلك في نقل سائر الاشياء التي يقتضي عليها معرفة الحكم
 والحكم فيها اذ وجد المنقول واضحا او جذا ونحو القامس ترك بين الحجية كما هو ظاهر وربما يحكم
 بتعدد الدليل فيما نحن فيه من جهة استكشاف تحققه بطرق متعددة تمام من هذا الامر كما
 لا يخفى على من تدبر وفدا سنبان بما بيناه وجه ما حوت عليه طريقة معظم الاصحاب من عدم
 الاستدلال بالاجماع المنقول على وجه الاعتماد والاستفلال لا نادرا ورده غالباً ولا سيما
 اذا صدر من المعاصر ونحوه بعدم البتة وانه تجرؤ على من علمه او بانه ممنوع في موضع الخلاف
 وان كان الخلاف منقولاً ايضا من طريق الاحاد وذلك لانه اذا كان المناط ما قلنا لم يكن في
 الرجوع اليه فائدة بعينه فالبال في المسائل الاجماعية التي اعترضها شبهة الخلاف ولا
 في الخلافية التي انتشرت فيها الاقوال واشتهر الاختلاف ولا في الفروع التي لم يتعرض لها الا
 قليل من الاصحاب كما انفق فيها نقل الاجماع ممن لا يستند بنقله لمعاصره او قصوبا عنه وغير ذلك
 مما ياتي بيانه فلا يصح له جرد ولا في ناد من المسائل بالنسبة الى قليل من العلماء ونحو
 النقلة الا فاضل المقام ^{في} في عدم حجته باعتبار الثاني وهو ما انكشف للتاقل من السبب
 بادعائه والكلام فيه انما هو فيما اذا ظهر من كلامه او بان من اعتقاده ادنا ذلك والقطع به و
 هذا اما لتصريحه او لتعبيره بالاجماع فاصلا معناه المصطلح عند الامامية باحد وجوه
 المتفردة او لاستناده الى اتفاق الاصحاب وغيرهم من الخالفين ايضا في مقام الحاجة وهو ممن لا
 يستند عليه بنفسه ولا اعتقاده الملازمة بين الامرين وحصول العلم لتايد ذلك من تصريحها
 في الاصول وغيره اما اذا اظهر من كلامه ولا من اعتقاده ذلك لاستناده ما ذكر فلا شبهة
 من عدم حجته بهذا الاعتبار واولى منه بما اذا اظهر خلافه كما اذا اقتص على دعوى الاتفاق في

الكلام في العلم

غير تمام اقامة التجره صريح بمنع الملازمة المذكورة او نقل الاتفاق على حكم تصريحاً او تلويحاً وبما
كاسبق من الملائمة وجد في كلام غير ايضاً ويجلدين الحق بذلك ويخرج مما نحن فيه بل من الاجماع
المنقول ما اذا علوا ادعائه للاجماع على ما لا دخل له في الكشف اذ المراد به يعلم هو مع ذلك ثبوته
وان ثبت لغيره في الكشف من ان يتجج به وذلك كما اذا علقه على كون مراد فلان مثلاً من العلماء
المعرفين كذا او بثبوت عدله عن كذا الى كذا او كون كتابه فلان مثلاً في التصنيف عن كتابه الاخر
او نحو ذلك مما يظهر منه البناء على ملاحظة بحجة الاتفاق الواضح من الشاهد اعيان واكثرهم
المقرضين للحكم واكثرهم فان احتمال كون الكشف معلوماً على ما ذكرنا واصل لا بد منه بعيد جداً
مع ان تعليقه يقتضيه عدم ثبوته عنده فلا عبرة وان ظهر لنا ثبوت المعلق عليه ما والاسم متناغية
بالاتفاق غير المعرفة نسب من علو على فواء او شد وذه على انه متى ابنى توقف على ذلك لا يحصل
تحققه ايضاً لاحتمال وجو نظاره في الكتب والفوائد التي يعتد بربطها وحصرها والعلم بها كما
لا يخفى فالكلام انما هو فيما اذا ظهر من التامل ادعاء الكشف المطلق الغير المعلق على شيء اصلاً ويعبر
ان يكون ذلك لاستناده الى تحقيق احد الاسباب المتقدمة الغير المقضية لدخول المعصوب بعينه
او ما في حكمه في الجمع بين فان عبر بما يقتضي دخوله فيهم فلا يخلو ما ان يحمل كون ذلك باعتبار
حصول الكشف للتأمل باحد الوجوه التي لا تقتضي العلم بقوله بعينه او ما في حكمه على نحو ما مر في محله
تحكمج ما ياتي فيما اذا ظهر منه ذلك لانه مع تعدد الاحتمالات ونسبها وبها يؤخذ بادانها واما
ان يعلم اوليها يظهر ان ذلك باعتبار دعوى الاطلاع على قوله بعينه ونحوه ففعله كذلك فهذا
ينبغي ان يخرج كما سبق فيما نحن فيه ايضاً لان حكمه انه ان حمل في حقه اللغاء والسمع ولو بالوجه
الثاني عشر بناء على جواز تصديق مدعيه فخل بذلك في باب السنة والخبر كان تحريم حلاله
نافله بهذا الاعتبار لكونه من صحاح الاخبار اذ لا يعبر فيها التصريح بالسمع والشهادة بل
يكفي احتمال كون ذلك منشاء الاخبار فيحكم به نظر الى كونه الظاهر من داية العدول الاخبار
وهذا هو الذي يوجب عليه الاحصاء غير قولنا في الاصول والفرع وكتبنا لا خاديه ذلك
عليه ظواهر الاخبار وان لم يحتمل ذلك دخل في الاخبار والمرسله المتعلقة بالسموعات والشاهد
من دون سماع غير دعوى عنه ولا مشاهدة لما صدق منه فكان كالا يوجد في كتب علماء الحاشية
والعامه من نسبة بعض المذاهب لبعض الاثمة عليهم السلام خصوصاً وعموماً في ضمن النقل عن جميع
الصحابة والتابعين واهل بلد فيه احد لم حيث لو تكن قرينة على قصد من هذا م خاصة فخر

بما لا يخفى على من
عقله سليم من
الجهل والغلط

عليه حكم ما فرغ من الاخبار وطرقها وما ورد فيها واه الغامة عن على عليه السلام حيث كان التناقل
منهم لا تغفل سائر الاقوال وان كان ظاهرا العبارة يقتضون دعوى القطع في الجميع عول عليه في
نقل اقوال غير الائمة عليهم السلام وهذا مما لا ريب فيه للاصحاب ممن يعتمد بقوله ولا غيرهم
ممن لا يعمل بالاخبار والرسالة ووجه الفرق هو انه يغفر في معرفة قول من ليس قوله حجة ما لا
يغفر في معرفة قوله حجة وذلك ان الاول انما يرجع اليه حصول الظن منه فيما يكفي في البطلان
بقول مطم كالتألف والمجرح والتعديل وعلامات القبلة ونحوها والمجمل طريقا مع ما ينضم
معه من الاقوال المتعاضدة وغيرها الى تحصيل شهرة مرجحة واجماع كاشف عن الحق بالطرف
المفرقة وان ذلك من قول من قوله حجة مستقلة منفردة ككتاب الله سبحانه وبه يعرف ما يرد
من الله تعالى بالوحي والالهام وجميع ما اتى به الرسل والانبياء والملوك الكرام عليهم السلام
وهو الطريق الى اخبار السماء والارض المبدء والمعاد وسائر العلوم والمعارف والاحكام و
مع ذلك فالاول ما معلوم بالمشاهدة بعبادات واضطرار وموجوب كتب سائرته واشهره مستند
وسهل عند الاحتياج معرفة ما وقع في بعض نسخها من التحريف والتغيير يادي نظر ليسير والثاني
مخالفة له في جميع ذلك كما هو ظاهر فكان حصول العلم به منعذرا غالبا او معتبرا ولا توافق فيه
الاواة الا نادرا ولذلك لم يفتاح فيه بالاعتماد على مجرد نقل العدل وان كان بطريق مرسل
بخلاف الاول وقد وقع نظري ذلك في الشهادات والاقرار ايضا فاعين في بعضها من البينين و
التفصيل ما لم يعتبر في اخرى فليس هذا بامر منكرا اصلا واما ما صدر من جملة من الافاضة من
الاعتماد على مراسيل الصدوق في الغيبة وغيره نادرا وما صدر من غيرهم ممن لا يعتمد عليه من
الاعتماد عليها دائما او كثيرا ولا سيما اذا كان الارسال بلفظ قال الصادق عليه السلام مثلا او
نحوه لا روى عنه وشبهه فالاول يسوق على المساحة في الاسناد لا حيث يوجد دليل اخر على
الحكم منه في حجة بدونها كما اشرفنا اليه سابقا ولذا لم يعتمدوا بها غالبا والثاني على العقل و
الجملة الزاكنين في حله مفصلا على ان الارسال بلفظ قال فضلا عن روى ونقل مع عدم
العلم بصدور القول من الما سوبلية شائع منذ اولين الاححاب غيرهم في نقل الاخبار
والاقوال في الاحكام الشرعية وغيرها وبه يضعف حمل الاطلاق الزبور على دعوى القطع
ولا سيما فيما الغالب فيه عدم حصوله كالاجزاء وما اذا كان الارسال بلفظ روى ونقل
وشبهها ولذلك صرح في كتب الخاصة والعامّة بان قبول كلهم وبعضهم لبعض المراسيل او

في الكلام
الذي في
الكتاب

كلها باعتبار حصول العلم والظن بان المرسل لا يرسل الا عن ثقة بناء على اعتبار الوثاقة لا العلم
 بصدق الخبر فتدبر ومن هنا يظهر وجهنا للشرع اليه سابقا في الاجماع المحصل في الوجه الاول من
 تعدد العلم بكثير من الاول التي طريق معرفتها النقل بالاجماع المتقوم عليه وقد بينا وجوها اخرى
 لذلك ايضا اذا عرفت ذلك فلنرجع الى الكلام فيما هو موضع الكلام وهو ان لا يظهر من الناقلة
 دعوى العلم بقول المعصوم بعينه او ما في حكمه وظهر منه دعوى اكتساب احد الوجوه الغير
 الموجبة لذلك وهذا هو الذي ذكرناه في حجة حق نفسه لا غير الدليل عليه ان الناقلة قد اخذت
 ذلك من مقدمين عليهما سبق كتمسوا بوجاهة لا وان الحكم قد تحقق فيه اتفاق العلماء او علماء
 العصر او علماء فيهم مما ضمه لول النسب ونحو ذلك مما علم بما سبق وهذا وجعلنا مستندة
 الى امور حسيمة واخرى حاسية فيصدق ناطقها مع وثاقته باعتبار الاول ويعول على خبره
 المستند اليها كما لا على فظنا الناقلة من حيث له الذي هو حكم عقل ينفى ان يعبر هنا في حقه
 لا غير مما يعبر في حق غيره ايضا اذ لم يعلق بقول المعصوم لانه يتسارع في نقل قول غير المعصوم
 بما لا يتسارع في نقل قول كاسبق والثانية ان كل ما كان كذلك فهو قول المعصوم او دايم او منفي
 الدليل العاطف والمعتبر فظنا او الحكم الظاهري الذي هو مناط التكليف وهذه من المسائل
 الاصولية والمطالب النظرية التي يجب على كل فقيه ان يستخرج منها وسعه ويتبع رايه ونظره
 ولا يجوز ان يلد فيها غيره ولا يتابع كونها معتزلة الاراء ومختلفة الاهواء فلو وافق راي راي
 الناقلة للاجماع كان ذلك من باب توافق الرايين على سبيل الاتفاق لا من باب التقليد المنوع منه
 بل اربعة وخلاف ومن ثم عول فيها كل منهم في الاصول على ما ادعى له نظره ونحو في الفرع استلزام
 بالاجماع المحصل على ذلك كما هو طريقهم في سائر المسائل والمطالب اذ المرجح للفقيه في هذه
 المقدمة ان يقلد غيره ويعول على قوله لم يرجح ذلك ايضا في النتيجة المأخوذة منها والمعدودة
 من جزئياتها ويجري فيها من الحكم بالصواب الخطا ما يجري فيها بلا اتفاق ولا صلابة متبعها في الحكم
 وتوافقها فيه ضرورية ولذلك لو قال الراوي في اثبات فورية شيء ان النبي صلى الله عليه واله
 امر به وامره للفور لا لتحكم اجتهادي فلا يعتمد على حكمه بقورية ذلك الشيء ايضا لوقفة عليه
 الا اذا اخبر ايضا بمصادقة الامر لوضع او قرينة لفظية او حالة مقتضين للفور في فعله
 عليه فيهما ايضا لما ذكره في تلك صرح الشيخ وغيره كاسبق مكررا بان الراوي للتمام اذا حمل
 على بعض ما تناوله والراوي على الجملة اذا صرح الى احد وجهيه واحتمل ان ذلك بطريق الاستدلال

بما ان العلم بالعلم
 العلم بالعلم

بما ان العلم بالعلم
 العلم بالعلم

بما ان العلم بالعلم
 العلم بالعلم

او علم ذلك لم يثبت عليه واذا ادعى انه علم ذلك ضرورة من قصد التوصل الى الله عليه واله فالأولى
عندهم ايضا عدم اعتباره لانه لو عرف قصده لم يراه وازال عن نفسه إيهام الخالفة في ظاهر
العموم وقد صرح المرتضى ايضا بما يقرب من ذلك بناء على القول بحجة خبر الواحد وهو يشهد
بما ظنا كما لا يخفى ونقله شارح منتهى الأصول عن جمهور الفقهاء والمكلمين ايضا وكل الشيعة
الخفي في شرح المعنى المجازي عن الشافعي والى الحسن الكرخي وجهه العامة ايضا ترجيح العمل
بظاهر الحديث وقال وان كان نصا فالشهور وجوب العمل بدلالة لوجهه لظايفه الاطلاع الزكوي
على التاميم ولعل الشافعي عنده لا يكون فاسحا عنده غيره فلا يترك النص لمرحوم ومصرح المصنف
والشيخ وغيرهما بانه يقبل نقل الصحابي للمدح والاعتبار الميمر للتاميم من النسخ بناء على حجة
اخبار الاحاد ولا يقبل قوله ان كذا نسخ بكذا وان كذا قد نسخ لكون الاول نقلا وحكاية للمبشر
فيه والثاني قولاً حكماً بما يمكن الاشتباه فيه قال المرتضى واذا لم يجز عند الكل الرجوع في المذهب
الى قوله حتى ثبت صحتها فكذلك في هذا الباب انتهى وتقدم ايضا عند نقل عبارات الاصل
نظائر من هذا الباب لو قال الفقيه ان هذا الحكم مما اتفق عليه مجتهد والعصر وكل ما هو كذلك
فهو حق على باي الشيخ او على راي العامة فالحكم حق كان باطلا بل انما يكون حقا على احد الرأيين
خاصة فمن لم يحكم بغير ذلك يبنى على راي نفسه لا على تقليد غيره وهو ظاهر ويجري نحوه في
سائر المسائل والمفدات والنتائج فالحكم في الاجماع المنقول ايضا ذلك بل هو اولى بمنزلة الاجماع
المحصل كما لا يخفى على محصل المعنى والنظر وامل وانيهما وهو كما الفضل الاول يتوقف على تهيئ
مقدمة وهي ان الادلة التي يستنبط منها الاحكام وتوصل اليها ايضا لا قرينة ولو بقضاء غير
مختصة عند جميع فرق المسلمين على اختلافهم في عدد هاد وشروطها في امور منها الكتاب وهو
كلام الله وقوله المعروف للمعلوم بالنواتر ولا كلام في حجة لكونه معلوم الصدق وكاشفا عما
عند الله وهو الحق الثابت الموافق لما اقتضته جهات الحسن والنجح الواقعية العقلية ومنها السنة
وهي قول رسول الله صلى الله عليه وسلم السموع النفس الى الامر والنهي وغيرهما مما يختص عندهم باللفظ و
فعله وتقريره ومثله عند الامامية قول الامام وفعله وتقريره اما لكون ذلك لما ثبت على الرسول
او لاستقلاله بالحجة كما مر في اوائل الترتيبات ولو عبر بالمصو وقصد المعصوم في التبليغ او في
غيره ايضا لفتح على جميع المذاهب يلحق بقوله كتابيه وما يضيف معنى قوله اذا نقل بالمعنى ولا كلام
عند جميع الفرق في حجة الاول ولا عند الامامية في حجة الثاني مع عدم صدوره على وجه

هذا الخبر لا يثبت عليه

مقتضى ما في المتن من ان

هذا الخبر لا يثبت عليه

النقية لكون كل منهما معلوم الصدق والقصد وكاشفا عما في الضمير والاعتقاد وهو الحق الثابت
 الموافق لعند الله سبحانه وقد علمت شأنه وبلغني بالسنة شرع من قبلنا بما الراسخ في العلم على
 حجته علينا ومنها الاجماع وما الحق به ولا كلام عند العظم في حجة نفسه ويختلف وجهها
 باختلاف صورة وطرق ومرجعه الى السنة النبوية او الامامية والعقل الخاكر بوجه واحد
 الادلة على الحكم وهو الغالب في العمد والنداول عندنا من وجوهها ومنها دليل العقل باقسامه
 وقد اختلفت المذاهب في اختلافها ولا كلام في ان كل ما يدركه العقل سواء حكم به مطم او مقيدا
 بعدم معارضه دافع لبرهن النقل وسواء ادركه مستقلا او منضما مع التمعن حجة على مدركه
 الفاطم به اذ كان من اهله لكونه كاشفا لعند حين قطعه عن الحق الثابت في نفس الامر وان حمل
 الخطا عند غيره وعند نفسه في وقت اخر وبما ثبت ايضا على وجه القطع والجرم فيظهر كون
 الاول جهلا مركبا لاعلماء وقد يحمل ذلك في الثاني ايضا ولما كان الطريق الى معرفة التكليف
 ابتداء ليس الا العقل بطريق القصد به او النظر به يعرف بحجة السمع وحقيقته ويدرك
 حقيقته فلا معنى لطالبه لدليل على حجته اصلا مع ان الادلة عليها كثيرة جدا ومنها الاستصحاب
 وحجته ثابتة بالعقل او بالشرع او كليهما وهو من الادلة المتخلف فيها ومنها القياس باقسامه
 وما الحق به وقد اختلف مذاهبهم فيه باختلافها ومنها مذهب العقابي الغير المعصوم
 وقد تقدم عن بعض الجهو قول بحجته وجعله من الادلة بالنسبة الى غير العقابي واتفق
 الامامية والجمهور والخالفين على خلافه وفرد على الاجماع جماعة من الفريقين على حجة
 على صحابي اخر مع ان من العلوم اختلاف ^{الخط} العقابية في الادراك والسمع وان مبني
 او كثير منهم في مسائل دينهم على اليقين والقطع وقد منعوا باجماعهم من حجة مذاهبهم على
 امثالهم وشاركهم في الصحابة يقول مطلق واحتجوا على عدم حجتها على غيرهم بامور منها انه
 يحمل في حقهم الخطا والغلط والتسوء ومنها ان حجته تقتضي حوازا للتقليد بل وجوبه مع
 الاجتهاد وهو جائز بالاثقان واحتج القائل بحجتها بحديثا عقابي كالتصوم ونحوه وقد جعلها
 من الادلة واخرج العمل بها من التقليد بهذا الاعتبار لادخالها في الاخبار وهو ان كان سدا
 من وجوه شتى مما لزوم كون فتاوى الجتهين بادلته بالنسبة الى مقلديهم وكونهم بمحمد بن
 بهذا الاعتبار الا انه مع ذلك لا ينافي ما قلنا بل يؤيده كالا يخفى ومنها الالهام بالنسبة الى
 غير المعصوم ولما ذكره الامامية اصلا وعرض بعض العامة الى جهوهم ان ليس بحجة ونقل الخلاف

فيه من بعض الصوفية وقال ان بعضهم جعله حجة على نفس الله خاصة اذا رويها عن الشريعة فما
 انكر حجة جمهورهم كيف يشئها الامامية ثم انه قد اطلق جميع الفرق على ان دليل العقل واليه
 انما تكون حجة على مدركها خاصة ولذلك لا يثبت في الموازن وغيره مع شدة اختلاف الناس في
 الادراك ومبادئه كاختلافهم في الاحساس بآثار الحواس ومعلقاته وانفعوا ايضا على ان الكفاية
 كله كما هو مذهب العظماء ومعظمه متوازن وهو الطريق اليه بالنسبة الى من لم يسمع من النبي ولا
 الامام وعلى ان السنة تعلم بالشعاع والشهادة وبالنوازل وما في حكمه في اعادة العلم واختلفوا
 في القول منها من طريق الاحاد ومعظم الفرق على حجة وهو الحق التي باعتبار الاخبار ورواها
 بالحجج والحديث والتراية وقد يفرق بين هذه الالفاظ بما لا جدوى في ذكره هنا فالتمس
 بها وبالموازن وغيره انما هي باعتبار الطريق الى الدليل لا باعتبار نفسه فحجتها لكونها حاكية
 للدليل وكون الدليل يحكيها بالانفسا فاذا تعلقت بما ليس بدليل لو كن من الادلة الشرعية
 المستنبطة منها الاحكام الدينية وان عول عليها فيما يتعلق بها او غيرها المقاصد اخرى فذلك الحق
 جميع فرقا المسلمين بل مساو لثوانف المسلمين على انه ليس من الادلة الشرعية والحجج الشرعية لفرقة
 الاحكام الالهية ما يخرج في ضمائر ائحاد الثقات والعلماء وعلمهم به عقولهم وينقطع به وان قد
 عليهم الاعتقاد به والعمل بمقتضاه كما وجب نحو ايضا على سائر الناس الا انه ليس حجة على غيرهم بل
 فائدة مقصودة على انفسهم وعلى عقولهم حيث وجب عليهم علمهم ولقد نادى المصفون
 منهم بذلك في كتبهم باعلى اصواتهم واسمعوه من اصفي الهم ونظروا مصنفاتهم وضرورته العقل
 تشهد بذلك لا يمنع على الله سبحانه ان يجعل احكامه ونكاليه البتنية على الحكم بالالفه الباطنة
 والمصالح الخفية والظاهر منوط بعقائد الناس واحوائهم مع علم عصمتهم وشدة اختلافهم
 واضطراب ائمتهم والنباس جاهلهم وفاسقهم وبلد هم بغا لهم وعاد لهم ليلهم كون بطلهم
 اكثر مراتب لا تحصى من مصيبتهم واسخا للاستغراق الوسع في طلبهم شرفا وغرما للوقوف على احوالهم
 ومطالبهم واستقصاء مذاهبهم مع بيان اغراضهم ودواعيهم وخفاء اسرارهم وخوافهم في بطلهم
 دائما الى اخر ازمته تكاليفهم مع اختلافهم ولما ذكرنا اعتبارنا السنة بقسمها الانساب الى
 النبوا والامام لاكل قاطع بشئ الاحكام وفي الاجماع بقسمها ايضا الثقات الجمع اوطافه محضون
 منهم ودما الحق شاذبه الشهرة ونحوها في الحجة على وجه الظنية ورواها حكم ناد منها حجة
 قول كل واحد من ذكر ورايه اذا كان عن قطع بقول مظهر مخالف لاداء جميع ارباب العقول واللب

يا علي بن ابي طالب
 يا علي بن ابي طالب
 يا علي بن ابي طالب

يا علي بن ابي طالب
 يا علي بن ابي طالب
 يا علي بن ابي طالب

كل الفرق وكل مقولة يحكمون بنسأده عن علم وجزم وقطع بل عن ضرورة من العقل والسمع حيث
لا يحصى عن بؤله بخلاف غيره ولا يفرقون بين ما اذا كان القطع مستندا الى امور عقلية معتد
او الى غيرها ايضا كما هو الغالب اصول العقائد وفروعها ومن العلوم ان كل من قطع بحكم من الاحكام
لا يقطع به الا وهو يعتقد ان هو الحق الثابت المطابق لما في الواقع ونفس الامر فله ان يستدل
بسبيل الحكاية والرواية الى من شاء من يعلم حقائق نحو من الاشياء فليسوع خلد ان يقول ان قطع بار
هذا حكم الله تعالى وان مبين في الكتاب فيه بديان كل شيء وان لم يعرف طريق استخراج منه اختصاصا
بأهله او انه حكم النبي او الامام او ايها اوانه ثابت في الجامعة الحاوية للاحكام بأسرها فان
كلها امور متلازمة لا يفتك بعضها عن بعض والقطع بشئ منها يستلزم القطع بباقيها سواء صح
بذلك ام لا وحجة احدها على الغير يستلزم حجة ما يلزم منها ايضا وكذلك منعها يستلزم منعها
ومقابل بالحجة بنفي كل ما يتلو به مما لا يصبغ في العلم واذا قيل بالنوع فكذلك كما هو الشأن في حق
نفس مدعى القطع وناظله في ذلك وانا خلف جهتها بحجة باعتبار القطعية والظنية وذلك
لاشتراك العلة بين الجميع اثباتا ونفيا وعدم ودون نص يخص بالاثبات بعضا والنفي اخر
ولما استبان بما بيناه ان الشارع اسقط اراء اهل الناس وعقائدهم عن الحجة من غير حاجة الى
البحث والنظر فيها كما في سائر الادلة الظنية كان جميع ما ذكر في ذلك شرعا سواء فلا اعتدائها
اصلا سواء علم خلافها او وجد لها سندا او من غيرها معارض مساو او اقوى ام لا ومن هنا لا يتم
ايراز المعتدل بالحكم والنقوى بالخبر لا ينقسم الى التوازي وغيره مع ان كل خبر ينسب الى واحد منها
ولا يوجب العمل اذا بلغ او بابه عند التوازي اذا لم يبلغ حد الاجماع مع ما فيه ايضا من الاختلاف
والتراع ولا يستلزم اختلاف الضاوي اليه اهل كل منها عند التوازي اختلاف الاخبار والتوازي
وشاقضا من فاسد حكم الله المستنبط الذي خالده ما سبق بكلامه المسموع الذي علم ضرورة بالو
والتوازي وفاسد اي النبي والامام المستنبط بالحدس النظر الكثير الخطا الخلف باختلاف المذاهب
المشارك لغيره في احتمال كذب لنا في عند نقله والاخبار بما في ضميره والمختص بعلم امكان كذب
اصلا وغالبا وجريان الحكم بالصواب المحطاف في نفس النعم وشبهها بقوله ونحوه مما سمع
منه او شاهده وعلم بالضرورة وليسهل معرفة كذب لراوى له عند روايته وقال في فرق بين
هذه في الحجة على الناظر والفاطم وغيرهما فقد خالف جميع المسلمين بل ليس فالبة وكان
النظر في احكامه بعدا علامه اقم واولى من النظر في كلامه مع ان الفرق بينها اهل من ان يخرج الى

بيان وادفع من ان يخفى على ذي مسكن من اولي الاديان والعلم بمقتضى قطع المعين اولي مما هو
على الكلام بضره العقل والوجدان وكل ما اقتضى وجوده عدمه فطلانه غنى عن البرهان فانك
قد ذهبت بما ذكرت بشر من العلم عليه مبنى الاحكام وهو معرفة اللغات وقواعد العربية وعلم
الرجال فانه لا طريق اليها غالباً الا الرجوع الى اربابها الذين صنعوا فيها كتباً كثيرة ولم يجر علم
فيها غالباً بالاستناد الى النقل المتصل الى الشامعين والشاهدين في الاصل وذكر ذلك على وجه
يوجب الاعتماد عليه مع ان كثيراً مما ذكره فيها مبنى على الحدس والنظر لا الشاع والنقل فلو لم يغير
قطعهم بها ولم يعينهم فيها لزم اعتقاد الجهل بها وبكثير من الاحكام المبينة عليها وفي ذلك
اضمحلال لسطر من الدين واجاب معرفة بطرق اخرى توجب العلم والظن المعنده وفي ذلك العسر
والجحج بل التكليف بما لا يطاق في الغالب لزم حجة بالقطع فيها وفيما نحن فيه ونظائر ايضا كما
هو الذي عرفت انما اخطان المحرفة وضلت الحلقة اين هذه الاشياء مما ذكرنا وابن الطريق الى
معرفة من الطريق الى معرفته على وجه يعين ويركن اليه لو كان الاعتماد على قطع هؤلاء وفيما دليل
على حجة القطع فيما ذكرنا اذ الوجه الاعتماد على قطعهم فيه ايضا على اختلاف مذاهبهم واحوالهم
او مع الوثوق بهم في ذلك وهو باطل بالضرورة من الدين وان اشبه عليك هذا مع فارجع
البصائر كتاباً حباناً وغيرهم في الاصول هل ترى لاحد منهم نصراً او ولو مجاباً بحجة وعده من
الادلة وان كل ما منهم كلها متطابقة متفقة على منع ذلك ثم ارجع البصر كثرين الى كتبهم في الفرع
هل تجد لاحد منهم فرأين فتوى فيه على سبيل القطع وغيره او بين فتاوى جماعة من العلماء
المدعين للعلم واليقين وغيرهم في الحجة وعدها وهل ترى احداً استناداً حباناً في الحكم في
معنى اية او رواية الى دعوى ثقة قطعه بذلك كما يستند دائماً الى مثله في حال رجل او معنى
لفظ او بيان فاعده نخوة او ضيقة او بيانية كلاً لا اثن من ذلك في كتبهم اصلاً وانما يوجد ادرا
استناداً منهم الى ما يتفق في كلام بعضهم في ذكر صواب المسئلة من ادعاء القطع في بعضها
وذكر الخلاف في اخرى فيفهم من قرينة المعاملة ان منشا القطع في الاولى عدم الخلاف فيها و
انفاقهم عليها فجعل هذا دليلاً او امانة على دعوى الاجماع عليها وابن هذا من الاستناد الى
القطع من حيث هو كما هو الغرض مع انه لم يوجد الا في كلام من شذذ وندر وليس مثله مما يقول
عليه ويعبر به وما يوجد ايضا استناد بعضهم الى الخبر الموقوف والمقطوع بحسن الظن بالراوي
ولذلك في كتب الاخبار والموضوعات جمع ما روي عن النبي الائمة عليهم السلام فيقول من ذلك انما

معهم واخذ منهم مشافهة وبواسطة فبعضهم عليه كما يستدل على سائر الاخبار والغير المعلومة القصة
 باعتبار الاعضاء والاعتماد بما بين في محله من الاموال الجارية للضعيف والضعف والمعرف بينهم
 عدم الاعتماد على ذلك حتى ان الشيخ كثير ما يورد خبره موثوقا على يونس شانه معلوم ويرده بانه
 لعلة لم يسمعه بل اخذ به برأيه وبضرب من الاعتبار وروى ما يورد خبره في نفسه لمن طريق الثقات الى من
 يحل كون غير الامام فيه. لذلك فكيف الحال في غيره ذلك ومع هذا فحجة الموقف والقطع على ما
 ذكر لا تقتضي حجة القطع من حيث هو بقول مطا كما هو ظاهر وقد انضح بما يتبين فساد دعوى
 الملازمة المذكورة التي عليها مبنى الازاد والسؤال ولنا في الجواب عنه وجهان اخران بهما يرتفع
 الاشكال الاول ان الاعتماد على كلام علماء الرجال وارباب اللغة والعربية ليس لقطعهم بما
 ذكره كما يظهر من كلام من جعل التركيبة من باب الشهادة والرواية ومن حصر طريق معرفة الثقات
 في التواتر والاحاد وضم معها الامارات والعلامات المقررة المعلومة الثانية التي مرجعها
 اليهما ايضا اما الاول فلانك اذا جاوزت المعاصرين لهم والمقارنين لادمانهم واجله من معصيتهم
 وشاهدتهم والمشاهير الذين اغتشتبهم عدلهم اوقفهم عن البحث عن احوالهم وادون معرفتهم
 احوال غيرهم واثبت كلامهم فيها بنديا على مجرد الحكم الذي مبنى عليه العلل فوالان في نفس
 الاحكام ومنشاء الاستنباط والاجتهاد السند الى النقل وغيره من التواضع والامارات لا
 القطع واليقين الحاصل من الاخبار المتواترة ونحوها مما يوجب العلم وفادج من طريقة المتأخرين
 على ملاحظة كتب المتقدمين عليهم وقواهم غير فاما من الاخبار والآثار والبناء على ما يقتضيه
 نظرهم ويتخرج عندهم وعدة اعتمادهم على ما في كتب الرجال خاصة مع فلسها وعدم اقتضاء ما
 العلم لو اتفقت فكيف والغالب تقدر بعضها بما لا يوجد في غيره واخلافتها واذا وخط نفس
 اسباب الجرح والتعديل والمدح فلا يحصى فيها اختلف فيه منها عن البناء على كون الحكم بها بطريق
 الاجتهاد حتى في المعاصرين وهذه المطالب عند من البديهيان التي لا ينبغي خضاقتها على من يتبع
 كتبهم وراجعها وامعن نظريتها ويثبتك عليها ما ذكره الشيخ في اول الفهرست حيث قال فاذا اردت
 كل واحد من المصنفين واصحاب الاصول فلا بد من ان اسير الى ما هم فيه من التعديل والتجريح
 وهل يقول على روايته او لا وبين عن اعتقاده وهل هو موافق للحق وبالف لا كثيرا من مصنفي
 اصحابنا واصحاب الاصول يخلطون المذهب الفاسد وان كانت كتبهم معتمدة امين وهذا ان كان
 اوله تقتضي الاشارة الى كل ما قبل فيه وبعضه كيف اتفق لكن الظاهر انها ما يذكر منه ما يندفع عليه

الراجح

منها ما لا يثبت

الراجح

ويخرج في نظره الاما يصرح برده او يتوقف فيه وعلى الوجهين فيدينه وبين دعوى القطع بون
 اسد ثم انه قد ذكر التعديل والتجريح وسائر احوال الرجال والقباهم ونكاههم واسما كلهم واحوالها
 على الجمع واحد فيكنى بالنقل مرة ويحكم اخرى ولا يذكر التعديل بل بعبارة مغايرة له بارادى سائر ما
 ذكره مما يمنع عادة مع ما فيها من الاختلاف والخفاء دعوى القطع يجمعها ويشهد ما يستشهد به من
 الاثار والاخبار بخلافه ومن ما لم يكتبه الاخرى الرجال وتقدم بضافه على ثوابه كثيرة على ذلك و
 مثلها ما كانا بالتجاشع وما كتب على اول جزئه وسائر كتب الرجال ولا سيما الخلاصة للعلامة فانه
 رتبها على قسمين الاول فمن اعتمد على رايه آية تخرج عند قول قوله والثاني فمن رددوا بينه او
 توقف فيه وهذا اقوى شاهد على ما قلنا ثم ان جرت عادته على ذكر التراجم وضبطها من دون
 نقل او تردد مع تعدد العلم بها او قصره غالبا وعلى ذكر احوال الرجال على نحو ما في جملة من كتب
 التجاشع والشيخ وغيرها او واحد منها او في الاخبار التي رواها الكشي بطريق صحيح او غيره من دون
 تصريح بالاختلاف لا يراى بالتمام البصير الواقف على طريقته ومذهبه في ان اعتمادها على
 على ما ذكره بما لا يوجب العلم غالبا وقد ما يتفق له الخطا لغو عليه على ذلك الكتب مع عدم انحاء النظر
 فيها وربما يقتصر على ما نقله السيد جمال الدين طابوا من انجبه منها من دون مراجعة لها ولذا
 قال صاحب السقي ان الذي يحققه من حاله لا يكتفي بالتبع للسيد بحيث يقوى في الظن انه لم يكن
 يتجاوز كتابه في المراجعة لكلام السلف غالبا السقي فكثيرا ما يذكر ما وقع في شأن بعض الرجال من
 الاختلاف بين علماء الرجال وغيرهم او بين الاخبار ويرجع ما بنفسه نظره مقبلا لا قرب او
 الاربع ونحوها وهذه كلها موافقة لطريقته في الفقه السقي على الظن غالبا وتختلف عبارته
 باختلاف ملابته واختلاف المقاصد كما رآه التنبية على الخلاف والاشكال وعد ما وجميع ذلك
 ظاهر للسند برون العجيب صاحب السقي جعل التريكة من باب الشهادة واعتبر فيها التعدد والكثي
 مع ذلك بتريكة العلامة مع واحد اخر هو الاصل في تربيته وقد تبعه اعتمادا عليه لوثاقه لا
 محضول العلم لم من مجرد قوله ليكون شاهداً اخر ولقد احاط السيد العاصم بده الله تعالى حيث قال
 ان ما في كتب علماء الرجال من الحجج والتعديل لو يكر عن مشاهدة بل عن رواية عن اخر مثله لو عن
 اجتهاد وليس ذلك شهادة لانا لشاهدنا بحال ان عن علم لا يابو جلد في كتاب عن احد الامر يا سقي
 وصرح الاستاذ الاعظم طاب ثراه بان بناء مدناهم فضلا عن غيرهم على الاكتفاء بالظن في ذلك
 على الاعتماد على توثيق الغير وتلقينه بالقبول وبناء الترياق عليه كالحجج وان غالبهم يشعرون

مراد من هذا
 انما هو
 ما ذكره
 في كتابه

انما هو من الغداء وقلقين بما يقناه ما في كلامهم من جعل التزكية من باب الشهادة والزواجر المقتضين
 لا اعتبار علم الخبر وقطعه ونقله بطريق الرواية ولو بوساطة من عاينها خبره ولم يجد هذه السلسلة
 محزنة منقحة في كتبهم على ما ينبغي كما منها لهم وكرواينا من امثالها واشكالها فكشفنا بعون الله وما يبد
 عن اعضائها واشكالها ورفعنا اسرارها واسباغها والتحقيق هنا انه ان ارد بيان
 ما يجنبه العلم عليه ويقضيه النظر كما في سائر المسائل فالحق الاكفاء بما يوجب الوثوق بعلته
 الراوي حيث لعينها ويكونه نفعه باحد عاينه التلذذ او ممدوحا بما يعتد به كما هو الاثر في قوله
 استند الوثوق الى القطع الحاصل من العاشرة والاختبار والاشهاد والاختلاف الموثور
 ونحوها الى الظن الحاصل من اختبار عدلين عن علم وبقين بحيث يتي في باب تزكية الشهود وغيرها
 بالشهادة في مقابل الرواية لا غنى العدا وغيره ايضا في هذه دونها ومن اخبار واحد عن علم
 ايضا بحيث روايه او من خبر صحيح مروي عن الاثمة عليه السلام ومن سائر الاخبار والاثار والاموال
 التي يورث الظن بما ذكره او من حكم جماعة او واحد من اهل الرجال السند الى احد هذه الاشياء فليس
 قبولنا التزكية المزمك لكونه شاهدا او اويا حتى يصير فيه ما يصير فيها من الشروط المقررة بل
 لمحمول الظن من قوله فكيف يحصل منه او من غيره مما سبق من وجهه ما ياتي في الاشارة الى الجاحل
 والتفصيل في كونه الى محله وان ارد بيان ما عليه مبنى اهل الرجال في التزكية والرجح هل كان
 على القطع والبقين والظن الاجتهادي والاعتماد على شهادة العدلين او رواية الاحاد فليظن
 المقررة او مجرد نقل كلام من سبق وقوله العلوم والسند والمرسل فالظاهر بطلان الاختلاف
 الامع النص صحيح به واما بالنسبة الى ما عداه فالحق اختلاف احوالهم في ذلك باختلاف احوال
 الرواة باختلاف زانهم ومذاهبيهم واذا اريد الاستناد الى كلامهم فينبغي تنزيهه حيث يظهر
 حقيقته على الحق الما لم يعدم العلم باكثر من ذلك وشهادة الاما وان عليه في كثير من المواضع
 ولان لامر القديس والرجح مع بعد العصر وكثرة الاختلاف فيها فوكروا به معنى وسببا
 صعب جدا وكثيرا ما يخفى حال الانسان على اهله واصحابه ومعاصره فضلا عن غيرهم وربما
 يخفى من حال الى غير وقد وقع الاختلاف العظيم في كثير من اصحاب الاثمة وكثير القديس والظن من
 بعضهم في بعض من غيرهم كما اشرفنا اليه سابقا في الاجماع المحصل في الوجه الاول فيبعد
 يمنع عادة اطلاع احد من اهل الرجال في كثير من الرواة على اكثر مما ذكر كما لا يخفى على المندبر
 احسن واصحاب الشيخ البهائي في مشرف التمسين حيث قال في جملة ما رواه على من اعتزل المزمك

باب تزكية الشهود
 في خبر صحيح مروي عن
 الاثمة عليه السلام

باب تزكية الشهود
 في خبر صحيح مروي عن
 الاثمة عليه السلام

ما لفظوا وتغييرا بن علماء الرجال الذين وصلنا اليكم في هذا الزمان كلهم فاطلوا
 تعديل اكثر الزمان عن غيرهم وتوافق الاثنين منهم على التعديل لا ينفعه في الحكم بضمير الحديث لا
 اذا ثبت ان مدعي كل من ينك الاثنين عدم الاكتفاء في تركية الراوي بالعدل الواحد وثبوت
 خوط القناصل الذي يظهر خلافه ثم اسند الى تضييع العلامة بالاكفاء بالواحد وتلويح الكشي
 والجاشي والتخ وغيرهم اليه وقال ايضا مع ان شهادة الشاهد لا يتحقق بما يوجد في كتابه من
 ولا يتحقق ايضا بحكم اثنين ولا بشهادتهما الناشئة من شهادة اثنين اجمع اتحاد الاثنين في الال
 وشهادتهما بالتعديل والمرجع على الوجه العبر في الشهادة بهما وعدم كون الشهادة من باب شفا
 فرع الفرع كما لا يخفى ولقد اخطاوا عر بحدث الاستراي حيث ادعى عليه بان دعوى اعتماد
 على النقل من الواحد اقراء بلا امراء بل اعتمادهم على القطع وان القرائن المفيدة لذلك وان عند
 فكيف الحال عندهم وقال ايضا ان شفاها بما في كتب الرجال من جهة انه من جملة القرائن المفيدة للقطع
 بحال الشراي لا من جهة انه من باب تركية العدل الواحد والعدلين انتهى وفساده اوضح من ان يخرج
 الى بيان واجلي واما ارباب اللغة فالتا اذا اخطت ما عدا الشاهين من الالفاظ والمعانى وجدت
 كلامهم فيه مبنيا على استغناء الحاروات وتبعية الامارات وكثيرا ما يعضون الاستعمال الواضع
 لبعض العرب في بعض المعاني والاختار النبوية العامة التي لا تعقد بها اصلا في الاحكام الشريعة
 وانما تعقد بها في اللغة لظن انها ان لم تصل من النبوة فقد وضعها بعض اهل اللسان من العرب
 وقد كثر الاختلاف بينهم والطعن عليهم وعلى ائمتهم وروايتهم بما هو مذكور ومفصلا في
 محله ومن العلوم فسو كثير منهاهم وفساد فهمهم ونقص كل منهم بما لم يذكره غيرهم بطريق
 مناخرهم على النظر الى كلمات متفاديههم وكتبهم والبناء على ما يترجح في انظارهم وليس لهم غالب
 سبيل الى تحصيل العلم واليقين ولا طرف من مفصلة الى واضع اللغة وان قلنا ان الوضع الاصطلاح
 التوقيف وقد حكى ابن الاثير ان امير المؤمنين عليه السلام قال للنبى قد سمعته وهو يخاطب
 وقد نبى فهدى رسول الله نحن بنو ابي احد وذاك تكلم وقد العرب بما لانهم اكره فقال ادبى به
 فاحسن نادى بى ربي في نبى بعد قال ابن الاثير فكان صلى الله عليه واله يخاطب العرب على اختلاف
 شعوبهم وقبائلهم وبنان بطونهم واخاذهم وفضائلهم كل انهم بما يفهمون ويخادهم بما
 يفهمون ولذلك قال صدق الله قوله امرئنا مخاطبا لنا على فدى وعقولهم فكان الله عز
 وجل هذا عليه ما لم يكن يعلمه غيره من نجا به وجميعه من الغار يتقرب ولم يوجد في ما

روى في كتابه
 في تاريخه

في تاريخه
 في تاريخه

في تاريخه
 في تاريخه

الحديث والرواية والاثبات هي حيازة عن القول الحاك للسنن النبوية والامامية واما غير ذلك
 على سبيل منع الخلو وكلها ماسد اما الاول فلا مرية الاول ما علمت في معاني هذه الالفاظ
 فانه يكشف عن خروج هذه النتيجة والاختبار بها منها وعدم دخولها تحت الادلة الواردة فيها كون
 هذا لم يجعلوها من جملة طرق نقل الحديث عن المعصوم كما اشرفا اليه سابقا وصرح امام الحرمين
 في البرهان في بيانها بانه اذا قال القضاة في السنن كذا فقد ترد فيه العلماء فذهب اصوبون
 الى ان قوله هذا محمول على النقل عن رسول الله ثم كانه قال قال رسول الله ثم كذا فان السنن
 اذا اطلقت شعر مجديا الرسول والى المحققون هذا الاق السنن هي الطريقة وهي ما اخذوه من السنن
 الاسنان ولا يمنع ان يحملها قاله على الفتوى وكل صنف ينسب فيواه الى شريعة رسول الله ثم
 ثم تستند الفتوى فليكون نقله ويكون استنباطا واجهاذا والحكم بالرواية مع التردد دايين
 ما ذكره الاصل له قال وكذلك اذا قال المرء بانكنا فهو بمثابة قوله من السنن كذا وقد تعرض هو وغيره
 للكلام في سائر الطرق وذكر واجه الخلاف في جملة منها فالجواز اما استند الى استظهار الحمل على
 السماع واستناد النقل اليه والمانع استند الى احتمال عدمه امكان اعتقاد الراوي ما لا يعتقد
 غيره ولم يقل احد من العامة فضلا عن الخاصة بالاعتماد على قطع الراوي كما هو الظاهر من كلامه
 لكونه من جنس الخبر الذي يحيل العمل به وقد انفقوا على عدم حجية الوقوف على القضايا ومن دونه
 اخلفوا في المرسل واستند القائل بحجيته الى استظهار نقل المرسل الثقة بمن يوثق به لا الى الالطع
 الظاهر من كلامه فيما اذا قال قال النبي ونحوه وقد تعرضوا للحكم النقل بالمعنى وجوز الجواز نقله
 السمعوع في ضمن غيره ونسبته الى السمعوع منه ولم يجوز نقله الى البال الذي لم يرد في
 قال باللفظ اصلا ونسبته الى المعصوم على ان يكون من جنس الخبر والرواية وقد ذكر الطوق
 الى معرفة فتوى الفتوى وحصر هذه السماع ونقل المنوار والاحاد الثقات عن سماع والكاتبه
 مع امن التروير عند بعضهم وصرح التردك في قواعد في الفرق بين الرواية والحكم والفتوى بما
 لفظه ان كان خال جبر على محسوس فهو الرواية وان لم يكن فان كان فيه الزام فهو الحكم والانهو الفتوى
 قال وقد علم من هذا من ان كل واحد منها وذكر جماعة من الخاصة والعامة وادلة حجة خبر الواحد
 القائل على الفتوى وقالوا ان الرواية لا تحتاج الا الى سماع الحديث فكانت اولى من الفتوى القبول
 وذكر العلامة من موانع الرواية ان يعلم انه لو لم يسمع مرهبا وظنه او شك فيه وذكر البخاري
 في الفتوى ان الخبر نوعان موجبه وجوزة والموجبة اربعة كتاب الله والسمعوع من رسول الله ثم

الكتاب في الرواية
 والرواية
 والرواية
 والرواية

الكتاب في الرواية

الكتاب في الرواية

والنواظر منه والاجماع قال واصلمها التباء وذكر شارح في الفرق بين الرواية والشهادة ان صحة
 الرواية مقفزة على التباء دون القبول فلا عبرة من شرط قبول الرواية الضبط وفسره بما يقتضيه
 اشتراط السماع فيها ايضا وصرح علماء الاصول والدراية في معنى السند والخبر واسباهاهما
 في معنى الصحيح وسائر انواع الحديث وفي احكام النواظر وغيره مما يشهد بذلك ايضا من اراد ذلك
 وقف عليه في كتبهم ولا ينبغي الاطالة بذكر عباراتهم فيه مع ظهوره وليشهد كلام اهل اللغة
 ايضا في الصحاح الاثر مصدق قولك اثرنا الحديث اثره اذا ذكرته عن غيرك ومنه قبل حديث ما
 يورثه خلف عن سلف وفيه ايضا الحديث الخبر وجمع على احاديث وفي الفاوسر الحديث الخبر
 الخبر البناء والاثر فعل الحديث وروايته وفي الجمل اثرنا الحديث اذا ذكرته عن غيرك وفي التمهيد في
 حديث علي عليه السلام في دعائه على الخوارج ولا يبق منكم اثر اي خبر يروى الحديث وما رواه العرب
 مكائما ومفاخرها التي يورث عنها اي يروى وتذكر في الاساس وجدت ذلك في الاثر في
 في السنة وفلان من جملة الانار وحديث ما يورثه اي يرويه قرن من قرن وفي المصباح النبأ اثرنا
 الحديث اي نقله والاثر اسم منه وحديث ما يورثه اي ينقل وروى الحديث اذا حملته ونقلته و
 الحديث ما يحدث به وينقل وفي الجمع روى الحديث رواية حملته وروى الحديث ترويه حملته
 على رواية وفيه ايضا الرواية في الاصطلاح العلمي الخبر انتهى بطريق النقل من ناقل الى ناقل حتى ينتهي
 الى المنقول عنه من النبي والامام على مراتبه من النواظر والمستفيض وخبر الواحد على مراتبه ايضا
 فيه ايضا الحديث ان اوصياء محمد صلى الله عليه واله محدثون اي محدثهم الملائكة وفيه خبر
 من غير بيان والحديث الخبر فيه ايضا البناء واحدا لبناء وهي الاخبار والنبي هو الانسان الخبر
 الخبر عن الله بغير واسطة بشر وفيه ايضا اثرنا الحديث نقله وحديث ما يورثه خلف عن سلف
 ويقرب مما ذكره عباران غيرهم على اختلاف في الفاظها كما هو مرفيعهم وفلانا ناظر هو المطلب عن
 استقصا النظر في النقل اذ من العلوم انه لا يطلق الراوي الرواية والحديث والخبر الاخبار اي على من
 يبدى معتقدا سواء كانت متعلقة بنفسه او بغيره اذ لو يكن عن سماع منه ولو بالواسطة ولو
 مشاهدة ولا يصح لاحد ان يقول اخبرني الله او الرسول او الامام او ابائي او جدتي او واني او
 اخبرنا ابنا او احدا او روى بلا واسطة عن احدهم مجرد علمه وقطعه بالحديث والنظر بما هو
 الثابت عندهم ولا يمتحن بها علمه بما عند الله تعالى وما يؤكده ذلك ما تقدم في الفصل الاول
 عز الكريم في الثبانيات من ان الطريق الى معرفة خطاب النبي والامام وقولها مخصوصة بالسماع و

هذا اثرنا الخبر

الشافعية والنقل الثوار وان العلم بقول الامام ومذهبه في ضمن الاجماع مع عدم تميزه لا يعدو
 الامر ايضا وانما الفارق التميز وعدمه وتقدم ما يقرب منه عن الشيخ والمحقق ايضا فان تلك قد
 صرحوا بامتناع الشهادتين والرواية في كونها اخبارا عن جزم واضرارهما من جهة اخرى مع انه يجوز
 الشهادة عن علم بلا سماع ولا مشاهدة فتكون الرواية كذلك وبذلك تعلقهما بالعدل والخوفان
 الامور الباطنية الغير المحسوسة فلنا انما اشتركا في كونهما اخبارا بالمعنى العاقل للانشاء وهو
 اصطلاح مستحدث لبعض رباب العلوم المدونة الحديثة كما ان الانشاء فيما يغال به كذلك ذرية
 وابن فذا من المعنى الاصطلاح في الادلة ورضه هو لاه بيان معناها والفرق بينهما فيما اذا تعلقتا
 بموضوعات الاحكام بتسميها وهي التي ترتب عليها الاحكام واستفاد منها اما نفس الاحكام
 فالعلم بها ومعرفتها طريقا الاجتهاد والتقليد وليتي حكم المجتهدين قولاً بالفتوى لا بالشهادة والرواية
 وليتي استنباط الفوائد وسؤال الدليل بالانكفاء لا بالاستشهاد والاستخبار ومن العلوم ان القطع
 بالحكم وبراي المعصوم من باب احدي الحكم فلا يكتفي بالظاهر شهادة وكذا رواية ومع ذلك فقلنا
 ايضا بان ضابط الشهادة العلم ومستند الشهادة والسماع او كلاهما بحسب اختلاف الشهود
 فاهيك في ذلك ما ذكره بعض مشايخنا المعاصرين المولعين بالاعتماد على الاجماع النقول من جهة التكلف
 حيث قال زيد مجله في شرحه على النافع ان ظاهر كلامنا لا محاب الاطيان على الحكم المذكور اى عدم
 الاكتفاء بمجرد العلم الغير المستند الى الشهادة فيما لا يدرك الا بها ومثلها السماع فيما لا يدرك الا به
 واستدل عليه بعد الاجماع انهم باقتضاء الشهادة الضميمة لغيرها وهو بالنسبة الى العالم
 المستند علم الى الحسن من نحو البصر وغيره مفعول بالتوى ونحوه مما يشتر باعبار الرواية ونحوها مما
 يستند الى الحسن الظاهر وبان القطع المستند الى الحسن الباطني بما يختلف شدة وضعفا ولذا
 يختلف كثيرا لعل الشاهد المستند علم اليه يظهر عليه خلاف فاشهد به فكيف يثبت بشهادته قال
 وهذا الخيال وان اقتضى عدم الاكتفاء بالعلم المستند الى السماع والاستفاضة في التسبب نحوه الا
 ان الاجماع كاف في الاكتفاء به فيه مضافا الى قضاء الضرورة وسيسر الحاجة اليه الذين اسندوا
 بهما للاكتفاء به فيه قال وهذا اوضح شاهد على ان الاصل في الشهادة عندهم القطع المستند
 الى الحسن الظاهر اى اعتبارا منهم فيها للمعنى للفتوى منها امكتم انتهى وعلى هذا لا يكتفى ايضا في
 الرواية بمجرد دعوى القطع برأى المعصوم دون سماع ومشاهدة ولا يتحقق الاخبار والمعند به فيها
 بدونها ولا يستامع ان احبال الخطا فيها اقوى منه في الشهادة من وجوه شتى فواكتفى بمجرد دعوى

لا يكتفى بالشهادة والرواية
 بل بالعلم والسمع

لا يكتفى بالشهادة والرواية
 بل بالعلم والسمع

العلم فيها لم يلزم الاكتفاء به في الرواية لما ذكره لان معنى الشهادة البحوث عنها وما اخذها هو العلم مع يبين واعلان واذعان بمعنى قول الشاهد شاهد بكذا العلم به واعلنه وايدنيه من به بلا غفلة ولا لاجل ولا احضره ولا احضره ولا اروي به وانقله ولذا يتعلق بالتوحيد وغيره مما لا تستعمل فيه الرواية ونحوها مما يضمن معنى النقل والحكاية وانما الكفى بالشهادة في العدا لنوعها لما ذكره لكون اماراتها وعلاماتها التي هي المطلوبة محسوسة ولفضاء الضرورة ومسئول الحاجة الى قبولها ولا تنها بالنسبة الى الشاهد والشهود عنه ممن يعبد على شهادته على الحج واحد بالنسبة الى نفسها واثارها والفرق قيام الشاهد مقام من يعبد عليه فيما يمكن الوقوف عليه فيها فهو انما يجبر ويشهد بما ظهر له وخفي على غيره مما يدركه بالحواس الظاهرة وان كانت لا تستعمل فيها ولا في غيرها بلا تصرف واعانة الحواس الباطنة واذا سميت الشهادة بالعدا لروايتها فالغرض من ذلك بيان الاكتفاء فيها بالواحد وعدم الاحتمال في ادائها وقولها الى المحض عند الحاكم لا انهارداً بمعناها المعروفة الا اذا تعددت الوسائط فيسمى المتأخر في الطبقة الثانية راوياً للنقله كلام الاول وقولها المسموع منها فالاكفاء في العدا للنقل الغير نظر الى ما ذكره لا يقتضي الاكتفاء في راي المعصوم بدعوى الغير مع مخالفته لها في جميع ما بيننا ودخول طرق اخر منها ولا يعرفه لغيره تحصيلاً ونقلاً من لدن ادم اول الانبياء الى سيدهم وخاتمهم منه والوخاتم الاوصياء صلوات الله عليهم فلا داعي الى العدى عنها الى ما يكثر الخطا فيه والاختلاف كما لا يخفى على اولي النهى والاضاف تارة بعد اللبى والنهى بالاعتماد على دعوى الواحد القطع راي المعصوم والقول بحجة قوله المستند الى الحد من النظر لا يستقيم بحجج ادعاء كون ذلك نقلاً للنسبة بعد فرض تسليم ما لو ثبت ثبوت اول ادلة حجة اخبار الاحاد مثله وهو ظاهر المتبع لان من جعلها وهي عمدتها من الايات النبوية وليس بها خطاب للنبي واصحابه او غيرهم ايضاً بانه اذا خبر كذا فاسق عن معتقده الذي يدعى القطع به فثبتوا ولا تصدقوه ولا سيما اذا قلنا بدالها على قبول دعواه مع شهادة اماره ظنية عليها واذا لم يثبناول منطوقها ذلك فكذلك مفهومها ولو سلم ثبوتها لغيرها فغايها مقصودها العادل في كون معتقدها ما اخبر به وعدم مخالفتها في ضميره لقوله لا يحكم بموافقته لما في الواقع ونفس الامر انه لا يتم انما يقتضي دفع محذور احتمال الكذب وقوم مقام التواتر الترافع لاصله في الحسوس خاصة كما هو لا يقتضي دفع محذور احتمال الخطأ الشائع في غيرها ولا يندفع بالتواتر ولذلك لو سير غيرها تمامها واول بدفعه واكمل كالعلم والفصل على انها لو دللت على بعضها لذلك ايضا للزم

في العلم بها
في العلم بها
في العلم بها

في العلم بها
في العلم بها
في العلم بها

دلالتها على وجوب قبول دعوى كل مادل في كل ما يدعي القطع به من حكم عقل او شرع او معنى
 اية او رواية او رأى نبلى واما مستكشف له بالاجماع او غيره او كون حكم مقتضى اية او ايات
 او رواية او ايات او جهة حسن او قبح او غيره لك فلا يبقى اذا اقتلبد ممنوع منه مع دعوى
 القطع الصادقة من العادل الانامى وغيره ايضا بل الناس ايضا مع اخبار كل امر مشهور
 ونحوها ولا فرق في ذلك في الناقول والمنقول الذي يجعله العمل بقوله بين العالم والجاهل ولا بين
 انواع المطالب السائل الا اصول المعاييد التي يجب فيها تحصيل العلم واليقين فتكون مستثناة
 ومحصنة بالدليل مع تناول الالفة والارباب من النظم ما ذكره فليس اهلا للخطاب ولا
 يستحق الجواب منها اية التفرد دلالتها مبينة على كون المراد منها البحث على النظر الى بلد النقص
 او البقاء فيه لسماع الاحاديث وحملها ونقلها لن لا يجمعها ليعمل بها واين هذا من جلوس الاشخاص
 في رواية من جهة الشرق مثلا والقطع بما عند الامام الشاكن في الجهة العاكبة لها واخبار سائر
 الناس من يقطعه ليعلموا به ومنها اية الكتمان وهي تقتضي حرمه كتمان ما انزل الله ثم من البيانات
 ولهذا بعد ما بينه للناس في الكتاب وجوب اظهاره للناس ليعلموا به واين هذا من اظهار ما
 وقع في القلب لا يجد من النظر بالكتاب ولا خبر ليعمل به ومنها ما دل على امر النبي صلى الله عليه وآله
 السائل للايضاح باخبار الاحاد كما كان يفعل كثيرا ويكفي به ولا دخل له بما نحن فيه اصلا كما
 هو ظاهر ومنها الاجماع المعلوم من طريقة السلف والمنقول في العدة وغيرها وهو لا يقتضي الا
 حجة اخبار الاحاد المنقولة بالتسليم والشهادة عن النبي الاثمة عليهم السلام بعد اجتماع شرائط
 خاصته وقد صرح في العدة باختصاصه بما هو مروي في الكتب المعروفة والعهد التي عليها مبني على
 الامامية وعدم جريانها في اراء العدول عنهم عليهم السلام في غيرها فكيف الحال فيما نحن فيه
 ومع ذلك فلا سند لال بالاجماع المنقول هنا مقتضى الدور الظاهر ولا اكفاء بالظن في الاصول
 وهو عندنا غير ظاهر والمقول بحجته مع كثرة الخالف وحدوث البحث عنه وفساده ظاهر ومنها
 قضية اسد اباب العلم وهي انما تقتضي جواز العمل بالظن فيما اسند فيه باب العلم خاصة وهو
 الطريق الى الادلة التعمية المنضبطة المحصورة المعلومات اجمالا وفيها فلا يقتضي صيرورة
 الظن دليلا مستقلا بنفسه وانما اعليها واي مزيد توضيح لذلك ومنها ما ظهر من سيرة النبي
 في ارسال الاحاد من الرسل لا يبلغ الاحكام الى الثاني عنه فان ذلك قد ثبت بالنقل الشائع
 المضاعف بما هو معلوم من قوة الصحابة وعدم امكان ارسال احاد النوازم منهم الى كل صنف وتاجنة

وبقائه وحيداً ومختلياً بغليل منهم ومن للعلوم أن هذا غير متناول لما نحن فيه ومنها ما ورد
من الاخبار المنقولة عنه وعن الأئمة عليهم السلام فيمنه متواترة بالمعنى كقوله صلى الله عليه
والله نظر الله امرئ سمع مقالتي فوغلها وادها كما سمعها وقول الصادق عليه السلام الروية ^{لنا}
يشد به قلوب شيعتنا افضل من الفنايد وقوله وقول الباقر عليهما السلام حديث واحد اخذ
عن صادق خير لك من الدنيا وما فيها وقول أبي محمد العسكري عليهم السلام في شأن كتاب فضال
خذ واما رواده واما رواه وقول صاحب الزمان ع ولما الحوادث الواقعة فارجعوا فيها الى
روايحنا فتأتمروا بحكمي فان الله وبنا خيركم واما بحمد الله وقوله عليه السلام ايضا لا عذر لاحد من واصلنا في
التشكيك فيما يروى عننا فانا قد عرفوا اننا قد ارضهم سترنا ونعلمهم آياه اليهم وما ورد في وجوب
مناقبه آثار رسول الله والائمة وسنتهم وفي وجوب عرض ما جاء من الاحاديث واتى عنهم
على كتاب الله وغيره وما ورد في العمري وابنه على علومنا لهما من انهما ثقتان فماذا ماعني فضي
يؤديان وما ورد في ما رواه زرارة وغيره ممن خرج باسمه وفيما رواه العامة عن علي عليه وفي العمل
بما في اوعية السوء التي ملأها الاثمة عليهم السلام من العلوم والحكم لتقل الى شيعتهم ويعلموا بها
وما ورد في اختلاف الروايات المتواترة والاحاديث المروية عنهم عليهم السلام بنقل احد الثقات
اوضحهم وغير ذلك مما لا يخفى على المتتبع وهي على اختلاف دلالتها قوة وضعفا لا دلالة فيها اصلاً
على جهة خبر الواحد فيما نحن فيه بل مغالبة الرواية للرأي في بعضها ما وفي غيرها نقص عدم جواز
العمل به مطالعاً وان كان ناشياً من دعوى القطع وكذا كل ما دل على عدم من دان الله بغير مبلغ عن
صادق وبطلان كل ما لم يخرج من اهل البيت وما لم يؤخذ عنهم وما لم يسمع عنهم وما لم يكن
عن النص والسمع والظن وما دل على الفرق بين الشيعة وسائر الناس بان اولئك اخذوا عن الناس
وهؤلاء اخذوا عن رسول الله ص وعلى م ولا سواء وما دل على المنع من تقليد غير المعصوم من
الايات والروايات وكلمات الامامية وسائر علماء الامة فانه يتناول مدعى القطع والظن
معا ولذا ذكره في حكم اصول المفاهيم وفرضها بقول مطلق ولا يخرج التقليد للفقهاء رايه
عن كونه تقليداً بدعوى القطع برأي الامام بلا شاهد كما لا يخرج عنه بدعوى القطع
بحكم الله الذي هو الاصل لذلك وغيره وقد ثبت على ذلك الحق في الفرقة حيث ذكر من جملة ادلة
القاتل بالضابطة في الفتا الاجماع والكتاب عنه ومفصلاً وذكره في جملة الجوابات المتخذة في قول
المعصوم ونحن لا نعلم دخوله فيهم فان ادعى العلم هو بذلك منعناه ورددناه الى حله ثم

الحكم بالشيعة في كل ما يروى عنهم
في كل ما يروى عنهم في كل ما يروى عنهم

قال واما تعيينه من خالف وبناءه على ان الحق في خلافهم فاما يصح لو تيقن انه لا قال لهم
 اتمام الاحمال فلا فان ادعى انه يعلم ذلك اعرض عنه لانه عين المكابرة ولو قال المرتضى يحتاج
 بالاجماع فلما المرتضى علم بدعواه ونحو لا تعلم بذلك فلا يجوز تقليده فيه على الاجماع قد
 يشبه فيكون ان يكون الحال كذلك انتهى وقال ايضا في الرد على من ادعى ان لا امرى وامر الشرع
 للفرقان قال فقد ادعى المرتضى الاجماع على ذلك فلما لم يعرف من الاجماع في هذا ما عرف السيد
 فقررنا ان توقفنا لا نعلمه وقال في المعبر له ما علمه اما نحن فلا نعلم ما ادعاه وقد تقدم عنه
 نظائر ذلك وكذا عن العلامة والشهيد وغيرهما من العلوم انه لا مجال لملكها فيما اذا وكون
 الثقات شيئا عن الائمة وان كان دون نقله الاجماع بمزاج في الوفاة والورع والفضل والعلم
 وليس ذلك الا لما بين الامر من الفرق الظاهر بين لكل ناظر وقد اشار سلطان العلماء في نسخة
 على المعالي الى ذلك ايضا حيث انه ذكر اسناد لال صاحب المعالي على ثبوت الاجماع بخبر الواحد بان
 دليل خبر الواحد يثبت له بصومه فيثبت به كما يثبت غيره واورد عليه ما لفظه قد يقال كون
 المسئلة اجماعية ليس من قبيل الاخبار حتى يكفي فيه النقل بل من قبيل المسائل الاجهادية التي
 يجزم فيها الترجيح لوقوع الخلاف في شرط حجته بين اهل الخلاف وكذا عندنا من حيث استنباط
 دخول المعصوم فيه بالقرآن والامارات المفيدة لظن دخوله وغير ذلك فالعمل بخبر الغير فيه نوع
 من التقليد لان يصح بكيفية اطلاع فامل انتهى لعل وجه الامر بالناسل هو ان هذا يجزم
 مع التصريح بما ذكر ايضا كما مر في كلامه مع جوده بالنسبة الى سائر كلماتنا في اخرين يحتاج الى
 تفصيل وتكبير والله الهادي الى سواء السبيل وقد اجاد ايضا حيث ورد على كلامهم في النوازل
 الغضوى الذي مثول البجاعة على عليه السلام ومخاوة خاتم وقال انه يشترط في النوازل مطلقا كونه
 محسوسا ولا شك ان التجاعذ والتخاوة وامثالها ليست محسوسة فالحق في امثالها ان النوازل
 بالمعنى الحقيقة ما هو ملزوم لها واللازم لو كانت معلومة بطريق الاستدلال بالملزوم على اللازم
 انتهى وهذا يثبت ان الاعتماد على الاجماع المفعول سواء كان بطريق النوازل والاخا انما هو ايضا
 باعتبار السبب لكاشف المحسوس كما قلنا بل يمكن ان يقال انه يمكن تواتر التجاعذ ونحوها لكون حصول
 العلم من ملزوماتها فيما ذكر بطريق الضرورة كما اشيرنا اليه سابقا بخلافه لسبب الكشف فيما عرفت
 فذكر وقد اجاد الاستدلال اعظم طالب نواه ايضا حيث عرفت في بعض كتبه بان يرى عيانا ان كثيرا
 ما يدعى احدهم العلم من الاجماع ولو بما مل في ذلك كان الحال في الادلة الكلامية كذلك وربما

كلام السلطان

كلام السلطان ايضا

يحصل لاحدهم اليقين من دليل ويناظر فيه بعده ووبما يحصل له اليقين بخلافه ولا يخفى ان هذا
 شأنه فالاعتناء فيه على يقين الغير من ليس بمصوّر تقليد محض متنوع منه في معرفة الاحكام قطعاً وقد
 وقف بعد ذلك على كلام بعض فاضل الشادة المعاصرين ينو عن انه ينظر لبعض ما ذكرنا ووقف
 منه على ان الامة لم يمس فيه النظر ولم يعبه لبورده موارد الحق ويقتد به على ما هو الاقرب الى
 كما كان ينبغي له ويناسب مثله بل كهر واجم عنه واتى بما لا يحصل له فقال اذام الله سبحانه ما بيده
 في شره على الوافية فان ذلك اذا كان تحصيل الاجماع مختلفاً للمرابح يحتاج الى اعتد حتى يمارض
 فيه الخطاء ففصار امره ان يكون حجة على محصله فكيف صا حجة على الاطلاق كالرؤية واتى
 ففرق بين تحصيل الاجماع وتحصيل الحكم بملاحظة ادله حتى كان الاول حجة دون الثاني ذلك من
 المعامير من فرق فان محصل الحكم بعد فرض صدق لعدالة لا يحصل ان يكون بناءه على ما لا يعتبر
 استسناد الادلة العقلية والمغالمة وعلى خطاب لم يعقل معناه واخرج مخرج النقية او عام لم يطبع
 على محضه ومطلق لم يظفر بمقتده او هناك معارض اقوى منه الى غير ذلك مما يطول فعاد
 واتا الاجماع فطريق تحصيله عند الكل يتبع اقوال الفقهاء غاية ما هناك انه يسهل على قوم و
 يصعب على آخرين للفرق البعد فهو بعد ان قطع بان تلك مقالة الامام كان كانه يقول سمعته
 يقول وهذا اختلاف محصل الحكم فانه يميزه من يقول الله قال الله في هذا عجب من مثله مع توفر
 علمه وفضله والوعيل ان طريق تحصيل الحكم يتبع الادلة وحدها او مع الاقوال وطريق تحصيل
 الاجماع يتبع الاقوال وحدها او مع الادلة وهو الغالب بل لا يكاد يحصل بل ونها ولا سيما في
 بعض وجوه وطرقه وان كلامهما قد يكون قطعياً وقد يكون ظاهرياً كلاهما شائناً منذ اول ان
 بينهم فيها معاً وانما يجب في كل منهما استقراء الواسع واستقصاء النظر وان هذا في الادلة اعون
 اسهل واسلم وابتعد من الفجج والابرار والاشكال منه في الادام والاقوال فانها ليست تسليماً من
 وجوه شق كائين مما تقدم في اول الزبارة منفصلاً وان الادلة هي التي نصبها الشارع اولا والادلة
 طرأ الى معرفة احكام المودعة عند الامام وعليها يتفق مقالته وروايه وهي اول بالارتداد اليها و
 الدلالة اقرب احرى من الاقوال بانفسها وانما وقع الاختلاف بينهم في طريق تحصيل الاحكام
 من الادلة وكذا في طريق تحصيلها ونحوه بمقالة الامام من الاقوال والخلاف في كل منهما استوى
 لا نظري وكذا لا يخفى نادراً وخطأ في كل منهما قد وقع كثيراً من كثير من الاعاظم فضلاً عن غيرهم
 ولو كان الامر في الثاني سهلاً لاهينا بعيداً عن الغلط والاشتباه وما هو مامنه لزم الفلاح العظيم

في كل ما يتعلق بالدين
 والادب والعلوم
 والاعمال والعبادات
 والسياسة والادب
 والعلوم والاعمال
 والعبادات والسياسة

رزق عالمك بالدين

على من اخطأ فيه كثير اجمع ذلك بل عليهم اجمع حيث لم يزالوا يختلفون في مثله فيدعي احدهم
 الاجماع على حكمه ويدعيه اخر على خلافه او يغالطه بالمنع ويجيب بالرد ويجالطه معرضاً عنه وعن
 دعواه خاصة فالاعتماد على تحصيل الحكم على سبيل القطع او الظن من الادلة اولى منه على تحصيل
 راي الامام على احد الوجهين من الاقوال فان كان بين المفامين خرق فهو على هذا النهج ولما
 ما عداه فتحكم محض ثم من الجحيلة تدعي ان المعروف بيننا بحجة النقول منه بالاحاد وانه لا
 يعرف من ان ينعمها ممن يقول بحجة خبر الواحد وحجة الاجماع وذكر في جملة ما اوردوه ذلك
 ان المعبرين بالاخبار ما استندوا الى احدي المحاورين الخبر بالاجماع انما يرجع الى البذل المجهد ومجرد
 الشك في دخول مثل ذلك في الخبر فيقضي منعه واجاب بان الخبر هنا انما يرجع الى التمع فيا خبر عن
 العلماء وان جاء العلم بمقالة المعصوم من قراءة امر اخر كوجوب اللطف وغيره ثم ورد بها الدار
 في حجة الاجماع على مقالة المعصوم فالاخبار انما هو بها ولا يرجع فيها الى سماع واجاب بان
 مداد الحجة وان كان ذلك لكن استلزام اتفاق كلمة العلماء لمقالة المعصوم معلوم لكل احد لا
 يحتاج فيه الى النقل وانما الغرض من النقل ثبوت الاتفاق فبعد اعتبار خبرنا قل لو تافقه و
 رجوعه في حكاية الاتفاق الى المحر كان الاتفاق معلوماً ومتى ثبت ذلك كشف عن مقالة
 المعصوم للملازمة المعلومة وثانياً بان الرجوع في حكاية الاجماع الى نقل مقالة المعصوم انما
 هو لرجوع الناقل في ذلك الى المحر باعتبار ان الاتفاق من آثارها ولا كلام في اعتبار مثل ذلك كما
 في الاخبار بالايان والنفس والشجاعة والكرم وغيرها من الملكات وانما لا يرجع الى الاخبار في
 العقليات المحضة فانه لا يقول عليه فيها وان جاء به الثقات حتى يدرك كادركوا وورد على
 ذلك بانه يلزم الرجوع الى المجتهد لا نوان لم يرجع الى المحر في نفس الاحكام فانه يرجع في لوازمها
 واثارها اليه وهي ادلتها السمعية فيكون روايته فلم يقبل اذا جاء به الثقة واجاب بانه انما يمكن
 الرجوع الى المحر في الآثار اذا كانت آثاراً مسلمة لمرادة وبالحجة اذا افاده اليقين كافي آثار
 الملكات واثار مقالة الرئيل اعني مقالة وعينه وهذا بخلاف ما يستنصه المجتهد من الدليل على
 الحكم ثم قال على ان التحقيق في الجواب عن السؤال الاول هو الجواب الاول وعليه فلا أثر لهذا السؤال
 ثم انه ورد على كيفية العلم بالاتفاق بكونه مبني على ما في الكتب الموجودة من الفتوى والنقل
 وعدم نقل الخلاف للكاشف بجاري العادات من عدمه لا على التماع والخبر واجاب بكون ذلك
 محسوماً باعتبار آثاره ولو ازمع ثم انتم مع ذلك كله ادعي تعويلاً على الحديث الذي كاد ان يعتد

كل ما تفرغ له من كتابه
 مع ايراد الخبر في كتابه

بالغيب ويُلحق به وغفلة عن قولهم كثيرا ثم سبوا بالاجماع ولم يحق به نحو ما ان الاجماع
 المتداولة كلها انما هي اجماع الشايعين لا انتقافات لها الى العصوم بحيث يحكى كل من اهل عصره و
 ذكر قبل ذلك جملة مما ذكرناه من طرق الاجماع المتداولة بينهم وبطل اكثرها ودعى الى الانتفاء لكان
 لا يمكن استعماله ولا يتسرب دون طريق النقل لا بانتفاء السلفا فاضى باستقامة الطريق لئلا
 على وقوع الانتفاء في عصافضل عن عصر احد المؤدية الى القطع بما عليه الفرقة الحققة قال و
 بذلك يندفع ما اوردناه على الفريقين من جريا السيرة بالرد على مدعى الاجماع بخالفه البعض
 ان لو من المعاصرين وليس هذا تفسير للاجماع لا يعرف بل استكشاف للاجماع بناء على طريقة الفقيه
 اولها عليه الشارع في الواقع بناء على طريقنا وذلك انهم اذا لم يتفقوا لم يعلم الطريقة فلم يكن
 ما عليه الشارع ولم يعلم وقوع الانتفاء في عصره قال ولا يبعد ان يكون هذا طريق من جريته
 بالرد على مدعى الاجماع بثبوت الخلاف وكيف كان فالعرض للانتفاء المؤدى الى القطع بما عليه
 العصور بحيث لا منافع فيه للفتنة ولا طريقا الى التاويل حتى يعلم انه هو حكم الله الواقع ثم انما يغفل
 عن ان هذا يقتضي كون الاجماع وعو المسلك صعبا للمدرك لا يتيسر العلم به الا في ناد ومن المائل
 النظرية ولا يناسب ما جرت عليه الطريقة من عدم اخلاء مسئلة من المضللات غالبا الا وجهها
 دعوى اجماع او اجماعا متوافقة او مخالفة متحد الترتان ومتعددة ولتغافل عن ذلك
 ادعى انه سهل المأخذ على كل من اطلع على اصول القدماء فضل عن الفضلاء الاعيان كالسيد
 والشيخ وغيرهما وقال ايضا انه لا يمكن الاطلاع على انتفاء العلماء في عصره لا باستعلام الطريقة
 ولا يمكن العلم بها الا بمراجعتها ما اشهر من فوارها بل المناوئ المطلاع على اصول الشايعين المعبرين
 وخاصة ما حكاه القدماء فانه في الغالب حكاية انتفاء الطائفة قد يمتد بها وحديثها لان اصول
 القدماء يميز ايدى بهم يد رؤسها وهي تمر بعين مذهب الشيعة على فديم الدهر وصرح في اخر
 الشرح بان تحصيل السيد والشيخ واما لهذا للاجماع ليس من كتب اهل الفتاوى الذين يحكى
 مذهبهم في كتب الخلاف كي تضعف دعوى الاجماع بعدم رجوع القائل او بقلته بل من مذاهب
 المتقدمين المعاصرين لا ائمة عليهم السلام ومن قاربهم اولئك الذين درست كتبهم وذهبت اصولهم
 ولم يحجر العادة بنقل مذهبهم وقد كانت مذاهبهم في زمن الشيخ والسيد واضل بهم معرفة
 وكتبهم منشورة وكانت مدارسهم فيها ولم تكن الطائفة يومئذ اكثر ثلثها اليوم قد ضل بها سعة
 لا يكاد يخفى على لساننا من كثرة حكاية الاجماع ثم انه قد اكثر في كتبه من دعوى سهولة المأخذ

ولاستيما بالنسبة الى مثل الشيخ واضرب في علو الطبقة وطول الباع وادعي انه لم يكن يخفى عليهم ما كان عليه علماء الطائفة واصولهم بين أظهرهم تدارسوها قال ومن هنا كثرت حكايتهم للاجماع سهولة المأخذ وبأن ما يحكون من اجماع او ثبوت شيء يكون واكتشفه عن مائة العصور فلت كانه لم يخفى على شهادة الشيخ نفسه فضلا عن غيره بخلاف ذلك صريحا كما تقدم في محله ولا على ما ياتي ومضى من كثرة التناقض في الاجماع ان المنقول وشيوع دعوى الاجماع والعدل عنها والحكم بخلافها في كتاب احاد واكثر وقد نفوا وناسي جميع مناسطه لما اورده في الكلام في الشهادة على ما ادعى تقليد العلماء بعد الشيخ له فقال ليت شعري في قول من اقول الشيخ يقلدون امدى مذهب من مذهبه يتبعون وكل يوم له مائة في كل كتاب له مذهب ثم انه قال لا يجازي اذ عينا الاجماع ان نعرف كلام العلماء بعينه لا منشاغ ذلك في العاصرين فضلا عن الماضي بل نعرف المذاهب المتشامع والظاهر حتى ينبغي الربيع يحصل العلم واوردها بمنشاغ العلم مع تجوز سكوت بعضهم عن الحكم او رجوعه عنه اجاب باننا متى قطعنا بالمذاهب تحال في العادات ان لا يحكم الفقيه بذلك اذا كان على الطريقة والا فليس بقية ولم يتقطن لان العلم بالاجماع مع بعد العلم بالحكم فلا يكون بهذا الاعتبار معدودا من ادلته ولم يقبضه ايضا لما ذكرناه في الوجه الاول من وجوب المحصل قال ايضا ان تعدد ما يستعمل فيه اسم الاجماع ليس من باب خلاف الاصطلاحات بل من باب تعدد الجزئيات لعني احاد اذ ليس لهم في الاجماع الاصطلاح واحد اتفاق الكل والاتفاق لكاشف عما جرت وياتي تحقيق فيها هذا المفهوم ولا يخفى ان هذا البرهان كفاية من زعم ان الناس اجمعهم على اجيال فادبائهم وبيان طرايتهم كلهم موحدون مقرون بان الله سبحانه وانما يخلفون في التسمية اذ كلهم يحاولون عبادة المعبود بالحق الواجب عبادته على الخلق وكما يقال ان الدليل ليس لامعنى واحد وكذا الكتاب السنة والعلم والظن وغير ذلك انما الاختلاف في جزئياتها المتدرجة تحت مفاهيمها وفتا جميع ذلك ظاهر وقال ايضا فان قلت اذا كان الحكم مدركا على كوجوبه لمقدمة لم يكن اتفاقهم كاشفا عن مائة العصور لاحتمال ان يكون حكم كل واحد منهم انما كان من ذلك المدرك العقل الذي لا يكاد يخفى على احاد من الجائز انهم اوجبوا المقدمة وخطروا تركها لادانة الى ترك الواجب بل هو الظاهر مع ان الاحتمال في هذا المقام كان وعلينا بان الشارع يجيش لوسئل عن تركها المنع لا يدل على انهم انما اجمعوا على المنع لانه مما يمنع بل انما منعوا الوجه الذي علمنا به ان الشارع مانع فلا يكون الاجماع دليلا على المنع بل ذلك لا

الذي قلنا ولولم يتحقق اجماع فلن لا ريب ان حكم كل واحد منهم انما كان على اثره وسامع
 الشارع وانتهى هو حكم الله في الواقع وفلذلك ضاع عن القطع بما اتفق عليه كل منهم ولا دخل
 لخصوصية الطريق الذي وصل بهم الى الشارع اية او رواية او دليل عقل متفقا او مختلفا بعد
 ان اتفقوا على الوصول اليه انتهى وصريح في اواخر الشرح بضعه دليل بحجة الاجماع المنقول في
 الخبر الصحيح عليه وفلذلك ايضا كعبه غير ذلك مما لا جدوى في ابراده هنا ولا المعضة النظر
 في ان المذكور في المتن وعلمنا ان ما هو مناقض لبعضها بعد ما وسم ثم ذكرنا انها خمسة
 هنا وان كان ذكر بعضها في غير هذا المقام اول واسرى وكانه يحسن اليه بالحجج المتعارفة الى
 ثمانية من مخالفتهم ومنازعتهم وقمع فها وضع فيها وخصي عليه ما هو ظاهر لا بد منه في
 الذي ذكرنا كافي فينا في الاول من الامر من الذين افسدنا بهما بعد ان يكونوا اشد من
 المزبورة لا نذكرها جميعا في الخبر الحديث والرواية وهو في البرية الموقوفة على
 ونحوها من الاشهاد والنظر كما هو ظاهر اما الثاني منها وهو معلوم بالاشهاد والرواية
 فهو ما وان اعني منها من اعتبار السماع والشهادة فيما ذكرنا في الثاني من القول في
 بقول المصنوع انما يقول معلوم فلان ريب ان حجية الدفعة المذكورة على غير مدعي الجملة
 في سبب بنية من العبد المخلص الغير المشروط في اصلها في ذكره الى مدعي له عليه اعادة المال
 من الخدم والخدم وانه من المذبح والتمرد وليس هو بنفسها منكس الى القول في الثاني والذكر في
 ما يحجب جهالة التوبة ولا بد من رواية القدر في رواية الخليفة اثنان من سبب في التوبة الشبهة
 الى الاسباب للقاهرة المعلومة والسمات بالقدسية ابراهيم بن محمد بن الجعفر بن محمد بن
 والعسا والقبلي والنفق من حجب الرضا بن العباس بن محمد بن محمد بن محمد بن محمد بن محمد بن
 حال التوبة في نفسه ورواها على اننا في التوبة المذكورة انما يكون عاقل في ذلك
 كان لنا في المذبح لا كشف فقد ظاهرا انما حصل استكمال ما رواه في التوبة المذكورة في التوبة
 التي يقع فيها الصديق في التوبة وقول الله في التوبة في التوبة المذكورة في التوبة المذكورة في التوبة
 بسبب الوقوف على ما وقف عليه ولم يوجد له في التوبة المذكورة في التوبة المذكورة في التوبة المذكورة في التوبة
 الاجماع في التوبة في كتاب الاحكام ذلك لان منها ما يدين على بعض الوجوه المتعارفة في التوبة
 يشك في ما رواه المصنوع في عند مدعيه والقاتل بينهما ما يجهل ذلك وغيره ولا يستج
 الاستدلال بالخبر من دون بين حجية الامر بل في بيان في قوله في التوبة المذكورة في التوبة المذكورة في التوبة

[Illegible handwritten signature]

الشيخ
عبد الرحمن بن عبد الله بن محمد بن عبد الوهاب

الثالث

ولا يستماع صحته عندنا فالوعده الا ان يظهر قصد غيره ومنها ما يبنى الكشف فيه على القول
 الثالث الذي قد انكشف فساد وذللك كما جاعلنا الشيخ فانه ابطال ما اخرج به العامة على جملة الاجماع
 من طريق العقل بما جرى في كل من جماعى الفريقين ولا يجوز الامام كاسبق او حى في موضعين بل العدة
 وفي التمهيد انه لا يصح الاجحاج بالاجماع اصلا ولا يعلم قول الامام في الغيبة مطلقا الا على ظاهر
 اللفظ القسضية لا مناع كما ان الحق عليه وقد تقدم وجهه بين فساد وانصاع جواز الكتمان عليه
 خال الاستداده او عدم استدلائه فاذا كان هو المعرف بانحصا وجب حجة الاجماع والقطع بقول
 الامام فيما ذكره ان يخل كل ما ادعاه من الاجماع عليه الاما علم ابتداءه على غيره مما نقول بوجهه
 ويحصل فيه القطع المذكور وهذا ان اتفق وصح عنه بناء على صرف كلامه عن ظاهره ففى
 غاية التدور وما لا يصح الا فيما يستغنى فيه بظهوره او قطعيته عن التمسك بالاجماع فضلا
 عن المنقول منه في كتب الشيخ واذا حملنا جماعته كلها او معظمها على ما ذكره هو فساد عنه فالمر
 يقع لنا الاجحاج بها الا اذا انطبقت طريقته على غيرها مما نعتبره فاذا اتفق ذلك كان الاعتبار
 بالكشف الحاصل لا كما سبق لا بما حصل له ونقله وربما يظهر من بعض عباراتنا المحلى نحو انحصا
 الوجه في حجة الاجماع فيما ذكره الشيخ وفي دلالة التفسير المتبينة في الوجه الرابع فيجوز في اجماعه
 ان وجدت ما جرى في اجماعنا الشيخ ومنها ما يحمل ابتداءه على ما ذكره الشيخ وذلك كما جاعلنا
 الرضى فانه لو لم يدع الانحصا فيما ذكره فقد ذهب الى مخالفته في جملة من صفاته واحاط اول
 الانصا الذى فيه اكثر اجماعا من وجه العلم بقول الامام في الغيبة من جهة الاجماع على ما ذكره في
 البيانات والموصليات الغفوية وسائر كتبه ومذهبه في اكثرها هو ما ذكره وما رجع عنه وهو
 طويل ذهب الى ما يقرب منه كما تقدم عنه في الطرابلسيا وهو ايضا فاسد كما سبق وقد صرح هو
 وغيره من المتأخرين والمتأخرين بابتداء حجة الاجماع دائما على وجوب جو الحجة في كل زمان وبطلان
 طريق العامة الغير المتبينين عليه كما تقدم جميع ذلك مفصلا فلا يعبدان يكون كثير من اجماعنا
 او معظمها فاعدا السائل الضعيف ويخوها مبتدئا على مذهب الشيخ وما يقرب منه ومثل ذلك
 اجماعنا ابن زهر وغيره من قدماء الاصحاب جماعة من متأخريهم لما رويانه في الوجه الثالث و
 الرابع عند ذكرهم مذهبهم ومن المعلوم انه متى استظهروا حمل عدم ابتداء ادعاء الاجماع والكشف
 على الطريقة المرضية عندنا لم يقع لنا الاجحاج به اذ لا حاجة بالمثل ولا سيما اذا كان مسندا
 فلا نصيب اذ الى ما له السيد المعاصر دام علاه حيث اجاب عن استعمال الاجماع فيما ليس تحتها بين

الشيخ

هذا هو الوجه الرابع في حجة الاجماع

طريقة الشيخ فلا يكون على الاطلاق تجرئانا وانما عرضنا عن تلك الطريقة في الكشف واثباتنا
 ضادها لكن بطلان طريق لا يقتضي اسنادا سائر الطرق وقد عرفنا انه لا يمكن الاطلاع على
 اتفاق العلماء في عصب الا باسعاد الطريقة الى انما تقدم عنه صغيره الى انما قاله كاتب
 من ان تعدد ما يستعمل فيه اسم الاجماع من باب تعدد الجزئيات المعنى لاجل لا الى انما اجاب به في
 موضع اخر عن اختلاف طرق فهم في الاجماع من انما لم يمكن العلم بالاجماع الطريق الذي اخبرناه وهو
 ما يستعمل به الطريقة القديمة للطائفة الامامية كان دعوى الاجماع مستلزمة لادعاء ذلك
 قال وهذا هو الظاهر من قولهم اجماع الطائفة ومذهب الامامية واتفاق الاصحاب لذلك
 اشهر لاحد على دعوى الاجماع بوجود المخالف لونه بعض الاعضاء الثالثة انتهى والجهالة لم
 يفتن شيئا مذكرا ولا لان كلامه يقض بعضه بعضا ومع ذلك جعل ما لا يمكن عنه غير ممكن
 عند الشيخ واضلهم مع نصريحهم بخلافه ثم نبه عليه كلامهم بطلان دعوى البطلين له عاينهم واسند
 الى اشهاد الفاضل في الاجماع بوجود المخالف على وجه يقتضي الاعتراف بصفته وان لم يسلط التامل
 بالمخالف لنددته او معلومية شخصه صفته وهذا يوجب بطلان الاسناد لال بمفظة الاجماع
 المتداولة في المواضع التي يحتاج فيها الى الرجوع اليها اذ قلنا انهم من مخالف وقع ان احكامه كافي في
 منعها اذ وجوده غير مناف لها عند التامل فلا يلتزم بغيره كما هو ظاهر ولا تصح ايضا الى ما قد
 يقال من تمام انما صنفوا كتبهم لتكون مرجعا لهم بعدهم الى اخر الزمان العيشة فيبقى ان يكون
 مرادهم من الاجماع حيث طلبوه ما اجمعوا على حجته والاعتماد عليه بلا انكسار من التلبس
 كما قرئوه في ما صدر من علماء الرجال في الحجج والتعديل وذلك لانه يرد عليه او لان يفي
 ادلتهم الفقهية على قواعدهم الاصولية الممهدة لعرفتها ومعد كل سند له ومقول كل مفيد
 وناظر في الاجماع وغيرهم على ما فتح عنه وقرره في محله الا ما صرح فيه بخلافه وظهر من نحو
 كلامه ونحوه فمما لم يرضعوا فاضا ولم يحجهم الا على ذلك ولم يصفوا كتبهم الا لاجله لان
 يقدّمهم في حججهم كل من بعدهم من العلماء مع انه ان مع تقليد مع مطر ولا ليعمل بغيرهم كسفرهم
 خاصة جميع من علمهم ثم يوافقهم في وجه حججهم الاجماع ومن خالفهم من الفضلاء فالحكيم اذ اذبح
 الدليل عندهم اجماعا كانا وغيره ان يكون صحيحا عند غيرهم ام فاسدا حتى انهم فلا يسندون
 بخبر يذكرونه مرسل او لو اسندوه لانه ان جعل به غيرهم فلا يصفون بذكر سنده ولا يفتنون به مع
 كثرة فوائد فاطنت بغيره وثانيا ان الاواء لا تنضبط ولا تنحصر والافكار تفرق وتلاحي لا تنقطع

هذا هو الظاهر من قولهم اجماع الطائفة ومذهب الامامية واتفاق الاصحاب لذلك اشهر لاحد على دعوى الاجماع بوجود المخالف لونه بعض الاعضاء الثالثة انتهى والجهالة لم يفتن شيئا مذكرا ولا لان كلامه يقض بعضه بعضا ومع ذلك جعل ما لا يمكن عنه غير ممكن عند الشيخ واضلهم مع نصريحهم بخلافه ثم نبه عليه كلامهم بطلان دعوى البطلين له عاينهم واسند الى اشهاد الفاضل في الاجماع بوجود المخالف على وجه يقتضي الاعتراف بصفته وان لم يسلط التامل بالمخالف لنددته او معلومية شخصه صفته وهذا يوجب بطلان الاسناد لال بمفظة الاجماع المتداولة في المواضع التي يحتاج فيها الى الرجوع اليها اذ قلنا انهم من مخالف وقع ان احكامه كافي في منعها اذ وجوده غير مناف لها عند التامل فلا يلتزم بغيره كما هو ظاهر ولا تصح ايضا الى ما قد يقال من تمام انما صنفوا كتبهم لتكون مرجعا لهم بعدهم الى اخر الزمان العيشة فيبقى ان يكون مرادهم من الاجماع حيث طلبوه ما اجمعوا على حجته والاعتماد عليه بلا انكسار من التلبس كما قرئوه في ما صدر من علماء الرجال في الحجج والتعديل وذلك لانه يرد عليه او لان يفي ادلتهم الفقهية على قواعدهم الاصولية الممهدة لعرفتها ومعد كل سند له ومقول كل مفيد وناظر في الاجماع وغيرهم على ما فتح عنه وقرره في محله الا ما صرح فيه بخلافه وظهر من نحو كلامه ونحوه فمما لم يرضعوا فاضا ولم يحجهم الا على ذلك ولم يصفوا كتبهم الا لاجله لان يقدّمهم في حججهم كل من بعدهم من العلماء مع انه ان مع تقليد مع مطر ولا ليعمل بغيرهم كسفرهم خاصة جميع من علمهم ثم يوافقهم في وجه حججهم الاجماع ومن خالفهم من الفضلاء فالحكيم اذ اذبح الدليل عندهم اجماعا كانا وغيره ان يكون صحيحا عند غيرهم ام فاسدا حتى انهم فلا يسندون بخبر يذكرونه مرسل او لو اسندوه لانه ان جعل به غيرهم فلا يصفون بذكر سنده ولا يفتنون به مع كثرة فوائد فاطنت بغيره وثانيا ان الاواء لا تنضبط ولا تنحصر والافكار تفرق وتلاحي لا تنقطع

فما يسع مرافعاتها في الاستدلال ولا ينبغي الاقتصار في ذلك على ما وافقت عليه الاراء و
الافوال وقال الثانيان معظمهم لم يقولوا بحجة الاجماع المنقول ولم يحتجوا به على الوجه المذكور
البحوث عنه او مطلقا وكثير منهم لم يجوزوا النقول على خبر الواحد فيما رويده من الاخبار فكيف
يطمع احد منهم ان يقول على خبره الثانيان من الكشف فيما يدعيه من الاجماع ويصف كتابه لذلك بمحافظ
على ما يقتضيه في جميع المواضع وبترك الاستدلال بما لا يكون متفعا عليه عند الكل من مضي
باني الامع التصريح بذلك هذا ما لم يجدوا في كتبهم اصلا ولا يكون ابدا ولا يرتضيه ذو بصيرة
قطعا ورأبعا ان مقال الشيخ هو المعرفة قد يباحثها المرفضي الى الاصحابنا الذين اعتمد
على اجماعهم في الحكم لادليله كما مر وقد بنى عليها الشيخ دعوى الاجماع في كتبه من دون تصريح
فيها بحقيقة الحال واحتمال تصريح غيره او تلويح فيما لم يقف عليه من كتبه بما صرح هو به في
بعض الأصول والكلام من دعوى جبر الطریق فيها جاز في حق كثير من موافقيه وهو الذي يظهر
من الجواب ايضا كما سبق فلا يمكن نفيه ودربا يستظهر البناء عليها او على ما يقرب منها من نص يحرم
بان حجة الاجماع مطلوبة على وجوب الحجة في كل زمان ومن اكثارهم من دعوى الاجماع في موضع
ظهر فيها الخلاف وعدم الاتفاق ورودهم بعض الاقوال لبعض فضلاء الاصحاب وجماعة او
كثير منهم بانه ملحق بالاجماع وانه قد انقضت وانه قد استقر المذهب على خلافه في العصر المتأخر
وان على خلافه اجماع المتأخرين ونحو ذلك وكذا من تغليظهم عدم جواز تقليد الميت بانه لا يبعد
به في اجماع ولا خلاف ومن قولهم ان مراد فلان بكلامه هو مراد سائر الاصحاب ان كان مراد
ذلك فالمسئلة اجماعية مع انه ليس هو المعصوم وكذا من قولهم ان كان هذا من مراد فلان
فالمسئلة خلافية ومن غير ذلك مما لا ينبغي على التدبر ويظهر من جماعه منهم كالشيخ والمرفضي
وابن زهرة وابن ادریس انه متقرب عند احد هم الحكم بدليل يراه في نظره والاعليه ولو نظاهم
ولم يقف على معارضه ساروع الى دعوى الاجماع عليه والكشف يقتصر بعضهم في ذلك على
ما اذا كان الدليل معدودا عندهم من القطعيات مع انه غالبا مجرد تسمية ولا يكثر ثبوت
مع وجوده بوجوه الخالف وعدمه وكثرة قلته ولا يوفون من جهة فله الموافق ما لم يبلغ اليه
شد وذل القول وهجره في نظره وفاء عن الشيخ وغيره ما يشهد بذلك وبنين فمضاد دعوى
الكشف هو وجود الدليل الذي ثبت عندهم انه لا يجوز على الامام مخالفته منع عدم الاعلان
برده واظهار فساد وانشاء دعوى الاتفاق هو انفاقهم على حجة مثله لوعلى الدليل الظاهر

والدفع المقصود بحجته ومن المعلوم ان مرجع التعويل على هذا الكشف الى التعويل على منشأه هو
ادعاء وجوه الدليل على الحكم وخلوه من الغادر ولا ريب في انه لا يحصل الكشف غالباً من مثله ولا
يجوز لاحد من الفقهاء ان يقول على غيره في ادعاءه اذ هو تقليد محض ممنوع منه اجماعاً لا عمل
بمخبره وثبوت به نقله ورواية وهذا وان قطعنا النظر عنه في الامر الثاني لكنا ذكرناه اسطراداً
في ضمنه لظهور منبأه وكثرة جدواه واستلزامه عدم كون الكشف من الوجوه المضبوطة عندنا فلا
يجوز لنا ولن واقفنا العمل بقول مدعيه كما مضى هنا واذا كان بناء كل مسند على ان يخرج
بما هو محتمل عنده سواء وافق مدعيه غيره ام خالفه فلا بد ليس قناعتنا فيه اصلاً ولا استماع
ما عرف في الاجماع المصطل مفصلاً واما القياس على المخرج والتعديل فباطل اذ بين الامر
فوق ظاهر من وجوه شتى كما لا يخفى وتفضيل الكلام في ذلك موكول الى محله ومنها ما يبنى
الكشف فيه على نحو ما ذكرنا في الثالث وهو الوجه الرابع والخامس يعلم الحال فيهما تمام هنا وفيما
سبق في الفصل الاول وعلى الوجه الاول وقد علمنا استحالة عادة فيا الرتبة الحكم فيه بدليل
فاطح غير الاجماع الايضاً شذوذ ولا ينبغي حمل الاجماع على المنفردة على كثرة ما هو مذكور في
من احد فاعليه مع انه لا اسناد لال بالمتن الذي وجهه او على الوجه الثاني وهو كالاول على
على ما مر واما الوجوه الباقية فبين ما لا يستكشف منه قول المعصوم ودايه كما مر والا لامن
جهة الملازمة بين الدليل الفاطح والظنون وبين حكم المعصوم الواقعي والظاهري فالاعتماد على
الكشف اعتمد في الحقيقة على منشأ الذي لا يعتمد فيه على الغير الا كانت الشاكاك المنفردة
كالادلة الخاصة فان كل مفت يدعي الاسناد الى دليل قطعي ولفظي وكل منهما اذا ثبت ملازمة
الحكم الواقعي والظاهري بين ما مرجعه الى دعوى الاجماع على قاعدة او قواعد معلومة غالباً
بحيث فيها الى الاعتماد على النقل وغير متميزة بخصوصياتها حتى يعتمد فيها على النقل ان احيط اليه
واكتفى به في معرفتها او اعتمد على الغير فيما يستنبط منها وقد علمت شيوخ هذا العلم من الاجماع
في كلامهم بحيث لا يمتنع ما عدا غالباً ولا سيما في مقام الاسناد لال لا نقل الاقوال وعليه مبنى
كثيرها في الخلاف والغنية ظاهراً فلا اعتماد على ما يحمله وغيره ايضاً كما لا اعتماد على ما علم انه
مبنى عليه خاصة وبين ما مرجعه الى ما يدل على الحكم بخصوصه الا انه علم قصوره غالباً من
الوصول الى مرتبة الكشف علم فلا يعتمد عليه تحصيلاً ولا نقلاً وبين ما يشكل تصديق مدعيه
لواخر حقيقة الامر لا يمكن بناء الاجماع على المنفردة على كثرة ما عليه لندرة ان اتفقوا مناصه

المنفردة

الشافعي

عادة او شرعا ومنها ما يفتي بالكشف فيه على عدم اطلاع الناقل على الخالف وعدم وصوله الى
 مراده المقضي للعند وذلك لما بين من طريقته او كلامه في دعوى الاجماع او غيرها انه لو كان
 قد وقفا ووقف بعد عليه او على مراده لا يرفع عن دعواه بل انكرها اشدا تكار و هذا جار
 في كثير من الاجماع ان المنقولة في كتب اصحابنا الذين بحث طريقتهم في نقل الاجماع او
 انكار وقوفه والعدول عن ادعائه بخبر وجدان الخلاف مطلقا واذا لم يكن شاذ او مشكوكا فيه
 ومع ذلك قد وجدنا خلاف الفادح عندهم في كثير من المسائل التي نقلوا فيها الاجماع فيكون دعوى
 الاجماع والكشف مبنيّة اذا على علم العلم به حتى ان احدهم لو كان علم به من قبلها ادعاء و
 انكر على من ادعى مثل دعواه او من بعد لعدول عن ادعائه ولم يعيد به كما اتفق كثير الشيع وغيره
 وقع من ابن ادريس في بعض المسائل النصريح به فاذا كان هذا حال نفسه في ادعاء انكشف وما
 يتوقف عليه فكيف يكون كلامه حجة واجبة الانباء والقبول على غيره ممن وقف على خلافه بل هو لو
 بانكاره وعدم الاعتراف به ولا سيما اذا علل دعوى الاجماع بانه مذهب فلان وفلان وغيرها
 او انه المستفاد من كلامهم ثم علم او ظهر خلاف ذلك فلا وجه لرفع اليد عن العلوم بالمنقول بعد
 ظهور وجهه وتبين خطاه والاخذ بالمعلول بعد انكشاف انتفاء علته ومن هنا لا يعيد في الحجج
 والتعديل ودعوى الوضع وغيره على ما علمنا يعلم او يظهر انتفاءه او قصوره عن اقتضاء ذلك
 وضعفه فكيف يعيد على نحو فيما نحن فيه ومنها ما عدل الناقل عنه ولم يعا به لادعاء الاجماع
 على خلافتنا او الفتوى به او الرد فيه في غير اهل باله لا يعيد به وهذا كثير في كلام الشيع وغيره
 غير ومنشأ انكشافه وعرضهم له في الكشاف والنكشاف وعدم ارادته بالاول ما هو الصلح
 وهو الدليل لير على خلاف مقتضاه او عرض تردده في حق الاول على اى حال لا يجري عليه
 حكم الخبر الذي لم يعمل به راويه لما بينهما من الفرق ربما يجري فيما اذا احصل غفله عن الاول
 الا انه بعيد جدا ولا يكفي مثله في مقام الاحتجاج كما لا يخفى ومنها ما عبر فيه الناقل بما لا يوضح
 مع وجود الخالف كقولهم اتفق المسلمون والامة او الامامية كافة والعلماء او علمائنا اجمع
 على الحكم او اخلاف بينهم فيه واشباه ذلك وربما علل دعوى الاجماع والكشف به فاذا بين
 وجود الخالف لمدرج تحت العموم قبل نقله وادعائه حكم بعدم وقوفه عليه وخطاه في النقل
 والكشف لتأنيث من لا يحصل بالكشف لمع وجدانه ولا سيما اذا كان ممن يعيد كثيرا بخلافه
 ويطعن في دعوى الاجماع ويمنعها بسببه ومنها ما نقل فيما لا يحال لدعوى الكشف فيه كدعوى

الشافعي

الشافعي

الشافعي

المرضى اجماع الامة على ان الاجماع لا ينفخ ولا ينفخ به واجتماعه بذلك مع حكمه بجوازه عقلا
 على طريقة الامامية وعدم قول معروف لهم في المسئلة فله صدم قولهم من جهة علمهم في المسئلة
 بهك وعدم تعلق الاجماع بما يجب على الامام من بيانه ونظاره في الاصول والفروع كثيرة يقف عليها
 المتبع ومنها لا ينفخ الكشف فيه على ما تقدم عن الشيخ من انه اذا ظهر القول بين الطائفة ولم
 يعرف له مخالف ولم يظهر ما يدل على صحته او فساد وجب القطع بصحته وموافقته لقول العصور
 وقد علمت فساد ذلك على تقدير صحته فوجد ان المخالف خارج فيه قطعاً على ما تقدم في نظاره و
 كذا وجد ان الدليل المخالف له فلا يعتد بالاجماع المتفق على هذا الوجه مع الوقوف على الخلاف
 السابق على ادعائه واللاحق الموجب لمجرب سابقه وكذا مع الاطلاع على الدليل العلوي والظني
 المقضي بخلافه فلا يندرج ذلك تحت الاعتبار في باب تعارض الدليلين كما توهم في نظاره ومنها
 ما يتفق الكشف فيه على ما تقدم في الوجه الاول عن المرضى من جعل عدم اشتهاه بالخلاف جليلاً
 على عدمه بل على الوفاق واصفاً وتقدم نحوه عن الشيخ ايضا وعلى ما يظهر مما تقدم عن الحق الشهيد
 والاحسان ومن كلام غيرهم من الاقتصار على هذا في مشاهير المتأخرين والاعراض عن عدم نظر
 الى حصول الفرض عندهم بذلك وعلى السيرة الغير المتأخرة الى حد الاعتماد على نحو ما سبق وعلى
 الاخبار التي لم يقف لنا على معارضها الذي هو اكثر وافوى واولى بالعل منها العلامة النفع
 او على الحدس الناشئ من سرية العلم وشدة الجراءة وقلة الروى ونقص الورع وضعف الاحتياط
 واستسهاا النهج على الثقل بجبا الغيب من قوة النظر وحده الذم وشدة الغطاة وقد تقدم
 الكلام في جميع ذلك وعلى عدم اعتناء الناقل بالمخالف مع العلم به واحتمال موافقه نظر الى علمه
 باسمه ونسبه او ظن شذوذه ومن هنا قال الشهيد في غاية المراد في حكم السلم الذي اعتاد قبل
 الذي بعد فعل الخلاف في ذلك والحق ان هذه المسئلة اجماعية وان لم يخالف فيها احد متاوسي
 ازيد وليس قد سبقه لاجماع ولو كان هذا الخلاف مؤزلاً لاجماع لم يوجد اجماع اصلاً انتهى
 وهذا يكشف عن كون مبنى الاجماع ان على ما ذكره واشباهه ومنها ما يفتى على كون المخالف عند
 الناقل بمن لا يعتد به في نفسه كما مر عن المرضى بالنسبة الى الصدوق وغيره من اصحاب الحديث
 مع كثرتهم وجلالة كثير منهم فلا يكون عدم الاعتناء بالمخالف لما ذكره او لما سبق مجزئاً على ما كان
 الحال عنده على خلاف ذلك بل يجب عليه الاعتناء بقول المخالف لعدم الاعتناء بدعوى الاجماع
 على خلافه وعلى هذا يفتى المحققين كثير من الاجماع المنفولة حتى ان الشهيد الثاني حكى في

المرضى

الاجماع

المرضى

المرضى

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي هدانا لهذا

التي كنا نكفر

بأننا نعبد الله

والله اعلم

بما كنا نعبد

السائل لئلا يسل على لزوم الهبة بعد التصرف بالاجماع نظر الى ان الخالف معروف لا
والسبب لا يعلج فيه فمجرد غيره واجاب عنه اخرى بان ترك جوابه ليقال وكيف يتحقق الاجماع
في موضع الخلاف العظيم والمركبة الكبرى والنازعة العظمى ونحو الاقوال وعلم عين الغافل ونسبه
مشارك الانزام في كل مسئلة مما يدعى فيها الاجماع كذلك فضلا عن هذه ما هذه الدعوى عند
ادبائنا التي لا من قبل الهدى باننا والحق ان قال واجب منها ما وقع في مقابلتها من دعوى الرخصة
في الانضاد والاجماع على جواز الهبة مطلعا لما ركعوا في انتهى كلامه علا في الجحان مقام ومنها
ما عبر فيه الناقل بما يقصر عن افادة المطلوب على وجه يعتد به وهو كثير من العبادات المتداولة
التي حوت طريقة جماعة من المتأخرين على الاستناد اليها مع عدم صلاحها في المطلوب لا ظهورها
على وجه يعتد به وهذا شرا الى بعضها في مواضع ومن جعلها في مواضع لا صلاحها وظاهر
المذهب وقضية كذا فانه لو فرضنا حجته مثل ذلك في حق مدعيه لم يلزم منه حجته في حق غيره
ولا يتامع احتمال كون ذلك مبتدئا على بعض القواعد العامة الاجتهادية القائمة للتخصيص
كذلك لا يلزم من لزوم عمل المقلد بما هو الظاهر عند مجمله لزوم عمل مجمله اخر بما ذكر كما هو ظاهر
ومنها ما نقله من يدعى امتناع العلم بالاجماع والكشف بعد انشاد العلماء في الاصطفا والامتناع
واسناده الامام عليه السلام عن الابطاح ويحيط مدعيه ح او يحيل كلامه على خلاف ظاهره بحسب
لا يبقى صالحا للاجتهاد به فمن كان هذه طريقته وحاله كيف يؤخذ بظاهر كلامه ويعول على نقله
وادعائه لما صرح بامتناع العلم به مع ان اقل ما في الباب ان يصدق في حق نفسه فينبغي ان يحل
كلامه الناشئ عن تزعمه على ما حمل عليه كلام غيره او على قصد النقل بطريق الارشاد عن
غيره كما صرح به صاحب المفاتيح معذرا عن عدم ذكره بعنوان النقل لعدم الاشتباه وعدم استناد
الى صاحبه لعدم الفائدة فيه فيسقط على الوجهين عن الاعتبار والامتناع العلم بقصد الثاني و
بكون المرسل عنه ممن يعتد على نقله لشدة وبقائه يمين وقفا على نقله وكون المرسل قد وادعاه
بطريق يعتد به ووجه جميع ذلك ظاهر لا حاجة الى بيانه وما ذكرنا يظهر عدم ورود ما اورد
الاستدلال اعظم وغيره على صاحب المفاتيح وغيره من الاستدلال بالاجماع والاعتماد عليه
كثير في غير النصوديات التي هو فيها حجة عندهم خاصة ومنها ما لم يعلم قائل بان نقله في القائل
او نادوا ايضا غيره وليست بعد واثق له بفتح به دعوى الاجماع والكشف ولو على بعض الوجوه
المتقدمة فيستغرب خطاه ووجه ومنها ما نقله مدعيه بنقله لم يقع وجود فضلا عن اخرين في

عصير وقبلة وبعده وكلهم جعلوا السلسلة خلافة مع وفريق ذلك وخالف فيها كثير منهم واد
جماعة من استبان فضلهم وليست بعد جلد التفاد لاجماع كما شغل لئلا ينظر العبرة وخفاة عنهم
ويمنع عادة وليست بعد خلافة في الفهم لم مع وقوة علمهم به ضد ذلك يتقوى في الظن او
يقتض حقا التأمل وقلة تزوية ومصرحة فله لان وهم اولئك ابعدين وهم وربما يبلغ بعد
و جلد القطع بعد مع ان كلا منهما مثبت من وجوه وان من اخر فكيف يعيد على احد هادون
الا فزند بر ومنها ما نقله من يعلم خبره وليست بغير علم وقوفنا على اكثر مما وقف هو عليه
وقصوده عن ادراك ازيد مما ظفر به ووصل اليه فلا ينبغي لادن يمد على ادعاء الاجماع والكفر
الضاد من مثله ولا يسع مثله البداء ان يخلد الى الراحة ويقول من غير تتبع ونظر على نقله
ومنها ما وجد له معاوض من مثا التأمل وافضل واكثر تبعا وتبنا منه وهو ان ادعى لاجماع
على خلافه ونقل الشهرة ونحوها مما يكشف ان صح عن قتاده وهذا وان له بوجه من خبره
عن الحجة من اصله الا انه يوجب ذه والوقوف في العمل به وهذا كما سبق كثير شامع في كتبهم قد
ذكرنا جملة من ذلك متفرقا وسابقا عند نقل كلماتهم وفي ذلك كفاية عن ذكر المسائل التي
وقع فيها ما ذكره مفصلا ويأتي ذكر كثير من المسائل التي نقل الشيخ فيها لاجماع في الخلاف وغيره
وخالف هو نفسه فيها في كتاب نقل فيه لاجماع او في ساكنه وربما ادعى لاجماع على الحكم
المخالف ايضا او صرح بنفيه في الحكمين معا ومنها ما نقله من ذكره في سائر النسخ او نقله
والورع والاطلاع بما يقتضي قلة الاعتماد على نقله للاجماع وضعف الظن بالحاصل منه فنعين
الاعتبار وشهد بصدقهم في ذلك الامارات والافار وذلك كابن اديس فقد حكى الشيخ صاحب
الدين في فهرست العلماء عن شيخ الشيخ سيد الدين المحمدي وكان علامة زمانه في الاصوليين
وله تصانيف عديدة فاعترف بجليلة ولا سيما في مسألة اجلة كالشيخ ورام من الخاصة على ما في
الفهرست كالرازي من العامة على ما في القاموس غيرهما ان كان يطاح فيه بانه غلط لا يصح
على تصنيفه وكان معاصره وهذا استشهد ابن اديس في التلخيص للرد على الشيخ به بكثرته نقل
جملة من عباراته في كتابه المصادمة في اصول الفقه وعبر عنه بشخصا المحمدي ذكره في موضع اخر
اشق عليه بمزيد الانصاف وغيره مما طلبا يوجد في اقرانه وامثاله ولقد بالغ ابن طاووس في كتاب
فرج الهوم في الثناء عليه ايضا وحكى عن جملة ورام المربوب بتفضيله على غيره من العلماء ثم ان
ابن اديس قد اضطرب كلامه في التلخيص في امر الاجماع اضطربا عظيما فمد عليه مرم فهاذا الناظر

مکتبہ اسلامی

التشريع

مفتاح

لَا تُزِيلُ كُنُوزَ اللَّهِ وَرِزْقَهُ يُدْرِكُ الْغَنَى وَالْفَقْرَ

به ولا ينعرض الخالف ويعرض له اخرى وهو مثل المفيد والمرفعي والشيخ واحدا للصدوقين او
 الحليين وغيرهم واحدا كان واكثر ويضد بمعلوميه نسبة او برحوصه عن قوله او بعدم قصد
 الفتوى والحكم وان كان هو مقتضى كلامه وربما يدعى اجماع المسلمين فيما ذكر وقد يستدل الى عدم
 العلم بالخالف ويحجج بالاجماع لذلك والى اجماع عصره وربما كان من هذا قوله في الجوه بعد نقل
 قول المرتضى قول الحلي وقول غيرهما ان هذا هو الظاهر المجمع عليه عند اصحابنا العلويين وفاقا لهم
 في عصرنا هذا وهو في سنة ثمان وثمانين وخمسائة عليه بلا خلاف بينهم انتهى ويمنع الاجماع
 ناره بوجوه الخالف اخرى بعدم تعرض جملة من الاصحاب للحكم ويصرح ناره بانه لا يثبت بالكثره و
 الغلة بل بالدليل القاطع ومن ذلك ما ذكره في المواث حيث قال ولا يثبت بالكثره الفاتلين برو
 الودعيه كبهم وتضانيهم لان اكثره لا دليل معها لانه وبما كان الدليل مع الغليل لان المحجج هو
 قول امام الزمان ولا جله عندنا صاد الاجماع حجة ودليلا فاذا لم يقطع على ان قوله مع اقوال
 الكثيرين من اصحابنا ما من ان يكون قوله داخل في اقوال الغليلين فيحتاج في المسئلة الى دليل غير
 الاجماع لان دليل صحة الاجماع غير مقطوع به مع احاد الفريقين فيحتاج في المسئلة الى دليل غير
 انتهى وهذا اكثر من دعوى الاجماع في مواضع لم يعاينها فيها وشدة النكير والمدح عليه في نقل الاجماع
 وغير جماعه من فاضل الاصحاب كالفاضلين وغيرهما وقد تقدمت جملة من كلماتهم في ذلك من
 جملة ما انكره عليه انه ادعى اجماع الخالف والموافق على زيادة ابلغ الماء كماله بحججنا فانكر
 الحق في المعبر ومنعبرين عدم استقامته عند الفريقين مفضلا ثم قال وما روايت اعجب من يدعي
 اجماع الخالف والموافق فيما لا يوجد الا نادرا وروده الشهيد الثاني في الرضا ايضا وبين فساد
 مفضلا وقال ان هذه دعوى خالية من برهان كبره ان فائمه على خلافها ثم قال وما يقال من
 ان الاجماع المنقول بحجج الواحد المحكوم بكونه حجة عند جماعه من المحققين كاف في ثبوت الحجج وان لم
 يستدل بما يتم من ضابط نافذ للاحاديث لا من مثل هذا الفاضل ان كان غير متأكد التحقيق فانه
 لا يحتاج في دعاويه مما يطرئ اليه المدح وقد بيناه هنا وقد طعن فيه بذلك جماعه من فضلا
 من اهل عصره وغيره والله يولي اسرار عباده انتهى ومن تصفح كتب الاصحاب لا سيما المعبر والمختلف
 وقف على كثير من نظائر ما ذكرناه وما هيكت النظر في احكام المياه من المعبر فضلا عن غيرها فافقه
 موضع رده عليه باننا لم ننف على هذا في شيء من كتب الاصحاب لو وجد كان نادرا الى ان قال و
 دعوى مثل هذا اجماعا غلط وفي اخرنا لم ننف على فتوى بذلك اصلا فكيف يدعى الاجماع في

الشيخ المرتضى

الشيخ المرتضى

الشيخ المرتضى

الشيخ المرتضى

موضع ان دعواه الاجماع ح حامة وفي اخرها في الاجماع واين الاخبار والمعهدة ونحن نطالبه فيما ادعاه وافطر في دعواه ولورد عليه في موضع اخر بان هذه دعوى غير برهان ونحن نطالبه بتحقيق الاجماع على هذه الدعوى ونطالبه اين وجدها الى ان قال وبيح اثبات الدعوى بالاجاز فان وقال في موضع اخر مشير اليه وقد خط بعض المتأخرين وادعى الاجماع على هذه العبارة لوجوهها في بعض المصانيف وليس مثل ذلك جماعا وفي موضع اخر وهو قوله تفتق فان دعوى الاجماع في مثل هذه الامور غلط وفي اخر ادعى عليه الاجماع وانفاق الامامية ولا يبراهنه وهم وفي اخر دعواه اذا عرفت من القوى الاخبار وفي اخر ان ذلك مركب فخر وانته منفرد به وفي موضع اخر من نكت النهاية ولا ريب ان دعيا الاجماع هنا جهالة الى غير ذلك مما لا جدوى في ذكره وقد تقدم عن ابن عمه يحيى بن سعيد الردي عليه في موضع بان الاجماع على ما ذكره بعدد وعن العلامة الكاظمي رحمه الله في دفع دعواه في موضع اخطا منها وادعى الاجماع وهو غريب فيه ايضا لا يفت به احد من علمائنا فيما نعلم ولا احد من الجمهور الا الشذوذ وكيف يتحقق الاجماع وفي اخر ادعى الاجماع وهو جهل وسخف وفي اخر ان دعائه في موضع الخلاف باطل وفي اخر انه نفاق وفي اخر انه ظاهر لطلان وفي اخر هذا يدل على عدم نطقه لاقوال الفقهاء وفي اخر وهل هذا الاجمالي منه بمواضع الادلة ومدارك احكام الشريعة وفي اخر اني جماع حصل على ذلك بآثار اجماع حصل على ذلك بل لا يثبت عليه وفي اخر هل هذا الاجمالي منه وفلة فامل الفقهاء وهذا من يلهي يحصل لمفاصلهم وفي اخر انه يدل على ثلثة معارف بمواضع الخلاف وفي اخر ان هذا غلط في النقل وفي اخر هذا الرجل يخط ولا يبا الى اين يدسه في اخرين في الرد على اجماعاته جهل وانته خطأ وفي اخر انه خطأ لا برهان عليه ولا شبهة له وفي اخر لا شك في عدم تحصيل هذا الرجل وفي اخر تحفظه ايضا في الشيع عليه بان كلامه حال من التحصيل بل هو عن التحقيق بمعزل وفي اخر تحفظه ايضا في ذلك وفي اخر تجهيله فيه وفي اخر تعليله فيه وفي اخر تجهيله فيه ولا يخفيه وفي اخر هذا يدل على اضطرابه وعدم تحقيقه فلا يبا الى بنافض كلامه وفي اخر تحفظه وتجهيله الى غير ذلك مما سبق تفصيلا واجمالا وحكي في المختلف عنه في صلوة الاستحادة انه قال واما الرقاع والبنادق والفرعة فمن اضعف اخبار الاحاد وسواد الاخبار لان رواها فطحية مثل زرعة ورافعة وغيرهما لا يلتفت اليها اخصا بروايتها ولا يبرج عليه ولم يذكره المحضون من اصحابنا في كتب لفقه بل في كتب العبادان هي المختصة به ومع ذلك فقد

كتابي في بيان

في العلم

دعوى الاجماع في بيان العلم في الشيع عليه السلام

كتابي في بيان

ذكر المفيد في القنعة. وهي كتاب فقه وفقوى وذكره الشيخ في التهذيب هو اصل القنعة واري محمد
اعظم من هذين وهل استفيد الفقه لا منهما ثم قال واما نسبة الرواية الى زرعة ورافعة فخطأ
الي ان قال واما نسبة زرعة ورافعة الى الفقيه فخطأ اما زرعة فانه واقفي وكان فقه صحيح المذهب
قال وهذا يدل على قلة معرفته بالترايات والرجال وكيف يجوز من حاله هذا ان يقدم على رد
الترايات والقناوي يستبعد ما نص عليه لا ثقة عليهم السلام وحكي عنه ايضا في دية السنن
انه قال الذي قاله الشيخ في نهايته هو مدح جميع اصحابنا وما قاله في مبسوطه لرواية هب لمحمد بن
اصحابنا اليه ولا اقفي به ولا وضعه في كتابه على ما اعلمه قال وهذا جهل من ابن ادريس فله تحصيل
ومن اجل من شيخنا وقد وضعه في كتابه وكذا ابن الجني و ابو الصلاح وابن حمزة كلهم انما يقول
شيخنا في المبسوط ثم حكى عنه في تلخيص سنن المنقرطين اعطاهما منه على الشيخ وعلى اسند لاله باجماع
الفرقة واخبارهم وقال وهذا جهل من ابن ادريس فله ما قال وعدم تحصيله ذلك لغصوقه
الميزة وسنة جرائته على شيخنا وكثرة سلاطنته وسوء ادب بفتح قصوره عز ان يكون اقل من ائمة
شيخنا رحمه الله تعالى وقوله ان شيخنا قد رجع عن ذلك في مبسوطه افتراء عليه ثم ورد كلامه فيه
وبين مراده وفدا اكثر في المختلفين القدر فيه بما قال ما ذكره صاحبهم الله وايا ما بينه وكرمه وقد
تقدم عن ابن ادريس في الوجه الحاد عشر عبارة في بعض رسائله مشتملة على الاجماع على توريه القضاء
ووجوب تعذيبه على الاداء واشترائه الى ضاها من وجوه شتى واخر بعض معاصره وهو الشيخ
متجبل لدين صاحب الفهرست والشيخ محمد بن علي بن حمزة صاحب الوسيط وغيرهما كما هو الظاهر
ورسالة الفضائل في العصر وقال فيها زاد على بعض معاصره وهو ابن ادريس ظاهر وقد رايت
بعض فقهائنا الان قد صنف مسئلة في القضاء وقال يقول الشيخ وادعى اجماع الطائفة على قوله
فحينئذ ذلك فكيف تدعى اجماع مع اخلالات الجماعة الذين ذكرناهم مع عظم اقدارهم وشهرة
بين الاصحاب ثم اورد على الشيخ في الخلاف ان ادعاءه الاجماع لهيبا تراه لم يعيد بسؤال الشيخين المفيدين
ابن القندوقين وسلفهما ولم يعدهما من الاصحاب ولم يبلغه قولهما بقول سلفهما انه و
صريح ابن ادريس في بعض احكام الاولاد بان اجماع اصحابنا لا يعتمد على ذلك فهو المختص بالعموم ثم
توى خلافا في الفصل واخذ باننا واجعت النظر في احوال اصحابنا ايضا في فهم فرائدها مختلفة
غير متفقة ولا ولا التمسك بالعموم الى ان يقوم دليل المخصوص بان خير ما وجد ان الاختلاف
اذا كان موجبا عند الرد الاجماع الذي هو ادعاءه مع علمه بنفسه الخالف وانما الماتين الذين

الشيخ محمد بن علي بن حمزة
الشيخ محمد بن علي بن حمزة

الشيخ محمد بن علي بن حمزة
الشيخ محمد بن علي بن حمزة

الشيخ محمد بن علي بن حمزة
الشيخ محمد بن علي بن حمزة

منهم الامام بعد النبي عواذ فغيره اولي برده ما ادناه في سائر المواضع بخود ذلك وودعه بحريه
 شار غيره ايضا كما جئ في بما يظهر من كثير من عباراته ان عهده ما يعينه في نقل الامور وبلده
 انه فو دليل الحكم اذا وجد به اذ عوى لا يباع عليه وان قال القائل به او وجد فيه
 الخلفه لغيره ان الحق فيما استنبط من الدليل القاطع بحقيقته عنده فيكون فهو قول الامام لا
 غيره ولا اشترى الى ذلك سائعا وبقا ضاده وذكر ان مثل هذا الاجماع لا يصلح تجزئ له بعد
 على حكمه واستدل بالادلة عليه نفسه كما هو ظاهر ان لا يفتي منه حيث استدل على عدم اشتراط
 شجره الى كفايته بقوله الآية وقال ولا يجوز العذر له منه ولا يختص به الامارة طاعه
 لما عدا اماما من كتاب الله تعالى بل هو او منته منواره فطوع لها بحريه مجراه واجتماع ودفاته
 الادله بعد وودعه بعد الله تعالى لتسلك بعونه العزاق فهو التمام لكل راء الشقي فانه تراسل
 فاما بعد نعمه وادفع بانيه كي يحمل الله عليه ولعله دل من العلم والله يعلم بقدر زاجر الله
 السيد بن فخر في العبد بانه اضعف منها كما لا يخفى على من اتقن النظر فيها ولا بعد ان يكون
 محد بحوره ما ينزحها عن البا عن المحيد على الطريق المعروف واعلم لهذا ولما مر من عظم الامارة
 عن نقلها من الاعلى الى سفلى عليها الامام السيد وندر وقال تصدق من الحق في الحديث الذي
 استدل به في تاريخه في هذا الاجماع انه قال ومن المتكلمين من لو طالبه بذلك لكان لا يفتي بما
 لم يودع في كتاب الله واما في هذا الامر لا يمكن انما هو لا وفاقا مع السيد صلى الله عليه
 وكونه من المصنفين في اجازات الحديث في هذا فقال بعد فاقول حملا من كلامه في حديثه
 ولا يفتي على ما يروى في كثير من سائعه واحرمه ان الاجماع عليه وفاقا في ما قاله السيد
 في الامام السعدي الرضائي عليه السلام يقول في قوله ان بعد هذه جملة هو مستكمل في العلم والامارة
 في جميع وجوه علم الامامة والبرهان على ما هو على من المعركة فكيف يقول ان الاجماع على قول
 راء ان قول السيد المعبر بكونه ومن ذلك في الامارة وسنوت في الامارة من علماء الشيعة
 انه لا بد من المامتين والسابقين والاعمال جميعا فانصحن ان الاجماع على ما اخبرنا
 مما لم يرد في قول فيه شفعة عليه انه في ذكره في ان الله استشهد عليه سائعا في علمه وندره
 عن شيعته المفيد وحماة من علماء الامامة ونقل ايضا انه مخالف شجرة السعديين سائعا في
 اكثر اصوله ثم قال وكذا لا يفتي على ما استنبه هذا السيد القائل في سائعه في شيعته
 وان الشيعة لا يعمل باخبار الاحاد في المسائل التي يثبتها وفي من العارم التي كان معمول بها قالا

منه انما هو

منه انما هو

منه انما هو

منه انما هو

منه انما هو

ان يشبهه علم شيء من علم النجوم الذي هو معروف به قال ولا يكاد يتحقق ينقضي كيف يشبهه علم
 ان الشيعة فعلوا باخبار الاحاد في التوراة والشرعية ومن طالع على التواريخ والاخبار وشاهد علم
 ذوي الاعتبار وجد المسلمين والمرضى وعلمنا الشيعة الماضين عاملين باخبار الاحاد غير
 شبهة عند العارفين كما ذكر محمد بن الحسن الطوسي في كتاب العدة وغيره من المشغولين بتفصيل اجاب
 الشيعة وغيرهم من المصنفين ثم احال على كتاب مفصل على كتاب غياث سلطان الوري وليرى
 عليه وكان هذا السيد عاملا على اصحاب كرامات ومقامات مطعما على كثير من الاصول الاربعة
 مائة وغيرهما من كتب الاخبار والافان كان دون المرتضى في الفضل والعلم بمشيئة بل يقاس به
 اصلا ولا يفتح ذلك فيما ذكرنا كما لا يخفى ومن تتبع كتاب سائر الاصحاب قص على كثرة مواضعه في
 الايراد على المرتضى بغلبة الاجماع في مسائل لا قائل بها غيره وفي مسائل اخر استد العائل بها و
 هذا كله في كتاب الانتصار الذي صنفه للرد على المخالفين ولا ينبغي لمثل السامع في مثله و
 يوجد في الناصرية وغيرهما من كتبه ما هو مستد وج فيه ايضا وتقدم عن العلامة وغيره في
 ازالة الحجة بالضاف والصلوة في الاوقات المعروفة بالكرامة والتكبير في العيدين وضباب
 الابل والقدية عن الميت الذي عليه صوم ومحل الاعتكاف ثم قال السيد بقصد نفع الاحرام
 وحكم الحذف في الترمي وكيفيةه وتقدير اكثر المهر اكثر المحل وغير ذلك ما يشهد بذلك وقد
 اورد كثير منهم على الشيخ في احكامه ايضا ولا سيما ما وجد منها في الخلاف فانه قد اكثر فيه من
 دعوى الاجماع فيما شاع فيه الخلاف وله رعايا بها كثير ممن ناصره ومن ناصر من لا يخفى عليهم مسائل
 الوفاق والخلاف وقد تقدم عن ابن ادريس الفاضلين وغيرهم ما فيه كفاية في الباب ولا
 جدوى في اعادته ومن جملة ذلك انه نقا ابن ادريس عنه في الخلاف في احكام الحضائفة ولا
 مخالفا لقوله في التهاية وقال العجب قوله في اخر المسئلة دليلنا اجماع الفرقه واخبارهم وهذا
 يفتقر الى التكميل من اجمع منهم معه واتى اخباره في ذلك بل اخبارنا بخلافه واردة واجماعنا ايضا
 قال انتهى ويقرب منه كلامه في مواضع اخر كمسئلة الاختلاف في قدر ثمن البيع وبعض اسكان
 الضريبة وقد رفقة الزوجه وغيرها وكذا كلام غيره في وجوب الكفارة في وطى الحائض وحمل
 فاردة فيها نجاسة في حال الصلوة وحكم مس قطع فيها عظم والصلوة في جوف الكعبة وسلوة
 معقوص الشعر والكلام في خطبة الجمعة وامامة الصبي واثبات الصائم البهيمه ومحل الاعتكاف
 ووقا الترمي بام القشيق واخبارا بخبره على الفقيه وغير ذلك وقد جمع الشهيد الثاني في اربعين

بعض احكامها

بعض احكامها

مسئلة على ما قبل واخرنا على ما وجد في الفصل الذي بعده لذلك رعدة في خلاف
وذكر انه ادعى السمع فيها لاجتماع مع اية نفسه فالله في حكم ما ادعى لاجتماع فيه اي ذكر
ادعى فيه لاجتماع في موضع اخر منه او في غيره مع انصرح بجمع لاجتماع او بما ذكره
انه في تلك المسائل للنبية على ان لا يغير القضية بل دعوى لاجتماع فقد وقع فيه الخطاء و
الخلاف كثيرا من كل واحد من الفقهاء سيما في الشبهة والمنقضى رحمهما الله تعالى ونحن نذكرها
ملخصة بهذه بلا زيادة فمنها ان الكفاية في المسائل وانقضت عندنا فلا راسم التزم
بفسخ نكاحها فهي خلاف لاجتماع على ذلك وفي النهاية وكذا في اخبار الله لا يفسخ ولكن لا
يمكن من الدخول عليها لئلا يفي الزوايا ومنها انه اذا اشترط لامة حامل اكره وطبها ففي
الخلاف لاجتماع على ذلك وفي النهاية تخريجه قبل مضى ارباعه اشهر في غنة امة ومنها انه اذا
ملامة واسما او نظر منها الى ما يحرم على غير المالك ففي موضع من الخلاف لاجتماع على انها
حرم على ابن الممسوبة وكذا السوا وان علفت وبطها وان سفلت على الامس في موضع اخر
سنة تحصر الخبر بالتميز في خرجها ومنها ان من تزوج حرة على امة كان الزوجه حرة الحرة
عفا نفسها لانه عمدا لامة ففي الخلاف لاجتماع على ذلك وفي التبيان تخريضا العدة
كلها ومنها ثبوت خيار الفسخ بالحيث وجب في موضع من مبطلوا لاجتماع عليها وفي موضع
اخر منه عندنا لا يرد الرجاء من عديديت بالانحسار وهو لم يرد به في الاتفاق عليه
ايضا ومنها المنع من طلاق الوتر المحض في الخلاف لاجتماع عليه وفي النهاية جواز ذلك
مهما المنع من وقوع الطلاق بالكتابة نظم وفي الخلاف لاجتماع عليه وفي النهاية جواز ذلك للقاء
ومنها المنع من ارجاء المطلق من غير وجه او ارجاء الطلاق بانما في موضع من الخلاف دعوى
اجماع الفرق عليه وفي موضع اخر دعوى لاجتماع مطالعا وفي النهاية انما التواتر بينهما في
العادة النهائية والرجعية ومنها ان الحاصل سوا من لاسر لا يوضع لاسر ففي الخلاف في زوج
اسم اهل العلم عليه وفي النهاية انها بين موضع الاول ولا يملك حتى يصح الثاني ومنها ان اذا
كان لامة فارجعها الى زوجها اعتانته عن الكفارة وان كان خطا جاز في خلاف لاجتماع عليه
وفي المسبوبة الذي يصبه مذهب الله ان كان عمدا نقض العن وان كان خطا لم ينقضها
وفي الكفارة الى الذمة ففي الخلاف لاجتماع على جوارحه وفي المسبوبة سمع من ذلك واستقام

هذا هو الحق في المسئلة
التي هي في خلاف لاجتماع
على انها حرم على ابن الممسوبة
وكذا السوا وان علفت وبطها
وان سفلت على الامس في موضع
اخر سنة تحصر الخبر بالتميز
في خرجها ومنها ان من تزوج
حرة على امة كان الزوجه حرة
الحرة عفا نفسها لانه عمدا
لامة ففي الخلاف لاجتماع
على ذلك وفي التبيان تخريضا
العدة كلها ومنها ثبوت خيار
الفسخ بالحيث وجب في موضع
من مبطلوا لاجتماع عليها
وفي موضع اخر منه عندنا لا
يرد الرجاء من عديديت بالانحسار
وهو لم يرد به في الاتفاق عليه
ايضا ومنها المنع من طلاق
الوتر المحض في الخلاف لاجتماع
عليه وفي النهاية جواز ذلك
مهما المنع من وقوع الطلاق
بالكتابة نظم وفي الخلاف
لاجتماع عليه وفي النهاية
جواز ذلك للقاء ومنها المنع
من ارجاء المطلق من غير وجه
او ارجاء الطلاق بانما في
موضع من الخلاف دعوى اجماع
الفرق عليه وفي موضع اخر
دعوى لاجتماع مطالعا وفي
النهاية انما التواتر بينهما
في العادة النهائية والرجعية
ومنها ان الحاصل سوا من لاسر
لا يوضع لاسر ففي الخلاف
في زوج اسم اهل العلم عليه
وفي النهاية انها بين موضع
الاول ولا يملك حتى يصح الثاني
ومنها ان اذا كان لامة فارجعها
الى زوجها اعتانته عن الكفارة
وان كان خطا جاز في خلاف
لاجتماع عليه وفي المسبوبة
الذي يصبه مذهب الله ان كان
عمدا نقض العن وان كان خطا
لم ينقضها وفي الكفارة الى
الذمة ففي الخلاف لاجتماع
على جوارحه وفي المسبوبة
سمع من ذلك واستقام

وليه ومنها تجريد الأيلاء عن الشرط ففي الخلاف لا جماع على اشتراط ذلك وفي البسوط يجوز عليه
على الشرط والصفة ومنها أنه إذا وطئ إلى بعد مدة التبرع يجب عليه الكفارة ففي الخلاف
الاجماع عليه وفي البسوط نفوية عدم الكفارة وتخصيصها بالوطئ في الدماء ومنها سائر الفتن
مع انتقال الشقص إلى من اتفق عليه بغير الاختيار كأثر ففي الخلاف الاجماع عليها وفي البسوط
منعها ومنها ما إذا نذر أن يهدي هدياً أو يطعم ^٥ فقوى الخلاف الاجماع على أنه ينصرف إلى النعم
يصرفه صفات الأضحية وفي البسوط يجزئ كل ذي ذنب حتى الدجاجة وكذا البيضة والتمر وغيرها
ومنها صيد الكلب الذي علمه غير المسلم وأرسله المسلم ففي الخلاف الاجماع على حله وعدم اشتراط
تعليم المسلم وفي البسوط اختيار شرطه وعدم حله ذلك ومنها حكم الغرمان في الخلاف دعوى
الفرقة واختيارهم على تحريمها كلها وفي النهاية وكذا في الخيار بكماله وفي البسوط الحكم بحرمته
الكبير لا سوا الذي يسكن الجبال والابقع وذكر قولين هما للعامية ظاهر في غرض التبرع وهو
التبرع وفي العداوة هو غير صغر سنه ودعوى أن حلها ما هو الذي ورد في روايتنا مع أنه لم
يوجد بذلك رواية أصلاً ومنها حكم الجري المأواه في كتاب الحدود ومن النهاية أن من استحلها
وجعل له وهو يفتنى ثوباً جماع المسلمين كافة على تحريمها وفي كتاب الأطعمة منها الحكم بكماله
وهذا غير عجيب ومنها ما سألوا المضطر للتمر لغير طس وغيره ففي الخلاف الاجماع على تحريمه مطلقاً
في النهاية الحكم بجوازها ومنها حكم الحنابة على بعض أعضاء الدابة ففي الخلاف الاجماع على أن كل
ما في البدن منه أشافيهما القيمة وفي أحدهما نصفها وفي البسوط الحكم بالارش في أطراف
الحوان مطلقاً دابة وغيرها كقول الجماعة ما أحكم أو لا وفي الخلاف الاجماع على أن
كان المعتق رجلاً ورث ولأهله الذكور والأناث وفي النهاية والإجازة وعق الأسبصار
بأنه الذكور والأناث وفي ميراث الأسبصار ما في الخلاف ومنها حكم ميراث الحنث في الخلاف
على أنه يورث بالفرقة وفي البسوط والإجازة يورث نصفاً للصبين ومنها حكم إذا حلف للمدعي
عليه ثم أقام المدعى البينة بالحنث ففي الاجماع على أنه لا يحكم له بها وفي موضع من قضاء البسوط
أنها لا تمنع وفي آخره مناعها مع عدم علمه أو نسيانه ومنها حكم نكول النكر في الخلاف الاجماع
على عدم القضاء وفي النهاية اختيار القضاء به ومنها حكم نكاح فليم الملك واليد في الخلاف
على ترجيح اليد وفي البسوط ترجيح فليم الملك ومنها الحكم بالعدالة بظاهر الإسلام في الخلاف
الاجماع على عدالة السلم إلا أن يظهر منه الفسق في غير خلاف ذلك ومنها حد العبد العذف

هذا هو الحق في الخلاف

هذا هو الحق في الخلاف

هذا هو الحق في الخلاف

هذا هو الحق في الخلاف

هذا هو الحق في الخلاف

هذا هو الحق في الخلاف

هذا هو الحق في الخلاف

هذا هو الحق في الخلاف

هذا هو الحق في الخلاف

هذا هو الحق في الخلاف

ففي الخلاف اجماع على انه لا يجوز في الملبس الحكم بفساد عليه ومنها حكم ولد المرنده حال
 ارباد ابو به في كتاب في اهل الردة من خلاف اجماع على جواز استرقاقه وان ولد في دار
 الحرب لانه في داره وفي كتاب مرقوم منه ومن الملبس حوازه مطلقا لا فرق بين الدارين
 ومنها حكمه ان كان ما يخرج عليه ملبسا او احد اكثر من واحد مع الملبس ويوجه على الجمع
 بينه فكل يوجه به جمع الملبس ملبسا وعلى كل واحد منهن ملبسا ففي الخلاف اجماع
 على ان في وقت الملبس اختيار لا ورثتها حكمه ما اذا وقع السارق بغيره وقطع اخر حمله
 ووضي ثالث في حق نفسه في خلاف اجماع على انه ليس بولي لانه ان يقتل منه ثم يلجج
 ثم يقتل منه فلا يجره رد وفي الملبس من ملبس من يقطع العاصم ثم يقتله ويوضح الموضع
 ثم يقتله ومنها حكمه ان قطع زوجه فاقطعه لا يصح بدل له في خلاف اجماع على انه
 يقتل منه ويوجه ان الدية لا يصح وفي اول فصل النجاش من الملبس الحكم ببدل ايضا
 وفي موضع اخر من بعد ذلك حوازيه ودفات نها خري بدل الكامل ان كان ذلك خلفه
 او من بعده لم يستحق شيئا اخر من حوازيه بل مع دية لا يصح ومنها حكمه قطع لسان السوداء
 ففي خلاف اجماع على ان بها نكاح ديةها وفي النهاية ومع الدية ومنها حكمه دية الخفين ففي
 خلاف اجماع على ان في دية اثنين وفي لسان التلث وفي النهاية في الاعلى التلث في
 ملبس وكل واحد مع الدية وفي النهاية الخفين ففي خلاف اجماع ان في لسان التلث و
 في لسان التلث في ملبس وفي النهاية في كل واحدة النصف ومنها حكمه الدية عند اقل
 من خمس نكاحه في مال ولا في ماله في خلاف اجماع على الاول وفي الملبس الحكم بالثاني ومنها
 حكمه الالة والا ولادته بعض من ماله في خلاف اجماع على ان مع دية وفي النهاية حكمه
 بدية ومنها ما ذكره في الملبس من مسائل منها ان كتب منها الاسمال باجماع الفرق
 مع اخبارهم وقد جمعها في كتاب كسح طراف وغيره او كتاب نديان وله في جميع ما فيها ايضا
 مما يعلى بالنار فاعلم انه يقتل لانه ملبس ولو ختمه بقبلة الخلف او غيره من كتب ختمه
 جميع ما فيها من الاسلوات ومن يجمع جميع كتب السج وقفا وله وقف على كية من هذا الباب من
 ذكره وقد نقله حمله من ذلك مائة في وجه النصف من النصف في بعض مدونه في اخر
 في رواية على سبعين مسئلة منها حرمة من احدث بالاصغر كتابا للفرس وحواله لعل لو
 در المنة وحواله كخاره يوجب كخاره حكمه باسبة المعلن والوفد وفي الموضوع غسال البتة

مجلس في دار التلث

مجلس في دار التلث

مجلس في دار التلث

مجلس في دار التلث

مجلس في دار التلث

وكيفية وضع الجنازة المختلفة وصفه في الجنازة وعدم وجوب غسل ما سلب قبل بدنه ونحوها
 عرفا بحجب من الحرام وعدم جواز الصلوة في جوف الكعبة وكيفية الصلوة على سطحها وجواز الصلوة
 في السجادة وجوب التسبيح في ذكر الركوع والتسجود وحرمه الكلام على المأموم في أثناء خطبة الجمعة
 وجوب الانصات لها وجوب التكبير لها الزائدة في العيدين وجوب قضاء صلوة الكسوف
 مطم وجواز اقامة الصبي المراق وجوب الصلوة عليه وكفاية تكبيرة واحدة للمأموم بين الافتاح
 والركوع عند الفرة واستحباب تطويل الامام الركوع لانتظار الحق والداخل وجوب ركوعه
 على من فرضها بالسبك وحكم يوم الشك بديّة شهر رمضان وعدم جواز اكل الصائم لغير الغداء
 واجابه القضاء والكفارة وعدم وجوبها بالامناء الحاصل بالنظر وتكرره وحكم وطى البهية
 مع عدم الاتزال وعدم جواز شم الطيب في الاعتكاف وحكم موث الثابت في الحج وعدم جواز الفران
 بين حج وعمره باحرام واحد وجواز تطوع السطوع بالحج التدوير وجوب الرمي ووفيه ايام الشيعين
 وجواز الحجامة للحرم وعدم وجوب الكفارة فيما عدا سنة من انواع الطيب جواز قتال الكفار الغا
 التيم في بلادهم واجاب الجزية على الفقير مع النظر في ميسرة وحكم انتقال الذمي الى ما يفر اقله
 عليه وجواز ضمها حواه العسكر من اموال البقاء خاصة وحكم اكل المارة من الثمار ونبه على
 بطلان بيع الفضولي وجواز شرط الخيار على الاطلاق وانضاه الى خيار التلافة وعدم بطلان
 خيار المجلس العقود الجائزة وعدم ثبوت الارش في العيب الجدد بعد العقد قبل القبض وعدم
 جواز بيع الثمرة بعد الظهور قبل بدو الصلاح وعدم بطلان البيع بطلان الشرط وبطلان الاجارة
 بثبوت احد المتعاقدين وكون نفقة العامل في السفر من مال الفرض وحكم الوصية لاهل الذمة وحكم
 من اوصى بثلاثة في عتق رقاب قصه عن ثلاثة واستحباب النكاح لمن لا يشتهي به وحكم الغرض من الخردة
 وعدم حرمة المملوك لما لكه وان كان خصيا وحرمة نكاح البعل واحد ولا ذلة لاختلاف بيع
 وتحقيق مستحق الحضنة وحكم الاختلاف في قسم المهر وكون الذي يده عقد النكاح والنفقة
 عن حق المرأة الاب والجد خاصة وحكم اخراج العدة لا يذاهل الرجل ومصلحة الدعاء مع الفدرة
 على البينة وحكم العتق ثانيا بعد الحذف وحكم الايلاء المذكور في القرآن في التام كفاية الخلف
 بالبراءة وعدم اجزاء العبد في الكفارة غير المعصوم وان اذن له مولاه في غيره وحل اكل الذبيحة انسان
 واسها عند الذبح وعدم حجب العامل من الاخوة للام عن الثلث وحكم ميراث ولد المملوغة وحكم
 لغرض البتة ونحوه ارض بنية الداخل والخارج وجواز الشهادة بالملك مع اجتماع اليد والصرة خاصة

على النظر والاستنباط والاجتهاد وإن كانت قد بنيت على غير ذلك كما في الضاوي أيضاً وحسبك ما
 صدر من جماعة منهم ولا سيما الرضوي من أكاد الفلاح في صحابا الحديث كالصدوق واضربه أدنى
 منه والبالغة في الطعن عليهم ودعوى عدم الاعتناء بهم في خلاف ولا وفان كاسبق وادعاء
 الرضوي لاجتماع بل الضرورة على عدم جواز العمل بإخبار الاحاد في الشريعة واسقاطه لذلك ما
 يفتي عليها وتعلقوا به من الأحكام والتراخي واقضاء ذلك على عدم اعتناؤه على من يعمل بما يفتي فيها
 لما قلناه عند الاجماع والضرورة مع أن الامر عندنا بخلاف ذلك بل على ضد وعكسه ويحرم
 ما ذكرناه في شأن غيره أيضاً من اتباعه موافقه فاذ انبى على تصحيح اجماعهم بحسب الامكان فيبقى
 ان تنزل في كثير من المواضع على بعض الوجوه المتقدمة التي يهل بنا ولها وتغل جدها ما كابتنا
 سابقاً واما اذ انبى على ظاهرها فلا يفتي بالاعتناء عليها ما ذكرناه ولما قلناه عن الثقات الاثبات
 من الفلاح فيها وانه يفتي بشهادة الفرائض والامارات بصحة ذلك وقد فلاح جماعة منهم في اجماعها
 جملة من المتأخرين ولا سيما المحقق الكركي فانه قد ادعى لاجماع في مواضع خالف فيها مثل الحق
 والعلامة او غيرها من الاغاطم بحيث يمتنع عادة عاداً وليست بعد جدها حصول العلم بقول
 المعصوم مع مخالفة قوله وعدم وضوح دليل الحكم فيها بحيث لا يكون محلاً للاستنباط والامانة
 ومن هنا قال الشهيد الثاني في الربا بعد الكلام السابق ولو ضمننا اليه ما ادعاء كثير من
 المتأخرين خصوصاً المرجوم الشيخ على طال الخطب من غيرها دعوى الشيخ على في شرح الاقضية
 الاجماع على أن ناسي الغصب في التوب والمكان لا يجيب عليه الاعادة خارج الوقف مع ظهورها
 في ذلك حتى ان الفاضل في الفوائد افاض بالاعادة مطم كالعالم في شرحها للشيخ على قال ان في
 المسئلة ثلاثة اقوال الاعادة مطلعا وفي الوقت وعدمها مطم قال وكذلك ادعى في شرح الفوائد
 الاجماع على ان السمع لا يرجع له النظم الى المساوي والادون مع ان نحا والمحقق في الشريعة فضلاً
 عن غيره المنع من النظم الى الاقل ضرراً فضلاً عن المساوي قال وكذلك ادعى لاجماع فيه أيضاً
 على ان المسافات لا يبتل بالموت مع ان الشيخ في البسوط جزم بطلانها ونسبها الى علمائنا المتأخرين
 بالاجماع ولا أقل من الخلاف وفي الشرائع ومخضها صريح بالخلاف في المسئلة ايضاً قال ولو
 لك على جميع ما ذكره من ذلك في مؤلفاته ورسائله لطال وفي هذا المد كفاية انتهى وزاد غيره
 انه قال لا عرف خلافاً في ان السورة لا تسقط عند ضيق الوقت وهو يؤذن بدعوى لاجماع عليه
 ولا سيما اذا صدر مثله من مثله زمانه مع ان الفاضلين في الغصب والمتهمين فلا لاجماع على السقوط

هذا هو الحق والبرهان على صحة ما ذهبنا اليه من عدم جواز العمل بإخبار الاحاد في الشريعة واسقاطه لذلك ما يفتي عليها وتعلقوا به من الأحكام والتراخي واقضاء ذلك على عدم اعتناؤه على من يعمل بما يفتي فيها لما قلناه عند الاجماع والضرورة مع أن الامر عندنا بخلاف ذلك بل على ضد وعكسه ويحرم ما ذكرناه في شأن غيره أيضاً من اتباعه موافقه فاذ انبى على تصحيح اجماعهم بحسب الامكان فيبقى ان تنزل في كثير من المواضع على بعض الوجوه المتقدمة التي يهل بنا ولها وتغل جدها ما كابتنا سابقاً واما اذ انبى على ظاهرها فلا يفتي بالاعتناء عليها ما ذكرناه ولما قلناه عن الثقات الاثبات من الفلاح فيها وانه يفتي بشهادة الفرائض والامارات بصحة ذلك وقد فلاح جماعة منهم في اجماعها جملة من المتأخرين ولا سيما المحقق الكركي فانه قد ادعى لاجماع في مواضع خالف فيها مثل الحق والعلامة او غيرها من الاغاطم بحيث يمتنع عادة عاداً وليست بعد جدها حصول العلم بقول المعصوم مع مخالفة قوله وعدم وضوح دليل الحكم فيها بحيث لا يكون محلاً للاستنباط والامانة ومن هنا قال الشهيد الثاني في الربا بعد الكلام السابق ولو ضمننا اليه ما ادعاء كثير من المتأخرين خصوصاً المرجوم الشيخ على طال الخطب من غيرها دعوى الشيخ على في شرح الاقضية الاجماع على أن ناسي الغصب في التوب والمكان لا يجيب عليه الاعادة خارج الوقف مع ظهورها في ذلك حتى ان الفاضل في الفوائد افاض بالاعادة مطم كالعالم في شرحها للشيخ على قال ان في المسئلة ثلاثة اقوال الاعادة مطلعا وفي الوقت وعدمها مطم قال وكذلك ادعى في شرح الفوائد الاجماع على ان السمع لا يرجع له النظم الى المساوي والادون مع ان نحا والمحقق في الشريعة فضلاً عن غيره المنع من النظم الى الاقل ضرراً فضلاً عن المساوي قال وكذلك ادعى لاجماع فيه أيضاً على ان المسافات لا يبتل بالموت مع ان الشيخ في البسوط جزم بطلانها ونسبها الى علمائنا المتأخرين بالاجماع ولا أقل من الخلاف وفي الشرائع ومخضها صريح بالخلاف في المسئلة ايضاً قال ولو لك على جميع ما ذكره من ذلك في مؤلفاته ورسائله لطال وفي هذا المد كفاية انتهى وزاد غيره انه قال لا عرف خلافاً في ان السورة لا تسقط عند ضيق الوقت وهو يؤذن بدعوى لاجماع عليه ولا سيما اذا صدر مثله من مثله زمانه مع ان الفاضلين في الغصب والمتهمين فلا لاجماع على السقوط

وكذلك تدعى الاجماع على اشراط الفقيه في صحة صلوة الجمعة في الغيبة مع ندوة الغائب بذلك
اقول ومن غريب اتفق لادته في مسئلة نظهير الغيبيل بالغاء كرهيله دفنوا عن الشهيد في الذكر
انه عبر بالغاء كونه متصلا وقال فيه شاع لان وصووجه الى البحر يقتضي نقصانه عن الكثرة فلا يظهر
ح واورد النصب بالدفعه ونص في الاجماع بها ثم حكى في انما ذكره الاقوال الاصلها او لها عدة
الطهارة به وتاينها الطهارة مطلقة وعزاه الى اكثر المحققين كالرئيسي الشيخ والفاخر والعلويين
سعيد وآلها الطهارة مع انما به بالطاهر خاصة ثم قوى الثاني وما الى الا انه لما لم يأت
فليست الى كلامه حيث انه اجمع بورد النصب بالدفعه مع انه لا وجود له اصلا ولم يذكره غيره من
العلماء ونص في الاجماع بها مع انه ذكرها لئلا يمتنع عليه ثم عرى الى اكثر المحققين ما
ينفيه وذكر ايضا في بيع المعاطاة وفي اشراط الاجماع في البطلان في الوضوء وغير ذلك ما يورث
الجمع ذكر الشهيد الثاني ايضا في التها للقول ما مر عنها وكيف في فعل العلامة الاجماع مع
ظهور خلافه ما نقله في كثير من كتبه من الاجماع على ان الكفين هما مفصلا الشاف والظاهر
ظهور الاجماع على عدمه من جميع الاصحاب بل من المسلمين ثم ذكر انه لم يقل به غيره ولما لم يأت
ذلك في ما حققه هو في حمله وما ينه عليه الشهيد في الذكرى غيره وقد تقدم حمله مما نقل
العلامة في الاجماع نصرا او تلويحا وخالف نفسه فيها وتقدم في الفصل الاول من الشهيد
الثاني ايضا في التها للرو في المسالك وفي الفصل الثاني منه في الثاني ما يشهد ايضا بما ذكرنا
ونحو ذلك ما ذكره في كتاب الشهادتين من المسالك حيث صرح بان الاجماع الذي قد خرج عاقله
في العدالة هو ما علم دخوله المعصوم في حمله المحققين لا مطلقا اجامهم ثم قال فلا عبرة بقوله
وان كثر القائل وقد تبارى بعضهم فسمى مثله اجماعا لم يسمي الشهور ومخالفة مثله ذلك في ظاهر
بوجوه الوجوه كان فضليه قواعدهم الداخلة على حجة الاجماع فنبه لذلك فلا تقع في الغلط
اغترابا بظاهر الاصطلاح واعتمادا على الدعوى التي هي وقد استحسن ذلك المقدس الارزبيل
واستصوبه وقال الفاضل المجلسي طاب ثراه في كتاب الصلوة من البحار ان الاجماع عندنا على
ما حققه علمائنا في الاصول هو قول جماعة من الامة يعلم دخول قول المعصوم في احوالهم ومجبه
انما هي باعتبار دخول قوله عليه السلام فهو كاشف عن الحق والحق انما هو قوله ثم قال والاجماع
هذا الحق لا ينبغي مجبه على فرض تحققه والكلام في ذلك قال ثم اتهم وجمعوا الى الدعوى انهم
لنواما استوه في الاصول فادعوا الاجماع في اكثر المسائل سواء ظهر الاختلاف فيها ام لا واذا

عامة من اصحابنا في الغيبة في الصلاة

مراد من اجماعنا في الصلاة

كل ما لا يشهد في الصلاة

من اصحابنا في الصلاة

الرفيات المنقولة فيها لا احتقن السبب وضربه كثيرا ما يدعون الاجتماع فيما يفردون في مو
 بد او يوافقهم عليه فليكن من شاعهم وقد جحد هذا المذهب في الاجتماع قولا اخره كانه لا خرو
 كنه لما يدعي احادهم الاجتماع على مسئلة ويدينون غير الاجتماع على خلافه فيغلب على الظن ان مصطلح
 في المنوع غير باجرا وعليه لا اصول بان سمو الشهور عند جماعة من الاصحاب اجماعا كانه
 عليه الشهود في الذكرى وهذا بمعزل عن الحجة. ولعلمهم انما احتجوا به في مقابلة الخالفين
 ورد عليهم او تمون لغية من الدلائل التي ظهرت لهم فبقول ان دعوى الاجتماع انما تناسل
 من السبب والشيخ ومن عاصره فانهما فاعهما التوجه ومعلوم عدم تحقق الاجتماع في زمانهم فم
 ناطلون عن نقل مذهب فعلي تقدير كون مراده بالاجتماع هذا المعنى المعروف لكان في قوحيه
 مرسل ومثل هذا يمكن ان يركز اليه عند الضرورة وفقد دليل اخر اصلا انتهى ويقرب من كلامه
 هؤلاء الاغاضم كلمات جماعة اخرين من الافاضل الاكابر وهي كلها تشهد بما ذكرناه والحبس
 الفاضل الصفي القريني حيث انه مع سلوكه سلك الاخبار به اخذت لسان نحو صريح الاجتماع
 المنقول بخبر الواحد واستظهر ان التكرين انما انكر واجتهد على انه من الادلة القطعية لا الظنية
 فيكون التراجع لفتيا واعجب من هذا انه قال لو كان هذه المضامين من شهور العمل خبر واحد
 لكان لها وجه ولكن لم نقل عنهم بل سادوا حجاجات السبب لم ترض على ادلة من الجماعة باطل
 نقل اجاعات الطائفة بل يقدمه على ظاهر الكتاب فضلا عن غيره من الادلة التي هي مصاديع
 ذلك ظاهر ان له ادنى بصيرة ثم من الغريب انفق لجماعة من شايخنا المعادين وسمائنا الذين
 هم اساطير الدين واتباعهم وبعض من تقدم عليهم حيث انهم في سائر المطالب المتعلقة بالرجال
 او من اللغة او قواعد العربية او غير ما يوافقون سائر العلماء منضجدا او لا يوافقون عا
 التعويل فيها على نقل من كان ثليل الضبط والافتاد والثبت والاطلاع وادار وفيها احكام
 منه في النقل ما صدر من جماعة من نقله الاجتماع بل ادنى منه عمدا او خطأ او سهوا في الكتابة
 او النقل او بعيدا واعليه فيما يفرق بنقله واذا اتفق من احد في شيء منها دعوى الاجتماع والافتاء
 او نفي الخلاف ونحو ذلك ووجدوا الخلاف قبله بدينا ظاهرا وعلموا ان الاتفاق لو يكن حاصل
 فادعوا في التاثر او نقله او صرحوا كلامه عن ظاهره بحيث لا يبقى صالحا للاعتماد عليه و
 التمسك به واداروا احدا نقل خبرا او كلاما او مذهباً من كتاب له يرويه فيه بعد التبع لك
 عن حقيقة الحال نسوا الى نومهم بلا ارتباك اذ ارادوا انكر وجود خبر في حكاية وهم وحده

هذا الخبر لا يثبت
 اجتماعهم على
 شيء من هذه المسائل
 الا على ما هو عليه

كل من نقل عن غيره
 في هذه المسائل
 لا يثبت له

اوفى محله وقد وجدوه صحيحاً بالسند الذي وقف عليه الثاني وغيره او ادعى عدمه و
 سندوه ووجدوه كثير قد ثابته كثير منهم حكوا بوجهه ايضا كما اتفق كثير العلماء باع
 فله النفع والاستقصاء والاقتضاء على المواضع المعهودة بالموافق للاختلاف على الكتب الشافعية
 في معرفة الاقوال واما حكموا بما ذكرها او امن الضاربين المنقول والمعلوم وهو موجو في نقل
 الوفاق مع وجدان الخلاف فاما جرح عليه طريقتهم بحيث لا تكبر عليه بينهم وانهم
 بصير عليه او على بعضهم كلهم ثم اذ وقفوا على فساد الاجماع التي ما فيها ما علمت الحاشي عليها
 وطلتها ما دريت وكانت متعلقة بفصل مسائل الشرعية التي بناك فيها عقلا وشعرا غاية
 كما لا احياط عليها وعيلا ولا يجوز التفتي عن الادلة المنصوبة لعرفها اصلا لحد واما الملك
 خواهر فامع دلالة الامارات في كثير منها على خلافها وله بعبارة كثيرة يوجد الخلاف وفي القصر
 الحكم مع اقتضاءها بالفساد لها والخطا في سنها وانعطفوا عما وقع فيها من النسخ المست
 والاضطرار اختلاف لا صلاح ونبأ الاراء في طريق العلم بها ووجه جميعها مع كونها موجبة
 لحد واحد وانما مسائل الاجتهاد التي ليس حجة الاعلى المستنبط لها ومفهوم
 منها انه يفتنون لان الخطا في الاجتهاد يسبب الاعتناء بالاختلاف في نقل الاجماع وان قصد
 التجوز ومخالفة لا صلاح فان هذا لا يحل في مقام الاحتجاج الا اذا ثبت على ما سبق في علمه
 صيرفع الخطا من اسله ومع ذلك كله لا يرد له بواحد من العلماء الاجلاء قد بنا واحد من
 فيها بما ذكره ردوها وبخلافها وعدة الاعتناء بها مع معاصرة كثير منهم لتقليد اربابها او
 وبقية منهم بها واستعداد خفاها عليهم او امتناع غادة على فرض تحقيقها وصحتها ولا يعتدوا
 بدول هذا المسلك بينهم حتى كان يكون من المطالب لجمع عليها بل اول بالاعتناء في كثير
 من المسائل الاصولية والسمعية التي نقلوا الاجماع عليها ثم اتهم مع جميع ذلك جعلوا هذه
 الاجماع الشار إليها في احوالها وحوالها فليها من ادو السبل الى معرفة احكام الشريعة
 واجلا لها على اختلافها في شأنها شاة وضعفها وندا على بعضهم قياسا على ما سبق في
 الاجماع المختار عن جماعة من المحققين لان طرقة هذه الحاجة اليها وعدة استقامة القصد لها
 مع انه ليس لا جرح فهو باحوال من التحصيل ومخالف من سبيل التحقيق والتحصيل وقائع لكثير
 من ابواب الفضل والنصلي كالتفسير وسائر ما اعتمدوا الخافون من لا باطليل في بعضها
 ايضا عند الحاجة اليها مع انها واضحة البطلان كما اشير اليه في الحاشي الطويلة في رسالة

الحكام والشايع للمرضى رضي الله عنه وليس لهذا موضع ذكره وربما اعتد بعضهم عن بعض ما ورد على بعضها بان الغرض من الاجماع المنقول حصو الظن وهو حاصل منها وان لم يكن فيه نافذها على القطع بقول المعصوم وقد تقدم وبالي ما يكشف من فساد ذلك من وجوه شتى وربما فيها بعضها على الاخبار واما ثبوت المروية في الكتب المعتمدة بالاسانيد المضلة المعبر منبهة الى الاثمة عليها المسلم بطريق السماع والشافيه او المشاهدة مع ان هذه هي النتيجة المحمودة بما وجدنا في التمسك بهم واخذ الاحكام عنهم ولم يكن ذلك لطاح في الاخبار من جهة السند والشدوذ والجهل ومعارضه الادلة القطعية بل للشافان لما ادعوا احد هؤلاء من لكشفنا لثاني من توهم الاتفاق المنوع في موضع ظهوره واختلافه المنع من الغرضين للحكام ما علمت من حاله وفعال سناهم واحوال هؤلاء في شأنه ومعناه واختلافه فيه من وجوه شتى فلفنا ولعوا ولايتا بعضهم بالاعتماد عليه وبالغوا فيه حتى لو قيل انهم صدقوا في شأنه صنيع من يجعل التقدي لظلمه عاصما لناظله في ظلمه وحافظا له من الخفاء لو يكن ذلك خطأ فليس حاد ام الى ذلك حسن الظن بناظليه ولعري انهم كذلك في غير ذلك فمنا سله بخلاف في معرفة احكام الدين ولا ينبغي للفتية ان يخلد اليه ولا يستماع امكان صرف كبر كل كلامه عن ظاهرها واسرار حسن الظن بين منكره ومخالفه في كل موضع وبناظله او دناهم السد حبل الرأفة وذكر هذه الفرق فهو من افح العاذير واشنع المناكير لو يوجد عليهم بشا والكتاب ان لا يقولوا على الله الا الحق ولا ياتوا بالطلب لا يخلدوا الى التقليل والدفع لقوا من ينسب انه كيف يستقيم لهم ذلك مع ما في الاجماع والمسئومة والخلافات المحكية والعلوم المتناظرة الظاهر الذي لا سبيل غالباً الى تكاثره وما اعتد به الاسناد الاعظم وغيره عن الاجماع المتناظرة من ان مشاهير ورود اخباره معارضه الله به كل منها طائفة وعملوا بها واعتقدوا على سبيل القطع انها قول الامام غير مستقيم فيما نقل منها في ازمته انفسه عن علمائنا وفي غيرها الايضاً ندومع انه يقتضي عدم كون المراد منها الاتفاق لكل وعدم ابقائها على استحكامها الواقعية الاولى كما هو المعروف بينهم واما ما ذكره الاسناد طاب ثوابه من جعل الاجماع المسببة المتولدة في حجة خبر الواحد وعدمها مبني على ان الاثمة عليهم السلام منعوا ولا من العمل واشهر ذلك بين الشيعة ولا سيما متكلميهم وادعى المرفق لاجماع عليه رضوا في مزيد اسناد بكمالهم وكونه منهم وجوزوه ثانياً لما رواه من اضطروا الشيعة الى العمل به ثم استبعد ذلك

بينهم ولا يستبين حديثهم وادعى الشيخ الاجماع عليه مردته بكلاتهم وكونه منهم ولا
يخفى ما به من الغش من وجوه شتى ثم من المجانته في نقل اجماعات العدمية بلا حيط اقوال
نقله الاخبار وبما يستفاد من الاخبار التي رووها ولو برد وشا وبذلك استقام نقل الاجماع
في كتب الاوائل غالباً لقله كتب تساوي عندهم ثم اذا وجد فيها ما خالف للعلية على عدم
الاعتناء والاعتدالية بل ربما وجب لاحذ بذلك الامتناع مع ما نلت في سابقها فاذا لا
ينبغي ان لا يعبد الا على قلبها بالوجه الذي ذكرنا وعساك تفقه على كلمات هؤلاء الاقل
وترى ما وقع من الخلل في الاجماع وبما لا يحضر عن العمل بها فنقول قد وقع في الاجماع
رواها العدول الثقات فصلا عن غير ما نقل وسعاسد كثيرة وحدث طرح كبريها ونزل
ظواهر كبرها او التوقف في العمل بها ولو يفاج ذلك في حجبها وخوفها اخبار العدل في سائر
الامور وشهادتهم فانه كثير ما يرد في سابقها او يبرز العلم بها الوجه من سائر او اقوى
سابقها او ظهور خلافها ولا يكون قد فارقنا في حوز العمل بها مع استفاء ذلك ثم انه ما جاء العلم
بشهادته الشاهدا اذا وقعت بصورة الاخبار وانجز وان كانت مستندة واقفا الى ما مر ان
والضيق والفرق لا يترار ونحوها واستصحاب ثبات وجوه معانيد لوجه بدلت في ثباتها
وقال الطائفة ان لا يفتي لا يفتي الا اذا كان الامر قد لم يفتي منه فلو كان محذور احتمال
الاستناد الى ثباتها او دفعا فارجحها وحدث لا يفتي في ذلك ما هو مواسا الى ادا بطر الى
سببه من هذه الجهة فلا يمكن ح ما ناس سائر ما يفتي بالثبات وهو مستند لاكثر اواب
حكومات ولذا خرج في الاخبار بالاكسار بما ذكره فالعبد اذا نقلها في الاخبار والشهادة صح
العمل بفتنوا والحكم بدلت من دون تحسنت في الفتنة والحكيم في قوله ايضا كذا هو حق
فبما خبر العدل مطم الامانة حلاله يقول ما اذا حاز استنادها فاقع في امره المستر
والغيب والشيخ وغير ذلك مما هو خلاف ظاهره بل لا يسمي بغيره ذلك هو الحق وما
الله عليهم وطاهر وفيه على سبيل ما لا يفتي في ذلك ما لا يفتي في ذلك ما لا يفتي في ذلك
سابقا واما كان ما خفي منها اكثر مما يفتي في ذلك ما لا يفتي في ذلك ما لا يفتي في ذلك
والطائفة على قيد ونحو ذلك بحسب ما يفتي في ذلك ما لا يفتي في ذلك ما لا يفتي في ذلك
فلا لوم علينا فيما قدمه ولا محذور في ذلك ما لا يفتي في ذلك ما لا يفتي في ذلك
الحكم على الواقع من احكامها فاعلموا في ذلك ما لا يفتي في ذلك ما لا يفتي في ذلك

هذا الخبر لا يفتي في ذلك ما لا يفتي في ذلك ما لا يفتي في ذلك

هذا الخبر لا يفتي في ذلك ما لا يفتي في ذلك ما لا يفتي في ذلك

هذا الخبر لا يفتي في ذلك ما لا يفتي في ذلك ما لا يفتي في ذلك

للقية فلا يخرج علينا في ذلك اذا خالف حكمنا وعلينا ما هو الحق الثابت في الواقع وان لم
 نكن في حال القية كما لا يخرج علينا في مخالفتنا فيه في حالها وان علمناه وفيدان وان كان
 بينها تفاوت بين ولذا صرح الثاني في حق المعصودون ما صدر عن جهل بالواقع من جهة
 الحكم فانه عليه منسحق الا انه قد جاز لنا الامر مع الاستدلال بالعلم وقضاء الحاجة الضرورية
 بالتسوية بينهما لذلك وقد خفي ما ذكرنا على جماعة من الاخباريين الراعين للعمل بالعلم واليقين
 مع اتهمهم اهل الظن والتخمين فوافقونا في الامر مع ادعائهم ما هو ظاهر الكذب المبين واسما ما
 وقع منها من الخلل والفساد من جهة الرأفة فقد حصل من مجموعهم لاس كل واحد منهم حتى ان
 واحدا منهم اذ كثر في نقله الخطأ والكذب لم يعين على خبره من حيث هو لنقل شرط العلم وهو الثقة
 والضبط وقد ميز في الرجال ثنائهم من غيرهم لذلك لا الكذب غير الثقة منهم وخطا دأبنا في
 الغالب وقد بان بما بين وجوه الفرق بين البين بين الاجماع والروايات وسين ان الخلل الواقع في
 الاول يقتضي الصلاح في نقلها او نقله بخلاف ما وقع في الاخرى لا ما استنبأه فاذا بما ذكر
 عن درجة الوثوق والضبط في نقله للاجماع لكثرة خطاه فيه او تغييره للاختلاف الموجب
 لعدم حجية ما نقله من اصله لم يعين على خبره المتعلق به وان كان في اعلى مراتب العلم
 والورع والجلال ولقد اشار الفاضل المحقق الى بعض ما ذكرناه فقال بعد الكلام على استنبأه
 عنه عن طريق ما قيل من ان مثل هذا الشافق الثاني الذي يوجد في الاجماع ان يكون في
 الروايات ايضا فلنا حجة الاخبار وجوب العمل بها مما توارث به الاخبار واستقر عليه الشيعة
 بل جميع المسلمين في جميع الاعضاء بخلاف الاجماع الذي لا يعلم حجيته ولا تحققه ولا ما خذ ولا
 مراد القوم منه قال وبالحجالة من تتبع موارد الاجماعان وخصوصياتها اتضح عليه حقيقة
 الامر فيه انتهى وهذا وان كان جيدا في الجملة الا ان التحقيق في الجواب ذكرناه والجب من جماعه
 من الافاضل المعاصر وغيرهم حيث غفوا عن جميع ذلك فاوردوا النقص بالاختار مع اظهار
 الاندفاع واتاسا الاخبار والشهادات فاعلوا منها بما يكفي فيه بالظن مطلقا ولو حصل
 ظن الغير واجتهاده لكان المطالب للقوة والرجالية على استنبأه فاعبره فيها بحصوله ولا يقا
 عليها ما نحن فيه مع اننا منع كما بان حصوله فيه وما ليس كذلك فانما يعبر مع اجماع من ائله
 كاستقامة الحفظ والضبط وغيره في المحسوسات وما في حكمها باعتبار اسبابها واثارها وما
 كانت احكام الامور التي تعلو بها مختلفة باعتبار الاكتفاء فيها بالظواهر الغير المفيدة للعلماء

والتحقيق بالواقع

والتحقيق بالواقع

والتحقيق بالواقع

والتحقيق بالواقع

ومنه أخرى وكان الغرض من العمل بالأخبار والشهادات فيها هو قيامها مقام الأدلة والوقوف
عليها على النحو المذكور فلذلك نبأ الشارع الحكم على ظواهرها مرة واعتبر الصريح فيها مرة
والمشاهدة الحالية من الشبهة أخرى كما في الشهادة على الزنا ونحوه وهي أسرار قرر هذا الشارع
ونفسها لا يترتب عليها من الأحكام وأجرى عليها أحكاما مختلفة من جهات عديدة بحسب
ما اقتضته الحكمة والمصلحة وليس الحكم فيها متوطبا بالظن لا يجرى فيها الإجماع والرد والاعتراض
فساد القياس لما نحن فيه عليها من وجوه شتى وما الاستناد إلى رتب قبول خبر العبد من عدم ثباته
يثبت خلافه فتداسه يتبدل جوابه بما يثبت له سابقا فلا يغيبه وإيعام أن فلذا كذا إذا كان المعول
على النتيجة المحو عنها للوجه الأول وفوائد وأجها حقيقته في الخبر الحكي في اللغة ونحوه وإذا
كان لغيرة ذلك فيفتح خبر من أحد فاما أن الإجماع الكاشف الذي هو حجة عند من لا أدلة له على الحق
نفسه وقويت لعرفه أحكام الشرع وله وجوه الخارج ونفس الأمر كالمسألة وغيرها كما في العلم
بالمعلوم منه بالتحصيل أو التواتر فكذلك بالمطوون منه بفعل الثقة لاقتضاء السداد بالعلم
غير من أدلة حجة خبر الواحد ذلك كقوله في قوله تعالى وهذا قول الذي لم يرد كلام العلامة وغيره
من العاقلين بحجة الإجماع المنقول بخبر الواحد كما ظهر مما سبق لا يخفى أنه إنما لم يعم في نقل
نفس الاتفاق الذي هو ما خولف في صغرى القياس به وأرد عليه التراجع المستلزم من الخاصة
والعامة في الاكتفاء فيه بنقل الأحاد ويتبعها لأخبار به بالآثار والأحاد وهو السبب بحصول
الكشف المعبر عن الخاصة خاصة وقد يتبادر في الاكتفاء في معرفة بفعل الثقة مع ما ظهر
مفصلا وإنما الكلام هناك في النتيجة التي اعتبر فيها الكشف الذي يترتب حصوله على العلماء دون
بعض فلا بد في النتيجة بفعل الكبر على القياس وهو من الأحكام التي يثبتها الإجماع أو العبد بالعلم
بضميمة الكبر في النظرية الخلافية وحكمه حكم سائر المطالب لعقله التي هي حجة على من ركبها التمسك
وعلى مفله بفعلها في العلم خاصة وليس من أدلة الخارجة منه بل من العلم بالأحكام
كالكتاب السنة وهو ظاهر من جهة بعد من المشاهدين والنوادر في سواء الأدلة والبراهين
من العورات والنصوص المعبره فيهما لأنه انفسه أو أن ينادى في ذلك الكثرة جدا لا يحتمل
أنه يها أن التاقل الثقة ادعى العلم بالحكم الواقع في الظاهر وأبد الله الإجماع الكاشف عنها
وهو راي المعصوم المعلى بأحدهما أو بغيره ليل الكاشف على الكاشف عن أحدهما وعن رايه باعتبار
حاز العلم ما يدعى العلم به بطريق الشهادة أو الشهادة وأخذ من باب الذي به نكح ذلك بما يتك العلم

فصل في بيان ما لا يثبت به العلم بالحق

باب في بيان ما لا يثبت به العلم بالحق

باب في بيان ما لا يثبت به العلم بالحق

ذلك مما انشاء في الاصل امور عروسه والجامع دعوى العلم بالمطلوب والموصل اليه ولا دخل
لطرفيه ومفاسد في الاعتماد وعده اصلا فالسناد ينتج مناط الحكم اشتراك بين الامرين والغاء
الخصوصية من البين على ان السناد باب العلم يقتضي جواز العمل بالظن مطلقا فجوز العلم بالظن بالحاصل
تماذكروا ان لم يندرج في الخبر بمجناه السناد والاشهاد وخرج بعض الظنون بالاجماع لا يقتضي
خروجه لكان الخلاف والجواب عن هذا الظاهر بما سبق الا ان انشاء مع مزيد توضيح وتكميل وموانه
لا ريب لا كلام في ان التعويل على دعوى العلم المذكور خال من نظر او دفيه بخصوصه فتجوز يقتضي
تجوز التعويل على كل ما يدعي احد من العلماء العلم به سواء تعلق بنفس الحكم او باستنباطه من ذكر
العلوم في الجملة او الجهل بالمتزدين اقسامه المعروفة السناد وله ولولايه او ولاية او
كلا قسميه او ثالثة اخرى او بمعنى لفظه او جملة او بقاعدة او حكم عقلي وجهه حسن او قبيح
خبر او صحته او غير ذلك وسواء كان المدعى سائرا من يقول على عوايه في الوقوف على منشاء
الحكم متفاداة معه فيهما معا يقتضي ايضا طرد الحكم في كل ما يدعي العلم به احد من الثقات و
ان لم يكن من العلماء الذين يجوز للعالم تيليدهم لان التعويل الزبور لو وضع فليس من باب التلبس
الحرم على غير العالم في سوال الذي يختص بالعلماء بالامر خوشر في الثقات باسمهم ودر بما جرح في
غيرهم ايضا مع الاخبار المشهورة ونحوها واما التعويل على الظن بالحاصل من الادعاء المذكور فتجوز
يقتضي ايضا تجوز التعويل على الظن بالحاصل من غيره مما ذكر حيث نقض ودر بما اقتضى تجوز الاحكام
على فتاوى اخاد العلماء اذ لم يثبت خلافها ولا سيما مع اتفاق جملة منها بناء على ما تقدم من
جماعة من متابعتها وغيرهم في الوجه السادس من وجوه حجة الاجماع وهو ان توارد الظنون الحاصلة
من الفتاوى المتوافقة وتعارضها يقتضي حصول القطع بالحكم المتقوية عليه او ثبوت دليله
كما ان توارد الظنون الحاصلة من اخبار الاحاد التي هي الاصل للموارد يقتضي حصول القطع بالتواتر
فان مقتضى ذلك حصول الظن بالحكم او دليله من فتوى كل فقيه او جماعة منهم وان لم تكن على
سبيل القطع فيلزم ان يكون قطع احاد الناس فتوى اخاد العلماء ودليلا اخر استمرار مجادلهم بالادلة
حد وحصر غير الادلة المعروفة المحصورة عند الخاصة والعامة ويكون حكم المعارض الواقع
بين افرادها وبينها وبين سائر الادلة كحكم ما وقع بين الادلة المعروفة فيلزم ان يحجب على
الفقيه استنفاد الوسع في الطلب بجميع ما عند العلماء وغيرهم تماذكروا النظر في تعارضها
نحو ما ذكر كما يحجب ذلك فيما عندهم من الاخبار لا اشتراك الجميع في دعوى المدعي في العلم بالمطلوب

الاجماع ان يكون

سواء كان المدعى سائرا من يقول على عوايه في الوقوف على منشاء الحكم متفاداة معه فيهما معا يقتضي ايضا طرد الحكم في كل ما يدعي العلم به احد من الثقات و ان لم يكن من العلماء الذين يجوز للعالم تيليدهم لان التعويل الزبور لو وضع فليس من باب التلبس

هذا الحديث
في الصحيحين
والترمذي
والبيهقي
والدارقطني
والصغيري
والعقيلي
والنسائي
والإمام أحمد
والشيخان
والبيهقي
والدارقطني
والصغيري
والعقيلي
والنسائي
والإمام أحمد
والشيخان

او بما يتعلق به وفي حصول الظن من ذلك لحسن الظن به وفي إجمال الخطاء ولكن بما الغير المتأثر
ويلزم أيضاً بخلاف هذا الصريح الأدلة دائماً بعد انقطاع الوحي وعدم وفوقه على حد وجوب ما
ذكر من اللوازم ضروري البطلان ولا يلزم نفي منها أحد من الأمانة ولا من ثبات المسلمين ولا
باقي واباب الملل فاطنه ومما يندبه عليه على غاية وضوح ما ورد أنه لما شهد محمد بن مسلم عند
إبراهيم بن أبي ليلى في الكوفة بشهادة فريدها امر الصادق عليه السلام وهو بالمدينة بعض أصحابه ان
يسأله اذا سأل الى الكوفة عن تلك مسائل على ان لا يفتي فيها بالقياس لا يقول قال أصحابنا
فاذا لم يكن عندنا فيها شيء يقول له ان جعفر بن محمد يقول لك ما حملك على ان ردود شهادة
يجعل اعرف باحكام الله منك واعلم بسيرة رسول الله من عندك فلتأنااه وشرط عليه ما امر به
سأله عنها واحدة بعد واحدة فكان يطرق راسه في كل منها فيقول قال أصحابنا فيذكره في
فيقول ما عندنا فيها شيء الى ان اتي على اخرها ثم يبلغه كلام الصادق ثم وبين لسان الرجل
محمد بن مسلم وحلف لاني الصادق امر بما قال له فقبل قوله واعاد الدعوى وقبل شهادته ان
مسلم من العلوم ان أصحابه الذين كان يفعل اقوالهم كانوا ثقات اجلاء علماء عنده وقد
ادرك النبي صلى الله عليه وسلم جميعهم او بعضهم فلو كان في هذا الزمان وعلى راي جماعة من اهلنا لافهم
القول اذا كان يقول اي فرق بين نقل رواية عن النبي بطريق الوار او الاحاد وهو الغالب
المطلوب منه وبين قول أصحابنا ولا سيما اذا كان من قطع منهم كما هو الظاهر من كلامهم بل
هذا اولى بالاعتماد فلا يكون اذا محمد بن مسلم اعرف منه باحكام الله وسنة رسول الله وسيرته
وبما كان الامر بعكس ذلك ويقرب من هذه الحكاية حكاية محمد بن حكيم وصاحبه لما سألته عن
قال له يا ابا عبد الله مسئلة فقال في اي شيء فقال لا في الصلوة فقال سلوا عما بدا لكم من طاعة
ان لا يقول قال فلان وقال فلان بل يسأله الى النبي ثم يسأله من مسئلة فقال كان ابن سفيان
يقول كذا وكان يقول فلان فذكر بالبصرة فقال والله انه لم يسمع يسأل عن مسئلة في فتوى
عن النبي صلى الله عليه وسلم لا يكون عندها شيء وفتح من ذلك ان اكره على رسول الله ثم سأل الاخر عن كذا
عنه كذا وروي وقال ايضاً ما عندنا فيها عن رسول الله صلى الله عليه وسلم سألته عن كذا فاجابته
رواه عن محمد بن مسلم عن الباقر عن ابيه عن النبي صلى الله عليه وسلم ففتح من كذا ان ابن مسلم كان يروي
عنه على الحديث وان كان مخالفاً له في المذهب فلو كان معهما في هذا العصر وعلى راي اهلنا
لا فحكما لا مخالفاً لهما فوظا امرته انما الوافض على القول على قطع القول لا امام اورايه في

الحكم الواقعي والظاهر ايضا اما التزليل فممنوع الخبر المروي عنه او غيره وليس كل من يدعي القطع
بشي لا يدعيه الا وهو يعتقد انه الحق الثابت في الواقع المطابق لما عند من يعلم حقائق نحو الفاسد
فله ح كما سبق ان يسند الى الامام عليه السلام كما ان يسند الى الله تعالى واليوم والقرآن والجماع
او غيرهما فانه بديان كل شيء في الحقيقة هو غير محال بل هو ممكن في الحقيقة فالفطريات العقلية كلها من
باب واحد في جواز الاعتماد على مدعيها وعدمه فان ثبت فعلى وجه العموم وان نفى فكذلك لا
دخل للاستناد الى خصوص الاتقان المختلف الاحوال في ذلك كما هو ظاهر من الفريقان المحذرين
مع فله فظانته نظن لعدم حجة الكسب النظر على غير مكسبه فلما بنى على صحة ما في الكتب الاربعة
وغيرها من الكتب المعروفة ايضا لزمه ادعاء مؤلفها صحة ما فيها من الاخبار والقطع بصدرها
عن المتقي او غيره الا برار فلا حاجة الى معرفة ما ساند ها ادعى مكررا في شرحه على الاستبصار كما
تقدم في الفصل الاول ان صحها قد ثبت عندهم بطريق الضرورة والبداهة وربما ادعى انها
كانت على مرتبة من كثير من النواران ولو تكن بطريق الكتب النظر لانهم انما ادعوا ما ذكره بعد
غيرهم على دعواهم في عفائه واعماله ولو كان مجتهدا ولا يتبع ذلك الا اذا كانت مبنيه على محسوس
قطعي ضروري لا يحتمل الغلط او الخطاء عادة والا كان الاعتماد عليها قبلد آمنو عفائه و
قد صد منه نحو هذه الدعوى ايضا في توثيق الفد ما وفي قول الرازي حدثني فقه
ولا يبين ما ادعاه من غريب الدعوى وايضا كما ذكر من امثالها ونظائرها فلا غرواية اذا فيها بل
في نطقه لما ادعاه اليها وهو الذي ذكرناه مع خفائه على اولئك الا فاضل وهو غريب ايضا كما
لا يخفى ولقد اجاب الفاضل التوفي حيث قال في رسالته في صلوة الجمعة فان قلنا اذا قال الفاسق
سمعت من المعصوم كذا وقال عدلان خبره صحيح فقصير هذا الخبر خبر العدل لا خبر الفاسق فلا
يكون داخل تحت قوله تعالى ان جاءكم فاسق ببناء الآية فلك هذا حق اذا كان السماع من المعصوم
محملا في حق هذا العدل ايضا وان لم يكن كذلك فاجب بالبناء والخبر ليس الا الفاسق والعدل
ليس محملا الى امر كلامه وذكر نحو ذلك في الواقعة ايضا وهو شاهد بما قلنا وان كان في هذه عبارة
التي في الرسالة واسقطناها اما لا يخلو من شيء ولما الاستناد الى قضيه استنادا بابا يعلم باطل
هنا من وجه آخر فان حصول الظن المعند به كثير من الاجماع ان النبوة المندولة منسوخ لما
عرفته معتدلة في بيان احوالها ونقله عن الشهيد الثالث ايضا بل لو وقفنا على اتفاق حجة
مستدس الاساطين الاثبات على حكم لكان الظن الحاصل منه اقوى مما يحصل من جملة منها من انه

الحكم الواقعي والظاهر ايضا

كل ما للفاضل التوفي

صحيح

لا يثبت به فكيف بعد بما هو ادنى منه ثانياً ان استناده على فرض حصوله الى العطف والكشف
 المذكور ممنوع ايضا بل منشاء ملاحظة السبب خاصة فانه الاصل في ذلك بالنسبة الى علمه
 وغيره فلو لم يحصل انقضاء منه لم يحصل ما استند اليه ايضاً ولما قلنا انه يعرف المتأخرين ولا
 غيرهم من تغيير التاقل بلفظ الاجماع وغيره مما لا يقتضي دعوى الكشف ثالثاً انه بعد فرض
 حصوله من ذلك فهو من الظنون التي ثبت عدم جواز التعويل عليها كما سبق وقضية دليل
 الاستناد جواز التعويل على غير ما خاصة كما هو مفقضي فرض المقدمات المفردة في بيانه و
 عليه اتفاق العاملين به وابعائها انه وان شئنا في هذا لاعتصا القول بحجة كل من نظم
 الا ما خرج بالدليل كالمعيار كعليه جماعة منهم والقول بالاقصا على الظنون المحصورة
 الثابتة بحجة بادللة خاصة كعليه آخرون الا ان الحق تحقيق بالابتناع والتحقيق هو قسما
 القولين معاً وان استند باب العلم لا يقتضي الاجواز العمل بالظن في طريق الوصول الى الادلة
 السمعية المفردة واستنباط الاحكام منها فالنوازل منها وما في حكمه يعمل بالظن مع في طريق
 الوصول الى معناه ومقتضا اذا اقتد بالعلم به اذ لا يبرر الشارع في ذلك ضوابط وتوازين صحيح
 اليها عند تعدد فعله ان الشاغل ليس هو العلم ولا التوقيف بل الاحاطة على ما هو المتعارف للظنون
 كما هو المتعارف وماعده يعمل فيه بالظن في ذلك وفي الطريق الى انبات اصله ايضاً الا انه يقتصر
 فيه على ما هو المعهود المتعارف الذي مرنا بالرجوع اليه واسقام طريقة الامامية عليه
 وهو النقل والزيادة على وجه التمعن والشهادة فيقوم الحق وهو المتقرب من طريق الاحاد
 الصريح كالحكاية المحفوظ بقرينة توجب العمل ولا الثابت بحجة بدليل يثبت به مقام العلم منه
 وهو النوازل ونحوه لند رنه في الاحكام والاستدلال به ولا يكفي فيه مطلق الظن كما في قول
 الرازي اظن ان الامام قال كذا او فعل كذا او قرره فلا ناعلى كذا وان فلا ما روى عنه كذا
 او غير ذلك مما حصل فيه الاستنباه في الاصل من جهة نفس القصد وروايات راو من صدق
 منه فلا عبرة بظنه لما ذكره ولا بالظن الحاصل من ظنه ولا بالظن الحاصل من المعيار فهو غير
 الحكم وان ظن منه ايضاً وجوب موافق او موافقة لما في الجماعة ونحوها من الكتب الموثقة
 عند لائمة عليهم السلام وكذلك لا الظن الحاصل بما ذكر من قناوى العلماء او من استنادنا بالحكاية
 بحيث يظن استناده الى خبر معتبر سنداً ولا لا غير ما بلغنا او من خبر الموثوق على الراوى من
 دون اسناد له الى الاقام ولا اضمار يظهر بالفرائض رجوعه اليه بحيث يصح من ذلك

منها ما لا يثبت به
 من غير ما لا يثبت به
 من غير ما لا يثبت به
 من غير ما لا يثبت به

الظنية وفي هذا القسم كلام وخلاف بين الاصحاب ليس هذا موضع ذكره والحاصل ان التعبير
من الظن هو ما ذكر لا غير ولا يلزم من اسناد باب العلم بالاحكام جعل الظن طريقا مستقلا مغا
لان الاخبار المتواترة ناطقة صريحا بانحصار الدرك بعد دليل العقل الفاطح الذي لا يخلف
بأخلاق لازمة في الكتاب الذي هو كلام الله تعالى المعروف وقوله اللفظي المسموع والسنة
النبوية والامامية التي هي القول المسموع من النبي وخلقائه وفعلمهم وتقريرهم صلوات الله
عليهم وما يسفاد منها من الأدلة التي وجب العمل بها وان لم يحصل منها الظن بالحكم وقد عند
القدماء من الطرق العلمية كما بين في محله فلا يجوز فتح باب غيرها وإضافة دليل آخر غير موصل
اليها ولا يستامع ملاخطة انه قد جرى في علم الله نعم ما يحدث في زمن الائمة عليهم السلام و
شيئهم من التحلل والفساد وان الحجة وقع في اخبارهم التي هي ما اراد العمل الى زمان ظهور
قائمهم المخلصات من النظر صلوات الله عليه وعلى آله ولو اننا قطعنا النظر عن تلك الاخبار لم
يختلف الحكم ايضا لان الاقتضا على الكتاب السنة ترجيح المراسل الذي يرتفع به الضرر
وكان مناط العمل في ائمة النبي والائمة عليهم السلام مع تحقق الاسناد في كثير منها بل اشدا
امره من بعض الوجوه في جملة منها كما اشرفنا اليه في الفصل الاول، وبينا في محله على وجه مفصل
ولو كان هذا الوجه لا يقتضيهما ايضا لما ذكرنا فلا يكون ترجيحا بلا مرجح كما اخذ في مقدمته
دليل الاسناد والمذكور في محله والحاصل ان العبرة بانفتاح باب العلم بهما وعدمه لا بتس
الاحكام لما علم بالضرورة ان الطريق اليها بعد البعث هو النبي بعده خلقا، فالواجب
اخذ الاحكام التوقيفية منهم فبحسب مدركها في الكتاب السنة ويجب على جميع الناس الرجوع
اليهما في جميع الامور لا بموجب، لرفع ذلك اصلا فانه لا ينبغي بعد نبينا ولا وصي له غير الائمة
ولا ائمة باقية منهم يمتنع بها سوى الكتاب السنة والطريقة السنية المتداولة بين ائمتهم
لما خذوا عنهم غالبا ومرجعها من النقل ايضا الى الامرين خاصة فاسد باب العلم يقتضي سعة
ابواب الوصول اليهما والى الاجماع باعتبار السبب كما مر من الكتب الحاصل منه للفتية وغيره ما لا
عاسبق ودليل العقل فمدارها على التحصيل لا النقل اذ لم يجعل الشارع عقايدهم اذ انهم
من الادلة القوية حتى يعمل بالظن في اثباتها والوصول اليها عند نفاذ العلم بها ولو تجدد العقل من
جهة نفسه غارض يوجب اسناد باب العلم عليه والاكتفاء بظنه الحاصل من علم غيره وهذا كل ما
لا تشبه بعد ما ذكره وفصل ما ادنى محصل وما يعضد ان احكامنا العاملين باخبار الاحاد

لا أعلم من أين أتت هذه
الرواية من غير أن يكون
لها أصل في الخبر

السجعة للشرية المقررة لم يعلموا بالأخبار التي وجدوها ضعيفة الأسانيد ظاهراً وإن كان
قد عمل بها النكروني لأخبار الأحكام من نفي الحلي وأصحابها وأوردوها في كتبهم المصنفة
ولم يقدحوا فيها كثيراً كثيراً وأوردوا في مستطورات الشرايع وغير ذلك مع أن ذلك يقتضيه
كونها صحيحة قطعية عندهم ولهذا قال المرتضى أن أكثر أخبار المروية في كتبنا عن أئمتنا عليهم
السلم معلومة مقطوع على صحتها أما بالتواتر من طريق الإشاعة والأذاعة أو بما رويته وعلمته
ذلك على صحتها وصدق روايتها فهي موجبة للعلم مقتضية للقطع وإن كانت مودعة في الكتب
بسند مخصوص من معين من طريق الأحاد وقال في موضع آخر أن معظم الأحكام بعلم بالضرورة
منهم ما نسب أئمتنا عليهم السلم فيه بالأخبار المتواترة وما لم يتحقق فيه ذلك ولعله لا يقلع
فيه على إجماع الأمامية انتهى فما أشار إليه من الأخبار المتواترة عنه أو محضون بما يفيد
القطع على صحته وقد وقف هو على إنشاء الأمرين وإن خفي على غيره ممن لم يعمل أو لم يعلم بتلك
الأخبار وكثير منها وقد خال سائر منكري الأحاد فيما عندهم وأعلى من الأخبار فيكون معنى
علمهم وعلمهم على القطع والعلم فإذا لم يفيد سائر الأحاديث على مثل هذا مع كثرة مدعيه من
أساطير القرن مثل هذه الأخبار مع كونها مروية بأسانيد هائلة الكتب المعتمدة التي عليها
عمل الشيعة فكيف يفيدون على القطع والكثرة بالبحوث عنه مما صدر من واحد منهم أو اثنين
مع ما علمت من حاله وأحوالهم فيه وهذا واضح لكل متدبر وما يفيد أيضاً عدم اعتقادهم على
ما ينسبه ابن أبي عقيل في كتابه إلى الرسول ويفوقه ولا على ما يدعي نواتر الأخبار فيكشف
يعلمون على ما ذكره وقد صرح المرتضى أيضاً في بحث أخبار الأحاد من الذي بعده بأن أحد أي من
علماء الأمة لا يقول بأن المذهب الأحكام على حصول الظن بها مطلقاً ولو كان من جملة الكافرو
الفاصول وهذا أيضاً بفتاك بما سبق وإن كان ظاهراً لكل منامل ومداسنان بما بيننا من حميد
الاجماع المنقول سواء كان قد عبر عنه بلفظ الاجماع أم بغيره مما سبق ليست لا باعتبار نقل
السبب على التفصيل الذي تقدم فهد ما يملك يقولون الله تعالى وفيضه وثابته وإن كنت من
الفاصلين والحاسبين ولكن لأنهم تركت والطاقة من الذكركين والتأكرين واستخرج منه ما نسبين
به على الجواب عما تركته من كلمات علمائنا المعاصرين المتبحرين ومن سبقهم اليها من السابقين وما
ضرب صفحاً عن ذكر جملة منها على وجه التخصيص والتفصيل مخافة مزها لا سهاب والظن بالله
سبحانه فوالله الذي لا شيء التيسيل وهو حكيم نعم الوكيل نعم المولى ونعم النصير ولهذا

منه ما اردنا براده في هذه الرسالة واثبت افعي ما قصدت قصدا في هذه المقالة فاحمد
الله سبحانه على الهداية والعناية في البداية والنهاية واحصلي على رسول الله عباده بمزبد
الرعاية والحماية من فواحش العماية ومهاوى الغواية وعلى خلفائه الهادين بمفايد الولاية
والوصاية الى معارج الدراية ومدارج التراوية واستغفرو من كل خطأ وخطأ بخانة

وجناية في الحكم والحكاية فانه خير من غفرو
تاب ودعي فاستجاب ومن زاد الوقوف
على ملخصها من الطالب الجليله
النافعه فليرجع اليها او دونه
في الرسالة الموضوعه لبيان
مسئله المضائق الموضه
فانها وفيها بالبر المبحر
بنا وساسه الطباع
اكثر اهل الزمان
ولا سيما

البسطين منهم بجوادث الدهر الحوان من اول
الكمال والعرفان وبالله السمعان عليه السلام

البشائر منهم بحوادث الدهر بحوان من اول
الكمال والعرفان وبالله الشفاعة عليه السلام

وَقَدْ تَرَنَّمَهَا وَتَرَنَّبَهَا وَتَضَعُهَا وَطَبَعَهَا بِعَوْنِ اللَّهِ تَعَالَى
 حُسْنُ تَوْفِيقِهِ وَارْحَامِ اللَّهِ أَنْ يَحْفَظَهُ عَنْ عَيْنِ رِجَالِ حَذِيقِ
 أَيْدِي الظَّالِمِينَ يَنْتَفِعُ بِهِ الظَّالِمِينَ وَيَتَمَنَّى بِهِ الْمُحْسِنِينَ فَيَا نَاطِلَ
 فَيَدْرِشِدَكَ بِاللَّهِ أَنْ تَعْرِفَ قَدْرَهُمَا وَتَعْلَى مَهْرَهُمَا وَلَا تَرَى مَا
 إِلَى مَا هُمَا فَإِنَّ أَمْرِي طَال فَاصْرِفْ عَمْرِي بِذَلِكَ جَهْدِي
 فِي حَصِيدِ أَمْنِهِ النَّسْخَةَ الشَّرِيفَةَ حَتَّى وَصَلَنِي إِلَيْهَا وَدَرَنِي عَلَيْهَا
 جَانِبَ الْعَالَمِ الْعَامِلِ وَالْقَاضِلِ لِأَزَالِ نَيْسَانِ الْأَفَاضِلِ فَالْحَقُّ خَفِيزُ
 وَرَأْسُ الْمَدَقِّينِ وَصَدْرُ الْمُجْتَهِدِينَ قَدْوَةُ الْعُلَمَاءِ الْأَعْلَامِ
 وَأَسْوَدُ الْفَقْهَاءِ الْكِرَامِ شَيْدَانَا الْعَظَمَاءِ لَوْلَى عَبْدُكَ كَرَمُ
 أَدَامِ اللَّهِ بَرَكَاتُهُ ضَاعَفَ فَادَانَهُ فَادَانَهُ مُضِلُّهُ فَدَبْدَلْ كَمَالَ
 الْجَهْدِ فِي تَحْسِيلِ نَسْخَتِهَا تَقِيضُهَا مَعَ فَلَنَ وَجُودِهَا وَعَدَمِ
 نَعْدِهَا وَالنَّسْخَةَ الَّتِي نَعَمَ اللَّهُ بِهَا عَلَيْنَا كَانَتْ صَحْحًا بِحِطِّ
 الْمُصَنَّفِ قَدِيرٍ شَرَفَ شِكْرُ اللَّهِ سَاعِيَهُمُ الْحَمِيدِ وَعَفَا اللَّهُ

وَقَدْ تَرَنَّمَهَا وَتَرَنَّبَهَا وَتَضَعُهَا وَطَبَعَهَا بِعَوْنِ اللَّهِ تَعَالَى
 حُسْنُ تَوْفِيقِهِ وَارْحَامِ اللَّهِ أَنْ يَحْفَظَهُ عَنْ عَيْنِ رِجَالِ حَذِيقِ
 أَيْدِي الظَّالِمِينَ يَنْتَفِعُ بِهِ الظَّالِمِينَ وَيَتَمَنَّى بِهِ الْمُحْسِنِينَ فَيَا نَاطِلَ
 فَيَدْرِشِدَكَ بِاللَّهِ أَنْ تَعْرِفَ قَدْرَهُمَا وَتَعْلَى مَهْرَهُمَا وَلَا تَرَى مَا
 إِلَى مَا هُمَا فَإِنَّ أَمْرِي طَال فَاصْرِفْ عَمْرِي بِذَلِكَ جَهْدِي
 فِي حَصِيدِ أَمْنِهِ النَّسْخَةَ الشَّرِيفَةَ حَتَّى وَصَلَنِي إِلَيْهَا وَدَرَنِي عَلَيْهَا
 جَانِبَ الْعَالَمِ الْعَامِلِ وَالْقَاضِلِ لِأَزَالِ نَيْسَانِ الْأَفَاضِلِ فَالْحَقُّ خَفِيزُ
 وَرَأْسُ الْمَدَقِّينِ وَصَدْرُ الْمُجْتَهِدِينَ قَدْوَةُ الْعُلَمَاءِ الْأَعْلَامِ
 وَأَسْوَدُ الْفَقْهَاءِ الْكِرَامِ شَيْدَانَا الْعَظَمَاءِ لَوْلَى عَبْدُكَ كَرَمُ
 أَدَامِ اللَّهِ بَرَكَاتُهُ ضَاعَفَ فَادَانَهُ فَادَانَهُ مُضِلُّهُ فَدَبْدَلْ كَمَالَ
 الْجَهْدِ فِي تَحْسِيلِ نَسْخَتِهَا تَقِيضُهَا مَعَ فَلَنَ وَجُودِهَا وَعَدَمِ
 نَعْدِهَا وَالنَّسْخَةَ الَّتِي نَعَمَ اللَّهُ بِهَا عَلَيْنَا كَانَتْ صَحْحًا بِحِطِّ
 الْمُصَنَّفِ قَدِيرٍ شَرَفَ شِكْرُ اللَّهِ سَاعِيَهُمُ الْحَمِيدِ وَعَفَا اللَّهُ

[illegible]

بن محمد بن الحسين
ابن مسعود بن الفارابي
الاعلام
مع رسالة الترتيب في التلخيص
المشتملة على التوفيق لطبع
وبسند الله التوفيق
غير هذا الترخيم واذا اقل
الحاج الشيخ احمد
الشبراري صلوات الله عليه
وقوله قلبه ولسانه

بسم الله الذي وفقنا لطبع هذه النسخة الشريفة والنسخ المنصّلة ونسئل الله
التوفيق لطبع سائر النسخ في العلوم الثقلية والعقلية تفصيل الكتاب قد قصدنا
طبعها والتي تشغل طبعها ونسئل الله الاتمام ربنا شرح **جغيني** مع حاشي
كثيرة من الافاضل المتقدمين ورسائل ملحقه به الشيخ بهائي ره وغيره
شرح هداية الحكيم المؤرخ اخوند ملا صدراعظم حاشي كثيرة من الراشدين في الحكمه ورسائل
عديدة ملحقه به **تفسير آية النور** رسالة مشاعر وعرشيه
مع شرح اخوند ملا اسماعيل علي العرشيته ورسائل اخرى ملحقه بهما **رسالة السبع** لثاقب
مع رسالة اعضالات معالي السيد الامام طاب ثراه **شرح الصحيفة السجادية** للسيد
بنورالافوار السيد نعمه الله الجزائري مع تعليق لتمام الحكماء السيد الامام علي الصحيفة
ومع شرح وتعليق على الصحيفة لملا الحسن القاساني ومع حديقته الهداية في شرح دعائه
اذ نظر الهداية في كمال التحقيق والتفصيل للشيخ بهائي طاب ثراه معاني مجلد
صحيفة سجادية مع مناجات خمسة عشر المناجاة الانجيلية المنسوبة الى السيد
الساجدين مع حديث اكمله في مجلد **تقيد الاحكام** في الاجتهاد والتقليد
لبعض الاعلام **شرح الفيه** وفتاويه للشهيد طاب ثراه مع حواشي كثيرة من الفضلاء
والمشقدمين على شرح الالفية السمي بالمقاصد العلية في رسائل الصلوة جميعا معنا وشرحا
حاشية لرحمة الاسلام وفتلة الامام اخوند ملا محمد كاظم هروزي دام الله عمره على
استاد الكل الشيخ مرتضى الانصاري طاب ثراه مع رسالة السمي بفوائد الاصول في حيث
الالفاظ وغيره معا وقد طبعناها ثانيا بعد الاستئذان من النسخة التي قد صححت سيدنا
وطبعنا ثانيا اصح كتابه ونصحنا اصحابنا **بدائع الحكم** في الحكمة الالهية بالفارسية
ورسالة في تحقيق وجود الراجي بالعربية للحكيم الالهية افاض على المدرس طاب ثراه
تمهيد القواعد في الوجود المطلق وابانة لشمس العارفين والسالكين صان الذين
بها سجد الزكاة الاصغرية مع نصوص صد الدين قنوي مع اثني عشرية لمحضر الدين الازلي
ورسائل اخرى ملحقه به **شرح نهج البلاغة** بالفارسية لتحقيق الاالج ميرزا محمد
باقر طاب ثراه **تفسير سورة الواقعة** لصادق
عن اسم السيد المجتهد واقدمهم الميرزا الفتحي طاب ثراه مع رسائل عديدة ملحقه
لشغل طبعها كذا فينا بلبه **اسرار الارام** مع رسالة عنقاء الغريب لمحي الدين الاعرج
وغيرها في مجلد **مجموعه تفسير القرآن** لصدر المتألهين طاب ثراه

